

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه وأصوله
شعبة الفقه

شرح الجامع الصغير

تأليف : فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي
المتوفى سنة 482هـ

من بداية كتاب الشفعة إلى آخر مسائل متفرقة
تحقيق ودراسة

ثريا بنت سعيد بن عطية الله الصبحي
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه
إشراف

الدكتورة / أفنان بنت محمد عبد المجيد تلمساني
1429هـ / 2008م



ملخص البحث

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد :
فهذه رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، وهي تحقيق الجزء الأخير من كتاب " شرح الجامع الصغير " لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي المتوفى سنة 482هـ من أول كتاب الشفعة إلى آخر مسائل متفرقة ، وألخص فيما يلي ما اشتملته هذه الرسالة :

حيث تم تقسيمها إلى قسمين : قسم الدراسة ، وقسم التحقيق .

فالقسم الأول : وهو قسم الدراسة يتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلفين ، فعرفت أولاً : بمؤلف المتن " الجامع الصغير " . وعرفت ثانياً : بمؤلف الشرح " شرح الجامع الصغير " ، وذلك من خلال : الاسم ، والنسب ، واللقب ، وطلب العلم ، وشيوخهما ، وتلاميذهما ، وثناء العلماء عليهما ، ومصنفاتهما ، ووفاتهما ، وغير ذلك

الفصل الثاني : عن التعريف بالكتابين أولاً : كتاب المتن . وثانياً : كتاب الشرح . وذلك من خلال : عنوانهما ، ونسبتهما إلى مؤلفيهما ، ومنهجهما ، وأهمية الكتابين ، والملاحظات ، وغير ذلك .

الفصل الثالث : بينت فيه نسخ المخطوط ، ووضعت فيه نماذج من نسخ المخطوط .

أما القسم الثاني : وهو قسم التحقيق ، فيشتمل على الكتب الفقهية التالية :

كتاب الشفعة وفيه مسألة واحدة ، كتاب المزارعة وفيه مسألتان ، كتاب الخراج وفيه ثلاث مسائل ، كتاب الذبائح وفيه تسع مسائل ، كتاب الكراهية وفيه أربعون مسألة ، باب العتق وفيه مسألة واحدة ، كتاب الأشربة وفيه ثمان مسائل ، كتاب الصيد وفيه مسألة واحدة ، كتاب الرهن وفيه خمس عشرة مسألة ، كتاب الجنائيات وفيه تسع وسبعون مسألة ، كتاب الوصايا وفيه اثنتان وأربعون مسألة ، باب صيد البازي والكلب والفهد وفيه مسألة واحدة ، مسائل متفرقة وفيها ثمان مسائل . ثم الخاتمة وفيها بيان لمحمل ما تعرضت إليه في الرسالة ثم الفهارس العامة للرسالة وتشتمل على : فهرس الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة ، والأعلام المترجم لهم في الرسالة ، والكلمات الغريبة والمصطلحات الفقهية ، وأسماء الحيوانات الواردة في الرسالة ، والمدن والأماكن ، والأبيات الشعرية ، والمصادر الواردة في المتن ، والقواعد الفقهية ، والقواعد الأصولية ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .
والحمد لله رب العالمين

الباحثة

ثرثيا بنت سعيد الصبحي

المشرف

د. أفنان بنت محمد تلمساني

العميد

د. سعود بن إبراهيم الشريم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل

من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً

شكر وتقدير

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :
فإنني أشكر الله تعالى على ما منَّ به علي من نعم كثيرة ، وعطايا
جزيلة ، حيث سهل لي طريقا لطلب العلم الشرعي ، ووفّقني لإتمام هذه
الرسالة العلمية ، وأعانني عليها كرما منه وفضلا ، فهو تعالى أهل للشكر
والثناء الذي لا ينفذ .

ولا أنسى أن أشكر كل من قدم لي يد العون بشتى الوسائل من
تدريس ، وتوجيه ، وتقويم ، وتشجيع ، ودعاء ، وإعارة للكتب ، وغير ذلك
حتى ولو كان أقل القليل ، سواء كان من الأهل وأخص منهم والدتي
وجدتي وأختي بيان ، أو كان من الأساتذة ، أو مشرفتي ، أو الزميلات ،
أو غيرهم ، فإنني أسأل الله الكريم البر الرحيم أن يجزيهم عني خير الجزاء .

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي لا يؤدي حقه المجتهدون ، ولا يحصى نعمه العادّون ، ولا يُفني خزائنه السائلون ، ولا يفوته الهاربون ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المبعوث بالنور الأبلج والصراط الأنهج ، وبعد :
 فإن الفقه في الدين من أشرف العلوم قدرا ، وأسمها فخرا ، وأعظمها أجرا ، وأعمها فائدة ، إذ به يعرف الحلال من الحرام ، ويطلع على أسرار الشريعة ومقاصدها .
 وقد اشتغل بعلم الفقه كثير من جهابذة العلماء من عهد رسول الله ﷺ حتى عصرنا هذا دراسة وتعلما ، وعملا ، وتعلّما ، وتليفا ، وجمعا ، وشرحا ، واختصارا ، ونظما .
 ونظرا لكون كثير من المؤلفات الفقهية وغيرها من العلوم بقيت كما هي مخطوطات قديمة لم تر النور في عصرنا هذا عصر الطباعة الآلية ، فقد صعبت الاستفادة منها ، فاحتاجت إلى من يخرجها لطلاب العلم والمستفيدين منها ، ويزيل عنها الغبار ، فيقدمها للأمة بصورة علمية ، وفنية تليق بها ؛ لتعم بها الفائدة في الدنيا ، وينال بها الأجر ، والمثوبة في الآخرة .

وقد يسر الله لي جزءا من هذا المخطوط الذي بين يدينا ، وهو من الكتب القديمة والمفيدة في فقه الإمام الجليل أبي حنيفة رحمه الله (الفقه الحنفي) ، أول المذاهب الأربعة ظهوراً ، وهذا الكتاب هو كتاب (شرح الجامع الصغير) للإمام فخر الإسلام على بن محمد البزدوي المتوفى سنة 482هـ .

وقد قُسم هذا الكتاب إلى ستة أجزاء ، تم توزيعها بيني وبين خمس من زميلاتي في مرحلة الماجستير ، وكان من نصيبي هذا الجزء وهو الجزء الأخير من المخطوط ، وعدد ألواحه :

في نسخة (أ) : 50 لوحا ، وفي نسخة (ب) : 64 لوحا ،
 وفي نسخة (ج) : 59 لوحا ، وفي نسخة (د) : 43 لوحا ،
 وهو من باب " الشفعة " حتى نهاية " مسائل متفرقة " .

وقمت بتحقيقه مستمدة من الله العون والتوفيق ، وقد قسمت البحث إلى قسمين :
قسم الدراسة ، وقسم التحقيق .

خطة البحث :

- تم العمل في هذا الكتاب على قسمين :
- القسم الأول : دراسة الكتاب وما يتعلق به .
- ويتضمن ثلاثة فصول :
- الفصل الأول : التعريف بالمؤلفين .
- أولاً : التعريف بمؤلف المتن " الجامع الصغير " وفيه أحد عشر مبحثاً :
- المبحث الأول : اسمه ونسبه .
- المبحث الثاني : أصله ومولده ونشأته .
- المبحث الثالث : صفاته .
- المبحث الرابع : طلبه للعلم ، ومن أخذ وسمع منهم من العلماء .
- المبحث الخامس : من أخذ عنه وسمع منه من العلماء .
- المبحث السادس : توليه للقضاء .
- المبحث السابع : مذهبه الفقهي .
- المبحث الثامن : ثناء العلماء عليه .
- المبحث التاسع : ما قاله فيه علماء الحديث .
- المبحث العاشر : مصنفاته .
- المبحث الحادي عشر : وفاته .
- ثانياً : التعريف بمؤلف الشرح " شرح الجامع الصغير " وفيه :
- المبحث الأول : عصر المؤلف وفيه ثلاث مطالب :
- المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية .
- المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية .
- المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية .
- المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف ، وفيه تسعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

المطلب الثاني : كنيته ولقبه .

المطلب الثالث : مولده ونشأته .

المطلب الرابع : طلبه للعلم ، وألقابه العلمية .

المطلب الخامس : شيوخه .

المطلب السادس : تلامذته .

المطلب السابع : مذهبه الفقهي .

المطلب الثامن : مصنفاته .

المطلب التاسع : وفاته ، وثناء العلماء عليه .

الفصل الثاني : التعريف بالكتابين :-

أولاً : التعريف بالجامع الصغير ، وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه وسبب تأليفه .

المبحث الثاني : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب والكتب التي بنيت عليه .

ثانياً : التعريف بشرح الجامع الصغير وفيه :

المبحث الأول : عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب .

المبحث الثالث : مصادر الكتاب .

المبحث الرابع : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الخامس : محاسن الكتاب ، ومزاياه العلمية .

المبحث السادس : الملاحظات على الكتاب .

المبحث السابع : المصطلحات التي وردت في الكتاب .

الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : بيان نسخ المخطوط .

المبحث الثاني : نماذج من المخطوطات .

القسم الثاني في التحقيق :

ويحتوي قسم التحقيق على الكتب التالية :

- 1 كتاب الشفعة ، وفيه مسألة واحدة .
- 2 كتاب المزارعة وفيه مسألتان .
- 3 كتاب الخراج ، وفيه ثلاث مسائل .
- 4 كتاب الذبائح ، وفيه تسع مسائل .
- 5 كتاب الكراهية ، وفيه أربعون مسألة .
- 6 باب العتق ، وفيه مسألة واحدة .
- 7 كتاب الأشربة ، وفيه ثمان مسائل .
- 8 كتاب الصيد ، وفيه مسألة واحدة .
- 9 كتاب الرهن ، وفيه خمس عشرة مسألة .
- 10 - كتاب الجنائيات ، وفيه تسع وسبعون مسألة .
- 11 - كتاب الوصايا ، وفيه اثنتان وأربعون مسألة .
- 12 - باب صيد البازي والكلب والفهد ، وفيه مسألة واحدة .
- 13 - مسائل متفرقة ، وفيها ثمان مسائل .

منهجي في التحقيق

اتبعت في تحقيق الجزء المخصص لي في هذا الكتاب الطريقة التالية :

1. قمت بنسخ الكتاب من النسخ المخطوطة وعددها أربع نسخ ، ولم أعتمد على نسخة معينة منها ، بل سلكت طريق النص المختار ؛ لأنه لم توجد نسخة منها تتوفر فيها الشروط المطلوبة للنسخ الأصلية أو تصلح لأن تكون النسخة الأم .

2. أثبت الفروق التي تغير المعنى ، وتم اختياري للكلمة بناءً على مراجعتي لها في كتب الفقه غالباً من غير إشارة إلى وجه اختيارها إلا في النادر جداً .

3. أما الفروق التي لا تغير المعنى فقد أثبتت عدداً كبيراً منها خصوصاً في بداية عملي في المخطوط ، ونظراً لاختلاف الآراء ، فقد رأيت أنه من الأفضل إثبات ما استطعت إثباته منها ، وهذه الفروق مثل :

- كزمن الفعل مثل : (صحت ، تصح) ، (أوصى ، يوصي) .
- أدوات الشرط : (وإن ، فإن ، ولو)
- التعريف والتكثير مثل (رجل ، والرجل)
- أدوات النفي (لا ، لم)
- حروف العطف (واو العطف ، وفاء العطف) وهذه كثيرة جداً .
- أدوات التشبيه (كذا ، كذلك) وهذه أغفلت كثيراً منها .
- الإشارة (هنا ، هاهنا) وهذه أغفلت كثيراً منها .
- وأغفلت التقديم والتأخير الذي لا يؤثر في المعنى مثل : (والثامن الحد ، والحد وهو الثامن) .

4. إذا كانت الفروق في كلمة واحدة ، وضعت رقم الهامش بجانبها بدون وضعها بين أقواس ، أما إذا كانت أكثر من كلمة فأضعها بين معقوفتين [] ثم أضع رقم الهامش .

5. لم أذكر الفروق بين النسخ فيما يلي :

- الصلاة على النبي ﷺ حيث أن بعض النسخ تقتصر على لفظ عليه السلام ، فأضفت الصلاة كاملة بدون إشارة إلى هذا الفرق .
- الترحم ، والترضي ، واخترت الترحم بدل الترضي في غير الصحابة رضي الله عنهم ، ووضعت عبارة الترحم عند الأعلام وإن لم يوجد الترحم في المخطوط .
- كلمة (مسألة) في بداية كل مسألة .
- كلمة (محمد) في بداية سند كل مسألة ، وذلك أن نسخة (أ) لم تذكر اسم محمد .
- عبارة (والله أعلم) و (الآية) ، وما أشبهه .
- وفي النسخة (ب) يذكر فيها : (وقال) بدل (وقال أبو يوسف ومحمد) ، (واحتج) بدل (واحتج أبو يوسف ومحمد) ولم أثبت هذا الفرق ، واكتفيت بالإشارة له هنا .
6. إذا كان هناك زيادة في بعض النسخ فإني أثبتها إن كانت صحيحة ، أو موافقة لما في الكتب الفقهية ويتضح بها المعنى أكثر ، أو فيها زيادة معلومة ، أما إذا كانت تسبب خللا ، ومخالفة لما في الكتب الفقهية ، فإني أشير إليها في الهامش فقط .
7. بالنسبة للتعليقات الموجودة في حواشي النسخ ، فإني أثبت في هامش الرسالة ما استطعت قراءته ، وما رأيته مفيدا .
8. كتبت أرقام لوحات المخطوط بوضع خط مائل قبل الكلمة الأولى في اللوح ثم أكتب الرقم أمامه في الحاشية اليسرى مع ذكر رمز النسخة ، ورمز وجه اللوح : أ ، أو ظهر اللوح : ب .
9. رَقَّمت جميع المسائل المبدوءة بسند (محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة) وكتبت كلمة (مسألة) قبلها كما هو مكتوب في نسختي (ج) و (د) . وأيضا المسائل التي تبدأ بكلمة (قال) فقط بدون سند ، والتي لم يكتب قبلها كلمة (مسألة) في نسختي (ج) و (د) ، فقد رقمت جُلَّها .
10. جمعت القواعد الفقهية والأصولية في فهرس كما وردت بلفظ المؤلف .

11. وثقت مسائل أصول الفقه من مضامنها .
12. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها في المصحف الشريف ، وإذا وجدت بعض النسخ تذكر الآية أطول من الأخرى فإني أثبت أطولها بدون الإشارة لذلك الهامش .
13. ما أسقطه الناسخ من الكلام في صلب المخطوط أو أخطأ فيه ، ثم استدركه في الهامش ، فإني أشير إليه في الهامش بقولي (مثبت في حاشية كذا) ، ثم أذكر رمز النسخة ، ثم أذكر العبارة التي كتبها الناسخ عند هذا الاستدراك وهي واحدة مما يلي :
- (صح) ، (ح) ، (و) ، (ف) وهكذا قرأت الحرفين الأخيرين .
14. التزمت في كتابة الكلمات الرسم الإملائي الحديث وإن خالف رسم المخطوط دون الإشارة إليه في الهامش ، مثال ذلك : حذف الألف في مثل (ثلاث) فكتبت (ثلث) ، مثل : (والصلاة) فكتبت (الصلوة) ، وكتسهيل الهمزة وكتابتها ياء ، فقد أثبتتها بالهمز مثل : (بائع) كتبت (بايع) ، إلى غير ذلك .
15. قمت بتخريج الأحاديث الشريفة والآثار ، وعزوها إلى مصادرهما ، فإن كان الحديث في الصحيحين ، أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما ، إلا إذا كان لفظ الحديث أقرب إلى ما في كتاب آخر فأعزو إليه . وما كان موجودا في الكتب الأربعة ، أو أحدها اكتفيت بها لعدم تطويل التخريج ، إلا إذا كان اللفظ أقرب لما في غيرها فأذكره . وما لم يكن موجودا في هذه الكتب الستة فقد خرّجته مما استطعت من كتب الحديث مرتبة إياها حسب تاريخ الوفاة لمؤلفيها . وحاولت أن أذكر أحكام العلماء فيها قوة وضعفا ، إن لم يكن في الصحيحين .

سواء كانوا من القدماء كابن حجر ، والبوصيري ، والذهبي ، والزيلي ،
والدارقطني ، والترمذي ، أم من المعاصرين كالألباني ، والأرنؤوط ، وإن لم
أجد فيه كلاما للعلماء اكتفيت فيه بالعزو فقط .

ولأن المصنف كثيرا ما يورد الحديث بالمعنى أو يشير إليه ، فقد أثبت نص
بعض الأحاديث في الهامش إذا لزم ذلك ، والبعض الآخر أشرت لاختلاف
الألفاظ بدون ذكر نص الحديث ، وكذلك أشير إلى اختلاف ألفاظ الحديث
بين النسخ .

وإن لم أجد تخريج الحديث أذكر ذلك في الهامش .

وقد كان أسلوب الذي اتبعته في العزو والتخريج كالتالي :

- كتب المصنفات ، والصحاح ، والسنن ، والمستدركات (أي المرتبة
على أبواب العلم) : أذكر اسم المخرج ، ثم اسم الكتاب - ماعدا
الكتب الستة فإني لا أذكر اسم الكتاب - ، ثم الباب ، ثم رقم
الحديث .

وفي صحيح مسلم اعتمدت على ترقيم الموسوعة التي طبع في ضمنها ،
ولم أعتمد الرقم الذي بعدها .

- كتب المسانيد ، والمعاجم (المرتبة على أسماء الصحابة والرواة) :
أذكر اسم المخرج ، ثم رقم الحديث ، ثم الجزء ، والصفحة .
- كتب الألباني أكتفي فيها برقم الحديث فقط .
- وبالنسبة لاسم الراوي ، أو الصحابي : فإن ذكره المؤلف في المتن فعالبا
ما أقوم بتخريج الحديث الذي رواه هذا الصحابي أو الراوي .
أما إذا ذكر الحديث بدون ذكر الراوي فإني غالبا ما أقوم بتخريجه
بدون ذكر الراوي إلا أن أقول مثلا : أخرجه جمع من الصحابة
وهكذا .

- 16 - وثقت المسائل وأقوال العلماء من الكتب الفقهية ، وإذا ذكرت الهداية فأقصد الهداية المطبوع مع فتح القدير ، وإذا ذكرت الكتاب للقدوري فالمقصود هو المطبوع مع شرحه اللبيب .
- 17 - ترجمت للأعلام باستثناء الصحابة المشهورين كالخلفاء الأربعة ، وأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة ، وأصحاب الكتب الستة ، وغير ذلك .
- 18 - عرفت بالأماكن ، والمدن وفق وضعها في العصر الحالي باستثناء ما استفاضت شهرته فلا يحتاج إلى تعريف كمكة ، والمدينة ، والشام ، وفلسطين ، والعراق ، ومصر ، واليمن .
- 19 - قمت بتسويد الأعلام ، والأماكن ، والأحاديث .
- 20 - قمت بضبط الشكل فيما تشكل قراءته كالمبني للمجهول ، والأعلام ، والآيات ، والأحاديث قدر وسعي .
- 21 - وضعت عناوين جانبية لكل مسألة .
- 22 - أذكر في التوثيق : الكتاب ، والجزء ، والصفحة الأولى للمسألة وإن امتدت إلى الصفحات التي بعدها .
- 23 - علقت على بعض المسائل التي رأيت أنها تحتاج إلى إيضاح ، وذلك لغموض الأسلوب وصعوبته كما ذكرت سابقا ، وبينت المراد من بعض العبارات ، والضمائر .
- 24 - عرفت المصطلحات الفقهية من كتب اللغة ، ثم من كتب الفقه .
- 25 - شرحت الألفاظ والكلمات الغريبة ، واكتفيت عند التوثيق من كتب اللغة بالمادة موضوعة بين قوسين ، أو حسب تبويب الكتاب الذي أخذت منه .
- 26 - أشرت في بعض الأحيان إلى الرأي المعمول به في المذهب ، أو الصحيح إن وجدت ذلك .

- 27 - وثقت أقوال الشافعي وغيره من كتب الفقه الشافعي ، ولم أوسع الخلاف حيث لم أذكر أقوال المذاهب الأخرى .
- 28 - وزعت النص على فقرات حسب المعنى ، واعتنيت بعلامات الترقيم .
- 29 - وضعت الأقواس المزهرة ﴿ 》 للآيات ، والمزدوجة (()) للأحاديث ، و العلامتين " " للنقول إذا كان النقل حرفيا ولأسماء الكتب وغيرها .
- 30 - عملت الفهارس المختلفة للآيات ، والأحاديث ، والآثار ، والأعلام ، والمصطلحات ، والأشعار .
- 31 - دوّنت المراجع التي اعتمدت عليها في البحث .
- 32 - لم أثبت الفرق بين كلمة (كتاب) ، و (باب) الموجودة في عناوين الأبواب الفقهية .
- 33 - في فهرس المراجع يوجد بعض من الكتب التي وثقت منها وهي في المكتبة الشاملة في الحاسب الآلي ، ولم تكن موافقة للمطبوع ، فذكرت في بيانات الطبع أنها من المكتبة الشاملة ، وذلك لعدم عثوري على المطبوع منها .
- ولقد كانت لي مع هذا التحقيق معاناة مفيدة ، خرجت منها بحصيلة نافعة ، وأسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يبارك فيما علمت وفيم عملت ، وأن يمن عليّ بالإحسان إحساناً ، وبالتقصير عفواً وغفراناً ، وما أحسنت فيه فمن الله ، وما قصرت فيه فمن نفسي والشيطان .
- والحمد لله رب العالمين

القسم الأول : دراسة الكتاب

الفصل الأول : التعريف بالمؤلفين

أولا : التعريف بمؤلف المتن " الجامع الصغير "

ثانيا : التعريف بمؤلف الشرح

أولاً : التعريف بمؤلف المتن " الجامع الصغير "

المبحث الأول : اسمه ونسبه

اسمه :

أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد⁽¹⁾ الشيباني⁽²⁾ مولاهم⁽³⁾ .

نسبه :

الشَّيبَانِي : نسبة إلى شَيْبَان ، قبيلة معروفة في بكر بن وائل⁽⁴⁾ ، وهو شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان⁽⁵⁾ .
وأغلب ما في كتب التراجم أنه الشيباني ولأء لا نسباً⁽⁶⁾ .

المبحث الثاني : أصله ومولده ونشأته :

اختلف في أصله : ف قيل : من قرية حَرَسْتَا⁽⁷⁾ بغوطة دمشق⁽⁸⁾ ، حيث كان والده من أهل قرية حرسنا ، وكان أبوه جندياً من جند أهل الشام ، ثم انتقل إلى العراق ،

191919191919485485

(¹) وفي هدية العارفين 8/6 ، والفوائد البهية 163 : (واقد) بدلاً من (فرقد) . وقال أبو الوفاء الأفعاني في مقدمة كتاب الآثار لمحمد بن الحسن 12/1 : " وغلط من قال في جده (واقد) بدل (فرقد) " .
(²) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 358/12 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، لسان الميزان 121/5 ، النجوم الزاهرة 164/2 ، شذرات الذهب 321/1 .
(³) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 358/12 ، العبر 302/1 ، البداية والنهاية 2068/2 ، لسان الميزان 121/5 ، النجوم الزاهرة 186/1 ، شذرات الذهب 321/1 . وفي طبقات ابن سعد 336/7 ، وطبقات الفقهاء 135/1 ، وأخبار أبي حنيفة 126 ، والفهرست 254 : (مولى لبني شيبان) ، وفي الوافي بالوفيات 782/2 ، ومعجم المؤلفين 207/9 : (الشيباني بالولاء) ، وفي الجرح والتعديل 227/7 : (مولى لهم) .
(⁴) مقدمة الجامع الصغير 34 .
(⁵) انظر : الأنساب 482/3 .

(⁶) انظر المراجع السابقة في كلمة " مولاهم " عند ذكر اسمه .
(⁷) حَرَسْتَا : قرية كبيرة عامرة وسط بساتين دمشق على طريق حمص بينها وبين دمشق أكثر من فرسخ (الفرسخ = 5544 متراً . انظر : معجم البلدان 241/2 ، معجم لغة الفقهاء 411/1 .
(⁸) انظر : الجرح والتعديل 227/7 ، تاريخ الإسلام للذهبي 358/12 ، البداية والنهاية 2068/2 ، النجوم الزاهرة 164/2 ، تاج التراجم 237 ، الفوائد البهية 163 ، معجم المؤلفين 207/9 .
دمشق : مدينة قديمة بالشام ، فتحها المسلمون سنة 14 هـ ، اتخذها معاوية بن أبي سفيان عاصمة الملك ، منها خرجت أعداد لا تحصى من العلماء ، وهي جنة الأرض حتى قيل : جنان الدنيا أربع - وذكر منها - : غوطة دمشق ، وهي اليوم عاصمة الجمهورية العربية السورية . انظر : معجم البلدان 464/2 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 495/1 .

- وسكن واسط⁽¹⁾ ، ثم الكوفة⁽²⁾ ، وكان جندياً موسيراً⁽³⁾ .
 وقيل : أصله من أهل الجزيرة⁽⁴⁾ .
 وقيل : من قرية بين فلسطين والرملة⁽⁵⁾ .
 وُلد محمد بن الحسن بواسط⁽⁶⁾ سنة 132 هـ⁽⁷⁾ ، ونشأ بالكوفة ، ثم سكن بغداد⁽⁸⁾ .

المبحث الثالث : صفاته

كان رحمه الله من أجمل الناس وأحسنهم خلقاً ، فقد قال أبو حنيفة رحمه الله لوالده حين حمّله إليه : " احلق شعر ولدك ، وألبسه الخُلُقَان⁽⁹⁾ من الثياب ؛ لا يُفتن به من رآه " ، قال محمد : " فحلق والدي شعري ، وألبسني الخُلُقَان ، فزدت عند الخلق جمالاً " ⁽¹⁰⁾ .

202020202020485485

- (¹) واسط : مدينة تقوم في وسط السواد بالعراق ، بناها الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكانت تقوم على جانبي نهر دجلة ، ثم ابتعد مجرى دجلة عنها ، وتحول إلى مجراه الشرقي المنحدر إلى القرنة ، وأصبحت في وسط البرية . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 417/2 .
 () انظر : مقدمة كتاب الآثار 23/1 .
 الكوفة : من مدن العراق ، وتقع جنوب غرب بغداد ، على شاطئ نهر الفرات بأرض بابل ، وهي مركز قضاء الكوفة في محافظة النجف ، وخرج منها عدد كبير من العلماء . انظر : المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية 266 ، موسوعة المدن العربية 257 .
 (٣) انظر : تاريخ دمشق 346/13 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، لسان الميزان 121/5 .
 (٤) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 .
 وأما الجزيرة : هي الإقليم الممتد بين منابع دجلة والفرات في أحواضهما العليا ؛ لأن أعالي هذين النهرين كانت تكتنف سهولها ، وكان هذا الإقليم ينقسم إلى ديار ثلاث وهي : ديار ربيعة في الشرق ، وديار مضر في الغرب ، وديار بكر في الشمال . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 147/1 .
 (٥) انظر : أخبار أبي حنيفة 126 ، مقدمة كتاب الآثار 12/1 . وقد جمع أبو الوفاء الأفعاني بين هذه الأقوال فقال : " ولعل الصواب أن أصله من الجزيرة من منتجع بني شيبان من ديار ربيعة ، ثم صار والده في جند الشام ، وأثرى ، فأقام أهله مرة في حرستا ، ومرة بقرية في فلسطين ، وكلاهما من أرض الشام . . . " .
 الرملة : مدينة من أهم مدن فلسطين بناها سليمان بن عبد الملك ، والرملة تلتصق ببلدة اللد ، وهي على الطريق الرئيسية القادمة من حيفا وتل أبيب حتى تصل للقدس . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 178/1 .
 (٦) انظر : الجرح والتعديل 227/7 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، العبر 302/1 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، لسان الميزان 121/5 ، تاج التراجم 237 ، شذرات الذهب 321/1 ، مقدمة الجامع الصغير 34 ، الفوائد البهية 163 ، معجم المؤلفين 207/9 .
 (٧) انظر : طبقات ابن سعد 336/7 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، البداية والنهاية 2068/2 .
 (٨) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، تاريخ بغداد 175/2 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، النجوم الزاهرة 164/2 .
 بغداد : هي عاصمة جمهورية العراق حالياً ، وتقع على نهر دجلة الذي يشطرها شطرين : واحد غربي ويطلق عليه اسم الكرخ ، والآخر شرقي ويطلق عليه اسم الرصافة ، وهي في وسط البلاد ، بناها الخليفة المنصور ، ودعاها مدينة السلام وانتهى بناؤها سنة 149 هـ ، وكانت عاصمة الخلافة العباسية . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 319/1 ، موسوعة المدن العربية 236 .
 (٩) الخُلُقَان : قد خلق الثوب أي : بَلِي ، وثوب خَلَقٌ : بال . انظر : لسان العرب (خلق) .
 (١٠) انظر : شذرات الذهب 321/1 .

وكان كذلك سميناً في جسمه حيث قال الشافعي رحمه الله : " ما رأيت سميناً أخف روحاً من محمد بن الحسن " (1) .

وقد جمع الله له مع جمال الخلقة جمال الخلق ، كما تميز بعقله ، فكان ذا عقل تام ، وأثنى عليه الشافعي رحمه الله بقوله : " ما رأيت أعقل من محمد " (2) .
كما اشتهر بالذكاء حتى كان يُضرب به المثل في الذكاء (3) .
كما كان فصيحاً ، وبارعاً في اللغة العربية حتى قال عنه الشافعي رحمه الله : " لو أشاء أن أقول أنزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت به لفصاحته " (4) ، وقال عنه أيضاً : " ما رأيت أفصح منه " (5) .

المبحث الرابع : طلبه للعلم وشيوخه

هناك عدة عوامل ، وأسباب يسرت للإمام محمد بن الحسن طلب العلم ، الأمر الذي جعله محيطاً بالعلوم عامة ، وبارعاً في الفقه خاصة ومنها :
- انتقاله إلى الكوفة ، ونشأته بها ، وقد كانت الكوفة إذ ذاك مهد العلوم العربية ، ودار الحديث والفقه منذ نزولها كبار الصحابة ، واتخذها علي بن أبي طالب رضي الله عنه عاصمة الخلافة (6) .

- ثراء والده ، فقد بذل محمد بن الحسن رحمه الله ماله وجهده في سبيل طلب العلم ، ويشهد لذلك قوله : " ترك أبي ثلاثين ألف درهم ، أنفقت خمسة عشر ألفاً على النحو والشعر ، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه " (7) .

212121212121485485
(١) انظر : تاريخ بغداد 175/2 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، البداية والنهاية 2068/2 .
(٢) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 363/12 .
(٣) انظر : تاريخ بغداد 175/2 ، العبر 302/1 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، تاريخ الإسلام للذهبي 361/120 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، النجوم الزاهرة 164/2 .
(٤) انظر : تاريخ بغداد 175/2 ، العبر 302/1 ، النجوم الزاهرة 164/2 .
(٥) انظر : تاريخ بغداد 175/2 ، الوافي بالوفيات 782/2 .
(٦) انظر : مقدمة كتاب الآثار 13/1 .
(٧) انظر : مناقب أبي حنيفة 54 ، تاريخ الإسلام للذهبي 360/12 ، شذرات الذهب 321/1 .

- عزيمته الصادقة ، وتوجهه همته لطلب العلم ، فقد فرغ نفسه وبذل ماله ووقته للعلم ، وكان يقول لأهله : " لا تسألوني حاجة من حاجات الدنيا فتشغلوا قلبي ، وخذوا ما شئتم من مالي فإنه أقل لهماي وأفرغ لقلبي " ⁽¹⁾ .
- ما حباه الله به من مؤهلات طالب العلم من الذكاء ، والفطنة ، والفصاحة ، وحسن الخلق ، كما ذكرناه في صفاته .
- تشجيع والده له ، فقد مر معنا أن أباه حملة وهو صبي إلى أبي حنيفة رحمه الله .
- رحلاته في طلب العلم ، وأكبر دليل على ذلك أسماء مشايخه في الحديث الذين يسكنون عددا من البلدان ومنها : منشأه الكوفة ، ثم واسط ، والبصرة ⁽²⁾ ، والشام ، والمدينة ، ومكة ، واليمامة ⁽³⁾ ، وخراسان ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ .
- كثرة العلماء والمحدثين في عصره ، وانتشارهم في الأمصار وخصوصا في العراق .
- اهتمام أبي حنيفة به ، وتشجيعه له على طلب العلم منذ صباه ، وملازمة الإمام محمد رحمه الله له ، فقد روي أن محمداً رحمه الله حضر حلقة أبي حنيفة رحمه الله وهو صبي ، فأدناه أبو حنيفة رحمه الله وقال : " الزمنا ، فيوشك أن يكون لك شأن " فلزمه ⁽⁶⁾ .
- وتلمذ على أبي حنيفة ، وجالسه سنتين ، ثم تفقه على أبي يوسف ⁽⁷⁾ صاحب أبي حنيفة رحمه الله ⁽⁸⁾ .

22222222222222485485

- (1) انظر : تاريخ بغداد 176/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، مقدمة الجامع الصغير 37 .
- (2) البصرة : مينا العراق ، تقع على شط العرب قريبة من مصبه في الخليج العربي ، وهي ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد ، ومركز محافظة البصرة ، احتطها عتبة بن غزوان ، كانت موطناً لكثير من الصحابة ، والتابعين ، والعلماء الصالحين . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 135/1 ، موسوعة المدن العربية 233 .
- (3) اليمامة : اسم يطلق على هضبة نجد الوسطى ، وقد كانت قديماً تطلق على مدينة وسط نجد تقرب من مدينة الرياض الحالية ، فتحت وقتل مسيلمة الكذاب بها في أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه . انظر : معجم البلدان 442/5 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 275/1 .
- (4) خراسان : هي بلاد واسعة تشكل الشمال الشرقي في إيران ، وتمتد بين جرجان وطبرستان من جهة ، وبين ما وراء النهر من جهة أخرى ، وكان يتبعها من الناحية السياسية بلاد ما وراء النهر وسجستان (أفغانستان) ، وفي أيام العرب كان هذا الإقليم ينقسم إلى أربعة أرباع نسب كل ربع إلى إحدى المدن الكبرى وهي : نيسابور ، ومرو ، وهراة ، وبلخ . انظر : معجم البلدان 350/2 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 471/1 .
- (5) انظر : مقدمة كتاب الآثار 13/1 .
- (6) انظر : الوافي بالوفيات 782/2 .
- (7) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب البجلي ، صاحب أبي حنيفة ، وكان صاحب حديث حافظا ، ولي قضاء بغداد ، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة ، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض ، وله : الأمالي ، والنوادر ، وكتاب الخراج ، توفي في خلافة هارون الرشيد سنة 183 هـ . انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه 90 ، الفوائد البهية 225 .
- (8) انظر : طبقات الفقهاء 135/1 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، معجم المؤلفين 207/9 .

وجمع إلى علم أبي حنيفة ، وأبي يوسف علم الأوزاعي⁽¹⁾ ، والثوري⁽²⁾ ، ومالك رحمهم الله حتى بلغ أعلى مراتب الاجتهاد ، وأصبح إماما لا يبلغ شأوه في الفقه ، قويا في التفسير والحديث ، حجة في اللغة باتفاق أهل العلم⁽³⁾ ، بل قيل عنه أنه كان أعلم الناس بكتاب الله ماهراً في العربية ، والنحو ، والحساب⁽⁴⁾ .

ومن مجالسته لأبي حنيفة رحمه الله ، وسماعه منه ، تأثر به ، وبمذهبه ، فنظر في الرأي ، وغلب عليه ، وعُرف به⁽⁵⁾ .

وكان يقول عندما اكتملت له مشكلات العلوم : " أين أبناء الملوك من هذه اللذة ؟ " !⁽⁶⁾ .

أما عن طلبه للحديث ومن سمع منهم :

فقد طلب الحديث ، وسمع من طائفة من العلماء ، وكان أولهم شيخه أبو حنيفة الذي سمع منه الحديث كما أخذ عنه الرأي .

وسمع أيضاً من القاضي أبي يوسف ، ومسعر بن كدام⁽⁷⁾ ، وسفيان الثوري ، ومالك بن دينار⁽⁸⁾ ، والأوزاعي رحمه الله ، وغيرهم⁽⁹⁾ .

23232323232323485485

- (١) الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي ، إمام أهل الشام ، وفقههم ، ولد سنة 80 هـ ، سكن بمحلة الأوزاع ، ثم تحول إلى بيروت حتى مات بها سنة 157 هـ ، والأوزاع بطن من همدان من حمي ، وكان ثقة ، كثير العلم ، والحديث ، والفقه . انظر : تاريخ دمشق 147/35 ، العبر 1/275 .
- (٢) سفيان الثوري : أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، من بني ثور بن عبد مناة ، من مضر ، أمير المؤمنين في الحديث ، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، وكان آية في الحفظ ، ولد ونشأ في الكوفة ، ثم سكن مكة ، والمدينة ، ثم طلبه المهدي ، فتواري ، وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفياً سنة 161 هـ ، له من الكتب : " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " في الحديث . انظر : وفيات الأعيان 386/2 ، الأعلام 3/105 .
- (٣) انظر : مقدمة كتاب الآثار 12/1 .
- (٤) انظر : مقدمة الأصيل لأبي الوفاء الأفعاني 21/1 ، الفوائد البهية 163 .
- (٥) انظر : الوافي بالوفيات 782/2 ، شذرات الذهب 321/1 .
- (٦) انظر : كشف الظنون 20/1 .
- (٧) مسعر بن كدام : بن ظهير الهلالي العامري الرواسي ، يكنى أبا سلمة ، الإمام الحافظ ، من أعلام التابعين ، ومن ثقات أهل الحديث ، وكان يقال له : (المصحف) لعظم الثقة بما يرويه ، خرّج له الستة ، توفي بالكوفة سنة 152 وقيل : 155 هـ . انظر : تذكرة الحفاظ 188/1 ، الأعلام 216/7 .
- (٨) مالك بن دينار : البصري ، يكنى : أبا يحيى ، مولى لامرأة من بني سرامه بن لؤي القرشي ، كان يكتب المصاحف بالأجرة ، وكان عالماً ورعاً ، من زهاد التابعين وعبادهم ، ومن رواة الحديث ، مات سنة 127 هـ . انظر : صفة الصفوة 195/3 ، وفيات الأعيان 139/4 .
- (٩) انظر أسماء شيوخه ومن سمع منه في : الطبقات لابن سعد 336/7 ، الجرح والتعديل 227/7 ، تاريخ بغداد 175/2 ، العبر 302/1 ، تاريخ الإسلام للذهبي 363/12 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، لسان الميزان 121/5 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، النجوم الزاهرة 164/2 ، شذرات الذهب 321/1 ، معجم المؤلفين 207/9 ، مقدمة الجامع الصغير 37 . وقد قسم أبو الوفاء الأفعاني أسماء شيوخه حسب بلدانهم في مقدمة كتاب الآثار 13/1 .

وقد رحل إلى المدينة^(١) وسمع من الإمام مالك بن أنس رحمه الله ، ومع ذلك فقد كان قوياً في مالك^(٢) ، وكان يخالفه حتى أظهر الرد على مالك ، وعلى أهل المدينة^(٣) .
وقال محمد بن الحسن رحمه الله عن نفسه : " أقمت على باب مالك ثلاث سنين .. وسمعت من لفظه أكثر من سبعمائه حديث "^(٤) .
فاستفاد من علم الإمام مالك رحمه الله في الفقه ، والحديث ، وسمع منه الموطأ ، ورواه عنه ، وروايته مشهورة متداولة^(٥) .

البحث الخامس : تلاميذه

صار محمد بن الحسن رحمه الله فقيه عصره وزمانه ، حيث بلغ في العلم درجة رفيعة ، فأصبح الناس يطلبون عليه العلم ، وخصوصاً بعدما نزل بغداد حيث اختلف إليه الناس ، واجتمعوا عليه ، وسمعوا منه الحديث والرأي ، وصاروا يسمعون كلامه ، ويستفتونه^(٦) .
وكان رحمه الله يعقد مجلساً للتحديث ، بل كان له مجلس في الكوفة وهو ابن عشرين سنة^(٧) . وكان ينزل في درب^(٨) أبي حنيفة رحمه الله ، ويجلس في وسطه ، ويُقرأ عليه كتبه^(٩) .
ومن أشهر من تتلمذ على محمد بن الحسن رحمه الله ، وأخذ عنه ، وسمع منه ، واستفاد من كتبه ، واحتج به هو : الإمام الشافعي رحمه الله^(١٠) ، رغم الخلاف الذي كان بينهما وما يتبعه من مناظرات ، ومناقشات ، وقد كان الشافعي رحمه الله يثني على محمد بن الحسن رحمه الله ، ويفضله ، وقد تواتر ذلك عنه بألفاظ مختلفة^(١١) ، ومن ذلك ما نُقل عن الشافعي رحمه الله حيث قال :

242424242424485485

- (١) انظر : تاريخ بغداد 174/2 .
- (٢) انظر : لسان الميزان 121/5 .
- (٣) انظر : مقدمة الجامع الصغير 34 .
- (٤) انظر : تاريخ بغداد 173/2 ، لسان الميزان 121/5 .
- (٥) انظر : التعليق المجدد 35/1 ، المذهب الحنفي 113/1 .
- (٦) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، الوافي بالوفيات 782/2 .
- (٧) انظر : تاريخ بغداد 173/2 ، 174 .
- (٨) دَرْب : الدَّرْبُ معروف ، قالوا : الدَّرْبُ : باب السَّكَّةِ الواسع . انظر : لسان العرب (درب) .
- (٩) انظر : الفهرست 253 .
- (١٠) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، تاريخ الإسلام للذهبي 363/12 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، لسان الميزان 121/5 ، النجوم الزاهرة 164/2 .
- (١١) انظر : شذرات الذهب 321/1 .

" وقد حملت عنه وقر⁽¹⁾ بغير كتب⁽²⁾ ، وقال : " ولولاه ما فتق لي من العلم ما انفتق⁽³⁾ " .

وقال : " أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها ، فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً⁽⁴⁾ " .

وقال : " ما ناظرت أحداً إلا تمعّر وجهه ما خلا محمد بن الحسن⁽⁵⁾ " .

وقال : " لم يزل محمد بن الحسن عندي عظيماً جليلاً ، أنفقت على كتبه ستين ديناراً حتى جمعني وإياه مجلس عند الرشيد⁽⁶⁾ " ثم حدثت بينهما مناظرة في مجلس الرشيد⁽⁷⁾ رحمه الله .

وأخذ ، وروى عنه طائفة يصعب استقصاؤهم ، ونذكر منهم : هشام بن عبيد الله الرازي⁽⁸⁾ ، وأبو عبيد القاسم بن سلام⁽⁹⁾ ، وأبو سليمان الجوزجاني⁽¹⁰⁾ ، وأحمد بن حفص⁽¹¹⁾ رحمه الله ، وخلق سواهم⁽¹²⁾ .

252525252525485485

(١) وقر : الوقُر : الحمل . انظر : الصحاح (وقر) .

(٢) انظر : البداية والنهاية 2068/2 .

(٣) انظر : مقدمة كتاب الآثار 18/1 .

(٤) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 361/12 .

(٥) انظر : تاريخ بغداد 177/2 .

(٦) الرشيد : أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ابن المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور القرشي الهاشمي ، وأمه : الخيزران أم ولد ، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق ، بويع له بالخلافة بعد موت أخيه الهادي ، كان من أحسن الناس سيرة ، وأكثرهم غزواً ، وحجاً ، وكان يحب الفقهاء ، والشعراء ، ويعطيهم ، مات سنة 193 هـ وعمره 45 سنة ، وملكه 23 سنة . انظر : البداية والنهاية 2076/2 ، الأعلام 62/8 .

(٧) انظر ما حدث بينهما من مناظرة في تاريخ بغداد 178/2 .

(٨) هشام بن عبيد الله الرازي المازني السني وقيل : السبي ، فقيه حنفي من أهل الري ، أخذ عن أبي يوسف ، ومحمد ، توفي سنة 201 هـ ، من مصنفاته : صلاة الأثر ، نوادر في الفقه . انظر : تهذيب التهذيب 44/11 هدية العارفين 508/6 ، الأعلام 87/8 .

(٩) أبو عبيد القاسم بن سلام : كان أبوه عبداً رومياً لرجل من هراة ، ورحل في طلب العلم فسمع الحديث ، و كان عالماً بالقراءات ، واللغة ، والغريب ، وصنف الكتب الكثيرة في شتى الفنون ، وكان ذا فضل ، ودين ، وورع ، ووجود ، أقام ببغداد مدة طويلة ، ثم ولي القضاء بطرسوس ، ثم خرج إلى مكة وتوفي بها سنة 223 هـ . انظر : صفة الصفوة 369/4 ، وفيات الأعيان 60/4 .

(١٠) وبه انتشرت الكتب الستة في مشارق الأرض ومغاربها . انظر : مقدمة كتاب الآثار 14/1 .

أبو سليمان : موسى بن سليمان الجوزجاني البغدادي ، الفقيه الحنفي ، صاحب أبي يوسف ، ومحمد ، حدث عنهما ، عرض عليه القضاء من طرف المأمون فلم يقبل ، توفي بعد سنة 200 مائتين ، من تأليفه : السير الصغير ، كليب الخليلي ، كتاب الرهن ، نوادر الفتاوى . انظر : سير أعلام النبلاء 194/10 ، هدية العارفين 477/6 .

(١١) أحمد بن حفص : أبو حفص الكبير ، البخاري الحنفي ، فقيه بخاري ، شيخ ما وراء النهر ، ارتحل ، وصحب محمد بن الحسن ، وبرع في الرأي ، وله أصحاب كثيرة ببخارى في زمن محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح ، مات ببخارى ، سنة 217 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 157/10 ، تاج التراجم 94 .

(١٢) انظر أسماء تلاميذه ومن روى عنه في : الجرح والتعديل 227/7 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، الوافي بالوفيات 782/2 ، النجوم الزاهرة 164/2 ، مقدمة الجامع الصغير 34 .

المبحث السادس : نقله القضاء :

ولاه الرشيد قضاء الرقة⁽¹⁾ بعد أبي يوسف رحمه الله ثم عزله⁽²⁾ ، وولي بعده أحد أصحاب أبي حنيفة رحمه الله⁽³⁾ ، وقيل عن سبب مخالطة محمد بن الحسن رحمه الله السلطان أن أبا يوسف القاضي رحمه الله شُور في رجل يولى قضاء الرقة فقال : " يصلح محمد بن الحسن " فأشخصوه ، فلما قدم جاء إلى أبي يوسف رحمه الله ، فولوه قضاء الرقة⁽⁴⁾ .

المبحث السابع : مذهبه الفقهي

كما هو معلوم من سيرته ، وطلبه للعلم ، ومشايخه ، ومؤلفاته ، وكلام العلماء عنه فإنه حنفي المذهب من ناحية الفقه ، غلب عليه الرأي تأثراً بشيخه أبي حنيفة رحمه الله كما ذكرت سابقاً ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة رحمه الله فيمن نشره⁽⁵⁾ ، وإنما ظهر علم أبي حنيفة رحمه الله بتصانيفه⁽⁶⁾ ، وإليه انتهت رئاسة المذهب الحنفي في زمانه بعد موت أبي يوسف⁽⁷⁾ رحمه الله .

وقد وصفه العلماء بأوصاف تدل على مذهبه ومنها :

- " مبدأ المسائل الفقهية ، مرجع الأفاضل الحنفية " ⁽⁸⁾ .
- " الإمام الرباني ، النعماني الثاني " ⁽⁹⁾ .
- " صاحب أبي حنيفة رحمه الله " ⁽¹⁰⁾ .

262626262626485485

(١) الرقة : مدينة مشهورة بالعراق تقع شرقي حلب على نهر الفرات ، كانت من أهم المدن أيام بني العباس ، بنى بها الرشيد قصر السلام ، وكان يقيم بها إذا اشتد الحر في بغداد ، معدودة في بلاد الجزيرة ، ويقال لها : الرقة البيضاء وأصله : كل أرض إلى جنب واد ينسبط عليها الماء ، وهناك مدن أخرى تحمل هذا الاسم . انظر : معجم البلدان 58 / 3 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 187 / 1 .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء 134 / 9 ، الوافي بالوفيات 782 / 2 ، البداية والنهاية 2068 / 2 ، لسان الميزان 121 / 5 .

(٣) انظر : شذرات الذهب 321 / 1 .

(٤) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 361 / 12 .

(٥) انظر : تاج التراجم 237 ، الفوائد البهية 163 .

(٦) انظر : الفوائد البهية 163 .

(٧) انظر : النجوم الزاهرة 164 / 2 .

(٨) انظر : مقدمة الجامع الصغير 34 .

(٩) انظر المرجع السابق .

(١٠) انظر : سير أعلام النبلاء 134 / 9 .

بل اصطلح له فقهاء الحنفية في كتبهم مصطلحات عديدة منها :

(الأئمة الثلاثة) : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهم الله⁽¹⁾ .

وكذلك (أصحابنا) ، (الصاحبان) ، (والطرفان) ، ويقصد بها : أبو يوسف ،

ومحمد بن الحسن⁽²⁾ . (الإمام الرباني) ، (الثالث)⁽³⁾ ، ويقصد : محمد بن الحسن ،

وغيرها .

المبحث الثامن : ثناء العلماء عليه

أثنى عليه العلماء بعبارات عديدة ، سواءً من أقوال المترجمين ، أو مما نقلوا من أقوال

العلماء ، فقليل عنه :

" الإمام الرباني ، النعمان الثاني غبط يوم الحشر بالفضل الرحماني "⁽⁴⁾ .

" كان من أذكياء العالم "⁽⁵⁾ .

" فقيه ، مجتهد ، محدث "⁽⁶⁾ .

" العلامة فقيه العراق "⁽⁷⁾ .

" كان من بحور العلم والفقه "⁽⁸⁾ .

" فقيه العصر "⁽⁹⁾ .

" كان إماما مجتهدا من الأذكياء الفصحاء "⁽¹⁰⁾ .

27272727272727485485

(¹) انظر : المذهب الحنفي 1/313-322 .

(²) المرجع السابق .

(³) المرجع السابق .

(⁴) قاله اللكنوي في مقدمة الجامع الصغير 34 .

(⁵) قاله الذهبي في العبر 1/302 .

(⁶) قاله عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين 9/207 .

(⁷) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء 9/134 .

(⁸) قاله ابن حجر في لسان الميزان 5/121 .

(⁹) قاله ابن العماد في شذرات الذهب 1/321 .

(¹⁰) قاله الصفدي في الوافي بالوفيات 2/782 .

" شيخ الإسلام ، وأحد العلماء الأعلام ، مفتي العراقيين ، كان إماماً فقيهاً محدثاً مجتهداً ذكياً " (1) .

قال عنه الشافعي رحمه الله : " ما رأيت حبراً سمينا مثله ، ولا رأيت أخف روحاً منه ولا أفصح منه " (2) .

وقال أيضاً : " إذا سمعه يقرأ القرآن كأنما ينزل القرآن بلغته " (3) .

وقال أيضاً : " ما رأيت أعقل منه كان يملأ العين والقلب " (4) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله : " ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن " (5) .

وقيل لأحمد بن حنبل رحمه الله : من أين لك هذه المسائل الدقاق ، قال : من كتب محمد بن الحسن رحمه الله (6) .

المبحث التاسع : ما قاله فيه علماء الحديث

سئل عنه أحمد بن حنبل رحمه الله فقال : " لا أروي عنه شيئاً " (7) .

سئل عنه يحيى بن معين (8) رحمه الله فقال : " ليس بشيء " (9) .

ليّنه النسائي رحمه الله ، وغيره من قبل حفظه (10) .

وسئل محمد بن الحسن رحمه الله : " هذه الكتب سمعتها من أبي يوسف ؟ فقال : لا

والله ما سمعتها منه ، ولئني من أعلم الناس بها وما سمعت من أبي يوسف إلا الجامع الصغير " (11) .

28282828282828485485

(1) قاله ابن تغري في النجوم الزاهرة 186/1 .

(2) سبق ذكرها في صفاته .

(3) سبق ذكرها في صفاته .

(4) سبق ذكرها في صفاته .

(5) انظر : النجوم الزاهرة 164/2 ، تاج التراجم 237 ، شذرات الذهب 321/1 .

(6) انظر : تاريخ بغداد 177/2 ، البداية والنهاية 2068/2 ، النجوم الزاهرة 186/1 .

(7) انظر : الجرح والتعديل 227/7 .

(8) يحيى بن معين بن عون بن زياد ، المري بالولاء ، البغدادي ، أبو زكريا ، إمام في الحديث ، وصفه الذهبي بسيد الحفاظ ، وقال ابن حنبل : هو أعلمنا بالرجال ، وقال العسقلاني : إمام الجرح والتعديل ، له تصانيف ، مات سنة

233 هـ . انظر : تاريخ بغداد 177/14 ، وفيات الأعيان 214/2 ، تهذيب التهذيب 246/11 .

(9) انظر : الجرح والتعديل 227/7 .

(10) انظر : الوافي بالوفيات 782/2 ، لسان الميزان 121/5 .

(11) انظر المرجع السابق .

وقيل : " ومحمد لم تكن له عناية بالحديث ، وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه " (1) .

وقيل : " ضعيف " (2) ، وقد رماه بعضهم بالكذب (3) .

بينما قيل : " لا يستحق الترك " (4) ، بل وقيل : " صدوق " (5) .

المبحث العاشر : مصنفاته

كما ذكرنا فقد ظهر علم أبي حنيفة رحمه الله بتصانيف محمد بن الحسن رحمه الله حتى قيل : " إنه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعين كتابا " (6) .

وقيل : " عُدَّت كتبه التي صنفها فبلغت أربعمائة مجلد أو أكثر " (7) .

ولالإمام محمد بن الحسن رحمه الله مؤلفات عديدة قسم منها : يسمى بظاهر الرواية وهي الكتب الستة التالية :

1. الأصل ، المسمى بالمبسوط (8) .

2. الجامع الصغير (9) ، وهذا هو الكتاب الذي أنا بصدد تحقيق شرحه ، وسيأتي الحديث عنه .

3. الجامع الكبير (10) .

29292929292929485485

(1) انظر : لسان الميزان 122/5 .

(2) قاله عمرو بن علي ، انظر المرجع السابق .

(3) انظر : تاريخ بغداد 181/2 ، لسان الميزان 122/5 .

(4) قاله أبو داود ، انظر المرجع السابق ، وفي الوافي بالوفيات 782/2 أن القائل هو الدارقطني .

(5) قاله عبد الله بن علي المديني عن أبيه ، انظر : تاريخ بغداد 180/2 .

(6) انظر : الدر المختار 50/1 ، مقدمة الجامع الصغير 36 .

(7) انظر : معجم المؤلفين 207/9 .

(8) انظر : كشف الظنون 107/1 ، 1581/2 . وقد طبع بعضه . انظر المذهب الحنفي 451/2 ، وانظر

فهرس المراجع في هذه الرسالة .

(9) انظر : الوافي بالوفيات 782/2 ، كشف الظنون 561/1 ، معجم المؤلفين 207/9 . وهو مطبوع . انظر

فهرس المراجع في هذه الرسالة .

(10) انظر : الوافي بالوفيات 782/2 ، كشف الظنون 567/1 ، مقدمة الجامع الكبير لأبي الوفاء 3 ، معجم

المؤلفين 207/9 . وهو مطبوع . انظر فهرس المراجع في هذه الرسالة .

4. الزيادات⁽¹⁾ .

5. السير الكبير⁽²⁾ .

6. السير الصغير⁽³⁾ .

وسميت بظاهر الرواية ؛ لأنها رويت عنه برواية الثقات ، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة⁽⁴⁾ وهي معتمدة لدى علماء المذهب الحنفي .

والقسم الثاني : كتب النوادر أو غير ظاهر الرواية ، وهي غير الكتب المذكورة ، كالكيسانيات⁽⁵⁾ والهارونيات⁽⁶⁾ ، والجرجانيات⁽⁷⁾ ، والرقيات⁽⁸⁾ وهي دون الأولى .

وسميت بالنوادر ؛ لأنها لم ترو عن محمد بن الحسن رحمه الله بروايات ظاهرة ثابتة

كالأولى⁽⁹⁾ بل رويت بطرق الآحاد دون الشهرة والتواتر⁽¹⁰⁾ .

وإضافة لما سبق من مؤلفاته :

1. مسند أبي حنيفة رحمه الله ، يسمى : نسخة الإمام محمد⁽¹¹⁾ .

2. الآثار⁽¹²⁾ .

3. الموطأ للإمام مالك بروايته⁽¹³⁾ .

4. الاكتساب في الرزق المستطاب⁽¹⁾ .

303030303030485485

(¹) انظر : كشف الظنون 2/ 962. وقال أبو الوفاء الأفعاني في مقدمة كتاب الآثار 21/1 عند ذكره لمصنفات الإمام مع رحمه الله : " ومنها : الزيادات ، وزيادات الزيادات ، ألفهما بعد الجامع الكبير استدراكا لما فاته فيه من المسائل ، وتعدان من أبدع كتبه ، وقد اعتنى أهل العلم بشرحهما ، ولم نظفر بالكتابين مع التتبع التام ... وما في خزانات الأستانة باسم الزيادات ، فهو مختصر لشرحهما لقاضي خان " .

(²) انظر : كشف الظنون 2/ 1013-1014 . وقد طبع شرح السير الكبير للسرخسي ، انظر فهرس المراجع في هذه الرسالة .

(³) انظر : كشف الظنون 2/ 1013 .

(⁴) انظر : حاشية ابن عابدين 50/1 ، المذهب الحنفي 340/1 .

(⁵) سميت بذلك لأنه رواها عنه سليمان بن شعيب الكيساني ، ويقال لها : الأمالي . انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 ، المذهب الحنفي 360/1 .

(⁶) سميت بذلك لأنه جمعها لرجل يسمى هارون ، أو لأنه جمعها في زمن هارون الرشيد رحمه الله . انظر : مفتاح السعادة 237/2 ، المذهب الحنفي 363/1 .

(⁷) سميت بذلك لأنه جمعها في جرجان ، أو لأنه رواها عنه علي بن محمد الجرجاني . انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 ، مفتاح السعادة 237/2 ، المذهب الحنفي 358/1 .

(⁸) وهي المسائل التي جمعها محمد حينما كان قاضيا بالرقّة ، رواها عنه محمد بن سماعة . انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 ، كشف الظنون 2/ 1669 ، المذهب الحنفي 358/1 .

(⁹) انظر في كتب النوادر : مفتاح السعادة 237/2 ، المغرب 342/1 ، 238/2 ، كشف الظنون 911/1 ، 1669/2 .

(¹⁰) انظر : حاشية ابن عابدين 50/1 ، 69 ، درر الحكام 553/4 .

(¹¹) انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 .

(¹²) انظر : كشف الظنون 2/ 1618 ، مقدمة كتاب الآثار 23/1 .

(¹³) انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 . وانظر إلى طبعته في فهرس المراجع في هذه الرسالة .

(¹⁴) انظر : مقدمة كتاب الآثار 22/1 ، المذهب الحنفي 113/1 ، وقد طبع مع التعليق الممجد للكنوي . انظر فهرس المراجع في هذه الرسالة .

5. الشروط⁽²⁾ .
6. الاحتجاج على مالك⁽³⁾ .
7. الرد على أهل المدينة⁽⁴⁾ .

المبحث الحادي عشر : وفاته

توفي الإمام محمد بن الحسن رحمه الله بالري⁽⁵⁾ ، عندما خرج مع الرشيد في قرية من قرى الري عام 189هـ⁽⁶⁾ ، وقيل 187هـ⁽⁷⁾ ، وهو ابن 58 سنة⁽⁸⁾ .
 وقيل : مات محمد بن الحسن ، والكسائي⁽⁹⁾ رحمهما الله في يوم واحد بالري ، فلما توفيا قال الرشيد : " دفنت الفقه ، والعريبة بالري "⁽¹⁰⁾ .

(¹) انظر : هدية العارفين 8/6 ، معجم المؤلفين 207/9 . مطبوع .
 (²) انظر : معجم المؤلفين 207/9 .
 (³) انظر : معجم المؤلفين 207/9 ، مقدمة كتاب الآثار 22/1 .
 (⁴) انظر : الفهرست 254 .
 (⁵) الري : مدينة مشهورة تقع جنوبي غربي طهران ، وفي المئة الرابعة للهجرة حرب أكثرها ، وتحول أهلها إلى طهران القريبة . انظر : معجم البلدان 116/3 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 185/1 .
 (⁶) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، تاريخ بغداد 414/11 ، المنتظم 175/9 ، الكامل في التاريخ 340/5 ، وفيات الأعيان 296/3 ، العبر 302/1 ، سير أعلام النبلاء 136/9 ، النجوم الزاهرة 130/2 ، شذرات الذهب 321/1 .
 (⁷) انظر : طبقات الفقهاء 135/1 ، كشف الظنون 561/1 .
 (⁸) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، طبقات الفقهاء 135/1 .
 (⁹) الكسائي : كان إماما في النحو واللغة والقراءات وكان يؤدب الأمين بن هارون الرشيد ويعلمه . انظر : وفيات الأعيان 295/3 ، سير أعلام النبلاء 130/9 .
 (¹⁰) انظر : الطبقات لابن سعد 336/7 ، تاريخ بغداد 177/12 ، طبقات الفقهاء 135/1 ، المنتظم 175/9 ، الكامل في التاريخ 340/5 ، وفيات الأعيان 296/3 ، العبر 302/1 ، سير أعلام النبلاء 134/9 ، النجوم الزاهرة 186/1 ، أخبار أبي حنيفة 129 ، شذرات الذهب 321/1 .

ثانيا : التعريف بمؤلف الشرح " شرح الجامع الصغير "
فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي

المبحث الأول :

عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية

ويتضمن ثلاث مطالب :

المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية

المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية

المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية

المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية :

عاصر البزدوي رحمه الله عددا من حكام الدولة الإسلامية التي انتشرت في رقعة العالم

الإسلامي ، نذكر منهم :

العباسيون :

عاصر ثلاثة من خلفائهم وهم :

1. القادر بالله ، أبو العباس أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله ، حكم

من سنة 381هـ إلى 422هـ⁽¹⁾ .

2. القائم بأمر الله ، وهو ابن الخليفة السابق ، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه ،

وحكم من سنة 422هـ ، إلى 467هـ⁽¹⁾ .

32323232323232485485

(١) القادر بالله : أبو العباس أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله ج غر بن المعتضد العباسي البغدادي ، كان دينا عالما متعبدا وقورا ، كان من خيار الخلفاء ، وسادات العلماء في أهل زمانه وأقرانه ، حسن الاعتقاد ، توفي سنة 422هـ ، عن 86 سنة ، وقد حكم 41 سنة . انظر : المنتظم 160/7 ، الكامل في التاريخ 440/7 ، سير أعلام النبلاء 127/15 ، البداية والنهاية 437/2 ، النجوم الزاهرة 277/4 .

3. المقتدي بأمر الله ، عُدّة الدين ، عبد الله بن الأمير ذخيرة الدين محمد بن

الخليفة القائم بأمر الله عبد الله بن القادر العباسي . وهو حفيد الخليفة

السابق ، حيث عهد إليه بالخلافة ، وحكم من سنة 467هـ ، إلى سنة

487هـ⁽²⁾ .

البويهيون :

وقد عاصر البزدوي رحمه الله أواخر حكم السلاطين البويهيين⁽³⁾ الشيعة الذين كانوا

يسيطرون على فارس والعراق ، وكان بيدهم السلطة العسكرية والمالية حتى كانوا

يصرّفون أمور الدولة كما يشاءون بعد أن كانت بيد الخليفة العباسي ، بل إنهم استولوا

على جميع أملاك الخليفة وذخائره ، وصارت لهم السلطة في تولية الخليفة متى شاءوا ، وفي

آخر عهدهم انشغلوا بالمنازعات والحروب ، ودب الخلاف بينهم حتى انقرضت دولتهم

على يد السلاجقة الذين حلوا محلهم .

وقد شهد البزدوي رحمه الله من سلاطين البويهيين :

1. بهاء الدولة بن بويه ، وامتدت سلطته من سنة 379هـ إلى سنة

413هـ⁽⁴⁾ .

2. سلطان الدولة ، وهو ابن بهاء الدولة ، وامتدت سلطته من سنة 403هـ

إلى سنة 415هـ⁽¹⁾ .

(١) القائم بأمر الله : أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله العباسي البغدادي ، ولد سنة 391هـ ، كان ذا دين وخير وبر وعلم وعدل ، امتدت خلافته 44 سنة وثمانية أشهر ، وكان مُلك بني بويه في خلافته ضعيفا ، توفي سنة 467هـ . انظر : المنتظم 57/8 ، الكامل في التاريخ 262/8 ، سير أعلام النبلاء 307/18 ، البداية والنهاية 2503/2 ، النجوم الزاهرة 98/5 .

(٢) المقتدي بأمر الله : أبو القاسم ، عبد الله بن ذخيرة الدين محمد بن القائم بأمر الله العباسي ، تسلم الخلافة وهو ابن عشرين سنة ، كان حسن السيرة ، وافر الحرمة ، وفيه ديانة ونجاسة وقوة ، وعلو همة ، وقد خطب له في الشرق بأسره ، وما وراء النهر ، والهند ، والصين ، وغزنة ، والجزيرة ، والشام ، واليمن ، وكانت مدة خلافته 19 سنة وثمانية أشهر ، وتوفي فجأة سنة 487هـ . انظر : المنتظم 291/8 ، الكامل في التاريخ 366/8 ، سير أعلام النبلاء 323/18 ، البداية والنهاية 2529/2 ، النجوم الزاهرة 137/5 .

(٣) البويهيون : أسرة تعود أصولها إلى بلاد فارس ، واختلف القول في نسبهم وربما كان أحد ملوك فارس القدماء من أجدادهم ، وقد سكنت هذه الأسرة بلاد الديلم ، فعرفوا كأهم منهم ، وكانوا من الرعية الفقراء ، وأول من برز منهم أبو شجاع بويه بن خنفسرو ، وله ثلاثة أولاد ؛ هم : علي ، وحسن ، وأحمد ، وقد دخلوا كجنود عاديين في جيوش ملوك العجم ، حتى أصبحوا في رتبة الأمراء ، وكان عماد الدولة أول ملوكهم ، ثم ملك منهم واحد بعد واحد حتى انقرضت دولتهم ، ثم إن الخليفة العباسي لقب عليا : عماد الدولة ، وأحمد : معز الدولة ، والحسن : ركن الدولة ، علما بأن أسرة البويهيين شيعة ، ولقد امتد حكم هذه الأسرة من سنة 334هـ ، إلى أن انتهى على يد السلاجقة سنة 447هـ . انظر : البداية والنهاية 2313/2 ، التاريخ الإسلامي لحمود شاكر 147/6 .

(٤) بهاء الدولة : أبو نصر بن عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ، وكان حين وفاته ملك العراق ، كان بهاء الدولة ظالما غشوما سفاكا للدماء وبخيلا ، وقد تتابع عليه مرض الصرع ، فتوفي سنة 403هـ ، وكان عمره 42 سنة وتسعة أشهر ، وكانت مدة إمارته 24 سنة . انظر : المنتظم 264/7 ، الكامل في التاريخ 307/7 ، البداية والنهاية 2420/2 ، النجوم الزاهرة 233/4 .

3. مشرف الدولة ، وهو ابن بهاء الدولة ، وامتدت سلطته من سنة 415هـ إلى سنة 416هـ⁽²⁾ .

4. جلال الدولة ، وهو ابن بهاء الدولة ، وهنا بدأ الصراع على السلطة الذي حدث بعد وفاة مشرف الدولة ، بين جلال الدولة وبين ابن أخيه أبي كاليجار بن سلطان الدولة الذي كان ولي عهد أبيه ، واستمر هذا الصراع حتى وفاة جلال الدولة سنة 435هـ ، وقد كان آخر من تملك ببغداد من بني بويه⁽³⁾ .

5. أبو كاليجار، وهو ابن سلطان الدولة ، وبعد وفاة أخيه جلال الدولة استقر الملك عند البويهيين له حتى توفي سنة 440هـ⁽⁴⁾ .

6. أبو نصر، وهو ابن كاليجار ، ولي بعد أبيه ، وسموه الملك الرحيم ، وهو آخر ملوك بني بويه حيث انتهى ملكه ، واعتقل عندما دخل السلاجقة بغداد ، ومات في سنة اعتقاله وهي سنة 447هـ⁽⁵⁾ .

(١) سلطان الدولة : أبو شجاع ، فتأخسرو بن الملك بهاء الدولة البويهى الديلمي ، تقلد الملك بعد أبيه ، وكانت مدة حكمه 12 سنة ، توفي وعمره 32 سنة . انظر : الكامل في التاريخ 380/7 ، تاريخ الإسلام للذهبي 28/254 ، سير أعلام النبلاء 345/17 ، البداية والنهاية 2437/2 ، النجوم الزاهرة 261/4 .

(٢) مشرف الدولة : أبو علي بن بهاء الدولة البويهى الديلمي ، حكم بغداد أثناء حكم أخيه سلطان الدولة ، ثم خرج على أخيه وقطع الخطبة عنه ، ثم اصطالحا ، وتولى الحكم بعد وفاة أخيه ، كان عادلا حسن السيرة ، توفي سنة 416هـ ، وله ثلاث وعشرون سنة . انظر : المنتظم 24/8 ، والكامل في التاريخ 388/7 ، سير أعلام النبلاء 408/17 ، البداية والنهاية 2437/2 ، النجوم الزاهرة 262/4 .

(٣) جلال الدولة : هو أبو طاهر ابن بهاء الدولة فيروز بن عضد الدولة بويه بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي ، ولد سنة 383هـ ، كان شيعيا كأهل بيته ، وفيه جبن ، كان محببا للرعية ، حسن السيرة ، توفي سنة 435هـ ، وكانت مدة ولايته على بغداد 16 سنة و 11 شهرا . انظر : المنتظم 118/8 ، الكامل في التاريخ 81/8 ، سير أعلام النبلاء 577/17 ، البداية والنهاية 2461/2 ، النجوم الزاهرة 39/5 .

(٤) أبو كاليجار : المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة فيروز بن عضد الدولة بويه الديلمي البويهى ، ولد سنة 399هـ ، وكانت ولايته على العراق نحو 4 سنين ، ومدة ولايته على فارس والأهواز 25 سنة ، وتوفي سنة 440هـ . انظر : المنتظم 139/8 ، الكامل في التاريخ 105/8 ، سير أعلام النبلاء 631/17 ، البداية والنهاية 2466/2 ، النجوم الزاهرة 48/5 .

(٥) أبو نصر : هو خسرو الملقب بالملك الرحيم ابن الملك أبي كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة البويهى ، قال عنه الذهبي : " كان ضعيف الدولة " ، وقد توفي في السنة التي اعتقل فيها . انظر : الكامل في التاريخ 190/8 ، سير أعلام النبلاء 120/18 ، البداية والنهاية 2472/2 .

السلاجقة⁽¹⁾ :

بعد القضاء على البويهيين بدأ العصر السلجوقي الأول⁽²⁾ على يد طغرل بك⁽³⁾ حينما دعاه الخليفة القائم بأمر الله ، واستنصره على البساسيري من قواد بني بويه الأتراك ، وقد زاد نفوذه ، وتفاقم خطره في عهد الملك الرحيم حتى أصبح الخليفة لا يقطع أمرا إلا بعد الرجوع إليه⁽⁴⁾ .

وصارت السلطة بعد ذلك للسلاجقة بدل البويهيين ، وقد قويت شوكة دولة السلاجقة ، وعرضت مملكتها في الحضرة الخليفية ، واستولت على الخلافة ، وخطب لها على المنابر ، وضربت أسماء ملوكها على الدرهم والدينار⁽⁵⁾ . وقد كانت معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين بصفة عامة أحسن بكثير من معاملة بني بويه لهم ، حيث أعادوا للخليفة العباسي الشرعي هيئته ومكانته ، كما كسرت في زمنهم شوكة الشيعة ، ولعل ذلك لأن السلاجقة كانوا يدينون بالعقائد السنية ، وينصرون المذهب السني⁽⁶⁾ .

وقد عاصر **البيزدوي** رحمه الله من ملوك السلاجقة :

1. طغرل بك، وهو أول ملوك السلاجقة في بلاد العراق ، وامتد ملكه من

سنة 447هـ — إلى سنة 455هـ⁽⁷⁾ .

353535353535485485

(¹) **السلاجقة** : ينتسبون إلى سلجوق بن ثقاق ، وهم قوم أصلهم من الأبتك الغز ، وكانوا يخدمون مع ملوك الترك ، ونشأ سلجوق وكانت أمارات النجاية لائحة عليه ، فقربه ملك الترك ، ولقبه بقلند الجيوش ، وانقادت الأكابر إليه ، ثم أحسن سلجوق تغيير الملك عليه ، فجمع عشيرته ومن تبعه ، وصار قائدا معظما للغز ، ونفر بهم من بلاد الترك إلى بلاد المسلمين ، وأظهر الإسلام ، وبنو سلجوق هم ترك الإيمان الذين يقول لهم الناس : (تركمان) ، وشرع في غزو من قاربه من الترك الكفار ، وكانو يسكنون بلاد ما وراء النهر بالقرب من بخارى - ولذلك ذكر الذهبي أن أصلهم من بر بخارى - ، وبعد موت سلجوق ما زال أمر أولاده يعلو حتى ملك طغرل بك ، وهو أول بسلطينهم ، ثم مازالت أمورها تضعف حتى انقرضت بالكلية في أيام الناصر ، وذلك في سنة 590هـ . وقد ذكر أن سلطنتهم استمرت من سنة 447هـ ، حتى سقوط الخلافة العباسية سنة 656هـ على أيدي المغول . انظر : الفخري في الآداب السلطانية 283 ، سير أعلام النبلاء 107/18 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 7/4 .

(²) وهو من ظهور طغرل بك إلى وفاة ملكشاه أي من سنة 439 حتى 485هـ .

(³) وجدت اسمه مكتوبا في المراجع بطريقتين : طغرل بك ، وطغرل بك .

(⁴) البداية والنهاية 2472/2 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 17/4 .

(⁵) انظر : الفخري في الآداب السلطانية 283 .

(⁶) التاريخ الإسلامي لعماد شاعر 215/6 .

(⁷) **طغرل بك** : أبو طالب محمد بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق ، ركن الدين ، الملقب : طغرل بك ، عظم سلطانه ، واستولى على العراق سنة 447هـ ، تحب إلى الرعية بعدل مشوب بجور ، وكان في نفسه يطوي على حلم وكرم ، وقيل كان يحافظ على الجماعة ، ويصوم الخميس والاثني ، ويبيي المساجد ويتصدق ، وقتل البساسيري الشيعي وقضى على فتنته ، توفي سنة 455هـ ، وله من العمر 70 عاما ، وكان حينها حاكما على خوارزم ، ونيسابور ، وبغداد ، والري ، وأصبهان . انظر : المنتظم 233/8 ، الكامل في التاريخ 209/8 ، سير أعلام

2. سليمان بن داود ، وهو ابن أخي طغرل بك حيث عهد بالملك إليه

لكن الملك لم يستقر له بل استقر لأخيه الملك عضد الدولة ألب أرسلان⁽¹⁾ .

3. الملك عضد الدولة ألب أرسلان ، أخو سليمان بن داود ، ودام ملكه من سنة 456 هـ إلى سنة 465 هـ⁽²⁾ .

4. ملكشاه ، ولد ألب أرسلان ، ودام ملكه من سنة 465 هـ إلى سنة 485 هـ⁽³⁾ .

القاراخانيون⁽⁴⁾ :

وقد عاصر البزدوي رحمه الله من ملوك القاراخانيين :

1. طغان خان ، استمر حكمه من سنة 388 هـ ، إلى سنة 418 هـ⁽⁵⁾ .

2. أيلك⁽⁶⁾ خان ، وهو أخو طغان خان ، وكان يحكم مافتحه من بلاد ماوراء

النهر في نفس الوقت الذي حكم فيه أخوه طغان خان حتى توفي سنة

403 هـ⁽¹⁾ .

النبلاء 107/18 ، البداية والنهاية 24892 ، النجوم الزاهرة 32/5 . وقد كتب في بعض المراجع : طغرل بك ، وبعضها : طغرلبك .

(١) سليمان بن داود : جغري بك بن ميكائيل السلجوقي ، أخذت البيعة له بعد طغرلبك بعهد منه إليه ، واتفقت الكلمة عليه ، غير أن الجيش كان يميل إلى أخيه عضد الدولة ألب أرسلان ، فاستقر الملك لأخيه دونه . انظر : الكامل في التاريخ 211/8 ، البداية والنهاية 24892 ، سير أعلام النبلاء 414/18 .

(٢) ألب أرسلان : محمد بن داود جغري بك بن ميكائيل السلجوقي ، كان صاحب خراسان حينما عهد طغرلبك بالملك لابن أخيه سليمان ، ثم حصل الملك لميلان الناس إليه ، وحكم نحو 7 سنين ، كان عادلا عاقلا كريما ، شفوفا على الرعية ، كثير الصدقات ، واتسع ملكه جدا ، وقيل له سلطان العالم ، قتل سنة 465 هـ ، وعمره 41 سنة . انظر : المنتظم 279/8 ، الكامل في التاريخ 247/8 ، البداية والنهاية 25002 ، سير أعلام النبلاء 414/18 ، النجوم الزاهرة 93/5 .

(٣) ملكشاه : أبو الفتح ملكشاه بن ألب أرسلان محمد بن داود بن ميكائيل السلجوقي ، الملقب جلال الدولة ملك بغداد ، امتد ملكه من أقصى بلاد الترك إلى أقصى بلاد اليمن ، كان دولته صارمة ، والطرق في أيامه آمنة ، عمر العمارات ، وبنى القناطر ، وأسقط المكوس والضرائب ، وبنى مدرسة أبي حنيفة رحمه الله والسوق ، وكانت له أفعال حسنة ، توفي سنة 485 هـ ، وكانت مدة ملكه 19 سنة . انظر : المنتظم 84/9 ، الكامل في التاريخ 352/8 ، البداية والنهاية 25262 ، وفيات الأعيان 283/5 ، سير أعلام النبلاء 54/19 .

(٤) القراخانية : هم من نسل الملك التركي فراسياب ، ملكهم الأول المتنازع الملوك اليكنية من الفرس ، وأسلم جداهم الأول سبق قراخان ، ولما مات قام مقامه ابنه موسى ، ثم اتصل الملك في عقبه إلى أرسلان خان بن محمد بن سليمان سبق ، فخرج عليه قدرخان في ملكه ، واجتمع الترك عليه وكانوا طوائف فكان منهم القارغلية وبقية الغز ، وقامت الدولة الخانية في بلاد تركستان وهي : كاشغر ، وبلاد ساغون ، وختن ، وطراز وغيرها مما بجوارها من بلاد ما وراء النهر . انظر : تاريخ ابن خلدون 395/4 ، تاريخ الإسلام للذهبي 217/36 .

(٥) أحمد طغان خان : ابن علي بن موسى القراخاني ، أحد حكام الدولة القراخانية بما وراء النهر ، كان دينيا فاضلا يحب أهل الدين والعلم ، ويصلهم ويقرهم ، وقعت بينهم وبين الترك معارك كبيرة انتصر في آخرها ، وكان حينها قد حكم تركستان ، وتوفي سنة 408 هـ . انظر : البداية والنهاية 2427/2 ، الكامل في التاريخ 296/7 .

(٦) كتب في بعض المراجع : أيلك ، وفي بعضها إيلك .

3. أبو المظفر أرسلان خان ، وهو أخو طغان خان ، ولقبه شرف الدولة ، تولى الحكم بعد وفاة أخيه طغان خان ، ولم يستقر له الحكم لنشوب خلاف بينه وبين نائب أخيه من قبل قدر خان وذلك سنة 408هـ⁽²⁾.
4. قدر خان ، وكان نائبا لطغان خان ، استولى على الحكم إلى أن توفي سنة 423هـ⁽³⁾.
5. أبو شجاع أرسلان خان ، وهو ابن قدر خان ، وقد حكم تركستان⁽⁴⁾ الشرقية ، ثم أخذها منه أخوه ، وانهزم أبو شجاع ، وأودع السجن سنة 439هـ⁽⁵⁾.
6. بغراخان ، وهو ابن قدر خان ، وقد حكم تركستان الغربية ، ثم نازع أخاه أرسلان خان ، فأخذ مملكته ، وملك البلاد ، وذلك سنة 439هـ⁽⁶⁾.
7. حسين جعفري بك ، الابن الأكبر بغراخان ، حيث ولي له بالعهد⁽⁷⁾.
8. إبراهيم بن بغراخان ، وهو أخو حسين لأبيه ، حيث اغتازت أم إبراهيم لتوليته حسين فسمت زوجها ، فمات هو وعدة من أهله ، وخنقت أخاه

(¹) أيلك خان : نصر بن موسى القراخاني ، أحد حكام الدولة القراخانية بما وراء النهر ، وهو الذي استولى على ما وراء النهر من أيدي السامانيين ، وقد تولى الحكم بعد موت الخان الكبير الذي يقال له : فاتق ، وقد كان بينه وبين السامانيين حروب وخطوب ، وكان خيرا عادلا حسن السيرة ، محبا للدين وأهله ، معظما للعلم وأهله ، محسنا إليهم ، توفي سنة 403هـ . انظر البداية والنهاية 241/2 ، الكامل في التاريخ 267/7 ، التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر 191/6 .

(²) أرسلان خان : منصور بن علي بن موسى ، أبو المظفر أرسلان خان القراخاني ، تولى الحكم بعد أخيه طغان خان ، ولم يستقر له الحكم ، وقد وصف بأنه لا تعرف له جاهلية ، ويقوم الصلوات جماعة ، ويقضي العدل سمعا لله وطاعة ، ولم أف على سنة وفاته . انظر : البداية والنهاية 242/2 ، الكامل في التاريخ 279/9 .

(³) قدر خان : يوسف بن بغراجان هارون بن سليمان ، كاشغر قدر خان ، الذي ملك بخارى ، وكان ينوب عن طغان خان بسمرقند ، كان عادلا حسن السيرة ، كثير الجهاد ، ومن فتوحه : ختن ، وهي بلاد بين الصين وتركستان ، وقد بقي كذلك إلى أن توفي سنة 423هـ . انظر : الكامل في التاريخ 296/7 ، البداية والنهاية 244/2 .

(⁴) تركستان : بلاد تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما بين النهرين ، وتقع على الأراضي التي بين الجبال المتوسطة (آسيا الوسطى) ، وبين حوض نهر الخزر والهضبة الإيرانية ، عاصمتها مدينة (طاشقند) . انظر : العريف بالأمكن الواردة في البداية والنهاية 377/1 .

(⁵) أرسلان خان : شرف الدولة أبو شجاع بن قدر خان القراخاني ، حكم بعد أبيه تركستان الشرقية وتشمل : كاشغر ، وختن ، وبلاساغون ، وخطب له على منابرهما ، كان دينيا ، مكرما للعلماء وأهل الدين ، فقصدوه من كل ناحية ، وأحسن إليهم ، أسره أخوه ، ثم قتلته زوجة أخيه خنقا سنة 439هـ . انظر : الكامل في التاريخ 296/7 ، البداية والنهاية 573/15 .

(⁶) بغراخان : محمد بن قدر خان القراخاني ، تولى حكم تركستان الغربية بعد وفاة أبيه وكانت تضم : طراز وأسيجباب ، ثم حاربه أخوه أرسلان خان ، فانهزم أرسلان ، وأخذ أسيرا ، فأودعه الحبس ، وملك بلاده ، ثم قتلته زوجته بالسهم سنة 439هـ . انظر : الكامل في التاريخ 350/7 ، المختصر في أخبار البشر 129/3 .

(⁷) حسين جعفري بك : ابن بغراخان بن قدر خان القراخاني ، ولي له أبوه بالعهد من بعده فلم يملك لأنه قد قضي على أبيه من قبل زوجته ؛ بغية تمليك ولدها ، ولعله قتل مع أبيه سنة 439هـ . انظر : الكامل في التاريخ 350/7 .

أرسلان المأسور ، وكان ذلك سنة 439هـ ، ثم ملكت ابنها هذا إبراهيم الذي انهزم ، وقتل في أول معركة خاضها^(١) .

9. طفغاج خان ، صاحب سمرقند^(٢) ، تولى قيادة الدولة بعدما نشب الخلاف بين أبناء بغراخان حتى توفي سنة 460هـ^(٣) .

10. شمس الملك ، ابن طفغاج خان ، تولى الحكم إلى ما يقارب سنة 472هـ^(٤) .

11. خضر خان ، ابن طفغاج خان ، تولى الحكم بعد أخيه شمس الملك حتى مات ، ولعل وفاته كانت قبل سنة 485هـ^(٥) .

12. أحمد خان ، وهو ابن خضر خان ، تولى الحكم بعد أبيه ، ودام حكمه حتى قتل سنة 488هـ^(٦) .

38383838383838485485

(١) إبراهيم بن بغراخان : ابن قدر خان القراخاني ، ولته أمه الحكم بعد قتل أبيه ، ثم أرسلته في جيش إلى مدينة تعرف بـ سرخان ، وصاحبها يعرف بينالتكين ، فظفر به بينالتكين ، وقتله ، وانهزم عسكره ، وذلك في سنة 439هـ . انظر : الكامل في التاريخ 350/7 .

(٢) سمرقند : من بلدان ما وراء النهر المعروفة ، وكانت قاعدة بلاد الصغد ، شرقي بخاري ، كانت أكبر مركز لصناعة الورق (الكاغد) ، وهي اليوم تقع في ولاية (أوزبكستان) ، وينسب إليها كثير من العلماء . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 60/2 .

(٣) طفغاج خان : أبو المظفر ، وقيل : أبو إسحاق ، إبراهيم بن نصر أيلك خان ، يلقب عماد الدولة ، وكان بيده سمرقند ، وفرغانة ، كان متدينا لا يأخذ مالا حتى يستفتي الفقهاء ، وقد تنحى عن الحكم تأثرا بموعظة أبي شجاع العلوي الزاهد ، لكنه عاد مرة أخرى بطلب أهل البلد له للقيام بأمور الملك ، فقام بتوطيد قواعد النظام والأمن ، وأخذ يتتبع اللصوص ، وقطاع الطرق ، ويجازيهم بصرامة ، وتوفي سنة 460هـ ، وقيل : 462هـ . انظر : الكامل في التاريخ 350/7 ، المختصر في أخبار البشر 186/3 .

(٤) شمس الملك : نصر بن إبراهيم طفغاج خان بن نصر أيلك خان ، كان من أفاضل ملوك القراخانية بما وراء النهر علما ، ورأيا ، وسياسة ، وحزما ، ودرس الفقه ، وأملى الحديث ، وكتب بخطه الجميل مصحفا ، وخطب على منبري بخاري ، وسمرقند ، وتعجب الناس من فصاحته ، توفي سنة 492هـ ، والأصح أنه 472هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 192/19 ، القسم الدراسي من كتاب الشامل (ت : فيصل الحلبي) .

(٥) خضر خان : ابن إبراهيم طفغاج خان بن نصر أيلك خان ، مات قبل سنة 485هـ ، وهي السنة التي خلفه فيها ابنه أحمد خان . انظر : الكامل في التاريخ 350/7 .

(٦) أحمد خان : ابن خضر خان بن إبراهيم طفغاج خان بن نصر أيلك خان ، تولى الحكم بعد أبيه ، وكان صاحب سيرة غير محمود ، إذ تولى الحكم صبيا ، فأكثر من مصادرة أموال الرعية حتى نفروا منه ، ثم ظهرت منه أشياء تدل على انحلال من الدين ، فاتهمه عسكره بالزندقة ، فقبضوا عليه ، وشهدوا عليه بما اتهموه به ، فحكم عليه القضاة والفقهاء بالقتل فخنقوه ، وكان ذلك سنة 488هـ . انظر : الكامل في التاريخ 350/8 ، العبر 320/3 .

الغزنويون⁽¹⁾ :

وهم ملوك غزنة⁽²⁾ ، وقد كان سلاطين هذه الدولة سنيين متشددين ، ولذلك حاربوا أهل البدع والأهواء ، كما عملوا على نشر الإسلام في الهند وسائر البلاد التي فتحوها ، وقد عاصر البزدوي رحمه الله من الحكام الغزنويين :

1. محمود بن سُبُكتكين ، وامتد حكمه من سنة 388هـ ، حتى توفي سنة 421هـ⁽³⁾ .

2. محمد بن محمود بن سُبُكتكين ، وكان عهد إليه أبوه بالملك ، ولكنه لم يستقر له الأمر حيث استحوذ أخوه مسعود على ممالك أبيه وما فتحه هو بنفسه وذلك في أواخر سنة 421هـ⁽⁴⁾ .

3. مسعود بن محمود بن سُبُكتكين ، واستمر ملكه من سنة 421هـ إلى سنة 432هـ ، عند خلع جيشه له ، ومبايعة أخيه محمدا مرة أخرى⁽⁵⁾ .

39393939393939485485

(١) الغزنويون : وهم ملوك غزنة ، وبلادهم الأفغان والبنجاب ، ترك الأصل حيث كان جدهم ألبكتكين من الموالي الأتراك الذين كانت لهم منزلة كبيرة عند السامانيين ، فأسندوا إليهم المناصب العالية في الدولة ، وكان ابتداء دولتهم سنة 366هـ ، وملكوا 213 سنة تقريبا ، ثم انقرضت دولتهم سنة 578هـ ، وآخر ملوكهم من آل سُبُكتكين هو خسرو شاه بهرام شاه بن مسعود بن إبراهيم بن مسعود بن محمود بن سُبُكتكين ، وكان ملوكهم من أحسن الملوك سيرة . انظر : المختصر في أخبار البشر 117/3 ، تاريخ الإسلام لحسن إنيلهيم 92/3 .

(٢) غزنة : مدينة في سجستان (أفغانستان) إلى الجنوب الغربي من العاصمة كابل ، وكانت عاصمة الغزنويين ، وهي من أعظم المدن الإسلامية قديما ، وكانت منزل بني محمود بن سُبُكتكين ، وهي الحد بين خراسان والهند ، وبرزها شديد جدا ، وإليها نسب جماعة من العلماء . انظر : معجم البلدان 201/4 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 171/2 .

(٣) محمود بن سُبُكتكين : يمين الدولة ، أبو القاسم التركي ، صاحب بلاد غزنة وما والاها (خراسان والهند) ، كان أبوه صاحب جيش السامانية ، وسار فيهم وفي سائر الرعايا سيرة محذلة ، وقام بأعباء الإسلام قياما تاما ، وفتح فتوحات كثيرة في بلاد الهند وغيرها ، واتسعت مملكته ، وكان يخطب في سائر ممالكه للخليفة العباسي القادر بالله ، كما كان مكرما للعلماء ، معتنيا بالعلم حتى صنف فيه عددا من الكتب ، وكان حنفيا يحب الحديث ، دام ملكه 33 سنة ، وتوفي سنة 421هـ ، وعمره 63 سنة . انظر : المنتظم 53/8 ، الكامل في التاريخ 346/7 ، البداية والنهاية 2445/2 ، النجوم الزاهرة 275/4 ، سير أعلام النبلاء 483/17 .

(٤) محمد بن محمود بن سُبُكتكين : عهد إليه أبوه بالملك ، ولم يتم له ذلك ، لانشغاله باللهو ، فاستاء القادة منه ، فدعوا أخاه مسعود ، وبايعوه ، وقبضوا على محمد ، واستقر الملك لمسعود ، وفي سنة 432هـ ، ثم خلع الجيش بيعة مسعود وهو في سفر ، وبايعوا أخاه محمدا ، ثم خيرَه بأن يقيم في مكان مع أهله ، فاختار قلعة ، ثم دبر أحمد بن محمد قتل لعمه مسعود فقتله ، فنقم مودود بن مسعود على عمه وابنه ، فسار إليهم في جيش عظيم ، فقهروهم وأسروهم ، وقتل عمه وابنه في سنة 433هـ . انظر : الكامل في التاريخ 26/8 ، البداية والنهاية 2459/2 ، سير أعلام النبلاء 497/17 .

(٥) مسعود بن محمود بن سُبُكتكين : تولى بعد أبيه الحكم على غزنة وما فتح من الديار الكافرة ، وبقي في الحكم حتى أطاح بملكه أخوه محمد بالتعاون مع الجيش سنة 432هـ ، فأيسكنه في قلعة مع أهله ، ثم قتله ابن أخيه أحمد بن محمد على غير علم من أبيه سنة 433هـ ، وكان مسعود شبيها بأبيه في صفاته ، شديدا حازما ، كثير البر ، ساد الجواب ، رؤوفا بالرعية ، محبا للعلم . انظر : الكامل في التاريخ 74/8 ، البداية والنهاية 2460/2 ، سير أعلام النبلاء 497/17 ، وفيات الأعيان 181/5 .

4. مودود بن مسعود ، حيث انتقم لأبيه مسعود عندما قتله ابن عمه ، فقتل عمه عمدا ، وبني عمه سنة 433هـ ، واستقر الملك له في غزنه حتى توفي سنة 442هـ⁽¹⁾.
5. عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين ، وهو عم مودود ، وبقي في الحكم حتى قتله أحد قادته سنة 444هـ⁽²⁾.
6. فرخ زاد بن مسعود ، وبقي قائداً لهم حتى توفي سنة 451هـ⁽³⁾.
7. إبراهيم بن مسعود ، دام حكمه من سنة 451هـ ، إلى أن توفي سنة 481هـ ، وقيل : 492هـ⁽⁴⁾.

المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية :

نلخص الحالة الاجتماعية في عصره في عدة نقاط :

1. اتسعت رقعة العالم الإسلامي في هذا العصر بسبب كثرة الفتوحات ، واختلط أجناس كثيرة ببعضها ، وتناقلت فيما بينها الثقافات والعلوم ، ونشطت الترجمة ، وكذلك العادات في المأكل ، والملبس ، وفي اللغة أيضا حيث دخلت ألفاظ فارسية كثيرة في العربية بسبب استيلاء البويهيين على العراق ، وحرصهم على نشر لغتهم الفارسية ، ومذهبهم الشيعي . وحدثت المصاهرة المتبادلة بين العرب ، وغيرهم حتى إن عددا من الخلفاء العباسيين

404040404040485485

- (١) مودود بن مسعود : ابن محمود بن سبكتكين ، تولى الحكم في غزنه بعد مقتل أبيه ، أظهر العدل ، وحسن السيرة ، وسلك سيرة جده محمود ، وكان بطالا شجاعا ، واستقر ملكه حتى توفي سنة 441هـ ، وقيل : 442هـ . انظر : الكامل في التاريخ 115/8 ، البداية والنهاية 246/2 ، سير أعلام النبلاء 497/17 .
- (٢) عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين : الملقب بشمس دين الله ، سيف الدولة ، وقيل : جمال الدولة ، كان قد سجنه مودود حينما تولى الملك بعد أبيه ، فلما توفي دعا العسكر إلى طاعته ، فأجابوه ، وعادوا معه إلى غزنه ، ثم قتله حاجبه سنة 444هـ . انظر : الكامل في التاريخ 135/8 ، البداية والنهاية 246/2 .
- (٣) فرخ زاد بن مسعود : ابن محمود ، الذي كان محبوسا في بعض القلاع ، فأتي به بعد مقتل عبد الرشيد ، فأجلس بدار الإمارة حتى استقر ملكه ، وقد كان ملكا شجاعا مهيبا واسع البلاد ، وبقي فيه حتى هجم عليه ممالكه واتفقوا على قتله ، فنجوا منهم ، وكان ذلك سنة 450هـ ، وبقي بعد نجاته يكثر من ذكر الموت ويحتقر الدنيا ، حتى أصابه مرض فمات منه سنة 451هـ . انظر : الكامل في التاريخ 192/8 ، تاريخ الإسلام للذهبي 312/30 .
- (٤) إبراهيم بن مسعود : ابن محمود بن سبكتكين ، صاحب غزنه وأطراف الهند ، تولى الحكم بعد فرخ زاد ، فأحسن السيرة ، وفتح حصونا في الهند امتنعت على أبيه وجده ، وأجرى صلحا مع السلاجقة ، وكان كثير الصيام ، وعادلا كريما مجاهدا عاقلا ، وكان يكتب بخطه كل سنة مصحفا ويبيعه مع الصدقات إلى مكة ، وكان لا يبني لنفسه منزلا حتى يبني قبله مسجدا أو مدرسة أو رباطا ، وملك 42 سنة ، توفي سنة 481هـ وقيل : 492هـ وهو الأقوى . انظر : الكامل في التاريخ 322/8 ، البداية والنهاية 253/2 ، النجوم الزاهرة 37/2 .

كانت أمهاتهم غير عربيات مما كان له تأثير كبير على المجتمع سياسيا ،
 واجتماعيا ، كما تزوج **طغرل بك** السلجوقي بابنة الخليفة العباسي ، وقيل
أخته⁽¹⁾ .

2. يتألف المجتمع الإسلامي من طبقة الخاصة وهم : أصحاب الخليفة من ذوي
قرباه ، ورجال الدولة البارزين كالأشراف ، والوزراء ، والقواد ، والكتاب
، والقضاة ، والعلماء ، والأدباء .

وطبقة العامة : وهم السواد الأعظم من الناس ، وينضم إليهم أهل الحرف ،
والصنائع ، والتجار ، والفلاحين ، والجند ، والرقيق ، ويقال لهم : العامة ،
والدهماء ، والغوغاء ، وهم في العادة أقل ثقافة ، ودراية بأمور دينهم⁽²⁾ .

3. لم يخل المجتمع من مظاهر الفساد كالغناء ، والطرب ، وشرب الخمر ،
وبيوت البغايا ، وانتشار الشعر الماخن⁽³⁾ .

ومن مظاهر الفساد أيضا : انتشار العيارين اللصوص ، وقطاع الطرق مع ضعف
الخلافة في صد شرور هؤلاء⁽⁴⁾ ، ومنع الناس من الحج لسنوات عديدة بسبب
الأعراب الذين يسطون على الحجاج في طريقهم إلى الحج⁽⁵⁾ .

4. كما لم يخل هذا العصر من كثرة الحروب ، والفتن ، والزلازل ، والغرق ،
وفيضان الأنهار ، والعواصف المدمرة والأنهار ، والأوبئة التي تحصد الآلاف
من أرواح الناس ، وجذب الأمطار ، والمجاعات ، وهذا ما تسبب في هلاك
كثير من الناس⁽⁶⁾ .

41414141414141485485
(١) انظر : البداية والنهاية 2/2488 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 4/586 .
(٢) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 4/586 .
(٣) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 4/593 .
(٤) انظر مثلا : البداية والنهاية 2/2437 .
(٥) انظر مثلا : البداية والنهاية 2/2472 ، 2474 .
(٦) انظر مثلا : البداية والنهاية 2/2440 ، 2490 .

المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية :

شهد عصر **فخر الإسلام البزدوي** رحمه الله حركة علميه ، وثقافية متنوعة ، ومزدهرة في كثير من أرجاء العالم الإسلامي ما بين طلب للعلم والرحلة في طلبه ، وما بين التأليف ، والتدريس ، والمناظرات وغيرها .

أما بالنسبة لعلم الفقه فقد عاصر **البزدوي** الدور الخامس من أدوار الفقه الذي بدأ من منتصف القرن الرابع الهجري إلى سقوط بغداد سنة 656هـ ، وهو دور ركود الفقه بخلاف الدور الذي كان قبله حيث جنح الفقهاء في هذا الدور إلى التقليد ، والتزام مذاهب معينة لا يجيدون عنها حتى وصل ببعضهم الحال إلى الإفتاء بسد باب الاجتهاد ، ودعوة الناس إلى التقيد بالمذاهب وعدم التحول عنها ، وانحصر عمل الفقهاء في بعض الأعمال النافعة كتعليق الأحكام المنقولة عن أئمتهم ، واستخلاص قواعد الاستنباط من فروع المذهب للتعرف على طرق الاجتهاد التي سلكها إمام المذهب ، وعملوا كذلك على الترجيح بين الأقوال المنقولة عن الإمام ، وعلى تنظيم فقه المذهب⁽¹⁾ .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تلك الحركة العلمية ، والثقافية عموماً في هذا العصر مايلي :

أولاً : انتشار المؤسسات التعليمية ، ودور العلم ، ومنها :

أ - المسجد : أصبح كثير من المساجد مراكز مهمة للحركة العلمية ، وقد كان للمركز دور كبير في التعليم والسياسة في ذلك العصر إلى جانب كونه مكان العبادة ، فقد كان المعهد الذي يتلقى فيه الأطفال مبادئ العلوم وأصول الدين ويحفظون كتاب الله ، وهو مقر حلقات العلماء لكثير من العلماء ، وهو المكان الذي يتخذة القضاة لعقد جلساتهم ، لكن سرعان ما تضاعف التعليم بالمساجد نظراً لانتشار المعاهد والمدارس⁽²⁾ .

424242424242485485

(١) انظر : تاريخ الفقه الإسلامي 127 ، المدخل لدراسة الشريعة 146 .
(٢) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 399/4 .

ب - المدارس : لم تنشأ مدرسة قبل القرن الرابع الهجري بل كانوا

يختلفون إلى المسجد حتى نشأت المدارس بعد ذلك ومنها :

- 1 - المدرسة البيهقية : في نيسابور⁽¹⁾ ، وكانت المدرسة الأولى التي أنشأت⁽²⁾ .
- 2 - دار العلم : التي بناها الحاكم بن العزيز بن المعز الفاطمي⁽³⁾ صاحب مصر في سنة 400هـ ، حيث أجلس فيها الفقهاء ، وبالع في عمارتها ، لكنه بعد ثلاث سنوات هدمها ، وقتل خلقا كثيرا ممن كان فيها من الفقهاء ، والمحدثين ، وأهل الخير ، والديانة⁽⁴⁾ .
- 3 - مدرسة الحنفية بإزاء قبر الإمام أبي حنيفة رحمه الله ببغداد ، التي بناها أبو سعد المستوفي الملقب بشرف الملك⁽⁵⁾ ، وذلك في سنة 459هـ⁽⁶⁾ .
- 4 - المدرسة النظامية ، التي شرع نظام الملك⁽⁷⁾ في بنائها ببغداد سنة 457هـ⁽⁸⁾ . وكذلك أسس المدرسة النظامية بنيسابور⁽⁹⁾ .

434343434343485485

- (١) نيسابور : من أشهر مدن خراسان ، مدينة عظيمة ، منبع للعلماء ، فتحها المسلمون في أيام عثمان بن عفان ؓ ، وقيل : إنها فتحت في أيام عمر ؓ انتقضت في أيام عثمان ، وتسمى (أبرشهر) ويقول بعضهم (إيران شهر) ، كانت في العصر العباسي من أشهر مراكز الثقافة والتجارة والعمران ، وذلك قبل أن يدمرها زلزال سنة 540 هـ ، ثم أكمل خراجها غزو المغول لها سنة 618 هـ . انظر : معجم البلدان 131/5 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 394/2 .
- (٢) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 383/37 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 402/4 .
- (٣) الحاكم : صاحب مصر الحاكم بأمر الله ، أبو علي منصور بن العزيز نزار بن المعز معد بن المنصور إسماعيل بن القائم محمد بن المهدي العبيدي ، المصري ، الرافضي بل الإسماعيلي الزنديق المدعي الربوبية ، ولد في سنة 375 هـ ، وأقاموه في الملك بعد أبيه وله 11 سنة ، وكان شيطانا مريدا ، جبارا عنيدا ، كثير التلون ، سفاكا للدماء ، خبيث النحلة حتى أمر بسب الصحابة ، ثم قتل بتدبير أخته سنة 411 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 173/15 ، البداية والنهاية 2429/2 . وقد ظهرت فرقة العبيديين هذه ، وهم طائفة الشيعة الإسماعيلية لأنهم ينتسبون إلى إسماعيل بن محمد بن جعفر ، وسماوا الفاطمية لأنهم يزعمون أنهم من ذرية فاطمة ولذلك يقال لهم الفاطميون ، وفي الحقيقة أنهم من اليهود أظهروا الإسلام وظهر منهم كفريات وقد مرت بعدة أدوار . انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب 383/1 .
- (٤) انظر : البداية والنهاية 2429/2 ، النجوم الزاهرة 224/4 .
- (٥) أبو سعد المستوفي : محمد بن منصور ، أبو سعد المستوفي ، شرف الملك الخوارزمي ، بني مدارس ومساجد ، وعمل خيرا كثيرا ، وكان من أطيب الناس مأكلا ومشربا ، وأحسنهم ملبسا وأكثرهم مالا ، ثم ترك العمالة بعد هذا كله ، وأقبل على العبادة والاشتغال بنفسه إلى أن مات سق 494 هـ . انظر : المنتظم 128/9 ، سير أعلام النبلاء 188/19 ، البداية والنهاية 2540/2 .
- (٦) انظر : الكامل في التاريخ 435/8 ، البداية والنهاية 2540/2 ، النجوم الزاهرة 166/5 .
- (٧) نظام الملك : الوزير الكبير ، نظام الملك ، قوام الدين ، أبو علي الحسن بن علي ابن إسحاق الطوسي ، عاقل ، سائس ، متدين ، عامر المجلس بالقراء والفقهاء ، ولد سنة 408 هـ ، ووزر للملك ألب أرسلان ، وولده ملكشاه 29 سنة ، وكان من خيار الوزراء ، اشتغل منذ صغره بالعلم ، فتعلم القراءات ، وتفقه على مذهب الشافعية ، وسمع الحديث واللغة والنحو ، توفي سق 485 هـ . انظر : وفيات الأعيان 128/2 ، سير أعلام النبلاء 94/19 ، البداية والنهاية 2525/2 .
- (٨) انظر : المنتظم 238/8 ، الكامل في التاريخ 225/8 ، البداية والنهاية 2525/2 .
- (٩) انظر : سير أعلام النبلاء 94/19 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 403/4 .

- 444444444444444485485

(١) انظر : وفيات الأعيان 2/158 ، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 4/408 .

2- مكتبة الصاحب إسماعيل بن عباد⁽¹⁾⁽²⁾ .

3- بيت الحكمة الذي قيل إن هارون الرشيد هو الذي وضع أساسه⁽³⁾ .

ثانيا : اهتمام عدد من الملوك ، والخلفاء بالعلم ، والعلماء :
لقد اهتم عدد من الملوك والخلفاء والوجهاء بالعلم وأهله ويظهر ذلك في عدة أمور منها :

1 - كون بعض هؤلاء الملوك ، والخلفاء ، والوزراء من أهل العلم ، والأدب ، والفقه ، ، والحديث⁽⁴⁾ .

2 - قيام عدد منهم بتأسيس المدارس ، وبناء المكتبات كما ذكرنا سابقا .

3 - قد كان بلاط الملوك مراكز للثقافة ، يجذب إليه رجال العلم ، والأدب

مثل : بلاط بني بويه ، والبلاط الساماني ، وبلاط السلاجقة ، وبلاط

السلطان محمود الغزنوي في غزنة⁽⁵⁾ .

ثالثا : ظهور كثير من الفرق التي اتخذت من الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق أغراضها ونشر أفكارها ، ومن ثم ظهر علم الحيل والمناظرات بشكل واضح سواء بين هذه الفرق من ناحية ، أو بينها وبين علماء السنة من ناحية أخرى .

وقد نشطت بعض الفرق في إقامة مدارس لها ، وكثر التأليف منهم لعقائدهم

كالمعتزلة ، والإسماعيلية ، والشيعة ، وغيرهم⁽⁶⁾ .

454545454545485485

(١) الصاحب إسماعيل بن عباد : هو إسماعيل بن عباد بن عباس بن عباد الطالقاني ، أبو القاسم الوزير المشهور بكافي الكفاة ، وزر لمؤيد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ، صاحب الوزير أبا الفضل بن العميد ، ومن ثم شهر بالصاحب ، وقيل : لأنه صاحب مؤيد الدولة من الصبا ، فسماه الصاحب ، وكان شيعيا معتزليا مبتدعا ، تياها صلفا جبارا ، وقد نكب ونفي ، ثم رد إلى الوزارة ، ودام فيها ثمان عشرة سنة وقد كان على جانب من العلم والكرم والإحسان إلى العلماء والفقراء ، وله مصنفات في فنون العلم واقتنى كتب كثيرة كانت تحمل على أربعمئة بعير ، توفي سنة 385هـ ، وعمره 59 سنة . سير أعلام النبلاء 511/16 ، البداية والنهاية 2394/2 ،

(٢) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 408/4 .

(٣) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 408/4 .

(٤) ويشهد لذلك ما مر معنا سابقا في تراجمهم كالخلفاء العباسيين ، ومحمود بن سبكتكين ، والوزير الصاحب إسماعيل بن عباد ، وغيرهم .

(٥) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم 398/4 .

(٦) انظر المرجع السابق .

رابعاً : ظهور عدد كبير من العلماء في هذا العصر :
 وذلك يدل على القوة العلمية في ذلك العصر حيث كان هؤلاء من مشاهير العلماء ،
 والذين برعوا في مجالهم ، وكثرت تآليفهم واشتهرت ، ومما لا شك فيه أن لهذا الظهور
 أثراً كبيراً في حياة الناس العلمية^(١) .

464646464646485485

(١) وتراجمهم تزرع بها كتب التاريخ خلال هذا العصر ، ونذكر منهم على سبيل المثال : أبو إسحاق الأسفراييني ،
 وأبو نعيم الأصفهاني ، وأبو زيد الدبوسي ، وأبو الحسن الماوردي ، والخطيب البغدادي ، وإمام الحرمين الجويني .

المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف

المطلب الأول : اسمه ونسبه

اسمه : هو فخر الإسلام ، أبو الحسن ، وأبو العسر ، علي بن محمد ⁽¹⁾ بن الحسين ⁽²⁾ ابن عبد الكريم ⁽³⁾ بن موسى ⁽⁴⁾ بن عيسى ⁽⁵⁾ بن مجاهد ⁽⁶⁾ بن عبد الله البزْدَوِي النسفي ⁽⁷⁾.

نسبه : والبزدوي نسبة إلى بَزْدَة ، بالفتح ثم السكون وفتح الدال المهملة ، ويقال بزدوة ، والنسبة إليها : بَزْدِي ، وبَزْدَوِي ، وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف ⁽⁸⁾ على طريق بخارى ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني : كنيته ولقبه

كنيته : " أبو الحسن " ، وهو مشهور بـ " أبي العسر " ، وذلك لعسر تصانيفه ⁽¹¹⁾

47474747474747485485

- (١) انظر : أبجد العلوم 117/3 .
(٢) انظر : إيضاح المكنون 34/2 .
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 ، والأعلام 328/4 .
(٤) انظر : الفوائد البهية 124 ، وهديّة العارفين 693/5 .
(٥) انظر : الأنساب 339/1 .
(٦) انظر : معجم البلدان 409/1 ، الجواهر المضية 594/2 ، تاج التراجم 205 ، مفتاح السعادة 164/2 ، معجم المؤلفين 192/7 .
(٧) هذه أطول سلسلة نسب وجدتها له ، وقد ذكرها نجم الدين عمر بن محمد النسفي ، المتوفى سنة 537هـ ، وهو ممن رآه ، حيث قال : " رأيته بنسف مرة ولم أرزق سماع حديث منه " ، انظر : القند في ذكر علماء سمرقند 416 .
(٨) نَسَف : من مدن الصغد فيما وراء النهر تقع جنوبي شرقي مدينة بخارى ، وغربي مدينة كش ، بين جيحون وسمرقند ، ولها نهر واحد يجري في وسط المدينة ، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن . انظر : معجم البلدان 285/5 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 362/2 .
(٩) بُخَارَى : تقع في إقليم الصغد غربي سمرقند ، كانت قاعدة المملكة السامانية كما كانت إحدى مراكز الفكر الإسلامي ، وتقع اليوم في إقليم أوزبكستان بروسيا الآسيوية ، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، تميزت بخضرتها ، وجودة عمارتها ، حتى غدت متنزة بلاد ما وراء النهر . انظر : معجم البلدان 353/1 ، التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 299/1 .
(١٠) انظر : معجم البلدان 409/1 ، الأنساب 339/1 ، الجواهر المضية 595/2 ، الفوائد البهية 101 .
(١١) انظر : مفتاح السعادة 165/2 ، الفوائد البهية 235 .

لقبه : " فخر الإسلام " وقد ورد هذا اللقب في كتب التراجم ، والفقه ، والأصول كثيرا حتى إنه يكتفي البعض عند ذكره بقول " فخر الإسلام البزدوي " .
وفخر الإسلام يُطلق على جماعة ، وإذا أطلق عند الفقهاء والأصوليين ، فيراد به :
الإمام علي بن محمد البزدوي⁽¹⁾ .
كما يلقب بـ " سيف الإسلام "⁽²⁾ . أما ألقابه العلمية فيأتي ذكرها في طلبه للعلم .

المطلب الثالث : مولده ونشأته

مولده : أما مولده فقد كان في حدود سنة 400هـ⁽³⁾ .
نشأته : نشأ فخر الإسلام البزدوي في بيئة علمية أثرت فيه أثرا واضحا ، فقد كان عددٌ من أفراد عائلته من أهل العلم بل هم من علماء الإسلام ، وفقهاء الحنفية رحمهم الله :
الأول : جد أبيه : عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوي⁽⁴⁾ .
الثاني : أبوه : الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين البزدوي⁽⁵⁾ .
الثالث : أخوه : الإمام صدر الإسلام محمد بن محمد البزدوي⁽⁶⁾ .
الرابع : ابن أخيه : أحمد بن محمد ، أبو المعالي البزدوي⁽⁷⁾ .
الخامس : ابنه : الحسن بن علي البزدوي⁽⁸⁾ .

48484848484848485485

(١) انظر : الجواهر المضية 4/419 ، المذهب الحنفي 324/1 .
(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون 427 ، أبجد العلوم 78/1 .
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء 603/18 ، الفوائد البهية 124 ، هدية العارفين 5/693 .
(٤) عبد الكريم بن موسى بن عيسى : أبو محمد البزدوي ، الفقيه ، أخذ عن أبي منصور الماتريدي ، كان زاهدا مفتيا ، وتوفي سنة 390هـ . انظر : الجواهر المضية 2/458 ، الطبقات السنية 4/378 ، والفوائد البهية 101 .
(٥) محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى البزدوي النسفي ، أحد فقهاء الحنفية وأئمتهم بسمرقند ، تتلمذ على جده الإمام أبي محمد عبد الكريم البزدوي ، وسمع منه حديثا مسندا ، وتعلم على يديه ابنه فخر الإسلام . انظر : القند في علماء سمرقند 416 .
(٦) محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، المكنى بأبي اليسر ؛ ليسر تآليفه ، والملقب بالقاضي الصدر ، وصدر الإسلام ، ولد سنة 421هـ ، انتهت إليه رئاسة إمامة الحنفية فيما وراء النهر بعد أخيه فخر الإسلام أبي العسر ، وكان إمام الأئمة ، وتولى قضاء سمرقند ، واشتغل بالتدريس ، وأملى الحديث ، وأكثر التصنيف في الفروع والأصول ، وتوفي ببخارى سنة 493هـ ، من آثاره : الميسوط في الفروع ، وشرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ، وأملى صدر الإسلام البزدوي ، وغيرها . انظر : سير أعلام النبلاء 19/49 ، تاج التراجم 275 ، الفوائد البهية 188 ، هدية العارفين 2/77 .
(٧) أحمد بن محمد بن محمد ، أبو المعالي البزدوي : صدر الأئمة ، ولد سنة 482هـ ، وتفقه على والده صدر الإسلام حتى برع في العلم ، لقي الأكابر ، وولي القضاء ببخارى مدة ، ويعرف بالقاضي الصدر ، وكان إماما فاضلا ، مفتيا مناظرا ، مرضى الأخلاق ، توفي سنة 542هـ ، ودفن ببخارى . انظر : الأنساب 1/339 ، الجواهر المضية 1/309 ، الفوائد البهية 39 .
(٨) الحسن بن علي البزدوي : أبو ثابت ، ولد سنة 476هـ ، ولما مات أبوه حمله عمه صدر الإسلام أبو اليسر إلى بخارا ، ورباه أحسن تربية ، ونشأ مع والده ، وتفقه على عمه ، ولي القضاء ببخارى بعد وفاة ابن عمه أبو

وكان هؤلاء من مشاهير العلماء ، وبخاصة أخوه الإمام صدر الإسلام ، لكن الذي يفوقهم شهرة هو الإمام فخر الإسلام البزدوي .

المطلب الرابع : طلبه للعلم وألقابه العلمي

تلقى فخر الإسلام رحمه الله العلم في سمرقند حيث رحل إليها وكانت تعج بالعلماء في مختلف الفنون ، فتلقى العلم على أيديهم⁽¹⁾ حتى جمع بين أشتات العلوم⁽²⁾ ، وسمع الحديث⁽³⁾ ، وأصبح يضرب به المثل في حفظ المذهب⁽⁴⁾ حتى وصف بأنه شيخ الحنفية ، وعالم ما وراء النهر⁽⁵⁾.

ألقابه العلمية :

أطلق عليه العلماء والمترجمون عدة ألقاب تدل على مكانته العلمية ، ومنزلته الرفيعة بين علماء عصره ، ومنها :

1. الشيخ⁽⁶⁾ الإمام⁽⁷⁾ الكبير⁽⁸⁾ .
2. إمام الدنيا في الفروع والأصول⁽⁹⁾ .
3. عالم ما وراء النهر⁽¹⁰⁾ .
4. الفقيه الكبير⁽¹¹⁾ .
5. أستاذ الأئمة⁽¹²⁾ .
6. إمام الأصحاب بما وراء النهر⁽¹³⁾ .

المعالي بن صدر الإسلام ، وبقي على ذلك مدة ، وتوفي سنة 557هـ . انظر : الجواهر المضية 76/2 ، الطبقات السنية 96/3 ، الفوائد البهية 63 .
 (١) انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 .
 (٢) انظر : الفوائد البهية 124 .
 (٣) انظر : الأنساب 339/1 .
 (٤) انظر : الفوائد البهية 125 .
 (٥) انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 .
 (٦) انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 ، الجواهر المضية 594/2 .
 (٧) انظر : القند في ذكر علماء سمرقند 415 .
 (٨) انظر : الفوائد البهية 124 .
 (٩) انظر : الفوائد البهية 124 .
 (١٠) انظر : الأنساب 339/1 ، الفوائد البهية 125 .
 (١١) انظر : الأنساب 339/1 ، تاج التراجم 205 ، هدية العارفين 693/5 .
 (١٢) انظر : الأنساب 339 .
 (١٣) انظر : سير أعلام النبلاء 603/18 ، الفوائد البهية 125 .

7. صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة رحمه الله⁽¹⁾.

8. شيخ الحنفية⁽²⁾.

المطلب الخامس : شيوخه

تلقى فخر الإسلام رحمه الله العلم في سمرقند ، فأتقن حفظ مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله وحرص على أخذ العلم من أهله ؛ فتتلمذ على عدد من المشايخ ، وسمع منهم ، كان منهم :

1. والده : محمد بن الحسين البزدوي⁽³⁾.

2. عبد العزيز بن أحمد الحلواني⁽⁴⁾.

3. الحسن بن محمد الدربندي⁽⁵⁾.

4. عمر بن منصور الحنفي⁽⁶⁾.

المطلب السادس : تلاميذه

505050505050485485

(١) انظر : الأنساب 339/1 ، الفوائد البهية 125 .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 ، الفوائد البهية 125 .

(٣) انظر : القند في علماء سمرقند 416 .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء 177/18 ، تاريخ الإسلام للذهبي 93/33 .

الحلواني : أبو محمد بن عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخاري الحلواني ، نسبة إلى بيع الحلوى ، ويقال بالفون بدل الهمزة (الحلواني) ، رئيس الحنفية ، شمس الأئمة الأكبر ، صنف التصانيف ، وتخرج به الأعلام ، توفي سنة 456هـ ، وقيل غير ذلك ، ودفن ببخارى ، من تصانيفه : المبسوط ، والنوار . انظر : سير أعلام النبلاء 177/18 ، تاج التراجم 189 ، الفوائد البهية 95 .

(٥) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 93/33 ، سير أعلام النبلاء 297/18 .

الدربندي : أبو الوليد الحسن بن محمد بن علي البلخي الدربندي ، الشيخ الإمام الحافظ الجوال ، اشتهر برحلته للعلم ، فقد ذهب إلى بخارى ، ودمشق ، ومصر ، ونيسابور ، وبغداد ، ولم يكن له كبير معرفة بالحديث غير أنه مكث صدوق . انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 394/30 ، سير أعلام النبلاء 297/18 .

(٦) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 93/33 .

الحنفي : عمر بن منصور بن أحمد بن محمد بن منصور ، الإمام الحافظ ، الحنفي ، العالم ، محدث ما وراء النهر ، أبو حفص البخاري ، البزاز ، شيخ عارف بالحديث ، مكث منه ، حدث عنه جمع من العلماء ، وتوفي بعد سنة 460هـ . انظر : الأنساب 405/2 ، سير أعلام النبلاء 148/18 .

- اشتغل البزدوي بالتدريس في سمرقند⁽¹⁾، حتى غدا شيخ الحنفية فيها⁽²⁾، وإمام الأصحاب بما وراء النهر⁽³⁾، ولا ريب أن هذا يدل على أن له شأنًا عظيمًا في تعليم طلبة العلم، ولقد سجل أهل التاريخ من تلامذته أشهرهم، وهم:
1. ابنه: أبو ثابت الحسن بن علي البزدوي⁽⁴⁾.
 2. أبو المحامد محمد الزالي⁽⁵⁾.
 3. أبو المعالي محمد بن نصر الخطيب⁽⁶⁾.
 4. أبو المعالي زياد بن إلياس⁽⁷⁾.
 5. علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي⁽⁸⁾.
 6. نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي⁽⁹⁾.

المطلب السابع: مذهبه الفقهي

- 51515151515151485485
- (١) انظر: سير أعلام النبلاء 603/18، الفوائد البهية 125.
- (٢) انظر: سير أعلام النبلاء 602/18، الجواهر المضية 594/2.
- (٣) انظر: سير أعلام النبلاء 603/18، والفوائد البهية 125.
- (٤) انظر: معجم البلدان 409/1.
- (٥) انظر: القند في ذكر مشايخ سمرقند 416.
- والزالي: محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر الزالي البلخي، شيخ الإسلام، كان أحد علماء الفقه والفتوى والنوازل، وروى الحديث، وتلمذ على فخر الإسلام بسمرقند، وروى عنه حديثًا، وتوفي سنة 517هـ. انظر: القند في ذكر مشايخ سمرقند 416.
- (٦) انظر: الأنساب 339/1، سير أعلام النبلاء 602/18، تاريخ الإسلام للذهبي 93/33، تاج التراجم 206، الفوائد البهية 125.
- أبو المعالي: محمد بن نصر بن منصور بن علي العامري، الحنفي، الخطيب بسمرقند، ولد في حدود 450هـ، تتلمذ على عدد من العلماء منهم: فخر الإسلام البزدوي بسمرقند، وصدر الإسلام محمد ابن محمد البزدوي، كان إمامًا وعمر حتى مات أقرانه، توفي سنة 555هـ. انظر: الأنساب 239/5، الفوائد البهية 202.
- (٧) وزيا هو: زياد بن إلياس، أبو المعالي ظهير الدين، أحد تلامذة فخر الإسلام البزدوي، كان مع غزارة العلم، ووفور الفضل، متواضعا، جوادا، حسن الخلق، وكان من كبار المشايخ بفرغانة. انظر: الجواهر المضية 213/2، الطبقات السننية 267/3.
- (٨) ويدل على أنه أستاذه ما قاله في كتابه ميزان الأصول: "وقال أستاذي الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البزدوي". انظر: ميزان الأصول 573/1، الشامل في أصول الفقه (ت: عبد القادر الخطيب) 41.
- السمرقندي: علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد، الفقيه، الأصولي، الحنفي، من تصانيفه: اللباب في أصول الفقه، وميزان الأصول، وتحفة الفقهاء توفي سنة 540هـ. انظر: تاج التراجم 252، الفوائد البهية 158.
- (٩) ويدل على أنه أستاذه لما ذكر البخاري في مقدمة كشف الأسرار سنده في أصول البزدوي قال: "حدثنا إمام الأئمة ومقتدى الأمة نجم الدين أبو حفص عمر بن أحمد النسفي عن الشيخ الإمام المصنف". انظر: كشف الأسرار 10/1، الشامل في أصول الفقه (ت: عبد القادر الخطيب) 41.
- النسفي: إمام أصولي، مفسر، محدث، فقيه، حافظ، نحوي، من أهل سمرقند، ولد سنة 461هـ، له 100 مصنف تقريبًا منها: طلبة الطلبة، والقند في ذكر علماء سمرقند، وتوفي سنة 537هـ. انظر: سير أعلام النبلاء 126/20، الفوائد البهية 149.

لقد كان الإمام فخر الإسلام البزدوي من أئمة الفقه الحنفي ، والأدلة على ذلك واضحة جلية ، ومنها :

1. تصريحه بنفسه :
فقد قال في مقدمة كتابه " أصول البزدوي " : " وكان على ذلك سلفنا - أعني أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد - أو عامة أصحابهم رحمهم الله " (1) .
وغيرها من التصريحات .
2. تصريح المترجمين له :
وذلك مثل قولهم " شيخ الحنفية " (2) ، " مؤيد المذهب النعماني " (3) ، وأنه صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة رحمه الله (4) .
3. اصطلاحاته في كتبه :
فقد قال في كثير من المواضع " أصحابنا " (5) ، أو " مشايخنا " (6) يقصد بهم الحنفية .
4. كتبه :
اهتم البزدوي بكتب أئمة الحنفية ، فشرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة رحمه الله ، وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير ، وزيادات الزيادات لمحمد بن الحسن ، كما صنف في الفقه الحنفي وفي أصوله ككتابه المشهور أصول البزدوي ، كما سيأتي في المبحث التالي .
5. منزلته بين علماء الأحناف :
يعد فخر الإسلام البزدوي من الطبقة الثالثة من طبقات الفقهاء عند الحنفية : طبقة أصحاب التخريج ، وهي طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن

525252525252485485

- () انظر : أصول البزدوي 3/1 .
() انظر : سير أعلام النبلاء 602/18 .
() انظر : كشف الأسرار 8/1 .
() انظر : الفوائد البهية 125 .
() انظر : أصول البزدوي 4/1 ، 19 ، 26 .
() انظر : أصول البزدوي 3/1 ، 22 ، 38 .

صاحب المذهب ، وهم لا يقدرّون على مخالفة إمامهم في الفروع والأصول ، لكنهم يمتنعون الأحكام التي لا رواية فيها على حسب الأصول^(١) .

المطلب الثامن : مصنفاته

ترك فخر الإسلام البزدوي رحمه الله كثيرا من المؤلفات ، حيث ذكر أن له تصانيف كثيرة معتبرة^(٢) ، وأنه صاحب التصانيف الجليلة^(٣) ، كان منها :

- 1 أمالي^(٤) .
- 2 رسالة في قراءات المصري وما يتعلق بها^(٥) .
- 3 زلة القارئ^(٦) .
- 4 سميرة المذهب في صفة الأدب^(٧) .
- 5 شرح تقويم الأدلة في الأصول للقاضي أبي زيد عيسى الله بن عمر الدبوسي^(٨) .
- 6 شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري^(٩) .

53535353535353485485

(١) انظر : حاشية ابن عابدين 77/1 ، والفوائد البهية 7 .
ومن هذه الطبقة : الخصاف ، وأبو جعفر الطحاوي ، وأبو الحسن الكرخي ، وشمس الأئمة الحلواني ، وشمس الأئمة السرخسي ، انظر المراجع السابقة .
(٢) انظر : الفوائد البهية 124 .
(٣) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي 93/33 .
(٤) انظر : هدية العارفين 693/5 .
(٥) انظر : تاريخ الأدب العربي 662/6 .
(٦) انظر : تاريخ الأدب العربي 662/6 .
(٧) انظر : إيضاح المكنون 34/2 ، هدية العارفين 693/1 .
(٨) انظر : كشف الظنون 467/1 ، هدية العارفين 693/5 .
الدبوسي : عبيد الله - وقيل : عبد الله - بن عمر بن عيسى القاضي ، أبو زيد الدبوسي ، نسبة إلى دُبوسة - قرية بسمرقند - ، من أكابر أصحاب أبي حنيفة ، وهو أول من وضع علم الخلاف ، وأجل تصانيفه الأسرار ، وله النظم في الفتاوى ، وتقويم الأدلة ، توفي ببخارى سنة 430هـ . انظر : تاج التراجم 192 ، الفوائد البهية 109 .
(٩) وهو شرح مختصر . انظر : كشف الظنون 553/1 ، هدية العارفين 693/1 .

- 7 شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني⁽¹⁾ - وهو الكتاب الذي أنا بصدد تحقيق بعضه - .
- 8 شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني في فروع الفقه الحنفي⁽²⁾ .
- 9 شرح زيادة الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني⁽³⁾ .
- 10 شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة رحمه الله⁽⁴⁾ .
- 11 غناء الفقهاء في الفقه⁽⁵⁾ .
- 12 -كشف الأستار في التفسير ، ويقع في 120 جزءا ، كل جزء في حجم المصحف⁽⁶⁾ .
- 13 -كتاب في أصول الفقه موسع⁽⁷⁾ .
- 14 -كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، المشهور بأصول البزدوي المختصر⁽⁸⁾ .
- 15 -المبسوط في الفروع في أحد عشر مجلدا⁽⁹⁾ .
- 16 مختصر تقويم الأدلة للدبوسي⁽¹⁰⁾ .
- 17 -الميسر في الكلام⁽¹¹⁾ .

المطلب التاسع : وفاته وثناء العلماء عليه

- 545454545454485485
- (١) انظر : تاج التراجم 206 ، الفوائد البهية 124 ، كشف الظنون 563/1 ، هدية العارفين 693/5 .
- (٢) انظر : تاج التراجم 206 ، الفوائد البهية 124 ، كشف الظنون 568/1 ، هدية العارفين 693/1 .
- (٣) انظر : هدية العارفين 693/1 .
- (٤) انظر : تاريخ الأدب العربي 662/6 .
- (٥) انظر : هدية العارفين 693/1 ، والفوائد البهية 124 .
- (٦) انظر : هدية العارفين 693/1 ، الفوائد البهية 124 ، معجم المؤلفين 501/2 ، الأعلام 329/4 .
- (٧) أشار إليه عبد العزيز البخاري في شرحه لأصول البزدوي المختصر فقال : " قد صنف الشيخ في أصول الفقه كتابا أطول من هذا الكتاب ، وبسط فيه الكلام بسطا ، ... فوعد أن هذا التصنيف أوجز منه " . انظر : كشف الأسرار 33/1 .
- (٨) انظر : الفوائد البهية 124 ، إيضاح المكنون 388/2 ، هدية العارفين 693/5 ، تاج التراجم 206 .
- (٩) انظر : تاج التراجم 206 ، الفوائد البهية 124 ، تاريخ الأدب العربي 662/6 .
- (١٠) انظر : القسم الدراسي من كتاب الشامل (ت : فيصل الحلي) 64 .
- (١١) انظر : تاريخ الأدب العربي 662/6 .

أولاً : التعريف بالجامع الصغير

55

ثانياً : التعريف بشرح الجامع الصغير

أولاً: التعريف بالجامع الصغير

المبحث الأول : اسم الكتاب وسبب التسمية :

اسمه : (الجامع الصغير) ، أو كما ورد في كشف الظنون 561/1 وغيره : (الجامع الصغير في الفروع) .

سبب تسميته بالصغير :

كل تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، وما وصف بالكبير فروايته عن الإمام بلا واسطة⁽¹⁾ .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب :

هو كتاب قديم مبارك ، والمشايخ يعظمونه حتى قالوا : " لا يصلح المرء للفتوى ولا القضاء إلا إذا علم مسائله "⁽¹⁾ .

565656565656485485

(¹) انظر : شرح السير الكبير 29/1 ، حاشية ابن عابدين 50/1 .

وذكر أن **أبا يوسف** رحمه الله مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب في حضر ، ولا سفر⁽²⁾ .

وكان **علي الرازي**⁽³⁾ يقول : " من فهم هذا الكتاب ، فهو أفهم أصحابنا ، ومن حفظه ، كان أحفظ أصحابنا ، وإن المتقدمين من مشايخنا ، كانوا لا يقلدون أحدا القضاء حتى يمتحنونه ، فإن حفظه قلده القضاء ، وإلا أمروه بالحفظ "⁽⁴⁾ .

وكتاب الجامع الصغير من الطبقة الأولى من طبقات مصنفات الحنفيين ، ومؤلفه من ثاني طبقات المجتهدين ، وأول طبقات المقلدين ، وكفاك به فضلا وشرفا⁽⁵⁾ .

المبحث الثالث : سبب تأليفه :

كان سبب تأليف **محمد** رحمه الله أنه لما فرغ من تصنيف الكتب طلب منه **أبو يوسف** رحمه الله أن يؤلف كتابا يجمع فيه ما حفظ عنه مما رواه له عن **أبي حنيفة** رحمه الله ، فجمع ، ثم عرضه عليه ، فقال : " نعم حفظ عني **أبو عبد الله** إلا أنه أخطأ في ثلاث مسائل " ، فقال **محمد** : " أنا ما أخطأت ، ولكنك نسيت الرواية "⁽⁶⁾ .

وقال **فخر الإسلام البزدوي** رحمه الله في هذا الشرح : " كان **أبو يوسف** يتوقع من **محمد** أن يروي كتابا عنه ، فصنف هذا الكتاب ، وأسنده عن **أبي يوسف** عن **أبي حنيفة** رحمه الله ، فلما عرض على **أبي يوسف** استحسنته ، وقال : " حفظ **أبو عبد الله** إلا في مسائل أخطأ روايتها " ، فلما بلغ ذلك **محمد** قال : " حفظتها ، ونسي " ، وهي ست مسائل ... "⁽⁷⁾ .

(١) انظر : كشف الظنون 561/1 .
 (٢) انظر : مقدمة الجامع الصغير 32 .
 (٣) **علي الرازي** : علي بن أحمد بن مكّي الرازي ، حسام الدين ، الفقيه الحنفي ، نزيل دمشق ، المتوفى بها سنة 598 هـ ، صنف تكملة لمختصر القدوري في الفروع ، وخلاصة الدلائل في تنقيح المسائل على مختصر القدوري ، وسلوة الهموم . انظر : هدية العارفين 703/5 .
 (٤) انظر : مقدمة الجامع الصغير 32 .
 (٥) انظر : مقدمة الجامع الصغير 32 .
 (٦) انظر المرجع السابق .
 (٧) انظر : مخطوط هذه الرسالة نسخة (ج) لوح 2 ، ومقدمة الجامع الصغير 33 .

المبحث الرابع : منهج الكتاب :

اشتمل الكتاب على مسائل من جميع أبواب الفقه ، وأول ما يبدأ يسوق سنده قائلاً : (محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله) ثم يذكر المسألة ، ولم يرتب المسائل . عدد مسأله :

ذكر فخر الإسلام البزدوي رحمه الله في آخر شرحه لهذا الكتاب بأنه يشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين (1532) مسألة ، ذكر الاختلاف في مائة وسبعين (170) مسألة ، ولم يذكر القياس والاستحسان إلا في مسألتين⁽¹⁾ . وأكثر مسأله مذكورة في المبسوط ، وهذا لأن مسائل هذا الكتاب تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يوجد لها رواية إلا هاهنا ، وقسم يوجد ذكرها في الكتب ، ولكن لم ينص فيها أن الجواب قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقسم ذكرها أعادها هنا بلفظ آخر ، واستفيد من تغيير اللفظ فائدة لم تكن مستفادة باللفظ المذكور في الكتب⁽²⁾ .

وقد ذكر محمد في الجامع الصغير أبا يوسف باسمه (يعقوب) دون كنيته حتى لا يكون وهم التسوية في التعظيم بين الشيخين ؛ لأن الكنية للتعظيم ، وكان محمد مأموراً من جهة أبي يوسف بأن يذكره باسمه حيث يذكر أبا حنيفة⁽³⁾ . ترتيب مسأله :

لم يرتب مسأله محمد بن الحسن رحمه الله عند تأليفه له ، وإنما رتبته أبو عبد الله الحسن بن أحمد الزعفراني⁽⁴⁾ رحمه الله .

وكذلك رتبته الإمام القاضي أبو طاهر محمد بن محمد الدباس البغدادي⁽⁵⁾ رحمه الله ، ثم إن أحد تلاميذه⁽¹⁾ كتبه عنه ببغداد في داره ، وقرأه عليه في شهور سنة 322 هـ⁽²⁾ .

58585858585858485485

(١) ونقله عن البزدوي صاحب كشف الظنون 561/1 .

(٢) انظر : كشف الظنون 561/1 .

(٣) انظر : مقدمة الجامع الصغير 33 .

(٤) الزعفراني : هو الحسن بن أحمد بن مالك الزعفراني أبو عبد الله ، الفقيه الحنفي ، كان إماماً ثقة ، رتب مسائل " الجامع الصغير " ترتيباً حسناً ، وميز خواص مسائل محمد عما رواه عن أبي يوسف ، وجعله مبوباً ، ولم يكن قبل مبوباً ، وله كتاب الأضاحي ، توفي سنة 610 هـ . الطبقات السنية 222/1 ، كشف الظنون 563/1 ، الفوائد البهية 60 .

(٥) أبو طاهر الدباس : محمد بن محمد بن الحسن بن سفيان الدباس ، الفقيه ، كان إماماً أهل الرأي بالعراق ، وكان من أهل السنة والجماعة ، صحيح المعتقد ، وكان من أقران عتيق الله الكرخي ، وكان يوصف بالحفظ ، ومعرفة

المبحث الخامس : شروحه ومنظوماته :

- ذكر صاحب كشف الظنون ، واللكنوي⁽³⁾ رحمهما الله عددا من الشارحين ، والناظمين والمرتبين للجامع الصغير ، يصل عددهم قرابة الأربعين أو أكثر⁽⁴⁾ .
- ونذكر هنا بعضا من أهم شروحه :
- 1- شرح الإمام أبي جعفر الطحاوي⁽⁵⁾ .
 - 2- شرح الإمام أبي بكر الرازي ، المعروف بالخصاص⁽⁶⁾ .
 - 3- شرح فخر الإسلام البزدوي . وهو ما نحن بصدد تحقيقه .
 - 4- شرح الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة⁽⁷⁾ ، وله شرحان : صغير وكبير⁽⁸⁾ .
 - 5- شرح الإمام الحسن بن منصور الأوزجندی ، المشهور بقاضي خان⁽⁹⁾ .
 - 6- شرح أبي الحسنات اللكنوي ، المسمى (النافع الكبير) ، رحمهم الله جميعا .

الروايات ، ولي القضاء بالشام ، وخرج منها إلى مكة فمات بها ، ذكر أن الدياس نسبة إلى بيع الدبس الم كول . انظر : الفوائد البهية 187 .

(١) وهو : الفقيه أحمد بن عبد الله بن محمود رحمه الله .

(٢) انظر : كشف الظنون 561/1 .

(٣) اللكنوي : أبو الحسنات عبد الحي بن الحافظ محمد عبد الحليم بن أمين الله اللكنوي ، وينتهي نسبه إلى أبي أيوب الأنصاري ، واللكنوي نسبة إلى بلدة لكنو الهندية ، ولد في سنة 1264هـ في بلدة باندا حين كان والده مدرسا هناك ، وحفظ القرآن في سن عشر ، وفي أثنائه تعلم الخط ، وقرأ بعض الكتب الفارسية ، وشرع في سن الحادية عشر في تحصيل العلوم ، ثم اشتغل بالتأليف ، وبلغت تصانيفه المدونة التامة 44 مصنفا ، وتوفي سنة 1304هـ . انظر : النافع الكبير 61 ، الفوائد البهية 248 . وقد طبع اسمه في غلاف الفوائد البهية : " محمد عبد الحي " .

(٤) انظر : كشف الظنون 563/1 ، مقدمة الجامع الصغير 46 - 60 ، تاريخ الأدب العربي 253/3 - 254 .

(٥) أبو جعفر الطحاوي : أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحنفي المصري ، الإمام ، الفقيه ، الحافظ ، محدث الديار المصرية ، من أهل قرية طحا من أعمال مصر ، كان ثقة ، ثبتا ، نبلا ، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في زمنه ، وكان عالما بجميع مذاهب الفقهاء ، له من التصانيف الكثير منها : اختلاف العلماء ، شرح الجامع الصغير والكبير للشيباني ، معاني الآثار ، بيان السنة والجماعة في العقائد ، وتوفي سنة 321هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 27/15 ، الطبقات السنية 136/1 ، هدية العارفين 58/5 .

(٦) أبو بكر الرازي الجصاص : أحمد بن علي بن أبي بكر محمد البغدادي الرازي ، المعروف بالخصاص ، الحنفي ، ولد سنة 305هـ ، وسكن بغداد ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية ، وسئل العمل في القضاء ، فامتنع ، توفي سنة 370هـ ، من تصانيفه : أحكام القرآن ، الأصول في الفقه ، شرح أدب القاضي للخصاص ، شرح الجامع الصغير والكبير في الفروع ، شرح مختصر الطحاوي . انظر : تاج التراجم 2/1 ، هدية العارفين 66/5 .

(٧) الصدر الشهيد : عمر بن برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر بن مازة ، حسام الدين ، برهان الأئمة ، أبو محمد ، الفقيه الخراساني ، من أكابر الحنفية ، تفقه على أبيه ، ولد سنة 483هـ ، وتوفي شهيدا بسمرقند ، ودفن في بخارى سنة 536هـ ، وله كتب كثيرة منها : الفتاوى الصغرى ، والفتاوى الكبرى ، وشرح الجامع الصغير . انظر : تاج التراجم 16/1 ، هدية العارفين 783/5 .

(٨) انظر : المذهب الحنفي 521/2 .

(٩) قاضي خان : الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني ، الإمام الكبير ، فخر الدين ، المشهور بقاضي خان ، صاحب " الفتاوى " المشهورة ، توفي سنة 592هـ ، ودفن عند القضاة السبعة ، وله : الفتاوى ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات ، وشرح أدب القاضي للخصاص . انظر : الطبقات السنية 243/1 ، تاج التراجم 8/1 .

ثانيا : التعريف بشرح الجامع الصغير

المبحث الأول : عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف

عنوانه : شرح الجامع الصغير

مؤلفه : فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي

أما الأدلة على صحة نسبة الكتاب للمؤلف ما يلي :

1. غلاف المخطوط نفسه : فقد كُتب على غلاف النسخ عنوان الكتاب مع مؤلفه .
2. في مقدمة المؤلف في المخطوط يوجد ذكر لاسم جد المؤلف ، وجد أبيه كما هو موافق لسلسلة نسب فخر الإسلام الموجودة في كتب التاريخ والتراجم حيث قال : " في حديث رواه جدّي الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله الحسين بن عبد الكريم عن والده الشيخ الإمام أبي محمد عبد الكريم بن موسى عن الشيخ الإمام " .
3. كما اتفقت كلمة المؤرخين ، وأصحاب التراجم ، والفهارس ، والمصادر الفقهية بأن فخر الإسلام البزدوي هو من جملة مؤلفي " شرح الجامع الصغير " .
4. اعتماد أصحاب الكتب الفقهية المتأخرة عليه بالنقل من كتابه في كثير من المواضع في كتبهم بشكل ظاهر وملحوظ مع نسبة هذا القول له بقولهم مثلا : " قال فخر الإسلام " وقد وجدت ما نقلوه عنه موافقا لما ذكره رحمه الله في المخطوط الذي بين يدي ، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك بأنه صحيح النسبة لصاحبه⁽¹⁾ .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى عدة نواح وهي :

606060606060485485

(١) انظر مثلا : العناية 307/10 ، فتح القدير 504/10 ، البحر الرائق 391/8 ، مجمع الأهر 133/4 ، حاشية الشلبي 424/7 .

1. أهمية المتن المشروح ومؤلفه : ألا وهو الجامع الصغير ، وسبق أن ذكرنا نبذة من أهميته ، فهو من أهم كتب الفقه عموماً ، وأهم كتب محمد بن الحسن خصوصاً ، وكذلك لا تغفل أهمية مؤلف المتن ، ومنزلته الرفيعة في العلم .
2. مكانة المؤلف (الشارح) وهو : **فخر الإسلام البزدوي** ، فقد كان من الأعلام البارزين في الفقه الحنفي وأصوله ، كما سبق أن ذكرنا في ترجمته .
3. قَدَمَ الكتاب : فإن هذا الكتاب يعتبر مقدم جداً إذا ما قورن بجملة كتب الفقه الحنفي ، فلم يسبقه من هذه الجملة إلا القليل ككتب **السرخسي**⁽¹⁾ ، و**الخصاص** ، و**القدوري**⁽²⁾ وغيرهم ، ولا يخفى علينا أنه كلما تقدم الكتاب ، واقترب من ينباع الأساسيّة للمذهب كلما زادت أهميته .
4. كثرة نقل العلماء منه في كتبهم ، واعتمادهم عليه بشكل ملحوظ ، وهذا يدل على قيمته العلمية ، وعلى تقدمه على هذه الكتب في الزمن ، وعلى قوة المؤلف العلمية ، واستفاضة شهرته ، ووثاقته عندهم .

المبحث الثالث : مصادر كتابه

- من الطبيعي أن يكون **فخر الإسلام البزدوي** قد اعتمد على أقوال من قبله من العلماء والشيوخ إما رواية عنهم مما تلقاه عنهم مشافهةً ، وذلك مثل مارواه عن جده ، وإما نقلاً من كتبهم كما صرح ببعضها في هذا المخطوط .
- وذلك يدل على مراعاة الأمانة العلمية المطلوبة من جميع المشتغلين في مجال العلم بحيث ينسب المعلومة لقائلها .
- وسأسرد فيما يلي المصادر التي ورد ذكرها في الجزء المقرر علي تحقيقه من هذا الشرح :
1. الكتاب ، ويقصد به المتن وهو الجامع الصغير .

616161616161485485

(١) **السرخسي** : شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، فقيه ، أصولي ، حنفي ، ينسب إلى سرخس ، كان عالماً عاملاً ناصحاً للحكام . سجنه الخاقان بسبب نصحه له ، أملى كتاب المبسوط وهو سجين في الحب ، كما أملى شرح السير الكبير لـ محمد بن الحسن ، وله شرح مختصر الطحاوي ، وأصول السرخسي ، مات في حدود 500 هـ . انظر : تاج التراجم 234 ، الفوائد البهية 158 .

(٢) **القدوري** : أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي الفقيه ، شيخ الحنفية بالعراق ، انتهت إليه رئاسة المذهب ، وعظم جاهه ، وسمع الحديث ، وروى عنه الخطيب في تاريخه ، وصرف المختصر المعروف باسمه في فقه الحنفية ، ومن كتبه : التجريد ، توفي سنة 428 هـ ببغداد . انظر : العبر 166/3 ، الوافي بالوفيات 320/7 .

2. السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني .
 3. شرح الجامع الصغير لأبي منصور الماتريدي .
 4. الأمالي .
 5. معرفة الصحابة لأبي عبد الرحمن بن أبي الليث البخاري .
 6. الحضر والإباحة للقاضي أبي عاصم العامري .
 7. شرح الآثار للطحاوي .
 8. نواذر هشام .
- وسياقي التعريف بكل مؤلف في موضعه إن شاء الله .

المبحث الرابع : منهج البزدوي في شرحه للجامع الصغير

سأذكر فيما يلي أبرز الملامح للمنهج الذي سلكه فخر الإسلام البزدوي رحمه الله ، وهو كالتالي :

1. أسلوب الشرح : لم يفصل البزدوي رحمه الله الشرح عن المتن بل جعله ممزوجا بالمتن حتى صار المتن والشرح كأنهما كتاب واحد حيث يُصدّر المسألة بعبارة المتن ثم يشرحها ، وهو بذلك يتبع طريقة من عاصره من المؤلفين كالماوردي⁽¹⁾ في الحاوي ، ، وغيرهم ، كما سار على طريقتهم الكثير من الفقهاء ممن جاء بعدهم .
2. قسم الكتاب على مسائل تبعا لتقسيم مسائل الجامع الصغير ، وصدّر كل مسألة بسند الجامع الصغير الذي ذكره الإمام محمد وهو : (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله) أو يصدرها بلفظ : (وقال) . وفي نسختي (ج) و (د) يذكر قبل السند عبارة (مسألة) .

626262626262485485

(١) الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد البصري ، المعروف بالماوردي نسباً إلى بيع ماء الورد ، الفقيه الشافعي ، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري ، ثم عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وله تصانيف كثيرة منها الحاوي ، أقصى قضاة عصره ، استوطن بغداد حتى توفي عام 450هـ . انظر : وفيات الأعيان 3/ 282 ، الأعلام 4/ 327 .

3. قسم الشرح على الكتب فقط ، ولم يقسم كل كتاب إلى أبواب ، بل كانت المسائل منشورة في كل كتاب بدون ترتيب .
4. أما ترتيبه لأقوال العلماء : فأول ما يذكر في المسألة قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله كما هو معلوم من السند ، ثم يذكر قول المخالف سواء كان قول الصاحبين أو أحدهما ، ثم يذكر قول الشافعي رحمه الله كثيرا ، ويذكر أحيانا قول زفر رحمه الله .
5. ترتيب الأدلة : يذكر أولا أدلة المخالفين ، ثم يذكر أدلة قول أبي حنيفة رحمه الله . ويذكر الأدلة من الكتاب ، أو السنة ، أو المعقول .
6. يذكر الإجماع في مسائل عديدة سواء في المذهب أو غيره .
7. يقوم بذكر الأصول (الأدلة) التي بنيت عليها المسائل في الأبواب بقوله : (والأصل في هذا) .
8. يصرح كثيرا بأن هذا الرأي استحسان ، وهذا قياس ، وكثيرا ما يرجح الاستحسان .
9. يقوم بالتفريق بين المسائل المتشابهة في الصورة والمخالفة في الحكم ، ويبين الفرق بينهما .
10. يذكر أحيانا ما يتعلق بالمسألة من مسائل أصول الفقه ، ولا يخفى علينا أنه مشهور ببراعته في علم الأصول . ويكثر الاستدلال بالأدلة العقلية .
11. كثيرا ما يحيل على الكتب والأبواب التي وردت فيها المسألة مثل قوله : (وذكرنا - أو ذكر - في كتاب المضاربة) أو (في كتاب الصوم) وما إلى ذلك ، بدون أن يذكر اسم الكتاب والمؤلف الذي يحتوي على هذه الكتب والأبواب الفقهية ، سواء كانت الإحالة على كتبه هو - أي البزدوي - ، أو سواء كانت الإحالة على أقوال محمد بن الحسن رحمه الله لكن الظاهر أنه يقصد في أقوال محمد كتاب الأصل ، وقد فهمنا هذا المعنى من كلام صاحب كشف

الظنون⁽¹⁾ ، كما دل على ذلك عثورنا على بعض هذه الأقوال في كتاب الأصل .

12. يضرب الأمثلة لبعض المسائل من مسائل أبواب أخرى ، بأن يقول : (ولها نظائر) أو (نظيرها) . بمعنى أنها تشاركها في الحكم غالبا ، وما إلى ذلك .
13. وقد ذكر في آخر المخطوط أنه فرغ من تأليفه في جمادى الآخرة سنة 477 هـ .

المبحث الخامس : محاسن الكتاب ومزاياه

1. رتب الأفكار ترتيبا منطقيا تسلسليا ، فابتدأ بقول أبي حنيفة رحمه الله ، ثم قول الصاحبين ، وبيّن المخالف منهما والموافق لقول أبي حنيفة ، وكذلك يبين رأي غيرهما كزفر ، والشافعي رحمه الله ، وغيرهما ، مع ترتيب الأدلة .
2. يذكر أحيانا من روى قول محمد ، أو أبي يوسف من العلماء رحمهم الله .
3. كثيرا ما يبين وجه قول أبي حنيفة رحمه الله ، ووجه قول من خالفه .
4. يبين الأصول التي ذكرت عليها المسائل مما يساعد على تقريب المسألة للذهن ويجعلها أكثر وضوحا ، وهذا يدلنا على أهمية كتب الأصول حيث إن الفروع بنيت عليها .
5. مراعاة أدب الخلاف بالترحم على العلماء ، والترضي عنهم ، وقبل ذلك الصلاة على النبي ﷺ ، والترضي على الصحابة رضي الله عنهم ، بدون قدح في أحد من العلماء .
6. انفراده بتعليلات وتفصيلات لم أجدها في كتب الأحناف .

المبحث السادس : الملاحظات على الكتاب

رغم ما سبق ذكره من المحاسن التي ظهرت على هذا الكتاب فهناك بعض الملاحظات هي من طبيعة العمل البشري حيث لا بد أن يعترضه شيء من النقص ، وهي كالتالي :

646464646464485485

(1) حيث قال عند كلامه عن المبسوط (الأصل) : " ألفه مفردا ، فأولا ألف مسائل الصلاة ، وسماه كتاب الصلاة ، ومسائل البيوع ، وسماه كتاب البيوع ، وهكذا الإيمان والإكراه ، ثم جمعت ، فصارت مبسوطة ، وهو المراد حيث وقع في الكتب : قال محمد في كتاب فلان كذا . انظر : كشف الظنون 1581/2 .

1. صعوبة أسلوبه في صياغة العبارة مما يسبب غموضا في المسألة ، ويصعب فهمها واستيعابها ، ويؤيد ذلك ما قيل عن **فخر الإسلام البزدوي** رحمه الله من أنه لقب بأبي العسر لعسر تأليفه _ كما ذكرنا سابقا في ترجمته - .
2. عند الإشارة إلى قول **الشافعي** رحمه الله فإنه يذكر قوله مطلقا من غير إشارة إلى أنه القول القديم أو الجديد ، الراجح أو المرجوح في المذهب .
3. ذكره لأقوال بعض من العلماء بدون ذكر مصادر أقوالهم مثل قوله : (**الحسن ابن زياد** في كتابه) ولم يصرح بذكر الكتاب .
4. قد يذكر عبارة : (ذكر في كتاب الصوم) أو (الصيد) أو (الوصايا) أو (الديات) أو بقوله (ذكرنا وقلنا وبيننا) بدون ذكر المرجع الذي يقصده : هل هذا الكتاب الذي بين يدينا ، أو غيره من كتبه ؟ .
- وخصوصا عندما يذكر في نفس الكتاب ، كأن يقول في كتاب الوصايا (ذكر في كتاب الوصايا) ولا يوضح المرجع الذي يقصده ، لكن وجدت أن المراد بأقوال محمد بن الحسن أي المذكورة في الأصل .
- أما ما أحاله على أقواله هو ، فإني أبحث عنها في هذا المخطوط فإن وجدتها وثقتها وإلا فلا .
5. يذكر القول ولا يصرح بقائله ، كأن يقول : (ومن الناس من قال) ، (وقال بعضهم) ، (وقال بعض المشايخ)⁽¹⁾ .
6. عدم التزامه بنص الحديث إلا نادرا ، وهذا صنيع معظم الفقهاء ، حيث يروون الحديث بالمعنى ، وربما أدخلوا حديثين في حديث مما يأتي بيانه في أثناء التحقيق إن شاء الله .
7. عدم التزامه بترتيب المسائل على الأبواب ، بل كانت منثورة بدون ذكر أبواب ، وبصورة أشبه بالعشوائية بدون ترتيب معين ، الأمر الذي جعل إيجاد المسألة في كتب الفقه المرتبة على الأبواب يستغرق بعضا من الوقت .
8. عدم التنقيط في غالب النسخ مما سبب شيئا من اللبس عند قراءتها .

656565656565485485

(١) وانظر مثلا ص 196 ، 128 .

المبحث السابع : المصطلحات التي وردت في الكتاب

وردت في الكتاب عدة مصطلحات مما اصطلح عليه فقهاء المذهب الحنفي :

- 1 الكتاب : ويقصد به الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني⁽¹⁾ .
- 2 السلف : يطلق عند الحنفية على فقهاء المذهب من الإمام أبي حنيفة إلى صاحبه الإمام محمد بن الحسن رحمه الله⁽²⁾ .
- 3 أصحابنا : المشهور إطلاق " أصحابنا " على الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمه الله . وقد يطلق على الصاحبين فقط . وقد يطلق على علماء المذهب عموما⁽³⁾ .
- 4 الإمام : يقصدون أبا حنيفة رحمه الله .
- 5 الحسن : يقصدون به غالبا الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي رابع أصحاب أبي حنيفة رحمه الله⁽⁴⁾ .
- 6 عنده : إذا لم يكن الضمير راجعا إلى مذكور سابق ، فإنه يرجع إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، وكذا ما أشبه ذلك مثل " له "⁽⁵⁾ و " عنه " . ولكن هناك فرق بين " عنده " و " عنه " وهو أن الأول يدل على أنه مذهبه ، والثاني يدل على أنه رواية عنه⁽⁶⁾ .
- 7 عندهما : إذا لم يسبق مرجع الضمير ، فإنه يرجع إلى أبي يوسف ، ومحمد رحمه الله ، أو إلى محمد وأبي حنيفة إذا سبق لأبي يوسف قول مخالف ، أو إلى أبي حنيفة وأبي يوسف إذا كان لمحمد قول مخالف ، وكذا ضمير " قالوا " و " لهما " وما أشبه ذلك من ألفاظ التشبيه⁽⁷⁾ .

–666666666666666485485

(١) وذلك مثل ما ذكره الشلبي في حاشيته من أن المراد بقول صاحب الهداية : " الكتاب " ، هو الجامع الصغير . انظر : حاشية الشلبي 3/376 . وانظر مثلاً ص117 .

(٢) انظر : الفوائد البهية 241 ، المذهب الحنفي 1/318 . وانظر مثلاً ص122 .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين 4/495 ، المذهب الحنفي 1/314 . وانظر مثلاً ص146 .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين 3/5 ، الفوائد البهية 248 ، المذهب الحنفي 1/315 . وانظر مثلاً ص141 .

(٥) انظر : المذهب الحنفي 1/323 . وانظر مثلاً ص288 .

(٦) انظر : المذهب الحنفي 1/374 . وانظر مثلاً ص172 .

(٧) انظر : المذهب الحنفي 1/324 . وانظر مثلاً ص162 .

8 المتأخرون : المراد بالتأخرين من فقهاء الحنفية هم الذين لم يدركوا الأئمة الثلاثة⁽¹⁾ .

9 ظاهر الرواية : هي المسائل التي رويت عن أئمة المذهب : أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهم الله ، مما أورده الأخير في مؤلفاته المعروفة بكتب ظاهر الرواية ، وتقدم أنها رويت بطرق متواترة مشهورة ، ويلحق بهم زفر ، والحسن بن زياد رحمهما الله أيضا ، لكن الإطلاق الأول هو المشهور⁽²⁾ .

10 - مصطلحات الإفتاء والترجيح والتصحيح : الاحتياط ، الأحوط ، الأشبه ، الأصح ، الصحيح ، الفتوى ، وهو المتعارف ، وهو المختار ، وهو المعتمد . هذا ما وجدته في الجزء الخاص بي من المخطوط ، وإلا فهذه الألفاظ كثيرة ومثورة في كتب الفقه ، كما أن بعض هذه الألفاظ أكد من بعضها الآخر⁽³⁾ .

11 - الجواز : قد يراد به الحل مع الصحة ، وقد يراد به الصحة والنفاذ وإن لم يكن حلالا ، وقد يراد به ما لا يمتنع شرعا ؛ فيشمل : المباح ، والمكروه ، والمندوب ، والواجب⁽⁴⁾ .

12 - لا بأس : أكثر استعمالها عند الحنفية في المباح ، وفيما كان تركه أولى . لكنها قد تستعمل في المندوب أيضا⁽⁵⁾ .

13 - لا ينبغي : يستعمل في خلاف الأولى ، والمكروه تنزيها ، وقد يأتي للحرمة أيضا⁽⁶⁾ .

14 - ينبغي : يستعمل عند المتأخرين غالبا في الندب ، وقد يستعمل عند المتقدمين في الواجب أيضا⁽⁷⁾ .

676767676767485485

(١) انظر : المذهب الحنفي 327/1 . وانظر مثلا ص 138 .
 (٢) انظر : حاشية ابن عابدين 69/1 ، المذهب الحنفي 359/1 . وانظر مثلا ص 336 .
 (٣) انظر في ذلك : حاشية ابن عابدين 73/1 ، المذهب الحنفي 369/1 . وانظر مثلا ص 160 ، 194 ، 362، 133، 321، 162، 115، 322 .
 (٤) انظر : المذهب الحنفي 376/1 . وانظر مثلا ص 155 .
 (٥) انظر : حاشية ابن عابدين 119/1 ، 495 ، 658 ، 44/2 ، المذهب الحنفي 377/1 . وانظر مثلا ص 158 .
 (٦) انظر : حاشية ابن عابدين 130/4 ، المذهب الحنفي 378/1 . وانظر مثلا ص 130 .
 (٧) انظر : حاشية ابن عابدين 729/3 ، 130/4 ، المذهب الحنفي 379/1 . وانظر مثلا ص 130 .

- 15 - وهذه من الخواص : ذكر **البزدوي** رحمه الله هذه العبارة عند 40 مسألة تقريباً في المقرر علي تحقيقه ، وأحياناً يقول في المسألة : " وهي من خواص هذا الكتاب " ، ويحتمل أن يقصد أحد هذين الأمرين التاليين :
- أن هذه المسألة ذكرها **محمد** رحمه الله في كتاب الجامع الصغير فقط ، ولم يذكرها في غيره من الكتب ، ويدل عليه قول **البزدوي** رحمه الله أحياناً في هذا المخطوط : وهذه المسألة من خواص هذا الكتاب .
- ويدل عليه أيضاً قول بعض أصحاب الكتب الفقهية عند كلامهم على بعض هذه المسائل : " وهي من خواص الجامع الصغير " كصاحب التبيين ، وصاحب العناية وغيرهم .
- أن هذه المسائل من خواص مسائل **محمد بن الحسن** تميزاً لها عما رواه عن أبي يوسف رحمه الله⁽¹⁾ .
- 16 - القياس : وتعريفه في الاصطلاح : إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي ؛ لاتحاد بينهما في العلة⁽²⁾ .
- 17 - الاستحسان : وتعريفه في الاصطلاح : العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر ؛ لوجه أقوى يقتضي هذا العدول⁽³⁾ .
- 18 - يكره : أو أكره ، فالكراهية عند محمد بمعنى الحرام⁽⁴⁾ .

68686868686868485485

(١) وذلك لأنه قد مر معنا في ترجمة الحسن بن أحمد الزعفراني وهو مُرتَّب مسائل " الجامع الصغير " أنه ميز خواص مسائل محمد عما رواه عن أبي يوسف ، وجعله مبوباً . انظر : الفوائد البهية 60 . وانظر مثلاً ص 136 .

(٢) انظر : المذهب الحنفي 401/1 . وانظر مثلاً ص 140 .

(٣) انظر : كشف الأسرار 4/4 ، المذهب الحنفي 402/1 . وانظر مثلاً ص 153 .

(٤) انظر : شرح التلويح 264/2 . وانظر مثلاً لذلك ص 108 .

الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط :
المبحث الأول : وصف نسخ المخطوط

المبحث الثاني : نماذج من نسخ المخطوط

المبحث الأول : وصف نسخ المخطوط

لهذا الكتاب نسخ خطية في مكتبات العالم ، ولدي منها أربع نسخ اعتمدت عليها في التحقيق ، ثلاث منها على قرص ليزر ، وواحدة مصورة ، وهي كالآتي :

1- نسخة فيض الله أفندي . برقم 753 . على قرص ليزر .

رمزت لها بحرف (أ) .

عدد ألواح النسخة : 396 .

عدد ألواح الجزء المحقق من قبلي : 50 .

عدد الأسطر في كل وجه من اللوح : 26 .

عدد الكلمات في السطر الواحد : من 15 إلى 18 .

اسم الناسخ : الدين نجيب بن عمر الملقب برهان .

تاريخ النسخ : وقت الضحوة في ذي القعدة سنة 652 هـ في المدرسة الكمالية في بلدة بخارى .

اسم المالك : ملكه بالشراء الصحيح ابن مبلغ ومحمد بن أحمد

أوصاف النسخة :

تتماز هذه النسخة بوضوح الخط نسبيا ، كثير من الحروف غير منقطعة ، كثرة التعليقات في الحواشي وقليل من الاستدراكات . مع وجود بعض السقط .

والنسخة كاملة ، والخط فيها لم يتغير من البداية إلى النهاية وباللون الأسود ، وخط العناوين كبير وطويل . لم يكتب كلمة (مسألة) عند كل مسألة ، ولم يكتب اسم (محمد) في بداية سند كل مسألة . ورقة الغلاف موجودة ، ومكتوب عليها : شرح الجامع الصغير . تأليف الشيخ الإمام الأجل فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي .

2- نسخة دار الكتب المصرية . برقم 727 . مصورة .

رمزت لها بحرف (ب) .

عدد ألواح النسخة : 412 .

عدد ألواح الجزء المحقق لدي : 64 .

عدد الأسطر في كل وجه من اللوح : 22 .

عدد الكلمات في السطر الواحد : من 14 إلى 16 .

اسم الناسخ : معود زكركين التركي الحنفي .

تاريخ النسخ : الثلاثاء ، 24 محرم ، 561 هـ

أوصاف النسخة :

عدم وضوح الخط ، يغلب على حروفها التنقيط ، الكلمات متداخلة في بعضها .

والنسخة كاملة ، والخط فيها لم يتغير من البداية إلى النهاية وباللون الأسود ، وخط العناوين كبير عريض .

ترك الترحم على العلماء ، والصلاة على النبي ﷺ كثيرا .

لم يكتب كلمة (مسألة) عند كل مسألة .

ورقة الغلاف موجودة ، ومكتوب عليها : كتاب شرح الجامع الصغير . من تأليف الشيخ الإمام الزاهد علي البزدوي .

3- نسخة متحف جار الله . برقم 662 . على قرص ليزر .

رمزت لها بحرف (ج) .

عدد ألواح النسخة : 347 .

عدد ألواح الجزء المحقق من قبلي : 59 .

عدد الأسطر في كل وجه من اللوح : 25 .

عدد الكلمات في السطر الواحد : من 13 إلى 16 .

اسم الناسخ : غير مكتوب .

تاريخ النسخ : غير مكتوب .

اسم المالك : ملكه العبد الفقير يحيى التيهامي الحنفي .

أوصاف النسخة :

تمتاز بموضوح الخط ، يغلب عليها تنقيط الحروف ، يوجد بعض التعليقات والاستدراكات في الحواشي .
 يغلب عليها الترحم والترضي ، والصلاة على النبي ﷺ .
 والنسخة كاملة ، والخط تغير من لوح 331 إلى النهاية ، ولون الخط أسود ما عدا كلمة (مسألة) وسند
 المسألة في بعض الأحيان ، وخط العناوين كبير وعريض وكذلك كلمة (مسألة) .
 ورقة الغلاف موجودة ، ومكتوب عليها : كتاب شرح الجامع الصغير . للإمام محمد تأليف فخر الإسلام
 البزدوي . فهو من رجال أربعمئة .
 وكذلك يوجد فهرس لأبواب الكتاب في البداية . وكُتب على ورقة الغلاف : من كتب العبد الفقير عبد الله
 مامر ، عفى عنه ، ثم آل إلى ... العبد المذنب شيخ محمد ابن المرحوم ميرزا محمد ، عفى عنه .

4- نسخة متحف مراد ملا . برقم 851 . على قرص ليزر .

رمزت لها بحرف (د) .

عدد ألواح النسخة : 268 .

عدد ألواح الجزء المحقق من قبلي : 44 .

عدد الأسطر في كل وجه من اللوح : 25 .

عدد اللغات في السطر الواحد : من 18 إلى 20 .

اسم الناسخ : علي بن أحمد اللاربيدي .

تاريخ النسخ : 24 شعبان ، 754 .

اسم المالك : غير مكتوب .

أوصاف النسخة :

تمتاز بموضوح الخط ، كثير من الحروف غير منقطة ، يوجد بعض الحواشي من التعليقات والاستدراكات .

وهي مشاهمة كثيرا لحواشي نسخة جاز الله .

والنسخة كاملة ، والخط فيها لم يتغير من البداية إلى النهاية وباللون الأسود ما عدا العناوين وكلمة (مسألة)

وأحيانا سند المسألة فقد كتبت باللون الأحمر ، وخط العناوين كبير .

ترك الترحم والصلاة على النبي ﷺ كثيرا . وأحيانا لا يكتب كلمة (مسألة) .

ورقة الغلاف غير موجودة ، ويوجد فهرس في بداية النسخة .

على هذه النسخة وقفية نصها : وقف لوجه الله تعالى ، أفقر الوري أبو الخير الشهير بداماد زاده ، عفى الله عنه

وعليها أيضا شعر عن الدنيا .

وعليها قراءة نصها : كان على النسخة المنتسخ عنها : قرأ علي هذا الوجيز .. إلخ .

المبحث الثاني : نماذج من نسخ المخطوط

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ

من
(ج)

صفحة
العنوان
نسخة

ان سلطان عزنا في يوسف عزنا في يوسف ان لا نشهد وجه دول محمد وهو الهامس
ان هذا الاعيان يوسف على احاز ما لك ظاهرا الملك نوبدا المصنوع منه فلا يوفق
على احاز ما لك لم يظهر ملك كما قلنا فمن باع عدا على انه الخمار فاعقبة المسترى
ثم سمع الخمار وجه الاستحسان ان الاعيان حصل من اهل في محله نور عام
سبب الملك فوجيان يوسف شاع على كمال سببه لم ينفذ عند وقوع الملك بذلك
كما قلنا ومن باع عدا على انه الخمار فاعقبة المسترى ثم سمع الخمار وجه الاستحسان
في المسترى من الراهن اذا سمعته لم ينفذه حتى اربعة انه سوف لما قلنا واذا يوفق
فقد لار الملكه شرط فلا يسترط فوق بالاحتاج اليه السبب واما الوجه الثاني وهو ان
الارسل المسترى لان الاحاز اما يولع العقد فمسند الخوار والبقا الى الابد فيظهر ان
الاعيان حصل في ملكه في الجبل الاول وان الهنا ووقت على ملكه في هذه المسله فكونت
الارسل ولا يطيب له الرماه من الارسل على نصف العن اذا كانت فيه رماه اما
اذا كان غير مقبوض فلا يسكل لانه في البيع الصحيح الناقض لا يطيب له فاما اذا كان مقبوضا
وهو المراد بهذه المسله فانه لا يطيب ايضا لان احازه الموقوف يشبه اسد العقد الاثر
انه يسترط فنام على الاستدراك هذا لان الموقوف لاحكم له واذا ائتمه الانداعكت شبهه سرى
الالف بالحنسانه كما عرفت تلك السببه في البيع الباب بسبب البعض فوجه النقص
بالفضل كذلك هاهنا واما يرد به اذا بعد حشر العن والارسل والوجه الثالث ان
المستري لو كان يبيع احاز لما لك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني وهذا لا يسكل لان
يؤيد به نقل البعض ان بيع المستري العقد المسترى قبل البعض في البيع بالاد بابل
تلك يسكل هاهنا واد است انه اراد ان ينفذ البعض ودرق من البيع والاعيان
والقروان الاعيان شئ الملك ويصرف فيها بصر من هذا الوجه من حقوقه يوفق
شوقه فاما البيع الثاني فانه ليس من حقوق البيع الاول لانه مثله فلم يوفق شوقه
فلم ينفذ فانه كما

عن لقمان عن أبيه في حقه رحمه الله في الرجل يشترى الزمان الذي
 رجل سئما بالمال أن يأخذ نصيب أحدهما فبما أومل بعضهما فاشترى رجلان
 رجلين ليس له إلا أخذ أحدهما فبما أومل بعضهما فاشترى رجلان
 أن تكون التي سقطت السطح حو الباع لأن لأحد بالسففة استصفا على المشتري
 ما إذا كان المشتري أن كانت الصفقة مفقودة في حقه فلم يكن له أخذ نصيب أحدهما

[illegible]

عنه وعن ابن حنبله في الرجل يبيع من داره من حوائجها
والدار خارجة واحدة أو نصفها إلى منتهى دار من حوائجها
له أن يأخذ الباقي من داره أو لا يتبضع وإنما معنى الدار أن يكون البيت
مفتوحا للبيع من الدار إذا أخذ الشقة من حوائجها إلى منتهى داره
المنتهى انتهى أن الشقة مرفوعة في حوائجها إلى منتهى داره من حوائجها
على المنتهى والدار على الباب ولا يبيع الشقة وما إذا كان المنتهى
فإن أخذ البعض فهو بيع إلى المنتهى والشقة متاع استعان عليه الشقة
في حنبله مرفوعة من منتهى داره إلى منتهى داره وإذا كان في حوائجها
أخذ البعض فذلك يجوز في بعض الدار بطريق حنبله وإذا كان المنتهى
اسم في بابه أو حوائجها لا يكون في حوائجها أو بابه

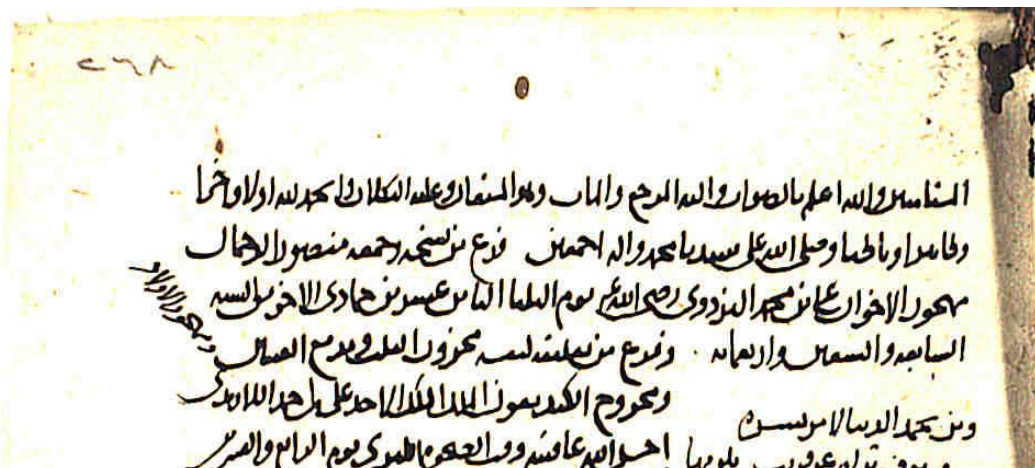
الصفحة الأولى من المقرر علي تحقيقه في نسخة (ب)

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

رواه محمد بن روي عن ابن سنان عن لي مرف عن لي حنف عنهم الله لا مرف وجه
قول محمد بن روي الله وسور القياس ان هذا الاعناف يوقف على اجازة مالك نظام
المالك من باب المصوب منه فلا يوقف على مالك لم يملكه كما قلنا معنى باع عبدا
على انه باع بغيره فاعنفه المالك من سلفه ايجاز وجه المالك ان الاعناف
حصل من اهله في حقه بعد ثام بسبب المالك فوجب ان يوقف ثام على كونه
ثم ينفذ عند نزع المالك بذلك السبب كقلنا المالك من الداهن اذ لم يقبض
حتى اعنفه انه يوقف لما قلنا واذا توقف بعد لان المالك شرط ولا شرط فوقف
باسم حاج اليه السبب واما الوجه الثاني فهو ان الارش المسمى بغيره لان الاجازة
انما تفعل في العقد مستند ايجاز والنفذ اذ لا الاصل فيقولون ان الاعناف
حصل من ملكه في المملوك لا في وان اكنانة وقف على ملكه في هذه المملوك فيكون
الارش له ولا يطيب له الزيادة من الارش على نصف الارش ان كان فيه
زيادة اما اذا كان عند مقبوض فلا شك لانه البيع الصحيح النافذ لا يطيب
له فاما اذا كان مقبوضا وهو المملوك هذه المملوك فلا تملكه لا يطيب له ايضا لان اجازة
الموقوف شبه ابتداء العقد لا ترك انه يشرط فيما حله لا ابتداء وهذا لان الموقوف
لا حكم له واذا اشبهه لا ابتداء مكنه شبهه ابتداء لا لالف تحسنا كما تمكنت
تكن الاشبهه في البيع الثاني بسبب القبض فوجب التصديق بالقبض فكذلك ههنا
وانما نقض اذا اتحد جنس الثمن والارش والوجه الثالث ان المالك ان المالك
لو كان عبدا ثم اجاز المالك اليه الاول لم ينفذ البيع الثاني وهذا لا يترك لانه
لا يرد به قبل القبض لان بيع المسمى العبد المسمى قبل القبض في
البيع الثاني باطل فكيف يشكك هذا اذا ثبت انه راد به بعد القبض فقد
شرف من البيع والاعناف والفرق ان الاعناف من المالك ويصح ضمها فصار
من هذا الوجه من حقوقه ويوقف يوقف فاما البيع الثاني فانه ليس من
حقوق البيع الاول لانه مثله فلم يوقف يوقف فلم ينفذ ينفذ والله اعلم
باب
محمد بن روي عن لي حنف عنهم الله في الصلح يشترط ان الدار من الجار

الصفحة الأولى من المقرر علي تحقيقه في نسخة (ج)

الصفحة الأولى من المقرر علي تحقيقه نسخة (د)



الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

القسم الثاني : التحقيق

كتاب الشفعة⁽¹⁾

1- مسألة:

[تفريق الصفقة]

[289 : ج]

محمد⁽²⁾ عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجلين⁽³⁾ يشتريان الدار من الرجل⁽⁴⁾

، / ورجل⁽⁵⁾ شفعيها ، قال :

له⁽⁶⁾ أن يأخذ نصيب أحدهما⁽⁷⁾ ، قبضاً ، أو لم يقبضاً⁽⁸⁾ .

وإن اشترى من رجلين⁽⁹⁾ ، فليس له⁽¹⁰⁾ أن يأخذ إلا جميعاً⁽¹¹⁾ ، قبض منهما⁽¹²⁾

المشتري ، أو لم⁽¹³⁾ يقبض⁽¹⁴⁾ .

85858585858585485485

(أ) الكتاب لغة : مصدر كَتَبَ يَكْتُبُ كُتِبَ و كِتَابًا : أي خَطَّهُ ، وهو بمعنى الضَّمِّ والجمع ، وسمي به المكتوب تسمية للمفعول باسم المصدر على التوسع الشائع ، والكتابة : جمع الحروف المنظومة ، وتأليفها بالقلم . انظر : اصطلاحاً : (كتب) ، لسان العرب (كتب) ، المغرب 2/ 206 .
اشتملت أسمة لجملة مختصة من العلم ، مشتملة على أبواب ، وفصول ، ومسائل غالباً ، وقيل : مسائل أُعْتُبِرَتْ مستقلة ، شملت أنواعاً أو لا . انظر : الكليات 766 ، درر الحكام 12/ 1 .
الشفعة لغة : مشتقة من الشفع ، وهو الزوج : خلاف الوتر . وقيل : بمعنى الضم ، والزيادة لأن الشفع يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه ويزيده به كأنه كان واحداً وتراً ، فصار زوجاً . والشفعة ، و الشفعة في الدار والأرض : القضاء بها لصاحبها . انظر : لسان العرب (شفع) .
شرعاً : حق التملك في العقار ؛ لدفع ضرر الجوار .
وهذا هو التعريف الأظهر عند قاضي زاده ، حيث إنه قد أورد اعتراضات على تعريفات الشفعة التي جاءت في إلمة المتون والشروح عند الحنفية ، راجعها في تكملة فتح القدير 9/ 369 .
وقال في العناية 9/ 422 : " لم يذكر محمد في الجامع الصغير من مسائل الشفعة إلا هذه " .
وذكر المصدر الشهيد أنه قد ورد كتاب الشفعة ههنا قبل المزارعة في بعض النسخ ، وفيه مسألة واحدة . وقد مرت في كتاب البيوع ، باب الشفعة . انظر : النافع الكبير 469 .

(أ) ليست في (أ) و (ب) .

(ب) في عبارة الجامع الصغير 360 : " خمسة اشتروا من رجل دار " .

(ج) في (ب) : رجل .

(د) في (ب) : والرجل .

(هـ) أي الشفع .

(و) وهذا قول الأصحاب جميعاً . انظر : بدائع الصنائع 6/ 149 .

(ز) أي قبضاً المبيع - وهو الدار - ، أو لا . وهذا القول هو ظاهر الرواية في القبض ، وهو الصحيح .
لكن روي عن أبي حنيفة أنه ليس للشفيع الأخذ قبل القبض إلا الكل ، وله بعد القبض أن يأخذ نصيب أحدهما ، وجه ذلك : حتى لا تتفرق اليد على البائع قبل القبض ، أما بعده فلا يد للبائع . انظر : بدائع الصنائع 6/ 148 ، الهداية 8/ 345 ، تبين الحقائق 6/ 395 .

(ح) في عبارة الجامع الصغير 360 : " وإن اشتراها رجل من خمسة " .

(ط) أي الشفع .

(ث) هنا - في المسألة الثانية - المشتري واحد ، فاتحدت الصفقة ، ولا خلاف بين الأصحاب في حكمها ، وهو ظاهر الرواية . لكن أجاز زفر أخذ نصيب أحدهما دون الآخر . انظر : تحفة الفقهاء 412 ، بدائع الصنائع 6/ 148 ، حاشية الشلبي 6/ 395 .

(ج) في (ج) و (د) : منها .

(د) في حاشية (د) تصحيحاً .

(هـ) هذا هو ظاهر الرواية في القبض ، وهو الصحيح . لكن روي عن الأصحاب أنه للشفيع أخذ نصيب أحد الباعين قبل القبض ، وليس له ذلك بعد القبض ، وجهه : أن التملك قبل القبض يقع على البائع فلا يلزمه ضرر الشركة والتفريق . انظر : بدائع الصنائع 6/ 148 .

[349 : ب]

86

كتاب المزارعة⁽¹⁾

1- مسألة :

[حكم المزارعة والمعاملة]

محمد⁽²⁾ عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال في مُزَارَعَةِ الْأَرْضِ بِالثُّلُثِ⁽³⁾ :
إنها فاسدة⁽⁴⁾ .

فإن سقاها ، وكرّبه⁽⁵⁾ ، فلم تُخرج شيئا ، فله أجر مثله⁽⁶⁾ .

وكان أبو حنيفة⁽⁷⁾ رحمه الله يكره⁽⁸⁾ المزارعة ، والمعاملة⁽⁹⁾ .

اختلف الفقهاء رحمه الله في المزارعة ، والمعاملة :

(١) المزارعة لغة : مأخوذة من زَرَعَ الحب : أي بَذَرَهُ ، والزَّرْعُ : نبات كل شيء يُحْرَث . وزَرَعَ اللَّهُ الحَرْثَ : أثْبَتَهُ ، وأَثَمَاهُ . وزَرَعَ الزَّارِعُ الْأَرْضَ : آثارها للزراعة ، من إسناد الفعل إلى السبب مجازا . انظر : لسان العرب (زَرَعَ) ، المغرب 363/1 . وتسمى المخابرة ، والمخالطة ، ويسمونها أهل العراق : القراح . انظر : طلبه الطلبة 304 ، حاشية ابن عابدين 582/6 .
شرعا : العقد على المزارعة ببعض الخارج ، بشرائطه الموضوعه له شرعا . انظر : الهداية 462/9 ، بدائع الصنائع 263/8 .

(٢) ليست في (أ) و (ب) .
(٣) وفي عبارة القدوري : " بالثلث والربع " ، ومع أن الحكم شامل لجميع الصور : النصف ، والخمس ، والأقل ، والأكثر ، إلا أنه قيده بالثلث والربع تبركا بالحديث ((... قيل : ما المخابرة ؟ قال : المزارعة بالثلث والربع))
وخص بذلك في الحديث لمكان العادة في ذلك الوقت . انظر : الباب 228/2 ، تكملة فتح القدير 462/9 .
(٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي 395/1 ، مختلف الرواية 1815/4 ، الكتاب 228/2 ، المبسوط 17/23 .
(٥) كثرَبَهَا : كثرَبَ الْأَرْضَ : قلبها للحِثْ ، وأثارها للزرع . انظر : الصحاح (كرب) .
(٦) وهذا حكم المزارعة الفاسدة عند أبي حنيفة : فإنه يجب على صاحب البذر أجر المثل للآخر إذا لم تخرج شيئا ؛ لأنها في معنى إجارة فاسدة ؛ لأن صاحب البذر هو المستأجر سواء كان العامل أوروب الأرض ، أما في حكم المزارعة الصحيحة على قولهما : فإن لم تخرج الأرض شيئا لا يجب على واحد منهما أجر . انظر : تحفة الفقهاء 531 ، البناية 577/10 ، خلاصة الدلائل 231 ، الوقاية 328/1 ، تبين الحقائق 437/6 .
(٧) ليست في (أ) .

(٨) المكروه لغة : من كرهت الشيء أكرهه كراهة وكرَاهية : ضد أَحَبَّيْتُهُ . انظر : المصباح المنير (كره) .
في اصطلاح الحنفية : عبارة عما تركه أولى من فعله ، ولم يُنه عنه بدليل قطعي .
والمكروه نوعان : المكروه تنزيها وهو : ما كان إلى الحلال أقرب ، والمكروه تحريما وهو : ما كان إلى الحرام أقرب إلا أنه نهي عنه بدليل ظني . وكراهة التحريم هي المراد غالبا عند إطلاق المكروه في المذهب الحنفي . انظر : ميزان الأصول 43 ، شرح التلويح على القضيح 264/2 .
(٩) انظر المراجع السابقة .

المعاملة : مصدر من عاملت الرجل ، أعامله ، معاملةً ، والعَمَلُ : المهنة ، والمعاملة في كلام أهل العراق ، هي المساقاة في كلام الحجازيين (أهل المدينة) . انظر : لسان العرب (عمل) ، تاج العروس (عمل) .
شرعا : معاقدة دفع الأشجار والكروم إلى من يقوم بإصلاحها بجزء معلوم من ثمرها . انظر : العناية 479/9 .

والشافعي رحمه الله استجَّ السَّنة⁽²⁾ ، وهي إنما وردت في المزارعة تبعا للمعاملة .

واحتمل أبو حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي ﷺ أنه **فهي عن المحاقلة**⁽³⁾ ، وهي المزارعة ،

وبحديث **رافع بن خديج**⁽⁴⁾ أن النبي ﷺ قال له في حائط⁽⁵⁾ : ((لا تستأجره

بشيء / منه))⁽⁶⁾ ، وبني النبي ﷺ عن **قفيز الطحان**⁽⁷⁾ .

ولأنه تنعقد إجارة⁽⁸⁾ بالإجماع ، حتى أنه يشترط إعلام المدة ، ولم يوجد شرط الإجارة ؛ لأن الأجرة⁽⁹⁾ معدومة ، مجهولة .

وحديث خبير يغفل أنها كانت جزية⁽¹⁰⁾ ، ألا ترى أنه لم يذكر فيه أجل يحتمل

معنى الإجارة ، وكان للسلف اختلاف في⁽¹¹⁾ المزارعة ، فلذلك تركوا الإنكار⁽¹²⁾ .

(١) قاسوا المزارعة على المضاربة بجامع دفع الحاجة ، ولأن كليهما عقد شركة . انظر : شرح مختصر الطحاوي 406/1 ، المبسوط 17/23 ، تبين الحقائق 430/6 .

(٢) أي : حديث خبير السابق .

(٣) أخرجه البخاري ، كالمساقاة ، ب الرجل يكون له مَمَرٌ أو يشرب في حائط أو في نخل (2381) . مسلم ، ك البيوع ، ب النهي عن المحاقلة والمزابنة (3908 - 3914) .

(٤) **المحاقلة لغة** : مفاعلة من الحقل : وهو قراح طيب يُزْرَع فيه أي الأرض التي يزرع فيها ، والمحاقل : المزارع ، وقد أحقل الزرع : أي تشعب ورقه وأخضر وظهر وكثر . انظر : القاموس المحيطة (حقل) ، المحكم والمحيط الأعظم (حقل) .

شرعا : فيها ثلاث أقوال : بيع الزرع بالحنطة . وقيل : هي اكتراء الأرض بالحنطة . وقيل : هي المزارعة بالثلث والرابع وأقل من ذلك وأكثر . وهذا الوجه أشبه بها على طريق اللغة . انظر : غريب الحديث لابن قتيبة 194/1 .

(٥) **رافع بن خديج** بن رافع بن عدي بن زيد جشم الأنصاري الأوسي ، يكنى أبا عبد الله ، رَدَّه رسول الله ﷺ يوم بدر لأنه استصغره ، شهد أحدا وأكثر المشاهد ، وأصابه يوم أحد سهم في ترقوته ، فنزع السهم وبقي النصل إلى أن مات سنة 74 هـ وهو ابن 86 سنة ، كان ممن يفتي بالمدينة ، وقد روي عنه على روايات مختلفة ، ففيه اضطراب . انظر : أسد الغابة 190/2 ، سير أعلام النبلاء 182/3 .

(٦) **الحائط** : البستان من النخيل إذا كان عليه حائط - أي جدار - لأنه يحوط ما فيه . انظر : الصحاح (حوط) .

(٧) أخرجه أبو يوسف في الآثار ، باب في المزارعة (850) بلفظ : ((لا تستأجره)) . و **الطبراني** في الكبير (4354) 263/4 وليس فيه لفظ : ((منه)) .

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ، ك البيوع (195) . و **البيهقي** في الكبرى ، ك البيوع ، ب النهي عن عسب الفحل (11008) . ونقل ابن حجر في التلخيص 1033/3 عن الذهبي أن في الإسناد هشام أبو كليب لا يُعرف ، وحديثه منكر ، ثم ذكر أن ابن حبان قد وثقه . وقد صححه الألباني في الإرواء (1476) .

القفيز : مكبال قديم يختلف باختلاف البلاد . القفيز الشرعي = 12 صاعا = 8 مكالكبك عند أهل العراق = عند الحنفية 344 ، 40 لترا = 39,138 غراما من القمح . وقال محقق الإيضاح والتبيين في معرفة المكبال : أن القفيز المقدر في الخراج يعادل 36 صاعا من القمح مايزن 112 ، 26 كيلو غراما . انظر : لسان العرب (قفز) ، معجم لغة الفقهاء 368/1 .

وأما **قفيز الطحان** الذي نُهي عنه ، هو أن تقول : اطحن بكذا وزيادة قفيز من نفس الطحين ، وقيل : هو أن يستأجر رجلا ليطحن له حنطة معلومة بقفيز من قفيها . انظر : غريب الحديث لابن الجوزي 257/2 .

(٩) **الإجارة لغة** : من أجر عُجْر وهو : ما أعطيت من أجر في عمل ، والأجرة : الكراء . انظر : لسان العرب (أجر) .

شرعا : تمليك المنفعة بعوض . انظر : أنيس الفقهاء 96 ، تكملة فتح القدير 58/9 .

(١٠) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١١) **الجزية لغة** : من الجزاء وهو : المكافأة على الشيء ، والجزاء يكون ثوبا ويكون عقابا ، والجزاء : القضاء .

انظر : لسان العرب (جزى) ، تهذيب اللغة (جزى)

شرعا : اسم لما ما يُؤخذ من أهل الذمة ؛ لأنها تجزئ من القتل . والجزية أحد نوعي الخراج ، فهي : خراج الرؤوس ، والآخر : خراج الأرض . وهي نوعان : جزية وضعت بالصلح والتراضي فتقدر بحسب الاتفاق ، وجزية يضعها الإمام إذا غلب عليهم . انظر : أنيس الفقهاء 65 ، الباب 143/4 .

(١٢) ليست في (ج) .

(١٣) تركوا الإنكار لكونه محل الاجتهاد . انظر : بدائع الصنائع 264/8 .

2- مسألة :

[أنواع المزارعة]

ثم⁽¹⁾ قال : عن أبي حنيفة رحمه الله أن من أجاز المزارعة⁽²⁾ ، فينبغي أن يجعل الأشياء⁽³⁾ كلها من قبل العامل ، أو⁽⁴⁾ من قبل رب الأرض⁽⁵⁾ .

وهذه الدرجة الكاملة في النصح للمسلمين ، وهي⁽⁶⁾ السعي⁽⁷⁾ في إرشاد من⁽⁸⁾ خالفه ، وتسويغ الإجتihad ، وتوسعة [الأمر في]⁽⁹⁾ ذلك الباب ، وهي الرتبة العالية في الفقه ، تفريع مذهب من خالفه⁽¹⁰⁾ .

والأصل⁽¹¹⁾ عندهما : أن المزارعة تنعقد إجارة ، وتتم شركة⁽¹²⁾ .

وإنما تنعقد إجارة على منفعة الأرض ، أو منفعة العامل⁽¹³⁾ ، ولا يجوز على منفعة

البقر⁽¹⁴⁾ ؛ لأن الشرع لم يرد به⁽¹⁵⁾ ؛ ولأن الشرع ما ورد به⁽¹⁶⁾ إلا على سبيل الشركة [

في الرماء]⁽¹⁷⁾ ، وذلك لا يحصل / إلا بما هو أصل في طلب الثماء⁽¹⁸⁾ ، وهو منافع

[349 ب : ب]

العامل⁽¹⁹⁾ ، أو منافع الأرض⁽²⁰⁾ .

909090909090485485

() مثبت في حاشية (د) [ح] .

() في (د) : الإجارة .

() قال في الجامع الصغير 469 : " يعني الآلات " .

() في (ج) و (د) : و .

() زاد هنا في (ج) و (د) : " وحدها ، أو من قبل رب الأرض ، والمزارع يعمل بنفسه " . وقد أثبت في المتن ما وافق عبارة الجامع الصغير .

() ليست في (ب) .

() مثبت في حاشية (د) [ح] .

() ليست في (ب) .

() ليست في (ب) .

(¹) أي أن أبا حنيفة رحمه الله فرّع على المزارعة مسائل كثيرة على قول المجوّزين المخالفين له ، مما يدل على أنه لم يَنْه عنها أشدّ النهي ، ولعلّهم أن الناس لا يأخذون بقوله . انظر : حاشية ابن عابدين 583/6 .

(²) أي الأصل الذي تبني عليه مسائل المزارعة من حيث الجواز و الفساد . انظر : تكملة فتح القدير 466/9 .

(³) الشركة والشركة لغة : مخالطة الشريكين . انظر : لسان العرب (شرك) .

شرعا : عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يفرق أحد النصيبين عن الآخر ، ثم يخلق على عقد الشركة مجازا ، وإن لم يوجد اختلاط النصيبين . انظر : كنز الدقائق 234/4 .

(⁴) في حاشية [289 ب : ج] و [226 أ : د] : " إن كان البذر من صاحب الأرض ، فهو مستأجر للعامل ليعمل له في أرضه بما يعطيه من العوض ، وهو بعض الخارج الذي هو ثمن ملكه وهو البذر ، وإن كان البذر من قبل

العامل ، فهو مستأجر للأرض ببعض الخارج ، ولهذا لا يصح من غير بيان المدة . كذا في محيط الحلواني هـ . وانظر : تحفة الفقهاء 530 ، البناءة 580/10 .

(⁵) في (أ) : المقر .

(⁶) أي لم يرد بجواز الإجارة على منفعة البقر ، وكذلك البذر . انظر : تكملة فتح القدير 466/9 .

(⁷) ليست في (أ) و (د) .

(⁸) ليست في (ب) . أي الشركة في الخارج من الأرض .

(⁹) في (أ) و (ب) : الثمار .

(¹⁰) وقد ورد به الشرع في حديث خبير السابق .

(¹¹) وقد ورد به الشرع في أثر عبد الله بن عمر : عن مجاهد قال : " كان ابن عمر يعطي أرضه بالثلث " . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك البيوع ، ب المزارعة على الثلث والرابع (14479) .

فأما منفعة البقر فآلة محضه ، فلو عقد عليها لبقيت إجارة خالصة⁽¹⁾ ، ولم تتم شركة ، والمضاربة من⁽²⁾ الابتداء تنعقد شركة بين المال ، والعمل ؛ لأن كل واحد منهما أصل في طلب الربح ، بخلاف منفعة البقر .

[1 : 1248]

وإذا ثبت / [هذا قلنا]⁽³⁾ : إن المسألة على وجوه عندهما :

منها : أن يأخذ الأرض مزارعة ليزرعها ، بنفسه ، وأجرائه ، وأعوانه⁽⁴⁾ ، وببذر نفسه ، وبقره على أن الخارج بينهما⁽⁵⁾ نصفين في مدة كذا .
وهذا⁽⁶⁾ جائز ؛ لأن العقد وقع على منفعة الأرض⁽⁷⁾ ، فانهقد عليه⁽⁸⁾ إجارة ، وتم شركة بين منفعة الأرض ، وبين منفعة العامل بأدواته .

والوجه الثاني : أن يأخذ الأرض مزارعة ليزرعها ببذر⁽⁹⁾ رب الأرض ، وبقر رب الأرض في مدة معلومة ، بشرط معلوم .

وهذا جائز ؛ لأن العقد وقع على منفعة العامل ، فانهقد عليه إجارة ، وتم شركة بينه ، وبين منفعة الأرض بأدواتها/ .

[226 ب : د]

والوجه الثالث : أن يكون البذر من رب الأرض ، والبقر مشروطا على العامل .
وهذا جائز ؛ لأن البقر آلة العمل ، فصار ضم الآلة إلى العمل صحيحا بكل حال ؛ لأنه تبع من كل وجه لذلك⁽¹⁰⁾ الأصل ، فلم يصير معقودا عليه ، ولا صار له⁽¹¹⁾ قسط من البذل ، فصار كأن العقد عقد على عمل⁽¹⁾ .

919191919191485485

- (١) في (ب) : محضه .
(٢) في (ج) و (د) : في .
(٣) ليست في (أ) ، وفي (ج) : ولنا .
(٤) قال في المبسوط 70/23 : " فله - أي للعامل - أن يستأجر فيه الأجراء بماله ؛ لأنه التزم عمل الزراعة في ذمته فإن شاء أقامه بنفسه ، وإن شاء بأعوانه وأجرائه " وقال أيضا 69/23 : " ولو اشترط أن يستأجر الأجراء من مال رب الأرض فهذه مزارعة فاسدة " .
(٥) في (ب) : منهما .
(٦) في (أ) : وهو .
(٧) في (ج) و (د) : العامل . والصحيح " الأرض " كما ورد في كتب الحنفية ، لأن من عليه البذر فهو المستأجر . انظر : البناءة 580/10 .
(٨) ليست في (أ) و (ب) .
(٩) في (أ) و (ب) : بيد .
(١٠) في (أ) : بذلك . وفي (ب) : كذلك .
(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

والوجه الرابع : أن يكون البذر/ مشروطا على العامل ، والبقر مشروطا على رب [290: ج] الأرض .

وهذا فاسد⁽²⁾ عندهما ؛ لأن منفعة البقر ليست من جنس منفعة⁽³⁾ الأرض ، فلم

يصلح⁽⁴⁾ تبعها لها ، فبقيت مقصودة بنفسها ، فصار استتجارا للبقر ببعض الخارج قصدا ، وذلك باطل⁽⁵⁾ .

وعن أبي يوسف رحمه الله : أنه أجاز ذلك⁽⁶⁾ ، وقاس⁽⁷⁾ منفعة البقر⁽⁸⁾ على ما جاءت به السنة ، أو جعلها تبعا [كما جعل تبعا]⁽⁹⁾ مع العامل .

والوجه الخامس : أن يكون البذر وحده ليس معه أرض ، ولا بقر ، ولا عمل ، وذلك باطل ؛ لأن⁽¹⁰⁾ الشرع لم يرد به .

وإنما⁽¹¹⁾ قلنا : إنه⁽¹²⁾ لا يصلح شركة ؛ لأن البذر تبع ، وآلة .

واختلفت الرواية في أن الخارج ثمن يحق لها هنا على ما قلنا في كتاب المأذون⁽¹³⁾ والمزراعة⁽¹⁴⁾ .

والسادس : أن يجمع بين البذر والبقر .

(١) وزاد في (أ) : جيد .

(٢) وهذا هو ظاهر الرواية ، وبه الفتوى . انظر : المبسوط 20/23 ، الهداية 466/9 ، الفتاوى الهندية 238/5 .
الفاقد لغة : غير الصالح ، من : فسَدَ يَفْسُدُ ويفسد ، وفسَدَ فسادا . انظر لسان العرب (فسد) .
في اصطلاح الحنفية : الفاسد في العبادات : عدم الصحة ؛ لخلل في شيء من شروطها أو أركانها . وكذلك الباطل . ويُفَرَّقُ بينهما في المعاملات : فالفاقد من العقود : ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه ، ويترتب عليه بعض الآثار إذا توافر ركنه وعناصره الأساسية . والباطل منها : ما لم يكن مشروعا بأصله ولا بوصفه ، ولا يترتب عليه أثره الشرعي . والفاقد أعم من الباطل . انظر : ميزان الأصول 39 ، شرح التلويح 411/1 .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ج) : تصح .

(٥) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

الباطل لغة : بطل بطلا وبطولا : ذهب ضياعا وخسرا ، والباطل : نقيض الحق ، والجمع أباطيل . انظر : القاموس المحيط (بطل) .

في اصطلاح الحنفية : سبق تعريفه في تعريف الفاسد .

(٦) وهذا القول غير ظاهر الرواية ، وقد روي عنه في الأمالي . انظر : تحفة الفقهاء 532 ، العناية 467/9 .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) ليست في (د) .

(١٠) في (ب) : إن .

(١١) في (أ) : ولما .

(١٢) ليست في (ب) .

(١٣) المأذون لغة : من أذن له في الشيء إذنا ؛ أباحه له . انظر لسان العرب : (أذن) .

شرعا : فك الحجر ، وإسقاط الحق (أي إذن المولى لعبده في التجارة) . انظر : الهداية 281/9 .

(١٤) بحث في كتاب المأذون في هذا المخطوط ، فلم أجد ما يوافق هذا المعنى ، وأما كتاب المزارعة فهذا هو ، ولعله يقصد ما قاله في كتاب آخر من مؤلفاته الفقهية .

[ب : 349]

ومن الناس من طَعَنَ ، فقال : للجواز وجه آخر⁽⁴⁾ .

والجواب : أن أبا حنيفة رحمه الله لم يَحْسَمِ⁽⁵⁾ ذلك ، ألا ترى إلى قوله : والمزارع يعمل بنفسه ، وذلك لا⁽⁶⁾ ينافي شرط الآلة عليه ، فصار ذلك داخلا ، والله أعلم .

-939393939393939393485485

(١) هذا هو ظاهر الرواية . انظر : المبسوط 22/23 .

(٢) انظر في جميع هذه الأوجه: الهداية 466/9، شرح الوقاية 326/1، مجمع الأثر 501/2.

(٢) أي استحقاق الخارج في المزارعة الفاسدة ، وقد خصه في الهداية بالوجهين الأخيرين. وفي حاشية [290] :

ج] و [226ب : د] : " في رواية لصاحب البذر ، وفي الأخرى لصاحب الأرض " . أما الأولى فاعتبارا بسائر

المزارعات الفاسدية لأنه نماء بذره ، أما الثانية فيصير رب الأرض مستقرضا البذر قابضا له لاتصاله بأرضه. انظر :

المبسوط 22/23 ، الهداية 468/9 .

(٨) وقد روي جواز الوجهين الأخيرين عن أبي يوسف ، قياسا على المضاربة ؛ لأن البذر في المزارعة بمنزلة رأس المال

في المضاربة . انظر : المبسوط 22/23 ، تحفة الفقهاء 532 .

(٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٦) ليست في (أ).

كتاب الخراج⁽¹⁾

1- مسألة :

[مقدار خراج أرض السواد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال في أرض السواد⁽²⁾ :

على كل جَرِبٍ⁽³⁾ يصلح للزراع⁽⁴⁾ قَفِيزٌ⁽⁵⁾ ودرهم ، وعلى كل⁽⁶⁾ جريب الدَّرَمُ⁽⁷⁾ عشرة دراهم ، وعلى كل⁽⁸⁾ جريب الرُّطْبَةِ⁽⁹⁾ خمسة دراهم⁽¹⁰⁾ .

وما كان من أرض السواد⁽¹¹⁾ قد صنع للزعفران⁽¹²⁾ والفواكه لا يصلح للزراع ، وضع⁽¹³⁾ عليه بقدر ما يطيق⁽¹⁴⁾ .

وأصله ما تقدم أن الأراضي نوعان⁽¹⁵⁾ : خراجية⁽¹⁶⁾ وعشرية⁽¹⁷⁾ .

949494949494485485

(١) الخراج لغة : اسم لما يُخْرَج ، والخَرْج والخَرَج واحد ، ومعناه : العَلَّة . وقيل للجزئي التي ضُرِبَت على رقاب أهل الذمة : خراج ؛ لأنه كالعَلَّة الواجبة عليهم . انظر : لسان العرب (خرج) ، تاج العروس (خرج) .
شرعا : ما تأخذه الدولة من الضرائب على الأرض المفتوحة عنوة ، أو الأرض التي صالح أهلها عليها .
وهو نوعان : خراج المقاسمة ، وخراج الوظيفة . انظر : معجم لغة الفقهاء 1/ 194 .
(٢) سمي سوادا لخضرته بالزروع والأشجار ، فُيرى من بُعد كالسواد .
(٣) الجريب : من الأرض : مساحة قدرها 6 قصبات = 1366،04 م² . ومن الطعام : مكيال قدره أربعة أقفز = 48 صاعا = 132 لترا . وهو يختلف باختلاف البلدان . انظر : تاج العروس (جرب) ، معجم لغة الفقهاء 1/ 163 ، تكملة فتح القدير 36/6 .
(٤) الزرع : نبات كل شيء يحترث ، وقد غلب اسم الزرع على البر والشعير ، وجمعه زروع . انظر : تاج العروس (زرع) .
(٥) في (ج) و (د) : قفيز مدان .
والمراد قفيز مما زرع حنطة ، أو شعيرا ، أو عدسا ، أو ذرة . انظر : تكملة فتح القدير 36/6 .
(٦) ليست في (ج) و (د) .
(٧) الكرم : العرب . انظر : القاموس المحيط (كرم) .
(٨) ليست في (ج) و (د) .
(٩) الرطبة : مؤنث الرطب وهو : كل ما أكل من النبات غصنا طريا ، وقيل : الفصفصة ما دامت خضراء - وهي نبات كالبرسيم - وقيل : القصب خاصة ما دام طريا ، والجمع : رطاب ، وقيل : الرطاب هو القثاء والبطيخ والهاذئجان وما يجري مجراه . انظر : لسان العرب (رطب) ، المغرب 332/1 ، المعجم الوسيط (رطب) .
(١٠) انظر : الخراج لأبي يوسف 36 ، شرح مختصر الطحاوي 1/ 182 ، كنز الدقائق 4/ 149 .
واعلم أن الرواية عن عمر رضي الله عنه احتلفت كثيرا في مقدار خراج السواد ، لكن المذكور في المتن هو أشهر رواية ، وأرفق بالرعية . انظر : تكملة فتح القدير 37/6 . وسيأتي تخريج هذه الروايات عند ذكر ما فعله عمر رضي الله عنه بسواد العراق .

(١١) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
(١٢) الزعفران : الصبغ المعروف وهو من الطيب . انظر : لسان العرب 4/ 324 .
(١٣) ليست في (أ) .
(١٤) انظر : مختصر الطحاوي 1/ 183 ، الهداية 38/6 ، تبين الحقائق 4/ 149 .
يطبق : من الطاقة : اسم من الطوق ، وهو : القدرة على الشيء ، والطاقة : أي أقصى غايته ، وهو اسم لمقدار ما يمكن أن يفعله بمشقة منه . انظر : لسان العرب (طوق) .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
(١٦) الأرض الخراجية : هي أرض العجم التي فتحت عنوة فأبقيت بأيدي أصحابها وضرب عليها الخراج ، أو الأرض التي صالح أهلها عليها على خراج يؤدونه . انظر : الخراج لأبي يوسف 69 ، معجم لغة الفقهاء 1/ 55 .
(١٧) الأرض العشرية : وهي الأرض التي يملكها المسلم ويدفع من إنتاجها زكاة الزروع ، وهي الأراضي التي أسلم أهلها عليها ، وكل أرض العرب ، والأراضي المفتوحة عنوة إذا قسمت بين المحاربين . انظر : الخراج لأبي يوسف 69 ، معجم لغة الفقهاء 1/ 55 .

وأن⁽¹⁾ الإمام فيما فتح عنوة⁽²⁾ وقهرا⁽³⁾ من الأراضي مخير : إن شاء خمسها ، وقسم ما بقي كله⁽⁴⁾ ، كما فعله رسول الله ﷺ بخيبر⁽⁵⁾ ، امتثالا بقول الله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ الآية⁽⁶⁾ ، [من غير فصل]⁽⁷⁾ بين العقار⁽⁸⁾ وغيره .

[248ب:]

/وإن شاء ترك الأراضي على أهلها ، ومَن عليهم⁽⁹⁾ ، ووضع الجزية [على

رؤوسهم]⁽¹⁰⁾ ، والخراج على أراضيهم كما فعله عمر رضي الله عنه في سواد العراق بمشورة [

الصحابة نحو]⁽¹¹⁾ علي ، ومعاذ بن جبل⁽¹²⁾ رضي الله عنهما⁽¹³⁾ .

وكذلك فعله⁽¹⁴⁾ بمصر حين افتتحه عمرو بن العاص⁽¹⁵⁾ رضي الله عنه⁽¹⁶⁾ .

امتثالا بقوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ إلى قوله :

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾⁽¹⁷⁾ .

959595959595485485

- (1) في (ب) : وأما .
 (2) عنوة : قهرا بالتيق . انظر : العين (عنا) .
 (3) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (4) ليست في (أ) و (ب) .
 (5) عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : ((أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أُتْرِكُ آخِرَ النَّاسِ بَيَانًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ مَا فَتَحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرٌ وَلَكِنِّي أُتْرِكُهَا حِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا)) أخرجه البخاري ، ك فرض الخمس ، ب الغنيمة لمن شهد الواقعة (3125) .
 (6) سورة الأنفال 41 .
 (7) في (ب) : لأنه من غير تفصيل .
 (8) العقار : الأرض ، والضيق ، والنخل . انظر : مختار الصحاح (عقر) .
 (9) أي من عليهم برقاهم وأراضيهم . انظر : تبين الحقائق 97/4 .
 (10) مثبت في حاشية (ج) و (د) [ح] .
 (11) ليست في (أ) و (ب) .
 (12) معاذ بن جبل بن عمرو أبو عبد الرحمن الأنصاري رضي الله عنه ، صحابي جليل ، أحد الستة الذين جمعوا القرآن حفظا على عهد النبي ﷺ ، أعلم الأمة بالحلال والحرام ، وروى عن النبي ﷺ عدة أحاديث ، وشهد العقبة مع الأنصار السبعين ، وشهد بدرًا وأحدا والخندق والمشاهد كلها معه ﷺ وبعثه ﷺ بعد غزوة تبوك قاضيا ومرشدا لأهل اليمن ، توفي ﷺ بالشام في طاعون عمواس سنة 18هـ ، وهو ابن 33 سنة . انظر : سير أعلام النبلاء 443/1 ، الإصابة 98/3 .
 (13) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك أهل الكتابين ، ب ما يؤخذ من أراضيهم و تجارتهم (19276) ، وأبو عبيد في الأموال ، ك فتوح الأرضين صلحا ، ب فتح الأرض تؤخذ غوة (151) ، ب أرض العنوة تقر في أيدي أهلها (172-175) . وابن أبي شيبه في مصنفه ، ك السير ، ب ما قالوا في الخمس والخراج كيف يوضع (32701 ، 32702) . والبيهقي في الكبرى ، ك السير ، ب السواد (18876 ، 18878) ، ب قدر الخراج الذي وضع على السواد (18891 ، 18892) . من طريق عمرو بن ميمون ، والشعبي ، وأبي مجلز ، وغيرهم .
 (14) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
 (15) عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي ، يكنى أبا عبد الله ، أسلم سنة 8هـ ، ولده ﷺ غزاة ذات السلاسل ، ثم استعمله على عمان ، فمات ﷺ وهو أميرها ، ثم كان من أمراء الأجناد بالشام في زمن عمر ﷺ ، فافتتح مصر وولي إمرتها ، ثم عزله عثمان ﷺ ، ثم سار في جيش جهزه معاوية ﷺ إلى مصر ، فوليها حتى مات بها سنة 43هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 54/3 ، الإصابة 297/2 .
 (16) أخرجه عبد الرزاق ، ك أهل الكتاب ، ب الجزية (10096) . وأبو عبيد في الأموال ، ك فتوح الأرضين صلحا ، ب فتح الأرض تؤخذ عنوة (145) .
 (17) سورة الحشر 7-10 .

فُتْلِلَ⁽²⁾ لَكُمْ مَا لَا تُغِلُّ لِأَهْلِهَا قَرَىٰ بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدِرْهَمٍ⁽³⁾

فصار ذلك حكماً شرعياً ، بالسنة ، والإجماع :

أما السنة فما روى أبو هريرة/ أن النبي ﷺ قال : ((مَنَعَتِ الْعِرَاقُ قَفِيزَةً وَدِرْهَمَةً [350:ب] ، وَمَنَعَتِ الشَّامُ دِينَارَهَا وَمُدِّيَّةً⁽⁴⁾ ، /وَمَنَعَتْ مِصْرُ دِينَارَهَا وَإِرْدَنْبَهَا⁽⁵⁾))⁽⁶⁾ يريد به⁽⁷⁾ : [227:د] ، أن ذلك كائن ، وأنه من أشرط الساعة .

وبهذا الحديث علم عمر رضي الله عنه أن ذلك التقدير في الخراج على هذا السبيل واجب ، فأما أن يتلقاه من كسرى ، فمعاذ الله .

ولم فعله عمر رضي الله عنه وتابعه عليه الصحابة رضي الله عنهم ، صار ذلك⁽⁸⁾ إجماعاً⁽⁹⁾ .

ونفسير السواد بالعراق : من لدن تخوم⁽¹⁰⁾ الموصل⁽¹¹⁾ جارياً على سير الماء إلى بلاد عبادان⁽¹²⁾ ، هذا طوله ، وأما عرضه : فمن منقطع الجبل من⁽¹³⁾ أرض حلوان⁽¹⁴⁾

(١) ليست في (أ) و (ب) و (د) أعطت الغارة إذا أتت بشيء وأصلها باق . انظر : تاج العروس (غلل) .
(٢) انظر : جمهرة أشعار العرب 197/1 .

(٣) في (ب) : وبرها .
الذي : مكيال يأخذ جريباً من الطعام ، وهو أربعة أقدرة ، وهو غير المد ، وهو مكيال لأهل الشام سعة 15 مكيلاً = 5 ، 22 صاعاً = وهو يساوي عند الحنفية 75 ، 645 لتراً = 73383 ، 57 غراماً . انظر : المغرب 2/ 261 ، النهاية في غريب الأثر 310/4 ، معجم لغة الفقهاء 9/2 .

(٤) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
الإردب : مكيال ضخيم وهو 24 صاعاً = 150 كيلو غراماً . انظر : معجم لغة الفقهاء 57/1 .
(٥) أخرجه مسلم ، ك الفتن ، ب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب (7277) .

(٦) ليست في (ج) و (د) .

(٧) ليست في (أ) و (ب) .

(٨) انظر : الاستخراج لابن رجب 67 .

(٩) التخموم : الحدود ، والفصل بين الأرضين من الممالك ، والواحد : تخم . انظر : القاموس المحيط (تخم) .
(١٠) الموصل : مدينة مشهورة عظيمة تقع شمال العراق على نهر دجلة ، وهي مركز محافظة نينوى ، قيل : سميت الموصل لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق وقيل غير ذلك ، وكان اسمها أيام الفرس "نوأردشير" . انظر : معجم البلدان 181/4 ، موسوعة المدن العربية 240 .

(١١) عبادان : هو حصن منسوب إلى عباد بن حصين الحبلي ، وهو تحت البصرة قرب البحر الملح ، في الجزيرة المثلية عندما يفرق دجلة فرقتين ، وهي موضع سبخ وماؤه ملح ، والعجم يسمونها "ميان رودان" ومعناه : وسط الأهر . انظر : معجم البلدان 193/3 .

(١٢) في (د) : إلى .

(١٣) حلوان : مدينة من مدن الجبل على مقربة من خانقين ، بناها قباد بن فيروز ملك الفرس ، فتحها جرير بن عبد الله صلحا ، وسميت بذلك لأن معناها : حافظ حد السهل ؛ لأنها آخر حد الجبل ، وقيل غير ذلك ، ويكثر بها الثلج ، والتين ، والنخل . انظر : معجم البلدان 108/2 ، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 454/1 .

إلى منتهى⁽¹⁾ طرف القادسية⁽²⁾ المتصل⁽³⁾ بالعذيب⁽⁴⁾ من أرض العرب⁽⁵⁾ ، هذه حدود السواد⁽⁶⁾ .

واتفقوا أن النقصان⁽⁷⁾ عن هذا التقدير⁽⁸⁾ ، جائز عند قلة الريع⁽⁹⁾ ، وعدم الطاقة⁽¹⁰⁾ ؛ لأن هذا الحق⁽¹¹⁾ مبني على الطاقة⁽¹²⁾ ، ولذلك⁽¹³⁾ اختلف التقدير ؛ لاختلاف طاقة الأراضي ، ولما روي في حديث عمر رضي الله عنه أنه قال لعثمان بن حنيف ، وسهل بن حنيف⁽¹⁴⁾ : « لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق » فقالا : « بل حملناها ما تطيق ولو زدنا لأطقت »⁽¹⁵⁾ .

فإذا انتقصت الطاقة انتقصت الوظيفة⁽¹⁶⁾ ، وأما إذا كثر الريع وازدادت الطاقة ، هل تجوز الزيادة ؟

[قال محمد : تجوز اعتبارا للزيادة بالنقصان⁽¹⁾ ، واعتبارا للطاقة .

98989898989898485485

(١) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
(٢) القادسية : تقع بين النجف والحيرة إلى الشمال الغربي من الكوفة ، وإلى الجنوب من كربلاء ، سميت بذلك لأن قوما من أهل قادس نزلوها ، وقيل غير ذلك ، فتحت بقيادة سعد بن أبي وقاص سنة 16 هـ ، وهزم فيها الفرس ، وقتل رستم قائداهم . انظر : الووض المعطار 447/1 ، المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية 245 .
(٣) زاد في (ب) : المتصل بالعرو .
(٤) العذيب : تصغير العذب وهو الماء الطيب ، وهو ماء بين القادسية والمغيثة ، وقيل : هو واد لبني تميم ، وهو من منازل حاج الكوفة ، وكانت مسلحة للفرس ، بينها وبين القادسية حائطان متصلان بينهما نخل . انظر : معجم البلدان 205/3 .

(٥) أرض العرب : يُقصد بها في كتابات المتقدمين : " جزيرة العرب " ، وقد اختلفوا في حدودها : فمنهم من قال : هي ما بين البحر الأحمر والخليج ، والمحيط الهندي وبادية الشام ، وقيل غير ذلك . وكتاب اليوم يقولون : " بلاد العرب " ويقصدون : الجزيرة العربية والعراق وكل بلاد الشام . انظر : المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية 27 .

(٦) انظر في حدود السواد : معجم البلدان 493/2 ، المسالك والممالك 5 .

(٧) في (أ) و (ب) : على النقصان .

(٨) مثبت في حاشية (د) [ح] . وفي (د) : القدر .

(٩) الريع : فضل كل شيء على أصله وزيادته ، وريج الأرض : نماؤها من محاصيلها الزراعية أو أجزائها . انظر : العين (ريع) ، معجم لغة الفقهاء 275/1 .

(١٠) انظر : الهداية 38/6 .

(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٢) تقدم تعريف الطاقة عند تعريف لفظ يطيق ص 93 ، والمقصود هو ما تحمله الأرض .

(١٣) في (د) : وبذلك .

(١٤) سهل بن حنيف بن واهب بن العكيم الأنصاري الأوسي ، يكنى أبا سعد ، روى عن النبي ﷺ ، كان من السابقين ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، واستخلفه علي رضي الله عنه على البصرة ، ثم شهد معه صفين ، وهو صاحب الصاع الذي لمره المنافقون ، مات بالكوفة سنة 38 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 80/1 ، الإصابة 198/3 .

(١٥) أخرجه البخاري بنحوه ، كتاب المناقب ، ك فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ب قصة البيعة والإتفاق على عثمان بن عفان (3700) .

وجميع روايات هذا الأثر التي وقفت عليها في البخاري وغيره لم يذكر فيها سهل بن حنيف رضي الله عنه ، بل المذكور هو عثمان بن حنيف رضي الله عنه ، ويشهد لذلك قول أبو عبيد في كتابه الأموال 65 : " ... عن ميمون بن مهران ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، وسهل بن حنيف رضي الله عنه " ثم قال أبو عبيد : " هكذا قال كثير ، وإنما هو عثمان بن حنيف رضي الله عنه " .

(١٦) الوظيفة : ما يُفْعَلُ من عمل ، أو طعام ، أو رزق ، وغير ذلك في زمن معين ، والمراد هاهنا العشر والخراج ، فيكون مجازاً من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه . انظر : لسان العرب (وظف) ، أنيس الفقهاء 65 .

وقال أبو يوسف : لا تجوز الزيادة⁽²⁾ [⁽³⁾ لأنهما قد قالا : ((ولو زدنا لأطقت))⁽⁴⁾

، ومع ذلك لم يزد عمر في الوظيفة ؛ ولأنه يؤدي إلى إبطال التقدير أصلاً⁽⁵⁾ .

والأصل في تفاوت التقدير : كثرة المؤن⁽⁶⁾ وقتلها ، ألا ترى أن النبي ﷺ أوجب

فيما سقته السماء العشر ، /وفيما سقي بغرب⁽⁷⁾ ، أودالية⁽⁸⁾ ، أو سانية⁽⁹⁾ نصف العشر⁽¹⁰⁾ [i:249]

؛ /لتفاوت المؤنة ، فكذلك المؤن هاهنا متفاوتة : [ج:291]

الكرم أكثر العقار ريعاً⁽¹¹⁾ ، وأخفها مؤنة ؛ لأنها تبقى على الآباد بلا مؤنة .

والحاقل⁽¹²⁾ ، والمزارع⁽¹³⁾ أقلها ريعاً ، وأكثرها⁽¹⁴⁾ مؤنة ؛ لأنها تحتاج في كل عام إلى

ابتداء الزراعة ، والجبر ، وغير ذلك .

والرطاب⁽¹⁵⁾ بين الأمرين لأنها⁽¹⁶⁾ تبقى أعواماً ، بخلاف الزرع ، ولا تبقى على الآباد

، بخلاف الكروم .

(أ) زاد في (أ) و (ب) : مع ذلك .
(ب) انظر : مختلف الرواية 1276/3 وقال فيه : " ولا قول لأبي حنيفة فيه " ، الهداية 38/6 ، تحفة الفقهاء 154 .

(ج) ليست في (أ) .
(د) لم أجدها إلا باللفظ التالي : " فقال حذيفة ؓ : ((لو شئت لأضمت أرضي)) ، وقال عثمان ؓ : ((لقد حمت أرضي أمراً هي له مطيقة ، وما فيها كثير ضل)) " . أخرجه ابن أبي سنيبة في مصنفه ، ك السير ، ب ما قالوا في الخمس أو الخراج كيف يوضع (32708) . أما البخاري فلم يذكر لفظ حذيفة ؓ هذا .
(هـ) انظر : الهداية 38/6 ، تحفة الفقهاء 154 ، الاستخراج لابن رجب 68 .

(و) ليست في (ج) .
(ز) المؤن : جمع مؤونة وهي : القوت ، وقيل مفعلة من الأئن وهو : التعب ، والشدة . انظر : لسان العرب (مأن) .
(ح) الغرب : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور ، ويستقي بها على السانية . انظر : لسان العرب (غرب) .
(ط) الدالية : جذع طويل يركب بتكيب مDAQ الأرز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها ، وقيل : المنجنون تديرها البقر ، والناعورة يديرها الماء ، وقيل : خشية تصنع على هيئة الصليب تثبت برأس الدلو ، ثم يشد بها طرف حبل ، وطرفه الآخر بمجدع قائم على رأس البئر يستقي بها . انظر : لسان العرب (دلا) ، المغرب 293/1 ، المعجم الوسيط 295/1 .

(ي) السانية : الغرب وأداته يُنصب على السنوية ، ثم تجره الماشية ذاهبة وراجعة ، هي البعير أو الناقة التي يُستقي عليها الماء من الدواليب ، والجمع السواني . انظر : لسان العرب (سنا) ، المعجم الوسيط (سني) .
(ك) أخرجه البخاري ، ك الزكاة ، ب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري (1483) بلفظ : ((فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وما سقي بالنضح نصف العشر)) . وأما لفظ : ((السانية)) : أخرجه مسلم ، ك الزكاة ، ب مافيه العشر أو نصف العشر (2272) . وأما لفظ : ((الغرب والدالية)) : أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك الزكاة ، ب ما تسقى السماء (7233 ، 7239) موقوفاً على ابن عمر ؓ وعليه .
(ل) وأحمد في مسنده من رواية ابنه عبد الله (1239) 145/1 ، وقال أبو عبد الرحمن : " فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير ، فأنكره جدا ، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده ، وإنكاره لحديثه " .
(م) ثم علق شعيب الأرناؤوط على هذا الحديث بقوله : " صحيح ، وإسناد هذا مرفوعاً ضعيف ؛ لضعف محمد بن سالم الحمداي " . والدارقطني في سننه ، ك الزكاة ، ب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب (7) ، والبيهقي في الكبرى ، ك الزكاة ، ب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض (7583 ، 7585) .

(ن) ليست في (د) .

(س) الحاقل : المزارع . انظر : لسان العرب (حقل) .

(ع) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(ف) في (د) : وأكثر .

(ق) في (أ) و (ب) : الرطبات . سبق تعريفها في " الرطبة " .

(ج) في (ج) و (د) : لأنهما .

فجعل الواجب في الكرم أعلاها / منزلة ، والواجب في الزرع أدناها منزلة ،
والواجب في الرطاب⁽¹⁾ بينهما .

كذلك⁽²⁾ ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي⁽³⁾ رحم الله في تحليل هذه المسألة في شرح
هذا الكتاب ، حكى عنه جد والدي⁽⁴⁾ رحمه الله .
وأما ما صنع للزعفران والفواكه فإنه لا نص فيه ، وقد يثرب ربحه ، وتكثر مؤنّه ،
فوجب أن يُعتبر فيه الطاقة ، ويحجّ ق ببعض⁽⁵⁾ ما ورد فيه الإجماع باعتبار الطاقة ، و⁽⁶⁾
يُقدّر فيه تقدير آخر على اعتبار الطاقة ؛ لِمَا ذكرنا أن المدار على الطاقة⁽⁷⁾ .

2- مسألة :

[أراضي الخراج التي فيها عين القير والنفط]

وقال في أراضي الخراج فيها عين القير⁽⁸⁾ ، أو النفط⁽⁹⁾ : إن فيها الخراج ، والعين
لصاحبها⁽¹⁰⁾ .

وتأويل المسألة : أن يكون وراء العين أرض فارغة تصلح للزراعة ، فيلزمه⁽¹¹⁾
خراجها [زرعها ، أو عطلها⁽¹²⁾]⁽¹³⁾ .

100100100100100100485485

- (1) في (أ) و (ب) : الرطبات .
(2) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
(3) ليست في (أ) و (د) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(4) أبو منصور الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي ، من علماء الكلام ، له كثير من الكتب
ومنها : كتاب التوحيد ، والمقالات ، ورد أوائل الأدلة للكعبى ، وبيان وهم المعتزلة ، و تأويلات القرآن ، وغيرها ،
مات بسمرقند سنة 333 هـ . انظر : تاج التراجم 249 ، الفوائد البهية 195 .
(5) وكتب الماتريدي مفقودة ، ولا يوجد منها سوى كتاب التوحيد ، وكتاب التأويلات ، وكتاب المقالات . كما لم
يذكره حاجي خليفة من بين شراح الجامع الصغير . وإليه تنسب فرقة الماتريدية وهي : فرقة كلامية (بدعية) تُنسب
إلى أبي منصور الماتريدي ، قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها من المعتزلة
والجهمية وغيرهم لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية . انظر : شيخ أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي
195 ، كشف الظنون 563/1 ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب 1 / 29 .
(6) جد والدي : هو عبد الكريم بن موسى البردوي . سبق التعريف به ص 53 .
(7) في (ب) : بنقص .
(8) في (ب) : أو .
(9) في (أ) : العادة . انظر : تحفة الفقهاء 153 .
(10) القير : والقار لغتان وهو : الزيت ، وهو غير القير الذي تُقَيَّر به السفن إنما هو شيء أسود أيضاً يُهَنُّ به الزقاق
للخمر والخل ، وهو شيء يخرج من الأرض يقع في الأودية وليس هو ذلك الزيت المعروف . انظر : لسان العرب
(قير) ، المعجم الوسيط (قير) .
(11) النفط : وهو دهن يعلو الماء ، وقيل : الذي تُطلى به الإبل للجرّب والدَّبر والقردان وهو دون الكحل ، وروى
أبو حنيفة أن النفط هو الكحل وقال : " والنفط حلابة جبل في قعر بئر توقد به النار " ، في عصرنا هو : مزيج من
الهيدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام ، أو قطران الفحم الحجري ، وهو سريع الاشتعال . انظر :
لسان العرب (نفط) ، مجمع الأثر 271/1 ، المعجم الوسيط (نفط) .
(12) أي ليس في عين القير أو النفط شيء مطلقاً ، وإنما في حريمها الصالح للزراعة الخراج . انظر : المبسوط
386/3 ، تحفة الفقهاء 557 ، مجمع الأثر 271/1 .
(13) في (ب) : فيلزمها .
(14) عطلها : التعطيل : التفرغ ، وعطل الدار أخلاها ، وكل ما ترك ضياعاً . انظر : لسان العرب (عطل) .
(15) في (ج) و (د) : يزرعها أو يعطلها .

لَمْ عُرِفَ أن الخراج يجب بسبب الأرض النامية بالخارج كالعُشْر ، إلا أن التمكن من الاستغلال⁽¹⁾ يَجُول هاهنا⁽²⁾ منزلة حقيقة الخارج بخلاف العشر لِفِرْقٍ عُرِفَ في غير هذا الموضع ، وإذا وجد سبب وجوب الخراج وجب الحكم به .
ولو كانت هذه أرض عشر ، لم يجب فيها شيء إلا أن يتجدد حقيقة الخارج ، ولم يجب في الخارج من العين شيء لأنه ليس من أنزال⁽³⁾ الأراضي⁽⁴⁾ .

3- مسألة :

[تداخل الجزية إذا اجتمع حولان]

وقال⁽⁵⁾ في الذمي يلزمه خراج رأسه بمضي السنة ، فلم يؤدها حتى جاءت سنة أخرى : أنه لا يؤخذ بما مضى .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يؤخذ [بما مضى]⁽⁶⁾⁽⁷⁾ .

وجه قولهما : أن امتداد المدة يؤكد السبب ، وما يؤكد /السبب لا ينافي⁽⁸⁾ الواجب [227ب:د] ، وإنما قلنا هذا ؛ لأن سبب الكفر ، وهو يتعلّظ بطول المدة ، وتبيّن كد .

[وجه قول]⁽⁹⁾ أبي حنيفة رحمه الله : أن هذه عقوبة ، فإذا اجتمعت تداخلت

كالحدود .

وإنما قلنا أنها عقوبة ؛ [لأن الله تعالى جعلها عقوبة]⁽¹⁰⁾ ؛ لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾⁽¹¹⁾ .

[ودل عليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم في بني تغلب⁽¹²⁾]⁽¹³⁾ .

101101101101101101101485485

(1) في (ب) : الاستعمال .

(2) ليست في (ج) و (د) .

(3) أنزال : جمع نَزَلَ ونَزْل ، وهو : الرَّيْعُ ، والفَضْل . انظر : لسان العرب (نزل) .

(4) انظر المراجع السابقة .

(5) انتقل المصنف بهذه المسألة من خراج الأراضي إلى خراج الرؤوس (الجزية) .

(6) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(7) انظر : شرح مختصر الطحاوي 1/179 ، التحرير 12/6249 ، الهداية 6/43 .

(8) في (أ) و (ج) و (د) : لم يناف .

(9) في (ب) : وقال أبو حنيفة .

(10) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(11) سورة التوبة 29 .

(12) بنو تغلب : حي من وائل من ربيع من العدنانية ، والنسبة إليهم : تَغْلَبِي وكانت تسمى الغلبا ، فتكون النسبة إليهم : غلباوي ، وكانت بلادهم بالجزيرة الفراتية ، وتعرف ديارهم هذه بديار ربيعة ، وكانت النصرانية غالبية عليهم لمجاورة الروم . انظر : نهاية الأرب 186 ، معجم قبائل المملكة 59/2 .

(13) ليست في (أ) .

وبرق تغلب من النصاري من العرب كانوا بقرب الروم ، فلَمَّا أراد عمر رضي الله عنه أن يُوظف عليهم الجزية أبوا لكونهم من العرب ، وخبروه بين لحاقهم بالروم وبين أن يأخذ منهم العشر كالمسلمين ويضعفه عليهم ، فشاور عمر رضي الله عنه

ودل عليه اسمها ؛ لأن الجزاء يطلق على العقوبات .

ودل عليه اختصاصها بأهل العقوبة ، وهم الرجال المقاطنون بمنزلة القتل⁽¹⁾ ، وهما

يقولان : /إنها وإن تعددت ، بمنزلة قتل واحد . [292ب:ج]

واختلف مشايخنا [في قوله]⁽²⁾ : " وجاءت سنة أخرى⁽³⁾ " :

فقال بعضهم : معناه : مضت حتى تحقق اجتماعهما⁽⁴⁾ ؛ لأنها⁽⁵⁾ عند آخر الحول

تجب⁽⁶⁾ . وهذا ضرب من المجاز ؛ لأن مجيء كل شيء /مجيء أوله . [249ب:]

وقال بعضهم : معناه : دخول أولها ؛ لأن الجزية إنما تجب بأول الحول⁽⁷⁾ .

/وإنما الحول تخفيف ، وتيسير⁽⁸⁾ ، وتأجيل عند أبي حنيفة رحمه الله⁽⁹⁾ ، وكذلك قال هؤلاء في

الزكاة أنها⁽¹⁰⁾ تجب عند أول الحول ؛ لأن الجزية خلاف عن القتل ، فيجب بنفس سقوط

الأصل ، فإذا كان كذلك وجب التداخل⁽¹¹⁾ لصحة⁽¹²⁾ تحقيقه⁽¹³⁾ الإجماع⁽¹⁴⁾ .

فأما إذا مات في بعض السنة ، أو⁽¹⁵⁾ عند تمام⁽¹⁶⁾ السنة ، لم يؤخذ بالإجماع⁽¹⁷⁾ .

أما إذا مات قبل تمام السنة ، فقد⁽¹⁸⁾ مات قبل الوجوب عندهما ، وبعده عند أبي

حنيفة رحمه الله⁽¹⁹⁾ على⁽²⁰⁾ ما حكينا .

الصحابة في ذلك ، فصالحهم عمر رضي الله عنه على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين . انظر : الأموال لأبي عبيد 70 ، المبسوط 258/3 .

(١) أي أنها تجزئ وتكفي عن قتلهم .

(٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) : اجتماعها .

(٥) في (د) : لأنها .

(٦) انظر : التجريد 6247/12 .

(٧) انظر المرجع السابق .

(٨) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(٩) انظر المرجع السابق .

(١٠) في (ب) : لأنها .

(١١) في (ب) : للتداخل .

(١٢) في (ج) و (د) : بصحة .

(١٣) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(١٤) في (أ) : الإجماع .

(١٥) في (ج) : و .

(١٦) ليست في (ج) و (د) .

(١٧) انظر : بداية المجتهد 610/1 .

(١٨) في (ب) : وقد .

(١٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢٠) في (أ) : حكينا . وفي (ب) : حكينا .

فإن كان قبل الوجوب فلا شبهة فيه ، وإن كان بعد الوجوب بطل بالموت عندنا ،
 [خلافا للشافعي ⁽¹⁾] .

وإن مات عند ⁽²⁾ تمام السرقة ، فقد وجبت ، فبطلت بالموت ⁽³⁾ [عندنا ، والمسألة
 معروفة ، والله أعلم .

103103103103103103103485485

(١) انظر : الأم 795 ، المهذب 251/2 وقال : " والثاني وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى " .
 (٢) في (ب) : قبل .
 (٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

كتاب الذبائح

1- مسألة :

[موضع الذبح]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

لا بأس بالذبح⁽¹⁾ في⁽²⁾ الحلق كله ، أسفله ، ووسطه ، وأعلاه .
لأن النبي ﷺ قال : ((الذَّكَاةُ⁽³⁾ مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ⁽⁴⁾ وَاللَّحْيَيْنِ⁽⁵⁾))⁽⁶⁾ وما بينهما هو الحلق كله ، ولأن ذلك يجمع العروق والجري ، فصارحكم الكل واحدا⁽⁷⁾ .

2- مسألة :

[ذبح مائئخر ونحر مائذبح]

وقال : عن أبي حنيفة رحمه الله في الجزور⁽⁸⁾ إذا ذبح ، والشاة إذا⁽⁹⁾ نُحِرَتْ⁽¹⁰⁾ ،

104104104104104104485485

(١) الذَّبْحُ لغة : الشَّقُّ ، وهو : قطع الحلقوم من باطن . والذَّبِيح : المذبوح ، والأنثى ذَبِيحَةٌ وهي : الشاة المذبوحة ، فللذبيحة اسم لما يذبح من الحيوان ، والجمع : ذبائح . انظر : الصحاح (ذبح) ، لسان العرب (ذبح) .
شرعا : قطع الأوداج . والمراد : قطع العروق : الودجان ، والحلقوم ، والمريء ، وإنما عبّر عنه بالأوداج تغليباً ومحله : أعلى العنق . انظر : مجمع الأهر 125/4 ، حاشية ابن عابدين 614/6 .
(٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٣) الذَّكَاةُ لغة : الذَّبْحُ ، مصدر ذكا ، وأصله تمام الشيء ، ومنه : "ذكا النار" لتمام اشتعالها ، والذكاة تُنبئ عن الطهارة ، فهي تُحل الذبيحة وتطيبها . انظر : لسان العرب (ذكا) ، الفائق في غريب الحديث 13/2 .
شرعا : الذبح ، أو النحر بشروطه الشرعية . وهي عند الفقهاء قسمان : ذكاة اختيارية : وهي الذبح والنحر ؛ لأنه في مقدور عليه ، ومُهِلَّكٌ منه . وذكاة اضطرارية : وهي الجرح والطعن في أي موضع وقع من البدن ، لأنه في غير مقدور عليه ، وغير مُتِمِّكٍ منه . انظر : الهداية 486/9 ، الوقاية 339/1 ، القاموس الفقهي 137/1 .
(٤) اللَّبَّةُ : لقب البعير موضع نحره ، جمعها لبات ، وهي المنحر : أسفل العنق . انظر : الصباح المنير (لب) .

(٥) اللَّحْيَانِ : عظمتا الدفن اللذان فيهما منابت الأسنان . انظر : العين (لحى) .
(٦) قال في نصب الرأية 471/4 : " غريب بهذا اللفظ " . أما اللفظ الموجود في كتب الحديث : ((أَلَا إِنَّ الذَّكَاةَ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ)) . أخرجه الدارقطني في سننه مرفوعاً ، كالأشربة وغيرها ، ب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك (45) . وقيل : هذا إسناد ضعيف ، وسعيد بن سلام العطار أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به ، وكذبه ابن نمير ، وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث ، وقال النسائي : بصري ضعيف ، وقال أحمد : كذاب ، وقال الدارقطني : يحدث بالأباطيل ، متروك . انظر : ميزان الاعتدال 141/2 ، نصب الرأية 185/4 .
وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على ابن عباس ؓ ، وعمر ؓ ، ك المناسك ، ب ما يقطع من الذبيحة (8614) و (8615) . وكذلك أخرجه البيهقي في الكبرى موقوفاً ، ك الضحايا ، ب الذكاة في المقدور عليه ما بين اللبة والحلق (19656 - 19658) ثم قال : " وقد روي هذا من وجه ضعيف مرفوعاً ، وليس بشئ " . ورواه البخاري عن ابن عباس معلقاً ، ك الذبائح والصبيح ، ب النحر والذبح (بدون رقم) ، وصححه إسناده ابن حجر في الفتح 547/10 . وقال الألباني في الإرواء 176/8 عن أثر عمر ؓ : " وهذا إسناد يحتمل التحسين ، رجاله ثقات " .

(٧) انظر : الكتاب للقدوري 235/3 ، الهداية 493/9 ، تبين الحقائق 455/6 .
(٨) الْجَزُورُ من الإبل يَقَع على الذكر والأنثى ، والجمع الجزر ، وقيل : الناقة المجزورة من جَزَرَ الناقة أي : نحرها . انظر : الصحاح (جزر) ، لسان العرب (جزر) .

(٩) ليست في (ب) .
(١٠) النحر لغة : نَحَرَ الصَّدر : أعلاه ، أو موضع القِلادة ، ونَحَرَ البعير : طَعَنَهُ حيث يبدو الحلقوم على الصَّدر . انظر : الصحاح (نحر) .
شرعا : قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر . انظر : تبين الحقائق 462/6 .

فإنه لا بأس بالأكل منه ، وما أُحِبُّ⁽¹⁾ له⁽²⁾ أن يفعل ذلك⁽³⁾ .
والأصل فيه : أن السرقة في الإبل أن ينحر قياما ، وفي⁽⁴⁾ البقر ، والغنم أن ينبح
مضطجعة⁽⁵⁾ .

وذلك سرقة النبي ﷺ حين ساق مائة بدنة⁽⁶⁾ ، نحر عامتها ، وولّى اللقي عليا⁽⁷⁾ ،
وأضجع⁽⁸⁾ الشاة الأضحية⁽⁹⁾ ، فذبحها .

وعلى ذلك إجماع الصحابة [وسائر الفقهاء]⁽¹⁰⁾ .
وإليه أشار الله تعالى في كتابه⁽¹¹⁾ حيث قال⁽¹²⁾ : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ
فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾⁽¹³⁾ صواف⁽¹⁴⁾ أي : قائمة⁽¹⁵⁾ ، وقوله⁽¹⁶⁾ : وجبت جنوبها أي :
سقطت⁽¹⁷⁾ .

ولأن ذلك أيسر ، وأجمع لمعاني الذكاة ؛ لأن العروق متفرقة فيما يُذبح ، فالذبح
به⁽¹⁸⁾ أولى . والعروق مجتمعة فيما يُنحر ، فالنحر به أولى .
فإذا قلب ذلك ، فقد ترك السرقة المتوارقة⁽¹⁹⁾ ، لكن لم يختل معنى الذكاة ،

105105105105105105485485

- (١) ليست في (ب) .
(٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٣) في (ج) و(د) : هذا . وقد كره ذلك مع جوازه لمخالفته السنة ، والمستحب هو موافقة السنة المتوارثة . انظر :
خلاصة الدلائل 163 ، النافع الكبير 471 .
(٤) ليست في (ج) و(د) .
(٥) وهو ما رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه قال : ((ونحر النبي ﷺ بدنات بيده قياما ، وذبح رسول الله ﷺ بالمدينة
كيشين أملحين)) ك الحج ، ب التحميد والتسييح والتكبير قبل الإهلال (1551) . وما رواه مسلم عن جابر رضي
قال : ((فنذبح البقرة عن سبعة)) ك الحج ، ب جواز الاشتراك في الهدى (3190) .
(٦) البدنة : تقع على الناقة ، والبقرة ، والبعير الذكر مما يجوز في الهدى والأضاحي ، ولا تقع على الشاة ، وقيل :
البدنة من الإبل فقط ، وألحق البقرة بها بالسرقة ، وجمعها : بدن . سميت بدنة لبدانتها وضخامتها ، أو لسنها .
انظر : تاج العروس (بدن) ، غريب الحديث لابن قتيبة 219/1 .
(٧) أخرجه مسلم ، ك الحج ، ب حجة النبي ﷺ (2950) في حديث جابر الطويل ، ولم يذكر عددها (مائة بدنة
) ، وإنما ذكر عددها في حديث آخر أخرجه البخاري ، ك الحج ، ب يُصدّق بجلال البدن (1718) عن علي رضي
قال : ((أهدى النبي ﷺ مائة بدنة ، فأمرني بلحومها فقسمتها)) .
(٨) في (د) : واضطجع .
(٩) في (ج) و(د) : للأضحية .
(١٠) مثبت في حاشية (ج) و(د) [صح] . انظر في هذا الإجماع : بداية المجتهد 670/1 ، المغني 46/11 .
(١١) ليست في (ب) .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) و(د) [صح] .
(١٣) سورة الحج : 36 .
(١٤) ليست في (أ) و(ب) .
(١٥) انظر : أحكام القرآن للجصاص 80/5 ، تفسير الجلالين 438/1 .
(١٦) ليست في (ج) و(د) .
(١٧) انظر المراجع السابقة .
(١٨) ليست في (أ) .
(١٩) في (ب) : المتوارثة .

وهو : انهار⁽¹⁾ الدم ، فوجب القول بالإباحة⁽²⁾ .

3- مسألة :

[ذبح الشاة من القفا]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يذبح الشاة من قِبَلِ الْقَفَا⁽³⁾ قال :
إن قطع الأوداج⁽⁴⁾ ، والحلقوم⁽⁵⁾ ، والمريء⁽⁶⁾ قبل أن تموت الشاة ، فلا بأس
بأكلها⁽⁷⁾ .

لأن قطع القفا قد يقتل الشاة ، فلا توجد الذكاة بعده .

وقد لا يقتل⁽⁸⁾ ، فتتحقق الذكاة ، / فلذلك وجب التفصيل⁽⁸⁾ :

فإن علم أنها ماتت قبل أن يوجد ما تحصل به الذكاة ، كانت⁽⁹⁾ ميتة .

وإن لم تمت ، [فإنما⁽¹⁰⁾ ماتت]⁽¹¹⁾ بما⁽¹²⁾ هو ذكاة ، فَحَلَّتْ⁽¹³⁾ .

[352 : ب]

[292 : ج]

4- مسألة :

[الذبح بالقرن والعظم ، والظفر والسن المنزوعين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يذبح الشاة بظفر منزوع ، أو
بقرن⁽¹⁴⁾ ، أو بعظم ، أو سن منزوعة⁽¹⁵⁾ ، فتنهر الدم ، وتقرى⁽¹⁶⁾ الأوداج ، قال :
/ أكره هذا الذبح ، وإن فعل فلا بأس بأكله ، هذا عندنا⁽¹⁷⁾ .

وقال الشافعي رحمه الله : هو ميتة⁽¹⁾ .

[228 : د]

106106106106106106485485

- (١) الإِنْهَارُ : الإِسْأَلَةُ بسعة وكثرة . انظر : المغرب 335/2 .
(٢) انظر : بدائع الصنائع 203/6 ، البناية 684/10 ، النافع الكبير 471 .
(٣) الْقَفَا : وراء العنق . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (قفو) .
(٤) الْوَدَجُ : عِرْقٌ متصل من الرأس إلى السَّخَرِ ، والجميع الأوداج ، وهي عروق تلتصقُ الحلقوم ، وقيل : الْوَدَجَانِ عِرْقَانِ غليظان ، عريضان عن يمين ثغرة النَّحْرِ ، ويسارها . انظر : تهذيب اللغة (ودج) .
(٥) الْحَلْقُومُ : تجويف خلف الفم ، وفيه ست فتحات : فتحة الفم ، وفتحتا المنخرين ، وفتحتا الأذنين ، وفتحة الحنجرة وهي مجرى الطعام والشراب والنفس . انظر : المعجم الوسيط (حلق) .
(٦) الْمَرِيءُ : مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مِنَ الْحَلْقُومِ إِلَى الْمَعْدَةِ . انظر : المعجم الوسيط (مراء) .
(٧) في (أ) و (ب) : بأكله .
(٨) في (ج) و (د) : الفصل .
(٩) في (ج) : وكانت ، وفي (د) : فكانت .
(١٠) في (ب) : فإنها .
(١١) ليست في (ج) .
(١٢) في (ب) : ما .
(١٣) وَيَكْرَهُ ؛ لِأَن فِيهِ زِيَادَةُ أَلَمٍ ، وَتَعْذِيبٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ . انظر : بدائع الصنائع 207/6 ، البناية 680/10 ، الباب 226/3 .
(١٤) الْقَرْنُ : مادة صلبة ناتئة بجوار الأذن في رؤوس البقر والغنم ونحوها . انظر : المعجم الوسيط (القرن) .
(١٥) في (د) : غير منزوعة .
(١٦) أَفْرَى الْأَوْدَاجِ : أَيِ قَطْعِهَا ، وَشَقِّهَا ، فَأَخْرَجَ مَا فِيهَا مِنَ الدَّمِ . انظر : المغرب 138/2 .
(١٧) انظر : مختلف الرواية 1391/3 ، خلاصة الدلائل 161 ، تكملة فتح القدير 495/9 .

واحتج [بما روي عن ⁽²⁾ النبي ﷺ قال : «ما أَفَرَّ الدَّمُ ، وَأَفَرَّى الأَوْداجَ ، فَكُلُّ ما خلا السِّنَّ ، والظفر ، والعظم [فإِنما مُدَى ⁽³⁾ الحَبْشَةِ ⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾» ⁽⁶⁾ .

[1250 : إ] ولأن الذبح حصل بوجه منه ي ، فلا يفيد الحل ، كما لو كان / غير منزوع .
ولنا أن النبي ﷺ قال : «أَفَرِ الدَّمُ بما شَرِئَتْ ⁽⁷⁾» .
ولأنه آلة جارحة ، [فيحل المذبوح به ⁽⁸⁾] ، كما في الحجر والحديد .
والجواب [عن الحديث ⁽⁹⁾ : أن ⁽¹⁰⁾ المراد بالحديث غير المنزوع ؛

(١) انظر : تكملة المجموع 81/9 ، مغني المحتاج 273/4 .

(٢) في (أ) : بأن .

(٣) المُدَى : جمع مُدْيَةٍ وهي : السكين والشِّفْرَة . انظر : لسان العرب (مدى) .

(٤) الحَبْشَة : اسم للأمة أطلق على أرضهم ، وتسمى دولتهم الآن أثيوبيا ، وأرض الحبشة : هضبة مرتفعة غرب اليمن بينهما البحر ، وعاصمتها أديس أبابا ، وأكثرهم نصارى . انظر : المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية 91 .

(٥) ليست في (أ) و (ب) .

(٦) ذكر الزيلعي في نصب الراية 472/4 أن هذا الحديث ملفق من الحديثين الآتيين :

1 - حديث رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «... ما أهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ، ما لم يكن سنا ، أو ظفرا ، وسأحدثكم عن ذلك : أما السن فعظم ، وأما الظفر فمدى الحبشة» .
متفق عليه ، أخرجه البخاري ، ك الذبائح والصيد ، ب لا يذكي بالسن والعظم والظفر (5506) .
ومسلم ، ك الأضاحي ، ب جواز الذبح بكل ما أهر الدم إلا السن وسائر العظام (5092 - 5096) .
2 - حديث رافع بن خديج رضي الله عنه بلفظ : «... كل ما أفرى الأوداج إلا سنا أو ظفرا» وفي رواية : ((

أفرى)) .
أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك المناسك ، ب ما يذكي به (8620) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الصيد ، ب من قال : إذا أهر الدم فكل ما خلا سنا أو عظما (19803) . والطبراني في الكبير (7851) 211/8 بنحوه . والبيهقي في الكبرى ، ك الضحايا ، ب الذكاة في المقدور عليه ما بين اللبة والحلق (19661) ، ثم قال : «وفي هذا الإسناد ضعف» . وقال في مجمع الزوائد 44/4 : «وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف ، وقد وثق» . وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (2029) .

(٧) ورد هذا الحديث بأربع ألفاظ كما جاء في نصب الراية 474/4 ، رُوِيَ عن طريق عدي بن حاتم رضي الله عنه :

1 - عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله إني أرسل كلبِي فأخذ الصيد ، فلا أجد ما أذكيه به ، فأذبحه بالمروة ، وبالعصا ، قال ﷺ : ((أهر الدم بما شئت ، واذكر اسم الله عز وجل)) .
أخرجه النسائي ، ك الضحايا ، ب إباحة الذبح بالعود (4406) . وصححه الألباني في سنن النسائي (4401) .

2 - وعنه ﷺ بلفظ : ((أمر الدم ..)) : أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب الذبحة بالمروة (2824) .
و ابن ماجه ، ك أبواب الذبائح ، ب ما يذكي به (3177) . وقال الحاكم في المستدرک 267/4 :

«حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه» . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (3177) .
وقال ابن الأثير في النهاية 322/4 : «((أمر الدم بما شئت)) أي : استخرجه وأجره بما شئت . . . ، وروى ((أمر الدم)) من ما يرمو إذا جرى . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه مُشَدَّدَ الراء وهو غلط . وقد جاء في سنن أبي داود ، والنسائي : ((أمر)) برأين مُظْهِرَتَيْن ، ومعناه : اجعل الدم يمر أي : يذهب ، فعلى هذا من رواه مُشَدَّدَ الراء يكون قد أدغم ، وليس بغلط» .

3 - وعنه ﷺ بلفظ : ((أهرق)) : أخرجه النسائي ، ك الصيد والذبائح ، ب الصيد إذا أتنن (4230) .
وصححه الألباني في سنن النسائي (4304) .

4 - ((أفر الأوداج بما شئت)) : بحث ولم أجد أحدا رواه بهذا اللفظ ، وقد قال عنه في نصب الراية 471/4 : غريب . وقريب منه لفظ الحديث السابق ((كل ما أفرى الأوداج ..)) والله أعلم .

(٨) مثبت في حاشية (ج) [ق] و (د) [ح] . وفي متنيهما : فيحصل الذبح به .

(٩) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٠) ليست في (ب) .

لأن الحبشة لا⁽¹⁾ يفعلون ذلك إلا في غير المنزوع ، فانصرف النهي إليه ، وذلك حرام ؛ لأنه إنما يقتل بالثقل ، والقوة مع الحدة⁽²⁾ ، فیدخل في قوله : ﴿ وَالْمُنْخَنِقَةُ⁽³⁾ وَالْمَوْقُودَةُ⁽⁴⁾ ﴾⁽⁵⁾ .

وإنما كثره ذلك ؛ لما فيه من استعمال شيء من الآدمي ، وذلك حرام ، كما⁽⁶⁾ كره الوصل بشعر الآدمي ، والانتفاع بالعذرة⁽⁷⁾ ، وهذا لا يتأتى⁽⁸⁾ في القرن⁽⁹⁾ .
ووجه آخر : وهو⁽¹⁰⁾ أنه أضرب بالحيوان المذبوح ، وأعسر عليه ، فلذلك كثره ، [وهذا يعم الفصول⁽¹¹⁾ كلها]⁽¹²⁾ .

5- مسألة :

[قطع نصف العروق وأكثرها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله فيمن ذبح الشاة ، فقطع نصف الحلقوم ، ونصف الأوداج ، والمريء ، قال :
لا تأكل⁽¹³⁾ .

108108108108108108485485

- (١) ليست في (ج) .
(٢) أراد في الحديث السن والظفر المركبين في الإنسان (غير المنزوع) ؛ لأن الحبشة كانوا لا يقلعون الأظفار ، ويحدون الأسنان ، ويقاثلون بالخدش والعض . وإنما لفي عنهما لأنه خنق وليس بذبح ، فلا يجوز الذبح بهما بالإجماع . انظر : الفائق في غريب الحديث 33/4 ، بدائع الصنائع 209/6 ، العناية 495/9 .
(٣) المنخنقة : هي التي تختنق ويحتبس نفسها بحبل ، أو بغيره حتى تموت ، وكانت العرب تفعله لأنهم يأكلون الدم ، ويسمونه الفصيد . انظر : تفسير الطبري 495/9 ، حياة الحيوان 329/2 .
(٤) الموقودة : هي التي ضرب بشيء ثقیل غير محدد حتى تموت . انظر : تفسير الطبري 496/9 ، تفسير ابن كثير 18/3 .
(٥) سورة المائدة 3 .
(٦) زاد في (أ) و (ب) و (د) : لو .
(٧) العذرة : الغائط ، والأصل أها : فناء الدار ، ثم سمي الغائط عذرة ، وكنوه بها ؛ لأنه كان يطهى بالأفنية . انظر المحكم والمحيط الأعظم (عذر) .
(٨) في (ب) : لا يأتي .
(٩) لم يذكر القرن في الحديث فبقي على جواز أكل المذبوح به . كما أنه ليس من الآدمي . انظر : تكملة فتح القدير 496/9 .
(١٠) ليست في (ج) و (د) .
(١١) في (أ) : بالفصول ، وفي (د) : الفصل .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٣) وتكملة المسألة في الجامع الصغير 472 : " وإن قطع أكثر من النصف من الأوداج والحلقوم قبل أن تموت أكلت ، وإن ماتت قبل ذلك لم تؤكل " .
وقد أجمعوا على أنه يكتفى بقطع الأكثر من العروق الأربعة لأن للأكثر حكم الكل . لكنهم اختلفوا في الأكثر : فقال أبو حنيفة : إذا قطع الثلاث أي ثلاث كانت ، جاز . وقال محمد : إن قطع من كل واحد أكثره ، جاز وإلا فلا . وقال أبو يوسف : إذا قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين جاز وإلا فلا . انظر في المسألة وروايتها : مختلف الرواية 1378/3 ، البناية 668/10 ، تبين الحقائق 458/6 ، النافع الكبير 472 .

لأن الحلَّ في الشرع متعلق بقطع هذه الجملة . والحل ، والحرمة يحتاط فيهما ، وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط⁽¹⁾ .

ألا ترى أن الثلث ، والرابع لا يعملان عمل اللث هاهنا ، وإن كان له شبه بالكل ؛ لما قلنا ، فكذلك [حكم النصف]⁽²⁾ .

ولم يذكر في هذا أنه⁽³⁾ ميتة . و⁽⁴⁾ أعقبه بما يُجْبَح بسن ، أو ظفر غير منزوع ، فقال : "هذه ميتة"⁽⁵⁾ ، لأنه وجد فيه نصا عن النبي ﷺ⁽⁶⁾ ، فأطلق جوابه ، واحتاط فيما لم يجد⁽⁷⁾ فيه النص .

وهذه طريقة محمد رحمه الله فيما وجد فيه نصاً بتحريم ، أو تحليل ، أن يُجَبَّت القول فيه . وإذا لم يجد نصاً ، قال في الحلَّ : لا بأس به ، وقال في الحرمة : أكره⁽⁸⁾ ذلك ، أو قال⁽⁹⁾ : لا يُلْزَم .

وكل كراهية فهو تحريم ، كذلك روي عن محمد رحمه الله⁽¹⁰⁾ . وهذه طريقة أئمة⁽¹¹⁾ الهدى/ والسلف الصالح رحمه الله⁽¹²⁾ .

[352 ب]

6- مسألة : [السبعة يضحون ببقرة فيموت أحدهم أو يكون نصرانياً أو يريد اللحم]

وقال⁽¹³⁾ في السبعة يشترون البقرة ؛ ليضحوا بها ، فيموت رجل منهم قبل يوم النحر ، فيقول ورثته : "اذبحوها عنكم" ، وعنه : أجزأهم .

[292 ب : ج]

109109109109109109485485

(١) فإذا استوى الحل ، والحرمة ، ترجح جانب الحرمة . انظر : البناية 667/10 .

(٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] و (د) [ح] . وبدلها في متنيهما : هذا .

(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) في (ب) : أو .

(٥) مثبت في حاشية (د) [صح] . انظر : الجامع الصغير 472 .

(٦) وهو الحديث السابق في مسألة الذبح بالسن والظفر .

(٧) في (ب) : يوجد .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٠) انظر : النافع الكبير 472 .

(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٢) المكروه نوعان : مكروه كراهة تنزيه وهو إلى الحل أقرب ، ومكروه كراهة تحريم ، وعرض محمد ليس المكروه كراهة التحريم إلى الحرام أقرب بل هو حرام ثبتت حرمة بدليل ظني ، فعنده ما لزم تركه إن ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراماً ، وإلا يسمى مكروهاً كراهة التحريم ، كما أن ما لزم الإتيان به إن ثبت ذلك فيه بدليل قطعي يسمى فرضاً وإلا يسمى واجباً . انظر : شرح التلويح على القضيح 264/2 . وسيتكرر هذا الكلام في تعريف باب الكراهية .

(١٣) انتقل المصنف بهذه المسألة من كتاب الذبائح إلى كتاب الأضحية ، ولم يُفَرِّده بعنوان خاص .
وتعريف الأضحية لغة : ضَحَّى بالشاة : ذَبَحَهَا ضَحْيَ النَّحْرِ هذا هو الأصل ، وقد تُستعمل الضحية في جميع أوقات أيام النحر ، والأضحية : شاة تُذبح يوم الأضحي . لسان العرب (ضحا) .

وإن كان شريك الستة⁽¹⁾ نصرانيا ، أو رجلا يريد بنصيبه⁽²⁾ اللحم : لم يجزئ واحدا منهم⁽³⁾ .

أما المسألة الأولى ، فالقياس فيه م⁽⁴⁾ : أن لا يجزئهم ؛ لأن الذي مات بطل معنى القربة ، والطاعة عن نصيبه ؛ لأن الطاعة تنقطع بالموت ؛ لقول النبي ﷺ (([إذا مات ابن آدم ينقطع عمله] ⁽⁵⁾ إلا ثلاثا))⁽⁶⁾ فلا⁽⁷⁾ تعمل فيه إجازة⁽⁸⁾ الورثة ، فيصير بمنزلة ما⁽⁹⁾ إذا كان الشريك السابع نصرانيا ، أو أراد بنصيبه⁽¹⁰⁾ اللحم .

ووجه الاستحسان⁽¹¹⁾ : أن الورثة لما⁽¹²⁾ أذنوا ، صار ذلك قربة أيضا ؛ لأن تضحية⁽¹³⁾ المرء عن غيره مشروع⁽¹⁴⁾ بصفة القربة ، ألا ترى أن النبي ﷺ [كان يضحى]⁽¹⁵⁾ بكبشين⁽¹⁶⁾ أحدهما عن نفسه⁽¹⁷⁾ ، والآخر⁽¹⁸⁾ عن أمته⁽¹⁹⁾ ، فصار الكل قربة .

شرعا : اسم لحيوان مخصوص بسن مخصوص يُذبح بنية القربة في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها . انظر : تبين الحقائق 473/6 . ومناسبة ذكر الأضحية عقيب الذبائح : لأن الأضحية ذبيحة خاصة ، والخاص بعد العام . انظر : العناية 504/9 .

حكمها : واجبة ، وفي إحدى الروايتين عن أبي يوسف أنها سنة . وذكر الطحاوي أنها واجبة عند أبي حنيفة ، وعندهما : سنة مؤكدة . انظر : مختصر الطحاوي 265/1 ، تحفة الفقهاء 424 ، الهداية 509/9 .
(أ) زاد تصحيحا في حاشية (ج) و (د) : منهم .
(ب) في (ب) : لنفسه .
(ج) وجهه : أن البقرة تجوز عن سبعة بشرط أن يكون قصد الكل قربة . انظر : بدائع الصنائع 306/6 ، البناءة 56/11 ، حاشية ابن عابدين عليه 639/6 .
(د) ليست في (ب) و (د) . وفي (أ) : فيه .
(هـ) في (أ) و (ب) و (د) : كل عمل ابن آدم ينقطع بالموت ..
(و) عن أبي هريرة ؓ ، أن رسول الله ﷺ قال : ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له)) .
(ز) أخرجه مسلم ، ك الوصية ، ب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (4223) ، والبخاري في الأدب المفرد ، ب بر الوالدين بعد موتهما (38) .
(ح) في (ب) و (ج) و (د) : ولا .
(ط) أجازه : أنفذه . انظر : لسان العرب (جوز) .
(ي) ليست في (د) .
(ك) في (ب) : لنفسه .
(ل) وهو ما اختاره محمد بأنه يجزئهم .

(١) في (د) : إذا .
(٢) مثبت في حاشية (د) [ح] . في (د) : أضحية .
(٣) في (أ) و (ب) : مشروع .
(٤) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(٥) كبشين : واحدها كبش وهو : فحل الضأن في أي سن كان . انظر : لسان العرب (كبش) .
(٦) في (ب) : لنفسه .
(٧) في (ج) و (د) : الثاني .
(٨) في (ب) : لأمته . وفي (د) : نحو أمته .
(٩) - عن أنس ؓ قال : ((صلى رسول الله ﷺ ونحن معه وضحى رسول الله ﷺ بالمدينة كبشين أملحين)) الحديث إلى هنا وليس فيه : ((أحدهما عن نفسه ، والآخر عن أمته)) .
(١٠) أخرجه البخاري ، ك الأضاحي ، ب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين (5553 ، 5554) .
(١١) و مسلم ، ك الأضاحي ، ب استحباب استحسان الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير (5087) ، (5088) .

وإذا كان شريك منهم نصرانيا ، أو مسلما يريد به⁽¹⁾ اللحم ، لم يصبر ذلك القدر قُرْبَةً ، والباقي لا يصلح لِصَحْحِيَّة⁽²⁾ ؛ لأن الإراقة لا تَحْزَرُ ، فَيَبْطُلُ كله⁽³⁾ .

7- مسألة :

[العيوب المجزئة وغير المجزئة في الأضحية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

[250 ب : 1]

تجزئ الثولاء في الأضحية⁽⁴⁾ ، والعرجاء⁽⁵⁾ التي/ تمشي إلى المنسك⁽⁶⁾ .

أما الثولاء فهي : المجنونة ، وإنما جاز ؛ لأن العقل غير مقصود هاهنا⁽⁷⁾ ، وإنما تجوز

إذا كانت سمينة ، ولم يكن⁽⁸⁾ بها⁽⁹⁾ ما يمنع السوم⁽¹⁰⁾ ، والرعي ، فأما إذا كانت على

خلاف ما قلنا ، [لم يجز]⁽¹¹⁾ اعتبرا بما روي عن النبي ﷺ أنه⁽¹²⁾ قال : (([أربع]⁽¹³⁾ لا

[228 ب : د]

تجزئ في الضحايا : العوراء⁽¹⁴⁾ البين عورها/ ، والعرجاء البين ظلُعُها⁽¹⁵⁾ ، والمريضة

البين مرضها ، والعجفاء⁽¹⁶⁾ [البين عَجَفُها] وفي رواية⁽¹⁷⁾ : ((التي لا تُنْقِي⁽¹⁸⁾))⁽¹⁹⁾ ،

- أما حديث : ((... فذبح أحدهما عن أمته ، ممن شهد الله بالتوحيد ، وشهد له بالبلاغ ، وذبح الآخر عن محمد ، وآل محمد)) فقد ورد بالفاظ مختلفة ، عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم : ما أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب ما يستحب من الضحايا (2795) . وابن ماجه ، ك الأضاحي ، ب أضاحي رسول الله ﷺ (3121 ، 3122) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (3122) .

(1) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(2) مثبت في حاشية (د) [ح] . في (د) : للأضحية .

(3) انظر في وجهي القياس والاستحسان المراجع السابقة في المسألة .

(4) انظر : بدائع الصنائع 315/6 ، الهداية 515/9 ، حاشية ابن عابدين 636/6 .

(5) العرجاء : هي الأنثى من عرج يعرج عرجا ، وعرج بالفتح : إذا أصابه شيء في رجله ، فجمع ومشى مشية العرجان ، وليس بخلقه ، فإذا كان ذلك خلقة قلت : عرج بالكسر ، فهو أعرج ، والعرجة : موضع العرج من الرجل . انظر : العين (عرج) ، الصحاح (عرج) .

(6) المنسك : الموضع الذي تذبح فيه التسيكة أو الضحية . انظر : لسان العرب (نسك) .

انظر : بدائع الصرائع 316/6 ، اللباب 234/3 ، العناية 514/9 .

(7) في (أ) و (ب) و (ج) : في هذا .

(8) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(9) في (ج) : لها .

(10) السوم : الرعي ، وسامت الراعية والماشية ، والغنم تسوم سوما : رعت حيث شاءت فهي سائمة . انظر :

لسان العرب (سوم) .

(11) مثبت في حاشية (ج) [ق] . وانظر : المراجع السابقة .

(12) ليست في (ب) .

(13) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(14) العوراء : عورت عينه ، وأعورت إذا ذهب بصرها ، وقد يقولون للأحول أعور ، والعور لا يكون إلا في إحدى العينين . انظر : تهذيب اللغة (عور) .

(15) ظلُعُها : الظلع : العرج . وهو الصواب وليس (ضلعُها) . انظر : المغرب 12/2 ، النهاقي في غريب الأثر

158/3 .

(16) العجفاء : الهزيلة ، والعجف : ذهاب السنن ، والجمع : عجاف . انظر : تاج العروس (عجف) .

(17) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(18) لا تُنْقِي أو لا تُنْقِي : العجفاء التي لا تنقي في الأضاحي : أي المهزولة التي لا تسمن فلا يصير فيها نقي -

بكسر التون - وهو المخ . انظر : غريب الحديث لأبي عبيد 209/2 ، طلبة الطلبة 217 .

(19) أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب ما يكره من الضحايا (2802) . و الترمذي ، ك أبواب الأضاحي ،

ب ما لا يجوز من الأضاحي (1497) ، وقال : "حديث حسن صحيح" . و النسائي ، ك الضحايا ، ب ما نهى

فقد جعل ما استبان منه مانعا⁽¹⁾ ، فجعل هذا ملحقا به ، وبالعَجَف .
والأصل في العيب إذا كان بالأذن ، أو الألية ، أو الذنب ، فذهب شيء من ذلك
أن⁽²⁾ اليسير لا يمنع ؛ لما روينا أن النبي ﷺ شَرَطَ أن يكون نَحْيًا ، ولا يكون اليسير نَحْيًا ،
ولأن الاحتراز عنه غير⁽³⁾ ممكن .

فأما إذا كان بينا ، فإن ذلك مانع ؛ لما روينا⁽⁴⁾ .

واختلفوا في تفسير البَيِّن :

فقال⁽⁵⁾ في الكتاب : عن أبي حنيفة رحمه الله : [أن البَيِّن]⁽⁶⁾ هو⁽⁷⁾ : ما زاد على
الثَلث ، [فأما الثَلث]⁽⁸⁾ فمادون ، فلا يمنع .

[وقال أبو يوسف⁽⁹⁾ رحمه الله : هو ما زاد على النِّصْف ، فأما النِّصْف فما دونه فلا
يمنع]⁽¹⁰⁾ .

[353 : ب]

وقال أبو يوسف رحمه الله : ذكرت قولي هذا⁽¹¹⁾ لأبي حنيفة / ، فقال : قولي هو
قولك⁽¹²⁾ .

وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه جعل الرُّبْع مانعا⁽¹³⁾ .

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله الذي ذكره هاهنا : أن الثَلث ، فما دونه ، يَحْجَقُ بالقليل
كما جاءت السنة في الوَصِيَّة⁽¹⁴⁾ ، فجعل ذلك أصلا لما لا نص فيه .

عنه من الأضاحي : العوراء (4374) ، ب العرجاء (4375) ، ب العجفاء (4376) . و ابن ماجه ، ك
أبواب الأضاحي ، ب ما يكره أن يضحي به (3144) . وصحح الألباني بعض طرقه في الإرواء (1138) .
وكل الروايات التي وقفت عليها بلفظ : ((لا تنقي)) ، ولم أقف على لفظ : ((البين عجفها)) .
(1) أي ما استبان من العيب مانعا من الإجزاء في الأضحية .
(2) في (ب) : لأن .
(3) ليست في (د) .
(4) في الحديث السابق في هذه المسألة .
(5) في (ج) : روى .
(6) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(7) ليست في (ج) .
(8) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(9) وأيضا هو رواية عن محمد رحمه الله - . انظر : الجامع الصغير 474 ، تبين الحقائق 481/6 .
(10) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(11) ليست في (ب) .
(12) قيل : هو مجموع منه إلى قول أبي يوسف ، وقيل : معناه : قولي قريب من قولك . انظر : تبين الحقائق 481/6 .
(13) ورواية الثَلث هي ظاهر الرواية ، و الأصح ، وعليها الفتوى . انظر في جميع هذه الروايات الثلاث : تحفة
الفقهاء 426 ، بدائع الصنائع 313/6 ، البناية 38/11 ، حاشية ابن عابدين 637/6 .
(14) في حديث ((الثَلث والثَلث كثير)) . أخرجه البخاري ، ك الوصايا ، ب الوصية بالثَلث (2744) .
ومسلم ، ك الوصية ، ب الوصية بالثَلث (4209) .

ووجه الرواية الأخرى : أن الربع قد يَجُزُّ ق بالكثير في باب الاحتياط ، ألا ترى أن المحرم يلزمه بخلق ربع رأسه⁽¹⁾ ما يلزمه بخلق كله ، وهذا موضع / الاحتياط في مسألتنا . [293 : ج]

[ووجه قول أبي]⁽²⁾ يوسف رحمه الله الذي رجح أبو حنيفة رحمه الله : أن النبي ﷺ جعل النقصان مانعا بصفة البين ، وإنما يستبين⁽³⁾ إذا زاد على النصف⁽⁴⁾ ، ولأن النص اعتبر الصورة في هذا الباب⁽⁵⁾ ، فأجريناه على ذلك .

والكثير في الصورة أن يكون ما يقابله أقل منه ، وهو الزائد⁽⁶⁾ على النصف ، فلذلك وجب تقديره بما⁽⁷⁾ قلنا⁽⁸⁾ .

8- مسألة :

[الجمع بين اسم الله تعالى وغيره عند الذبح]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله :

أنه كان يكره أن يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غيره ، وأن يقول : "الله م تقبل من فلان" عند الذبح . قال : "ولا بأس به قبل التسمية ، [وقبل أن يُضَجَّع للذبح]"⁽⁹⁾ .⁽¹⁰⁾

هذه المسألة على أوجه :

في وجه : يحرم ، وفي وجه : يكره ، وفي وجه : لا بأس به⁽¹¹⁾ .

أما الذي يحرم فهو : أن يذكر مع اسم الله تعالى اسم⁽¹²⁾ غيره ، على سبيل العطف ، والشركة ، بأن يقال : "باسم الله واسم⁽¹³⁾ فلان" ، أو قال⁽¹⁴⁾ : "باسم الله وفلان" ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ الله ﴾⁽¹⁵⁾ [وهذا أهل به لغير الله]⁽¹⁾ .

113113113113113113113485485

- (١) في (ج) : الرأس .
- (٢) في (ب) : ولأبي .
- (٣) في (ب) : يبين .
- (٤) في (د) : النص .
- (٥) في (د) : الكتاب .
- (٦) في (ب) : الزيادة .
- (٧) في (ج) و (د) : لما .
- (٨) وهو رواية النصف ، لأنه قولهما .
- (٩) مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (١٠) ذكر في المسألة شرطان من شروط التسمية : الأول : تجريد اسم الله عن اسم غيره ، وإن كان اسم النبي ﷺ ، وهو المقصود بالعبارة الأولى . والثاني : تجريده عن الدعاء ، وقد جعله صاحب التحفة مستحبا لا شرطا ، وهو المقصود بالعبارة الثانية . انظر : تحفة الفقهاء 417 ، بدائع الصنائع 245/6 ، تنوير الأبصار 612/6 .
- (١١) ليست في (د) .
- (١٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
- (١٣) في (ب) و (د) : باسم .
- (١٤) ليست في (ب) .
- (١٥) سورة البقرة 173 .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه ⁽²⁾ : ((جَرِّدُوا السَّيِّئَ عِنْدَ الذَّبْحِ)) ⁽³⁾ .

وقال النبي ﷺ : ((مَوْطِنَانِ لَا أُذْكَرُ فِيهِمَا)) ⁽⁴⁾ : عِنْدَ الْعُطَاسِ ، وَعِنْدَ الذَّبْحِ ⁽⁵⁾)) ⁽⁶⁾ .

فإذا قال : "باسم الله ، ومحمد ⁽⁷⁾ رسول الله" ، صار الذَّبْحُ ⁽⁸⁾ ميتة ؛ لما قلنا .

وأما الذي يكرهه ⁽⁹⁾ : بأن يكون غير اسم الله مقرونا به في الظاهر ، من غير عطف ،

ولا شركة ، [كما لو قال : "باسم الله محمد ⁽¹⁰⁾ رسول الله"] ⁽¹¹⁾ ، فيكرهه ، ولا تجزئ ⁽¹²⁾ ؛

لأن الشركة لم توجد/ ، فلم ⁽¹³⁾ يكن الذبح واقعا له ، ويكره لوجود الوصل صورة ،

[1: 1251]

والقران ظاهرا ، وذلك متصور بصورة الحرام ، فوجب أن يكره .

وأما الذي لا بأس به ⁽¹⁴⁾ : فأَنْ ⁽¹⁵⁾ يكون منفصلا ⁽¹⁶⁾ عنه ⁽¹⁷⁾ صورة ⁽¹⁸⁾ ،

وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيَّرَ اللَّهُ أَي : مَا يَذْبَحُ لِأَهْلَتِهِمْ ، الْأَنْصَابُ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا ، أَوْ يَسْمُونُ أَسْمَاءَهَا عَلَيْهَا ، يَقُولُونَ : "باسم فلان" . انظر : تفسير الطبري 321/3 ، أحكام القرآن للحصاص 155/1 .

(1) ليست في (ج) و (د) .

(2) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين إلى الإسلام ، خادم رسول الله ﷺ ، وصاحب سره ، وهاجر المجرتين ، وصلى القبلتين ، وشهد له ﷺ بالجنة ، وحدث عن النبي ﷺ بالكثير ، أخذ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة ، أرسله عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم ، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان فتوفي بها سنة 32 هـ . انظر : البداية والنهاية 1437/1 ، الإصابة 171/2 .

(3) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الأصل (غير موجود في المطبوع) . وقال عنه في نصب الراية 475/4 : غريب .

(4) ليست في (ب) .

(5) مثبت في حاشية (ج) [ق] . وفي متنها : التسمية .

(6) عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : ((لا تذكروني عند ثلاث : تسمية الطعام ، وعند الذبح ، وعند العطاس)) وفي رواية : ((عند التعجب)) بدلا من ((تسمية الطعام)) . أخرجه التيهقي في الكبرى ، ك الضحايا ، ب الصلاة على رسول الله ﷺ عند الذبيحة (19717) ، وقال : " هذا منقطع ، وعبد الرحيم ، وأبوه ضعيفان ، وسليمان بن عيسى السجزي في عداد من يضع الحديث " ، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (539) : " موضوع " .

(7) بكسر الدال . والخفض لا يحل ، ولو رفعه حل ؛ لأنه كلام مبتدأ ، وإن نصبه اختلفوا . وقيل : هذا التحريم إذا كان يعرف النحو ، وقيل : لا يحرم على قياس ما روي عن محمد - رحمه الله - أنه لا يرى الخطأ في النحو معتبرا في باب الصلاة ونحوها ، وذكر الزيلعي أنه يحرم مطلقا بالعطف لكن علق عليه الشلي أن الظاهر أنه لا يحرم مطلقا بدون العطف . انظر : العناية 492/9 ، حاشية الشلي 453/6 ، الفتاوى الهندية 288/5 .

(8) رأيت أن الأصح تشكيلا بكسر الدال ؛ لأن الذَّبْحَ - بالكسر - هو : المذبوح ، فيمكن وصفه بأنه ميتة ، أما الذَّبْحُ - بالفتح - فهو الفعل منه . انظر : لسان العرب (ذبج) .

(9) هذا الوجه هو المراد بما قاله محمد رحمه الله في الجامع الصغير في بداية هذه المسألة . انظر : الهداية 492/9 .

(10) برفع الدال ، ولو خفضها لا تحل راجع ما ذكر في الحالة السابقة - الوصل بالواو - لأنه نفس ما قيل في هذه الحالة - الوصل بلا واو - ، وقال بعضهم في الوصل بلا واو أنه يحل في الأوجه كلها ؛ لعدم وجود الشركة . انظر : بدائع الصنائع 245/6 ، البناية 656/10 ، حاشية ابن عابدين 611/6 .

(11) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(12) أي لا تحرم الذبيحة . انظر : الهداية 492/9 .

(13) في (ج) : ولم .

(14) ليست في (ب) .

(15) في (ب) : فإنه .

(16) في (ب) : منقطعا .

(17) ليست في (د) .

(18) أي حسا . انظر : حاشية ابن عابدين 611/6 .

ومعنى⁽¹⁾ ، قبله⁽²⁾ ، أو بعده⁽³⁾ ؛ لأن النبي ﷺ كان⁽⁴⁾ يقول⁽⁵⁾ : ((اللَّهُمَّ نَقِلْ هَذِهِ عَنْ أُمِّةٍ مُحَمَّدٍ ، مِمَّنْ شَرُّدَ لَكَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ ، وَلِيَّ بِالْبَلَاغِ))⁽⁶⁾ ، وهذا الثالث من الخواص⁽⁷⁾ .

9- مسألة⁽⁸⁾ : [السن المجزئ في الهدى والضحايا]

[353 ب :]

محمد عن يعقوب / عن أبي حنيفة رحمه الله أنه⁽⁹⁾ قال :

لا يجزئ في الهداي⁽¹⁰⁾ ، والضحايا إلا الجذع⁽¹¹⁾ من الضأن ، والثني⁽¹²⁾ من المعز ، والبقر ، والإبل ، فصاعدا .

115115115115115115115485485

- (١) أي تقديرا . انظر : المرجع السابق .
 (٢) قبل الإضجاع ، أو التسمية . وقبل التسمية يكون مثالا للفصل معنى فقط لا صورة ، وهو جائز لا بأس به ، فيكون الأولى أن تكون العبارة التي قبلها معطوفة بأو : " صورة أو معنى " . انظر : الهداية 492/9 ، تبين الحقائق 454/6 ، حاشية ابن عابدين 611/6 .
 (٣) أي بعد الذبح . انظر : تبين الحقائق 454/6 ، تنوير الأبصار 611/6 . وفي البناية 658/10 : " أي بعد أن يضحج الذبيحة والأولى هو كونه بعد الذبح ؛ لأن محل ما بعد الإضجاع هو نفسه محل ما قبل التسمية والله أعلم " .
 (٤) ليست في (ج) .
 (٥) بعد الذبح . انظر الهداية : 492/9 . وقد ورد دليل الجواز قبل التسمية في البناية 657/10 .
 (٦) أخرجه مسلم بنحوه ، كالأضاحي ، ب استحباب استحسان الضحية ، وذبحها مباشرة بلا توكيل ، والتسمية والتكبير (5091) عن عائشة رضي الله عنها .
 (٧) وقد ورد الحديث بألفاظ متعددة عن جمع من الصحابة ، سرق تخريج بعضها في حديث : ((ضحى رسول الله ﷺ بكشين أحدهما عن نفسه ، والآخر عن أمته)) .
 (٨) انظر في المسألة وأوجهها : الهداية وشرحها البناية 656/10 ، تبين الحقائق 453/6 ، الدر المختار 610/6 .
 (٩) هذه المسألة قد ساقها الشارح هنا في كتاب الذبائح ، ولم أجدها في متن الجامع الصغير إلا في كتاب الحج ، باب في تقليد البدن .
 (١٠) ليست في (أ) و (ب) .
 (١١) في (أ) و (ب) : الهدى .
 (١٢) الذي في اللغة والشرع : ما يهدى إلى الحرم من الرِّمِّ لِيُقَرَّبَ به فيه . انظر : لسان العرب (هدى) ، الدر المختار 675/2 .
 (١٣) الجذع : صغير السن ، ومن الدَّوَابِّ والأنعام قبل أن يُثْنِيَ بسنة ، وأول ما يُهْتَطَّاع ركوبه ، والأنثى جَذَعَةٌ ، ويجمع على جذاع وجذعان وأجذاع أيضا ، والجذع من الضأن : ماله سنة تامة ، وهو الأشهر عند أهل اللغة . انظر : العين (جذع) ، لسان العرب (جذع) .
 (١٤) شرعا : ما أتى عليه أكثر الحول . وعند الفقهاء : ما تم له ستة أشهر - وهناك تفصيل حول اختلافات العلماء في تحديد سن الجذع شرعا لأنواع الأنعام - . انظر في ذلك : القاموس الفقهي 59/1 .
 (١٥) الشري لغة : ثَبَّتَ الشَّيْءَ ثَبَاتًا ، وجعلته اثنين ، والشئ : كل ما سقطت ثبته ، ويكون من ذوات الظلف ، والخافر في السنة الثالثة ، ومن ذوات الخف في السنة السادسة ، وهو بعد الجذع . انظر : لسان العرب (ثني) ، العين (ثني) .
 (١٦) شرعا : من الإبل : ما أتم خمسة أعوام ، ومن البقر : ما أتم حولين ، ومن الغنم : ما أتم حولا . انظر : معجم لغة الفقهاء 188/1 .

ألا ترى أن السُّنَّة وردت في حديث **أبي سُدَّة بن نيار** ^(١) في العتود ^(٢) ، أنه يجزئه ولا يجزئ غيره ^(٣) . والعتود من المعز هو : الجذع ، وهو الذي تَمَّ ^(٤) حوله . لا خلاف في العتود ، وهو الجذع بعينه .

والثني من البقر على القول المختار : الذي تم له حولان ، وطعن في الثالث . وعلى القول الآخر : هو الذي طعن في الرابع .

ومن الإبل : هو الذي تم له خمسة أحوال ، وطعن في السادس بالإجماع ^(٥) .

[وهذا الباب لم يُذكر في شيء من الكتب ، وهو من الخواص] ^(٦) ، والله أعلم بالصواب .

117117117117117117117485485

(١) أبو بردة بن نيار الأنصاري ، خال البراء بن عازب ، اسمه : هانئ ، وقيل غير ذلك ، شهد بدرًا ، وما بعدها وروى عن النبي ﷺ ، مات في أول خلافة معاوية بعد أن شهد مع علي عليه السلام حروبه كلها ، مات سنة 41 هـ . انظر : الإصابة 290/3 .

(٢) العتود : الجذع الذي استكرش ، وقيل : هو الذي يبلغ السِّفاد ، وقيل : هو الذي أجذع . والعتود من أولاد المعز - وهو المقصود في الحديث - : الصغير منها إذا شب ، ورعى ، وقوي ، وأتى عليه حول ، والجمع : أعتدة . انظر : لسان العرب (عتد) ، النهاية في غريب الأثر 177/3 .

(٣) أخرجه البخاري ، كالأضاحي ، ب سنة الأضحية (5545) ، ب قول النبي ﷺ لأبي بردة : ((ضَحَّ بالجذع من المعز ، ولن تجزي عن أحد بعدك)) (5556) و (5557) . ومسلم ، كالأضاحي ، ب وقتها (5069) - (5078) .

(٤) في (أ) و (ج) و (د) : لم يتم . وقد أثبت في المتن ما وافق تعريف العتود في اللغة ، والله أعلم .

(٥) انظر في جميع هذه الأسنان : المبسوط 9/12 ، بدائع الصنائع 301/6 ، الهداية وشرحها البناية 53/11 .

(٦) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

كتاب الكراهية⁽¹⁾

[هذا باب لم يذكر في شيء من الكتب ، وعليه مسائله من الخواص]⁽²⁾.

1- مسألة :

[حكم لحوم الحمر وألبانها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله :

أنه كان يكره لحوم الأثني⁽³⁾ ، وألبانها⁽⁴⁾ .

ولم يذكر اللبن إلا في هذا الكتاب خاصة⁽⁵⁾ ، وهذا مذهبننا⁽⁶⁾ .

وقال الأوزاعي : هو حلال⁽⁷⁾ .

واحتج بما روى عن⁽⁸⁾ غالب بن أبجر⁽⁹⁾ أنه قال : يا رسول الله إنه⁽¹⁰⁾ لم يبق من مالي

إلا حمر⁽¹¹⁾ أهلية⁽¹²⁾ ، فقال رسول الله ﷺ : ((كُلْ مِنْ سَمِينِ مَالِكَ))⁽¹²⁾ .

ولأن الوحشي منه يؤكل فكذلك الأهلي كالبقرة .

118118118118118118118118485485

(¹) سمي باب الكراهية لأن محمدا رحمه الله نص على أن كل مكروه حرام ، أما عندهما فهو إلى الحرام أقرب ، وهذا الحد للمكروه كراهة تحريم ، أما المكروه كراهة تنزيه فيلحق الحلال أقرب ، وإنما لم يطلق عليه محمد لفظ الحرام لأنه لم يجد فيه نصا قطعيا ، فكان نسبة المكروه إلى الحرام عنده كنسبة الواجب إلى الفرض ، وسُمي في غيره من الكتب بالاستحسان وبلحظ والإباحة . انظر : شرح التلويح 2/ 264 ، البحر الرائق 22/ 74 .

(²) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(³) الأثنى : جمع أثنان ، وهي الحُمارة ، ويطلق على الأثني خاصة . انظر : لسان العرب (أثن) ، حياة الحيوان 18/1

(⁴) حصَّ الأثنى مع كراهة لحم سائر الحُمر ؛ ليستقيم عطف الألبان عليه ، إذ اللبن لا يكون إلا من الأتان . انظر : تكملة فتح القدير 4/10 .

(⁵) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(⁶) انظر : تبين الحقائق 6/ 469 ، البناية 10/ 721 ، حاشية ابن عابدين 6/ 619 .

(⁷) في (د) : خلاف .

ولم أقف على قول الأوزاعي ، لكن قال في الاستذكار 5/ 297 : " وأجمع العلماء على أن البغل عندهم كالحمير لا يسهم له في الغزو ، ولا يؤكل لحمه ، وعلى هذا جماعة الفقهاء أئمة الفتوى بالأمصار ، واختلفوا في أكل الخيل فقال مالك وأصحابه ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي : لا تؤكل الخيل " .

(⁸) في (ج) : عن النبي ﷺ .

(⁹) غالب بن أبجر المزني ، وردَّ بعدة أسماء منها : غالب بن ديبخ . سيد مُزينة ، ويح في الكوفيين ، روى عنه عبد الله بن معقل ، ولم يرو إلا حديث واحد في الحمر الأهلية . انظر : الإصابة 1/ 76 .

(¹⁰) ليست في (ج) و (د) .

(¹¹) الحمر الأهلية : جمع حمار وهو : النَّهَّاق من ذوات الأربع . ومنه الأهلي أو الإنسي : وهو كل شيء من الدواب وغيرها ألف المنازل ، والناس ، وعكسه الوحشي . انظر : لسان العرب (أهل) ، حياة الحيوان 1/ 238 .

(¹²) أخرجه أبو داود ، ك الأظعمة ، ب في أكل لحوم الحمر الأهلية (3809) . وقال الألباني في سنن أبي داود 309/3 : "ضعيف الإسناد مضطرب" .

واحتج أصحابنا⁽¹⁾ بحديث علي ، وجابر⁽²⁾ ، وعبد الله بن أبي أوفى⁽³⁾ أن النبي

[354: ب]

ﷺ حرم لحوم الحمر الإنسية⁽⁴⁾ يوم خيبر ، / وفي الحديث أنهم كانوا ذبحوها يومئذ وإن القدور لتغلي بها حتى نادى منادي رسول الله ﷺ : أن أكفثوا⁽⁵⁾ القدور⁽⁶⁾ ، وذلك دليل الحرمة ، والنجاسة .

ودلت هذه الأحاديث على أن حديث غالب منسوخ ، أو مُؤوَّل بأن يبيع⁽⁷⁾ ، فيأكل من⁽⁸⁾ ثمنه .

وإذا ثبت حكم اللحم ، ثبت حكم اللبن ؛ لأنه متولد منه ، وإنما أراد⁽⁹⁾ بالكراهة التحريم إلا أنه احتاط ؛ / لاختلاف النصوص⁽¹⁰⁾ .

[251: 1]

واتفق أصحابنا في الحمار إذا ذُبِح أن لحمه طاهر ، وأنه لا يؤكل ، وأما شحمه فلا يؤكل⁽¹¹⁾ ، وهل يُفْتَع به⁽¹²⁾ من غير وجه الأكل ؟
اختلف فيه⁽¹³⁾ مشايخنا رحمهم الله :

فقال بعضهم : لا يحل كما لا يحل الأكل .

وقال بعضهم : بل⁽¹⁴⁾ ذلك جائز ؛ لأن تحريم الأكل يدل على النجاسة ، وليس من

119119119119119119119119485485

(١) في (ب) : وأما
(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي ، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير ، ورُوي عنه أنه شهد مع النبي ﷺ 19 غزوة ، واختلف في شهوده بدرا ، وكان من المكثرين الحفاظ ، وكف بصره في آخر عمره ، توفي بالمدينة سنة 74 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 30/1 ، الاستيعاب 219/1 .
(٣) عبد الله بن أبي أوفى : اسمه : علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي ، من أهل بيعة الرضوان ، له ولأبيه صحبة ، وروى أحاديث شهيرة ، شهد الحديبية ، وخبير ، وما بعدها ، وبعد وفاته ﷺ تحول إلى الكوفة ، وكان آخر من مات بها من الصحابة سنة 87 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 428/3 ، الإصابة 18/4 .

(٤) في (د) : الأهلية .
(٥) أكفثوا : الكفء : قلبك الشيء لوجهه . انظر : العين (كفأ) .
(٦) أخرجه البخاري ، ك الذبائح والصيد ، ب لحوم الحمر الإنسية (5521-5529) . ومسلم ، ك الصيد والذبائح ، ب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (5005-5021) .
(٧) يبيع : من البيع وهو لغة : ضد الشراء ، وهو : الشراء أيضا ، وهو من الأضداد ، وهو مطلق المبادلة . انظر : لسان العرب (بيع) .

شرعا : مبادلة المال المتقوّم بالمال المتقوّم تملكيا وتملكا . انظر : تبين الحقائق 275/4 ، أنيس الفقهاء 72 .
(٨) ليست في (أ) و (د) .
(٩) ليست في (أ) و (ج) .
(١٠) انظر : تبين الحقائق 23/7 ، العناية 4/10 ، البناية 78/11 .
(١١) وهذا الاتفاق عام في كل ما لا يؤكل ، وعبرة كتب الحنفية هي : " وذبح ما لا يؤكل يُطهّر لحمه و شحمه و جلده إلا الآدمي والخنزير " . انظر : مختصر القدوري 230/3 ، البحر الرائق 196/8 ، حاشية ابن عابدين 619/6 .

(١٢) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(١٣) ليست في (أ) .

(١٤) ليست في (ج) .

ضرورة النجاسة حرمة الانتفاع به ، ألا ترى أن الزيت إذا خالطه ودك⁽¹⁾ الميتة ،
والزيت غالب ،/ أنه لا يؤكل ، والانتفاع به⁽²⁾ حلال ، فكذلك هاهنا⁽³⁾ .

[293ب : ج]

2- مسألة :

[الاستبراء]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يشتري الجارية قال :
لا يقرها⁽⁴⁾ ، ولا يمسها⁽⁵⁾ ، ولا يقبها ، ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى
يستبرئها⁽⁶⁾(7) .

و الأصل في وجوب الإستبراء عند حدوث حلّ الوطء : حديث رسول الله ﷺ أنه
قال في سبأيا⁽⁸⁾ أو طاس⁽⁹⁾ : « ألا لا تقطأ الحبالى⁽¹⁰⁾ حتى يبرئ⁽¹¹⁾ ، ولا الحبالى⁽¹²⁾ حتى
يسرتبأن بجمعة⁽¹³⁾ »⁽¹⁴⁾ .

وهو⁽¹⁾ معلول بخوف الشغل بماء المالك الأول ، فوجب الاحتراز عنه بالاستبراء عند
حدوث حل⁽²⁾ الوطء ؛ لأن ذلك زمان الاختلاط ،

120120120120120120485485

(١) الودك : الدسم ، أو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه ، وودك الميتة : ما يسيل منها . انظر : المعجم
الوسيط (ودك) .

(٢) ليست في (د) .

(٣) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

(٤) في (ب) : لا يطأها .

(٥) في (أ) : يلمسها .

المس : المس يلمس ، ثم استعير للأخذ والضرب ؛ لأنهما باليد ، واستعير للجماع لأنه لمس . لسان العرب
(مسس) . واللمس : وضع البشرة على البشرة بغير حائل ، ويكنى به عن الجماع . انظر : معجم لغة الفقهاء 1/
424 .

(٦) الاستبراء لغة : طلب البراءة . انظر : لسان العرب (برأ) .

شرعا : استبراء الجارية : طلب براءة رحمها من الحمل . انظر : العناية 40/10 .

(٧) انظر : شرح الوقاية 377/2 ، البناية 191/11 ، البحر الرائق 224/8 .

(٨) سبأيا : جمع سبئية ، وهي : المرأة المنهوبة ، والسبئية ، والسبء : الأسر والاسترقاق . انظر : لسان العرب (سبى)
، طلبة الطلبة 181 .

(٩) أو طاس : واد في ديار هوازن ، وتقع شمال شرقي مكة ، وشمال بلدة عُسَيْرَة ، وتبعد عن مكة قرابة 190 كم على
على طريق متعرجة ، فيه كانت وقعة حنين . انظر : معجم البلدان 192/ 1 ، المعالم الجغرافية الواردة في السيرة
النبوية 34 .

(١٠) الحبالى : جمع حُبلى ، من الحبل : الحمل ، وأصل الحبل الامتلاء ، فسمي به الحمل لأنه امتلاء الرّحم . انظر :
تاج العروس (حبل) .

(١١) يضعن : وضعت المرأة حملها ؛ ولدته . انظر : تاج العروس (وضع) .

(١٢) الحبالى : جمع حائل ، وهي : كل حامل يقطع عنها الحمل سنة ، أو سنوات حتى تحبل . انظر : لسان
العرب (حول) .

(١٣) الحيض لغة : حاض السيل إذا فاض . انظر : لسان العرب (حيض) .

شرعا : هو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داء وصغر . انظر : تبين الحقائق 158/1 .

(١٤) أخرجه أبو داود ، ك النكاح ، ب في وطء السبأيا (2157) . وقال الحافظ في بلوغ المرام 239 :
"صححه الحاكم ، وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما في الدارقطني " . وصححه الألباني في سنن أبي داود
(2157) .

فوجب الاحتراز عنه⁽³⁾ .

وتعدى هذا الحكم إلى المملوكة بالشراء ، وسائر أسباب الملك⁽⁴⁾ بهذا المعنى .
وتحرم الدواعي عندنا⁽⁵⁾ .

وقال بعض الفقهاء : / لا تحرم⁽⁶⁾ ؛ لأن النص ورد في الوطاء ، وهو⁽⁷⁾ معلول بنخف
الخلط بماء غيره ، وسقي زرع غيره بمائه ، وذلك معدوم في الدواعي⁽⁸⁾ ، فلم يتعد إليها⁽⁹⁾
التحريم .

وهذا⁽¹⁰⁾ كما قلنا في المسبية [أن الدواعي لا تحرم هناك]⁽¹¹⁾ وهو المنصوص
والأصل⁽¹²⁾ في الباب ، وهذا [في غير المنصوص]⁽¹³⁾ ، ومحال أن يخالف الفرع⁽¹⁴⁾ أصله⁽¹⁵⁾ .

ولنا⁽¹⁶⁾ : أن الدواعي في معنى الوطاء ، فوجب إلحاقها به كما قلنا في الظهار⁽¹⁷⁾ ،
وكما قلنا⁽¹⁸⁾ في غير الملك .

وإنما قلنا هذا ؛ لأن الوطاء إنما حرّم ؛ لاحتمال الوقوع في غير الملك بأن تكون قد
حبلت⁽¹⁹⁾ من المالك الأول ، فيصير حينئذ ساقيا زرع غيره ؛ لأنه تبيّن⁽²⁰⁾ أنه وطء/ أم
ولد⁽¹⁾ غيره ، وهذا المعنى في الدواعي موجود ؛ لأنها إن كانت حاملا من المالك ،

(١) مثبت في حاشية (ج) [ق] وفي متن (ج) : وهذا .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٤) كالشراء والهبة والإرث ، والوصية ، والصدقة ، والخلع ، والكتابة ، وغير ذلك . انظر : البحر الرائق 224/8 .

(٥) في الأصل . انظر حاشية ابن عابدين 692/6 .

(٦) وفي حاشية (د) [ح] : إن الدواعي لا تحرم هناك . وانظر : شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد 728 .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) في (ب) : التعدي .

(٩) في (ب) و (د) : إليه .

(١٠) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٢) الأصل هو : ما أدرك بأول العقل وبالحس ، وقيل الأصل : ما يبنى عليه غيره . انظر : الإحكام للآمدي 3/

211 ، الإحكام لابن حزم 43/1 .

(١٣) في (أ) و (ب) : في غيره ، وفي حاشية (ج) [صح] وفي (د) : من فرعه .

(١٤) الفرع : كل ما عرف بمقدمة راجعة إلى ما ذكرنا من قرب ، أو من بعد ، وقيل : ما يبنى على غيره . انظر :

الإحكام للآمدي 3/ 211 ، الإحكام لابن حزم 43/1 .

(١٥) في (ج) و (د) : الأصل . والأصل هو المسبية ، والفرع هو المملوكة بأسباب الملك غير السي .

(١٦) في (أ) و (ج) و (د) : ووجه قولنا .

(١٧) انظر المسألة رقم 11 في هذا الباب .

الظهار لغة : قول الرجل لإمرأته : " أنت علي كظهر أمي " أصله مأخوذ من الظهر . انظر : تاج العروس (ظهر) .

شرعا : تشبيه المنكوحه ، أو جزء منها شائع ، أو معبر به عن الكل بالحرمة على سبيل التأييد اتفاقا بنسب ، أو

رضاع ، أو مصاهرة . انظر : العناية 245/4 .

(١٨) ليست في (أ) ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٩) في (ب) و (د) : حملت .

(٢٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

فادعى الولد ، فصارت أم ولد ، ظهر⁽²⁾ أن الدواعي حصلت في ملك غيره ، وذلك حرام .

ولا نصّ في المسبية⁽³⁾ ، وروي عن محمد أنه قال : تحل الدواعي⁽⁴⁾ ؛ لأن ذلك لا يحتمل الوقوع في غير الملك ، لأن المالك الأول لا يملك الدعوى⁽⁵⁾ ، وإنما حرم الوطاء ؛ لما فيه - أعني الوطاء-⁽⁶⁾ من سقي زرع غيره ، والدواعي تخالفه⁽⁷⁾ في ذلك المعنى ، والله أعلم .

3- مسألة :

[بيع السرقيين والعذرة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

لا بأس ببيع السرقيين⁽⁸⁾ ، ويكره بيع العذرة⁽⁹⁾ .
أما بيع السرقيين فجائز عندنا⁽¹⁰⁾ .

وقال الشافعي رحمه الله : إنه باطل ؛ لأنه نجس العين ، فلم يكن مالا ، فلا يجوز بيعه كالعذرة⁽¹¹⁾ .

[واحتج أصحابنا]⁽¹²⁾ بلبس السرقيين مال ، فجاز بيعه كسائر الأموال ، وإنما قلنا [إنه مال]⁽¹³⁾ ؛ لأن المال : ما يُتُّفَع به ، ويَقُول⁽¹⁴⁾ . وقد تمول المسلمون السرقيين ، وانتفعوا

(١) أم الولد : هي الأمّة التي ولدت من سيدها في ملكه . انظر : القاموس الفقهي 25/1 .

(٢) في حاشية (ج) [ق] وفي (د) : ثبت .

(٣) أي لم يذكر الدواعي في المسبية في ظاهر الرواية . انظر : العناية 45/10 .

(٤) أي في المسبية . انظر : بدائع الصنائع 489/6 ، الهداية 45/10 .

(٥) لأنه لا تصح دعوة الحربي . انظر : الهداية 46/10 .

(٦) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (د) [ح] .

(٧) في (ب) و (ج) و (د) : تخالفها .

(٨) السرقيين والسرقيين : الروث ، والزبل تُدْمَلُ به الأرض ، وهو معرب سرّكين ، ويقال : سرّجين ، وسيرفين .

انظر : لسان العرب (سرقي) ، القاموس الفقهي 168/1 .

(٩) العذرة : الغائط . انظر : المعجم الوسيط (عذر) .

(١٠) انظر : تبين الحقائق 57/7 ، البناية 225/11 ، تكملة فتح القدير 53/10 .

(١١) انظر : المهذب 261/1 ، الوسيط 17/3 .

(١٢) في (ب) : ولنا .

(١٣) في (أ) و (د) : هذا .

(١٤) تَمُولُ : تَمُولُهُ : أي اجْعَلْهُ لَكَ مَالاً ، والمال في الأصل : ما يُمْلِكُ من الذهب والفضة ، ثم أُطْلِقَ على كل ما يُفْتَنَى ويَحْتَلِكُ من الأعيان . انظر : لسان العرب (مول) .

التمول عند الفقهاء : اتخاذ الشيء قنية . انظر : معجم لغة الفقهاء 178/1 .

[294 ب : أ]

به من غير نكير من أحد من السلف⁽¹⁾ بخلاف العذرة ؛ لأن العادة في الانتفاع بها لم يوجد ، فإنما ينتفع بها مخلوطة برماد ، أو تراب غالب عليها⁽²⁾ .

[252 أ : ب]

والدليل على الفرق : أن العذرة جاوزت الآدمي ، فصارت خارجة عن حد الابتذال تعظيماً للآدمي كشعره ، وعظمه⁽³⁾ بخلاف السرقين ، والله أعلم .

4- مسألة :

[شراء الجارية ممن يزعم أن صاحبها وكله ببيعها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل عَمَّ جاريةً أنها لرجل ، ثم وجدها في يد آخر يبيعها [وهو يزعم أن صاحبها وكله ببيعها]⁽⁴⁾ ، أيسعه أن يشتريها منه ويطلقها ؟

قال : نعم⁽⁵⁾ .

وأصله : أن خبر الواحد في المعاملات حجة⁽⁶⁾ ؛ لإجماع المسلمين على ذلك⁽⁷⁾ ، وبالكتاب والسنة :

فإن الله تعالى جعل خبر الواحد حجة في آيات من كتابه مثل قوله ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾⁽⁸⁾ ومثل قوله ﴿ فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾⁽⁹⁾ وتواترت⁽¹⁰⁾ به السنة ، وفي ذلك ضرورة ، وبلوى ، ولذلك جعلنا خبر الفاسق⁽¹¹⁾ حجة في هذا الباب ، ولم نشترط العدالة⁽¹²⁾ ؛

123123123123123123123485485

- (١) [294 ب : أ] .
 (٢) ورد في تبين الحقائق 57/7 أن الصحيح عن أبي حنيفة أن الانتفاع بالعذرة الخالصة جائز بينما ورد في الهداية 53/10 أن الصحيح أنه لا يجوز الانتفاع بغير المخلوط .
 (٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٥) انظر : الهداية 53/10 ، خلاصة الدلائل 343 ، البحر الرائق 227/8 .
 (٦) انظر : كشف الأسرار 2 / 538 .
 (٧) انظر : كشف الأسرار 2 / 540 ، الأحكام لابن حزم 1 / 103 .
 (٨) سورة القصص 20 .
 (٩) سورة الكهف 19 .
 (١٠) في (ج) و (د) : وتوارثت .
 (١١) الفاسق لغة : اسم فاعل من فسق وهو : العصيان ، والترك لأمر الله عز وجل ، والخروج عن طريق الحق . انظر : لسان العرب (فسق) .
 اصطلاحاً : من فعل كبيرة ، أو أكثر من فعل . انظر : القاموس الفقهي 1 / 286 .
 (١٢) العدالة لغة : مصدر عدل ، والعدل : ضد الجور ، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم . انظر : العين (عدل) . اصطلاحاً : صفة في الإنسان تحمله على اجتناب الكبائر ، وعدم الإصرار على الصغائر ، وتحرُّب ما فيه خسر من التصرفات . انظر : معجم لغة الفقهاء 1 / 306 .

[لما ذكرنا من الضرورة ، لكنه يحكم رأيه في الفاسق بخلاف العدل]⁽¹⁾⁽²⁾.

5- مسألة :

[أخذ الجارية التي زعمت أنها هدية له من مولاه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في أمة⁽³⁾ لرجل ، قالت لرجل : بعثني مولاي إليك هدية ، قال :

يسعه أن يأخذها⁽⁴⁾ ؛ لما بينا في المسألة الأولى⁽⁵⁾ .

وفي ذلك⁽⁶⁾ حديث علي عليه السلام : أنه قبِلَ جارية هدية⁽⁷⁾ ، وقال لها⁽⁸⁾ : ((أفارغة أنت أم مشغولة)) فقالت : ((أنا⁽⁹⁾ مشغولة)) فقبل قولها⁽¹⁰⁾ .

6- مسألة :

[النظر إلى المرأة المحرم]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله / قال :

[1355 : ب]

لا بأس بأن ينظر ذو الرحم المحرم من المرأة المحرم إلى رأسها ، ويكره أن ينظر إلى بطنها ، وإلى ظهرها⁽¹¹⁾ ، وإلى فخذه⁽¹²⁾ .

124124124124124124124485485

(١) مثبت في حاشية (ج) [صح] ، وكلمة : (بخلاف) مثبته في حاشية (د) .
(٢) انظر : أصول السرخسي 371/1 . ويقصد بالعبارة الأخيرة أن قبول خبر الفاسق ينفك عن معنى الإلزام ، فجوز الاعتماد فيه على خبر الفاسق مطلقا ، والحل والحرمة فيه معنى الإلزام من وجه ، فلهذا لم نجعل خبر الفاسق فيه معتمدا على الإطلاق حتى ينضم إليه غالب الرأي . انظر المرجع السابق .
(٣) الأمة : واحدة الإماء ، المرأة ذات العبودية أي : المملوكة ، خلاف الحرة ، وقد أقرت بالأموة . انظر : العين (أما) ، القاموس الفقهي 27/1 .
(٤) لم أجده هذه المسألة فيما بحث فيه من كتب الفقه .
(٥) أي قبول خبر الواحد في المعاملات .
(٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٧) ليست في (ب) .
(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(١٠) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك الطلاق ، ب الأمة تباع ولها زوج (13175 ، 13176) . وابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الطلاق ، ب من قال : ليس هو بطلاق فلا يطأها الذي يشتريها حتى يطلق (18269) . والطحاوي في مشكل الآثار ، ب بيان مشكل ما روي مما قد اختلف فيه أهل العلم في بيع الأمة ذات الزوج فيقول بعضهم : إنه طلاق لها ، ويقول بعضهم : إنه غير طلاق لها ... (3721) .
(١١) زاد في (د) : وإلى فرجها . وهو غير موجود في الجامع الصغير 479 .
(١٢) علق في تكملة فتح القدير 672/10 بأن الأنسب أن يقال : " ما بين سرتها إلى ركبته " بدل " فخذه " ؛ لما علم من عدم جواز نظر الرجل المحرم من المرأة إلى ما بين سرتها وركبتها .

وأصل هذا : أن النظر إلى مواضع الزينة من المحارم جائز ، وكذلك المس⁽¹⁾ ، ولا يجوز الاستمتاع بوجه من الوجوه ، وإنما جاز بالكتاب قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾⁽²⁾ فصح بهذا أن الزينة نوعان .
ثم قال : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾⁽³⁾ [إلى آخر القصة]⁽⁴⁾ فأطلق ولم يقيّد ، فثبت به أنه لا بأس بإبداء ذلك كله .

[د : 1230]

والمراد بالزينة : / مواضع الزينة ، جُعل كناية عنه للمجاورة .
ويحتمل أن يكون أراد به : حال التزين ، فيقضي إباحة النظر إلى ما لا ينفصل عن الزينة .

والسُرّة قد كثرت في ذلك ، وفي ذلك ضرورة ؛ لأن صلة⁽⁵⁾ الرحم واجبة ، وأدنى ذلك بالزيارة .

ومن السُرّة أن تلتون المرأة في ثياب فضّل ، فتخرج هي في السُرّة ، ويخرج هو في غض البصر ، أو ينقطع التزاور .

ولأن المحرمية دليل على⁽⁶⁾ قلة الشهوة ، ووقوع الأمن عن الفتنة في العادة .

والضرورة في مواضع الزينة وهي : الرأس ، والعنق ، والأذن ، والصدر ، والعضد ، والكف⁽⁷⁾ ، / والذراع ، والساق ، والقدم كل هذه مواضع الزينة .

[ج : 1295]

فأما الظهر فليس من مواضع الزينة ، ألا ترى أن التشبيه بالظهر جُعل تحريماً كسائر العورات بخلاف الرأس ، والعضد ، والكف ، وما يحل إبدائه .
والعقاص⁽⁸⁾ من⁽⁹⁾ زينة⁽¹⁰⁾ الشعر⁽¹¹⁾ . والبطن كذلك ليس من مواضع الزينة⁽¹²⁾ .

125125125125125125125485485

(¹) وإن كان ينظر إلى شيء من ذلك بشهوة ، فليس له أن ينظر ، وكذلك إن كان أكبر رأيه أنه إذا نظر انتهى ، فينبغي له أن يغض بصره . انظر : بدائع الصنائع 489/6 .

(²) سورة النور 31 .

(³) سورة النور 31 .

(⁴) ليست في (أ) .

(⁵) في (د) : أصل .

(⁶) ليست في (ج) .

(⁷) ليست في (أ) .

(⁸) العقاص : من العَقَص وهو نوع من الضفر ، وهو : أخذك خُصْلَةً من شعر ، فتلوّيها ، ثم تعقدها حتى يبقى فيها التواء ، ثم ترسأها ، فكل خُصْلَةٍ عَقِيصَةٌ . انظر : تهذيب اللغة (عقَص) .

(⁹) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(¹⁰) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(¹¹) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(¹²) انظر : بدائع الصنائع 489/6 ، الهداية وشرحها تكملة فتح القدير 31/10-35 ، البحر الرائق 220/8 .

7- مسألة :

[النظر والمس للأمة الأجنبية]

/وقال : عن إمام الأئمة⁽¹⁾ أبي حنيفة في الرجل يريد شراء جارية : فلا بأس بأن يمس ساقها ، وصدرها ، وذراعها ، وينظر إلى ذلك كله مكشوف⁽²⁾ .
وأصله : أن الأمة الأجنبية في المس والنظر بمنزلة المحرم بالكتاب ، والسنة ، والدليل⁽³⁾ المعقول .

أم الكتاب : [قال الله تعالى في الحرائر : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾]⁽⁴⁾ [5]
[بأن الله تعالى]⁽⁶⁾ خص الحرائر بالجلباب⁽⁷⁾ ؛ ليُعرفن من الإماء ، فقال : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَنَنَّ ﴾⁽⁸⁾ فبقي حكم الإماء⁽⁹⁾ بالنص على ما كان .
و[قد روي]⁽¹⁰⁾ عن رسول الله ﷺ أنه مس ناصية⁽¹¹⁾ أمة ، ودعا لها بالبركة⁽¹²⁾ .
ومر ابن عمر⁽¹³⁾ ﷺ بأمة⁽¹⁴⁾ تباع فضرب يده على صدرها [وقال : ((اشتروها فإنها رخيصة))]⁽¹⁵⁾ [16] .

ومر عمر ﷺ على أمة منقعة⁽¹⁷⁾ ، فعلاها بالدرّة⁽¹⁸⁾ ،

126126126126126126126126485485

- (1) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(2) انظر : تبين الحقائق 45/7 ، البناية 179/11-185 ، اللباب 165/4 .
(3) ليست في (ج) .
(4) سورة الأحزاب 59 .
(5) ليست في (أ) و (ب) .
(6) ليست في (ج) و (د) .
(7) الجلاب : الخمار ، وقيل : جلباب المرأة ملاءها التي تشتمل بها ، وقيل : الجلاب : ثوب أوسع من الخمار دون الرداء ، تُغطي به المرأة رأسها وصدرها . انظر : تهذيب اللغة (جلب) .
(8) سورة الأحزاب 59 .
(9) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(10) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(11) الناصية : مثبت الشعر في مقدم الرأس . انظر : لسان العرب (نصا) .
(12) الذي وجدته : عن سهل بن سعد الساعدي أنهم مروا عليه بجارية قد زينت قال فدعا بها ونظر إليها وأجلسها في حجره ومسح على رأسها ودعا لها بالبركة . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك النكاح ، ب ما قالوا في الجارية تشوف ويظاف بها (17658) .
(13) عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد الرحمن ، أسلم مع أبيه وهو صغير ، وهاجر قبل أبيه ، لم يشهد بدرأ ، واختلف في شهوده أحدا ، وكان ﷺ من أهل الورع والعام ، كثير الإتيان لآثار رسول الله ﷺ ، كان بعد موت الرسول ﷺ مولعا بالحج إلى أن مات بمكة سنة 73 هـ . انظر : الاستيعاب 950/3 .
(14) في (د) : بجارية .
(15) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بنحوه ، ك الطلاق ، ب الرجل يكشف الأمة حين يشتريها (13198-13205) . وليس فيه : ((فإنها رخيصة)) ، والبهقي في الكبرى ، وصححه ابن حزم في المحلى .
(16) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(17) مُتَقَنِّعَةٌ : تَقَنَّتْ أَي لَبَسَتْ الْقِنْعَةَ ، والقناع ، والمقنعة : ما تتقنع به المرأة من ثوب يغطي محاسنها ، ورأسها . انظر : طلبة الطلبة 120 ، تهذيب اللغة (قنع) .
(18) الدرّة : درّة السلطان التي يضرب بها . انظر : لسان العرب (درر) .

وقال: ((أَلقي الخمار عنك⁽¹⁾ يادْفار⁽²⁾. أَتَتَشَبَّهين بالحرائر))⁽³⁾ .
وأما الدليل⁽⁴⁾ المعقول : فللضرورة ؛ لأنها تحتاج إلى الخروج في الحوائج ، والأخذ ،
والإعطاء ، وتكليف الستر يؤدي إلى الحرج ، ولأن⁽⁵⁾ الرغبة فيهن نادرة ، فالظاهر من
[355ب : ب] حالهن قلة الشهوة من الرجال ، والرغبة [من الرجال]⁽⁶⁾ فيهن ، ووقوع الأمن عن الفتنة ،
فلذلك ألحقت الأمة بالمحرم .
وذكر القُدُّوري [عن محمد]⁽⁷⁾ أنه كره للشباب مسّ شيء من ذلك ؛ لأن بالنظر
كفاية ، ولم يرَ أبو حنيفة بذلك⁽⁸⁾ بلسا ؛ لضرورة العلم ببشرتها⁽⁹⁾ .

[رزق القاضي]

8- مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

لا بأس برزق القاضي .

هذه المسألة على وجهين :

إما أن يكون شرطاً ومعاقدة كعقد⁽¹⁰⁾ الإجارة⁽¹¹⁾ ، أو كفاية⁽¹²⁾ ، ومؤنة كالنفقة .

أما الوجه⁽¹³⁾ الأول : فباطل حرام ؛ لأن القضاء⁽¹⁴⁾ أعظم الطاعات ، فإذا بطل

الاستئجار على سائر الطاعات ، فعلى هذه أولى⁽¹⁾ .

127127127127127127127485485

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) يادْفار : أي يامْتَنَنَة - وهي مبنية على الكسر - والدَفَرُ : التَّنُّ خاصَّةً . انظر : طلبة الطلبة 184 .
(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بمعناه ، ك الصلاة ، ب الخمار (5063) . و محمد بن الحسن الشيباني
في الآثار ، ب صلاة الأمة (220) . وليس فيها قوله : ((يادفار)) .

(٤) ليست في (ج) .
[355ب : ب]

(٥) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) انظر : الباب 165/4 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 673/2 .

(٩) العقد لغة : نقيض الحل ، والعقد العهد ، والجمع عقود وهي أوكد العهود . انظر : لسان العرب (عقد) .

شرعا : ربط بين كلامين أو ما يقوم مقامهما ينشأ عنه أثره الشرعي . انظر : المدخل لدراسة الشريعة 285 .

(١٠) الإجارة في اللغة : اسم للأجرة ، وهي كراء الأجير ، والأجر : جزاء العمل . انظر : المحيط في اللغة (أجر) .

شرعا : بيع منفعة معلومة بأجر معلوم ، وقيل : هي تمليك المنافع بعوض . انظر : تبين الحقائق 77/6 .

(١١) كفاية : الكفى : الأقوات ، الواحدة كفية . المحيط في اللغة (كفى) .

(١٢) ليست في (ج) .

(١٣) القضاء لغة : الفصل في الحكم ، وأصله : انقطاع الشيء وتماحه . انظر : تهذيب اللغة (قضى) .

شرعا : فصل الخصومات ، وقطع المنازعات . انظر : الدر المختار 490/5 .

ألا ترى أن حكم القاضي بالرشوة⁽²⁾ لا ينفذ ، وإن كان القاضي لا ينعزل عندنا بالجور ، والفسق ، والإرتشاء خلافا للمعتزلة⁽³⁾ .

وأما الثاني : فحلال لا بأس به⁽⁴⁾ ؛ لأن النبي ﷺ بعث علقب بن أسيد⁽⁵⁾ إلى مكة ، وفرض له⁽⁶⁾ ، وبعث عليا رضي الله عنه [إلى اليمن]⁽⁷⁾⁽⁸⁾ ، وفرض له⁽⁹⁾ ، [وبعث معاذ]⁽¹⁰⁾ رضي الله عنه أيضا⁽¹¹⁾ .

ولما استخلف أبو بكر رضي الله عنه ، فخرج بمناخ له يبيعه للنفقة ، فرض له المسلمون في⁽¹²⁾ [كل يوم]⁽¹³⁾ درهما وثلثين⁽¹⁴⁾ .

[295ب : ج] / وكان عمر رضي الله عنه يأخذ كفايته⁽¹⁶⁾ ، وفرض عمر لشريح⁽¹⁷⁾ ، [وفرض علي لشريح]⁽¹⁸⁾⁽¹⁾ ، ثم عزله ، ثم أعاده ، وزاد في وظيفته .

- (١) في حاشية (ج) [ق] وفي (د) : أحق .
(٢) الرشوة لغة : يفتح الراء وضمها وكسرهما : الجعل ، والوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء ، وهو حبل الدلو الذي يوصل به إلى الماء . انظر : لسان العرب (رشاء) .
شرعا : ما يعطى لإبطال حق ، أو لإحقاق باطل . انظر : التعريفات 36/1 .
(٣) المعتزلة : من الفرق الضالة المعادية لأهل السنة والجماعة ، ورأس الاعتزال فيها هو واصل بن عطاء وتبعه عمرو بن عبيد ، وأرجح ما قيل في سبب تسميتهم أن واصلًا كان تلميذا عند الحسن البصري فخالفه في حكم مرتكب الكبيرة وقال إنه في منزلة بين منزلتين ، فاعتزل حلقة الحسن ، فقال الحسن : "اعتزلنا واصل" فأطلق عليه وعلى من تبعه معتزلة ، وهم يقولون بخلق القرآن ، وبنفي الصفات ، وأن العبد يخلق أفعاله ، وغير ذلك ، ومن أسمائها : المعتزلة ، والقدرية ، والعدلية ، وأهل العدل والتوحيد ، والمقتصدية ، والوعيدية . انظر : الفرق بين الفرق 98/1 ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب 64/1 .
(٤) انظر : الميسرة 102/16 ، الهداية 67/10 ، تبين الحقائق 47/7 .
(٥) عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي ، أسلم يوم فتح مكة ، واستعمله النبي ﷺ على مكة غداً خروجه إلى حنين ، فأقام للناس الحج سنة 9هـ ، فلم يزل عتاب أميرا على مكة إلى أن مات سنة 13هـ . انظر : الاستيعاب 1023/3 .
(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى ، ك قسم الفئى والغنيمة ، ب ما يكون للوالي الأعظم (13297) .
(٧) ليست في (ب) .
(٨) أخرجه أبو داود ، ك القضاء ، ب كيف القضاء (3582) . و ابن ماجه ، ك أبواب الحكام ، ب ذكر القضاة (2310) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (2310) . وليس فيه أنه فرض له .
(٩) قال العيني في البناية 310/7 : "بعثه ﷺ لعلي رضي الله عنه صحيح ، أما فرضه له فلم يثبت عند أهل النقل" .
(١٠) في (أ) و (ج) و (د) : وفرض لمعاذ .
(١١) ليست في (ج) .
(١٢) أخرجه البخاري ، ك المغازي ، ب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع (15177) . ومسلم ، ك الإيمان ، ب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (121) .
(١٣) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١٤) ليست في (ب) .
(١٥) أخرجه البخاري معلقا بك الأحكام ، ب رزق الحكام والعاملين عليها (بدون) . و ابن سعد في الطبقات 184/3 . وليس فيها أنه ﷺ فرض له درهم وثلثان .
(١٦) [295ب : ج]
(١٧) أخرجه البخاري ، ك الأحكام ، ب رزق الحكام والعاملين عليها (7163) ، (7164) .
(١٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك البيوع ، ب هل يؤخذ على القضاء رزق ؟ (15282) .
شريح : هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندي ، أبو أمية القاضي ، أدرك الجاهلية ، ووفد من الهن بعد النبي ﷺ ، ويح في كبار التابعين ، وكان قاضيا لعمر بن الخطاب على الكوفة ، ثم إعثمان ، ثم لعلي رضي الله عنهم إلى زمن الحجاج ، واستعفى من القضاء قبل موته بعام ، فأعفاه الحجاج ، وكان أعلم الناس بالقضاء ، وتوفي سنة 87هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : العبر 89/1 ، تهذيب التهذيب 287/4 .
(١٩) في (ج) وفي حاشية (د) [صح] : وكذلك علي لشريح أيضا .

وعلى ذلك إجماع المسلمين⁽²⁾ .

ولأنه محبوس بحقوق المسلمين ، والحبس من أسباب النفقة كما في النكاح⁽³⁾ ،
والعدة⁽⁴⁾ ، والوصي⁽⁵⁾ ، والمضارب إذا سافر بمال المضاربة ، أو خرج به ، أو ما أشبه
ذلك .

وإنما يُفرض ذلك⁽⁶⁾ /⁽⁷⁾ من بيت المال ؛ لأنه مشغول بحق العامة ، فيُفرض له في⁽⁸⁾
ما لهم ، وهذا إذا كان مال بيت المال حلالاً جُمع بحق ، فأما إذا كان حراماً جُمع بباطل
، لم يحل له⁽⁹⁾ أخذه ؛ لأن سبيل الحرام ، والغصب⁽¹⁰⁾ رده⁽¹¹⁾ على⁽¹²⁾ أهله ، وليس ذلك
بمال عامة المسلمين⁽¹³⁾ .

واتفقوا أن القاضي إذا كان محتاجاً ، فإن الأفضل له بل الواجب عليه أن يأخذ رزقه
، وكفايته ؛ لأنه لا يتوصل إلى إقامة ما عليه إلا بذلك ، فلما كان القضاء فرضاً عليه ،
افترض الله⁽¹⁴⁾ / عليه⁽¹⁵⁾ أخذ⁽¹⁶⁾ ما لا يتوصل إليه إلا به .

[253] :

فأما إذا كان غنياً عنه ، [فإن المشايخ]⁽¹⁷⁾ اختلفوا فيه :

-
- (١) أخرجه ابن سعد في الطبقات 138/6 .
(٢) انظر : المغني 377/11 .
(٣) النكاح لغة : مأخوذ من تنكح الأشجار إذا انضمت بعضها إلى بعض ، وأصل النكاح : الوطء ، وقيل لعقد
التزويج : نكاح ؛ لأنه سبب للوطء المباح . انظر : لسان العرب (نكح) .
شرعاً : عقد يرد على تملك المتعة قصداً . انظر : كنز الدقائق 444/2 ، أنيس الفقهاء 50 .
(٤) العدة : مصدر عُدْتُ الشيء : أي حَسَبْتُهُ أو أَحْصَيْتُهُ ، والعدة : عدة المرأة شهراً كانت ، أو أقراءً ، أو
وضع حمل كانت حملته من الذي تعتد ، وجمع العدة عدد . انظر : تهذيب اللغة (عد) .
شرعاً : التربص الذي يلزم المرأة بزوال النكاح أو شبهته ، وهي مدة وضعت شرعاً للتعرف عن براءة الرحم .
انظر : أنيس الفقهاء 59 .
(٥) الوصي لغة : وصى الشيء : إذا اتَّصَلَ ، وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت ، والوصي يكون الموصى إليه ،
ويكون الموصي ، وأوصى الرجل ووصاه : عهد إليه . انظر : لسان العرب (وصى) .
شرعاً : من يعيّن الولي ، أو القاضي لحفظ ورعاية مال القاصر ، أو من يقوم على شؤون الصغير . انظر : القاموس
الفقهية 381/1 .
(٦) ليست في (ج) و (د) .
(٧) [230 ب : د]
(٨) ليست في (د) .
(٩) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٠) الغصب لغة : أخذ الشيء ظلماً وقهراً . انظر : العين (غصب) .
شرعاً : أخذ مال متقوم محترم مملوك للغير بطريق التعدي . انظر : الاختيار لتعليل المختار 87/3 ، أنيس الفقهاء
100 .
(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(١٣) ليست في (ب) .
(١٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١٥) ليست في (د) .
(١٦) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١٧) ليست في (ج) .

فقال بعضهم : أخذه حلال ؛ لأن الغنى لا يُقَوِّمُ للنفقة الدَّارَةَ مع الشغل عن الكسب ، وتركه أفضل⁽¹⁾ لبيت مال المسلمين /⁽²⁾ رفقاً⁽³⁾ ، وتنزهها عن الحلال .

[1356 : ب]

وقال بعضهم : بل أخذه أفضل⁽⁴⁾ صيانة للحكم عن [أن يهون عند]⁽⁵⁾ الأمراء ، وصيانة للمحتاجين ؛ لأن الرزق إذا انقطع لغناه ، تعذرت إعادته إذا نزل منزلته من يحتاج إليه .

وسماه رزقا ؛ ليُحْمَلُ أنه مقدَّر بالكفاية في كل زمان⁽⁶⁾ .

9- مسألة :

[العود في الوليمة التي بها لعب وهو]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يُعْزَى إلى الوليمة⁽⁷⁾ ، والطعام ، فيجد نفقة⁽⁸⁾ اللعب ، واللغو ، والغناء قال : لا بأس أن يقعد نفقاً ، فيأكل⁽⁹⁾ .

قال أبو حنيفة رحمه الله : قد ابلت بهذا⁽¹⁰⁾ مرة ، وهذه من الخواص⁽¹¹⁾ .

لأن تناول الطعام في الوليمة سرقة ، فلا يجب تركها للبدعة⁽¹²⁾ التي قد اقترنت بها . ألا ترى أن⁽¹³⁾ الصلاة على الميت لا يجوز تركها ، وإن حضرها نياحة⁽¹⁴⁾ النساء⁽¹⁵⁾

130130130130130130485485

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢) [356 : أ : ب]

(٣) ليست في (أ) .

(٤) وهو الأصح . انظر : الهداية 67/10 .

(٥) في حاشية (ج) [ق] وفي (د) : عن التعذر .

(٦) ليست في (ج) .

وانظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

(٧) الوليمة : اسم الطعام الذي يُصَنَع عند العرس ، وهي مشتقة من الوَلْم ، وهو الجمع ؛ لاجتماع الزوجين . انظر : لسان العرب (وَلَم) .

(٨) ثم : معناه : هناك ، للتَّعْيِيدِ ، وَثُمَّتْ أيضاً بمعنى ثَمَّ ، وزيدت الهاء زيادة مُطَرِّدة في الوقف نحو : كِتَابِيَّ ، وَثَمَّه ، وتحريكها لَحْنٌ ، أم ثَمَّةٌ بالتاء من غلط العامَّة . انظر : لسان العرب (ثَمَّ) ، المغرب 449/2 .

(٩) وفي حاشية [295 ب : ج] و [230 ب : د] : " وفي الأمالي يُلْثَوُ للرجل أن يدع دعوة جاره وقريبه إذا كان عندهم الغناء والمزامير ، وقال أبو يوسف : أحب إلي أن لا يجيبهم . من التمرتاشي .

(١٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١١) انظر : بدائع الصنائع 512/6 ، تكملة فتح القدير 12/10-16 ، البحر الرائق 214/8 .

(١٢) البدعة لغة : بدع الشيء : أنشأه ، وبدأه ، واختَرَعَهُ لا على مثال سابق . انظر : لسان العرب (بدع) .

شرعاً : عند أهل السنة والجماعة : ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء ، وما ابتدع من الدين بعد الكمال ، وهي كل أمر لم يأت على فعله دليل شرعي من الكتاب والسنة ، وهي أيضاً ما أُحْدِث في الدين من طريقة تضاهي الشريعة بقصد التعبد والتقرب إلى الله ولذا فالبدعة تقابل السنة ، غير أن السنة هدى والبدعة ضلال . وهي نوعان : نوع شرك وكفر ، ونوع معصية منافية لكمال التوحيد . انظر : الوجيز في عقيدة السلف الصالح 141/1 .

(١٣) ليست في (ج) .

(١٤) النياحة : التوح والنياحة : اجتماع النساء للبكاء على الميت متقابلات . انظر : تهذيب اللغة (نوح) .

(١٥) انظر المراجع السابقة .

هذا إذا كان اللعب ، والغناء في ذلك المنزل لا على المائدة ، [أما إذا كان على المائدة]⁽¹⁾ ، فلا ينبغي أن تقعد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾⁽²⁾ .

وهذا إذا كان الرجل حامل الذكر⁽³⁾ لا يشين⁽⁴⁾ الدين قعوده ، فأما إذا كان مقتدى مشارا إليه ، فلا ينبغي⁽⁵⁾ أن يقعد بل يخرج ، ويحُض عنهم إن لم يقدر على النهي ، والتغيير ؛ لأن ذلك يشين الدين ، ويفتح باب المعصية على المسلمين .

وهذا إذا لم يعلم حتى حضر ، فأما إذا علم بذلك⁽⁶⁾ قبل الحضور ، فإنه ينبغي أن لا يحضر ؛ لأن حق الوليمة لم⁽⁷⁾ يلزمه هاهنا ، ولا يلزمه إذا لم يحض فيه⁽⁸⁾ سُرَّة⁽⁹⁾ ، أما إذا هجم عليه ، فقد لزمه ، فلا بأس بإنفاذه⁽¹⁰⁾ .

وقوله : " الغناء ، واللعب " ، دليل على أن التحريم لا يختص⁽¹¹⁾ / بالمزامير⁽¹²⁾ ، وأن الضرب بالقضيب⁽¹³⁾ ، والتغني مع ذلك حرام أيضا ؛ لأن ذلك هو ، ولعب ، وهو حرام كله .

وقول أبي حنيفة رحمه الله : " قد ابتليت بهذا⁽¹⁴⁾ مرة " ، دليل على حرمة اللعب والغناء ، لولا ذلك لما سماه ابتلاء ، وذلك كان في أول أحوال أبي حنيفة رحمه الله ، ولم يكن يومئذ مقتدى مشارا إليه⁽¹⁵⁾ .

131131131131131131131485485

(1) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(2) سورة الأنعام 68 .

(3) حامل الذكر : أي لا يحُرف ولا يُذكر ، والخامل : الخفي . انظر : تهذيب اللغة (حمل) .

(4) يشين : الشين : خلاف الزين ، وهو العيب والقبح . انظر : لسان العرب (شان) .

(5) في (ب) : فلا يجوز .

(6) ليست في (ج) .

(7) في (ج) : لا .

(8) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(9) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(10) والمعنى والله أعلم : أن حكم إجابة الدعوة سنة ، أما إذا كان فيها شيء من البدع فلا يلزمه الحضور حيث لم تكن إجابة الدعوة على وجه السنة خالصة بل اقترنت بها البدعة .

(11) ليست في (ب) .

(12) المزامير : جمع مزمارة ، من الزمر بالمزمار أي : الغناء في القَصَب ، ويقال للقصة التي يُزمر بها : زَمارة ، وهو آلة موسيقية نفخية يزمر فيها فتصوت . انظر : لسان العرب (زمر) ، معجم لغة الفقهاء 424/1 .

(13) ليست في (أ) و (ب) . وكذلك الهداية 14/10 ذكر الضرب بالقضيب ، أما في البحر الرائق 214/8 فقال :

" بضرب القصب .
القضيب : العَصْب ، وكلُّ ثَبْتٍ مِنَ الْأَغْصَانِ يُقَصَّبُ ، وجمعه القُضبانُ . انظر : تهذيب اللغة (قضب) .

(14) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(15) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

10- مسألة :

[أبوال الإبل ولحوم الفرس]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

أكراه أبوال الإبل ، وأكل لحوم الفرس .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بذلك كله⁽¹⁾ .

أما أبوال الإبل ، وكل ما يؤكل لحمه : فحرام نجس عند أبي حنيفة رحمه الله .

وقال محمد : هو⁽²⁾ حلال طاهر .

وقال أبو يوسف مثل قول أبي حنيفة إلا أنه قال : لا بأس / بشربه للتداوي⁽³⁾ ، وقد [356 ب] مرت هذه⁽⁴⁾ في كتاب الصلاة⁽⁵⁾ .

وقول أبي يوسف ومحمد هاهنا ينصرف إلى لحم الفرس ، فأما البول ، فإنه نجس عند أبي يوسف أيضا ، وإنما أطلق شربه للتداوي⁽⁶⁾ .

واحتج أبو يوسف ومحمد بحديث أسماء⁽⁷⁾ وأنس⁽⁸⁾ أنهما قالَا : « أَكَلْنَا لَحْمَ الْفَرَسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »⁽⁹⁾ .

واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ / وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾⁽¹⁰⁾ [253 إ] ذكر المنافع ولم يذكر منفعة الأكل .

132132132132132132132485485

(1) ليست في (ج) .

(2) ليست في (أ) .

(3) انظر : المبسوط 233/11 ، شرح الجامع الصغير للأوزجودي 658/2 ، الهداية 501/9 ، 4/10 .

(4) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(5) انظر هذا المخطوط لوح 41 من نسخة (ج) ، وانظر الهداية 78/4 .

(6) فإثما قالَا : لا بأس بأبوال الإبل ، ولحم الفرس ، وتأويل قول أبي يوسف رحمه الله في أبوال الإبل أنه لا بأس بها للتداوي . انظر : شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد 719 .

(7) أسماء : هي بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، صحابية من الفضليات ، وهي أخت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لأبيها ، وزوجة الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وأم عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، وسميت بذات النطاقين لقصتها المشهورة عند هجرة النبي ﷺ ، آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة ، توفيت بمكة سنة 73 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 287/2 .

(8) أنس : هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي النجاري ، خادم رسول الله ﷺ ، وأحد المكثرين من الرواية ، أمه : أم سليم ، وكان حين قدم النبي ﷺ المدينة ابن 10 سنين ، شهد بدرًا ، والفتح ، ثم قطن البصرة ومات بها سنة 90 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 65/1 ، سير أعلام النبلاء 395/3 .

(9) متفق عليه من طريق أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ، أخرجه البخاري ، ك الذبائح والصيد ، ب لحوم الخيل (5519) . ومسلم ، ك الصيد ، ب إباحة أكل لحم الخيل (5025) .

(10) سورة النحل 8 .

واحتج أيضا⁽¹⁾ / بحديث المقدام بن معدٍ كُرب⁽²⁾ ، وخالد بن الوليد⁽³⁾ أن النبي ﷺ قال: ((حرامٌ عليكم لحوم الحمر الأهلية⁽⁴⁾ ، وخيلها ، وبغالها))⁽⁵⁾ .

وهو مذهب ابن عباس⁽⁶⁾ .

واستدل⁽⁷⁾ بحرمة لحم البغل⁽⁸⁾ ، وهو منفصل عن الخيل ، والعبرة بالأهليات ؛ ولأن في إطلاق أكل⁽⁹⁾ لحوم الخيل قطع مادة الجهاد ، ومنفعة حياته تربو⁽¹⁰⁾ على منفعة لحمه⁽¹¹⁾ [بوجوه لا تحصى]⁽¹²⁾ ، فأشبهه لحم الآدمي .

وحكاية الفعل في حديث أسماء ، وأنس يحتمل وجوها: بأن يكونوا فعلوا لعذر وضرورة ، أو⁽¹³⁾ لم يبلغ ذلك⁽¹⁴⁾ إلى رسول الله ﷺ ، فلا يقوم به الحجة . واحتلفت الرواية عن أبي حنيفة في تفسير الكراهة⁽¹⁶⁾ ، فجواب الأصل : أنه كراهة

133133133133133133485485

- (١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٢) في (أ) و (ب) : المقدام بن معدٍ كُرب . وكلا الإسمين ورد في كتب التراجم .
المقداد : (أو المقدام) بن مَعٍ يكرِب (أو معدٍ كُرب) بن عمرو بن يزيد بن معدٍ يكرِب ، صحب النبي ﷺ ، وروى عنه أحاديث ، وهو أحد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من كندة ، ونزل حمص ، يَجُّ في أهل الشام ، مات سنة 87 هـ . انظر : الإصابة 118/3 .
(٣) خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي ، أبو سليمان ، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية ، واختلف في وقت إسلامه ، وهجرته ، تولى قيادة الجيوش في حياة رسول الله ﷺ ، وبعد وفاته ﷺ ، بعثه رسول الله ﷺ في فتح مكة إلى العزى ، فهدمها ، وكان يقال له : سيف الله ، وتوفي بالمدينة سنة 21 هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : أسد الغاية 109/2 ، تهذيب التهذيب 107/3 .
(٤) في (ب) و (ج) : الإنسية .
(٥) أخرجه بنحوه أبو داود ، ك الأظمية ، ب في أكل لحوم الخيل (3790) وقال : " هذا منسوخ ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ " . والنسائي ، ك الصيد والذبائح ، ب تحريم أكل لحوم الخيل (4336) ، (4337) . وابن ماجه ، ك الذبائح ، ب لحوم الحمر الأهلية (3193) . وقال الدارقطني 192/4 : هذا اسناده مضطرب قال فيه الواقدي : لا يصح هذا لأن خالدًا أسلم بعد فتح خيبر ، وضعفه ابن حزم في المحلى 998 ، وضعفه الألباني في سنن أبي داود (3790) .
(٦) انظر : الميسوط 232/11 ، المحلى 998 وقال فيه : " وما نعلم من أحد من السلف كراهة أكل لحوم الخيل إلا رواية عن ابن عباس لا تصح " .
عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، حبر الأمة ، ابن عم رسول ﷺ ، وأبو الخلفاء ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ودعا له النبي ﷺ بالحكمة ، والفقه في الدين ، وتأويل القرآن ، فكان ترجمان القرآن مات بالطائف سنة 68 في أيام ابن الزبير . انظر : الإصابة 141/4 .
(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
أي : استدلل أبو حنيفة رحمه الله ﷺ بأن قاس الفرس على ما يتولد منه وهو البغل . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 659/2 .
(٨) البُغْل : حيوان مركب من الفرس والحصان ، فله صبر الحصان ، وقوة الفرس وشحجه أي صوته مولد من صهيل الفرس ونهيق الحصان ، والجمع بُغَال ، وهو عقيم لا يولد له . انظر : حياة الحيوان 138/1 .
(٩) ليست في (ج) و (د) .
(١٠) تربو : تزيد . انظر : العين (ربا) .
(١١) في (ب) : أكله .
(١٢) ليست في (أ) .
(١٣) في (د) : و .
(١٤) ليست في (ب) .
(١٥) ليست في (أ) و (ب) .
(١٦) في حاشية [296 : ج] و [231 : د] : " يكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة رحمه الله تنزهًا عند بعضهم ، وتحريمًا عند آخرين وهو الأصح لقول علي ﷺ : ((إن الله حرم لحوم الخيل)) وقالوا : لا يكره لقول أنس ﷺ : ((

تنزيه ، و⁽¹⁾إليه أشار قبل هذا في السور⁽²⁾ ، والبول ، وكذلك ذكر في كتاب الصلاة⁽³⁾ .

وذكر الحسن بن زياد⁽⁴⁾ في كتابه أنه كراهة تحريم⁽⁵⁾ .

وإنما رجع في رواية الحسن إلى الآث⁽⁶⁾ ، وإلى ما ذكرنا من الاستدلال بالبغل ، والصحيح ما ذكر⁽⁷⁾ في ظاهر الرواية ؛ لأن الكراهة إنما وردت تعظيماً للخيل ولا يليق به التحريم.

11- مسألة :

[النظر والمس من المظاهر قبل التكفير]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

لا يقرب المظاهر ولا يمس⁽⁸⁾ ، ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يكفر⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ .

وأصله⁽¹¹⁾ : أن الظهار يوجب التحريم ، هذا حكم الشرع ، ثبت ذلك بإشارة

الكتاب ، ونص السنة :

[296 ب : ج]

أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾⁽¹²⁾ أمر⁽¹³⁾ بتقديم الكفارة على المسيس ، فدل ذلك على تحريم المسيس .

كنا نأكل لحم الفرس على عهد رسول الله ﷺ)) قلنا : هذا منسوخ بما روي عن علي أكل لحم الفرس ، والنهي يقتضي بعد الإباحة هـ من التمرناشي

(١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٢) السور : بقية طعام الحيوان وشرابه ، وبقية كل شيء : سوره . انظر : العين (سار) .

(٣) انظر : كتاب الأصل 12/1 .

(٤) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، الإمام أبو علي ، قاضي الكوفة ، وصاحب أبي حنيفة ، وكان رأساً في الفقه ، وكان يختلف إلى زفر ، وأبي يوسف في الفقه ، كان عالماً بروايات أبي حنيفة ، وله تصانيف كثيرة ، منها : المجموع ، و أدب القاضي ، والخصال ، وغيرها ، توفي سنة 204 هـ . انظر : تاج التراجم 150 ، الفوائد البهية 60 .

(٥) انظر : المبسوط 233/11 ، بدائع الصنائع 188/6 ، الهداية 501/9 .

(٦) كحديث المقدم وحالد رضي الله عنهما المتقدم ، وهناك غيره في بدائع الصنائع 188/6 .

(٧) في (ج) : ما ذكرنا .

(٨) في (ب) و (ج) : لا يلمس .

(٩) الكفارة لغة : أصلها من اللفر ، وهو الستر ؛ لأنها تستر الذنب ، وتذهب به ، ومنه سمي الزارع الكافر لأنه يُعْطَى البذر بالتراب . انظر : الصحاح (كفر) .

شرعا : ما يستغفر به الآثم من صدقة ، وصوم ، ونحو ذلك . مثل كفارة الأيمان وكفارة الظهار والقَتْل الخطأ .

انظر : القاموس الفقهي 321/1 .

(١٠) انظر : المبسوط 224/6 ، الهداية 47/10 ، النافع الكبير 479 .

(١١) في حاشية (د) [ح] : وأصل ذلك .

(١٢) سورة المجادلة 3 .

(١٣) في حاشية (ج) [ق] ، وفي (د) : أوجب .

وقال النبي ﷺ للذي ظاهر فقرَها: ((لا تُعْدُ حَتَّى تُكْفُو))⁽¹⁾ فهذا نص على التحريم ، فإذا ثبت التحريم به⁽²⁾ ، وجب العمل بمقتضاه ، وهو تحريم البدن كله عملاً بحقيقة⁽³⁾ التشبيه في حق تحريم الفعل .

[ولأن الظهار كان طلاقاً ، / قطعاً للنكاح نَقَلَهُ الشرع إلى تحريم الفعل]⁽⁴⁾ ، فقام مقام الحكم الأول ، والحكم الأول كان عاماً في البدن كله ، فكذلك الثاني الذي يخلفه ، وإنما ينتهي هذا الحکم بالكفارة لقوله ﷺ : ((لا تَبْعُ حَتَّى تُكْفُو)) وكلمة حتى للغاية ، والله أعلم .

12- مسألة :

[الجمع بين الأختين الأخنتين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال:

إذا كان للرجل أمٌّ لأختان ، فقبلهما بشهوة ، لم يقرب [واحدة منهما]⁽⁵⁾ ، ولم يَمَسَّها⁽⁶⁾ ، ولم يَظُرْ إلى فرجها بشهوة حتى يملك فرج إحدیهما غيره بنكاح ، أو ملك يمين⁽⁷⁾ ، أو عتق⁽⁸⁾⁽⁹⁾ .

أصل هذه المسألة : أن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين عطفاً على قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾⁽¹⁰⁾ والمراد من تحريم الأمهات في حق اقتضاء الشهوة وأسبابه بالإجماع⁽¹¹⁾ حتى استوى فيه النكاح ، وملك اليمين ، ألا ترى أن من مَلَكَ أُمَّه ، أو بنته من الرضاع ، لم يحل له الاستمتاع بها ، وكذلك المراد من تحريم الجمع بين الأختين هو التحريم فيما قلنا .

135135135135135135135135485485

(١) أخرجه بنحوه أبو داود ، ك الطلاق ، ب في الظهار (222 ، 2222) . و الترمذي ، ك الطلاق واللعان ، ب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر (1199) ، و النسائي ، ك الطلاق ، ب الظهار (3487 - 3489) ، و ابن ماجه ، ك الطلاق ، ب المظاهر يجمع قبل أن يكفر (2065) . وصححه الألباني في سنن أبي داود (2221 ، 2222) . ولم تذكر هذه الروايات اسم المظاهر .

(٢) ليست في (أ) .

(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٥) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(٦) في (ب) و (ج) و (د) : لم يلمسها .

(٧) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) سيأتي تعريف العتق في باب العتق .

(٩) انظر : تكملة فتح القدير 48/10-51 ، البحر الرائق 225/8 ، حاشية ابن عابدين 697/6 .

(١٠) سورة النساء 23 .

(١١) انظر : الإجماع لابن المنذر 114 .

[1 : 254]

[231ب : د]

136

يريد بالعدد : أن ملك النكاح مقصور على الأربع ، وملك اليمين ، والاستمتاع بهن⁽¹⁾ غير مقصور على عدد .

فثبت به أنهما فيما وراء ذلك سواء ، وإذا ثبت ذلك بقيت الحرمة إلى أن يزول حكم⁽²⁾ الجمع ، وإنما يزول ملك الرقبة بالبيع أو الهبة⁽³⁾ ، / أو بزوال ملك المتعة بالنكاح ، وهو مثل الجمع في الوطء ، وقد مر بعض هذه المسألة قبل هذا .

13- مسألة :

[عيادة اليهودي والنصراني]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

[357ب : ج]

لا بأس بعبادة⁽⁴⁾ / اليهودي⁽⁵⁾ ، والنصراني⁽⁶⁾ ، وهذه من الخواص⁽⁷⁾ .

وأصله أن العيادة حق شرع برأ ، ومواصلة ، ولا بأس ببر أهل الكتاب قال الله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾⁽⁸⁾ .

وأهل الذمة⁽⁹⁾ يساؤون المسلمين في العصمة عندنا حتى يلزمنا الذب عنهم [كما يلزمنا الذب عن]⁽¹⁰⁾ المسلمين ، وإذا كان كذلك وجبت العيادة حقا واجبا بحكم العهد كما وجبت بحكم الإسلام .

في الكبرى ، ك النكاح ، ب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين⁽¹⁴²⁴⁷⁾ .

(١) ليست في (أ) و (ج) ، وفي (د) : به .

(٢) في (د) : معنى ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٣) الهبة لغة : وهبته : أعطيته ، وأتتهب منه : قبلت . انظر : تهذيب اللغة (وهب) .

شرعا : تملك العين بلا عوض . انظر : العناية 18/9 ، أنيس الفقهاء 95 .

(٤) العيادة : الزيارة ، عاد العليل : زاره . انظر : لسان العرب (عود) .

(٥) اليهودي : معتنق دين اليهودية وهي ديانة العبرانيين المنحدرين من إبراهيم عليه السلام والمعروفين بالأسباط من بني إسرائيل الذي أرسل الله إليهم موسى عليه السلام مؤيدا بالتوراة ليكون لهم نبيا ، واليهودية ديانة يبدو أنها منسوبة إلى يهود الشعب ، وهذه بدورها قد اختلفت في أصلها ، وقد تكون نسبة إلى يهوذا أحد أبناء يعقوب وعممت على الشعب على سبيل التغليب . انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان 492/1 .

(٦) النصراني : معتنق دين النصرانية وهي الرسالة التي أنزلت على عيسى عليه الصلاة والسلام مكملة لرسالة موسى عليه الصلاة والسلام ، ومتممة لما جاء في التوراة من تعاليم ، موجهة إلى بني إسرائيل ، داعية إلى التوحيد والفضيلة والتسامح ، ولكنها جابهت مقاومة واضطهادا شديدا ، فسرعان ما فقدت أصولها ، مما ساعد على امتداد يد التحريف إليها ، فابتعدت كثيرا عن أصولها الأولى لامتزاجها بمعتقدات وفلسفات وثنية . انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان 564/2 .

(٧) انظر : تحفة الفقهاء 574 ، الهداية 63/10 ، البحر الرائق 232/8 .

(٨) سورة الممتحنة 8 .

(٩) أهل الذمة لغة : الذمة : من الذم وهو : اللوم في الإساءة ، والذمام : كل حُرمة تلزمك إذا ضيعتها المذمة ، والذمة والذمام هما بمعنى : العهد ، والأمان ، والضمان ، والحرمة ، والحق ، وسمي أهل الذمة بذلك لدخولهم في عهد المسلمين ، وأماهم . انظر : تفسير غريب ما في الصحيحين 12/1 ، لسان العرب (ذمم) .

(١٠) ليست في (أ) .

والدليل على ذلك : ما روي أن يهوديا مرض في جوار النبي ﷺ فقال ﷺ : ((قوموا بنا نعود جارنا اليهودي)) فعاده ، وقعد عرء رأسه ، فقال له : ((قل⁽¹⁾ : لا إله إلا الله محمد رسول الله)) فنظر الفتى المريض⁽²⁾ اليهودي⁽³⁾ إلى أبيه ، فقال⁽⁴⁾ له أبوه⁽⁵⁾ : " أحبه " ، فأجابه ، وشهد أن لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، ثم مات ، فقال النبي ﷺ : ((الحمد لله الذي أنقذ بي نسمة⁽⁶⁾ من النار))⁽⁷⁾ .
فثبت به⁽⁸⁾ أنه لا بأس به .

[الخرقه التي يُمسح بها العرق]

14- مسألة :

و⁽⁹⁾ قال : وكان⁽¹⁰⁾ يكره هذه الخرقه التي⁽¹¹⁾ تُحمل ليمسح بها العرق ، وهذه من الخواص أيضا⁽¹²⁾ .

وإنما كره ذلك ؛ لأنه بدعة محدثة لم يكن رسول الله ﷺ يفعل ذلك ، ولا أحد من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، وإنما كانوا يمسحون بأطراف أرديتهم⁽¹³⁾ .
ولأنه ضرب من التلويح ، وتشبُّه بزيِّ العجم⁽¹⁴⁾ .
وكذلك الخرقه التي يخط⁽¹⁵⁾ بها تكره أيضا ؛ لما قلنا .

138138138138138138138138485485

- (١) ليست في (د) .
- (٢) ليست في (أ) و (د) .
- (٣) ليست في (ج) .
- (٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (٥) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
- (٦) نسمة : التَّسْمَةُ : النفس . انظر : تهذيب اللغة (نسم) .
- (٧) أخرجه البخاري بمعناه ، ك الجنائز ، ب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه ؟ (1356) .
- (٨) ليست في (ب) و (ج) .
- (٩) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
- (١٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١١) ليست في (د) .
- (١٢) ليست في (ب) .
- (١٣) أخرج الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء (53) : عن عائشة رضي الله عنها قالت : ((كانت لرسول الله ﷺ خرقه ينشف بها بعد الوضوء)) . ثم قال الترمذي : " حديث عائشة ليس بالقائم ، ولا يصح عن النبي في هذا الباب شيء . ثم أخرج برقم (54) : عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : ((رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه)) . ثم قال الترمذي : " هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف ... وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في المنديل بعد الوضوء ، ومن كرهه من قبل أنه قيل : إن الوضوء يوزن " . ونقل الشوكاني في نيل الأوطار 175/1 عن أنس أن رسول الله ﷺ لم يكن يمسح بالمنديل بعد الوضوء ، ولا أبو بكر ولا عمر ولا ابن مسعود . قال الحافظ : وإسناده ضعيف . وأخرج نحوه البيهقي في الكبرى ، ك الطهارة ، ب التمسح بالمنديل (908) ثم قال : إنما كرهوا ذلك مخافة العادة . وضعف إسناده الألباني في سنن الترمذي (53) و (54) .
- (١٤) العجم : ضد العرب ، والإعجم : الذي لا يُفصح . انظر : العين (عجم) .
- (١٥) يخط : تَمَخَّطَ امْتِخَاطًا أي استنثر ، والمخاط : ما يسيل من الأنف ، كالعاب من الفم ، والجمع أمخطة . انظر : لسان العرب (مخط) .

وكذلك الحرقة التي يمسح بها الوضوء محدق، وبدعة أيضا⁽¹⁾، فيجب أن تكره⁽²⁾.
 وذكر بعض مشايخنا المتأخرين أن المسلمين⁽³⁾ قد استعملوا / في عامة البلدان مناديل
 الوضوء، والخرق؛ لدفع الأذى عند تغير⁽⁴⁾ اللباس، والثياب، وما رآه المسلمون حسنا،
 فهو عند الله حسن، فيجوز أن يصير ذلك منسوخا⁽⁵⁾ بإجماع المسلمين.
 وحاصله أن من فعل شيئا من ذلك تكبرا، فهو مكروه، وبدعة، ومن فعل ذلك
 لحاجة، وضرورة له⁽⁶⁾ لم يكره.
 ونظيره التَّبَع⁽⁷⁾ في الجلوس، والإتكاء⁽⁸⁾ قد يفعله الرجل نخوة⁽⁹⁾، و تكبرا، فيكره
 ذلك⁽¹⁰⁾، وقد يفعله للضرورة، والحاجة، [فلا يكره]⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

15- مسألة :

[أكل الزنبور]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله :

أنه كره أكل الزنبور⁽¹³⁾.

قال الشيخ الإمام عبد العزيز [بن أحمد]⁽¹⁴⁾ الحلواني رحمه الله :

139139139139139139139485485

- (١) ليست في (أ) و (ب) و (د).
 (٢) انظر : بدائع الصنائع 504/6، العناية 11/10، البحر الرائق 208/8.
 (٣) مثبت في حاشية (د) [ح].
 (٤) في (د) : لبس.
 (٥) هذه الكلمة وردت متأخرة في (ج) و (د) كالتالي : بإجماع المسلمين منسوخا.
 (٦) ليست في (ب) و (د).
 (٧) التربع : أن يقعد على إيلته، ويجعل قدمه اليمنى إلى جانب يساره، وقدمه اليسرى إلى جانب يمينه. والأربع
 هنا : الساقان والفخذان، ربعها بمعنى : أدخل بعضها تحت بعض. انظر : معجم لغة الفقهاء 127/1.
 (٨) الإتكاء : المتكئة في العربية : كل من استوى قاعدا على وطاء متمكنا، وعند العامة هو : من مال في قعوده
 معتمدا على أحد شِقَيْهِ، والتاء فيه بدل من الواو، وأصله من الوكاء. انظر : لسان العرب (وكأ).
 (٩) في (ب) : قوة.
 (١٠) النخوة : الكبر والعظمة. انظر : تاج العروس (نخ).
 (١١) ليست في (ب) و (ج) و (د).
 (١٢) ليست في (ب).
 (١٣) انظر المراجع السابقة في بداية هذه المسألة.
 (١٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي 906/2، الهداية 69/4، ملتقى الأبحر 218/2.
 الزنبور : الدَّيْر، والجميع : الزناير، وضرب من الذباب لساع، وقيل : طائر يلسع. انظر : حياة الحيوان 8/2،
 لسان العرب (زنبور).
 (١٥) زاد في (ج) : محمد بن أحمد. وهي ساقطة من (أ) و (ب) و (د). وأثبت في المتن "بن أحمد" فقط كما هو
 اسمه في كتب التراجم.

طعن بعض أصحاب⁽¹⁾ الشافعي على أبي حنيفة ، فزعم⁽²⁾ أن أبا حنيفة كره أكل الزيتون ، وإن⁽³⁾ الله تعالى / مدحه فقل⁽⁴⁾ : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ ﴾⁽⁵⁾ الآية [297: ج] ، وقال : ﴿ وَشَجَرَةٍ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبْغٌ لِلْكَالِينَ ﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾ . وهذا جهل وتصحيف من هذا⁽⁸⁾ الطاعن ، ظن أنه زيتون ، وإنما / أراد⁽⁹⁾ الزنبور . [358: ب] والمراد بالكراهة⁽¹⁰⁾ التحريم ، [وإنما حرم]⁽¹¹⁾ ؛ لأن الله تعالى حرم الخبائث ، والزنبور من الخبائث مثل⁽¹²⁾ الفأرة ، والحية ، والعقرب ، وهذه من الخواص .

16- مسألة : [شد السن المتحركة بالذهب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يتحرك سنُّه ، قال : لا يشدُّها بالذهب .

وقال محمد : لا بأس به .

وكان أبو حنيفة لا يرى بأساً بأن يشدها بالفضة⁽¹³⁾ .

[هذه إشارة إلى أن قول أبي يوسف مكِّي قول أبي حنيفة⁽¹⁴⁾ . وروي عنه في

الإملاء⁽¹⁵⁾ مثل قول محمد⁽¹⁶⁾ ، وهو قوله الآخر⁽¹⁷⁾ الذي رجع إليه⁽¹⁸⁾ .

140140140140140140485485

- (١) ليست في (ج) .
- (٢) في (ب) : وقالوا ، وفي (ج) : وزعم .
- (٣) ليست في (ب) .
- (٤) في (ب) : وقال .
- (٥) سورة النور 35 .
- (٦) سورة المؤمنون 20 .
- (٧) بحث ولم أجد هذا النقل عن أصحاب الشافعي ، وعند الشافعية يحرم أكل الزنبور . انظر : المجموع 322/9 .

- (٨) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
- (٩) في (ب) : هو .
- (١٠) في (أ) و (ب) و (ج) : من الكراهة .
- (١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١٢) في (أ) : وكذلك .
- (١٣) انظر : بدائع الصنائع 524/6 ، تبين الحقائق 36/7 ، تكملة فتح القدير 23/10 .
- (١٤) هكذا ذكر الكرخي في مختصره . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجدي 668/2 .
- (١٥) في (ب) : الأمالي .
- (١٦) وردت هذه العبارة في (أ) بعد قوله : (عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم ير بالذهب بأساً أيضاً) .
- (١٧) في (ب) : الأخير .
- (١٨) انظر جميع المراجع السابقة في المسألة .

141141141141141141141485485

141

[التختم بالفضة والذهب للرجال]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال:

لَا يُعْتَمَدُ إِلَّا بِالْفِضَّةِ .

قال [الشيخ الإمام]⁽¹⁾: هذا نص على أن العظم بالحجر الذي [يقال له]⁽²⁾: يَشْبُ⁽³⁾

حرام ؛ لعموم النهي ، والتحريم بقوله : لا يَحْتَمُّ إِلَّا بِكَذَا .

وكذلك التختم بالحديد ، والصفير⁽⁴⁾ وغير ذلك حرام كله⁽⁵⁾ .

أما التختُّم بالحديد ، والصفَر ، واليَشْب ، [وغير ذلك] ⁽⁶⁾ ، فحرام بالإجماع ⁽⁷⁾ ؛ لما

روي عن رسول الله ﷺ أنه رأى على رجل خاتم⁽⁸⁾ صفر ، فقال : ((مالي أجدر منك ربح

﴿الأصنام﴾ فأمره بزميه⁽⁹⁾ ، فرمى به ، [ورأى على رجل⁽¹⁰⁾ خاتم حديد فقال : ﴿ما لي أرى

عليك حلية⁽¹¹⁾ أهل النار)) فأمره برميهِ ، فرمى به⁽¹²⁾ [13].

وعن عبد الله بن عمر / أن رجلا جلس إلى النبي ﷺ ، وعليه⁽¹⁴⁾ خاتم ذهب ،

فأعرض عنه ، وقام ، ثم عاد ، وعليه خاتم حديد ، فقال النبي ﷺ : ((هذا شر منه هذه

حلية أهل النار ((⁽¹⁵⁾ .

-142142142142142142142485485

(١) مثبت في حاشية (ج) [صح] . ويقصد : شمس الأئمة السرخسي . انظر : العناية 22/10 .

(۲) فی (ج) و (د) : یسمی .

(١) **الْيَشْبُ** : حجر معروف ، وهو مُعَرَّبُ الْيَشْمِ ، وهو حجر معدني ، أجوده الزيتي ، فالأبيض ، فالأصفر ، وله خواص ، وهو نوع غير نقي من السلكيات ذات التبلور الكاذب ، لونها في العادة أحمر ، أو بني أو أصفر ، وبعض أنواعه ذو خطوط جميلة مختلفة الألوان وصالح للزينة . انظر : تاج العروس (يشب) ، المعجم الوسيط 1065/2 .

(٤) مثبت في حاشية (ج) [صح].

الصفحة: ما يتخذ من النحاس الجيد، و تعمل منه الأواني. انظر: الصحاح (صفر).

(٥) انظر: العناية 22/10 ، حاشية ابن عابدين 6/676 ، البحر الرائق 8/217 .

(١) لیست فی (ج) .

(٧) لم أقف على هذا الإجماع فيما بحثت فيه من كتب الفقه الحنفي وغيرها، وقال في الاستذكار 414/5: "وقد اختلف العلماء في جواز لباس خاتم الحديد، فكرهه قوم منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر" وقال في موضع آخر 394/8: "وقد ذكرنا في باب عبد الله بن دينار من التمهيد الأحاديث الواردة المستندة المرفوعة، وعن الخلفاء الراشدين في إباحة التختيم بالفضة، وكرهاته التختيم بالذهب، والحديد، والشبه، ومن شذ فرخص في ذلك".

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح].

(١) مثبت في حاشية (ج) [صح].

(١١) الحلي: اسم لكل ما يُتَرَنَّ به من مَصَاغِ الذهب والفضة، والجمع حُلِيٌّ. وإنما جعلها حلية أهل النار؛ لأن الحديد يزي بعض الكفار، وهم أهل النار، وقيل: إنما كرهه لأجل نَتْنِهِ وزُهْوَكَتِهِ. انظر: النهاية في غريب الأثر 435/1.

(۱۲) لیست فی (ب) .

(١٣) أخرجه أبو داود، ك الخاتم، ب ما جاء في خاتم الحديد (4223). و الترمذي، ك اللباس، ب خاتم الحديد (1885)، وقال: حديث غريب. و النسائي، ك الزينة، ب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضق

(5198) . وضعفه الألباني في سنن

(^{١٤}) مثبت في حاشية (ج) [أصح].
(^{١٥}) أخرجه أحمد في مسنده (6518) 163/2. وعلق عليه شعيب الأرنؤوط : صحيح وهذا إسناد حسن .

وإذا ثبت التحريم في هذا ، كان اليشب ملحقا بذلك ؛ / لأنه قد يُتخذ منه الأصنام ، فأشبهه الصفر الذي هو منصوص ، معلول بالنص .

وأما التخصُّم بالذهب ، فحرام للرجال عند عامة الفقهاء⁽¹⁾ .

ومن الناس من لم ير به بأساً⁽²⁾ ، واحتج بما روي عن البراء⁽³⁾ بن عازب⁽⁴⁾ أنه لبس خاتم ذهب فقال: كسانيه رسول الله ﷺ ، وقال لي: ((البس ما كساك الله ورسوله⁽⁵⁾))⁽⁶⁾ .

وماروي أن طلحة بن عبيد الله⁽⁷⁾ قُتِلَ ، وعليه خاتم ذهب⁽⁸⁾ ، وكذلك سعيد بن العاص⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ ، وكان البراء بن عازب يلبسه⁽¹¹⁾ .

ولأن النهي عن استعمال الذهب ، والفضة على سواء ، فلما حل التحلي⁽¹²⁾ ، [وهو الفضة]⁽¹³⁾ ؛ لقلته ، وجُعِل كالعلم⁽¹⁴⁾ في الثوب ، فكذلك في الآخر .

واحتج عامة الفقهاء بما روي عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي هريرة⁽¹⁵⁾ أن النبي ﷺ نهي عن ذلك⁽¹⁶⁾ .

143143143143143143485485

(١) انظر بالإضافة لمراجع الحنفية السابقة : الأم 71 ، فتح العزيز 27/6 .

(٢) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

(٣) ليست في (أ) و (ب) .

(٤) البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي ، هو وأبوه عازب صحابيان ، روى كثيرا من الأحاديث ، استصغره النبي ﷺ يوم بدر ، وشهد أحدا ، نزل الكوفة ، وتوفي بها سنة 72 هـ . انظر : الإصابة 94/1 .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (18625) 294/4 ، وقال شعيب الأرناؤوط : إسناده ضعيف . و أبو يعلى في مسنده (1708) 259/3 .

(٧) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي ، يهيمى "طلحة الفياض" ، لم يشهد بدرا ، وشهد أحدا وما بعدها ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى ، قتل مروان بن الحكم يوم الحمل سنة 36 هـ . انظر : تهذيب التهذيب 19/5 الإصابة 529/3 .

(٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، ك الكراهة ، ب التختم بالذهب (6262) . وابن سعد في الطبقات 220/3 .

(٩) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي القرشي ، صحابي من الأمراء الفاتحين ، قُتِلَ أبوه العاص كافرا يوم بدر ، وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان ، أقام بمكة بعد مقتل عثمان ، واعتزل فتنة الجمل وصفين ، ثم ولاة معاوية على المدينة حتى مات سنة 59 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 109/1 ، الإصابة 442/1 .

(١٠) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، ك الكراهة ، ب التختم بالذهب (6263) .

(١١) انظر الحديث السابق عن البراء ، أنه لبس خاتم ذهب .

(١٢) في (ج) : التختم .

(١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٤) العلم : رسم الثوب ، وعلمه : أي رَقْمُه في أطرافه ، والعلم هو : العلامة في الطريق ، والثوب ، أو التطريز في الثوب . انظر : لسان العرب (علم) ، معجم لغة الفقهاء 320/1 .

(١٥) أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له ، نشأ يتيما ثم قدم المدينة ورسول الله ﷺ بخير ، ولزم صحبة النبي ﷺ ، توفي بالمدينة سنة 59 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 1/35 ، الإصابة 316/4 .

(١٦) أي نهي عن التختم بالذهب . أخرجه عن علي بن أبي طالب مسلم ، ك اللباس ، ب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصر (5437) . وعن عبد الله بن مسعود أبو داود ، ك الخاتم ، ب ما جاء في خاتم الحديد (4222)

ولأن الضرورة زالت بالفضة ، فبقي الذهب على حكم التحريم . والجواب : أن ذلك أمر قد نُسخ⁽¹⁾ .

الدليل⁽²⁾ عليه : ما روي عن ابن عمر⁽³⁾ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اتخذ خاتما ذهب ، فاتخذ الناس خواتم من ذهب ، فرماه النبي ﷺ ، وقال : ((لا ألبسه أبدا)) واتخذ خاتما من ورق⁽⁴⁾ ، فرماه الناس أيضا⁽⁵⁾ .

[وحدّث طلحة ، وسعيد مُعارض بحديث ابن عمر⁽⁶⁾ رضي الله عنهما] أنه ﷺ هُي عن ذلك وتأويله : أن يكون فضة مركب بالذهب ، أو يكون⁽⁸⁾ مذهبا⁽⁹⁾ . وإنما العبرة بالخلقة التي⁽¹⁰⁾ إليها تكون⁽¹¹⁾ النسبة في الحكم والشرعية ، وهذه من الخواص⁽¹²⁾ .

18- مسألة :

[مسمار الذهب يجعل في حجر الفص]

قال : وكان لا يرى بأسا بالفص⁽¹³⁾ يكون فيه الحجر ، فيجعل فيه مسمار⁽¹⁴⁾ ذهب ، وهذه أيضا دليل على أن الفص يكون من الحجر ، وإنما لم يكره ذلك ؛ لأنه مغيب جُعل تبعاً محضاً ، فلم يكن به عبرة⁽¹⁵⁾ .

وقال أبو داود : " انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة " وقال الألباني في سنن أبي داود : " منكر " . وعن أبي هريرة مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم خاتم الذهب على الرجال (5470) .
(1) أي أن تحليل الذهب قد نُسخ بأدلة النهي عنه .
(2) في (ب) : يدل .
(3) ليست في (أ) .
(4) في (ب) : فضة .
(5) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب خاتم الفضة (5866) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم خاتم الذهب على الرجال (5473) ، (5475) .
(6) في (أ) : عمر .
(7) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(8) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(9) المذهب : الشيء المطلي بالذهب . انظر : تهذيب اللغة (ذهب) .
(10) ليست في (أ) و (د) ، وفي (ب) : و .
(11) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(12) انظر : شرح مختصر الطحاوي 901/2 ، البحر الرائق 217/8 ، حاشية ابن عابدين .
(13) الفص : فص الخاتم : المركب فيه ، والعامة تقول فص ، وفص الأمر : أصله ، وحقيقته . انظر : لسان العرب (فصص) .
(14) المسمار : هو وتد من حديد ، وسَمَّ الباب : أوْتَقَه بالمسمار . انظر : المغرب 414/1 .
(15) انظر : شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد 725 ، الهداية 82/4 ، البحر الرائق 217/8 .

19- مسألة⁽¹⁾ :

[دعاء : أسألك بمقعد العز من عرشك]

[232 ب : د]

/ محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يكره أن يدعو الرجل فيقول :

أسألك⁽²⁾ بمقعد⁽³⁾ العز من عرشك⁽⁴⁾ .

وللمسألة عبارتان :

إحدهما⁽⁵⁾ : بمقعد من القعود .والثاني⁽⁶⁾ : من العقد⁽⁷⁾ .

أما إذا كان من القعود فلا يشكل ؛ لأنه وصف الله تعالى بما هو باطل ، وهو

التمكن⁽⁸⁾ على العرش ، وذلك قول المجسمة ، وهو قول⁽⁹⁾ باطل .

وإن كان من العقد ، وهو المعروف في هذا الدعاء ، فإنه يكره أيضا ؛ لأنه يوهم

تعلق عزه بالعرش⁽¹⁰⁾ ، وأن عزه حادث إذا تعلق بالمحدث ، والله عزيز لم يزل ، ولا يزال ،والعز⁽¹¹⁾ صفته لم يزل موصوفا / به ، ولا يزال موصوفا به .

[359 ب :

وروى أبو يوسف أنه لم ير به بأسا⁽¹²⁾ ؛ لأن العادة قد جرت به ؛ والمسلمون]يدعون به ، و[⁽¹³⁾ يفعلون ذلك⁽¹⁴⁾ .

145145145145145145145485485

(1) هذه المسألة ساقطة من (أ) .

(2) ليست في (ب) .

(3) وما وجدته في كتب العقيدة هو : بمقعد ، أو بمقاعد .

(4) انظر : شرح الطحاوية في العقيدة السلفية 211 .

(5) مثبت في حاشية (ج) ، وفي (ب) : أحدهما .

(6) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(7) قال ابن الأثير : " وفي حديث الدعاء ((أسألك بمقاعد العز من عرشك)) أي بالخصال التي استحق بها العرش العز أو بمواضع انعقادها مع ، وحقيقة معناه : بعز عرشك . وأصحاب أبي حنيفة يكرهون هذا اللفظ من الدعاء " . انظر : النهاية في غريب الأثر 270/3 .

(8) في (ب) ، وزيادة في متن (د) : وهو القعود .

(9) ليست في (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(10) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(11) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(12) قال الألباني رحمه الله : " وأجازه أبو يوسف لما بلغه الأثر فيه لكن الأثر المشار إليه باطل لا يصح ، رواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال : " هذا حديث موضوع بلا شك " ، وأقره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ، فلا يحتج به ، وإن كان قول القائل : (أسألك بمقاعد العز من عرشك) يعود إلى التوسل بصفة من صفات الله عز وجل ، فهو توسل مشروع بأدلة أخرى كما سبق ، تغني عن هذا الحديث الموضوع فعلى الوجه الأول من هذا الشرح وهو الخصال التي استحق بها العرش العز ، يكون توسلا بصفة من صفات الله تعالى فيكون جائزا ، وأما على الوجه الثاني الذي هو مواضع انعقاد العز من العرش ، فهو توسل بمخلوق فيكون غير جائز " . انظر : التوسل أنواعه وأحكامه 31/1 .

(13) ليست في (ب) ، ومثبت في حاشية (د) .

(14) انظر : بدائع الصنائع 504/6 ، شرح الوقاية 388/2 ، البحر الرائق 234/8 .

[ربط الخيط في الإصبع أو الخاتم للحاجة]

[298ب : ج]

لا بأس بأن يربط الرجل في إصبعه ، أو في خاتمه الخيط للحاجة⁽¹⁾ ، وهذه من

الخواص .

وإنما لم يكره ؛ لما روي أن النبي ﷺ أمر بعض أصحابه بذلك⁽²⁾ . ذكره⁽³⁾ أبو عبد الرحمن بن أبي الليث البخاري⁽⁴⁾ في كتاب "[معرفة الصحابة]"⁽⁵⁾ .

ولأنه [لو كره]⁽⁶⁾ ، فإنما يكره لكونه عثا ، وقد تعلق به ضرب⁽⁷⁾ فائدة ، وهو التأكيد في رعاية حق المسلمين ؛ ليكون أقرب إلى الذكر ، وأبعد عن النسيان ، والتقصير ، ولما كان كذلك ، كان حسنا ، وفيه ضرب من التواضع ، وهو أن لا يعطد حفظه فيما يسعى الشيطان⁽⁸⁾ لينسيه ، وفيه دفع كيده أيضا⁽⁹⁾.

[الصلاة على الجنابة في المسجد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله أنه كره أن يصلي على الجنائزة⁽¹⁰⁾ في المسجد

، وهذا عندك⁽¹¹⁾.

وقال⁽¹²⁾ الشافعي رحمه الله : لا بأس به⁽¹³⁾ .

-146146146146146146146485485

(١) ويسمى ذلك الرتم أو الرتيمة ، وهو خيط التذكرة يعقد بالإصبع . انظر : العناية 24/10 ، المغرب 320/1 .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كالأدب ، ب الرجل يجعل في يده الخيط ليستذكر به (26452) . و العقيلي في الضعفاء (735) 404/3 . و الطبراني في الأوسط (8321) 177/8 . و ابن عدي في الكامل 342/3 . و ابن الجوزي في الموضوعات 73/3 ، ثم قال : " هذه الأحاديث ليس فيها شيء صحيح " .

(٢) وفي (أ) و (ب) و (د) وحاشية (ج) [ق] : وكره .

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي الليث عبيد الله بن سريج بن حجر بن عبد الله بن الفضل الشيباني البخاري ، روى عن أبيه إلى الليث عبيد الله بن سريج الإمام ، الحافظ ، محدث وقته ، الكوفي المذهب ، سكن سمرقند ، وحدث عنه وعن أبيه جماعة ، وله كتاب ذكر الصالحين . انظر : سير أعلام النبلاء 41/ 13 ، إكمال الكمال 4/ 276 .

(٥) في (ب) : المعرفة . ولم أجد لأبي عبد الرحمن كتابا بهذا الاسم .

() في (ب) و (ج): لو كان يكره .

(٨) الضَرْبُ : النَحْوُ وَالصَّنْفُ . انظر : العين (ضرب) .

(۸) لیست فی (أ)

(٩) انظر : الهداية 23/10 ، بدائع الصنائع 504/6 ، تبين الحقائق 37/7 .

(١) **الْجَنَازَةُ** : واحدة الجنائز ، والعامة تفتحه ، ومعناه : الميت على السرير ، فإذا لم يكن عليه الميت ، فهو سرير

وَنَعِشْ . انظر : الصحاح (ج ٢) .

(١١) انظر: شرح مختصر الطحاوي 908/2، الهداية 457/8، تبين الحقائق 15/6. وذكر في التبيين أنه

مَكْرُوه كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ فِي رِوَايَةٍ ، وَكَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ فِي أُخْرَى .

(١٢) مثبت في حاشية (د) [صح].

(١٣) انظر : الأم 1513 ، المهدب 132/1 .

[اللعب بالشطرنج والنرد]

[359ب : ب]

ووقّعت السنة عن النبي ﷺ بتحريم القمار⁽¹¹⁾ ، وأجمع عليه المسلمون⁽¹²⁾ .

[ج : 299]

وقال النبي ﷺ : ((كل لعب [ابن آدم باطل] ⁽¹⁴⁾ إلا ثلاثة : ملاعبة الرجل مع

أهله ، وتأديبه لفرسه⁽¹⁵⁾ ، ومناضلته بقوسه⁽¹⁶⁾ .

وأما الشطرنج فاللعب به ⁽¹⁷⁾ حرام.

-149149149149149149149485485

(١) الشَطْرُنْجُ و الشَطْرُنْجُ : فارسي معرب ، وكسرُ الشين فيه أجود ، وهي لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعا ، تمثل دولتين متحاربتين باثنتين وثلاثين قطعة تمثل الملكين ، والوزيرين ، والخيالة ، والقلاع ، والفيلة ، والجنود . انظر : لسان العرب (شطرنج) ، معجم لغة الفقهاء 1/ 314 .

(٢) الرُّدْ - : بفتح فسكون - لفظ معرب : لعبة تعتمد على الحظ ، ذات صندوق ، وحجارة ، وفصين (زهرين) ، وينتقل فيها الحجارة حسبما يُلقَى به الزهران ، وتعرف اليوم بالطاولة . انظر : المعجم الوسيط 912/2 ، معجم لغة الفقهاء 83/2 .

(٣) لم أجد لها تعريفاً .

(٤) في (ب) : وأربعة .

(٥) الأربعة عشر: هي لعبة القِرْق، وهو لعبة يلعب بها أهل الحجاز، وهو: خطٌ مُرَبَّعٌ في وسطه خط مربع، في وسطه خط مربع، ثم يُحِط من كل زاوية من الخط الأول إلى الخط الثالث، وبين كل زاويتين خط، فيصير أربعة وعشرين خطاً، وسميت الأربعة عشر. انظر: لسان العرب (قرق).

(١) انظر: تحفة الفقهاء 574، الهداية 64/10، البحر الرائق 235/8.

(٧) **القمار** : كل لعب يشترط فيه - غالبا - من المتغالبين شيئا من المглоب ، وكل لعب فيه مراهنة . انظر : المعجم الوسيط 758/2 ، التعرقات 57/1 .

(۱) لیست فی (ج) و (د) .

(٩) انظر: المغني 36/12 ، الاستذكار 462/8 .

(١) **الميسر** : كل شيء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز ، أو اللعب بالقداح في كل شيء . انظر : لسان العرب (يسر) ، القاموس الفقهي 393/1 .

(١١) انظر مثلاً : مجمع الزوائد ، باب ما جاء في القمار 209/8 .

(١٢) انظر المراجع السابقة عند توثيق الاجماع السابق.

(١٣) سورة المؤمنون ١١٥ .

(١٤) في (ج) : حرام باطل، من ابن آدم . وزاد أيضا في (د) [صح] : حرام .

(١٥) في (ج) و (د) : فرسه .

(١٤) أخرجه أبو داود، ك. الجهاد، ب في الرمى (2513). و الترمذي، ك أبواب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، ب ما جاء في فضلاء الرمى في سبيل الله (1637)، وقال: حديث حسن صحيح. و النسائي، ك الخيل

ب تأديب الرجال فيه (3608). و أن ما جه ، ك الجهاد ، ب الم م في سبيل الله (2811). و هذا

الحديث جزء من حديث ضعفه الألباني في سنن ابن ماجه (2811) يقول: "ضعف لكن قوله ((... و كان ما

(^{١٧}) مثبت في حاشية (د) [صح].

ومن الناس من قال : لا بأس به ، [وحكي ذلك]^(١) عن الشافعي رحمه الله ، قال :
 لأنه^(٢) / ضرب من الأدب وُضِع لتذكية الأفهام [وتشحيذ^(٣) الخاطر ، والذهن]^(٤)^(٥) [١232 : د]
 [و^(٦) احتج أصحابنا بما]^(٧) روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه مر بقوم يلعبون
 بالشطرنج فلم يسلم عليهم وقال^(٨) : ((ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون))^(٩) .
 ومرّ زياد بن حُدَيٍّ^(١٠) رضي الله عنه على قوم يلعبون بالكعنين^(١١) فسلم عليهم ، ولم يعلم
 بحالهم فلما^(١٢) علم رجع ، وقال : ((ردوا علي السلام))^(١٣) .
 وعن علي رضي الله عنه في الشطرنج ، مثل ما روينا عن ابن عمر^(١٤) .
 ولأنه لعب ، ولو يصد صاحبه عن الجمع والجماعات هو الغالب عليه^(١٥) ، فأما^(١٦)
 منفعته ، فتابعة مغلوبة ، والعبرة للغالب في التحريم .
 [ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ
 وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾]^(١٧) فاعتبر الغالب في التحريم^(١٨) .

150150150150150150150485485

- (١) في (أ) : وذلك مروي .
 (٢) في (د) : إنه .
 (٣) تشحيذ : شحذ السكين : أحدها بالهسن ، ومن المجاز : اشحذ له غرب ذهرك وهذا كلام مشحذة للفهم .
 تاج العروس (شحذ) .
 (٤) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٥) وقال في الأم 1291 : " لا نحب اللعب بالشطرنج ، وهو أخف من النرد " ، وفي المهذب 326/2 ، وإعانة الطالبين 283/4 : يكره ولا يحرم .
 (٦) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
 (٧) في (ب) : ولنا ما .
 (٨) في (ب) : فقال .
 (٩) هذا الأثر مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الأدب ، ب في اللعب بالشطرنج . و البيهقي في الكبرى ، ك الشهادات ، ب الاختلاف في اللعب بالشطرنج (21532) . أما المروي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : ((هو شر من النرد)) : أخرجه البيهقي في الكبرى ، ك ، ب الاختلاف في اللعب بالشطرنج (21537) .
 (١٠) زياد بن حُدَيٍّ الأسدي أحد بني مالك بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمه ، نزيل الكوفة ، له إدراك ، وكان كاتباً لعمر على العشور . انظر : الطبقات الكبرى 130/6 ، الإصابة 404/1 .
 (١١) وفي حاشية [299] : ج [و 1233 : د] : " قوله زياد بن حُدَيٍّ فيه نظر ، وقال أبو موسى الحافظ في كتاب الأمالي : زياد بن حُدَرَة أو ابن حُدَرِد ، أورده في أسامي الصحابة . كتبه : أمير كاتب " .
 (١٢) في (أ) و (ج) و (د) : بالكعبتين . الكعنين : هما كعبا الشاة يلعب بهما . سمعته من د . ياسين الخطيب . ولم أجد تعريفا لها في كتب اللغة .
 (١٣) في (د) : فإذا .
 (١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الأدب ، ب في السلام على أصحاب النرد (26165) .
 (١٥) سبق تخريجه في الحديث السابق : ((ما هذه التماثيل ..)) .
 (١٦) ليست في (ب) .
 (١٧) في (ج) : وأما .
 (١٨) سورة البقرة 219 .
 (١٩) مثبت في حاشية (أ) .

و⁽¹⁾هل رأيت صاحب شطرنج يصلي فضلا عن الجماعة ، فمن أباحه ، فقد أعان الشيطان على الإسلام ، والمسلمين .
والذي يلعب بالشطرنج ، إن قامر به ، سقطت عدالته ، ولم تقبل شهادته⁽²⁾ ، وإن لم يقامر به ، وكان متأولا فيه ، قلبت شهادته ، ولم⁽³⁾ تبطل عدالته .
ولم ير أبو حنيفة بالسلام⁽⁴⁾ عليهم بأسا ؛ ليشغلهم عما هم فيه ، وكره⁽⁵⁾ ذلك أبو يوسف تحقيرا لهم .

23- مسألة :

[قبض الدين من ثمن الخمر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في المسلم باع الخمر⁽⁶⁾ ، وأخذ ثمنها ، وكان عليه دين⁽⁷⁾ قال :
أكره لصاحب الدين أن يقبض⁽⁸⁾ ثمن الخمر ، وإن كان البائع نصرانيا ، فلا بأس به⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ .

والفرق : أن يبيع المسلم الخمر⁽¹¹⁾ باطل غير / منعقد ؛ إما عُرف أن لا قيمة للخمر [1256] في حق المسلم ، فلم ينعقد البيع ، وإذا⁽¹²⁾ لم ينعقد البيع ، لم يجب الثمن ، فلم يملكه ، فلم يصح قضاؤه⁽¹³⁾ .

151151151151151151151485485

(١) ليست في (ج) و (د) .
(٢) الشهادة لغة : خبر قاطع ، وشهده : أي حضره ، فهو شاهد ، وأدّى ما عنده من الشهادة ، فهو شاهد . انظر : الصحاح (شاهد) .
(٣) شرعا : إخبار صدق بإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء . انظر : تبين الحقائق 145/5 .
(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٥) في (ج) : السلام .
(٦) في (ب) : ذكره .
(٧) الخمر لغة : من خامر الشيء : قاربه وخالطه ، وخمر الشيء : ستره ، وسميت الخمر بذلك لأنها تغمّر العقل وتغطيه . انظر : لسان العرب (خمر) .
(٨) شرعا : هو اسم للبيء من ماء العنب بعدما غاي ، واشتد ، وقذف بالزبد ، وسكن عن الغليان ، وصار صافيا ، وهذا عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا غاي ، واشتد ، فهو خمر ، وإن لم يسكن عن الغليان . انظر : تنقيح الفقهاء 565 .
(٩) الدين : دُئ الرجل : أقرضته ، فهو مدينٌ ، ومديونٌ . ودان فلان : استقرض وصار عليه دينٌ ، فهو دائنٌ . انظر : الصحاح (دين) .
(١٠) في (أ) : يأخذ .
(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٢) انظر : الهداية 57/10 ، تبين الحقائق 60/7 ، حاشية ابن عابدين 703/6 .
(١٣) في (أ) : بالخمر .
(١٤) في (ب) : فإذا .
(١٥) القضاء : قضى الغريم دينه : أدّاه إليه ، وتقاضاه الدين : قبضه منه . انظر : المحكم (قضى) .

فأما النصراني ، فإن بيعه / الخمر ⁽¹⁾ صحيح ⁽²⁾ ؛ لأن ذلك مال ⁽³⁾ حلال ⁽⁴⁾ في حقه ، فملك الثمن ، فصح قضاؤه .

[دخول أهل الذمة المسجد الحرام]

لا بأس بأن يدخل أهل الذمة المسجد الحرام ، وهذه في السير الكبير⁽⁵⁾ ، و⁽⁶⁾ هذا عندنا⁽⁷⁾ .

ومن الناس من قال : لا يحل في المساجد كلها⁽⁹⁾ ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾⁽¹⁰⁾

ولأن الكافر لا يخلو عن الجنابة⁽¹¹⁾ ، بل الكفر أفحش منه ، / فوجب تنزيه المساجد عنه .

واحتج أصحابنا بأن وفد ثقيف⁽¹²⁾ دخلوا المسجد ، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ ، والحديث في هذا الباب في عامة المساجد كثير ، في غير المسجد الحرام .⁽¹³⁾

-152152152152152152152485485

(١) في (أ) و (ب) : للخمر .

(٢) في (ب) و (ج) : يصح .

(٣) ليست في (ب) .

(١) ليست في (أ) ، ومثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(٦) قال في شرح السير الكبير 1/134: "باب دخول المشركين المسجد : وذكر عن الزهري أن أبا سفيان بن حرب كان يدخل المسجد في الهدنة وهو كافر، غير أن ذلك لا يحل في المسجد الحرام".

(١) لیست فی (ب) .

(٧) انظر: مختلف الرواية 1983/4، 1985، تحفة الفقهاء 574، تكملة فتح القدير 62/10.

٨) انظر : الأم 773 ، المذهب 320/3 ، مغني المحتاج 4/247 . وذكر في المذهب انه يمنع من دخول ما سوى المسجد الحرام من المساجد .

(١) صاحب هذا القول هو : الإمام مالك . انظر : أحكام القرآن لابن العربي 913/2 ، مختصر خليل 23/1 ، مذهب الحنابلة 381/3

(١) سورة التوبة 28 .

(١) الجناية لغة: أَحْبَبَ : تَبَاعَدَ ، وَقِيلَ لِلحُجُبِ : حُجُبٌ ، لِأَنَّهُ نُهِيَ أَنْ يَقْرَبَ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يَتَطَهَّرْ فَتَحْنَبُهَا وَاحْتَبَ

شرعا : أمر معنوي يقوم بالبدن ، يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ، وقيل : تطلق على إنزال الماء ، والتقاء

(١٢) **تعريف** : النسبة إليهم تحققي وثقفي ، بطن من هوازن من العدنانية ، مواطنهم في الطائف وفي جنوبها بين سرّة الختّانين ، أو ما يترتب علي ذلك . انظر : القاموس الفقهي 1/ 68 .

70/2 بني سعد ، وبني مالك ، قاتلهم النبي ﷺ في غزوة حنين . انظر : نهاية الأرب 198 ، معجم قبائل المملكة 70/2 .
(١) أخرجه أبو داود ، ك الخراج ، ب ما جاء في خبر الطائف (3026) . وضعفه الألباني في سنن أبي داود (3026) .

وأبو سفيان بن حرب⁽¹⁾ رضي الله عنه دخل المسجد عام الحُدَيْيَّة⁽²⁾ . والآية وردت في⁽³⁾ الطواف بالبيت .

25- مسألة :

[عورة الأمة الأجنبية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله قال :

لا ينبغي أن تعرّض الأمّة في إزار واحد⁽⁴⁾ إذا كانت⁽⁵⁾ قد⁽⁶⁾ حاضت⁽⁷⁾ .

وإنما أراد بالإزار : الذي يستر ما بين السرة ، والركبة .

وإنما كره ذلك ؛ لأن الظهر ، والبطن من الأمّة الأجنبية عورة بمنزلة ذلك من المحارم ، ودليل ذلك في المحارم أن الله تعالى قال⁽⁸⁾ : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾⁽⁹⁾ فجعل التشبيه بالظهر تحريم⁽¹⁰⁾ ولو كان النظر إليه ، ومسه⁽¹¹⁾ حلالا [لما كان]⁽¹²⁾ التشبيه به⁽¹³⁾

153153153153153153153485485

(١) أبو سفيان بن حرب : صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، صحابي من سادات قريش في الجاهلية ، وكبير بني أمية ، ووالد معاوية رأس الدولة الأموية ، وهو حمو الرسول ﷺ ، أسلم يوم الفتح ، وشهد حنيناً ، والطائف ، وغيرها ، توفى في خلافة عثمان سنة 31 هـ . انظر : الإصابة 35 / 2 .

(٢) في (أ) و (ب) : الهدنة .

انظر : سيرة النبي ﷺ لابن هشام 37/4 . وقال في شرح السير الكبير 134/1 : " والمراد بالهدنة : الصلح الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين أهل مكة يوم الحديبية ، وقد جاء أبو سفيان إلى المدينة لتجديد العهد بعدما نقضوا هم العهود ، وحشوا أن يغزوهم رسول الله ﷺ ، ودخل المسجد " .

والحديبية : - بتشديد الباء وتخفيفها - على 22 كيلا غرب مكة على طريق حجة القديم الذي يمر بها ثم على حذاء ، بها مسجد الشجرة ، وهو اليوم مهديم ، وبها بؤيات معدودة ، وهي خارج الحرم . وسمي بعام الحديبية لأن الرسول ﷺ نزل بها لم صرّ عن العمرة ، وكانت فيها بيعة الرضوان تحت الشجرة . انظر : الروض المعطار 1/190 ، المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية 94 .

(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) ليست في (أ) و (ب) .

(٥) في (أ) : كان .

(٦) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) انظر : شرح الوقاية 375/2 ، البحر الرائق 222/8 ، النافع الكبير 479 .

(٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٩) سورة المجادلة 3 .

(١٠) في (أ) : حراما .

(١١) في (ج) : والمس .

(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

ظهارا كالوجه ، والصدر ، وما أشبه ذلك ، وإذا ثبت [ذلك في المحرم ، كانت]^(١) الأمة كذلك ، ولأنه لا ضرورة في ذلك في المسلمين جميعا^(٢) .

26- مسألة :

[هدية المملوك التاجر ودعوته وعارية دابته]

و^(٣) قال أبو يوسف : سألت أبا حنيفة عن هدية المملوك التاجر ، ودعوته^(٤) إياي ، وعارية^(٥) دابته^(٦) ، فلم ير به بأسا^(٧) .

وكره كسوته^(٨) الثوب ، وهب^(٩) الدراهم^(١٠) ، والدنانير^(١١) .

والقياس : أن ذلك كله باطل ؛ لأنه تبرع ، فلا يصح من العبد كهبة الدراهم

والدنانير^(١٢) .

وفي الاستحسان : تجز الهدية اليسيرة ، [والدعوة اليسيرة]^(١٣)^(١٤) ؛ لما روى عن

سلمان^(١٥) رضي الله عنه [أنه^(١٦) أهدى]^(١٧) رسول الله ﷺ هدية فقيل لها ، وكان سلمان يومئذ

[233 ب : د]

154154154154154154485485

(١) في (ب) و (د) : في ذلك كانت ، وفي (ج) : في ذلك كان في .

(٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٣) ليست في (أ) و (ج) .

(٤) في (د) : وضيافته .

(٥) في (ج) و (د) : وعاريته ، وزاد بعدها في (د) : و .

العارية لغة : ما استعيرت من شيء ، سُميت به لأنها عارٌ على من طلبها ، ويقال : العارية من المعاورة والمناولة ،

يتعاورون : يأخذون ويعطون . انظر : العين (عور) .

شرعا : تملك المنافع بغير عوض . انظر : تبين الحقائق 32/6 .

(٦) في حاشية [299 ب : ج] : " لا بأس بقبول هدية العبد التاجر بفروعها " .

(٧) في حاشية [299 ب : ج] : " لا بأس بقبول هدية العبد التاجر بفروعها " .

(٨) في (د) : كسوة .

(٩) في (د) : هبة .

(١٠) الدراهم : جمع درهم ، والدراهم ، والدراهم لغتان وهو فارسي معرب ، وهو اسم للمضروب المدور من الفضة

كالدinar من الذهب ، فهو قطعة نقدية من الفضة وزنها 6 دنانير = 48 حبة = 979،2 غراما . انظر : لسان

العرب (درهم) ، المغرب 286/1 ، معجم لغة الفقهاء 208/1 .

(١١) الدنانير : جمع دينار ، وهو فارسي معرب ، وهو نوع من النقود الذهبية ، زنة الواحد منها عشرين قيراطا =

72 حبة = 25،4 غراما . انظر : معجم لغة الفقهاء 212/1 ، القاموس الفقهي 132/1 .

(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٣) ليست في (ب) . وفي حاشية (ج) [ق] : والضيافة .

(١٤) انظر : تبين الحقائق 69/7 ، شرح الوقاية 385/2 ، البناية 288،298/11 .

(١٥) سلمان : هو سلمان الفارسي ، يكنى أبا عبد الله ، أسلم عند قدوم النبي ﷺ المدينة وكان قبل ذلك يقرأ الكتب

ويهاجر لطلب الدين ، وكان عبدا لقوم من بني قريظة فكاتبهم ، أشار على الرسول ﷺ بحفر الخندق في غزوة

الأحزاب ، توفي بالمداين سنة 36 هـ . انظر : الطبقات الكبرى 16/6 ، أسد الغابة 191/1 .

(١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٧) في (أ) : يهدي إلى .

(١٨) أخرجه ابن أبي شيبة ، ك البيوع والأقضية ، ب في الرجل يهدي إلى الرجل أو يبعث إليه (21964) . و

أحمد في مسنده (23047) 354/5 . والطبراني في الكبير (6073) 228/6 ، والحاكم في المستدرک ، ك

البيوع (2183) وقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم " ووافقه الذهبي .

وكانت بريرة⁽¹⁾ رضي الله عنها تهدي إلى⁽²⁾ رسول الله ﷺ هدية⁽³⁾ وهي مملوكة ، وكان يقبل منها⁽⁴⁾ .

وكان النبي ﷺ يجيب دعوة المملوك⁽⁵⁾ .

وعن أبي سعيد مولى أبي أسيد⁽⁶⁾ أنه قال : ((عَرَّسْتُ⁽⁷⁾ فدعوت⁽⁸⁾ رهطاً⁽⁹⁾ من

أصحاب⁽¹⁰⁾ رسول الله ﷺ و⁽¹¹⁾ فيهم أبو ذر⁽¹²⁾ ، فحضرت الصلاة ، فقدموني ، وأنا /
يومئذ عبد))⁽¹³⁾ .

والفقه فيه : أن⁽¹⁴⁾ الهدية اليسيرة ، والصدقة⁽¹⁵⁾ اليسيرة من ضرورات التجارة ؛ لأن التاجر إذا فتح دكانه ، لم⁽¹⁶⁾ يخل أمره من طالب تجارة محتاج إلى شربة ماء ، أو رغيف⁽¹⁷⁾ أو ما أشبه ذلك ، ولو⁽¹⁸⁾ مُنِعَ من ذلك لانسد باب التجارة وأعرض⁽¹⁹⁾ عنه الطالبون . ومن مَلَكَ شيئاً ، مَلَكَ ما كان من ضروراته ؛ لأن ذلك لا ينفك عنه .

155155155155155155155155485485

(١) بريرة : مولاة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، كانت مولاة لبعض بني هلال ، ثم باعوها من عائشة رضي الله عنها ، وعتقت تحت زوجها مغيث ، فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ، عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية . انظر : سير أعلام النبلاء 2/ 298 ، تهذيب التهذيب 12/ 354 .

(٢) ليست في (د) .

(٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٤) ليست في (ج) و (د) .

أخرجه البخاري ، ك الزكاة ، ب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ (1493) . و مسلم ، ك الزكاة ، ب إباحة الهبة للنبي ﷺ (2485-2489) .

(٥) جزء من حديث أخرجه الترمذي ، ك الجنائز ، ب آخر في سنة عيادة المريض وشهود الجنائز (1017) وقال : " هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس ، ومسلم الأعور يضعف ، وهو مسلم بن كيسان تكلم فيه . و ابن ماجه ، ك التجارات ، ب ما للعبد أن يعطي ويتصدق (2296) . وقد ضعفه الألباني في سنن ابن ماجه (2296) .

(٦) أبو سعيد مولى أبي أسيد : أسيد بن علي بن عبيد الساعدي الانصاري ، مولى أبي أسيد ، وقيل : من ولده ، والأول أكثر ، وفرق بينهما البخاري فجعلهما رجلين ، وتبع ابن حبان في الثقات في التفرقة بين أسيد بن أبي أسيد ، وبين أسيد بن علي ، وأقره أبو زرعة ، وأبو حاتم . انظر : تهذيب التهذيب 1/ 302 .

(٧) عرس : العرس ، مهنة الإملاك والبناء ، وقيل : طعامه خاصة . انظر : المحكم (عرس) .

(٨) في (د) : ودعوت .

(٩) الرهط : عدد جمع من ثلاثة إلى عشرة . انظر : المحيط في اللغة (رهط) .

(١٠) في (ب) : الصحابة .

(١١) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٢) أبو ذر : جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد الغفاري ، اختلف في اسمه واسم أبيه ، قديم الإسلام ، هاجر بعد وفاة النبي ﷺ إلى بادية الشام وكان رأساً في الزهد ، والصدق ، والعلم والعمل ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، مات بالربذة توفي سنة 32 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 2/ 47 ، الإصابة 7/ 125 .

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبه ، ك الصلاة ، ب إمامة العبد (6103) .

(١٤) زاد في (أ) : وهو أن .

(١٥) في (ب) و (ج) : الضيافة .

(١٦) في (ب) : فلم .

(١٧) الوغيف : خلاف الرقيق من الحبز ، والرغف : جمعك العجين ، أو الطين لتأكل بيدك . انظر : تاج العروس

(رغف) .

(١٨) في (أ) : فلو .

(١٩) في (ج) : ولأعرض .

[٢٥٦ : ا]

والنوع الآخر : هو ما كان من ضرورات⁽¹⁾ حال الصِّغار ، وهو شراء ما لا بد منه للصغير ، وبيعه ، وإجازة الصغار ، وذلك جائز ممن يعوله⁽²⁾ وينفق عليه كالأم ، والأخ ، والعم ، والمملوك إذا كان في حجرهم ، [فإذا ملكه]⁽³⁾ هؤلاء فلا يملك الأولياء [بهذا النوع]⁽⁴⁾ أولى إلا أنه لا يشترط في حقهم قيام الحجر⁽⁵⁾ .

والنوع⁽⁶⁾ الثالث : ما هو نفع محض⁽⁷⁾ فإنه مما يملكه⁽⁸⁾ الصبي العاقل ، وتملكه⁽⁹⁾ الأم ، ومن يعوله من الأخ ، والعم ، والمملوك ؛ لأنه لما كان نفعا محضا أشبه الإنفاق عليه ، فملك⁽¹⁰⁾ هؤلاء ، ألا ترى أن عامة نفقات⁽¹¹⁾ الصغار⁽¹²⁾ ، واليتامى من⁽¹³⁾ صدقات المسلمين ، وهذا ظاهر ، فلذلك لم⁽¹⁴⁾ يشترط لصحته قيام الولاية ، والله أعلم .

وقوله : " ليس له أب " ليس بأمر لازم ، ألا ترى أن اللقيط هو الذي لا يعرف له أب ظاهرا⁽¹⁵⁾ ، أو كان من الزنا⁽¹⁶⁾ ، فلم يكن له أب في الحكم .

وإنما قلنا : إنه ليس بشرط لازم ، لأنه⁽¹⁷⁾ ذكر في كتاب الهبة في صغيرة له زوج ، و⁽¹⁸⁾ هي عنده يعولها ، ولها أب ، فوهب لها ، أنها لو قبضت ، / أو قبض لها أبوها ، أو زوجها ، أن ذلك جائز .

فلم يمنع⁽¹⁹⁾ صحة⁽²⁰⁾ قبض الزوج عليها لقيام الأب ؛ لأنه لم كان نفعا محضا⁽¹⁾ لها⁽²⁾ كان⁽³⁾ تحقيق معناه في فتح باب الإصاغة من كل وجه : من وجه الولاية ، ومن وجه

157157157157157157157157485485

- (١) زاد في (ب) و (د) : حال .
 (٢) يعول : العول : الإنفاق على العيال . انظر : المحيط في اللغة (عول) .
 (٣) في (ج) و (د) : وإذا ملك .
 (٤) ليست في (ج) و (د) .
 (٥) الحجر لغة : المنع مطلقا . انظر : تاج العروس (حجر) .
 شرعا : منع عن التصرف قولا لا فعلا بصغر ، ورق ، و جنون . انظر : كنز الدقائق 251/6 .
 (٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٨) في (أ) و (ب) : يملك .
 (٩) في (أ) و (ب) : تملك .
 (١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١١) في (أ) : نفقة ، وفي (د) : النفقات .
 (١٢) في (د) : للصغار .
 (١٣) في (ب) : في .
 (١٤) ليست في (ب) ، و في (ج) : لا .
 (١٥) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
 (١٦) الزنا لغة : الرقي على الشيء ، وقد حُضِر . انظر : تاج العروس (زنا) .
 شرعا : الوطء في قبل حال عن ملك ، وشبهة . انظر : التعريفات 37/1 .
 (١٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٨) ليست في (أ) و (ب) .
 (١٩) في (ج) و (د) : يمتنع .
 (٢٠) في (د) : صحته .

العدل⁽⁴⁾ ، والنفقة ، ومن وجه العقل والتمييز ؛ لأن العلل كلها موجودة ، وليس⁽⁵⁾ في ذلك موافقة⁽⁶⁾ في الحكم بل⁽⁷⁾ ينسب إلى ما أمكن ، فثبت أنه ليس بلازم⁽⁸⁾ ، والله أعلم .

28- مسألة :

[تأجير الغلام نفسه وتأجير أمه له]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

إذا أجرة الغلام⁽⁹⁾ نفسه ، قال⁽¹⁰⁾ : لم يجز ، والأم تجوز إيجارها⁽¹¹⁾ .

والفرق :

أن عقد الصبي⁽¹²⁾ الصغير إنما يصح فيما هو منفعة محضة⁽¹³⁾ ، وليس في لزوم العقد منفعة خالصة ، حتى إذا عمل الغلام ، وجب الأجر استحساناً ؛ لأنه انقلب نفعاً محضاً . فأما الأم فإنما ملكت⁽¹⁴⁾ إيجارته ، لأنها ملكت⁽¹⁵⁾ استخدامهم⁽¹⁶⁾ وفي ذلك إتلاف⁽¹⁷⁾ منفعته⁽¹⁸⁾ ، فلا تملك الإعتراض⁽¹⁹⁾ له أولى ، ولا يلزم أن الغلام يملك إتلاف منفعة⁽²⁰⁾ نفسه ؛ لأن لزوم العقد على أي وجه كان شبيه⁽²¹⁾ بالولايات .

والأم من جملة الأولياء في الجملة ؛ لأنها من / أهل [الشهادة ، فصح القول بلزوم

[د : 234]

تصرفها للعذر الذي⁽²²⁾ قلنا ، وأما الغلام فليس من أهل الولاية ، فلم يكن من أهل⁽¹⁾

[ج : 300]

إلزام العقد بوجه من الوجوه ، والله أعلم .

(١) ليست في (ج) .

(٢) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(٣) في (أ) : لأن .

(٤) في (ب) و (ج) و (د) : : العول .

(٥) ليست في (د) .

(٦) في (أ) و (ج) : مدافعة ، وفي (د) : مرافقة .

(٧) في (ج) : فلم .

(٨) انظر : تبين الحقائق 75/7 ، تكملة فتح القدير 65/10 ، حاشية ابن عابدين 709/6 .

(٩) الغلام : هو الطار الشارب . انظر : العين (غلم) .

(١٠) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١١) انظر : البناءة 301/11 ، البحر الرائق 238/8 ، حاشية ابن عابدين 709/6 .

(١٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٣) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٤) في (ج) : تملك .

(١٥) في (ب) و (ج) : تملك .

(١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٧) إتلاف : التلّف : عطب ، وهلاك في كل شيء . انظر : تهذيب اللغة (تلف) .

(١٨) في (ب) : منفعه .

(١٩) الاعتراض : تعوّض منه ، واعتراض : أخذ العوّض ، والعوّض : البذل . انظر : لسان العرب (عوض) .

(٢٠) ليست في (د) .

(٢١) في (أ) : تشبه .

(٢٢) زاد في (أ) و (ج) و (د) : والذي .

29- مسألة :

[الاحتكار والتلقي والتسعر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

إذا كان الاحتكار⁽²⁾ ، والتلقي⁽³⁾ في أرض لا يضر ذلك بأهلها فلا بأس به ،وإذا⁽⁴⁾ كان في أرض يضر ذلك⁽⁵⁾ بأهلها فهو مكروه .فهذا⁽⁶⁾ فصل⁽⁷⁾ يشتمل على وجوه :

أحدها : بيان تفسير الإحتكار .

والثاني : بيان⁽⁸⁾ ما يقع فيه⁽⁹⁾ الاحتكار مما يحل ، ويحرم .

والثالث : كيفية الاحتكار .

/والرابع : بيان مدته .

والخامس : بيان السعر .

والسادس : بيان عقوبته .

أما تفسيره : فإنه افتعال من حكر إذا ظلم ، وتنقّص⁽¹⁰⁾ ، وحكر بالشيء إذا استبدّبه ، وحبس⁽¹¹⁾ [به⁽¹¹⁾ عن⁽¹²⁾ غيره ، وهذا حاصله⁽¹³⁾ .

(١) ليست في (أ) .
(٢) الاحتكار لغة : والحُكْرَةُ الاسم منه ، وأصل الحُكْرَةِ : الجمع والإمساك ، وَحَكَرَهُ يَحْكِرُهُ حَكْرًا : ظلمه وَتَنَقَّصَهُ . انظر : لسان العرب (حكر) .

شرعا : اشتراء طعام ونحوه ، وحبسه إلى الغلاء أربعين يوما . انظر : حاشية ابن عابدين 717/6 .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٤) التلقي لغة : تَلَقَّى فلانًا : أي اسْتَقْبَلَهُ . انظر : المحيط في اللغة (لقي) .
(٥) شرعا : ولتأقي الجلب صورتان : إحداهما أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة ، وثانيتهما أن يشتري منهم ليوخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر . انظر : فتح القدير 181/15

(٦) في (أ) : وإن .
(٧) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٨) في (ج) و (د) : وهذا .
(٩) في (د) : الفصل .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١١) في (د) : له .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(١٣) ليست في (ب) .
(١٤) ليست في (ج) و (د) .
(١٥) انظر : لسان العرب (حكر) .

وأما الثاني : فإن⁽¹⁾ الاحتكار المنهي في الأشياء التي هي قوت الناس مثل : الحنطة ، والشعير ، والعنب⁽²⁾ ، والتمر . كذلك⁽³⁾ رُوي⁽⁴⁾ عن محمد [بن الحسن]⁽⁵⁾ .
وعن أبي يوسف : أن الاحتكار في كل⁽⁶⁾ ما يَحْرُ بالعامّة .
و⁽⁷⁾ قال بعض مشايخنا : قول محمد تفسير لما أبعمه⁽⁸⁾ أبو يوسف .
وقال بعضهم : بل عند أبي يوسف يدخل [في ذلك]⁽⁹⁾ الثياب ، وغيرها إذا أضر بالعامّة ، وإنما⁽¹⁰⁾ لم يكره عند محمد ، نص محمد أنه لا احتكار في الثياب⁽¹¹⁾ ،⁽¹²⁾ .
اعتبر محمد الأمر المعتاد العام الغالب ، وذلك إنما⁽¹³⁾ يقع فيما هو قوت مطلق ،
وأبو يوسف اعتبر الضرر أينما وجد وإن لم يكن معهودا .
وإنما حرم الاحتكار بالسنة ، قال النبي ﷺ : ((المحتكر ملعون ، والجالب⁽¹⁴⁾
مرزوق))⁽¹⁵⁾ .
و⁽¹⁶⁾ روى معمر بن أبي معمر⁽¹⁷⁾ أن⁽¹⁸⁾ النبي ﷺ قال : ((لا يحتكر إلا خاطئ
)⁽¹⁹⁾ ، [والحديث فيه كثير]⁽²⁰⁾ .

160160160160160160160485485

- (١) في (ج) : فلأن .
(٢) في (ب) : والقت .
(٣) في (ب) : كذى .
(٤) في (أ) و (ب) : وروي .
(٥) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(٦) ليست في (د) .
(٧) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(٨) في (ج) و (د) : أهم .
(٩) في (ب) و (ج) : ذلك في .
(١٠) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١١) ليست في (ب) .
(١٢) انظر : بدائع الصنائع 6/514 ، الهداية 10/58 ، تبين الحقائق 7/60 .
(١٣) في (أ) و (ب) : أنه .
(١٤) الجالب : اسم فاعل من جلب الشيء : جاء به من بلد إلى بلد التجارة ، والجلب : المجلوب . انظر : المغرب 151/1 .
(١٥) أخرجه ابن ماجه ، ك التجارات ، ب الحكرة والجلب (2153) . وقال في تلخيص الحبير 35/3 : " ابن ماجه ، والحاكم ، وإسحاق ، والدارمي ، وعبد بن حميد ، وأبو يعلى ، والعقيلي في الضعفاء من حديث عمر بسند ضعيف " . وضعفه الألباني في سنن ابن ماجه (2153) .
(١٦) ليست في (أ) و (د) .
(١٧) معمر بن أبي معمر : معمر بن عبد الله بن نضلة بن نافع بن عوف بن عبيد القرشي العدوي ، أسلم قديماً ، وهاجر المهجرتين ، وروى عن النبي ﷺ . انظر : الإصابة 114/3 .
(١٨) وفي حاشية [300 ب : ج] و [234 أ : د] : " معمر بن عبد الله بن نافع ، كذا ذكره ابن شاهين في المعجم " .
(١٩) في (ج) : عن .
(٢٠) أخرجه مسلم ، ك المساقاة والمزارعة ، ب تحريم الاحتكار في الأقوات (4122-4124) .
(٢١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
وانظر مثلاً : كنز العمال ، باب في الاحتكار والتسعر 97/4 .

162

وأما الخامس : فإنه يؤمر المحتكر بالبيع أيضا لحق المسلمين ، ولا يسعر⁽¹⁾ عليه⁽²⁾ ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ : أن رجلا قال له : [ألا تُسعر يا رسول الله ، قال]⁽³⁾ : ((بل أدعه)) فقال آخر : سَعَّ يا رسول الله ، فقال : ((بل الله يخفض ، ويرفع ، وإني لأرجو أن ألقى الله ، وليس لأحد منكم عندي⁽⁴⁾ مظلمة))⁽⁵⁾ .

و⁽⁶⁾ قال في حديث آخر : ((إن الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق))⁽⁷⁾ . ولأن الثمن حق البائع فإليه تقديره إلا أن يغلي على⁽⁸⁾ ما هو المعتاد الغالب فيبيع [قفيزا بمائة وهو يشتري بخمسين]⁽⁹⁾ ، فيجئ منه دفعا للضرر عن المسلمين ، فأما المتعارف فليس به بأس .

[وأما السادس : فإن القاضي إذا⁽¹⁰⁾ رُفِعَ إليه هذا الأمر ، يُهر⁽¹¹⁾ المحتكر بأن يبيع ما فضل عن قوته]⁽¹²⁾ ، وقوت أهله على اعتبار السعة في قوته ، وقوت أهله ، وينهاه عن الاحتكار ، ويزجره عنه ، فإن رجع⁽¹³⁾ إليه مرة أخرى ، [وهو على⁽¹⁴⁾ عادف مُصِرٍّ ، وعظه ، وهدده ، فإن رجع إليه مرة⁽¹⁵⁾ أخرى]⁽¹⁶⁾ ، حبسه ، وعزَّره⁽¹⁷⁾ على ما يرى حتى يمتنع من سوء فعله .

163163163163163163163485485

- (١) التسعير لغة : مصدر سَعَّرَ : أي تقدير السَّعَر . انظر : لسان العرب (سعر) .
 شرعا : فرض الدولة الأثمان العادلة للسلع قطعاً لجشع التجار . انظر : معجم لغة الفقهاء 130/1 .
 (٢) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (٣) ليست في (أ) و (ب) .
 (٤) ليست في (ب) .
 (٥) أخرجه أبو داود ، ك الإجارة ، ب في التسعير (3450) . وصححه الألباني في سنن أبي داود (3450) .
 (٦) ليست في (ج) .
 (٧) أخرجه أبو داود ، ك الإجارة ، ب في التسعير (3451) ، و الترمذي ، ك البيوع عن رسول الله ﷺ ، ب ما جاء في التسعير (1314) وقال : " حديث حسن صحيح " . و ابن ماجه ، ك التجارات ، ب من كره أن يسعر (2200) . وصححه الألباني سنن ابن ماجه (2200) .
 (٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٩) في (د) ، و حاشية (ج) : ما يساوي خمسين بمائة .
 (١٠) في (ب) : متى .
 (١١) في (ج) : فأمر .
 (١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٣) في : رفع .
 (١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٥) ليست في (ب) .
 (١٦) مثبت في حاشية (ج) .
 (١٧) التعزير لغة : تأديب دون الحد ، وأصله من العزَّ أي : الرد ، والردع ، واللوم ، والمنع . انظر : المغرب 2/59 ، لسان العرب (عزَّر) .
 شرعا : تأديب دون الحد . انظر : تبين الحقائق 633/3 .

فإن كان أرباب الطعام يتحكمون على المسلمين ، ويتعدون عن القيمة تعديا فاحشا⁽¹⁾ ، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسكير ، فلا بأس به بمشورة من⁽²⁾ أهل الرأي ، والبصر .

[301 ب : ج]

فإذا فعل ذلك ، فعدى⁽³⁾ رجل عن ذلك ، فباعه بثمان فوق ذلك⁽⁴⁾ ، / أجازته القاضي ، وهذا في⁽⁵⁾ قول أبي حنيفة لا يشكل ؛ لأنه لا يرى الحجر على الحر ، وكذلك عندهما إلا أن يكون قد حجر على قوم بأعيانهم⁽⁶⁾ .

ومن باع منهم⁽⁷⁾ بما قدره الإمام ، صح ؛ لأنه غير مكره على البيع⁽⁸⁾⁽⁹⁾ .
و⁽¹⁰⁾ مسألة استقبال القبلة بالفرج [في الخلاء]⁽¹¹⁾ مرت في كتاب⁽¹²⁾ الصلاة⁽¹³⁾ .

30- مسألة :

[لبس الحرير وتوسده والنوم عليه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله :

إنه كان يكره لبس⁽¹⁴⁾ الحرير⁽¹⁵⁾ ، والديباج⁽¹⁶⁾ ، ولم ير بتوسده⁽¹⁷⁾ ، والنوم عليه بأسا .

وقال محمد : أكره ذلك كله ، و⁽¹⁸⁾ هذه من الخواص⁽¹⁹⁾ .

164164164164164164164164485485

- (١) الفاحش : كل شيء جاوز حده . انظر : الصحاح في اللغة (فحش) .
(٢) ليست في (د) .
(٣) في (أ) : فعدى .
(٤) في (أ) و (ب) : فوقه .
(٥) ليست في (د) .
(٦) انظر : تبين الحقائق 255/6 .
(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) انظر في جميع هذه الأوجه المراجع السابقة في بداية المسألة .
(١٠) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) ، وفي (د) : باب .
(١٣) ذكرت في الجامع الصغير 82 في كتاب الصلاة : " ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء " . وذكرت في هذا المخطوط في كتاب الصلاة لوح 47 من نسخة (ج) .
(١٤) في (أ) و (ب) : لباس .
(١٥) الحرير : الخيوط الطبيعية التي تنتجها دودة القز ، وسمي الثوب المتخذ منه حريرا ، سواء كان مصمكاً ، أو لحمته حرير . انظر : المغرب 1/194 ، معجم لغة الفقهاء 1/179 .
(١٦) الديباج : وقد فتح داله لكن الكسر أصوب ، وهو ضرب من الثياب سداه ، ولحمته من الحرير . انظر : القاموس الفقهي 1/128 .
(١٧) في (أ) و (ب) و (ج) : بتوسد .
(١٨) توسد أي : وضع رأسه على وسادة ، وهي المخدة . انظر : العين (وسد) .
(١٩) ليست في (د) .
(٢٠) انظر : شرح مختصر الطحاوي 2/915 ، تكملة فتح القدير 10/17 ، تبين الحقائق 7/32 .

والمراد بالمسألة : الرجال ، فأما النساء ، فلا يحرم لبس الديباج ، والحرير عليهن⁽¹⁾ .
ومن الناس من أباح لبس⁽²⁾ ذلك للرجال⁽³⁾، واحتج بما روي عن عقبة بن عامر⁽⁴⁾

أن النبي ﷺ [صلى⁽⁵⁾ وعليه⁽⁶⁾ فَرُوج⁽⁷⁾ من حرير⁽⁸⁾ .

وفي حديث مخزومة⁽⁹⁾ أن النبي ﷺ خرج إليه ، وعليه ثياب⁽¹⁰⁾ من ديباج فقال : ((

خبأت لك هذا⁽¹¹⁾ [يا مخزومة]⁽¹²⁾))⁽¹³⁾ .

ولأن استعمال الذهب والفضة لمّا حَرُم ، استوى فيه الرجال والنساء .

ولما حلَّ التختّم بالفضة ، استوى فيه الرجال ، والنساء ، فكذلك⁽¹⁴⁾ استعمال الحرير

، والذهب⁽¹⁵⁾ ، والبتين⁽¹⁶⁾ بهما ، وجب⁽¹⁷⁾ أن يستوي فيه الرجال ، والنساء .

165165165165165165165485485

(١) وكذلك تؤسّدهن .

(٢) ليست في (أ) .

(٣) قال في مجمع الأهر 156/4 : " وفي القنينة نقلا عن برهان صاحب المحيط أن عند الإمام لا يُكره لبس الحرير إذا لم يتصل بجلبده حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحوه ولكن طلبت هذا القول عن الإمام في كثير من الكتب فلم أجد سوى هذا ، ثم قلل نقلا عن الحلواني قال : ومن الناس من يقول : إنما يكره لبس الحرير إذا كان يمس الجلد وما لا فلا ... ثم قلل إلا أن الصحيح ما ذكرنا أن الكل حرام . وفي الجامع للبرذوي : ومن الناس من أباح لبس الحرير والديليج للرجال ، ومنهم من قال هي حرام على النساء أيضا ، وعامة الفقهاء على أنه يحل للنساء دون الرجال انتهى ، قال عبد البر في شرح الوهبانية بعد حكايته لما قدمناه عن القنينة قلت وفي حفظي من خزانة الأكمّل ما لفظه قال الإمام ومحمد لا بأس بلبس الحرير وقلنسوة الثعالب انتهى ، وهذا مطلق وفيه زيادة مع مدع الإمام كما في المنح " . ولم أقف على هذا القول ولا على من قال به فيما بحثت فيه من كتب الفقه الحنفي وغيرها إلا فيما سبق في مجمع الأهر .

(٤) عقبة بن عامر بن عيسى بن مالك الجهني ، صحابي مشهور ، كان فقيها فصيحا ، وهو أحد من جمع القرآن ، شهد صفين مع معاوية ، وولي مصر ، ثم عزل عنها ، مات بالقاهرة ودُفِنَ بها سنة 58 هـ . انظر : الإصابة 2/257 ، سير أعلام النبلاء 467/2 .

(٥) ليست في (د) .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) الفروج : القباء المشقوق من خاف . والقباء : ثوب يلبس فوق الثياب ، أو القميص ، ويتمنطق عليه . انظر : الفائق في غريب الحديث والأثر 99/3 ، القاموس الفقهي 295/1 .

وفي حاشية [301 ب : ج] و [234 ب : د] : " الفروج : هو القباء الذي عليه شق من خلفه " .
(٨) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب القلب وفروج حرير (5801) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5427) .

(٩) مخزومة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري . كان من مسلمة الفتح ، له علم بأيام قریش وبالأنساب يكنى أبا صفوان ، وقيل : أبا المسور ، شهد حنيناً ، وهو أحد المؤلفين قلوبهم ممن حسن إسلامه ، مات بالمدينة سنة 54 هـ . انظر : الاستيعاب 1380/3 .

(١٠) في (ج) و (د) : قبا .

(١١) ليست في (ج) .

(١٢) في (أ) و (ب) : في مخزومة .

(١٣) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب القباء وفروج حرير (5800) . و مسلم ، ك الزكاة ، ب إعطاء المؤلف ومن يخاف على إيمانه إن لم يعط (2431 ، 2432) .

(١٤) في (ج) : وكذلك .

(١٥) في (ج) و (د) : الديباج .

(١٦) في (ج) و (د) : التزيين .

(١٧) في (د) : فوجب .

واحتج أصحابنا ، وعامة الفقهاء⁽¹⁾ بالسنة المشهورة التي هي بمنزلة المتواترة⁽²⁾ أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير [والدياج ، وقال : ((إنما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة))] و⁽³⁾ ذلك في حديث عمر رضي الله عنه⁽⁴⁾ .

وفي حديث أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير⁽⁵⁾ إلا موضع إصبعين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ، يريد الأعلام . والنهي عن ذلك مروى في حديث عمر رضي الله عنه⁽⁶⁾ ، وفي حديث

معاوية⁽⁷⁾ رضي الله عنه ، وكذلك رواه⁽⁸⁾ عامة الصحابة رضي الله عنهم⁽⁹⁾ .

والذي رواه المخالف منسوخ ؛ لما روي عن أنس [بن مالك]⁽¹⁰⁾ رضي الله عنه أن النبي ﷺ لبس جبة حرير أهداها له⁽¹¹⁾ ، **أَكْبَرُ**⁽¹²⁾ **بن دُومَة**⁽¹³⁾ ، وذلك قبل أن يُنهى عنه ، كذلك أنس رضي الله عنه⁽¹⁴⁾ .

[f : 1258]

ثم اختلفوا في النساء :

فقال عامة الفقهاء : هو حلال للنساء⁽¹⁵⁾ .

166166166166166166166166485485

(١) وقال في المغني 660/1 : " ولا نعلم في تحريم لبس ذلك - أي الحرير - على الرجال اختلافاً إلا لعارض أو عذر .. قال ابن عبد البر هذا إجماع " . وانظر : الاستذكار 319/8 .

(٢) في (د) : التواتر .

(٣) ليست في (د) .

(٤) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه (5835) ، و ب الحرير للنساء (5841) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5403-5406) .

(٥) ليست في (أ) و (ب) .

(٦) في (أ) و (ب) و (ج) : ابن عمر . والصحيح أنه مروى عن عمر رضي الله عنه . أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه (5828 ، 5829 ، 5830) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5411-5418) .

(٧) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي ، مؤسس الدولة الأموية في الشام ، ولد بمكة قبل البعثة ، وأسلم يوم فتحها ، وكان من كتاب الوحى ، بويع له بالخلافة بعد الحسن بن علي ، ومات سنة 60 هـ . انظر : الإصابة 151/6 ، سير أعلام النبلاء 120/3 . وأما حديث معاوية فلم أقف عليه خلال بحثي .

(٨) في (د) : رواية .

(٩) مثل : رواية عثمان بن عفان ، أخرجه البزار في مسنده (386) 39/2 .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(١١) ليست في (د) .

(١٢) في (د) : أكيد .

(١٣) **أَكْبَرُ دُومَة** - هكذا ورد اسمه في الصحيحين - : هو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجن بن أعيان بن الحارث ، صاحب دومة الجندل ، كان نصرانياً ، أهدى النبي ﷺ خُلعةً سرياءً ، فوهبها لعمر ، وصالحه ، ولم يسلم ، ثم أسره خالد بن الوليد في أيام أبي بكر فقتله كافراً . انظر : الإصابة 82/1 .

(١٤) أخرجه البخاري ، ك الهبة ، ب قبول الهدية من المشركين (2615 - 2616) ، و ب الحرير للنساء (5841) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5422) .

(١٥) في (ج) : لهن .

وانظر إجماع الفقهاء على حِلِّه للنساء في الهداية 17/10 ، الاستذكار 318/8 ، والمغني 660/1 .

وقال بعضهم : هو ⁽¹⁾ حرام عليهن ⁽²⁾ ، واحتجوا بعموم النهي .

[و احتج [أصحابنا ، وعامة] الفقهاء ⁽³⁾ بحديث علي ، وأبي موسى الأشعري ⁽⁵⁾ ،

[وعبد الله بن عمرو] ⁽⁶⁾ ، وعقبة بن عامر ⁽⁷⁾ : أن النبي ﷺ ⁽⁸⁾ / خرج وبإحدى يديه [362 : ب]

حرير ، و بالأخرى ذهب فقال : ((هذان ⁽⁹⁾ حرام على ذكور أمتي ، حل ⁽¹⁰⁾ لأنثاهم

وفي حديث عمر رضي الله عنه حين أعطاه رسول الله ﷺ حلة ، فقال : " يارسول الله

كسوتني الحلة ⁽¹²⁾ ، وقد ⁽¹³⁾ قلت في حلة عطار ⁽¹⁴⁾ : ((إنما يلبسه من لا خلاق له [في

الآخرة] ⁽¹⁵⁾)) فقال ﷺ : ((إنما أعطيتكه ⁽¹⁶⁾ لتكسوا بعض نسائك)) ⁽¹⁷⁾ .

[302 : ج]

وعن ⁽¹⁸⁾ علي رضي الله عنه / أن النبي ﷺ أعطاه حريرا فلبسه ، فكره ذلك رسول الله ﷺ

[فأمره بأن] ⁽¹⁹⁾ يقطعه ⁽¹⁾ خمر ⁽²⁾ للفواطم الأربع ، وهي : أمه ⁽³⁾ ، وفاطمة الزهراء زوجته

وفاطمة بنت حمزة ⁽⁴⁾ ، وأخرى ⁽⁵⁾ رضي الله عنهن .

167167167167167167167485485

(١) ليست في (ج) .
(٢) انظر ما سبق ذكره عند القول بإباحة لبس الحرير للرجال في بداية هذه المسألة . قال في تكملة فتح القدير 18/10 : " فقد ظهر أن بعض الفقهاء سيما ابن الزبير رضي الله عنه أنكروا استعمال النساء الحرير " . وانظر ما رواه ابن أبي شيبه في باب من كره الحرير للنساء 154/5 .

(٣) [أصحابنا وعامة] مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٤) في (أ) و (ب) : وعامة الفقهاء احتجوا .

(٥) أبو موسى الأشعري : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار من بني الأشعر بن قحطان ، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية ، ولد باليمن ، وقدم مكة وأسلم ، وهاجر إلى الحيرة ، وولد عمر البصرة ، وأقره عثمان عليها ، وعزله علي رضي الله عنه ، توفي بالكوفة سنة 44 هـ . انظر : الطبقات الكبرى 16/6 .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي ، أسلم قبل أبيه ، لم يكن بين مولدهما إلا 12 سنة ، شهد صفين مع معاوية وولاه الكوفة ، له في الصحيحين 700 حديث ، توفي سنة 65 هـ . انظر : الإصابة 2/159 .

(٧) في (ج) و (د) : أبي عامر .

(٨) من قوله [صلى وعليه فروج أن النبي ﷺ] ليست في (ب) .

(٩) في (ب) : هذا . وقد ورد الحديث بلفظ التنثية .

(١٠) في (د) : حلال .

(١١) أخرجه أبو داود ، ك اللباس ، ب في الحرير للنساء (4057) عن علي رضي الله عنه . و الترمذي ، ك اللباس ، ب ما جاء في الحرير والذهب للرجال (1720) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وذكر عددا من الصحابة من رواة هذا الحديث ومنهم الأربعة المذكورون في المتن ، ثم قال : " وهذا حديث حسن صحيح " . و النسائي ، ك الزينة ، ب تحريم لبس الذهب (5267) . و ابن ماجه ، ك اللباس ، ب لبس الحرير والذهب للنساء (3595) . وصححه الألباني في سنن أبي داود (4057) .

(١٢) الحاق عند العرب : ثوبان اثنان أكثرهما من البرود اليمنية . انظر : الاستذكار 8/317 .

(١٣) ليست في (ب) .

(١٤) عطار ⁽¹⁾ بن حاجب بن زرار بن عدس التميمي ، وفد على رسول الله ﷺ في طائفة من وجوه قومه فيهم الأقرع بن حابس ، وغيره ، فأسلموا سنة تسع . وكان زعيم قومه . انظر : الاستيعاب 1/384 .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٦) في (ب) : أعطيتك .

(١٧) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب الحرير للنساء (5841) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5401 - 5408) .

(١٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٩) في (ب) و (د) : وأمره أن .

وقياسه المعصفر⁽⁶⁾ أنه يحل للنساء دون الرجال⁽⁷⁾ .

وأطلق عامة الفقهاء⁽⁸⁾ لِبْسُ ما علّمه حريرٌ ، أو مكفوف⁽⁹⁾ به ، أو سدا⁽¹⁰⁾ حرير .
ومن الناس من حرم ذلك⁽¹¹⁾ ؛ لعموم النهي .

واحتج عامة الفقهاء بحديث عائشة رضي الله عنها في⁽¹²⁾ لبس قطيفة⁽¹³⁾ علّمها حرير⁽¹⁴⁾ .
وبحديث أسماء أن النبي ﷺ كان يلبس جُبَق⁽¹⁵⁾ مكفوفة بالحرير⁽¹⁶⁾ .
ولُبِسَ عامة الصحابة رضي الله عنهم الخز⁽¹⁷⁾ مشهور⁽¹⁸⁾ ، والخز مُسَدًا⁽¹⁾ بالحرير .

- (١) مثبت في حاشية (ج) ، وفي (د) : يعطيه .
(٢) الخمار لغة : من الخمر وهو السُّتْرُ ، والتغطية . انظر : لسان العرب (خمر) .
شرعا : ما تستر به المرأة رأسها ، وقسما من وجهها . انظر : معجم لغة الفقهاء 200/1 .
(٣) وهي : فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية ، والدّة علي وإخوته ، أسلمت وهاجرت وتوفيت بالمدينة ، كفنها النبي ﷺ في قميصه ، كانت امرأة صالحة وكان ﷺ يزورها ، ويقيل في بيتها . انظر : الإصابة 41/4
(٤) فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية ، أمها : سلمى بنت عميس ، تكني أم الفضل ، يقال لها أم أيها ، زوجها النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة بن عبد الأسد . انظر : الإصابة 42/4 .
(٥) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب الحرير للنساء (5841) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5403 ، 5420 ، 5422) . وقد أخرجاه بدون ذكر أسماء الفواطم ، وقد ذكرت أسمائهن فيما عدا الرابعة في الطبراني الكبير (887) 357/24 .
(٦) المعصفر : الثوب أو غيره المصبوغ بالعصفر ، والعصفر : نبات صيفي من الفصيلة المركبة أنبوبية الزهر ، ويستخرج منه صبغ أحمر يُصبغ به الحرير ونحوه . انظر : المعجم الوسيط (عصفر) .
(٧) انظر : مجمع الأهر 155/4 .
(٨) أي للرجال . انظر : الهداية 18/10 الاستذكار 319/8 ، المجموع 436/4 ، المغني 661/1 .
(٩) مكفوف : كفت الثوب أي : حطت حاشيته ، وهي الخياطة الثانية بعد الشل ، كف الشيء : جمعه ، وكفة القميص بالضم ما استدار حول الذيل . لسان العرب (كفف) .
(١٠) السدّ : من سدا يسدو سدوا وهو : الخ ، وهو : الخيوط الممتدة طولاً التي ينسج منها الثوب ، وهو خلاف اللحم . انظر : الصحاح في اللغة (سدا) ، معجم لغة الفقهاء 242/1 .
(١١) روي عن ابن عمر رضي الله عنهما كراهة قليل الحرير وكثيره ، وروي ابن وهب وابن القاسم عن مالك قال : أكره لباس الخز لأن سداه حرير . انظر : الاستذكار 320/8 . وانظر مارواه ابن أبي شيبة في باب من كره العلم ولم يرخص فيه 156/5 .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٣) القطيفة : دثار مُخَمَل ، أو كساء ونحوه له أهداب ، وجهه : قَطَائِف ، وقُطِف . انظر : القاموس المحيط (قطف) ، المعجم الوسيط (قطفت) .
(١٤) أخرجه مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم تصوير صورة الحيوان (5521) .
(١٥) الجُبَق : ثوب سابغ ، واسع الكمين ، مشقوق القُدَم ، يلبس فوق الثياب . انظر : المعجم الوسيط (جبه) .
(١٦) أخرجه مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال (5409) .
(١٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٨) الخز : ثياب تنسج من صوف وحرير ، أو نحوه ، وكذلك كان الخز الذي على عهد النبي ﷺ ، وقيل : ثياب سداها من حرير ، ولحمتها من غيره . انظر : القاموس الفقهي 116/1 .
(١٩) أخرجه عبد الرزاق ، ك الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني ، ب الخز والمعصفر (19958-19963) ، وابن أبي شيبة ، ك اللباس والزينة ، ب من رخص في لبس الخز (24613-24632) . و الطبراني في الكبير (3273) 240/3 ، (11939) 339/11 ، (200) 106/18 ، (901) 362/24 . و الحاكم في المستدرک ، ذكر وفاة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (6317) . وقال في مجمع الزوائد في بعضها 257/5 : " رجاله ثقات " وقال : " رجاله رجال الصحيح " . وقد روى ابن أبي شيبة في أحدها أن ثلاثة عشر من أصحاب محمد ﷺ كانوا يلبسون الخز .

ولأننا رأينا القليل⁽²⁾ من الفضة حل⁽³⁾ للرجال ، وهو الخاتم ؛ ترغيباً في نعيم الآخرة ،
فكذلك⁽⁴⁾ العلم ، وأما⁽⁵⁾ السدا فمستور فأشبهه الحشو⁽⁶⁾ ، والمسمار ، ولأنه بالنسج⁽⁷⁾ صار
ثوباً ، والنسج باللحمة⁽⁸⁾ يكون ، فيضاف⁽⁹⁾ كونه⁽¹⁰⁾ ثوباً إلى هذا⁽¹¹⁾ الذي هو آخر
الأمرين⁽¹²⁾ ، فلذلك⁽¹³⁾ جعلنا اللحمة حكماً في الإباحة والتحريم ، وأهدرنا حكم السدا
في الإباحة والتحريم ، ولأن اللحمة هي الظاهرة في الغالب .

وأما⁽¹⁴⁾ التوسد ، والنوم عليه ، فحرام⁽¹⁵⁾ عند محمد ، وهو قول أبي يوسف أيضاً ،
ذكره⁽¹⁶⁾ القدوري⁽¹⁷⁾ ، والقاضي أبو عاصم⁽¹⁸⁾ .

وقال أبو حنيفة : لا بأس به⁽¹⁹⁾ .

وكذلك الاختلاف⁽²⁰⁾ في ستر الحري⁽²¹⁾ وتعليقه على الأبواب⁽²²⁾ .
وجه قولهما⁽²³⁾ : ما روينا⁽¹⁾ من⁽²⁾ عموم النهي ، و⁽³⁾ التحريم⁽⁴⁾ .

(١) في (ج) و (د) : المسدا .
(٢) في (ب) : قليل .
(٣) في (د) : يحل .
(٤) في (أ) و (ب) : فكذا .
(٥) في (ب) و (د) : فأما .
(٦) الحشو : ما حشوت به فاشاً وغيره . انظر : العين (حشو) .
(٧) النسج : ضم الشيء إلى الشيء ، ونسج الحائك الثوب ينسجه ، وينسجه نسجاً : ضم السدى إلى اللحمة ،
وهو النسج ، وحرفته النساجة . انظر : لسان العرب (نسج) .
(٨) اللحمة : تضم اللام وتفتح ، لحم الشيء يلحمه لحمًا : لأمه ، ولاحم الشيء بالشيء : ألزقه به ، وهي
الخيوط العرضية التي تتخلل الخطوط الطولية (السدى) في النسج . لسان العرب (لحم) ، معجم لغة الفقهاء 1/390 .

(٩) في (ب) : فضا .
(١٠) في (د) : وكونه .
(١١) ليست في (ج) .
(١٢) والمعنى : أن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسج وتركيب السدا باللحمة ، فكان صيرورته ثوباً مضافاً إلى اللحمة ،
واللحمة آخرهما ، والحكم إذا تعلق بعلّة ذات وصفين يضاف إلى آخرهما . انظر . شرح الأوزجدي 665/2 ،
حاشية الشلي 34/7 .

(١٣) في (ب) : فكذلك .
(١٤) في (أ) : فأما .
(١٥) في (ج) : حرام .
(١٦) في (ج) : ذكر ، وفي (د) : وكره .
(١٧) انظر : مختصر القدوري 157/4 .

(١٨) في (أ) : العاصم .
القاضي أبو عاصم : محمد بن أحمد ، القاضي أبو عاصم العامري ، كان قاضياً بدمشق ، ومن تصانيفه : المبسوط
نحو من ثلاثين مجلد ، وذكر السمعاني أن العامري نسبة إلى عامر بن لؤي ، وعامر بن صعصعة ، وعامر بن عدي ،
وعامر بطن أيضاً من قيس عيلان . انظر : الفوائد البهية 160 .
(١٩) انظر : مختلف الرواية 1977/4 ، تكملة فتح القدير 18/10 ، تبين الحقائق 32/7 .

(٢٠) في (ب) : الخلاف .
(٢١) في (أ) : الحرائر .
(٢٢) انظر : الهداية 18/10 ، حاشية الشلي 32/7 .
(٢٣) في (أ) : قوله .

ولما روي عن سعد⁽⁵⁾ بن أبي وقاص [أنه قال]⁽⁶⁾ : ((لأن أتكئ على جمر الغضا أحب إلي من أن⁽⁷⁾ أتكئ على مرافق⁽⁸⁾ الحرير))⁽⁹⁾ .

وعن علي رضي الله عنه أنه أتى [على دابة]⁽¹⁰⁾ سرجها⁽¹¹⁾ حرير فقال⁽¹²⁾ : ((هذا لهم في الدنيا ولنا في الآخرة))⁽¹³⁾ .

ولأن التنعم بالجلوس والنوم عليه⁽¹⁴⁾ ، والاستعمال بذلك⁽¹⁵⁾ مثل اللبس ، وذلك عادة المترفين .

[أما أبو حنيفة فإنه احتج بما]⁽¹⁶⁾ روي عن [عبد الله بن]⁽¹⁷⁾ عباس رضي الله عنهما أنه كان على بساطه⁽¹⁸⁾ مرفقة حرير⁽¹⁹⁾ .

وعن أنس أنه جلس على مرفقة حرير⁽²⁰⁾ ، / وكذلك عن الحسين⁽²¹⁾ .

[363 : ب]

- (١) في (د) : روي .
 (٢) في (د) و (ب) : عن .
 (٣) في (د) : في .
 (٤) أي ما روي في بداية المسألة في تحريم الحرير ، وهي تشمل اللبس والتوسد جميعا . انظر : حاشية الشلي 32/7 .
 (٥) في (أ) : سعيد .
 (٦) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (٧) ليست في (ج) .
 (٨) المرفقة والمرقن : المتكأ ، والمخدّة ، وقد ترفق عليه وارْتَفَقَ : تَوَكَّأ . انظر : لسان العرب (رفق) .
 (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك اللباس والزينة ، ب من رخص في لبس الخنز (24629) . و الحاكم في المستدرک ، تفسير سورة الأحقاف (3697) ، وقال : " صحيح على شرط الشيخين " ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى ، ك صلاة الخوف ، ب ما ليس له لبسه واقتراشه (6163) .
 (١٠) في (ج) : بداية . وزاد في (ب) و (د) : على .
 (١١) السرج : رَحْل الدابة ، والجمع سروج . انظر : المعجم الوسيط (سرج) .
 (١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٣) لم أقف عليه ، وقريب منه حديث الرسول ﷺ : ((الذهب والفضة والحرير والدياج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة)) . أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب لبس الحرير للرجال (5831) . و مسلم ، ك اللباس والزينة ، ب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء (5394 – 5399) .
 (١٤) ليست في (أ) و (ب) .
 (١٥) في (أ) : ذلك .
 (١٦) في (ب) : ولأبي حنيفة ما ، وفي (د) : فأما
 (١٧) ليست في (أ) و (ب) ، مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٨) في (د) : بساط .
 (١٩) رواه ابن سعد في الطبقات 257/6 . والطبراني في الكبير (10602) 259/10 .
 (٢٠) الذي وجدته أن أنس رضي الله عنه سجد على مرفقة ، وليس فيها أنها كانت من حرير . أخرجه ابن أبي شيبة ، ك الصلاة ، ب في المريض يسجد على الوسادة والمرفقة (2804) . لكن روي أنه لبس مطرف خز . أخرجه ابن أبي شيبة ، ك اللباس والزينة ، ب من رخص في لبس الخنز (24613) .
 (٢١) في (ب) و (ج) و (د) : الحسن .
 والذي وجدته أن الحسين بن علي رضي الله عنه لبس كساء خز . أخرجه ابن أبي شيبة ، ك اللباس والزينة ، ب من رخص في لبس الخنز (24614) .

و⁽¹⁾لأننا أجمعنا أن القليل من الملبوس حلال [وهو ما قلنا من⁽²⁾ الأعلام]⁽³⁾ ، فكذا القليل⁽⁴⁾ من اللبس ، والاستعمال [لأن التوسد ، والنوم عليه ، وافتراشه استعمال⁽⁵⁾ ، وهو⁽⁶⁾ مع ذلك امتهان، فقصر⁽⁷⁾ معنى الاستعمال]⁽⁸⁾ والتزين فيه ، فلم يتعد حكم التحريم من اللبس⁽⁹⁾ الذي هو⁽¹⁰⁾ استعمال كامل إليه ، بل⁽¹¹⁾ كان هو بقليل الملبوس أشبه ؛ ترغيبا بما هو [من⁽¹²⁾ نعيم الآخرة]⁽¹³⁾ بمنزلة النموذج⁽¹⁴⁾ دون المقصود [في نعيم الآخرة]⁽¹⁵⁾ . ويكره⁽¹⁶⁾ لبنة⁽¹⁷⁾ الحرير للرجال⁽¹⁸⁾ .

وكره محمد في نوادر / هشام بكة⁽¹⁹⁾ الديباج ، والإبريسم⁽²⁰⁾⁽²¹⁾ ، والله أعلم .

[ج : 302]

31- مسألة :

[استعمال آنية الذهب والفضة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يكره⁽¹⁾ الأكل ، والشرب ، والإدّهان في آنية الفضة ، وكان لا يرى [بالإناء المُفَضَّض⁽²⁾]⁽³⁾ بأسا⁽⁴⁾⁽⁵⁾ .

171171171171171171171171485485

- (١) ليست في (د) .
 (٢) في (ب) : في .
 (٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٤) في (د) : الحرير .
 (٥) في حاشية [302] ج : و [235] د : " وفي الاستحسان : لا بأس بالجلوس على بساط حرير . ولا بأس بجعل اللقافة منه . وفي شرح القاضي : لا بأس بلبس التكة من الحرير خلافها . من التمرتاشي " .
 (٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٧) في (ج) : فيقصر .
 (٨) ليست في (ب) .
 (٩) في (ج) : الملبوس .
 (١٠) ليست في (ج) .
 (١١) ليست في (ج) .
 (١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٣) في (أ) : في الآخرة ، وليست في (ب) .
 (١٤) في (أ) : النموذج .
 (١٥) النموذج ، والنموذج : هو ملك الشيء ، وهو مُعَرَّبٌ مُؤَوَّده ، ولم تُعَرَّبِ العرب قديما ولكن عَرَّبَهُ المُحدِّثون .
 (١٦) انظر : تاج العروس (مدج) .
 (١٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٨) في (ج) و (د) : كره .
 (١٩) اللبنة : ولبنة القميص : جُرْلُبْنَةُ ، وهي رُقعة تعمل موضعَ حَيِّبِ القميص والجُبَّة . لسان العرب (لبن) .
 (٢٠) ليست في (أ) .
 (٢١) وفي البحر الرائق 452/12 : " كذا اللَّبْنَةُ والزَّيْقُ لا يكره من الحرير ؛ لأنه مُسْتَعْمَلٌ له تَبَعًا لا مَقْصُودًا فصار كالأعلام " .
 (٢٢) التَّلْكُ : رباط السراويل ، واستَنَّكَ التَّكَةُ أي : أدخلها في السراويل ، وهو يَسْرِيْتُكَ بالحرير : أي يَتَّخِذُ منه تَكَةً . انظر : تاج العروس (تكك) .
 (٢٣) الإبريسم : أحسن الحرير ، وهو مُعَرَّبٌ ، وفيه ثلاث لغات : فتح الهمزة ، وكسرها ، مع فتح الراء فيهما ، والثالثة : بكسر الهمزة والراء . انظر : لسان العرب (برسم) .
 (٢٤) وفي المحيط البرهاني 190/5 : " وفي شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ : لا بأس بتكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة ؓ ، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في أيمان الواقعات : أنه يكره عند أبي يوسف ومحمد ، وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه : أن في تكة الحرير اختلاف بين أصحابنا " . وانظر حاشية الشلبي 32/7 .

أما الأول ، فلأن⁽⁶⁾ النبي ﷺ قال في⁽⁷⁾ الذي يشرب في⁽⁸⁾ إناء الذهب والفضة: ((إنما يجرجر [في بطنه]⁽⁹⁾ نار جهنم))⁽¹⁰⁾ .

وعن حذيفة⁽¹¹⁾ أنه نزل عند دُهَّان⁽¹²⁾ بالمدائن⁽¹³⁾ ، فأتاه بشراب في إناء فضة ، فلم يقبله ، وقال⁽¹⁴⁾ : ((هُنا عنه⁽¹⁵⁾ رسول الله ﷺ)) ، ثم نزل به في العام الآخر ، فقدم إليه شرابا في إناء الفضة⁽¹⁶⁾ ، فكسره حذيفة⁽¹⁷⁾ على رأسه⁽¹⁸⁾ .

والأكل ، والادهان ، وكل استعمال نظير الشرب ، فألحق به ، وهو تشبه⁽¹⁹⁾ بزَيِّ المشركين ، وتنعم بنعمة المترفين ، وذلك حرام ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُحْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾⁽²⁰⁾ ، وكذلك الأكل بملعقة⁽²¹⁾ الذهب ، والفضة ، والاحتحال⁽²²⁾ بملي⁽¹⁾ الذهب ، والفضة⁽²⁾ ، وما أشبه⁽³⁾ ذلك حرام .

(١) والمراد كراهة التحريم ، ويستوي فيه الرجال والنساء . انظر : البحر الرائق 210/8 .
(٢) المفترض : الموصع بالفضة ، ومثله الذهب : المزي بالذهب . انظر : معجم لغة الفقهاء 447/1 .
(٣) ليست في (أ) .
(٤) زاد هنا في (أ) : لأن المعصفر .
(٥) انظر : شرح مختصر الطحاوي 916/2 ، بدائع الصنائع 524/6 ، البحر الرائق 211/8 .
(٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٧) في (د) : و .
(٨) في (ب) : من .
(٩) ليست في (د) .
(١٠) أخرجه البخاري ، ك الأشربة ، ب آنية الفضة (5634) . و مسلم ، ك اللباس ، ب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة (5385-5387) .
(١١) حذيفة بن اليمان العسبي من كبار الصحابة ، حالف أبوه بني عبد الأشهل في المدينة ، فسماه قومه : اليمان لكونه حالف اليمانية ، استشهد أبوه اليمان في أحد ، وروى عن النبي ﷺ الكثير ، وهو صاحب سر رسول الله ﷺ ، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد قتل عثمان سنة 36 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 1/74 ، الإصابة 216/1 .
(١٢) في (ج) و (د) : الدهقان .
(١٣) الدهقان والدهقان : التاجر ، فارسي معرب ، بالفارسية يعني : رئيس الفلاحين ، أو رئيس القرية ، وعند العرب : الكبير من كفار العجم ، ثم قيل لكل من له عقار كثير : دِهْقَان . انظر : لسان العرب (دهقن) ، المغرب 300/1 .
(١٤) المدائن : تقع على جانبي دجلة قريبا من بغداد ، وتتألف من سبعة مدن هي : طيسفون ، بھرسير ، قصر كسرى (الإيوان) ، الرومية ، ساباط ، أسبانير ، السلوقية ، وكانت المدائن دار ملك الأكاسرة . انظر : التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية 247/1 .
(١٥) في (ب) : فقال .
(١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٧) في (د) : فضة .
(١٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٩) أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب لبس الحرير للرجال (5831) . و مسلم ، ك اللباس والزينة ، ب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء (5394-5399) .
(٢٠) في (د) و حاشية (ج) : شبه .
(٢١) سورة الأحقاف 20 .
(٢٢) في (ب) : بملعقة .
(٢٣) الاحتحال : ذر الكحل في العين ، أو ذلك الأحقان به ، سواء أكان للتزين ، أم للتداوي . انظر : معجم لغة الفقهاء 84/1 .

وأما⁽⁴⁾ الإناء المفضض ، / فلا بأس بالأكل ، والشرب منه إذا لم يكن في موضع
الفضة عند أبي حنيفة . وكره ذلك⁽⁵⁾ أبو يوسف .

وكذلك الاختلاف في المضرب⁽⁶⁾ من كل الأواني ،

وكذلك⁽⁷⁾ الكرسي⁽⁸⁾ المضرب بالذهب ، والفضة ، و⁽⁹⁾ لا بأس بالجلوس عليه عند
أبي حنيفة إذا لم يقعد على موضع الذهب ، والفضة ، وكذلك إذا جعل ذلك⁽¹⁰⁾ في
السقوف⁽¹¹⁾ ، جاز عنده . وكره عند⁽¹²⁾ أبي يوسف .

وكذلك إذا جُعِلَ ذلك⁽¹³⁾ في المسجد ، فلا⁽¹⁴⁾ بأس به عند أبي حنيفة .
وكذلك حلقة⁽¹⁵⁾ المرأة إذا كانت⁽¹⁶⁾ من الذهب ، أو⁽¹⁷⁾ الفضة ، فلا بأس به عند
أبي حنيفة⁽¹⁸⁾ ، وكره ذلك أبو يوسف .
وكذلك إذا جعل المصحف مذهبا ، أو مفضضا ، لم يكره عند أبي حنيفة ، وكره
أبو يوسف⁽¹⁹⁾ .

وهذا إذا كان يخلص⁽²¹⁾ ، فلها التيمويه⁽²²⁾ الذي لا يخلص ، فلا بأس به⁽¹⁾ بالإجماع⁽²⁾

(١) البيل : ما تُكتحل به العين . انظر : تهذيب اللغة (مال) .

(٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٤) في (ج) و (د) : فأما .

(٥) ليست في (ب) و (د) .

(٦) المضرب : يقال : بابٌ مضربٌ أي : مشدود بالضرب جمع ضبة ، وهي : حَدِيدَةُ الْعَرِيضَةِ . وضرب شَعْبَهُ

وأصلحه . انظر : المغرب 3/2 ، المعجم الوسيط (ضرب) .

(٧) في (ب) : فكذلك .

(٨) الكرسي : الشيء الذي يُعتمد عليه ويُجلس عليه . انظر : لسان العرب (كرس) .

(٩) ليست في (ج) و (د) .

(١٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٢) ليست في (د) .

(١٣) ليست في (أ) .

(١٤) في (ب) : ولا .

(١٥) في (أ) : حلق .

(١٦) في (ب) : كان .

(١٧) في (د) : و .

(١٨) في (ب) و (ج) و (د) : عنده .

(١٩) في (ب) و (ج) و (د) : عند أبي .

(٢٠) انظر في جميع هذه المسائل المراجع السابقة في بداية المسألة .

(٢١) يخلص : خَلَصَ الشيء يخلص خلوصا ، إذا صفيته من كدر ، أو دَرَن ، والتخلص : التنجية من كل منشب .
وخلص : تميز عن غيره . انظر : لسان العرب (خلص) . والمعنى : أي يمكن أن يؤخذ منه ذهب أو فضة .
والمراد أن هذا الخلاف فيما إذا كان يخلص منه الذهب والفضة ، وأما الموه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع .
انظر : شرح الأوزجدي 662/2 ، البحر الرائق 211/8 .

(٢٢) في (د) : للتيمويه .

احتج أبو يوسف /بعموم ما ورد من⁽³⁾ النهي⁽⁴⁾ وقال : من استعمل إناءً ، كان

[363 ب : ب]

مُستعملاً لكل⁽⁵⁾ جزءٍ منه ، فيكره⁽⁶⁾ كما إذا⁽⁷⁾ استعمله بعينه .

[واحتج أبو حنيفة بأن]⁽⁸⁾ هذا تابع⁽⁹⁾ ، فلا يكره ، كالجبة المكفوفة بالحرير ،

ومثل العلم في الثوب ، وشبه ذلك بالشرب⁽¹⁰⁾ من الكف الذي على خنصره⁽¹¹⁾ خاتم فضة ، أنه لا يكره وصار من جنس التجميل⁽¹²⁾ .

وفرق أبو يوسف ، وقال : الخاتم لم يصير جزءاً من الكف ، بخلاف مسألتنا .

وكلام أبي يوسف باطل بالمسماز ، وكل ما كان باطناً⁽¹³⁾ .

وقول محمد مثل قول أبي يوسف ، حكاها القاضي أبو عاصم العامري في كتاب "

الخصر والإباحة " .

فإن قيل : يدخل على ما قلتم إن⁽¹⁴⁾ الجلوس على كرسي الفضة لا يحل ، ولا يحل

[303 ج :

افتراشه⁽¹⁵⁾ ، /وقد حل⁽¹⁶⁾ القليل منه ، وهو لبس الخاتم .

[1 : 259]

قلنا : لا يدخل هذا على فقه المسألة ، وهو ألا ما⁽¹⁷⁾ أطلقنا القليل /إلا ليكون

، فإذا انقلب مقصوداً ، لم⁽¹⁸⁾ يلزم ، وبطل إطلاقه ، فبقي⁽¹⁹⁾ حراماً كالخمر .

وبيانه : أن الحرير ، والديباج لباس أهل الجنة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا

حَرِيرٌ ﴾⁽²⁰⁾ فوجب إطلاق القليل منه ، وهو العَلم ، والقليل من لبسه ، وهو الافتراش ؛

القَوِيُّه : مَوَّةُ الشَّيْءِ : طَلَاءُهُ بذهَبٍ ، أو بفضةٍ ، وما تحت ذلك نُحاسٌ ، أو حديدٌ . انظر : لسان العرب (موه) .

(١) ليست في (أ) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع 525/6 ، البحر الرائق 211/8 .

(٣) في (د) وحاشية (ج) : فيه .

(٤) أي العمومات الواردة في النهي عن استعمال الذهب والفضة . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 662/2 .

(٥) في (ج) : بكل .

(٦) في (ب) : فكره .

(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٨) في (ب) : ولأبي حنيفة أن .

(٩) في (أ) و (ج) و (د) : شائع .

(١٠) في (أ) : بالشراب .

(١١) الخنصر : - وتكسر الصاد أيضاً - الإصبع الصغرى القصوى من اللطف . انظر : العين (خنصر) .

(١٢) في (أ) : الحمل .

(١٣) في (أ) : باطلا .

(١٤) ليست في (ب) .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٦) في (ب) : يحل .

(١٧) ليست في (د) .

(١٨) في (ب) : فلم .

(١٩) في (ب) و (ج) و (د) : وبقي .

(٢٠) الحج 23 ، فاطر 33 .

ليكون نموذجاً [إلى ذلك الكثير]⁽¹⁾ الكامل⁽²⁾ . فأما الفضة ، فليس يكون في دار الآخرة منه⁽³⁾ لباس ، وإنما يكون منه⁽⁴⁾ الكراسي ، وما أشبه ذلك ،

[فلو أطلقناه لصار غير⁽⁵⁾ ذلك]⁽⁶⁾ مطلقاً وغير⁽⁷⁾ ذلك لا يصلح نموذجاً ، فصار هذا القدر⁽⁸⁾ هاهنا نظير اللبس في⁽⁹⁾ الحرير ، وصار لبس الخاتم هناك مثل افتراش الحرير ، والله أعلم .

والذهب ، والفضة شيء واحد في المعنى ، فصلح أدناهم نموذجاً عن الكل كما صلح المسكر⁽¹⁰⁾ من⁽¹¹⁾ أدنى الأشربة نموذجاً عن⁽¹²⁾ الكل ، [فكذلك هاهنا]⁽¹³⁾ ، والله

32- مسألة :

[لبس المسدئ أو الملحم بالحرير ولبس الحرير في الحرب]
محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان لا يرى⁽¹⁴⁾ بأساً بلبس⁽¹⁵⁾ ما كان⁽¹⁶⁾ سداه حريراً ، ولحمته غير ذلك ، ويكره لبس⁽¹⁷⁾ ما كان لحمته حريراً ، وسداه غير ذلك في غير الحرب ، ولا يرى به بأساً في الحرب ، وكان يكره ما كان حريراً⁽¹⁸⁾ كله في كل شيء .

175175175175175175175485485

(أ) في (ب) : لذلك الكثير ، في (ج) و (د) : للملك الكبير .

(ب) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(ج) في (أ) و (ج) و (د) : منه .

(د) في (أ) و (ج) و (د) : منه .

(هـ) في (أ) و (ج) و (د) : عين .

(ب) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(ج) في (أ) و (ج) و (د) : عين .

(د) في (أ) و (د) : العذر .

(هـ) في (ب) : من .

(ز) في (د) : السكر .

المسكر لغة : اسم فاعل من أسكر الشراب ، فهو مسكر ، إذا جعل شارب به سكران ، والسكران خلاف الصاحي .

انظر : لسان العرب (سكر) .

شرعاً : ما يدع شارب به سكران فاقدا للتمييز بين الأشياء ، والمسكر من أي شراب كان ، أما عند الحنفية هو : الفئ

من ماء التمر إذا غلى ، واشتد ، وقذف بالزبد . انظر : معجم لغة الفقهاء 247/1 ، 429 .

(أ) في (أ) : عن .

(ب) في (د) : نحو .

(ج) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(د) زاد هنا في (د) : به .

(هـ) زاد هنا في (د) : الحرير .

(و) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(ز) ليست في (ب) .

(ح) مثبت في حاشية (د) [صح] .

[وقال أبو يوسف⁽¹⁾ ومحمد⁽²⁾]: لا بأس بلبس الحرير ، والديباج في الحرب⁽³⁾ .

أما اعتبار اللحمية في الإباحة ، والتحريم ، فإِمام⁽⁴⁾ سبق من الوجهين⁽⁵⁾ ، ألا ترى أن الثوب ينسب إلى اللحمية ؛ لما قلنا من الوجهين ، و⁽⁶⁾ في حكم اليمين تعتبر اللحمية⁽⁷⁾ ، وفي حكم التنفيل⁽⁸⁾ تعتبر اللحمية كذلك⁽⁹⁾.

قال⁽¹⁰⁾ في السير⁽¹¹⁾ الكبير : وشبه السدا بالقر⁽¹²⁾ الذي هو حشو ، / واعتبر اللحمه بالظهارة⁽¹³⁾ التي ينسب إليها الثوب⁽¹⁴⁾ إلا في القر⁽¹⁵⁾ ، فإنه ينسب إلى البطانة⁽¹⁶⁾ ، فلذلك وجب اعتبار النسبة⁽¹⁷⁾ هاهنا⁽¹⁸⁾ .

-176176176176176176176485485

(١) ليست في (ج) .
 (٢) في (ب) : وقالوا .
 (٣) انظر : مختلف الرواية 1978/4 ، تكملة فتح القدير 19/10 ، البحر الرائق 216/8 . واختار الإمام البرهاني ، والنسفي ، وصدر الشريعة وغيرهم تصحيح قولهما . انظر : اللباب 157/4 .
 (٤) في (ب) : فقد ، في (د) : لما .
 (٥) في (أ) : وجهين .
 أي الوجهين اللذين سبق ذكرهما في المسألة السابقة : الأول : أن اللحمه هي الظاهرة ، والثاني : كون الثوب ينسب للحمة .

(٦) ليست في (ج) .
 (٧) قال في بدائع الصنائع 6/ 445 : " ولو حلف لا يلبس حريرا ، فلبس مصمما ، لم يحرق ؛ لأن الثوب ينسب إلى اللحمه دون السداء ؛ لأنها هي الظاهرة منه ، والسداء ليس بظاهر " .
 (٨) التنفيل : نفلت فلانا تنفيلا : أعطيته نفلا وغنما ، والتنفيل : إعطاء الإمام المحارب فوق سهمه من الغنيمة لسان العرب (نفل) ، معجم لغة الفقهاء 1/ 180 .
 (٩) في (د) : فكذاك .

(١) لَيْسَتْ فِي (ج) .
 (٢) فِي (ب) وَ (ج) : سِير .
 (٣) الْقَدْر : الحَرِير الطَّبِيعِي عِنْدَمَا يَسْتَخْرِج مِنَ الشَّرْبَةِ ، وَيُحْمَلُ مِنْهُ الْإِبْرِيسِم ، وَهُوَ مَعْرَبٌ . انْظُر : مَعْجَم لُغَةِ الْفُقَهَاء ١/ 362 ، لِسَانِ الْعَرَب (قِرَز) .
 (٤) الظَّهَارَةُ : مَا ظَهَرَ مِنَ الثَّوْبِ ، وَكَانَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ إِبْدَاؤُهُ ، فَهِيَ : مَا عَلَا ، وَظَهَرَ ، وَلَمْ يَلِ الْحَسَدَ ، وَجَمْعُ الظَّهَارَةِ ظَهَائِرُ . انْظُر : تَهْدِيبُ اللُّغَةِ (بَطْن ، ظَهَر) .

(١) ليست في (د) .
(٢) في (ج) و (د) : الفراء .
(٣) البطانة : ما بطن من الثوب ، وكان من شأن الناس إخفاؤه ، فهي : ما ولى منه الجسد ، وكان داخلا ، وجمع البطانة بطائن . انظر : تهذيب اللغة (بطن ، ظهر) .

(١٧) في (ج) : التشبيه .
(١٨) ليست في (أ) و (ب) و (د) . قال في شرح السير الكبير 732/2 : " ولو قال : من أصاب قزاق فهو له ، فأصاب قباء أو جبة حشوها قز لم يكن له ذلك . لأن الحشو مغيب ، وكان المقصود من اتخاذ في القباء والجبة الانتفاع به دون الزينة ، فيكون بمنزلة المستهلك فيه ، ألا ترى أنه لا بأس بمثل هذا القباء للرجال ، وإن كان ليس القز حراما للرجال في غير حالة الحرب . ولو قال قائل : (يستحق هذا) ، لم يجد بدا من أن يقول : إذا أصاب ثوبا سداه قز ولحمته غير القز ، أليس إنه يستحق السدى ؟ وهو بعيد جدا " . ثم قال 733/2 : " ولو قال : من أصاب جبة حرير فهي له . فأصاب جبة ظهارتها أو بطانتها حرير ، فالمعتبر الظهارة هاهنا ، لأن الجبة منسوبة إلى الظهارة عادة ، والبطانة في النسبة تبع للظهارة " .

ولا خلاف فيما إذا⁽¹⁾ كان مخلوطا مما⁽²⁾ لحمته حرير ، أنه يحل لبسه في الحرب ؛ للضرورة ، والحاجة .

وقد جاءت السنة في الإطلاق عند الحاجة ، ألا ترى أن النبي ﷺ أطلق للزبير⁽³⁾ ،

وعبد الرحمن بن عوف⁽⁴⁾ رضي الله عنهما /لبس الحرير ؛ لحلقهما⁽⁵⁾ . [236: د]

وتفسير الحاجة في الحرب بشأن التهيب⁽⁶⁾ بصورته ، وهو بريقه ، ولمعانه ، ولونه⁽⁷⁾ ، والدفع بمعناه ؛ لأن القز يجف معرة⁽⁸⁾ السلاح .

وأما المصمت⁽⁹⁾ منه⁽¹⁰⁾ ، فلا يحل لبسه في الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله .

[وقال أبو يوسف ، ومحمد⁽¹¹⁾ : لا بأس به⁽¹²⁾ ، واحتجا بما ذكر الشعبي أن النبي رخص⁽¹³⁾ في لبس الحرير والديباج في الحرب⁽¹⁴⁾ .

ولأن الحاجة ماسة إلى ذلك ؛ لأن ما خلص منه⁽¹⁵⁾ أدفع ، وأهيب .

[واحتج /أبو حنيفة بعموم⁽¹⁾ النهي ، وبما روي عن⁽²⁾ الحسن ، و⁽³⁾ عكرمة⁽⁴⁾ ، [303: ج]

وعبد الله [بن كثير]⁽⁵⁾ أنهم قالوا : ((التوقي عن الحرام في⁽⁶⁾ حال التعرض للشهادة أولى أولى))⁽⁷⁾ .

177177177177177177177485485

(١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(٢) زاد هنا في (ج) : كان .

(٣) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسدي ، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمه رسول الله ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد بئرا وما بعدها وهاجر المحجرتين ، وأول من سل سيفا في سرييل الله ، قتل سنة 36 هـ . انظر : تهذيب التهذيب 274/3 .

(٤) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث الزهري القرشي ، صحابي من أكابرهم ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد المشاهد كلها ، واشتغل بالتجارة ، توفي سنة 32 هجرية . انظر : سير أعلام النبلاء 68/1 ، الإصابة 205/2 .

(٥) ليست في (ج) .

أخرجه البخاري ، ك اللباس ، ب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة (5839) . و مسلم ، ك اللباس ، ب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها (5429-5433) .

(٦) في (د) : التهيب .

(٧) ليست في (د) .

(٨) المعرة : الأذى ، وقيل : الجنابة . انظر : لسان العرب (عر) .

(٩) المصمت : الثوب المصمت من الحرير : الخالص لا يُخالطه قطنٌ ، ولا غيره . انظر : تاج العروس (صمت) .

(١٠) ليست في (أ) .

(١١) في (ب) : وقالوا ، وفي (ج) : وعندهما .

(١٢) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

(١٣) في (د) : نص .

(١٤) قال الزيلعي في نصب الراية 526/4 : " غريب عن الشعبي " ، أخرجه ابن أبي شيبة ، ك اللباس والزينة ،

ب من رخص له في لبس الحرير في الحرب (24663) عن عطاء موقوفا . ورواه ابن عدي في الكامل 250/5

عن الحكم بن عمير - وكان من أصحاب النبي ﷺ - ، وقال ابن عدي : وعامة روايات عيسى بن قراط لا يتابع

عليها ، وقال يحيى بن معين : ليس بثقة ، وقال النسائي : متروك الحديث .

(١٥) ليست في (ب) .

ولأن الحرام لا يحل إلا عند الضرورة ، وقد صارت الضرورة مدفوعة بالأدنى ؛ لأن المخلوط مما كان⁽⁸⁾ لحمته حريرا ، وإن كان حريرا في الحكم ، ففيه شبهة الغزل⁽⁹⁾ ؛ لأنه موجود ، ولو⁽¹⁰⁾ لم ينسب إليه⁽¹¹⁾ ، فصار هذا حريرا ناقصا ، والدفع بظاهره يحصل ؛ لأن البريق يقوم⁽¹²⁾ باللحمة ، ولا يقصر بالسدا ، والدفع بمعناه يحصل / أيضا ؛ لأن الدفع بالحرير قاصر في الأصل ، وللمصمت مزية الخلوص ، ولهذا مزية القوة ، والشخانة ، فاستويا ، فوجب أن يجتزئ⁽¹³⁾ بالأدنى عن⁽¹⁴⁾ الأعلى في باب التحريم⁽¹⁵⁾ .

[259 ب :]

ويطلل ما قال محمد باستعمال الذهب ، والفضة للتهيب والدفع ، أنه يحل ما خلط بغيره⁽¹⁶⁾ دون المصمت .

ويحتمل أن يراد بالحديث : المخلوط الذي ينسب إلى الحرير ، فيسمى حريرا ، ولا يلزم على هذا حديث الزبير ، وعبد الرحمن [بن عوف]⁽¹⁷⁾ رضي الله عنهما ؛ لأن ضرر الخلط لا يندفع⁽¹⁸⁾ إلا⁽¹⁹⁾ بالرقيق الخالص ، فأما المخلوط ، فلا يدفعه⁽²⁰⁾ لشخائته ، وأمر الحرب ذلك .

(٨) في (ب) : ولأبي حنيفة عموم .

(٩) ليست في (د) .

(١٠) في (ج) : بن .

(١١) عكرمة بن أبي جهل ، واسم أبي جهل : عمرو بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ، كان شديد العداوة لرسول الله ﷺ في الجاهلية هو وأبوه ، وكان فارسا مشهورا هرب حين الفتح ، ثم رجع فأسلم سنة 8 بعد الفتح ، وحسن إسلامه ، شهد المشاهد حتى قتل يوم اليرموك في خلافة عمر رضي الله عنهما ، وقيل : يوم أجنادين سنة 13 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 59/1 ، الاستيعاب 1082/3 .

(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

عبد الله بن كثير : أحد القراء السبعة ، أبو معبد ، مولى عمرو بن علقمة الكنانى الدارى العطار ، أصله فارسي ، حرفته العطار ، وقيل : هو قرشي من بني عبد الدار ، ولد بمكة ، وتوفي بها سنة 120 هـ . انظر : مشاهير علماء الأمصار 232/1 ، سير أعلام النبلاء 318/5 .

(١٣) ليست في (ب) .

(١٤) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبه ، ك اللباس والزينة ، ب من رخص له في لبس الحرير في الحرب (24665) ، 24666 عن عكرمة ومحمد بن سيرين .

(١٥) زاد هنا في (ب) : في .

(١٦) الغزل : جعل القطن ، والكتان ، وغيرهما خيوطا . انظر : معجم لغة الفقهاء 331/1 .

(١٧) في (ب) و (ج) و (د) : وإن .

(١٨) في (د) : إليها .

(١٩) في (ج) : يحصل .

(٢٠) في حاشية (ج) [ق] و (د) : يتحرى .

(٢١) في (أ) و (ب) : على .

(٢٢) في (د) : التحري .

(٢٣) في (ج) : لغيره .

(٢٤) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(٢٥) في (ب) : يدفع .

(٢٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٢٧) في (ب) : يدفع .

33- مسألة :

[المكاملة والمكاملة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال :

أكره أن يَهْلُ الرجل [من الرجل يده ، أو فمه]⁽¹⁾ ، أو شيئاً منه ، وأكره المعانقة⁽²⁾، ولا أرى بالمصافحة⁽³⁾ بأساً .

[وذكر /الطح اوي في شرح الآثار⁽⁴⁾ أنه قول محمد ، وأما أبو يوسف ، فلم ير به بأساً]⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾ .

و⁽⁷⁾احتج أبو يوسف بما روى أن النبي ﷺ عانق جعفر⁽⁸⁾ حين قدم من الحبشة ،وقيل ما⁽⁹⁾ بين عينيه ، وذلك عند فتح خيبر ، وقال : ((لا أدري [بماذا أُسرّ بفتح]⁽¹⁰⁾أم بقدوم جعفر))⁽¹¹⁾ ، وعانق زيد [بن حارثة]⁽¹²⁾⁽¹³⁾ .وكان أصحاب النبي ﷺ ، ورضي عنهم يفعلون ذلك⁽¹⁴⁾ .وكان الأعراب يقبلون أطراف النبي ﷺ⁽¹⁾ .

179179179179179179485485

(أ) في (ج) : فم الرجل أو يده ، في (د) : الرجل فمه أو يده .

(أ) المعانقة : العناق ، وقد عانقه ، إذا جعل يديه على عنقه ، وضّمه إلى نفسه ، وعانقاً ، وعانقاً ، وقيل هي : وضع كل من الرجلين ذقنه على كتف الآخر ، وعنقه على عنقه ، وضّمه إليه بيديه . انظر : الصحاح (عنق) ، معجم لغة الفقهاء 1/ 438 .

(أ) المصافحة : مصدر صافح ، وهي إصاق صفحة الكف بالكف ، وإقبال الوجه بالوجه ، والسرقة أن تكون المصافحة بكتلتا اليدين . انظر : لسان العرب (صفح) ، معجم لغة الفقهاء 1/ 432 .

(أ) انظر : شرح معاني الآثار 4/ 281 .

(أ) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(أ) انظر : شرح مختصر الطحاوي 2/ 921 ، مختلف الرواية 4/ 1980 ، البناية 11/ 2143 .

(أ) ليست في (أ) و (ب) .

(أ) جعفر بن أبي طالب ، واسم أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب ، كان جعفر أشبه الناس خلقاً وخلقاً برسول الله ﷺ ، وهو أكبر من علي رضي الله عنهما بعشر سنين ، من المهاجرين الأولين ، هاجر إلى أرض الحبشة وقدم منها حين فتح خيبر ، ثم غزا غزوة مؤتة سنة 8 هـ فقتل فيها . انظر : تهذيب التهذيب 2/ 83 .

(أ) ليست في (ج) .

(أ) في (ب) : أنا بأيهما أشد فرحاً بفتح ، وفي (ج) : أنا أشد فرحاً لفتح .

(أ) روي هذا الحديث مسنداً ومرسلاً ، أما المسند فقد روي عن أربع من الصحابة ، نذكر بعض من أخرج لهم : أخرجه الحاكم في المستدرک ، كالهجرة الأولى للحبشة (4249) وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " وعلق الذهبي : صحيح .

أما المرسل فقد أخرجه مرسلاً عن الشعبي أبو داود ، كالأدب ، ب في قبلة ما بين العينين (5220) .

(أ) ليست في (ب) .

(أ) أخرجه الترمذي ، ك الاستئذان ، ب ما جاء في المعانقة والقبلة (2732) وقال : حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه . وضعفه الألباني في سنن الترمذي (2732) .

زيد بن حارثة بن شراحيل الكعبي ، أشهر موالى النبي ﷺ ، هاجر مع النبي ﷺ ، وشهد المشاهد ، وقد زوجه النبي ﷺ مولاته أم أيمن ، فولدت له أسامة حب رسول الله ﷺ ، وتزوج زينب رضي الله عنها قبل النبي ﷺ ، شهد المشاهد ، وتم تأميره على غزوة مؤتة واستشهد فيها . انظر : الإصابة 1/ 393 .

(أ) أخرجه ابن أبي شيبة ، ك الأدب ، ب في المصافحة عند السلام من رخص فيها (2571) . و الطحاوي ، ك شرح معاني الآثار ، ك الكراهة ، ب المعانقة (6403) . و الطبراني في الأوسط (97) 37/1 . و البيهقي في الكبرى ، ك النكاح ، ب ما جاء في معانقة الرجل الرجل إذا لم تكن مؤدية إلى تحريك الشهوة (13871) . وقال في مجمع الزوائد : " رجاله رجال الصحيح " .

واحتج أبو حنيفة ، ومحمد بحديث أنس قال : قلنا : يا⁽²⁾ رسول الله أينحني بعضنا لبعض ؟ قال : ((لا)) ، فقلنا : أيعانق بعضنا بعضا⁽³⁾ فقلل : ((لا)) ، فقلنا⁽⁴⁾ : أيصافح

بعضنا بعضا ، فقلل⁽⁵⁾ : ((نعم))⁽⁶⁾ .

وبما⁽⁷⁾ روي [أن النبي]⁽⁸⁾ ﷺ نهي عن المكامعة⁽⁹⁾ - وهي : المضاجعة ، والمعانقة⁽¹⁰⁾ - وعن المكامعة⁽¹¹⁾⁽¹²⁾ ، وهي : التقبيل .

وإنما الاختلاف فيما إذا لم يكن عليهما⁽¹³⁾ غير الإزار ، وهذا القول أحوط ، والأول أوسع .

وأما المصافحة فهي سنة المسلمين ، وهي سنة قديمة متوارثة في البيعة ، وغير ذلك ، والله أعلم .

34- مسألة :

[بيع بيوت مكة وأراضيها]

[ج : 1304]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله / قال :

لا أرى بأسا ببيع بيوتات مكة ، وأكره بيع الأرض .

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، الخامس عشر : ب تعظيم النبي ﷺ . ووجدت ذلك أيضا في قصة قدوم وفد عبد القيس على النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود ، ك الأدب ، ب قبلة الرجل (5225) . وحسنه الألباني في سنن أبي داود (5225) .

(٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٣) في (أ) : لبعض .

(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٥) في (أ) : قال .

(٦) أخرجه الترمذي ، ك الإستئذان ، ب ما جاء في المصافحة (2728) وحسنه . وابن ماجه ، ك الأدب ، ب المصافحة (3702) . وحسنه الألباني في سنن ابن ماجه (3702) .

(٧) في (ج) : ولما .

(٨) في (ج) : أنه .

(٩) في (ج) : المكافعة .

المكافعة : المضاجعة ، من كأمع المرأة : ضاجعها ، والكمع ، والكميع : الضجيع ، ومنه قيل لنزوح المرأة : هو كميعها ، والمكامة المنهي عنها في الحديث هي : أن يضاجع الرجل الرجل في ثوب واحد أو إزار واحد ، أو المرأة المرأة ، وينامان معا ، تماس جلودهما ، لا حاجز ، ولا ستر بينهما . انظر : المحكم (كمع) ، لسان العرب (كمع) ، غريب الحديث لأبي عبيد 172/1 .

(١٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١١) المكامة : التقبيل ، من كأمع المرأة ، إذا قبّلها ملتحما فإها ، والمكامة المنهي عنها في الحديث هي : أن يلمس الرجل صاحبه ، ويضع فمه على فمه كالقبيل ، أخذ من كمع البعير . انظر : لسان العرب (كمع) ، الفائق في غريب الحديث والإثر 264/3 ، غريب الحديث لأبي عبيد 171/1 .

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، ك النكاح ، ب في مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة (17591) . وأخرج حديث المكامة فقط : أبو داود ، ك اللباس ، ب من كرهه (4049) . والنسائي ، ك الزينة ، ب التفت (5094) . وضعفه الألباني في سنن أبي داود (4049) .

(١٣) في (د) : عليها .

أما بيع البيوتات⁽¹⁾ ، فجائز بالإجماع⁽²⁾ ؛ [لأن البيوتات]⁽³⁾ ملك الذي بناها ، ألا ترى أن من بنى على أرض الوقف⁽⁴⁾ بناء ، جاز بيعه ، [فهذا كذلك]⁽⁵⁾ .
وأما بيع الأرض ، فجائز [عند أبي يوسف ، ومحمد]⁽⁶⁾ ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة .

[ووجه ذلك ظاهر]⁽⁷⁾ ؛ لأن⁽⁸⁾ الأراضي ملك لأربابها ، وإنما⁽⁹⁾ العتيق هي : الكعبة ، والمسجد⁽¹⁰⁾ ، ألا ترى أنه يصنع في أرض مكة⁽¹¹⁾ ما يصنع في سائر الأراضي من النجاسات ، وأنواع التلويث .

وقال أبو حنيفة في رواية : أنه لا يجوز وهو جواب هذا الكتاب⁽¹²⁾ ، و⁽¹³⁾ وجه ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال : / ﴿ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾⁽¹⁵⁾ ⁽¹⁶⁾ إلا أن الآية في ، فلا يصح الاحتجاج بها .

وإنما الحجة⁽¹⁷⁾ ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ((الحرم كله مسجد ، وكله مقام إبراهيم عليه السلام))⁽¹⁸⁾ فوجب العمل بهذا ما أمكن إلا عند الضرورة ، والله

181181181181181181181181485485

- (١) في (أ) : البيوت .
(٢) انظر : المغني 330/4 .
(٣) في (أ) : لأبها .
(٤) الوقف : وقف الأرض وقفاً : حبسها . انظر : لسان العرب (وقف) .
شرع : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ، عند أبي حنيفة ، فيجوز رجوعه ، وعندهما : حبس العين عن التمليك ، مع التصديق بمنفعتها ، فتكون العين زائلة إلى ملك الله تعالى من وجه . انظر : التعريفات 85/1 .
(٥) في (د) : فذلك هذا .
(٦) في (ب) : عندهما .
(٧) مثبت في حاشية (ج) [ق] ، وفي متن (ج) : ووجه ظاهر الرواية .
(٨) في (ج) و حاشية (د) : أن .
(٩) في (ب) : وإن .
(١٠) ليست في (د) .
(١١) ليست في (ب) .
(١٢) انظر : شرح مختصر الطحاوي 923/2 ، البناية 254/11 ، شرح الوقاية 387/2 .
(١٣) ليست في (ج) .
(١٤) العاكف فيه : هو المقيم بمكة . انظر : تفسير الطبري 596/18 .
(١٥) الباد : هو النائي ، البعيد ، المنتاب إليه من غير أهله . والمعنى : أن العاكف فيه ، والباد سواء في الواجب عليه من تعظيم حرمة المسجد الحرام ، وقضاء نسكه به ، والنزول فيه حيث شاء ، فهم سواء في رباع مكة ، وسكنائها . انظر : تفسير الطبري 595/18 ، 596 ، تفسير ابن كثير 409/5 .
(١٦) سورة الحج 25 .
(١٧) ليست في (ب) .
(١٨) وهو عبارة عن أثرين ، كلاهما عن ابن عباس : الأول : ((الحرم كله مسجد)) . أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ، سورة التوبة (10254) ، والفاكهي في أخبار مكة ، الحرم كله هو المسجد الحرام (1169) . و عبد الرزاق في مصنفه عن مجاهد ، ك الاعتكاف ، ب الجوار والاعتكاف (8005) .
أما الأثر الثاني : ((الحرم كله مقام إبراهيم عليه السلام)) . أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ، سورة البقرة (1194) .
و الفاكهي في أخبار مكة ، الحرم كله مقام إبراهيم (1461) .

35- مسألة :

[سفر أم الولد والأمة بغير محرم]

[1: 1260]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله / قال :

و⁽¹⁾ لا بأس بأن تخرج أم الولد ، والأمة تسافر بغير محرم⁽²⁾ .[و⁽³⁾ أصله ما سبق : أن الأمة بمنزلة المحرم لعامة الرجال ، ولا بأس⁽⁴⁾ بالسفر مع المحرم]⁽⁵⁾ للحرائر⁽⁶⁾ ، فكذلك الأمة مع الأجانب .

36- مسألة :

[تعليق الراية في عنق العبد وتقييده]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يكره أن يجعل الرجل في عنق عبده

الراية⁽⁷⁾ ، ولا يكره أن يقيده ، وهذه من الخواص⁽⁸⁾ .

[365: ب]

[وتفسيره أكرهه]⁽⁹⁾ أن / يجعل رجل⁽¹⁰⁾ على⁽¹¹⁾ عنق عبده طوق⁽¹²⁾ حديد مسمرابمسمر عظيم يمنعه من أن يحرك رأسه ، وهذا معتاد بين الظالمين⁽¹³⁾ ، وهو باطل حرام ؛لأنه أمر محدث ، وشر الأمور محدثاتها ، وقال النبي ﷺ : ((كل محدثة⁽¹⁴⁾ بدعة ، وكلبدعة ضلالة ، [وكل ضلالة]⁽¹⁵⁾ في النار))⁽¹⁶⁾ .

ولأنه عقوبة الكفار ، وعقوبة أهل النار .

182182182182182182182182485485

- (١) ليست في (ب) و (د) .
 (٢) انظر : العناية 68/10 ، البناية 313/11 ، حاشية ابن عابدين 708/6 .
 (٣) ليست في (ج) .
 (٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٥) ليست في (ب) .
 (٦) في (د) : الحرائر .
 (٧) الراية : حديدة مستديرة على قدر العرق ، تجعل فيه ، وراية الغلام هي : العلامة التي تجعل في عنقه ؛ ليُعلم أنه أبق . انظر : لسان العرب (ربا) ، المغرب 358/1 .
 (٨) انظر : شرح مختصر الطحاوي 926/2 ، تبين الحقائق 71/7 ، العناية 66/10 .
 (٩) في (أ) : وتفسيره أكرهه ، وفي (ج) : وتفسير ما كره .
 (١٠) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
 (١١) في (أ) : في .
 (١٢) الطوق : حبل يُجعل في العُنُق ، وكل شيء استدار ، فهو طَوْقٌ . انظر : العين (طوق) .
 (١٣) في (ب) : الظلمة .
 (١٤) في (ب) و (ج) : محدث .
 (١٥) ليست في (أ) .
 (١٦) أخرجه بهذا اللفظ النسائي ، ك صلاة العيدين ؛ ب كيفية الخطبة (1579) . وأخرج بعضه مسلم ، ك الجمعة ، ب تخفيف الصلاة و الخطبة (2005) . و أبو داود ، ك السنة ، ب لزوم السنة (4607) . و ابن ماجه ، ك السنة ، ب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (42) . وصححه الألباني في سنن النسائي (1579) .

وأما القمحي فهو سنة للمسلمين⁽¹⁾ ولم يزل أمر⁽²⁾ المسلمين على هذا ، وهو تقييد السفهاء⁽³⁾ والدُّعَار⁽⁴⁾ ، [فكذلك العبيد يحسن تقييدهم]⁽⁵⁾

احترازاً عن إباحتهم⁽⁶⁾ ، والتمرد على مواليهم ، وتعرضهم بالمكروه .

37- مسألة :

[أخذ الأجر على حمل خمر الذمي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله [أنه قال]⁽⁷⁾ :

أخذ الأجر على حمل خمر الذمي يطيب له ، وهو جائز عليه⁽⁸⁾ .

[وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله]⁽⁹⁾ : هو مكروه⁽¹⁰⁾ .

و⁽¹¹⁾ وجه قولهما : أنه أعانه على المعصية ، فوجب⁽¹²⁾ أن يكره ، ألا ترى إلى قول

ﷺ : ((لعن الله في الخمر عشرا))⁽¹³⁾ وإنما لعنهم ؛ لما⁽¹⁴⁾ في ذلك من الإعانة على

، وقد نص في ذلك على الحامل / والمحمول إليه بخلاف حمل النجاسة ، والميتة ؛ لأنه يحمل [304 ب : ج] للذمي ، ففيه⁽¹⁵⁾ تنزيه الطريق ، وتفريغه من غير معصية .

183183183183183183183485485

(١) في (ج) و (د) : المسلمين .

(٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٣) السفهاء : جمع سفيه ، من السفه ، والسفاهة : خفة الحلم ، والعقل ، وقيل : نقيض الحلم ، وقيل : الجهل .

انظر : المحكم والمحيط الأعظم (سفه) ، تهذيب اللغة (سفه) .
(٤) الدُّعَار : من الدَّعَر : الفساد ، دَعَر العود ، إذا نَجَرَ ، وفسدَ ، ورجل داعر وامرأة داعرة . انظر : جمهرة اللغة (درع) .

(٥) في (ج) : وكان القيد يحسن لعبيدهم .

(٦) الإباق : هروب العبد ممن هو في يده تمرداً ، من غير خوف ، ولا كدَّ عمل . انظر : لسان العرب (أبق) ،

معجم لغة الفقهاء 35/1 .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) في (ج) : وعندهما .

(١٠) انظر : الهداية 60/10 ، حاشية الشلي 64/7 ، البحر الرائق 231/8 .

(١١) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٢) في (أ) و (ج) و (د) : فلا بد من .

(١٣) أخرجه أبو داود ، ك الأشربة ، ب في العصور للخمر (3674) ، الترمذي ، ك البيوع ، ب النهي أن يتخذ الخمر خلا (1295) وقال : " حديث غريب من حديث أنس " . و ابن ماجه ، ك الأشربة ، ب لعنت الخمر على عشرة أوجه (3380 - 3381) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (3381) ولفظه : (لعنت الخمر على عشرة أوجه بعينها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها وشاربها وساقيتها) .

(١٤) ليست في (ب) .

(١٥) في (ب) : وفيه .

[واحتج أبو حنيفة^(١) بأن^(٢) فعله ليس بمعصية ، ولا سبب لها ، أما عينه فلا يشكل ، وليس بسبب أيضا ؛ لأن المعصية إنما تحصل من بعد بفعل فاعل^(٣) مختار ، و^(٤) ليس من ضرورات الحمل ، ولما كان كذلك أشبه عصر العنب ، وقطفه ، وما أشبه ذلك ، وهذا قياس ، وقولهما استحسان .

38- مسألة :

[ذبح المحرم للسلحفاة أو أكلها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في مُحَرَّم^(٥) ذبح سُلْحَفَاة^(٦) قال : [ليس عليه شيء]^(٧) وأكره أكلها وهذه من الخواص^(٨) .

وإنما كره^(٩) ذلك ؛ لأنها خبيثة^(١٠) من جملة [حشرات^(١١) الأرض]^(١٢) بمنزلة الفأرة ، وغيرها ، فحرمت ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾^(١٣) ولما خبثت^(١٤) لم تقتوجب أمانا كالفأرة ، فحل للمحرم قتلها .

39- مسألة :

[قبول خبر الأجير المجوسي أو غيره في شرائه

اللحم من يهودي أو نصراني أو مسلم]

184184184184184184184184485485

- (١) في (ب) : ولأبي حنيفة .
 (٢) زاد في (أ) و (ب) و (د) و في حاشية (ج) [صح] : عين .
 (٣) ليست في (أ) و (ب) .
 (٤) ليست في (أ) و (ب) .
 (٥) المحرم لغة : من الإحرام ، وهو : المنع ، مصدر أَحْرَمَ الرجل يُحَرِّمُ إحراما ، إذا أَهْلَ بالحج ، أو العمرة ، وباشَرَ أَسْبَاهُما ، وشَرَّوْطَهُما . انظر : لسان العرب (حرم) .
 شرعا : الدخول في الحرمة المخصوصة للثَّلَبة ، أو ما يقوم مقامها من سَوْق الهدي ، أو تقليد البدن . انظر : مجمع الأنهر 1/ 326 ، القياموس الفقهي 85/1 .
 (٦) السلحفاة : دَوِيَّةٌ من دَوَابِّ الماء . انظر : العين (سلحف) .
 (٧) في (ج) : لا شيء عليه .
 (٨) انظر : شرح مختصر الطحاوي 2/ 926 ، النافع الكبير 475 .
 (٩) في (أ) : وجه ، وفي (ج) : وجب .
 (١٠) الخبيث : مفرد الخبائث ، وهو النجس ، والردئ المستكره ، وهو ما استفدته العرب ، ولم تأكله كالحشرات ، ونحوها . انظر : معجم لغة الفقهاء 1/ 192 .
 (١١) الحشرات : جمع حَشْرَةٍ ، وهي : صِغَار دَوَابِّ الأَرْض ، وقيل : هَوَام الأَرْض مما لا اسم له . انظر : المحيط في اللغة (حشر) ، لسان العرب (حشر) .
 (١٢) في (ب) و (ج) و (د) : الحشرات .
 (١٣) سورة الأعراف 157 .
 (١٤) في (أ) و (د) : خبث .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في المسلم يكون له الأجير المجوسي⁽¹⁾ ، أو

الخادم ، أو التابع⁽²⁾ ، /فيرسله ليشتري له لحماً ، فيأتيه بلحم ، فيقول اشتريته من يهودي

، أو نصراني ، أو مسلم ، أيسعه أن يأكله ؟ قال :

نعم ، وإن⁽³⁾ كان غير ذلك ، لم يسعه [أن يأكله]⁽⁴⁾ .

وأصله⁽⁵⁾ : أن خبر الكافر مقبول في المعاملات ؛ لأن الكافر من أهل الشهادة ، وفي

المعاملات ضرورة أيضاً ، ألا ترى أن خبر الفاسق فيه⁽⁶⁾ مقبول⁽⁷⁾ [إذا كان]⁽⁸⁾ من رأي

السَّامع صدِّقه⁽⁹⁾ ، فصار ما أخبر به حقاً⁽¹⁰⁾ .

وذبيحة المسلمين ، /وأهل الكتاب حلال ، فأما إذا كان غير ذلك - [أي ذبيحة

[ب : 260]

مجوسي]⁽¹¹⁾ - [فهو حرام]⁽¹²⁾⁽¹³⁾ .

[صيد البحر]

40- مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

أكره ما كان في البحر سروي السمك⁽¹⁴⁾ .

185185185185185185185485485

(١) المجوسي لغة : جمعه المجوس ، وهو مُعرب ، أصله : منج قوش ، وكان رجلاً صغير الأذنين ، كان أول من دان بدين المجس ، ودعا الناس إليه ، فعربته العرب ، منسوب إلى المجوسية . انظر : تهذيب اللغة (مجس) .

اصطلاحاً : هم عبدة النار ، ويقولون بأصلين أحدهما : النور ، والآخر : الظلمة ، والنور أزلي ، والظلمة محدثة ، ومسائل المجس كلها تدور على قاعدتين : إحداهما : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة ، والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معاداً . انظر : الملل والنحل 232/1 وما بعدها .

(٢) في (أ) و (ب) : البائع .

(٣) في (أ) : فإن .

(٤) ليست في (ج) .

(٥) في (ب) : وأصل ذلك .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) وقال في شرح التلويح على التوضيح 23/2 : " وما ليس في الإلزام كالوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا ، وما أشبه ذلك كالودائع والأمانات تثبت بأخبار الواحد بشرط التمييز دون العدالة ، فيقبل فيها خبر الفاسق ، والصبي ، والكافر ؛ لأنه لا إلزام فيه وللضرورة اللازمة هنا ، فإن في اشتراط العدالة في هذه الأمور غاية الحرج " .

وانظر : أصول السرخسي 371/1 .

(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) أي : وقع في ظن السامع صدِّقه . انظر : كشف الأسرار 577/2 .

(١٠) انظر : تكملة فتح القدير 9/10 ، شرح الوقاية 368/2 ، البحر الرائق 213/8 .

(١١) في (ج) : يعني ذبيحة غيرهم .

(١٢) في (د) : فحرام .

(١٣) انظر : المبسوط 5/12 .

(١٤) انظر : خلاصة الدلائل 168 ، المحيط البرهاني 622/5 .

وقال مالك⁽¹⁾ ، وابن أبي ليلى⁽²⁾ ، والأوزاعي بإطلاق جميع⁽⁴⁾ ما في البحر ، واستثنى بعضهم الكلب ، والخنزير ، والإنسان⁽⁵⁾ .

ويحكي عن الشافعي رحمه الله أنه أطلق ذلك كله⁽⁶⁾ .

و⁽⁸⁾احتجوا بقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾⁽⁹⁾ من / غير فصل .

ولقول النبي ﷺ في صفة البحر ((هو الطهور مأؤه ، والحل ميتته))⁽¹⁰⁾ .

وبما⁽¹¹⁾ روي [أن البحر]⁽¹²⁾ لَفَظٌ⁽¹³⁾ ، وأنه يقال لها : " العنبر"⁽¹⁴⁾ ، فأكل منها

النبي ﷺ ورضي عنهم كذا كذا يوماً⁽¹⁵⁾ ، وهو حديث مشهور صحيح⁽¹⁶⁾ .

[واحتج أصحابنا]⁽¹⁷⁾ بقوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ

﴾⁽¹⁸⁾ والخنزير ، والكلب من الخبائث .

ونهى النبي ﷺ عن⁽¹⁹⁾ دواء يُعْتَدُّ فيه الضفدع⁽²⁰⁾ ، ونهى عن بيع السرطان⁽²⁾ .

186186186186186186186485485

- (١) انظر : مختصر خليل 1/ 80 ، الشرح الكبير 2/ 115 ، بداية المجتهد 1/ 470 ،
(٢) ابن أبي ليلى : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي الفقيه قاضي الكوفة من أصحاب الرأي ، كان فقيهاً قارئاً أخذ القراءة عرضاً عن أخيه عيسى وغيره ، وأخذها عنه حمزة والكسائي ، ومات بالكوفة توفي سنة 148 هـ . انظر : الطبقات الكبرى 6/ 358 ، غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 349 .
(٣) انظر في رأي ابن أبي ليلى والأوزاعي الاستذكار 5/ 284 ، بداية المجتهد 2/ 11 .
(٤) ليست في (أ) و (د) .
(٥) قال في الاستذكار 5/ 284 : " فقال مالك لا بأس بأكل كل حيوان في البحر ولا يحتاج شيء منه إلى ذكاة وهو حلال حياً وميتاً إلا أنه كره خنزير الماء ... وقال ابن أبي ليلى نحو قول مالك في ذلك ، وهو قول الأوزاعي ومجاهد واختلف عن الثوري ، فروي عنه مثل قول مالك ، وروي عنه أنه لا يؤكل من صيد البحر إلا السمك وما عداه فلا بد أن يذبح " .
(٦) ليست في (أ) .
(٧) انظر : الأم 426 ، المجموع 9/ 32 ، مغني المحتاج 4/ 298 .
(٨) ليست في (أ) .
(٩) سورة المائدة 96 .
(١٠) أخرجه أبو داود ، ك الطهارة ، ب الوضوء بماء البحر (83) ، و الترمذي ، ك الطهارة ، ب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (69) وقال : " حديث حسن صحيح " ، و النسائي ، ك المياه ، ب الوضوء بماء البحر (333) . و ابن ماجه ، ك الطهارة ، ب الوضوء بماء البحر (386 - 388) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (458) .
(١١) ليست في (ب) ، وفي (ج) و (د) : ولما .
(١٢) مثبت في جاشية (ج) [صح] .
(١٣) لَفَظٌ : لفظت الشيء من فمي : رميته . انظر : الصحاح (لفظ) .
(١٤) في (أ) : عنبر .
(١٥) العنبر : سمكة بحرية ، وحيوان بحري ثدي من الفصيلة القيتسية ورتبة الحيتان ، يفرز مادة العنبر . انظر : لسان العرب (عنبر) ، المعجم الوسيط (العنبر) .
(١٦) أخرجه البخاري ، ك الشركه ، ب الشركه في الطعام والنهد والعروض (2483) . و مسلم ، ك الصيد ، ب إباحة ميتات البحر (4998) .
(١٧) ليست في (ب) .
(١٨) في (ب) : ولنا قوله .
(١٩) سورة الأعراف 157 .
(٢٠) ليست في (د) .
(٢١) الضفدع : دابة نهرية ، وبرية ، تتولد من المياه القائمة الضعيفة الجري ، وهي من الحيوانات التي لا عظام لها ، مفرداً ضفدعة ، جمع ضفادع . انظر : حياة الحيوان الكبرى 2/ 84 ، القاموس المحيط (ضفدع) .

[والخلاف في البيع]⁽⁴⁾ مثله في الأكل .

والعمومات مخصوصة بقول النبي ﷺ : ((أحلت لنا ميتتان⁽⁵⁾ ودمان ، ⁽⁶⁾ الميتتان : الجراد ، والسّمك ، والدمان : الطحال⁽⁷⁾ ، والكبد))⁽⁸⁾ .
والعنبر نوع⁽⁹⁾ من السمك ، والسمك أنواع ، [وكلها حلال]⁽¹⁰⁾ .

[305 : ج]

[الحقنة]

41- مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال :
لا بأس بالحقنة⁽¹¹⁾⁽¹²⁾ ، وهذه من الخواص⁽¹³⁾ .
وأصله أن استعمال الدواء جائز ، قال النبي ﷺ : ((تداووا فإن الله تعالى ما خلق داء إلا وضع له دواء إلا السام⁽¹⁴⁾ ، والهرم⁽¹⁵⁾))⁽¹⁶⁾ .
وقد تواترت به⁽¹⁷⁾ السنة ، وانعقد عليه [إجماع المسلمين]⁽¹⁸⁾ .
ولم يفصل في الكتاب بين الرجال ، والنساء .

(١) أخرجه أبو داود ، ك الطب ، ب في الأدوية المكروهة (3871) . و النسائي ، ك الصيد والذبائح ، ب الضفدع (4360) . و صححه الألباني في سنن أبي داود (3871) .
(٢) السرطان : دابة من دواب الماء معروفة ، وهو حيوان بحري من القشريات العشريات الأرجل . انظر : جمهرة اللغة (سرط) ، المعجم الوسيط (السرطان) .
(٣) قال الزيلعي في نصب الرأية 4/491 : " غريب جدا " . وقد بحث فلم أقف عليه .
(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٥) في (أ) و (د) : الميتتان .
(٦) زاد هناري (ب) و (د) : و .
(٧) الطحال : عضو يقع بين المعدة والحجاب الحاجز في يسار البطن ، وظيفته تكوين الدم وإتلاف القديم من كرياتته ، وهو مما يجوز أكله من الدم . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (طحل) ، المعجم الوسيط (طحطح) .
(٨) أخرجه ابن ماجه ، ك الأطعمة ، ب الكبد والطحال (3314) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (3314) .
(٩) في (أ) : أنواع .
(١٠) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(١١) الحقنة : من حقن الشيء : حبسه ، والحقنة هي : الآلة التي يتم بها الحقن ، والمداواة لإدخال الدواء السائل في الدبر ، وتطلق اليوم على إدخال الدواء إلى داخل الجسم بواسطة الضغط ، سواء أكان عن طريق الدبر ، أم عن طريق الجلد . انظر : لسان العرب (حقن) ، معجم لغة الفقهاء 1/183 .
(١٢) انظر : البناية 11/303 ، البحر الرائق 8/237 ، حاشية ابن عابدين 6/707 .
(١٣) زاد في (أ) و (ب) : في الحاصل .
(١٤) السام : الموت . الفائق في غريب الحديث و الأثر 2/144 .
(١٥) الهرم : أقصى اللب . انظر : المحكم (هرم) .
(١٦) أخرجه أبو داود ، ك الطب ، ب الأدوية المكروهة (3874) . و الترمذي ، ك الطب ، ب ما جاء في الدواء والحث عليه (2038) وقال : " حسن صحيح " . و ابن ماجه ، ك الطب ، ب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء (3436) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (3436) .
(١٧) ليست في (ب) .
(١٨) في (أ) و (ب) : الإجماع من المسلمين .
وفي الاستذكار 8/414 : " وفي هذا الحديث إباحة التداوي ، وإباحة معالجة الأطباء ، وجواز الطب والتطبيب ، وقد ذكرنا في التمهيد اختلاف السلف والخلف من العلماء في كراهة التداوي والعلاج ، وأتينا بما نزع به كل فريق منهم هنالك والحمد لله " .

ولا يجوز أن يستعمل المحرم في الحقنة مثل الخمر ؛ لأن التداوي بالحرام باطل حرام .
 والمذهب عند أهل السنة ، والجماعة ، وأئمة الفتوى : أن التوكل المأمور^(١) به بعد
 كسب الأسباب ، ثم^(٢) التوكل [بعد هذا]^(٣) على الله تعالى دون الأسباب ، والحقنة من
 هذا الباب ، والله أعلم .

باب العتق^(١)

1- مسألة :

[كل مملوك أملكه فهو حر بعد موت]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل قال : (كل^(٢) مملوك أملكه فهو حر بعد موت^(٣)) [وله مملوك]^(٤) ، فاشترى مملوكا آخر ، قال^(٥) : المملوك الذي كان عنده مُدَبَّر^(٦) ، وهذا الآخر ليس بمدبر ، ويعتقان من الثلث ، و^(٧) يكونان شريكين في الثلث .

هذه مسألة^(٨) طعن فيها عيسى بن أبان^(٩) فقال : " قوله : (أملكه) يتناول عند الإطلاق^(١١) ، فإن كان العمل واجبا بهذا^(١٢) الأصل ، وجب ألا يُعتَق الذي اشتراه ، ويكون مملوكا يباع كما لو قال : (كل مملوك أملكه^(١٣) فهو حر) وإن^(١٤) كان هذا يتناول الاستقبال لقوله : (بعد) وجب أن يصير ما اشتراه مدبرا . والجواب عندي في هذه^(١٥) المسألة : أنه إنما يعتق من كان في ملكه يوم حلف^(١٦) ، يعتقون عند الموت ، /ولا

189189189189189189189189485485

- (١) في حاشية [305 أ : ج] و [237 أ : د] : " العتق في اللغة : عبارة عن القوة ، يقال : عتق الفرخ فطار عن وكره " ويعني أيضا : الحرية . انظر : الصحاح (عتق) .
(٢) وفي الحاشية أيضا : " وفي الشرع : عبارة عن القوة الحكيمة التي تظهر في الآدمي لصيرورته مالكا قادرا على التصرف في الأغيار ، والله أعلم بالصواب " ، وعلى دفع تصرف الأغيار عن نفسه . انظر : أنيس الفقهاء 60 .
(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٤) وقد يكون كذلك بلفظ اليمين ، بأن يقول : (إن متُ فأنت حر ، أو إذا متُ ، أو متى متُ أو ...) . انظر : بدائع الصنائع 371/5 .
(٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٦) في (ج) : فقال .
(٧) مدبر : التدبير لغة : مأخوذ من الدبر ، ودبر كل شيء عَقَبَهُ ومُؤَخَّرَهُ . انظر : لسان العرب (دبر) .
(٨) وشرعا : تعليق العتق بمطلق موت المولى . انظر : كنز الدقائق 397/3 .
(٩) ساقط من (أ) و (ب) .
(١٠) في (ب) : المسألة .
(١١) عيسى بن أبان بن صدقة ، قاضي البصرة ، من أصحاب الحديث ، ومن كبار فقهاء الحنفية ، تفقه على محمد بن الحسن ، كان جوادا فاضلا ، سريعا بإنفاذ الحكم ، عفيفا ، له تصانيف منها : " إثبات القياس " و " اجتهد الرأي " و " الجامع " توفي بالبصرة سنة 221 هـ . انظر : لسان الميزان 272/2 ، الأعلام 100/5 .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٣) في (أ) و (ج) و (د) : إطلاقه . وأما لفظ " الإطلاق " فهو موافق لما نقله صاحب التبيين 386/3 عن البيهقي .
(١٤) في (د) : فهو .
(١٥) ليست في (أ) .
(١٦) في (د) : فإن .
(١٧) ليست في (أ) و (ب) و (د) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٨) في (ب) و (ج) : خلف .

يجوز بيعهم قبل الموت ، ومن حدث في⁽¹⁾ ملكه جاز⁽²⁾ بيعه ، ولم يعتق عند الموت بمنزلة [1:261] قوله : (كل مملوك أملكه فهو حر غدا)⁽³⁾ .

والجواب : أن هذا الكلام إيجاب عتق بطريق الوصية⁽⁴⁾ ، والوصية إنما تقع عند الموت ، وتكون حال الموت فيها مقصودة ، ألا ترى أن من أوصى بثلاث ما يملكه ، وليس له⁽⁵⁾ مال⁽⁶⁾ ، أو كان⁽⁷⁾ ، فهلك ، ثم حدث له مال ، أن⁽⁸⁾ الحادث يدخل في⁽⁹⁾ الوصية إذا بقي إلى حين الموت⁽¹⁰⁾ .

وكذلك إذا أوصى لولد فلان ، ولفلان ولد ، ثم حدث له ولد أنهم يدخلون إذا عاشوا إلى حين الموت .

فإذا⁽¹¹⁾ ثبت هذا قلنا : قول الرجل : (أملكه) يتناول الحال ، والحال ضربان⁽¹²⁾ : راهنة ، ومحكية⁽¹³⁾ .

والمحكية⁽¹⁴⁾ قد تكون فيما يستقبل ، [إذا دل]⁽¹⁵⁾ الدليل على الاستقبال ، صار متناولا له⁽¹⁶⁾ وللراهن جميعا ؛ لأن الكل جنس واحد ، فصار المراد به ما يملكه للحال⁽¹⁷⁾ الراهنة ، و⁽¹⁸⁾ ما يملكه حال الموت ، فإذا تناولهما⁽¹⁹⁾ الإيجاب ، صار الذي يملكه في وقت التكلم مرادا به بلا احتمال ، /فوجب له⁽²⁰⁾ العتق ، فحرم [إبطاله بالبيع ، وأما الذي

[305:ج]

190190190190190190485485

- (١) ليست في (أ) ، وفي (ب) : يملكه .
- (٢) في (أ) : جائز .
- (٣) وهذا القول هو قول أبي يوسف كذلك ، رواه عنه أبو طاهر الدباس في النوادر . انظر : البناية 664/5 .
- (٤) سيأتي تعريف الوصية في كتاب الوصايا .
- (٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٦) في (ب) : ملك .
- (٧) أي : أو كان له مال .
- (٨) في (ج) : فإن .
- (٩) في (ب) : تحت .
- (١٠) في (ج) : الوصية .
- (١١) في (ب) : وإذا .
- (١٢) هذه مسألة نحوية ، وهي : تناول الفعل المضارع للحال والاستقبال ، فمن النحويين من جعله مشتركا بينهما ، ومنهم من جعله حقيقة في أحدهما ، ومجازا في الآخر ، وللفقهاء كلام ، وردود في ذلك . انظر : البناية 660/5 ، أسرار العربية 46/1 ، شرح الرضي على الكافية 39/1 .
- (١٣) في (ب) : محكمة .
- (١٤) في (ب) : والمحكمة .
- (١٥) في (أ) : وإذا كان .
- (١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٧) في (ب) : الحال .
- (١٨) زاد هنا في (ب) : على .
- (١٩) في (أ) : تناولها .
- (٢٠) ليست في (ب) .

يملكه⁽¹⁾ فيما يستقبل ، فإنه لم يصبر مرادا به ؛ لأن⁽²⁾ ما بين التكلم⁽³⁾ وحال الموت مستقبل⁽⁴⁾ محض ليس من الحال في شيء ، فإذا باعه ، فقد باعه قبل وجوب حق العتق ، فصح .

فإذا لم يبعه حتى بقي على ملكه إلى وقت الموت ، تناوله الإيجاب حينئذ ؛ لكونه واقعا على⁽⁵⁾ حال الموت ، فوجب له العتق ، فصار موصى⁽⁶⁾ له ، فزاحم⁽⁷⁾ الأول في الثلث ، فوجب / أن يقسم الثلث / بينهما ، يضرب كل واحد منهما في ذلك بقيمته . وكذلك لو قال : (كل مملوك لي فهو حر بعد موتي) لأن قوله : (كل مملوك لي⁽⁸⁾) يتناول الحال أيضا ، والحال نوعان في هذا الفصل ، يتناولهما الكلام على ما بينا ، فأما ما خرج عن⁽⁹⁾ هذين القسمين ، فلا يتناوله .

قال : " ولو قال : (كل مملوك⁽¹⁰⁾ أملكه فهو حر بعد غد) أو⁽¹¹⁾ قال : (كل لي فهو⁽¹²⁾ حر بعد غد) وله مملوك ، واشترى مملوكا آخر ، ثم جاء بعد⁽¹³⁾ غد ، أنه يعتق الذي كان يملكه⁽¹⁴⁾ يوم حلف ، ولا يعتق الآخر " .

وهذا بخلاف⁽¹⁵⁾ المسألة الأولى ؛ لأن هذا الكلام يتناول الحال الراهنة ، وإنما يلحق به المستقبل بمعنى الحال إذا قام عليه⁽¹⁶⁾ الدليل ، وقد قام عليه الدليل في المسألة الأولى ، وهو الإيصاء الذي يتصل بحال الموت ، فألحق حال الموت بالحال الراهنة ، ولم يقم الدليل في

191191191191191191191485485

- (١) في (ب) و (ج) و (د) : ملكه .
 (٢) في (أ) : لأنه .
 (٣) في (أ) : الكلام .
 (٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٥) في (ب) : في .
 (٦) في (أ) : موجبا .
 (٧) في (أ) : وزاحم .
 (٨) ليست في (د) .
 (٩) في (ب) : على .
 (١٠) زاد هنا في (د) : لي .
 (١١) في (ب) : و .
 (١٢) ليست في (ب) .
 (١٣) ليست في (د) .
 (١٤) في (د) : في ملكه .
 (١٥) في (ج) و (د) : يخالف .
 (١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

مسألتنا ؛ لأن⁽¹⁾ بعد الغد من باب الاستقبال ، ليس من باب الحال ، ولهذا⁽²⁾ افترقا ، والله أعلم⁽³⁾ .

192192192192192192192192485485
 (١) ليست في (أ) و (ب) .
 (٢) في (أ) و (ب) : فلهذا .
 (٣) انظر : المبسوط 180/7 ، بدائع الصنائع 376/5 ، تبيين الحقائق 386/3 ، البناية 660/5 .

كتاب الأشربة⁽¹⁾

1- مسألة :

[أحكام الخمر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

الخمر⁽²⁾ قليلها وكثيرها حرام في كتاب [الله تعالى]⁽³⁾ .

الكلام في الخمر على مراتب :

الأول : في مائة⁽⁴⁾ الخمر .

والثاني : في حد ثبوت هذا الاسم .

والثالث : أن عينها حرام .

والرابع : نجاستها .

/والخامس : أنه يكفر مستحلها .

والسادس : أنه لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها .

والسابع : أنه لا يُنتفع [بها بوجه]⁽⁵⁾ .

والثامن : أنه يُحد شاربها .

والتاسع : أنه لا يؤثر طبخها .

[261ب:]

193193193193193193193485485

(١) في حاشية [305 ب : ج] و [237 ب : د] : " الْأَشْرِبَةُ : جَمْعُ شَرَابٍ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَا يُشْرَبُ حَالًا كَانَ ، أَوْ حَرَامًا ، فِي اللَّغَةِ " . وَمَا يَتَأَتَّى فِيهِ الشَّرْبُ ، وَهُوَ ابْتِلَاعُ مَا كَانَ مَائِعًا أَيْ : ذَائِبًا . انظر : طلبية الطلبة 319 .

وقال أيضا في الحاشية : " وفي الشريعة : عبارة عما حرم منها " . انظر : مجمع الأثر 194/4 .
(٢) الخمر لغة : الأعراف في الخمر التأنيث ، يقال : خَمَرَةٌ ، وَخَمْرٌ ، وَقَدْ يُذَكَّرُ . وقد اختلف أهل اللغة في معناها كاختلاف الفقهاء . وقد سُميت خمرًا لأنها تَخْمِرُ العقل وتَسْتَرُهُ ، أَوْ لأنها تُرَكَّتْ حَتَّى أَدْرَكَتْ ، وَاحْتَمَرَّتْ ، أَوْ لأنها تَخَامِرُ العقل أي تُخَالِطُهُ . انظر : لسان العرب (خمر) ، تاج العروس (خمر) .
شرعا : اختلف الفقهاء في حقيقتها : فمذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه ما أسكر من عصير العنب خاصّة . ومذهب الجمهور : العموم ، أي أنه ما أسكر من عصير كل شيء ، وهو الأصح . انظر : الهداية 90/10 ، حاشية ابن عابدين 3/7 ، المدونة 261/16 ، منهاج الطالبين 187/4 ، الشرح الكبير لابن قدامة 323/10 ، المحلى 956 .

(٣) ليست في (د) .

(٤) مائة الشيء منسوب إلى "ما" المُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ ، وَقَدْ زَادَ عَلَى الْأَلْفِ أَلْفًا فِي "مَا" ثُمَّ هَمْزُوا الْآخَرَى فَصَارَتْ "مَاءً" ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَهَا اسْمًا ، وَالْإِسْمُ لَا يَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ وَضْعًا . وَمَنْ قَالَ : "مَاهِيَةٌ" فَقَدْ قَلَبَ الْهَمْزَةَ هَاءً لَتَقَارِبِهِمَا . انظر : شرح شافية ابن الحاجب 37/2 ، لسان العرب (إما) .
(٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .

والعاشر أنه يجوز⁽¹⁾ تخليلها⁽²⁾ (3).

أما الأول : فإن الخمر هي : الرِّيُّ⁽⁴⁾ من ماء العنب إذا صار مسكراً عندنا⁽⁵⁾ ، وهو المشهور المعروف عند أهل اللسان⁽⁶⁾ ، وأهل⁽⁷⁾ العلم .

وقال⁽⁸⁾ بعضهم⁽⁹⁾ : " كل مسكر خمر⁽¹⁰⁾ " ، واحتج⁽¹¹⁾ بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ((الخمر من هاتين الشجرتين ، فأشار إلى⁽¹²⁾ العنب ، والنخلة))⁽¹³⁾ .

وفي حديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ((الخمر من خمسة أشياء)) وذكر العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والعسل⁽¹⁴⁾ .

واحتج عامة الفقهاء / بحديث ابن عباس رضي الله عنه قال : ((حرمت الخمر⁽¹⁵⁾ لعينها

[306:ج]

وكثيرها ، والسكر من كل شراب))⁽¹⁶⁾ .

194194194194194194194485485

- (1) في (أ) و (د) : لا يجوز .
(2) التخليل : خللت الخمر وغيرها من الأشربة تخليلاً : حمضت وفسدت ، والخل : ما حمض من عصير العنب وغيره ، عربي صحيح . انظر : القاموس المحيط (خل) .
(3) زاد هنا في (ج) : بوجه .
(4) التِّي : بكسر النون ، وقد يقلب الهمز ياء فتشدد (ني) واللحم ينيء ثَبْثاً إذا لم تُنضِجْهُ ، ولم تمسسه نار . انظر : لسان العرب (نيا) .
(5) انظر : بدائع الصنائع 406/6 ، الهداية 88/10 ، اللباب 213/3 .
(6) انظر : لسان العرب (خمر) ، تاج العروس (خمر) .
(7) في (أ) و (ج) : فأهل .
(8) في (أ) و (ج) : فقال .
(9) هذا هو قول الجمهور (مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والظاهرية) . انظر : المدونة 261/16 ، منهاج الطالبين 187/4 ، الشرح الكبير لابن قدامة 323/10 ، المحلى 956 .
(10) في (د) : حرام . وأثبت كلمة (خمر) ؛ لأن الكلام في ماهية الخمر ، وليس في حكمها . وقد وردت الكلمتان في الحديث الصحيح : ((كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام)) . وسيأتي تخريجه إن شاء الله .
(11) أي : الجمهور .
(12) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(13) أخرجه مسلم ، ك الأشربة ، ب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمر (5142) - 5144 بدون لفظ " فأشار إلى " ، وورد بلفظ ((العنية)) وفي لفظ آخر ((الكرمة)) و ((الكرم)) .
(14) أخرجه البخاري ، ك الأشربة ، ب الخمر من العنب وغيره (5581) . والأقرب للفظ المؤلف ما أخرجه أبو داود ، ك الأشربة ، ب تحريم الخمر (3669) .
(15) في (ب) : الخمره .
(16) ورد موقوفاً ومرفوعاً ، أما الموقوف ، فعلى ابن عباس ، وقد ورد في عدة كتب منها : ما أخرجه النسائي ، ك الأشربة ، ب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر (5687 ، 5688) بلفظ ((بعينها)) . وقال الألباني في سنن النسائي (5683) : " صحيح موقوف " .
وأخرجه موقوفاً بلفظ ((لعينها)) : الطحاوي في شرح معاني الآثار ، ك الأشربة ، ب ما يحرم من النبيذ (6001) . و البيهقي في الكبرى ، ك الشهادات ، ب شهادة أهل الأشربة (21550) .
أما المرفوع : رواه العقيلي في الضعفاء الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن بشر الغطفاني (1046) 482/4 ، وقال : " ليس له من حديث أبي إسحاق أصل ... سمعت البخاري قال : عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي منكر الحديث ... سمعت يحيى يقول : ضعيف " . و في ترجمة محمد بن الفرات (1849) 81/8 ، وقال : لا يتابع عليهما .
علقه أبو نعيم في الحلية 224/7 وهي رواية شاذة مخالفة لرواية الجماعة الموقوفة ، ولكن الصواب كما قال الزيلعي 17/5 أنه موقوف على ابن عباس .

ولأن حرمة الخمر ثابتة بالكتاب قطعا ، فلا يصح أن يصرف تحريمها إلا⁽¹⁾ إلى عين ثبت معرفتها قطعا ، وهي : النِّء / من ماء العنب إذا اشتد⁽²⁾ ، فأما غير ذلك فلا قطع⁽³⁾ فيه .

والمراد من الأحاديث : تحريم المسكر⁽⁴⁾ منه ، وأنه بمعنى الخمر .
والمراد به⁽⁵⁾ : الزجر ، وقطع العادة ، مثل : تحريم الظروف⁽⁶⁾ ، وكسرها ، وشقها .
ولأن معنى هذا الاسم⁽⁷⁾ إنما يتكامل في هذا النوع المتفق عليه⁽⁸⁾ ، وهو في غيره متفاوت مختلف ، فلا يصلح⁽⁹⁾ الاسم حقيقة للكل مع تفاوتهما⁽¹⁰⁾ ؛ لأن الواحد لا يتفاوت ، فيصير الاسم مشتركا حينئذ ، فيبطل العمل به ، فثبت أنه حقيقة ؛ لم قلنا ، وقد أريدت الحقيقة ، فلم يتناول المجاز .

وأما الثاني : فإن أبا حنيفة قال : إذا نش⁽¹¹⁾ العصير - وهو غليانه - ، وألقى الزبد ، وقذفه ، فهو حذو .

[وقال أبو يوسف ، و⁽¹²⁾ محمد⁽¹³⁾ : إذا نش⁽¹⁴⁾ فقد⁽¹⁵⁾ صار خمرا وإن لم يقذف الزبد⁽¹⁶⁾] .

[واحتج أبو يوسف ، ومحمد⁽¹⁷⁾ بأن حال النشيش حال شدته ، وهو الأحوط .

195195195195195195195195485485

- (١) ليست في (ب) .
(٢) اشتد : أي صار قويا ، وكثر غليانه ، وحصل فيه قوة الإسكار . انظر : البنائة 392/11 .
(٣) في (ج) : يقطع .
(٤) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٥) أي : المراد بالتحريم ، والله أعلم .
(٦) الظروف : جمع ظرف وهو : الوعاء . والمقصود بها الأوعية التي نهي [عنها] النبي ﷺ من الدباء ، والحنتم ، والنقير ، والمزفت ، ثم رخص فيها فقال : ((اجتنبوا كل مسكر)) فاستوت الظروف كلها . انظر : العباب الزاخر (ظرف) ، غريب الحديث لأبي عبيد 181/2 .
(٧) أي : اسم الخمر .
(٨) أي : النِّء من ماء العنب إذا صار مسكرا .
(٩) في (د) : يصح .
(١٠) في (أ) و(د) : تفاوتهما .
(١١) نش الماء ينش نشا ونشيشا : صوت عند الغليان ، أو الصب ، وكذلك كل ما سُمع له كتيبت كالنبيذ ، وقيل النشيش : أول أخذ العصير في الغليان ، والخمر تنش إذا أخذت في الغليان . انظر : لسان العرب (نشش) .
(١٢) زاد في (ج) : هو قول .
(١٣) في (ب) : وقالوا .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٥) الزبد : الرغوة التي تعلو الماء ، أو اللبن ، ونحوهما . انظر : لسان العرب (زبد) ، معجم لغة الفقهاء 231/1 .
(١٦) انظر : بدائع الصنائع 406/6 ، الهداية 88/10 ، البحر الرائق 247/8 .
(١٧) ليست في (ب) .

والتعدية للأحكام دون الأسماء ، ولأنه جَوَزَ⁽¹⁾ التعدية مع تفاوت المعاني ، واختلافها في الحكم الذي لا يحتمل هذا⁽²⁾ التفاوت ، فكان غلطاً .

وأما الرابع : فإنها نجسة كالبول ، والدم ؛ لم قلنا إنها سميت رجساً .

وأما الخامس : فإنه⁽³⁾ يكفر مستحلها ؛ لما قلنا⁽⁴⁾ إنه خالف الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

وأما السادس : فإن⁽⁵⁾ صاحب الشرع أهانها⁽⁶⁾ فجعلها⁽⁷⁾ رجساً مثل البول ،

والدم⁽⁸⁾ ، فصار من ضرورته أن⁽⁹⁾ يبطل تقويمها⁽¹⁰⁾ ، والبيع / مبني⁽¹¹⁾ على التَّقْوَمِ⁽¹²⁾ ،

/ وكذلك الضمان مبني⁽¹³⁾ على المالية المتقومة ، ولم توجد .

[306:ج]
[262:ب]
[367:ب]

وأما السابع : فلما قلنا أنه لما⁽¹⁴⁾ كانت⁽¹⁵⁾ رجساً نجس العين حرم⁽¹⁶⁾ الانتفاع

بها⁽¹⁷⁾ ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾⁽¹⁸⁾ .

وأما الثامن : وهو الحد⁽¹⁹⁾ ، فقد جاءت السنة عن النبي ﷺ أنه قال : ((من شرب

الخمير ، فاجلدوه))⁽²⁰⁾ .

وأجمعت عليه الصحابة رضي الله عنهم⁽²¹⁾ ، وهو ثمانون جلدة عندنا .

197197197197197197197485485

(١) في (أ) : جواز .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (أ) : فإنها .

(٤) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(٥) في (ب) و (ج) : فلأن .

(٦) في (أ) و (ب) : أهانه .

(٧) في (أ) و (ب) : فجعله .

(٨) مثبت في حاشية (ج) .

(٩) في (د) : لأن .

(١٠) في (أ) و (ب) : تقومه .

(١١) في (ب) و (ج) و (د) : يبتني .

(١٢) في (ب) : التقويم .

(١٣) في (ب) و (ج) و (د) : يبتني .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٥) في (أ) و (ب) و (ج) : كان .

(١٦) في (ب) : حرمت .

(١٧) في (أ) و (ب) و (ج) : به .

(١٨) سورة المائدة 90 . وفي (ب) : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ سورة الحج 30 ، وهذه الآية في غير محل

الشاهد .

(١٩) في (أ) و (ج) : وأما الحد فهو الثامن .

(٢٠) قطعة من حديث أخرجه أبو داود ، ك الحدود ، ب إذا تتابع في شرب الخمير (4482-4485) . و

الترمذي ، ك الحدود ، ب ما جاء من شرب الخمير فاجلدوه (1444) . و النسائي ، ك الأشربة ، ب ذكر

الروايات المغلطات في شرب الخمير (5664 ، 5665) . و ابن ماجه ، ك الحدود ، ب من شرب الخمير مرارا

(2572 ، 2573) . وصحح الألباني هذا الحديث في سنن الترمذي (1444) و النسائي (5661) ، وقال في

سنن أبي داود (4485) : " ضعيف مرسل " ، ولفظه : (مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ) .

(٢١) انظر : المغني 325/10 . وذلك عندما استشار عمر رضي الله عنه الصحابة في حد الخمير .

ومن الناس من جعله أربعين ، وأخذه الشافعي⁽¹⁾ رحمه الله .

وأما التاسع : فلأن الطبخ في الشرع⁽²⁾ للمنع⁽³⁾ ، فلا يصلح للإبطال قياساً ، ألا
تبقى أن الطبخ إنما يعمل بآثره ، ولا أثر له في هذا .

وأما العاشر : فإن⁽⁴⁾ تحليلها مباح عندنا أنواعه⁽⁵⁾ ، وقد خالفنا الشافعي⁽⁶⁾ رحمه الله]
وهو مشهور [⁽⁷⁾ .

[حكم السكر]

2- مسألة :

وقال: والسكر عندنا حرام⁽⁸⁾ مكروه⁽⁹⁾ .

ومن الناس⁽¹⁰⁾ من أباح السكر ، وهو النّبيء من ماء الرطب من النّبيذ ، وغيره إذا
صار مسكراً⁽¹¹⁾⁽¹²⁾ ، واحتجوا بقول الله تعالى : ﴿ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً ﴾⁽¹³⁾
ذكره امتناناً ، فأوجب إباحته .

واحتج بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي روينا⁽¹⁴⁾ آنفاً⁽¹⁵⁾ .

198198198198198198198198485485

(١) روضة الطالبين 171/10 ، مغني المحتاج 189/4 .

(٢) ليست في (د) .

(٣) أي : للمنع من ثبوت الحرمة ؛ لأن طبخ العصير حتى يذهب ثلثاه من أسباب حله ، ومنعه عن التخمر ، أما إذا
صار خمراً ، فإن طبخه لا يرفع الحرمة ولا يزيلها . انظر : الهداية 108/10 .

(٤) في (أ) و (ب) و (د) : فلان .

(٥) انظر : بدائع الصنائع 406/6 ، البحر الرائق 247/8 ، اللباب 213/3 .

(٦) ومذهب الشافعي : إن الخمر تطهر إذا تخللت بنفسها في الأصح ، أما إن خللت بطرح شيء فيها فلا تطهر .
انظر : المهذب 48/1 ، روضة الطالبين 8/1 ، مغني المحتاج 81/1 .

(٧) في (د) : وهي مشهورة .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) انظر : تحفة الفقهاء 565 ، تبين الحقائق 99/7 ، تكملة فتح القدير 98/10 .

(١٠) قيل هم : شريك بن عبدالله النخعي ، والظاهرية . انظر : الهداية 98/10 .

(١١) في (ب) و (ج) و (د) : يسكر .

(١٢) وبعبارة أخرى : إذا غلى ، واشتد ، وقذف بالزبد عنده ، أو لم يقذف عندهما على الاختلاف . انظر : بدائع
الصنائع 415/6 .

(١٣) سورة النحل 67 .

(١٤) في (أ) : روينا .

(١٥) ليست في (ب) .

واحتج أصحابنا [وعامة الفقهاء] ⁽¹⁾ بإجماع الصحابة على ذلك ، روي ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وغيرهما رضي الله عنهم ، قال ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن التداوي بالسكر ⁽²⁾ : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ⁽³⁾ .
وقال ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك : « هي الخمر ليس لها كنية » ⁽⁴⁾ .
ولأنه أشبه الخمر شبهاً غالباً ، فوجب الاحتياط فيه .
والآية نُسخت بآية تحريم الخمر في منزل الاحتياط ، وحديث ابن عباس محمول على التحريم المطلق الكامل .

3- مسألة :

[نقيع الزبيب]

قال : [ونقيع الزبيب ⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾ [إذا اشتد ⁽⁷⁾ وغلا مكروه ⁽⁸⁾] .
وهذا أيضاً على ذلك الاختلاف الذي قلنا ⁽⁹⁾ [⁽¹⁰⁾] .
ونقيع الزبيب : [اسم لنبيذ الزبيب] ⁽¹¹⁾ إذا لم يطبخ حتى اشتد .

4- مسألة :

[الطلاء]

قال : و ⁽¹²⁾ الطلاء : ما زاد على ما ذهب ثلثاه ⁽¹³⁾ ، فهو مكروه .
وهو ⁽¹⁴⁾ الباذق ، والمتصف ⁽²⁾ من ماء العنب إذا طبخ حتى ذهب منه ما دون الثلثين ، وذلك حرام أيضاً بمنزلة السكر ، ونقيع الزبيب ⁽³⁾ .

199199199199199199199485485

(١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٢) زاد في (ج) ، وفي حاشية (د) [صح] : قال .
(٣) أخرجه هكذا موقوفاً على ابن مسعود : ابن أبي شيبة ، ك الطب ، ب في الخمر يتداوى به والسكر (23482) . و الطبراني في الكبير (9716) 345/9 . و الحاكم في المستدرک ، ك الطب (7509) . و البيهقي ، ك الضحايا ، ب النهي عن التداوي بالسكر (20236) . و البخاري معلقاً ، ك الأشربة ، ب شرب الحلواء والعسل (في الترجمة) . وقال في مجمع الزوائد 141/5 : " ورجاله رجال الصحيح " .
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الأشربة ، ب في السكر ما هو ؟ (23821) .
(٥) النقيع : شراب يتخذ من الزبيب ، ينقع في الماء من غير طبخ . انظر : تذييب اللغة (نقع) .
(٦) ليست في (أ) .
(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٨) انظر : الهداية 89/10 ، البحر الرائق 248/8 ، حاشية ابن عابدين 7/7 .
(٩) والاختلاف المقصود هو : إذا قذف بالزبد عنده ، أو لم يقذف عندهما .
(١٠) مثبت في حاشية (د) .
(١١) ليست في (د) .
(١٢) ليست في (ج) .
(١٣) وقد اختلف في تعريف الطلاء : فقليل : هو اسم للمطبوخ من ماء العنب إذا ذهب أقل من الثلثين ، وصار مسكراً (وهو بنفس معنى التعريف المذكور في المتن) . وقيل : هو الثلث ، وهو المطبوخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي معتقاً وصار مسكراً . انظر : بدائع الصنائع 416/6 ، اللباب 314/3 .

وأحكام هذه الأشربة تنقسم انقساماً⁽⁴⁾ أحكام الخمر لكنها تفارق الخمر في بعض الوجوه :

فأما⁽⁵⁾ في التحريم ، فإن الخمر حرمت بالنص حرمة كاملة⁽⁶⁾ ، وهذه حرمت احتياطاً حرمة⁽⁷⁾ قاصرة⁽⁸⁾ حتى يكفر [مستحل الخمر]⁽⁹⁾ ، ويُضَلَّ مستحل هذه الجملة ، ولا يكفر .

ويُحَدُّ شارب قطرة من الخمر ، /ولا يُحَدُّ شارب هذه الأشربة⁽¹⁰⁾ حتى يسكر . [368:ب]
ويجوز بيع هذه الأشربة ، ويضمن مُتلفها عند أبي حنيفة رحمه الله .
وعندهما⁽¹¹⁾ : لا يجوز بيعها ، ولا يضمن متلفها .
وهي في النجاسة مثل الخمر ، ولا يُتَنَفَعُ بها أيضاً بوجه من الوجوه⁽¹²⁾ .

5- مسألة :

[ما سوى ذلك من الأشربة]

قال : وما سوى ذلك من الأشربة ، فلا بأس به .

وهذا الجواب على⁽¹³⁾ هذا⁽¹⁴⁾ العموم⁽¹⁾ ، والبيان لا يوجد [في غير]⁽²⁾ هذا الكتاب⁽³⁾ ، وهذا نصٌ على أن ما يُتخذ من الحنطة ، والشعير ، والعسل ، والذرة حلال /في قول أبي حنيفة رحمه الله /حتى إن الحد لا يجب وإن سكر منه في قوله⁽⁴⁾ .

[307:ج]

[238:ب]

(١) ليست في (ب) .
(٢) وعبارة الهداية : " ويسمى الباذق والمنصف " ، وفي العناية : " والطلاء وهو الباذق والمنصف " . وقد اختلف الشراح في هذه العبارة : فمنهم من قال : الطلاء ، والباذق ، والمنصف أسماء لمسمى واحد ، وقيل : إنها متغايرة ، وقيل : إن الباذق ، والمنصف يعتبران من أقسام الطلاء الأولية ، وقيل : إذا ذهب ثلثه فهو الطلاء ، وإن ذهب نصفه فهو المنصف ، وإن طبخ أدنى طبخة فهو الباذق ، والكل حرام إذا غلى واشتد ، وقذف بالزبد على الاختلاف .
انظر : تكملة فتح القدير ، والعناية 97/10 ، ملتقى الأبحر 195/4 ، اللباب 214/3 .
(٣) انظر : الميسوط 35/24 ، تبين الحقائق 99/7 ، تكملة فتح القدير 96/10 .
(٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٥) في (ب) : أما .
(٦) أي : قطعية .
(٧) ليست في (د) .
(٨) أي : ظنية ، فحُرمتها دون حُرمة الخمر ؛ لئولها بدليل غير مقطوع به من أخبار الآحاد . انظر : بدائع الصنائع 456/6 .
(٩) في (د) : مستحلها .
(١٠) ليست في (ب) ، و في (ج) و (د) : الجملة .
(١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٢) انظر : تبين الحقائق 99/7 ، تكملة فتح القدير 96/10 ، حاشية ابن عابدين 7/7 .
(١٣) في (ب) : عن .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

وروي عن محمد : أن ذلك حرام يجب الحد بالسُّكر منه⁽⁵⁾ .
وكذلك السكران منه إذا طلق⁽⁶⁾ امرأته لم يقع عند [أبي حنيفة]⁽⁷⁾ بمنزلة طلاق
النائم ، والمغمى عليه .

[262ب:]

وعند محمد : يقع بمنزلة طلاق⁽⁸⁾ / السكران من الأشرطة المحرمة⁽⁹⁾ .
وأما الطلاء⁽¹⁰⁾ المطبوع⁽¹¹⁾ الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، ثم⁽¹²⁾ رق⁽¹³⁾ بالماء ، ثم
اشتد ، فهو حلال في قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف .
وقال محمد : هو مكروه⁽¹⁴⁾ .
وأجمعوا على⁽¹⁵⁾ أنه لو سكر منه ، وجب⁽¹⁶⁾ الحد⁽¹⁷⁾ ، وأن طلاق السكران منه⁽¹⁸⁾
وبيعه ، وإقراره⁽¹⁹⁾ جائز⁽²⁰⁾ .

(١) أي : جميع الأشرطة غير المُستثناه (بمعنى : غير الأشرطة الأربعة المحرمة التي ذكرت سابقا) . انظر : البناية 427/11 .

(٢) في (ج) و (د) : إلا في .

(٣) أي : الجامع الصغير . انظر : المرجع السابق .

(٤) حتى أن أبا حنيفة قال : " لو أعطيت الدنيا بخذا فيرها لا أفتي بحرماتها ، لأن فيه تفسيق بعض الصحابة ، ولو أعطيت الدنيا لشرها لا أشرها لأنه لا ضرورة فيه " . انظر : حاشية ابن عابدين 8/7 .

(٥) وفي ملتقى الأبحر 198/4 : " والكل حرام عند محمد ، وبه يُفتى . والخلاف إنما هو عند قصد التَّقْوِي ، أما عند قصد التلهي ، فحرام إجماعا " وفي تبين الحقائق 104/7 : " والفتوى في زماننا بقول محمد حتى يحد من سكر من الأشرطة المتخذة من الحبوب ، والغسل ، واللين " وفي حاشية ابن عابدين " وبه يفتى تحريم الأشرطة المتخذة

(٦) الطَّلَاق لغة : رفع القيد والتخلية . انظر : طلبة الطلبة 111 ، المحيط في اللغة (طلق) .

شرعا : رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح . انظر : كنز الدقائق 20/3 .

(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) في (أ) : الطلاق . وليست في (ب) .

(١١) ليست في (د) .

(١٢) ليست في (ب) .

(١٣) في (أ) و (ب) : رقق .

(١٤) انظر : تبين الحقائق 104/7 ، البناية 447/11 .

(١٥) ليست في (د) .

(١٦) في (أ) و (ج) : يجب .

(١٧) انظر : الاستدكار 34/8 .

(١٨) زاد في (د) : واقع .

(١٩) الإقرار لغة : الإدعان للحق والإعتراف به ، وإثبات الشيء . انظر : تاج العروس (قرر) .

شرعا : إخبار بحق عليه . انظر : الباب 76/2 .

(٢٠) اختلف الفقهاء في حكم طلاق السكران عموما ، والجمهور على أنه يقع ، وأما الحكم في عتقه ، ونذره ، وبيعه ، وشرائه ، وردته ، وإقراره ، وقتله ، وقذفه ، وسرقته كالحكم في طلاقه . انظر : بداية المجتهد 138/2 ، المغني 256/8 .

فهذا حلال بشرط أن لا يُسكر⁽¹⁾ . والذي ذكرناه عن أبي حنيفة حلال مطلق ،
والسكر منه عنده بمنزلة السكر من البنج⁽²⁾ ، ولبن الرّمّاك⁽³⁾ ⁽⁴⁾ أنه يمنع وقوع الطلاق⁽⁵⁾ ،
والعتاق ، والبيع ، والإقرار بالإجماع ، [فكذا هذا]⁽⁶⁾ عنده⁽⁷⁾ .
فأما هذا المثلث⁽⁸⁾ من ماء العنب ، فحلال بشرط أن لا⁽⁹⁾ يُسكر⁽¹⁰⁾ ، وكذلك
المطبوخ أدنى طبخه⁽¹¹⁾ من نبيذ الزبيب ، ونبيذ التمر ، فهو مثل المثلث من⁽¹²⁾ عصير
العنب⁽¹³⁾ .

وقال الشافعي رحمه الله : كل مسكر [من الأشربة كلها حرام]⁽¹⁴⁾ مثل الخمر⁽¹⁵⁾ .
واحتج هؤلاء⁽¹⁶⁾ بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : ((ما أسكر كثيره ،
فقليله⁽¹⁷⁾ حرام))⁽¹⁸⁾ ، وفي رواية : ((فالجرعة منه حرام ، [والبضعة منه حرام]⁽¹⁹⁾
((⁽²⁰⁾ .

202202202202202202202485485

- (١) أي هذا العصير الأخير ، أما ما سبق فحلال مطلقا أسكر أم لم يُسكر عند أبي حنيفة .
(٢) انظر : البناءة 427/11 ، حاشية ابن عابدين 12/7
(٣) الرّمّاك : جمع الرّمكة وهي : الفرس ، والبرذونة التي تُتخذ للنسل ، معرب . انظر : لسان العرب (رمك) .
(٤) انظر : الهداية 101/10 ، البناءة 430/11 ، وقال ابن عابدين في حاشيته 12/7 : " لبن الرّمّاك إذا اشتد لم
يجل ، وصحح في الهداية حله ، وفي الخزانة أنه يكره تحريما عند عامة المشايخ ، ولا حد فيه كاللّيج يحرم السكر منه
، ولا حد فيه ، وأكثر العلماء على أنه تنزيه " .
(٥) قال ابن عابدين في المرجع السابق : " ولا يقع الطلاق ممن زال عقله بالبنج ولبن الرّمّاك عند أبي حنيفة
والصاحبين كذلك وهو الصحيح ، وهذا إذا لم يقصد به المعصية واللّهو " .
(٦) في (د) : فهذا كذلك أيضا .
(٧) زاد في (ب) : منه .
(٨) المثلث : المطبوخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه ، وبقي ثلثه ، وهو الطلاء . انظر : بدائع الصنائع 416/6 ،
طلبة الطلبة 320 .
(٩) مثبت في حاشية (د) .
(١٠) وبلا هو وطرب . انظر : كنز الدقائق 100/7 . وقال صاحب الهداية : " المثلث العنبي حرام عند محمد ،
ومالك ، والشافعي ، وهذا الخلاف إذا قصد به التقوي ، أما إذا قصد التلهي فلا يجزئ بالاتفاق " . وروي عن محمد
مثل قولهما لكن المشهور من مذهبه أنه كرهه ، وروي عنه أيضا أنه توقف فيه . انظر : تبين الحقائق 103/7 ،
البناءة 438/11 .
(١١) أدنى طبخة هو : أن يطبخ إلى أن ينضج . انظر : تبين الحقائق 100/7 .
(١٢) مثبت في حاشية (د) .
(١٣) انظر : تبين الحقائق 100/7 .
(١٤) في (ب) و (د) : حرام من الأشربة كلها .
(١٥) انظر : تكملة المجموع 112/20 ، مغني المحتاج 189/4 .
(١٦) في (ج) : هو . وليست في (د) .
(١٧) في (أ) : فهو . ولم أثبت أنه غير موافق للفظ الحديث .
(١٨) أخرجه أبو داود ، ك الأشربة ، ب ما جاء في السكر (3681) . و الترمذي ، ك الأشربة ، ب ما أسكر
كثيره فقليله حرام (1865) وقال : حديث حسن غريب من حديث جابر . و النسائي ، ك الأشربة ، ب تحريم
كل شراب أسكر كثيره (5610) . و ابن ماجه ، ك الأشربة ، ب ما أسكر كثيره فقليله حرام (3392) -
3394 . وقال الألباني في سنن أبي داود (3681) : " حسن صحيح " . وقد روي عن جمع من الصحابة ، وقد
أخرجه فيما سبق من طريق عائشة رضي الله عنها أبو داود والترمذي .
(١٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢٠) قال الزيلعي 15/5 : " هذه رواية غريبة ، ولكن معناها في حديث عائشة رضي الله عنها : ((ما أسكر الفرق ،
فملاء الكف منه حرام)) " . الذي أخرجه أبو داود ، ك الأشربة ، ب ما جاء في السكر (3687) . و

وصحَّ في الحديث أن النبي ﷺ قال : ((كل ⁽¹⁾ مسكر حرام)) ⁽²⁾ .

وفي حديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ((إن من العنب خمرا ، وإن ⁽³⁾ من التمر خمرا)) ، ثم ذكر الحنطة ، والشعير ، والعسل ⁽⁴⁾ .

واحتج أبو حنيفة وأبو يوسف بحديث ابن عمر ، وغيره أن النبي ﷺ أُتِيَ بنبيذ ، فشبهه ، فقطب وجهه ؛ لشدته ، ثم دعا بماء ، فصبه ⁽⁵⁾ عليه ، وشرب منه ⁽⁶⁾ ، ذكره الطحاوي في شرح الآثار ⁽⁷⁾ .

وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه أنه كان يشرب الشراب الشديد فوق طعامه ⁽⁸⁾ .

وشرب أعرابي ⁽⁹⁾ من سطيحة ⁽¹⁰⁾ عمر رضي الله عنه - / والسطيحة فوق الإداوة ⁽¹¹⁾ ، ودون المزايدة ⁽¹²⁾ - فسكر الأعرابي ، فحبسه عمر [حتى صحا] ⁽¹³⁾ ، ثم أراد أن يُجَدِّه ، فاعتذر

الترمذي ، ك الأشربة ، ب ما أسكر كثيره فقليله حرام (1866) وفي رواية أخرى للترمذي ((الحسوة منه حرام)) وقال : " حديث حسن " . وصححه الألباني في إرواء الغليل (2376) .

(1) ليست في (ب) .
(2) قطعة من حديث أخرجه البخاري ، ك المغازي ، بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن (4343-4345) . و مسلم ، ك الأشربة ، ب بيان أن كل مسكر خمرة ، وأن كل خمرة حرام (5214 ، 5217 ، 5218) . والحديث :

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال : (وما هي) . قال البتة والمزر فقلت لأبي بردة ما البتة ؟ قال نبيذ العسل والمزر نبيذ الشعير فقال (كل مسكر حرام) .

(3) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(4) أخرجه أبو داود ، ك الأشربة ، ب الخمر مما هي (3676) . و الترمذي ، ك الأشربة ، ب ما جاء في الجيوب التي يتخذ منها الخمر (1872-1874) من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره . و ابن ماجه ، ك الأشربة ب ما يكون منه الخمر (3379) . وصححه الألباني في سنن أبي داود (3676) .

(5) في (د) : فصب .
(6) أخرجه النسائي ، ك الأشربة ، ب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر (5697-5699) . وقال الألباني في سنن النسائي (5694) : " ضعيف الإسناد " .

(7) انظر : شرح معاني الآثار 296/5 . لكنه مروي عنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وليس مرفوعا .
(8) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الأشربة ، ب الرخصة في النبيذ ومن شربه (23865) . و الطحاوي في شرح معاني الآثار ، ك الأشربة ، ب ما يحرم من النبيذ (5986) . و الدارقطني في سننه ، ك الأشربة وغيرها (71) . و البيهقي في الكبرى ، ك الأشربة ، ب ما جاء في صفة نبيذهم الذي كانوا يشربونه (17904) .

(9) في (د) : الأعرابي .

(10) السطيحة : المزايدة تكون من جلدتين ، والمزايدة أكبر منها . انظر : تهذيب اللغة (سطح) .

(11) الإداوة : إناء صغير من جلد يُتخذ للماء كالسطيحة ونحوها ، وجمعها أداوى . انظر : النهاية في غريب الأثر 63/1 .

(12) المزايدة : هي الظرف الذي يحمل فيه الماء كالراوية ، والقربة ، والسطيحة ، والجمع المزاد ، وتكون من جلدتين وتُقامُ بجلد ثالث بينهما لتتسع ، ولذلك سميت مزايدة من الزيادة . انظر : لسان العرب (زاد) .

(13) مثبت في حاشية (د) [صح] .

إليه أنه شرب من سطيحته - أي من شرابه الذي كان يشربه - فقال : ((إِنَّمَا أَحَدُكَ لِلسُّكْرِ)) ، [فحدّه ⁽¹⁾] .

وعن علي عليه السلام أنه أضاف قوماً ، فسقاهم ، فسكّر بعضهم منه ، فحدّه ، فقال الرجل : ((تسقيني ثم تحذني)) فقال علي عليه السلام ((إِنَّمَا أَحَدُكَ لِلسُّكْرِ)) ⁽²⁾ [⁽³⁾] . وروى هذا المذهب عن ابن عمر ، وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم .

[307:ج]

/والجواب : أن يحيى بن ⁽⁴⁾ معين ⁽⁵⁾ ردّ [هذا الحديث] ⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾ .

ولأن حقيقة المسكر ⁽⁸⁾ الذي يوجد ذلك عند ⁽⁹⁾ شربه ، وهو القدر الأخير وذلك ⁽¹⁰⁾ حرام عندنا ⁽¹¹⁾ قليله ، وكثيره ، و ⁽¹²⁾ إذا ثبت حقيقته ، بطل مجازه .
والجواب عن ⁽¹³⁾ الحديث الآخر : أنه سمّا خمرًا ، ولم يحرمه ، ويحتمل أن يحمل ذلك على قوم اعتادوا ذلك ⁽¹⁴⁾ ، فصار ذلكم شراباً لهم [لازماً يتلّهون] ⁽¹⁵⁾ به ⁽¹⁶⁾ ، فإن كان كذلك كان بمنزلة سائر الأشربة حينئذ في الحرمة عند أبي حنيفة أيضاً ⁽¹⁷⁾ .

[فساد الشراب]

6- مسألة :

204204204204204204485485

(١) أخرجه الطحاوي في شرح الآثار ، كالأشربة ، ما يحرم من النبيذ (5985) . و البيهقي في معرفة السنن والآثار ، ب ما أسكر كثيره فقليله حرام (5470) .

(٢) بحث ، ولم أحده .

(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٥) انظر : نصب الراية 3/5 .

(٦) في (أ) و (ب) و (د) : هذه الأحاديث . والصحيح أن يحيى بن معين لم يرد منها إلا حديث ((كل مسكر حرام)) .

(٧) قال الزيلعي في نصب الراية 3/5 : " قال المصنف : وهذا الحديث طعن فيه يحيى بن معين ، وذكر غيره من أصحابنا أن ابن معين طعن في ثلاثة أحاديث : منها هذا - ((كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام)) - ، وحديث : ((من مس ذكره ، فليتوضأ)) وحديث ((لا نكاح إلا بولي)) ، وهذا الكلام كله لم أحده في شيء من كتب الحديث ، والله أعلم " .

(٨) في (أ) : السكر .

(٩) في (ج) : عنده .

(١٠) في (ج) : وهو .

(١١) في (ب) : وعندنا .

(١٢) زاد هنا في (د) : أما .

(١٣) زاد في (د) : هذا .

(١٤) ليست في (د) .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(١٦) مثبت في حاشية (د) .

(١٧) انظر : المبسوط 24/ ، تكملة فتح القدير 99/10 ، النافع الكبير 486 .

قال : وقال أبو يوسف⁽¹⁾ : ما كان يبقى بعدما يبلغ⁽²⁾ عشرة أيام من الأشربة⁽³⁾ ،
فإني أكرهه⁽⁴⁾ .

معناه : أن الشراب من الأنبذة إذا لم يحمض في أوانه دل ذلك على شدة ، وأنه⁽⁵⁾
صار مسكرا حراما .

قال : لأن الشراب يفسد في العادة ، وكذلك الخمر إلا⁽⁶⁾ أن يتناهى في القوة ،
والشدّة ، [ثم يسكن ، فلا يفسد⁽⁷⁾ ، فصار ذلك عنده⁽⁸⁾ آية حرمة .
وروي في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : ((كل نبذ يفسد عند أوانه))⁽⁹⁾ فلا
بأس به ، وكل نبذ يزداد جودة على طول الترك فلا خير فيه⁽¹⁰⁾ .

وقال أبو حنيفة ومحمد⁽¹¹⁾ : لا بأس بهذا كله⁽¹²⁾ ؛ لأن الحرمة متعلقة⁽¹³⁾ باسم
الخميرة ، وذلك لا يثبت للنبذ⁽¹⁴⁾ حتى يشتد ، فإذا لم يحرف شدته لم يجب⁽¹⁵⁾ تحريمه
/بالظن ، والحزر .

[i:263]

وحديث ابن عباس رضي الله عنه محمول على ما إذا اشتد ، ثم لم يفسد ، ولا خير في النجس
منه إذا اشتد .

ورجع أبو يوسف إلى قولهما⁽¹⁾ .

205205205205205205205485485

- (١) وهو قول محمد أيضا . انظر : الجامع الصغير 485 ، الفتاوى الهندية 413/5 . وفي الهداية 100/10 : " وقوله الأول مثل قول محمد : (إن كل مسكر حرام) إلا أنه تفرد بهذا الشرط " .
(٢) أي يغلي و يشتد . انظر : الهداية 100/10 .
(٣) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٤) انظر : تبين الحقائق 103/7 ، البناية 429/11 ، الفتاوى الهندية 413/5 .
(٥) في (د) : فإنه .
(٦) في (ب) : إلى .
(٧) في (د) : يفسدها .
(٨) ليست في (أ) .
(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٠) قال الزيلعي في نصب الرأية 9/5 : " غريب " والمروي عن ابن عباس أنه قال : ((إنما النبذ الذي إذا بلغ فسد وأما ما ازداد على طول الترك جودة فلا خير فيه)) . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الأشربة ، ب ما يستحب من الأشربة (24193) .
(١١) مثبت في حاشية (ج) [و] .
(١٢) انظر : المراجع السابقة .
(١٣) في (أ) و (ب) : معلقة .
(١٤) في (ج) و (د) : في النبذ .
(١٥) في (ج) و (د) : يجوز .

7- مسألة :

[دردي الخمر]

وقال عن أبي حنيفة في دُرْدِي⁽²⁾ الخمر أنه يكره شربه ، وأن تمتشط [به المرأة]⁽³⁾ ، ولا يجب الحد على من شربه إلا أن يسكر ، [فيُحد⁽⁴⁾] .
أما حرمة فلا تشكل ؛ لأن فيه أجزاء الخمر ، وكذلك الانتفاع به بالامتشاط ،

وغيره حرام ؛ لأنه نجس بأجزاء الخمر [⁽⁵⁾] ، ولا⁽⁶⁾ حدَّ على شاربه عندنا .

[د:239]

وقال⁽⁷⁾ الشافعي رحمه الله : يجب الحد⁽⁸⁾ ؛ لأنه قد⁽⁹⁾ شرب جزءا / من الخمر .

[ب:369]

ولأصحابنا⁽¹⁰⁾ : إنه ناقص ، فلا يجب / الحد بشربه كما في غير الخمر من الأشربة ، ونقصان هذا فوق نقصان سائر الأشربة ، ولهذا لا يجتمع عليه الفساق في العادة⁽¹¹⁾ ، وإذا⁽¹²⁾ سكر منه ، [وجب الحد]⁽¹³⁾ ؛ لأن الناقص ، والكامل في السكر سواء ، إذا كان من جنس ما [يُتلهى به]⁽¹⁴⁾ .

8- مسألة :

[اختلاف دين الأيوين]

(١) يرى أبو حنيفة ومحمد أن الأشربة كالسكر ، ونقيع الزبيب إذا غلا واشتد حرام مكروه ، وأبو يوسف كذلك لكن بشرط أن يبقى بعد عشرة أيام ولا يفسد أي لا يحمض ، ثم رجع إلى قولهما . انظر : النافع الكبير 486 .
(٢) قال في الهداية 100/10 " رجع إلى قول أبي حنيفة ، فلم يحرم كل مسكر ، ورجع عن هذا الشرط أيضا " .
(٣) الدردي : الخميرة التي تُترك على العصير والنبيد ليتخمر ، وأصله ما يركد في أسفل كل مائع كالأشربة والأدهان . انظر : لسان العرب (دردي) .
(٤) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٥) وخص الامتشاط لأن له تأثيرا في تحسين الشعر . انظر : البناية 460/11 .
(٦) انظر : البناية 460/11 ، البحر الرائق 249/8 ، حاشية ابن عابدين 13/7 .
(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٨) في (ج) : فلا .
(٩) في (أ) : وعند .
(١٠) انظر : الإقناع 532/2 ، مغني المحتاج 188/4 .
(١١) ليست في (ج) و (د) .
(١٢) في (أ) و (د) : وأصحابنا قالوا ، وفي (ب) : ولنا .
(١٣) وهذا لما في الطبايع من النفرة عنه ، وعدم الميل لشربه ، فكان ناقصا ، بل من يعتاد الخمر يعاف الدردي . انظر : الهداية 108/10 .
(١٤) في (ب) : فإذا .
(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

وقال عن أبي حنيفة في اليهودية ، والنصرانية تحت مجوسي تلد منه أنه بمنزلة أهل الكتاب تحل ذبيحته ، ومناكحته للمسلمين ، وإذا⁽¹⁾ كان أحد أبويه مسلما ، فهو مسلم . وأصله أن النبي ﷺ قال : ((الإسلام يعلو ، ولا يُعلى عليه))⁽²⁾ .⁽³⁾

فإذا اجتمع الإسلام ، وغيره ، غلب⁽⁴⁾ الإسلام بكل حال ، وإذا كان أحدهما كتابيا ، والآخر مجوسيا ، فالولد على دين أهل⁽⁵⁾ الكتاب ؛ [لأن أهل الكتاب]⁽⁶⁾ أقرب إلى دين⁽⁷⁾ الإسلام ألا ترى أنه يحل ذبائحهم ، وتحل مناكحتهم ، فهذا تفسير قريحهم⁽⁸⁾ ، فلما وجب في الإسلام إعلاؤه ، وجب ذلك في شبهته أيضا.

207207207207207207485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) .
 (٢) ليست في (أ) و (د) . ومثبت في حاشية (ج) [و] .
 (٣) أخرجه الطحاوي ، ك السير ، ب الحرية تسلم في دار الحرب فتخرج إلى دار الإسلام (4869) . و البيهقي الدارقطني في سننه ، ك النكاح ، ب المهر (30) ، وقال : " عبد الله بن حشرج ، وأبوه مجهولان " . و البيهقي في الكبرى ، ك الفرائض ، ب ذكر بعض من صار مسلما بالإسلام أبويه أو أحدهما من أولاد الصحابة
 (12399) . ورواه البخاري في صحيحه معلقا ، وموقوفا على ابن عباس ، ك الجنائز ، ب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يصلّى عليه ؟ . قال في كشف الخفاء 140/1 (362) : " والمشهور على الألسنة زيادة ((عليه))
 آخرها ، بل هي رواية أحمد " . ولم أجدها في مسند أحمد بل وجدتها في شرح الآثار للطحاوي . وحسنه الألباني في إرواء الغليل (1268) .
 (٤) مثبت في حاشية (ج) . و في (د) : غلبه .
 (٥) ليست في (ج) .
 (٦) في (ب) : لأهم .
 (٧) ليست في (ج) و (د) .
 (٨) في (ج) و (د) : قولهم .

كتاب الصيد⁽¹⁾

ذكر محمد⁽²⁾ فيه ثلاث فصول :

1- مسألة :

[حكم الصيد عند اختلاف دين المرسل والزاجر]

[محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة⁽³⁾] :

كلب⁽⁴⁾ أرسله مسلم ، وسمي ، / فذهب [ثم زجره]⁽⁵⁾ مجوسي ، فانزجر بزجره ، [308ج] فقتل الصيد ، أنه لا بأس بأكله ؛ لأن الانزجار عقيب الزجر⁽⁶⁾ طاعة من طريق الدلالة ، وقد وجد ما هو في حكم الصريح ، وهو طاعته عقيب الإرسال ، والدلالة عند الصريح⁽⁷⁾ لغو⁽⁸⁾ فلم يعتبر شبهة⁽⁹⁾ [فلا يكره]⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾ .

والثاني : أن يرسله مجوسي ، فيذهب ، [ثم يزجره]⁽¹²⁾ مسلم ، وسمي⁽¹³⁾ ، فينزجر ، فيقتله ، أنه [لا يأكله]⁽¹⁴⁾ وهذا لا يُشكل ، لأن الشبهة كَمَا⁽¹⁵⁾ لم تُعتبر في التحريم ،

208208208208208208485485

(١) الصيد لغة : مصدر صاده إذا أخذه فهو صائد وذاك مصيد يطلق على المصيد نفسه تسمية بالمصدر من باب وضع المصدر موضع المفعول . انظر : لسان العرب (صيد) ، المغرب (صيد) .
شرعا : هو الممتنع المتوحش عن الأدمي بأصل الخلقة مأكولا كان أو غير مأكول . انظر : تكملة فتح القدير 111/10 .

وفي حاشية [307 ب : ج] و [239 أ : د] : " الصيد لغة : الاصطياد ، وينطلق على ما يُصاد ، وشرط ثبوت الملك فيه كون الصيد غير مملوك ، وشرط الحل أن يكون الصائد من أهل الزكاة بأن يعقل الذبح ، والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي ، والمجنون إذا كانا لا يعقلان الذبح ، والتسمية ، وأن يكون له ملة التوحيد دعوى ، واعتقادا كالمسلم ، أو دعوى لا اعتقادا كاللثافي ، والله أعلم بالصواب " .

(٢) ليست في (ب) و (د) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٣) ليست في (أ) و (ب) .

(٤) ليست في (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) : فزجره .

الزجر : المنع والنهي ، والمراد هنا : التهيج ، والإغراء بالصباح عليه ، أي هيجه ، فهاج بأن صاح عليه ، فازداد في العدو . انظر : لسان العرب (زجر) ، تبين الحقائق 120/7 .

(٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٧) في (ج) و (د) : التصريح .

(٨) ولأن الفعل يُرفع بما هو فوقه ، أو مثله ، والزجر دون الإرسال . انظر : مجمع الأثر 205/4 .

(٩) في (ج) و (د) : بشبهة .

(١٠) ليست في (ب) ، و في (ج) : فلم يكره .

(١١) انظر : تبين الحقائق 120/7 ، النافع الكبير 487 .

(١٢) في (ب) : فزجره .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٤) في (د) : لا يحل أكله .

(١٥) ليست في (د) .

ففي الإباحة أولى^(١) ، ولأنه لو شاركه بمثل^(٢) فعله حرّم الصيد عليه^(٣) ، فإذا أعانه بما ليس من جنس فعله ، ولا مثله ، فالتحریم به أولى^(٤) .

والثالث^(٥) : أن يكون الكلب مُنفِلًا^(٦) ، فيزجره مسلم ، فينزجر بزجره فيقتله^(٧) ، أنه يحل^(٨) ؛ لأن الدلالة وُجِدَتْ هاهنا مفردة و^(٩) لا يعارضها صريح ، فوجب العمل بها ، ولم يعتبر الانفلات شبهة^(١٠) ؛ لأنه عَدَمُ عِلَّةٍ^(١١) في حكم الشرع ، والعدم ليس بشيء ، فلا يصلح^(١٢) معارضا ، ولا شبهة ؛ لأنه أمر يختص بالعلل^(١٣) .

209209209209209209485485

(١) لأن الزجر دون الإرسال ، ولهذا لم تثبت به شبهة الحرمة ، فأولى أن لا يثبت به الحل . وكل من لا تجوز ذكاته كالمترد ، والحرم ، وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي . انظر : تكملة فتح القدير 125/10 .

(٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٣) ليست في (ج) .

(٤) انظر : تكملة فتح القدير 125/10 ، حاشية ابن عابدين 30/7 .

(٥) وفي عبارة الهداية 125/10 : " وإن لم يرسله أحد ، فزجره مسلم " .

(٦) منفِلًا : الانفلات : التخلّص من الشيء فجأة من غير تَمَكُّثٍ ، والمراد هنا : خروج الكلب من يد صاحبه بَعَثَةً . انظر : تاج العروس (فلت) ، البناءة 504/11 .

(٧) ليست في (أ) .

(٨) في (ب) : حلال .

وهذا استحسان ، والقياس أن لا يحل ، ووجه القياس : أن الإرسال جعل ذكاة عند الاضطرار للضرورة ، فإذا لم يوجد الإرسال انعدم الذكاة حقيقة ، وحكما ، فلا يحل . ووجه الاستحسان : أن الزجر عند عدم الإرسال يجعل إرسالاً ؛ لأن انزجاره عقب زجره دليل طاعته ، فيجب اعتباره ، فيحل إذ ليس في اعتباره إبطال السبب . انظر : تبين الحقائق 120/7 .

(٩) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(١٠) في (د) : بشبهة .

(١١) في (أ) و (ب) : عليه .

(١٢) في (ج) و (د) : يصح .

(١٣) انظر : البناءة 504/11 ، مجمع الأثر 205/4 .

كتاب الرهن⁽¹⁾

1- مسألة :

[الرهن بالدرك]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

الرهن بالدرك⁽²⁾ باطل ، فرّق بينه وبين الكفالة⁽³⁾ [بالدرك أنها⁽⁴⁾ جائزة]⁽⁵⁾⁽⁶⁾ .

وتفسيره : رجل باع سلعة ، وقبض ثمنها ، وسلمها ، وخاف المشتري الاستحقاق

، فأخذ بالثمن رهنا قبل الدرك ، فإنه⁽⁷⁾ باطل حتى لا يملك حبس الرهن ، /حلّ الدرك ،^[369ب] أو لم يحلّ .

وإذا هلك [الرهن عنده]⁽⁸⁾ ، كان أمانة حلّ الدرك ، أو لم يحلّ .

والفرق : أن الرهن [مشروع للاستيفاء⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ ، ولا استيفاء إلا [في الموجود

[⁽¹¹⁾⁽¹²⁾ ؛ لأن الموجود و⁽¹³⁾ الواجب هو الذي يُستوفى ، فلم يحتمل الإضافة⁽¹⁴⁾ ،

والتعليق بالخطر⁽¹⁵⁾ ، ألا ترى أنه لو رهن مالا عند رجل بما يذوب⁽¹⁶⁾ له عليه أنه باطل .

210210210210210210485485

(¹) في حاشية (ج) و (د) : [الرهن في اللغة : جعل الشيء محبوسا ، أي شيء كان ، بأي سبب كان ، قال تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾] المذخر 38 . انظر : لسان العرب (رهن) .

[وفي الشرع : جعل المال محبوسا بحق يمكن استيفاؤه في الرهن كالديون هـ] انظر : الهداية 126/4 .
(²) الدرك لغة : التبعة . انظر : لسان العرب (درك) .

شرعا : ضمان الثمن عند استحقاق المبيع ، انظر : البناية 588/11 .

(³) الكفالة لغة : الضمّ ومنه قولهم : كفّل فلان فلانا إذا ضمّه إلى نفسه بموئنه ويصوّنه . انظر : طلبه الطلبة 284 .
شرعا : ضمّ ذمّة إلى ذمّة في حق المطالبة ، أو في حق أصل الدين ، والأول أصح . انظر : تحفة الفقهاء 515 ،

الهداية 163/7 .

(⁴) في (ج) و (د) : أنه .

(⁵) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(⁶) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 708/2 ، العناية 156/10 ، النافع الكبير 488 .

(⁷) في (أ) : أنه .

(⁸) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(⁹) الاستيفاء : من توفيت المال منه واستوفيته إذا أخذته كله . انظر : لسان العرب (وفى) .

(¹⁰) في (د) وحاشية (ج) [ق] : غير مشروع إلا للاستيفاء .

(¹¹) في (د) : للموجود .

(¹²) وعبارة مجمع الأنهر 223/4 : " ولا استيفاء إلا في الواجب " ، وعبارة الهداية والبناية 589/11 : " ولا استيفاء قبل الوجوب : أي وجوب الحق " .

(¹³) ليست في (أ) و (ب) .

(¹⁴) أي : إضافة التملك - لأن الرهن فيه معنى التملك - إلى زمان الاستقبال وهو وقت الاستحقاق . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 709/2 ، البناية 589/11 .

(¹⁵) لأن التملك لا يصح تعليقه بالخطر . انظر : البناية 589/11 .

(¹⁶) يذوب : ذاب له عليّ حقّ أي : وجب وثبت . انظر : المحيط في اللغة (ذوب) ، طلبه الطلبة 284 .

فأما الكفالة فلتأكيد الوجوب⁽¹⁾ ، فأشبهه ابتداء الإيجاب⁽²⁾ بغير عوض ، وذلك في الشرع يحتمل التعليق بالخطر ، والإضافة⁽³⁾ كإيجاب الصدقات⁽⁴⁾ ، والنفقات⁽⁵⁾ ، وما أشبه ذلك ، فاحتملت⁽⁶⁾ الكفالة ضرباً من الخطر ، وبذلك⁽⁷⁾ صحت الكفالة بما يذوب ، وما أشبه ذلك ، فكذلك هاهنا .

2- مسألة :

[عدم تمام الرهن إلا بالدرك]

قال : وكل شيء رهنه ، فلا يكون رهنًا حتى يُقبض⁽⁸⁾ ، لأن الله تعالى قل : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾⁽⁹⁾ .

ولأن الرهن يوجب زيادة وثيقة في الحال بغير عوض ، فكان نظير التبرعات ، فلم يتم إلا بالقبض ، ثم بعد القبض يثبت حكم العقد ، وهو ملك يد الاستيفاء.

3- مسألة :

[رهن عصيراً ثم صار خمراً ثم صار خلا]

[249ب:د]

/محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل رهن عصيراً يساوي عشرة دراهم [بعشرة دراهم⁽¹⁰⁾ للمرتهن على الراهن ، فصار خمراً عند المرتهن ، ثم صار خلاً يساوي عشرة دراهم]⁽¹¹⁾ قال :

فهو رهن بالعشرة⁽¹²⁾ .

211211211211211211485485

(١) والكفالة شرعت لالتزام التسليم ، لا التزام أصل الدين ، والتزام الأفعال يصح مضافاً إلى المال . انظر : الهداية 156/10 ، النافع الكبير 488 .

(٢) في (د) : الإلحاق .

(٣) في (د) : الإباحة .

(٤) الصدقات : جمع صدقة وهي : العطية التي بها يُتغنى المثوبة من الله تعالى . انظر : المغرب 469/1 ، أنيس الفقهاء 47 .

(٥) النفقات لغة : جمع نفقة وهي : اسم من الإنفاق ، ونفقة البيع أي : راج ، ونفقة الدابة أي : ماتت وهلك ، ونفقة الدراهم أي : فني ، وذكر في أنيس الفقهاء أن النفقة مشتقة من النفوق الذي هو الهلاك ؛ لأن فيها هلاك المال ، لكن نفى صاحب مجمع الأهر كونه مشتقة من ذلك ، بل هو اسم للشئ الذي ينفقه الرجل على عياله ، ونحو ذلك . انظر : تهذيب اللغة (نفق) ، أنيس الفقهاء 59 ، مجمع الأهر 111/2 .

شرعاً : ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو مأكول ، وملبوس ، وسكنى . انظر : مجمع الأهر 111/2 .

(٦) في (ب) : فاحتمل .

(٧) في (ب) : فلذلك ، وفي (ج) : ولذلك .

(٨) انظر : بدائع الصنائع 145/8 ، خلاصة الدلائل 63 ، البحر الرائق 263/8 .

(٩) سورة البقرة ، جزء من الآية (283) .

(١٠) ليست في (ب) .

(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٢) انظر : الهداية 196/10 ، تبين الحقائق 199/7 ، مجمع الأهر 243/4 .

[308ب:ج]

وجه ذلك : أن عقد الرهن لم ييطل بالتخمر⁽¹⁾ ؛ لأن ما صلح للبيع صلح للرهن ،
والخمر لا يصلح [لابتداء / البيع]⁽²⁾ ، ويصلح لبقائه .

فإن من⁽³⁾ باع عصيرا ، فصار⁽⁴⁾ خمرا في يد البائع ، لم ينتقض البيع⁽⁵⁾ ، فلم يحتمل
ابتداء⁽⁶⁾ الرهن ، واحتمل بقاءه أيضا⁽⁷⁾ .

فإذا صار خلاً ، فقد زال العارض⁽⁸⁾ قبل قرار حكمه ؛ لأن العقد لم ينتقض ، فجعل
كأن لم يكن كالمبيع الذي قلنا إذا صار خلا ، وكالمرتد⁽⁹⁾ إذا لحق بدار الحرب [نعوذ
بالله]⁽¹⁰⁾ ، وقد باع ، واشترى ، ثم عاد مسلماً قبل حكم القاضي ، إن ذلك كله جائز ،
فكذلك⁽¹¹⁾ هاهنا .

والدليل عليه : أن الرهن وإن صار في حكم الهالك⁽¹²⁾ ، فقد تأكد العقد ؛ لأنه
صار مستوفياً ، فبقي العقد ، فصح عود حكمه⁽¹³⁾ .

قال⁽¹⁴⁾ : وكذلك الشاة⁽¹⁵⁾ الرهن⁽¹⁶⁾ إذا [رهنها ، ثم]⁽¹⁷⁾ ماتت ، وهي رهن
بعشرة ، وهي تساوي عشرة ، فدبغ جلدها ، فصار⁽¹⁸⁾ يساوي درهما ،

فهو رهن بدرهم⁽¹⁹⁾ (20) .

212212212212212212212485485

(أ) في (أ) و (ب) و (د) : بالخمر .

(ب) في (د) : ابتداءً للبيع .

(ج) في (ب) : ومن .

(د) في (ب) : فصارت .

(هـ) لأن في إبقاء العقد بعد التخمر فائدة ، وهي احتمال أن يتخلل . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی
710/2 .

(و) ليست في (أ) .

(ز) ليست في (أ) .

(ح) في حاشية [308ب : ج] و [239ب : د] : " كمن قام إلى الخامسة في الظهر ، فإنه يمكنه أن يعود قبل
التقييد بالسجدة ؛ لأنه عارض فلم يتقرر حكمه " .

(ط) المرتد لغة : من الارتداد وهو : الرجوع . انظر : لسان العرب (ردد) .
شرعا : هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر . انظر : القاموس الفقهي 147/1 .

(ي) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(ك) في (د) : فلذلك .

(ل) في (أ) : الهلاك .

(م) ليست في (ج) .

وهذا لأن العقد وقع صحيحاً ، فإذا تخمر ، فقد فسد العقد لكن بالتخلل يعود العقد صحيحاً ؛ لعود المالية المتقومة
فيها ، وزوال المفسد . انظر : تبين الحقائق 199/7 .

(ن) ليست في (أ) و (د) .

(س) في (ب) : شاة .

(ع) ليست في (ج) .

(ف) ليست في (أ) و (ب) .

(ق) في (د) : فصارت .

(ر) في (أ) و (ب) : للدرهم .

(ز) انظر المراجع السابقة في نفس المسألة .

لَمْ ذَكَرْنَا أَنَّ الشَّاهِدَ لَمَّا⁽¹⁾ مَاتَ لَمْ يَبْطُلْ عَقْدُ الرِّهْنِ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهَنَ صَارَ مُسْتَوْفِيًا ،
وَبِالِاسْتِيفَاءِ يَتَأَكَّدُ عَقْدُ الرِّهْنِ ، فَإِذَا عَادَتِ الْمَالِيَةُ بِالدَّبَاغِ⁽²⁾ صَادَفَتْ عَقْدًا قَائِمًا ، فَيُثَبِّتُ
فِيهِ حُكْمَهُ / بِقِسْطِهِ⁽³⁾ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي الشَّاهِدِ الْمُبِيعَةِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ،
ثُمَّ دَبَغَ جُلْدَهَا أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَعُودُ ، وَلَا نَصٌّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ لَمَّا مَاتَ ، فَقَدْ انْتَقَضَ الْبَيْعُ ،
وَلَا عَوْدَ بَعْدَ الْانْتِقَاضِ ، بِخِلَافِ الرِّهْنِ ؛ لِمَا قُلْنَا⁽⁴⁾ .
و⁽⁵⁾ مِنْ مَشَائِخُنَا مَنْ قَالَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ يَعُودُ⁽⁶⁾ .

4- مسألة :

[هل يبطل الدين بهلاك الرهن]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل رهن رجلاً⁽⁷⁾ أمةً تساوي ألفاً⁽⁸⁾
بألف درهم⁽⁹⁾ ، فمات عند المرتهن قال:
" لا يرجع المرتهن بماله ، وقد بطل⁽¹⁰⁾ عن⁽¹¹⁾ الرهن⁽¹²⁾ ، وكذلك⁽¹³⁾ الرهن
بالمسلم⁽¹⁴⁾ إذا هلك يبطل عقد⁽¹⁵⁾ السلم⁽¹⁶⁾ " ، و⁽¹⁷⁾ هذا قولنا⁽¹⁸⁾ .
وقال الشافعي رحمه الله : لا يبطل الدين ، ويرجع به المرتهن على الرهن⁽¹⁹⁾ .
واحتمج بأن بطلان الدين ينافي بحكم الرهن ، وما ينافي العقد لم⁽²⁰⁾ يصلح [أن
يكون]⁽¹⁾ حكماً له .

213213213213213213485485

- (١) في (د) : إذا .
(٢) في (أ) : بالدبغ .
(٣) فإن انتقص الرهن عند المرتهن قدراً ، أو وصفا يسقط من الدين بقدره . انظر : مجمع الأثر 243/4 .
(٤) لما قلنا من أن الرهن لا يبطل بالهلاك بل يؤكد لتقرر حكمه وهو الاستيفاء .
(٥) ليست في (د) .
(٦) انظر : الهداية 197/10 ، مجمع الأثر 242/4 .
(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١٠) أي : بطل الدين وسقط عن الرهن .
(١١) ليست في (أ) .
(١٢) في (أ) : الرهن ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٣) السلم لغة : السلف في حبّ ، أو تمر ، أو غيره . انظر : جمهرة اللغة (سلم) .
(١٤) شرعاً : أخذ عاجل بأجل . انظر : مجمع الأثر 103/3 .
(١٥) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٦) وعبارة الجامع الصغير 489 : وكذلك الرهن بالمسلم فيه يبطل المسلم فيه بهلاكه .
(١٧) ليست في (أ) و (ب) .
(١٨) انظر : شرح مختصر الطحاوي (ت: سائد بكداش) 207 ، خلاصة الدلائل 63 ، البناءة 549/11 .
(١٩) لأن الشافعي يقول بأن الرهن كله أمانة ، وليس بمضمون . انظر : المهذب 316/1 ، مغني المحتاج 136/2 .
(٢٠) في (ب) : لا .

وإنما قلنا هذا⁽²⁾ ؛ لأن الرهن شرع⁽³⁾ للتوثيق ، / والتأكد ، والتوى⁽⁴⁾ ، والبطلان⁽⁵⁾ [289 ب : ج] ينفيه .

[واحتج أصحابنا بما]⁽⁶⁾ روي عن النبي ﷺ قال لرجل ارتهن فرسا بدين له⁽⁷⁾ ، فهلك عنده⁽⁸⁾ [فقال النبي ﷺ]⁽⁹⁾ : « ذَهَبَ حَقُّكَ »⁽¹⁰⁾ .

واحتجوا أيضا⁽¹¹⁾ بإجماع الصحابة ، وإجماع السلف⁽¹²⁾ على ما بينا في كتاب الرهن.

ولأن الرهن للاستيفاء [بالإجماع حتى لا يصح رهن ما لا يصح للاستيفاء]⁽¹³⁾ (14) ، وإذا⁽¹⁵⁾ عقد العقد [بحكم⁽¹⁶⁾ وتم العقد]⁽¹⁷⁾ ، وتأكد بالتسليم ، ثم هلك ، وجب القول بتأكد حقه⁽¹⁸⁾ كالبيع ، و⁽¹⁹⁾ سائر العقود ، وإذا تأكد العقد ، تأكد حكمه ، وهو الاستيفاء بضمان⁽²⁰⁾ العين الواجب بالقبض .

- (1) ليست في (ج) و (د) .
 (2) ليست في (ب) .
 (3) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (4) في (د) معكوسة : والبطلان ، والتوى .
 التوى : من توى المال : هلك وذهب ، توى . انظر : المغرب 110/1 .
 (5) في (أ) : واكتلف .
 (6) في (ب) : وأما ما .
 (7) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
 (8) زاد في (ب) : إلى آخر الخبر .
 (9) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
 (10) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه مرسلًا ، ك البيوع والأقضية ، ب في الرجل يرهن الرجل فيهلك (22777) . والطحاوي في شرح الآثار ، ك الرهن ، ب الرهن يهلك في يد للرهن (5449) ، والبيهقي في الكبرى ، ك الرهن ، ب من قال الرهن مضمون (11405) . قال في نصب الراية 43/5 : " قال عبد الحق في أحكامه : وهو مرسل ، وضعيف ، وقال ابن القطان في كتابه : ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ضعيف ، كثير الغلط ، وإن كان صدوقا " .
 (11) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (12) وقد رد هذا الإجماع ابن حزم في المحلى 1047 ، ثم قال : " ويا للمسلمين هل جاء في هذا كلمة عن أحد من الصحابة إلا عن عمر ، وعلي ، وابن عمر فقط ، فأما عمر فلم يصح عنه ذلك ؛ لأنه من رواية عبيد بن عمير وعبيد لم يولد إلا بعد موت عمر ، أو أدركه صغيرا لم يسمع منه شيئا ، وأما ابن عمر فلا يصح عنه ؛ لأنه من رواية إبراهيم بن عمير عنه وهو مجهول ، وقد روي عنه : يترادان الفضل ، وأما علي فمختلف عنه في ذلك ، وأصح الروايات عنه إسقاط التضمين فيما أصابته جائحة كما أوردنا آنفا ، ثم أعجب شيء دعواهم أن الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن ، فإن صح ذلك فهم قد خالفوا الإجماع ، لأنهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم ، وأما الحديث الذي ذكروا فمرسل ، ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا " .
 (13) ليست في (ب) .
 (14) انظر : المغني 412/4 .
 (15) في (ج) : فإذا .
 (16) في (أ) و (ب) : لحكم .
 (17) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (18) في (أ) : حقه .
 (19) في (أ) : في .
 (20) في (ج) : لضمان .

وإنما وجب الضمان ؛ لأن الاستيفاء لا ينفك عن ضمان المقبوض⁽¹⁾ حقا⁽²⁾ على القابض كما لا ينفك عن ملك المقبوض حقا له ، فكذلك ما⁽³⁾ عُقد للاستيفاء لم ينفك عن ضمان على القابض كما لا ينفك عن ملك يجب له ، وإذا وجب الضمان وجب الاستيفاء بالخاصة⁽⁴⁾ ، وتبين أنه يُؤكد حكم العقد ، /ولا ينافيه .

[ج:309]

وإذا ثبت هذا ، قلنا : إن الدين [عندنا إنما يذهب]⁽⁵⁾ بطريق الاستيفاء .

وقال زفر : بطريق البراءة⁽⁶⁾ ، في رواية .

وقال⁽⁷⁾ في رواية : بطريق الاستبدال⁽⁸⁾ .

وجه قوله الأول⁽⁹⁾ : أن الاستيفاء لا ينفك عن ملك المستوفي ، ولم⁽¹⁰⁾ يملك المرهن شيئا من الرهن ، فبطل القول به ، فثبت أنه براءة ، ولهذا قال : إنه⁽¹¹⁾ لا يصلح بقبض⁽¹²⁾ رأس مال الصرف ، والسلم ، و⁽¹³⁾ لكن ينتقض العقد كما في الإبراء ، وفي السلم يُجعل إبراء أيضا ، فيبطل السلم عن ذمة المسلم إليه⁽¹⁴⁾ .

[ج:240]

[ب:370]

وجه قوله⁽¹⁵⁾ الآخر : ما بينا أن الرهن موضوع للاستيفاء ، /فلا بد من القول به عند تأكد حكمه لكننا لم نجد استيفاء جنس⁽¹⁶⁾ الحق فثبت⁽¹⁷⁾ أنه جعل مُستبدلا . ولهذا قال على هذه الرواية أن دين السلم لا يبطل عن المسلم إليه بهلاك الرهن .

الضمان : الكفالة ، وَضَمِنْتُ الْمَالَ : التَّزَمْتُهُ . ويتعدى بالتضعيف ، فيقال : ضَمَنْتُهُ الْمَالَ : أَلَزَمْتُهُ إِيَّاهُ . وقال بعض الفقهاء : الضمان مأخوذ من الضم ، وهو غلط من جهة الاشتقاق ؛ لأن نون الضمان أصلية والضم ليس فيه نون فهما مادتان مختلفتان . انظر : المغرب 13/2 ، المصباح المنير (ضمن) .

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) في (د) : بما .

(٤) في (د) : بالمقاصد .

المقاصة : قاصصته مقاصة إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين في مقابلة الدين ، مأخوذ من اقتصاص الأثر . انظر : المصباح المنير (قصص) .

(٥) في (ب) : يذهب غدنا .

(٦) **البراءة :** براءة الذمة : خلو الذمة من الدين ، تقول : أبرأت الرجل من الدين والضمان ، وبرأؤه . انظر : العين (برأ) معجم لغة الفقهاء 106/1 .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 708/2 ، العناية 201/10 ، النافع الكبير 489 .

(٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) في (د) : فلم .

(١١) ليست في (ب) .

(١٢) في (ج) : القبض ، وفي (د) : بالقبض .

(١٣) ليست في (ب) .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٥) في (ج) : القول .

(١٦) في (أ) : حق الجنس أو حق الحبس .

(١٧) في (د) : فيثبت .

[واحتج أصحابنا بما ⁽¹⁾ قلنا ⁽²⁾ في المسألة الأولى أن تحقيق حكمه واجب ، وذلك يحصل بضمان الرهن ، وذلك يجب في ذمته ، فيملكه إذا جعل به ⁽³⁾ مستوفيا .
فأما قوله ⁽⁴⁾ : " إن جنس الدين لم يوجد " ، فالجواب ⁽⁵⁾ عنه ⁽⁶⁾ : أن ذلك جائز باصطلاح العاقلين ؛ لأن الأشياء جعلت مضمونة بالنقود تيسيرا ، فلا يمنع الاصطلاح على ما يتفق عليه العاقدان ⁽⁷⁾ .

5- مسألة :

[تبديل المرهون]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل رهن [عند رجل] ⁽⁸⁾ عبدا يساوي ألف درهم بألف درهم ، وأعطاه عبدا آخر يساوي ألف درهم ⁽⁹⁾ مكان الأول قال ⁽¹⁰⁾ :
" فإن الأول رهن حتى يرده على الراهن ، ويجعل الثاني مكانه " ⁽¹¹⁾
لأن تمام [عقد الرهن] ⁽¹²⁾ لما كان بالتسليم ، كان تمام نقضه بالرد ⁽¹³⁾ ، فإذا لم يوجد الرد ، بقي الأول رهنا في يده ، ومن ضرورة بقائه أن لا يثبت الثاني ، فبقي أمانة عنده ، فإذا رد الأول انتقض الرهن فيه ، وقام فيه الثاني مقام الأول باعتبار يده عليه ؛ لأن يد الأمانة تنوب عن يد الرهن ⁽¹⁴⁾ ؛ [لأن الرهن] ⁽¹⁵⁾ في حق القبض بمنزلة الهبة .
وقال في الكتاب : " وهو في الثاني أمين حتى يجعله مكان الأول " ⁽¹⁶⁾ .
ومن مشايخنا من قال : ما لم يقبضه قبضا مستأنفا لم يصير مضمونا ⁽¹⁷⁾ ؛ لأن القبض الأول / لم يوجب الضمان ، فلا بد من قبض آخر .

[ج : 289]

216216216216216216485485

- (1) في (ب) : ولنا ما .
- (2) في (أ) : قالوا .
- (3) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
- (4) ليست في (أ) .
- (5) في (أ) : الجواب .
- (6) زاد في (د) : أن الدين لم يوجد .
- (7) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (8) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (9) ليست في (أ) و (د) .
- (10) ليست في (ب) .
- (11) انظر : الهداية 201/10 ، تبين الحقائق 204/7 ، مجمع الأثر 244/4 .
- (12) في (د) : العقد .
- (13) زاد في (د) : يكون .
- (14) في (د) : الراهن .
- (15) ليست في (أ) و (ب) .
- (16) انظر : الجامع الصغير 489 . وعبارته : " والمرهن في الآخر أمين ... "
- (17) والقول الآخر : لا يشترط تحديد القبض . انظر : الهداية 201/10 ، تبين الحقائق 204/7 .

وشبه هذا برجل له دين استوفاه زُيُوفاً⁽¹⁾ ، ثم استبدل به جِياراً⁽²⁾ لكنه لم يرد الزيُوف ، أنه لا يضمن الجِيار⁽³⁾ حتى يرد الزيُوف ، فإذا ردها احتاج إلى قبض آخر ؛ لضمان الجِيار ، فكذلك هاهنا⁽⁴⁾ .

6- مسألة :

[الزيادة في الرهن]

ثم ذكر مسألة الزيادة في الرهن⁽⁵⁾ أنها جائزة .
ولو كان له دين آخر ، فأدخله في ذلك الرهن مع الدين الأول⁽⁶⁾ لم يجز ، وهو قول محمد أيضاً ، وقال أبو يوسف : هذا جائز أيضاً .
و⁽⁷⁾ أما الزيادة في الرهن ، فباطل في القياس ، وهو قول زفر⁽⁸⁾ .
وفي الاستحسان : جائزة ، [وهو قولنا]⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ .
/وهي مثل مسألة /الزيادة في الثمن ، والمبيع .

[309ب:ج]
[371ب:ب]

وأما الزيادة في الدين ، فقد أجازها أبو يوسف ؛ لأن الدين في الرهن كالثمن في المبيع لا يصح [الرهن إلا به كالمبيع]⁽¹¹⁾ لا يصح إلا بالثمن ، ثم استوى المبيع ، والثمن حكم الزيادة ، فكذلك الرهن⁽¹²⁾ ، والدين .
والفرق [لأبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله]⁽¹⁾ : إن الزيادة تعتبر للعقد⁽²⁾ ، فإن كان العقد يحتمل ذلك شرعاً صح وإلا فلا . والرهن يحتمل التغيير⁽³⁾ الذي يشبث بالزيادة فيه من تفريغ بعض الرهن عن⁽⁴⁾ ضمان الدين .

217217217217217217485485

- (¹) وهو يظنها جِياراً . انظر : الهداية 201/10 .
زيُوف : مصدر زَافَت الدراهم أي : صارت مردودة لغش فيها ، ووُصفت بالمصدر ، فقيل : " درهم زيف " وجمع على معنى الاسميّة . انظر : المغرب 376/1 ، المصباح المنير (زيف) .
(²) في (د) ، وفي حاشية (ج) [صح] : الجِيار .
الجِيار : جمع جيد ، والجيد : نقبض الرديء . انظر : المحكم (جود) .
(³) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(⁴) في (أ) : هذا .
(⁵) وصورتها في الجامع الصغير 489 : " رجل رهن رجلاً عبداً يساوي ألفاً بألف ، ثم زاده عبداً يساوي ألفاً ، فكل واحد منهما رهن بخصمائه " .
(⁶) وهذه مسألة الزيادة في الدين ، ومعناها كما ذكر أنه لا يكون نفس الرهن رهناً بالزيادة في الدين ، وليس المقصود زيادة الدين على الدين فإنها صحيحة ؛ لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول جائز إجماعاً . انظر : حاشية سعدي جلي 199/10 .
(⁷) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(⁸) حيث ذهب زفر إلى أن الزيادة في الرهن ، وفي الدين لا تجوز . انظر : الهداية 199/10 .
(⁹) ليست في (ب) ، وفي (ج) و (د) : عندنا .
(¹⁰) انظر : المبسوط ، العناية 199/10 ، البحر الرائق .
(¹¹) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(¹²) مثبت في حاشية (أ) [صح] .

ألا ترى أن الرهن إذا ازداد⁽⁵⁾ ، وبقيت⁽⁶⁾ الزيادة⁽⁷⁾ إلى وقت الفكاك⁽⁸⁾ أن الضمان يتحول⁽⁹⁾ إليه بقسطه ، ويفرغ الأصل⁽¹⁰⁾ ، فصح منها⁽¹¹⁾ أيضا .

فأما الزيادة في الدين⁽¹²⁾ ، فتوجب تفريغ بعض الدين عن شغل الرهن ، وذلك لا يحتمله عقد الرهن [شرعا ، والدليل عليه : أن الثمن أحد عوضي البيع ، وأما الدين ، فلم يجب بعقد الرهن⁽¹³⁾]⁽¹⁴⁾ ، فلم يصح تغيير العقد بما يضارف إلى ما هو أجنبي عن العقد بخلاف الثمن لما قلنا ، وبخلاف الرهن [عن ضمان الدين]⁽¹⁵⁾ ؛ [لأنه قوام العقد]⁽¹⁶⁾ .

7- مسألة :

[مات العبد الرهن ثم استحق]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل رهن عبدا بألف درهم ، وقيمته ألف درهم ، فمات عند المرتهن ، ثم استحق ، فضمن⁽¹⁷⁾ مولاه الراهن⁽¹⁸⁾ قيمته قال : ذهب العبد⁽¹⁹⁾ بالدين .

وإن ضمن المرتهن قيمته⁽²⁰⁾ ، رجع المرتهن⁽²¹⁾ على الراهن بالقيمة ، والدين جميعا⁽²²⁾

-
- (١) في (ب) : لهما .
 (٢) في (ج) : العقد .
 (٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٤) في (ب) : على .
 (٥) في (ج) : زاد .
 (٦) في (ب) و (ج) : فبقيت .
 (٧) ليست في (ب) .
 (٨) الفكاك : فك الرهن ، وفكاهه : تخليصه من غلق الرهن ، وإخراجه من يد المرتهن . انظر : تهذيب اللغة (فك) المغرب 147/1 .
 (٩) في (ج) : يتعجل .
 (١٠) أي إن هلك الرهن الأصل وبقي الرهن الزائد ، فك بحصته ، ويقسم الدين على قيمة الرهن الزائد يوم الفكاك ، وعلى قيمة الأصل يوم القبض ، وسقط من الدين حصة الأصل . انظر : كنز الدقائق 201/7 .
 (١١) في (أ) و (ب) : منهما .
 (١٢) ولهما أيضا أن الزيادة في الدين توجب الشيوخ في الرهن ، وهو غير مشروع عندنا . انظر : تبين الحقائق 203/7 .
 (١٣) بل وجوب الدين سابق على عقد الرهن حتى أن الدين يبقى ولو انفسخ الرهن . انظر : الهداية 200/10 .
 (١٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٥) ليست في (أ) و (ب) .
 (١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٧) في (ج) و (د) : فضمنه .
 (١٨) في (ج) و (د) : للراهن .
 (١٩) في (ج) و (د) : القيمة .
 (٢٠) أي أن المستحق بالخيار في تضمين أحدهما . انظر : تبين الحقائق 179/7 .
 (٢١) في (أ) : بالمرتحن .
 (٢٢) انظر : تبين الحقائق 179/7 ، البناءة 17/12 ، مجمع الأثر 234/4 .
 ورجوع المرتحن على الراهن بالقيمة لأنه مغرور من جهة الراهن ، أما رجوعه بالدين فلأنه انتقض اقتضاؤه ، فيعود حقه كما كان . انظر : الهداية 177/10 .

أما إذا ضَمَّنَ الرهن ، [فلأن الرهن]⁽¹⁾ غاصب⁽²⁾ ، ظهر بالبينة أنه كان غاصبا ، فإذا ضَمَّنَه ، مَلَكَه من وقت الغصب ، وغَصَبُه كان قبل الرهن ، فإذا مَلَكَه من يومئذ ، صحَّ الرهن بعده ، فهلك مضمونا له بالدين⁽³⁾ .

فأما إذا ضَمَّنَ المرتهن قيمته ، رجع⁽⁴⁾ بها ؛ [لأن المرتهن]⁽⁵⁾ في حق عين الرهن بمنزلة⁽⁶⁾ المودع⁽⁷⁾ [⁽⁸⁾] .

فإذا رجع ، فقد صار حاصل الضمان على الرهن ، فكان يجب أن ينفذ الرهن على الرهن كما إذا ضمن⁽⁹⁾ قيمته ابتداء ، فيهلك⁽¹⁰⁾ بالدين ، فيرجع⁽¹¹⁾ المرتهن عليه بقيمته لا بالدين .

ولكنه فرَّق بين الابتداء والانتفاء ، وفرَّق [بين هذا و]⁽¹²⁾ بين المضاربة⁽¹³⁾ : فإنه قال في مال المضاربة : إذا ضمنه رب المال ، أن عقد المضاربة ينفذ⁽¹⁴⁾ ، ولو⁽¹⁵⁾ ضمنه ، فرجع⁽¹⁶⁾ به على رب المال ، [نفذ أيضا على رب المال]⁽¹⁷⁾ .

والفرق بينهما : أن الأصل أن العقد إنما ينفذ بالملك بالإجماع ، وإنما ينفذ بملك سابق عليه لا بملك متأخر ، ألا ترى أن من باع مال غيره ، ثم ملكه بوجه من الوجوه ، لم ينفذ ذلك العقد⁽¹⁸⁾ .

219219219219219219485485

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) وأما المرتهن فهو كغاصب الغاصب . انظر الهداية 177/10 .
(٣) لأنه رهن ملك نفسه حيث ملكه من وقت الغصب بأداء الضمان . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 711/2 .

(٤) في (د) : يرجع .
(٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٦) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٨) بمنزلة المودع من حيث أنه إن لحقه ضمان في الأمانة كان له أن يرجع على الدافع . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 711/2 .

(٩) [لأن المرتهن المودع] هذه العبارة مكشوفة في (ج) .

(١٠) في (د) : ضمنه .
(١١) في (د) : فيهلكه .
(١٢) في (د) : يرجع .
(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٤) انظر الفرق في باب المضاربة : تبين الحقائق
(١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٦) في (د) : فلو .
(١٧) في (ج) : فيرجع .
(١٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٩) في (ج) و (د) : البيع .

وقد أمكن تحقيق هذا الشرط في باب المضاربة / في الانتهاء⁽¹⁾ من قِبَل أن المضارب [371:ب] إنما يرجع على رب المال باستعماله إياه ، وذلك بدفعه إليه⁽²⁾ لا بقبضه⁽³⁾ الأول ، والدفع حصل بعد عقد المضاربة إلا أن عقد المضاربة جائز غير لازم ، والعقد الذي لا يلزم يُجعل لدوامه⁽⁴⁾ حكم الابتداء ، ولهذا بطلت الوكالة⁽⁵⁾ ، والإذن في التجارة بموت المولى ، والموكل ، وجنوهما ، وإذا جُعِل لبقائه حكم الابتداء ، صار الملك الثابت من [حين التسليم]⁽⁶⁾ إليه / سابقا / عليه [في التقدير ، فلذلك صح ، فأما عقد الرهن فلازم ، فلم يكن لدوامه⁽⁷⁾ حكم الابتداء ، ألا ترى أن عقد الكتابة⁽⁸⁾ لا يبطل بالموت]⁽⁹⁾ ، والجنون ، وإذا لم يجعل له حكم الابتداء ، لم يكن الملك سابقا على العقد ، [فلم ينفذ . وبخلاف ما إذا ضَمَّن الراهن ابتداء ؛ لأنه إنما يَضْمَن هاهنا] بقبضه السابق لا بتسليمه ، فيصير الملك سابقا على العقد]⁽¹⁰⁾ في المسألتين جميعا ، وهذا⁽¹¹⁾ فرقٌ عَدَّه⁽¹²⁾

مشايخنا غامضاً⁽¹³⁾ [⁽¹⁴⁾ مشكلاً⁽¹⁵⁾ ، وقد اتضح بما ذكرنا⁽¹⁶⁾ .

8- مسألة :

[ادعاء أكثر من واحد أنه رهن الرهن بيينة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل⁽¹⁾ في يده عبد ، فأقام⁽²⁾ رجل البينة أنه رهنه إياه ، وقبضه ، وأقام آخر⁽³⁾ البينة أنه رهنه إياه ، وقبضه قال :

220220220220220220485485

- (١) حيث أن المضاربة أمكن تنفيذها بملك متأخر . انظر شرح هذا الفرق المشكل في شرح الجامع الصغير للأوزجندى 712/2 .
- (٢) في (أ) : إياه .
- (٣) في (ج) : يقتضيه .
- (٤) في (د) : لبقائه .
- (٥) الوكالة لغة - بكسر الواو وفتحها - : من وَكَلَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ أَي : تَرَكَ وَسَلَّمَ . انظر : طلبية الطلبة 281 .
- شرعا : إقامة الغير مقام نفسه في التصرف الجائز المعلوم . انظر : تبين الحقائق 243/5 .
- (٦) في (د) : جنس المسلم .
- (٧) في (أ) و (ب) : للدوام .
- (٨) الكتابة لغة : الضم والجمع ، ومنه الكتب لجمع الحروف في الخط . انظر : لسان العرب (كتب) .
- شرعا : جمع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حالا ، أو تحرير المملوك يدا في الحال ورقبة في المال . انظر : أنيس الفقهاء 61 ، ملتقى الأبحر 5/4 .
- (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٠) [فلم ينفذ العقد] ليست في (ب) .
- (١١) ليست في (د) .
- (١٢) في (أ) : عند .
- (١٣) في (أ) و (ب) : غامضٌ .
- (١٤) [بقبضه غامضاً] مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٥) في (أ) و (ب) : مشكل .
- (١٦) في (أ) : بما قلنا . وفي (ج) : لما ذكرنا .

هو بطل كله⁽⁴⁾ .

لأن المقصود من البيّنات الحكم بها ، وقد تعدد الحكم بها هاهنا⁽⁵⁾ ؛ لأنهما لمّا استويا ، وجب القضاء بالتنصيف⁽⁶⁾ ، ويصير كأن كل واحد منهما ارتهن كله ، ثم استُجِق عليه النصف شائعا ، فيبطل الباقي .

فإن قيل⁽⁷⁾ : لِمَ لم يجعل ذلك كالرهن من اثنين ، فيكون طريقا إلى العمل بالبيّنات . قيل له : لأن ذلك خلاف ما قامت به البيّنة ؛ لأن كل واحد منهما [أثبت لنفسه حبسا هو طريق إلى مثله من الاستيفاء⁽⁸⁾ ، ولو جعلنا كالرهن من اثنين لقضينا لكل⁽⁹⁾ واحد]⁽¹⁰⁾ منهما بحبس هو طريق إلى شطره من⁽¹¹⁾ الاستيفاء ، والحكم بخلاف الحجة باطل ، وينقض⁽¹²⁾ ذلك الحكم بعينه واجب عند المزاخمة إن أمكن ، وقد تعدد⁽¹³⁾

هاهنا ، فلذلك بطل الكل⁽¹⁴⁾ .

وهذا كرجلين أقام / كل واحد منهما بيّنة⁽¹⁵⁾ على امرأة بعينها بالنكاح ، أنه باطل [310ب:ج] كله .

وكذلك أختان أقامت البيّنة على رجل بالنكاح ، أنه باطل كله ؛ لِمَا قلنا .
قال : ولو كان الراهن قد⁽¹⁾ مات ، والعبد في أيديهما⁽²⁾ ، فأقام كل واحد منهما بيّنة على ما قلنا ، فإن القياس : أن ذلك كله⁽³⁾ باطل .

(١) أي : الراهن .
(٢) في (د) : أقام .
(٣) في (ب) و (ج) : الآخر .
(٤) انظر : الميسوط 126/21 ، العناية 172/10 ، البحر الرائق 290/8 .
(٥) وهذا إذا لم يؤرّح ، فإذا أرّح كان صاحب التاريخ الأقدم أولى ، وكذا إذا كان الرهن في يد أحدهما ، كان صاحب اليد أولى . انظر : حاشية سعدي جلي 172/10 .
(٦) لأن كل واحد منهما أثبت بيّنة أنه رهنه كل العبد ، ولا وجه إلى القضاء لكل واحد منهما بالكل ؛ لأنه يستحيل أن يكون كله رهنا لهذا ، وكله رهنا لذلك في حالة واحدة ، ولا إلى القضاء بكله لواحد بعينه ؛ لعدم الأولوية ، ولا إلى القضاء بالنصف ؛ لأنه يؤدي للشيوخ ، فتعذر العمل بهما ، فتهاوتنا . انظر : العناية 172/10 .
(٧) في (د) : النصف .
(٨) في حاشية [310أ : ج] و [240ب : د] : (يعني : لِمَ لا يقضي برهن الكل لهما جملة ، فيكون كالراهن من اثنين حتى يحصل العمل بالبيّنة) .
(٩) زاد في (أ) : والحكم بخلاف الحجة باطل من الاستيفاء .
(١٠) في (د) : ملك .
(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٢) في (ج) : في . وفي (د) : من ، ومكتوب فوقها : في .
(١٣) في (أ) : تبعض . هكذا قرأها .
(١٤) في (ب) : تعذر .
(١٥) فإذا وقع باطلا ، فإنه إذا هلك يهلك أمانة ؛ لأن الباطل لا حكم له . انظر : البحر الرائق 290/8 .
(١٦) في (ج) : البيّنة .

وفي الاستحسان : يقضي لكل واحد منهما بنصفه رهنا ، يبيعه⁽⁴⁾ بحقه ، وهذا أيضا

[372:ب]

/قول محمد .

وقال أبو يوسف : هو باطل كله أيضا⁽⁵⁾ .

و⁽⁶⁾ لم يذكر قول أبي يوسف هاهنا⁽⁷⁾ . وجه قوله : أن الحبس للاستيفاء⁽⁸⁾ ، حكم مقصود بعقد الرهن ، [فيكون القضاء به قضاءً بعقد الرهن لا محالة ، والقضاء بعقد

الرهن]⁽⁹⁾ على سبيل الشيع⁽¹⁰⁾ بينهما باطل ، فكذلك⁽¹¹⁾ القضاء بحكمه . بخلاف البينة

[241:د]

على النكاح من /رجلين على امرأة واحدة بعد موتها⁽¹²⁾ ، أنه صحيح ؛ لأن الميراث [مقصود ، والنكاح]⁽¹³⁾ ليس بمقصود به ، ألا ترى أنه شرع بعد انقضائه⁽¹⁴⁾ ، فأما هذا فمقصود على ما بينا⁽¹⁵⁾ .

ووجه الاستحسان - و[هو]⁽¹⁶⁾ قول أبي حنيفة ، ومحمد : أن العقد مطلوب

لحكمه⁽¹⁷⁾ ، والحكم بعد الموت لا يبطل بالشيع ، والشركة ، فصح القضاء بالعقد الذي

هو سببه ، ألا ترى أن رجلين لو ادعيا النكاح على امرأة واحدة ، وأقام كل واحد منهما

البينة ، وذلك بعد موتها⁽¹⁸⁾ ، أنه جائز بحكم⁽¹⁹⁾ الميراث بينهما ؛ لأن الميراث هو المقصود

(١) ليست في (د) .
(٢) قوله : " والعبد في أيديهما " وقع اتفاقا ، حتى لو لم يكن العبد في أيديهما ، وأثبت كل واحد فيه الرهن ، والقبض ، كان الحكم كذلك . انظر : تبين الحقائق 171/7 .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : يتبعه .

(٥) انظر المراجع السابقة .

(٦) ليست في (أ) و (ب) .

(٧) أي لم يذكره محمد في الجامع الصغير . انظر : الجامع الصغير 490 .

(٨) في (أ) و (ب) : لاستيفاء .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠) في (ج) : الشائع .

(١١) في (ج) : وكذلك .

(١٢) في (ج) : موتها .

(١٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٤) أي بعد انقضاء النكاح .

(١٥) في (ج) و (د) : قلنا .

(١٦) ليست في (د) .

(١٧) في (ب) : بحكمه .

(١٨) في (ج) : موتها .

(١٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

بعد الموت⁽¹⁾ ، وهو مال يحتمل الشيع ، والشركة . فكذا في مسألتنا هذه⁽²⁾ ، المقصود بعد⁽³⁾ موت⁽⁴⁾ الراهن : استيفاء الدين / لا الحبس .

[265ب:]

والشيع لا يمنع صحة⁽⁵⁾ الاستيفاء ، وإنما يمنع صحة الحبس .
وفرق⁽⁶⁾ أبي يوسف باطل ؛ لأن الاستيفاء هو المقصود بعقد⁽⁷⁾ الرهن في الانتهاء ،
والحبس إليه⁽⁸⁾ وسيلة ، والحبس في الابتداء هو المقصود ، والاستيفاء له⁽⁹⁾ ثمرة ، وإذا نزل
المقصود الأصلي⁽¹⁰⁾ ، ووجب ، بطلت⁽¹¹⁾ الوسيلة ، ولم يُنظر إليها كما في مسألة النكاح
وهذا لأن بطلان العقد⁽¹²⁾ بالشيع كان لمعنى⁽¹³⁾ في الحكم [لا معنى]⁽¹⁴⁾ فيه ، فإذا تبدل
المقصود بالسبب ، بطل الحكم بالفساد . والله أعلم .

9- مسألة : [إجبار العدل على بيع الرهن عند حلول الأجل والراهن غائب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل⁽¹⁵⁾ وُضِعَ الرهن على يديه ، وأمر

ببيعه إذا حلَّ الأجل ، فحلَّ الأجل⁽¹⁶⁾ ، وقال⁽¹⁷⁾ : " لا أبيعه ، والراهن غائب " ،

قال :

يُجَبَّر على بيعه .

223223223223223223223485485

- (١) في (د) : موتها .
- (٢) في (أ) : هذا ، وليست في (ج) و (د) .
- (٣) في (أ) و (ب) و (ج) : و بعد .
- (٤) ليست في (ب) ، وفي (ج) : الموت .
- (٥) ليست في (ب) .
- (٦) في (ج) : أبو .
- (٧) في (ج) : بعد .
- (٨) ليست في (د) .
- (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٠) في (ج) : الأصل .
- (١١) في (ج) : فبطلت .
- (١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٣) في (أ) : المعنى .
- (١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٥) أراد به : العدل . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 713/2 .
- (١٦) ليست في (ب) و (د) .
- (١٧) في (ب) و (د) : فقال .

قال : وكذلك⁽¹⁾ رجلان بينهما خصومة ، فوكل المدعى عليه رجلا بخصومته⁽²⁾ بطلب المدعي ، [فطلب ذلك المدعي منه⁽³⁾]⁽⁴⁾ ، فقال⁽⁵⁾ الوكيل⁽⁶⁾ : " لا أخاصم " ، فإنه يُجبر على الخصومة⁽⁷⁾⁽⁸⁾ .

أما العدل⁽⁹⁾ ، فإنما أُجبر⁽¹⁰⁾ على ذلك لوجهين :

أحدهما : أنه لما شُرط في عقد الرهن [صار من]⁽¹¹⁾ أوصافه ، فأخذ حكمه ، لازما بلزومه ، فوجب إيفاء حكمه جبرا ، وإن كان التوكيل المفرد⁽¹²⁾ لا يوجب اللزوم .

[372ب:ب]
[311ج:ج]

ألا ترى أن العبد المأذون لا يؤخذ بضمان المهر حتى يُعتق ، / فإن / صار تبعا للشراء ، أخذ به في الحال إذا وطئ أمة بالشراء ، فاستُحقت .

والثاني : أن الوكالة قد صارت⁽¹³⁾ حقا للمرتن هاهنا ؛ ليصل بذلك إلى حقه في

استيفاء الدين ، وما صار وسيلة إلى الواجب ، فهو واجب .

وإنما أُجبر الوكيل على الخصومة بهذا الطريق الثاني .

وهذا الذي قلنا ، إذا كان التعديل⁽¹⁴⁾ ، وشُرط البيع في الرهن شرطا فيه .

فإن لم يكن لكنه شُرط ذلك بعد عقد الرهن ، فقد اختلف فيه مشايخنا رحمهم الله :

والطريقة الأولى تدل على أنه لا يُجبر⁽¹⁵⁾ .

والطريقة⁽¹⁶⁾ الثانية تدل على الجبر ، وهو الصواب⁽¹⁾ ؛ لأنه لا⁽²⁾ يجوز أن يكون

معلولا بكل واحدة من علتين .

224224224224224224485485

(١) في (أ) و (د) : وكذلك .

(٢) في (د) : بخصومة منه .

(٣) ليست في (د) .

(٤) مكشوط في (ج) بلا... إلى .

(٥) في (أ) و (ب) : قال .

(٦) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٧) في (أ) و (ب) و (د) : ذلك . ومثبت في حاشية (د) [ح] .

(٨) انظر : الهداية وشرحها العناية 175/10 ، تبين الحقائق 176/7 ، حاشية ابن عابدين 67/7 .

(٩) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(١٠) في (أ) : أجبره .

(١١) في (أ) : صادف .

(١٢) في (أ) : المنفرد . ومعناه : التوكيل المنفرد عن عقد الرهن الغير مشروط فيه ، كأن يكون التوكيل بعد عقد

الرهن .

(١٣) في (د) : صار .

(١٤) أي : أن يضعه على يد العدل . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 713/2 .

(١٥) وهو ظاهر الرواية . لأنه بعد عقد الرهن لم يصير التوكيل وصفا من أوصاف الرهن ، بل هو توكيل مستأنف

ليس في ضمن عقد لازم ، فكانت الوكالة مفردة كسائر الوكالات . انظر : المبسوط 79/21 ، تبين الحقائق

176/7 .

(١٦) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

وقد⁽³⁾ أطلق وضع المسألة في هذا الكتاب⁽⁴⁾ ، فدل ذلك على أن الوجهين سواء⁽⁵⁾ .
ودلت⁽⁶⁾ مسألة الوكالة في الخصومة على ذلك أيضا ؛ لأنها لا تخرج إلا على
الطريقة⁽⁷⁾ الثانية.

10- مسألة :

[ما يدخل في حكم الرهن]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل اشترى من رجل شيئا بدراهم ،
فقال المشتري للبائع : " أمسك هذا الثوب حتى أعطيك حقه " قال :
هذا رهن⁽⁸⁾ .

لأن هذا كلام يؤدي معنى الرهن ، وحقيقته ؛ لأن حكم الرهن هو⁽⁹⁾ : الإمساك⁽¹⁰⁾
الدائم إلى⁽¹¹⁾ وقت الفكك بأداء الحق ، فإذا صرح بحكمه ، كان بمنزلة⁽¹²⁾ التكلم بصيغته
.

كرجل قال لرجل : " ملكتك عبي هذا بألف درهم " أنه يكون بيعا لما قلنا .
والفقه فيه : أن العبرة للمعاني فكذلك هاهنا ، وكذلك أمر العقود كلها مبني على
هذا .

11- مسألة :

[رهن الأب لعبد ابنه الصغير]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل عليه مال ، فرهن⁽¹³⁾ به عبدا [
له صغير⁽¹⁴⁾] ⁽¹⁵⁾ قال : جائز⁽¹⁾ .

(١) انظر : المراجع السابقة . وكذلك روي هذا الرأي عن أبي يوسف بأن الجواب في الفصلين واحد — فيما إذا
كان مشروطا في عقد الرهن أو غير مشروط — ، وهو الإيجاب على البيع نصا . انظر : تبين الحقائق 176/7 .
(٢) ليست في (ب) و (ج) .
(٣) في (د) : فقد .
(٤) أي : الجامع الصغير ، حيث قال فيه : " إذا أتى الوكيل يُجبر من غير فصل بين أن يكون مشروطا في العقد ،
أو لم يكن " وكذلك ذكر في الأصل . انظر : العناية 176/10 .
(٥) في (ج) و (د) : على سواء .
(٦) في (أ) : دل .
(٧) في (ب) و (ج) : طريقه .
(٨) انظر : بدائع الصنائع 139/8 ، البناءة 622/12 ، مجمع الأثر 228/4 .
وقال أبو يوسف وزفر : لا يكون رهنا بل ودیعة . انظر : المراجع السابقة .
(٩) في (ج) : وهو .
(١٠) في (ب) : الاستيفاء .
(١١) ليست في (د) .
(١٢) ليست في (د) .
(١٣) في (ج) : ورهن .
(١٤) احترازا عن الابن الكبير فلا بد من إذنه في ذلك . انظر : العناية 597/10 .
(١٥) في (ج) و (د) : لابنه الصغير .

[241ب:د]

/لأنه تصرفٌ يستوفي⁽²⁾ معنى⁽³⁾ الولاية ، والنظر .

أما الولاية ، فلأن عين الرهن بمنزلة الوديعة عند المرتهن ، ومحفوظ بيده ، والإيداع داخل في ولايته ، فكذلك⁽⁴⁾ هاهنا⁽⁵⁾ .

وأما النظر ، فلأنه⁽⁶⁾ جُعِلَ⁽⁷⁾ مضمونا على الحافظ⁽⁸⁾ ، ولو جعله محفوظا غير مضمون ، صح ، فلإن يصح هذا أولى .

فيبقى بعد هذا أنه صَرَفَه إلى دينه ، [وذلك جائز ؛ لأنه لو كان لابنه الصغير دراهم ، فقضى بها الأب⁽⁹⁾ دينه ، جاز ، والمعنى فيه ما قلنا من النظر أنه⁽¹⁰⁾ /إذا صرفه إلى دينه [266ب:]
[⁽¹¹⁾ ، فكأنه اشتراه بمثله ، وتملكه بضمانه ، وذلك⁽¹²⁾ داخل في ولايته ، فلذلك⁽¹³⁾ [373ب:]
/وجب القول بصحته .

12- مسألة :

[بقاء وكالة الوكيل بعد موت الراهن أو المرتهن]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في⁽¹⁴⁾ رجل له على رجل ألف درهم ،

فرهنه

بها⁽¹⁵⁾ جارية تساوي ألف درهم ، ووكل⁽¹⁶⁾ إنسانا ببيعها إذا حلَّ الأجل ، فمات الراهن ، أ يكون⁽¹⁷⁾ الوكيل على وكالته ؟ قال⁽¹⁸⁾ :

نعم .

(١) انظر : المبسوط 102/21 ، البناية 597/11 ، البحر الرائق 280/8 .

(٢) في (ج) : استوفي .

(٣) في (ب) و (د) : معاني .

(٤) في (أ) و (ب) : فكذا .

(٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٦) في (ب) : فإنه .

(٧) في (ج) و (د) : جعله .

(٨) بحيث لو هلك يهلك مضمونا ، أما الوديعة فتهلك أمانة ، والوصي بمنزلة الأب في هذا . وعن أبي يوسف وزفر أنه لا يجوز ذلك منهما ، وهو القياس . انظر : الهداية 160/10 .

(٩) في (أ) : للأب .

(١٠) ليست في (ج) و (د) .

(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٢) ليست في (د) .

(١٣) في (أ) : وبذلك .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٥) في (ب) : به .

(١٦) في (ب) : ووكلها .

(١٧) في (ب) : يكون .

(١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

وكذلك إذا مات المرتهن مثلاً .

ولو مات الوكيل ، انتقضت⁽¹⁾ الوكالة ، ولم يكن للمرتهن أن يبيعها إلا برضا الراهن⁽²⁾ .

وهذه مثل⁽³⁾ المسألة التي سبقت ، أن التوكيل بالبيع متى جُعل شرطاً في عقد الرهن ، صار لازماً تبعاً للرهن حتى وجب [جبره⁽⁴⁾ عليه على ما ذكرنا]⁽⁵⁾ . وإذا⁽⁶⁾ لزم⁽⁷⁾ ، لم ينعزل بموت الراهن ، [ولا بموت المرتهن]⁽⁸⁾ ، ولا بموتها كما لا يبطل الرهن .

[فأما إذا]⁽⁹⁾ مات الوكيل ، انتقضت الوكالة ؛ لأن الموكل⁽¹⁰⁾ لم يرض برأي غيره فلم يقم غيره مقامه ، فلا بد من بطلانه .

ألا ترى أن الوكالة حق على الوكيل ، فلا⁽¹¹⁾ يورث عنه ، فوجب القول ببطلانها ، ولم يرض ببيع المرتهن ، فلم يجز بيعه إلا برضا الراهن .

13- مسألة :

[قتل العبد الرهن بعد نقصان سعره]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل رهن عبداً قيمته ألف درهم⁽¹²⁾ بألف درهم⁽¹³⁾ إلى أجل ، فنقص سعره⁽¹⁴⁾ ، فصار يساوي مائة ، فقتله رجل ، فغرم⁽¹⁵⁾ قيمته ، ثم حلّ المال ، قال : يأخذ المرتهن المائة بحقه⁽¹⁾ ، ولا يرجع بالتسعمائة على الراهن⁽²⁾ .

227227227227227227485485

(١) في (أ) و (ب) : انتقضت .
(٢) انظر : الهداية 175/10 ، تبين الحقائق 174/7 ، اللباب 58/2 .
(٣) في (أ) : مثال ، وليست في (د) .
(٤) في (أ) : الرهن .
(٥) في (ج) و (د) : عليه جبره على ما قلنا ، و[عليه] مثبتة في حاشية (د) [صح] .
(٦) في (ب) و (ج) : فإذا .
(٧) في (أ) : " كلمة لم أستطع قراءتها " .
(٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٩) في (ب) و (د) : فإذا .
(١٠) زاد في (د) : له .
(١١) في (ب) و (د) : ولا .
(١٢) ليست في (د) .
(١٣) ليست في (ج) .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٥) الغرم : أداء شيءٍ لزمه . انظر : المحيط في اللغة (غرم) .

هذا فصل . ثم ذكر مسألة البيع ، إذا أمر الراهن المرتهن ببيعه إذا حل الأجل ، فلما حل باعه بمائة ، والمسألة بحالها ، فإنه يقبضها بحقه ، ويرجع⁽³⁾ على الراهن بالتسعمائة . والفصل الثالث : إذا قتله عبد ، فدفع به ، افتكه الراهن بجميع الألف⁽⁴⁾ .

ولا خلاف في الفصلين الأولين .

أما الأول ، فلأنه لما قتله حر⁽⁵⁾ ، فغرم⁽⁶⁾ مائة درهم ، لم⁽⁷⁾ يبق بالمائة إلا ضمان المائة ؛ لأن استيفاء المائة لا يصح إلا بمثلها ، فصار الفضل على المائة تاوياً في ضمان المرتهن ، فصار هالكا بالدين ، فأما إذا باعه بمائة صح⁽⁸⁾ ، أما إن⁽⁹⁾ كان موضوع المسألة أن سعره ، تراجع إلى مائة ، فلا يشكل ، لأنه باعه بمثل قيمته ، فصح بالإجماع . وإن كان موضوع المسألة أنه لم ينقص ، صح البيع أيضا غداً أبي حنيفة . وصح عندهما إن كان قال له⁽¹⁰⁾ : " بع بما شئت " .

وإذا صح البيع صار المرتهن وكيل الراهن ، فصار يبيعه كبيعه ، وصارت⁽¹¹⁾ يده كيده ، فصار ما /هلك عليه ، كأنه أخذه بإذن المرتهن فباعه بإذنه .

[373ب:ب]

وأما الفصل الثالث : فإن العبد إذا قتله ، فدفع به ، وقيمته مائة ، فحضر الراهن ، افتكه بالدين كله عندنا .

وقال زفر : يفتكه بمائة .

وجه قول زفر : أن النقصان حصل في ضمان المرتهن ، فكان محسوباً⁽¹²⁾ عليه كما قتله حر ، فغرم مائة⁽¹³⁾ درهم⁽¹⁴⁾ .

(١) في (أ) : لحقه ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) وأصله أن النقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافاً لزفر ، فإنه يرى سقوط قدر ما انتقص من ماله ، أشبه انتقص العين . انظر : الهداية 190/10 .
(٣) في (ب) : رجع .
(٤) انظر : بدائع الصنائع 238/8 ، العناية 190/10 ، البحر الرائق 315/8 .
(٥) في (ب) : أحد .
(٦) في (ج) : يغرم .
(٧) في (د) : ولم .
(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) في (ج) و (د) : إذا .
(١٠) ليست في (أ) و (ب) .
(١١) في (أ) : صار .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٣) في (أ) : بمائة .
(١٤) ليست في (أ) و (ب) .

و⁽¹⁾ وجه قولنا : أن العبد المدفوع إليه⁽²⁾ قام مقام الأول بلحمه ، ودمه ، والأول⁽³⁾ [لو تراجع]⁽⁴⁾ سعره ، بقي ضمان الدين كله ، فكذلك هاهنا .
ويجوز بقاء ضمان⁽⁵⁾ الألف بعد⁽⁶⁾ قيمته مائة ، [ألا ترى]⁽⁷⁾ أن يبيع عبد قيمته مائة بألف⁽⁸⁾ جائز⁽⁹⁾ ، فكذلك⁽¹⁰⁾ هاهنا⁽¹¹⁾ ، بخلاف قيمته لما قلنا .
ثم اختلف أصحابنا بعد هذا :

فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا خيار للراهن في أن يفتكه ، أو أن⁽¹²⁾ يدعه على المرتهن يُجبر على الفكك / بجميع الألف ، وهو قول أبي يوسف .
وقال محمد : [للراهن الخيار]⁽¹³⁾ ، / إن شاء افتكه بالدين كله ، وإن شاء جعله للمرتهن بدينه⁽¹⁴⁾ .

و⁽¹⁵⁾ احتج محمد بأن الثاني وإن قام مقام الأول ، فقد / تغير عن أصله ؛ لأنه غيره في الحقيقة ، والتغير⁽¹⁶⁾ لابد من أن يوجب الخيار ؛ لأنه في⁽¹⁷⁾ ضمانه ، ألا ترى أن من عبدا قيمته ألف ، فقتله [عبد قيمته]⁽¹⁸⁾ مائة ، فدفع إليه⁽¹⁹⁾ به ، أن المغصوب منه ، إن شاء تركه على الغاصب لما قلنا ، و [لو تراجع]⁽²⁰⁾ سعره ، ولم يقتل⁽²¹⁾ لم يخير⁽²²⁾ فكذلك⁽²³⁾ هاهنا .

229229229229229229485485

- (١) ليست في (أ) و (د) .
- (٢) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
- (٣) في (ج) : وللأول .
- (٤) في (ج) ، وحاشية (د) [صح] : لم يراجع .
- (٥) في (ب) : الضمان .
- (٦) في (ج) : لعبد .
- (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (٨) في (ب) و (ج) : بالألف .
- (٩) ليست في (أ) .
- (١٠) في (أ) : فكذا ، وفي (ج) : كذا .
- (١١) في (أ) : هنا ، وفي (ج) : هذا .
- (١٢) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
- (١٣) في (د) : الراهن بالخيار .
- (١٤) انظر : المراجع السابقة .
- (١٥) ليست في (أ) و (د) .
- (١٦) في (د) : التغير .
- (١٧) في (ج) : من .
- (١٨) ليست في (أ) .
- (١٩) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
- (٢٠) في (ج) و (د) : لم يراجع .
- (٢١) في (أ) : يقبل .
- (٢٢) في (ج) : يجبر .
- (٢٣) في (ب) : فكذا .

ولأبي حنيفة ، وأبي يوسف : أن الثاني قام مقام الأول ، ولو كان الأول قائما ،
وقد⁽¹⁾ تراجع سعره ، لم يكن له خيار ، فكذلك⁽²⁾ هاهنا .
والخيار⁽³⁾ الذي قال⁽⁴⁾ باطل ؛ لأن ذلك يوجب تملك⁽⁵⁾ عين⁽⁶⁾ الرهن بضمان الدين ،
وعين⁽⁷⁾ الرهن⁽⁸⁾ أمانة ، وإنما الضمان في المعاني عندنا .
وإذا⁽⁹⁾ كان كذلك ، لم يصح تملك العين بضمان لا يقابله بخلاف الغصب ، وتملك
الرهن بالدين حكم جاهلي⁽¹⁰⁾ ، فصار باطلا ، وإذا بطل التملك تعين الفكك .

14- مسألة :

[رهن إبريق فضة قيمته بقدر الدين فضاع]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل له عشرة دراهم لرجل⁽¹¹⁾ ، فرهنه
بها إبريق⁽¹²⁾ فضة فيه عشرة دراهم ، فضاع ، قال :
هو بما فيه⁽¹³⁾ .

ومعنى قوله : " فيه عشرة⁽¹⁴⁾ " أي : وزنه عشرة .

وإذا كان وزنه عشرة ، احتمل أن يكون قيمته كذلك ، أو أكثر ، أو أقل .

وإن⁽¹⁵⁾ كان مثله ، فلا يشكل ؛ لأنه لا⁽¹⁶⁾ ربا فيه بوجه ، ولا ضرر ، فصار

قيمته عشرة ، وإن كان أكثر / منه ، فكذلك عندهم جميعا .

[ج : 289]

230230230230230230485485

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢) في (أ) و (ب) : وكذا .

(٣) في (د) : فالخيار .

(٤) في (د) : قاله .

(٥) ليست في (ج) ، و في (د) : تملكه .

(٦) في (ج) و (د) : غير .

(٧) في (ب) و (ج) و (د) : غير .

(٨) في (ب) : الراهن .

(٩) في (أ) : فإذا .

(١٠) في (د) : جاهل .

وقال في تبين الحقائق 196/7 : " وهو منسوخ " .

(١١) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(١٢) الإبريق : إناء معروف ، فارسي معرب ، وقال أبو حنيفة مرة : هو الكوز ، وقال مرة : هو مثل الكوز ،

والإبريق أيضا : السيف البراق . وقيل : هي القوس فيها تلاميع . انظر : تاج العروس (برق) .

(١٣) انظر : المبسوط 115/21 ، بدائع الصنائع 231/8 ، تبين الحقائق 160/7-167 .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٥) في (ج) و (د) : فإن .

(١٦) ليست في (ب) .

أما عند أبي حنيفة رحمه الله فالأنه يعتبر الوزن ، وهو مثل الدين ، وقضاء الدين بما هو أجود منه حسن . وكذلك عندهما ؛ لأن في قيمته وفاء ، وزيادة⁽¹⁾ ، فلا بد من صحة الإيفاء⁽²⁾ .

فإن⁽³⁾ كانت قيمته أقل ، فكذلك عند أبي حنيفة يصير مستوفيا ؛ لأن استيفاء [الرديء بالجيد]⁽⁴⁾ صحيح أيضا .

فأما عندهما ، فإنه يضمن قيمته ، فيكون⁽⁵⁾ رهنا مكانه ، [والمعتاد أن تكون]⁽⁶⁾ قيمة المصوغ⁽⁷⁾ أكثر من وزنه ، فعليه يُحمل المطلق .
ووجه هذه المسألة المذكورة في الزيادات⁽⁸⁾ ، و [في]⁽⁹⁾ الأصل⁽¹⁰⁾ على الاستقصاء⁽¹¹⁾

وقال في المرتهن : إذا سلط على بيع الرهن ، فمات الراهن أن للمرتهن أن يبيع الرهن بغير محضر من [ورثة الراهن]⁽¹²⁾ ، لما بينا أن المرتهن صار وكيلا عن الراهن ، وكالته ؛ لما بينا حتى ملك⁽¹⁴⁾ البيع بغير محضر من الراهن ، [ومع نفيه]⁽¹⁵⁾ ، فكذلك تعين⁽¹⁶⁾ بعد موته ، فلم يشترط حضرة ورثته ، ورضاهم ، ولا أثر في ذلك نهيهم .

15- مسألة :

[استحقاق الرهن بعد بيع العدل له وإيفاء حق المرتهن]

23 123 123 123 123 123 123 1485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (٢) في (د) : الاستيفاء .
- (٣) في (ب) و (ج) : وإن .
- (٤) في (أ) : الجيد بالرديء .
- وقال في العناية 163/10 : " (واستيفاء الجيد بالرديء جائز) قال في النهاية : هكذا وقع في النسخ ، ولكن الأصح أن يقال : (واستيفاء الرديء بالجيد جائز) " .
- (٥) في (ج) و (د) : ويكون .
- (٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (٧) في (ب) : الموضوع .
- المصوغ : اسم من صاغ الرَّجُلُ الذَّهَبَ يَصْوَغُهُ صَوْغًا : جَعَلَهُ حَلِيًا . انظر : المصباح المنير (صوغ) .
- (٨) انظر : شرح الزيادات 1097/3 .
- (٩) ليست في (أ) و (ب) .
- (١٠) انظر : الأصل .
- (١١) في (د) : الاستيفاء .
- (١٢) في (أ) : الورثة ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٣) في (ج) : ولزمته .
- (١٤) في (ب) : ملكه .
- (١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١٦) في (ب) و (د) : بقيت .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل رهن عبداً ، و⁽¹⁾ وضعه⁽²⁾ / على يدي⁽³⁾ عدل ، وأمره⁽⁴⁾ ببيعه ، فباعه ، و⁽⁵⁾ أوفى المرتهن حقه ، ثم استحق العبد ، فضمن العدل ، فإنه⁽⁶⁾ بالخيار إن شاء ضمن الراهن قيمته ، وإن شاء ضمن المرتهن الثمن⁽⁷⁾ ، و⁽⁸⁾ ليس له أن يضمّنه غيره⁽⁹⁾ .

وحاصله : أن المستحق إن شاء ضمن العدل ؛ لأنه بالبيع ، والتسليم صار ضامناً⁽¹⁰⁾ غاصبا ، وبالأخذ ، فيضمن قيمته إذا عجز عن إصابة عينه .
وإن شاء ضمن الراهن قيمته⁽¹¹⁾ ثمّة⁽¹²⁾ ؛ لأنه [بالأخذ كان]⁽¹³⁾ غاصبا .
فإن ضمن الراهن ، صحّ الرهن ، وصحّ البيع ، والقضاء .
وإن ضمن العدل القيمة ، كان للعدل أن يرجع بذلك على الراهن⁽¹⁴⁾ ؛ لأنه وكيله فيرجع عليه بما⁽¹⁵⁾ لحقه ، ونفذ البيع ، وصحّ الاقتضاء ، فلا يرجع المرتهن عليه بشيء من دينه .

وإن شاء العدل ، ضمن المرتهن ؛ لأنه لما استحق ، ظهر أنه أخذ الثمن بغير حق ، وقد ملك [العدل العبد]⁽¹⁶⁾ حتى ضمن قيمته ، ونفذ بيعه عليه ؛ لأنه ملكه بالأخذ ، فصار الثمن له ، فإذا رجع به بطل الاقتضاء ، فيرجع المرتهن على الراهن بدينه⁽¹⁷⁾ ، والله أعلم .

232232232232232232232485485

(١) في (أ) : أو .
(٢) في (د) : وضع .
(٣) في (ج) ، وحاشية (د) [صح] : يد .
(٤) في (أ) : فأمره .
(٥) ليست في (ج) .
(٦) في (ب) : فهو .
(٧) في (ج) و (د) : بالثمن .
(٨) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٩) في حاشية [312 ب : ج] و [242 د : د] : (أي : ليس للعدل أن يضمّنه المرتهن غير الثمن) الذي أعطاه .
وانظر : العناية 177/10 .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٢) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٣) ليست في (أ) .
(١٤) في (أ) : الراهن .
(١٥) في (د) : لما .
(١٦) في (أ) : العبد العدل .
(١٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 717/2 ، حاشية ابن عابدين 67/7 ، النافع الكبير 492 . وقال الشيخ سعدی حلی فی حاشیته 177/10 : " والظاهر أن يكون للمستحق خيار تضمين المشتري أيضا ؛ لأنه متعدّ بالأخذ ، والتسليم لكن لم يذكره " .

كتاب الجنايات^(١)

233233233233233233233485485

(١) في حاشية [312 ب : ج] و [242 أ : د] : " الجناية : اسم لفعل محرم سواء حلّ بمال ، أو نفس ، إلا أن في اصطلاح الفقهاء يطلق اسم الجناية يقع على الفعل في النفوس والأطراف ، فإنهم خصوا الفعل في المال باسم الغصب والسرقه ، والقتل اسم لجرح مؤثر في أزهاق الحياة ، والله أعلم بالصواب " .

1- مسألة :

[تعليق العتق بالجنابة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في / رجل قال لعبده : " إن قتلت فلانا ، [242 ب : د]
فأنت حر ، أو ⁽¹⁾ إن ⁽²⁾ شججته ⁽³⁾ أو رميته ⁽⁴⁾ / ، [فأنت حر] ⁽⁵⁾ ، ففعل شيئا من ذلك [267 أ : 1]
قال :

فهو ⁽⁶⁾ مختار ⁽⁷⁾ .يريد به أن على المولى دية ⁽⁸⁾ القتل ، وهذا عندنا .وقال زفر : ليس بمختار ، وعليه قيمة العبد ⁽⁹⁾ .

وجه قوله : أن المولى لم يفعل بعد الجنابة فعلا يصلح دليلا على الاختيار ، فلا
يلزمه ⁽¹⁰⁾ حكم الاختيار كعبد حفر بئرا على قارعة الطريق ⁽¹¹⁾ ، ثم أعتقه المولى ، [ثم ⁽¹²⁾
وقع فيها إنسان ، فمات ⁽¹³⁾ أن ⁽¹⁴⁾ المولى] ⁽¹⁵⁾ لم ⁽¹⁶⁾ يصير مختارا ، فكذا ⁽¹⁷⁾ هاهنا .

ولأصحابنا إن المولى لما علق [عتقه بالقتل كان هذا ⁽¹⁸⁾ تحريضا منه على ذلك ؛
العتق [محبوب مرغوب فيه] ⁽¹⁹⁾ ، فصار المعلق به ⁽²⁰⁾ كالمبتدأ منه بعد وجوده .

234234234234234234485485

- (١) ليست في (أ) .
(٢) ليست في (ب) .
(٣) شججته : الشجّة : الجرح يكون في الوجه ، والرأس ، ولا يكون في غيرهما من الجسم ، وجمعها شجاج . انظر
: المحكم والمحيط الأعظم (شجج) .
(٤) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٦) في (ب) : هو .
(٧) مثبت في حاشية (ج) [ق] ، ومثبت في حاشية (د) [ح] .
(٨) الدية : مصدر ودى القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ، ثم قيل لذلك المال : الدية تسمية
بالمصدر . انظر : المغرب 347/2 .
(٩) انظر : الميسوط 35/27 ، بدائع الصنائع 264/7 ، الهداية 345/10 .
(١٠) في (أ) : يلزم .
(١١) قارعة الطريق : ساحتها ، وقيل : وسطه ، وقيل : أعلاه . انظر : تهذيب اللغة (قرع) ، لسان العرب (قرع) .
(١٢) في حاشية (ج) [صح] : و .
(١٣) في (أ) و (ب) : ومات .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٦) ليست في (ب) ، وفي (ج) و (د) : لا .
(١٧) في (ج) : فكذلك .
(١٨) في حاشية (ج) [صح] ، وفي (د) : هو .
(١٩) في (ب) : مرغوب محبوب .
(٢٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

وهذا كرجل قال لامرأته في صحته : " إن مرضت فأنت طالق ثلاثا " ، فمرض ، فمات⁽¹⁾ منه ، طلقت ثلاثا ، وصار فارا ، وجُعِلَ كابتداء الإيقاع بعد المرض لما قلنا أن المُعَلَّقَ بالشرط كالمستأنف عند وجوده ، فكذا⁽²⁾ هاهنا .

2- مسألة :

[سريان الجنابة على طرف العبد بعد عتقه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل له عبدٌ ، قطع رَجُلٌ⁽³⁾ يَدَ العبد عمدا ، ثم أعتقه مولاه ، فمات العبد منها ، قال :
إن كان للعبد ورثة [غير المولى]⁽⁴⁾ ، فلا قصاص⁽⁵⁾ على القاتل⁽⁶⁾ .
وإن كان لا⁽⁷⁾ وارث له⁽⁸⁾ غير المولى ، فللمولى أن يقتل قاتله .
وهو قول أبي يوسف أيضا .
وقال محمد : لا أرى عليه قصاصا على حال⁽⁹⁾ .

أما إذا كان له وارث غير المولى ، فلأن القصاص [عند الموت يجب]⁽¹⁰⁾ / مضافا [313 : ج]
الجرح السابق ، وعند الجرح كان الحق للمولى ، فانعقد السبب له .

وعند الوجوب كان حرا ، وله وارث⁽¹¹⁾ ، فوجب أن يكون القصاص له فاشتباه ولي⁽¹²⁾ القصاص ، فبطل استيفاؤه ، وإذا بطل ، بطل القود ، ولم⁽¹³⁾ ينظر إلى اجتماعهما لأن الاشتباه ثبت⁽¹⁴⁾ بدليل شرعي لا يسقط ذلك بالاجتماع⁽¹⁵⁾ .

235235235235235235485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) في (ج) و (د) : فكذلك .
(٣) ليست في (ب) .
(٤) ليست في (د) .
(٥) القصاص لغة : القود ، ومقاصة ولي المقتول القاتل ، والمجروح الجرح ، وهي مساواته إياه في قتل أو جرح ، ثم عم في كل مساواة . انظر : المغرب 182/2 ، الصحاح (قصص) .
(٦) شرعا : تتبع الدم بالقود . انظر : التعاريف 584 / 1 .
(٧) بالاتفاق . انظر : العناية 359/10 .
(٨) في (ج) : له .
(٩) ليست في (ج) .
(١٠) انظر : العناية 359/10 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 745/2 ، البحر الرائق 438/8 .
(١١) في (ج) و (د) : يجب عند الموت .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٤) في (أ) : فلم .
(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٦) في (ب) و (ج) و (د) : بالإجماع .

و⁽¹⁾ وجه قول محمد : أن سبب إثبات الولاية مجهول⁽²⁾ ؛ لأننا إن اعتبرنا جانب السبب⁽³⁾ ، وجب الحق باعتبار الملك ، وإن اعتبرنا⁽⁴⁾ جانب الموت ، وجب القصاص باعتبار الولاء ، ولما صار السبب مجهولاً ، تعذر الاستيفاء ؛ لأن الحكم بالسبب يثبت⁽⁵⁾ ، ولا يصح الحكم بالمجهول .

و⁽⁶⁾ وجه قولهما⁽⁷⁾ : أن من له حق الاستيفاء معلوم/ ؛ لأننا تيقنا بأن حق الاستيفاء له ، فلم تكن هذه الجهالة⁽⁸⁾ توجب⁽⁹⁾ منازعة ، فلم يكن لها أثر ، ولا [عبرة بها]⁽¹⁰⁾ . قال⁽¹¹⁾ : وعلى القاتل⁽¹²⁾ أرش⁽¹³⁾ اليد ، وما نقصه [إلى أن]⁽¹⁴⁾ أعتقه ، ويطل الفضل .

أما أرش اليد ، والنقصان إلى العتق ، فإنه حصل في ملك المولى ، ثم انقطعت السراية⁽¹⁵⁾ حكماً بالعتق⁽¹⁶⁾ ؛ لأن حال⁽¹⁷⁾ السراية صارت مخالفة للابتداء ، فلم يستقيم الجمع ، فنزل⁽¹⁸⁾ ذلك منزلة ما لو برأ منها ، والله أعلم .

236236236236236236485485

(١) ليست في (أ) .
(٢) أي أن سبب الولاية للسيد على عبده إما أن يكون الملك قبل العتق ، أو الولاء بعد العتق . انظر : الهداية 357/10 .

(٣) أي سبب الموت وهو قطع اليد ، والله أعلم .

(٤) في (د) : اعتبر .

(٥) في (د) : ثبت .

(٦) ليست في (أ) .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) أي : الجهالة لسبب الولاية .

(٩) في (أ) و (ب) : موجبة .

(١٠) في (أ) : بها عبرة ، وليست في (ج) .

(١١) أي محمد ، حيث إنه لما امتنع القصاص عنده ، وجب إرش اليد ، وما نقصت من وقت الجرح إلى وقت الإعتاق . انظر : الهداية 359/10 .

(١٢) في (ج) و (د) : القاطع .

(١٣) الأرض : دية الجراحة . انظر : المحيط في اللغة (أرش) .

(١٤) في (د) : المولى .

(١٥) السراية : أسيم من سري ، وقول الفقهاء : سري الجرح إلى النفس أي : دام ألمه ، وأثر فيها حتى حدث منه الموت ، وقطع كفه ، فسرى إلى ساعده أي : تعدى أثر الجرح ، وسرى الخريم ، وسرى العتق بمعنى التعدية ، وهي لفظة جارية على ألسنة الفقهاء إلا أن كتب اللغة لم تنطق بها . انظر : المغرب 395/1 ، المصباح المنير (سري) .

(١٦) هذه المسألة في حال العمد ، وتنقطع السراية بالعتق ، فلا قصاص سواء كان عمداً أو خطأ ، وسواء له وارث أو لا بالاتفاق ، إلا في حال العمد مع عدم وجود وارث ، فهو على الخلاف المذكور . انظر : البحر الرائق 438/8 .

(١٧) في (ج) و (د) : حالة .

(١٨) في (أ) : ونزل .

3- مسألة :

[قتل المكاتب الذي ترك وفاء وله ورثة أحرار]
محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل كاتب عبده ، ثم قتله رجلٌ عمداً ،
 وترك وفاءً⁽¹⁾ بمكاتبته ، وله ورثة أحرار قال :
 فلا قصاص على قاتله⁽²⁾ ؛ لما قلنا⁽³⁾ : أن المولى مشتبه⁽⁴⁾ ؛ لأن من قال من
 الصحابة عليه السلام⁽⁵⁾ بموته حراً كان القصاص للورثة .
 [ومن قال منهم⁽⁶⁾] بموته عبداً ، كان القصاص للمولى .
 وإن كان ليس له وارث غير المولى ، فللمولى القصاص ، وهذا⁽⁸⁾ قول أبي يوسف .
 وقال محمد : لا قصاص فيه⁽⁹⁾ .
 وهذا⁽¹⁰⁾ مثل المسألة التي ذكرناها⁽¹¹⁾ آنفاً .

قال : وإن كان⁽¹²⁾ لم يترك وفاءً ، وترك⁽¹³⁾ ورثة أحراراً ، فللمولى أن يقتل قاتله
 قولهم جميعاً⁽¹⁴⁾ ؛ لأنه مات عبداً⁽¹⁵⁾ ، / فكان⁽¹⁶⁾ القصاص لمولاه بالإجماع⁽¹⁷⁾ ، والله أعلم [267 ب : 1]

4- مسألة :

[نبات سن المجني عليه بعد نزع لسن الجاني]

237237237237237237485485

- (١) زاد في (د) : عليه .
 (٢) بالإجماع . انظر : تبين الحقائق 228/7 .
 (٣) في (ج) و (د) : بينا .
 (٤) في (ج) و (د) : قد اشتبه .
 (٥) انظر : بدائع الصنائع 274/10 .
 (٦) ليست في (د) .
 وفي حاشية [267 أ : 1] : " وهو قول علي ، وابن مسعود رضي الله عنهما " .
 (٧) في (أ) و (ب) : ومنهم من قال .
 (٨) في (ج) و (د) : وهو .
 (٩) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٠) في (ج) : وهذه .
 (١١) في (أ) : ذكرنا .
 (١٢) ليست في (ب) .
 (١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٤) انظر : تبين الحقائق 227/7 ، البناءة 113/12 ، مجمع الأثر 253/4 .
 (١٥) لانفساخ الكتابة بموته عاجزا . انظر : مجمع الأثر 253/4 .
 (١٦) في (ج) و (د) : وكان .
 (١٧) في (ب) : إجماعا . انظر : بدائع الصنائع 274/ 10 .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل⁽¹⁾ ينزع⁽²⁾ سنَّ الرجل⁽³⁾ ، فينزع⁽⁴⁾ المنزوعة سنَّه سنَّ الرِّزِّع⁽⁵⁾ ، فنبتت⁽⁶⁾ سن المنزوعة سنَّه أولاً ، قال :
/فعلى الذي نبتت⁽⁷⁾ سنَّه لصاحبه خمسمائة⁽⁸⁾ .

[1243 : د]

وأصل هذا : أن القصاص واجب في السن نُزِعَتْ ، أو كُسِرَتْ ، وإنما يجب لفساد المنبت⁽⁹⁾ ، ألا ترى أنها لو نبتت كما كانت قبل القصاص ، أن القصاص يبطل .
وفساد المنبت لا يتبين إلا بمضي الزمان ، وقد جُعِلَ في⁽¹⁰⁾ الشرع أدناه الحول ، فإذا استوفى حولا ، فلم ينبت ، وجب استيفاء القصاص ؛ لأننا لو وقتناه⁽¹¹⁾ باليأس ، بطل القصاص ، /فصار الحول دلالة اليأس غالبا ، فأقيم مقامه .

[313 ب : ج]

فإذا نبتت⁽¹²⁾ من بعدُ بطل الحكم بالحول ، وظهر أنه استوفى القود⁽¹³⁾ ، وليس له حق⁽¹⁴⁾ الاستيفاء ، فضمنه كأنه نزع سنه ظلما ، ولم يلزمه القود ؛ لأن فعله في الظاهر كان حقا ، فصار شبهة⁽¹⁵⁾ ، ولأن هذه سنُّ حادثة بعد الجناية ، ومثال ذلك : رجل لا ثنية⁽¹⁶⁾ له ، نزع ثنية رجل ، ثم نبتت ثنية النازع ، أنه لا قصاص عليه⁽¹⁷⁾ . [وهذه من الخواص]⁽¹⁸⁾ .

5- مسألة :

[سريان الجناية إلى النفس بعد القصاص من الجاني]

238238238238238238238238485485

- (١) في (د) : الرجل .
- (٢) في (د) : نزع .
- (٣) في (ج) : رجل ، وفي (د) : إنسان .
- (٤) في (ج) : وينزع .
- (٥) زاد في (ب) : فنبت سن النازع .
- (٦) في (ب) : فنبت .
- (٧) في (ب) و (د) : نبت .
- (٨) انظر : الهداية 294/10 ، البحر الوائق 387/8 ، حاشية ابن عابدين 156/7 .
- (٩) ولم يفسد حيث نبت مكانها أخرى ، فانعدمت الجناية . انظر : العناية 294/10 .
- (١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١١) في (د) : قضيناه .
- (١٢) في (د) : نبت .
- (١٣) القود :- بفتحيتن - القصاص ، وسمي قودا ؛ لأنهم يقودون الجاني بحبل ، أو غيره . انظر : المغرب 199/2 ، حاشية سعدي جلي 206/10 .
- (١٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١٥) أي : شبهة وجوب القصاص قبل النبات . انظر : حاشية ابن عابدين 156/7 .
- (١٦) الشبهة لغة : الالتباس . انظر : الصحاح (شبه) .
- (١٧) شرعا : ما يشبه الشيء الثابت ، وليس بثابت في نفس الأمر . انظر : القاموس الفقهي 189/1 .
- (١٨) الثنية : واحدة الثنايا ، وثنايا الإنسان في فمه الأربع التي في مقدم الفم : ثنتان من فوق ، وثنتان من أسفل . لسان العرب (ثني) .
- (١٩) مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (٢٠) مثبت في حاشية (أ) ، وفي حاشية (ج) [صح] ، ليست في (ب) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قطع يد رجل عمدا⁽¹⁾ ، فاقترض القاضي له ، ثم مات المقتص⁽²⁾ له ، قال⁽³⁾ :

فعلى المقتص منه القصاص ، ولورثة المقتص له أن / يقتلوه ، [هذه من الخواص]⁽⁴⁾ . [375 ب : ب]
لأن السبيل في الجنایات الاستيفاء حولا حتى يتبين حقه ، فلما مات من ذلك ،
ظهر أن حقه كان في النفس ، وقد استوفى اليد ، وهو بعض حقه من وجه ، فلا يبطل
بذلك حقه ، ولا يصير شبهة .

وعن أبي يوسف : أنه⁽⁵⁾ ليس لهم شيء ؛ لأن استيفاء اليد أوجب⁽⁶⁾ البراءة للجاني ،
فأشبهه الإبراء ، ولو أبرأه عن القطع ، ثم سرى لا⁽⁷⁾ يضمن شيئا ، فكذا⁽⁸⁾ هاهنا .
والجواب : أن الاستيفاء بقي حقا على اعتبار السراية أيضا ، فلم يصير إبراء بل صار
استيفاء بعض حقه ، والله أعلم .

6- مسألة :

[اعتبار اليد أم الملك في وجوب الدية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل⁽⁹⁾ يشتري دارا⁽¹⁰⁾ ، فلم⁽¹¹⁾
حتى يوجد فيها قتيل ، وليس في الشراء خيار ، فالدية⁽¹²⁾ على عاقلة⁽¹³⁾ [البائع⁽¹⁾
وكذلك إن كان في البيع خيار لأحدهما ، فالدية على عاقلة الذي الدار في يديه⁽²⁾ .

239239239239239239485485

- (١) ليست في (ب) .
- (٢) ليست في (د) .
- (٣) ليست في (أ) و (د) .
- (٤) ليست في (أ) و (ب) .
- (٥) ليست في (أ) ، وفي (ب) : أن .
- (٦) في (د) : واجب .
- (٧) في (ج) : لم .
- (٨) في (ج) و (د) : فكذلك .
- (٩) في (أ) : رجل .
- (١٠) في (ج) و (د) : الدار .
- (١١) في (ب) و (ج) و (د) : فلا .

(١٢) الدية والقسامة أيضا . انظر : بدائع الصنائع 390/10 .

(١٣) العاقلة لغة : الذين يؤدّون الدية ، جمع عاقل ، وصار دم فلان مَعْقَلَة - بضم القاف - أي : دية ، والمعاقل جمعها ، من ذلك سميت الدية عقلا لوجهين : أحدهما : أن الإبل كانت تُعقل بفناء ولي المقتول ، فسميت الديات كلها بذلك وإن كانت دراهم أو دنانير ، والثاني : أنها تعقل الدماء عن السّفك أي تُمسك . انظر : لسان العرب (عقل) ، طلبة الطلبة 340 .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : إن لم يكن في الشراء خيار ، فإن الدية على عاقلة⁽³⁾ المشتري ، وإن كان [في البيع]⁽⁴⁾ خيار⁽⁵⁾ ، [فإن الدية]⁽⁶⁾ على عاقلة⁽⁷⁾ الذي تصير الدار⁽⁸⁾ إليه⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ .

فأبو⁽¹¹⁾ حنيفة اعتبر اليد في الباب ، وهما اعتبرا الملك⁽¹²⁾ .

وجه قولهما : أن الحفظ في الشرع ، يُملك⁽¹³⁾ بملك الرقاب ، فإذا [أُضيف إليه]⁽¹⁴⁾ ، أُضيفت⁽¹⁵⁾ مؤنة الحفظ⁽¹⁶⁾ إليه ، ووجوب الدية بوجود القتل من مؤنات

ووجه قول أبي حنيفة : أن الحفظ إنما يكون بالأيدي ؛ لكن [اليد في]⁽¹⁷⁾

تستحق⁽¹⁹⁾ بالملك فتُنسب إليه ، فإذا تعارضا ، وجب أن يضاف إلى ما يقوم به الحفظ⁽²⁰⁾ ، وهو اليد .

وإذا ثبت هذا اعتبر عند أبي حنيفة رحمه الله صاحب اليد ، وعندهما يعتبر الملك إن وجد ، وإلا فيتوقف على قرار الملك كما قالوا جميعا في صدقة الفطر⁽⁴⁾ .

شرعا : في المغرب : هي الجماعة التي تغرم الدية وهم عشيرة الرجل أو أهل ديوانه أي الذين يرتزقون من ديوان على حدة . وفي أنيس الفقهاء : هم العَصبة ، وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية من قتله خطأ ، وقال أهل العراق : هم أصحاب الدواوين . انظر : المغرب 75/2 ، أنيس الفقهاء 110 ، الأصل 118/3 .

(١) الظاهر أن فيه تفصيل : وهو أن العاقلة إن كانوا حضورا دخلوا معه في القسامة ، وإلا فلا . انظر : حاشية ابن عابدين 357/7 .

(٢) في (ب) و (ج) : يده .

(٣) مثبت في حاشية (ب) .

(٤) في (ب) و (ج) و (د) : فيه .

(٥) سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري . انظر : حاشية ابن عابدين 209/7 .

(٦) في (د) : فدية .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) زاد في (ب) : في الثاني .

(١٠) انظر : بدائع الصنائع 390/10 ، تبين الحقائق 357/7 ، حاشية ابن عابدين 209/7 .

(١١) في (ب) : وأبو .

(١٢) أما عند زفر : الدية على المشتري إلا أن يكون للبائع خيار ، فتكون الدية له . انظر : بدائع الصنائع 390/10 .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٥) في (ج) : أُضيف .

(١٦) في (د) : الحول .

(١٧) مثبت في حاشية (أ) [صح] .

(١٨) في (أ) : الغائب .

(١٩) في (ج) و (د) : مستحق .

(٢٠) ليست في (أ) و (ب) ، ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

7- مسألة :

[وجود القتل في الحلة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في القوم يبيعون دورهم إلا رجلا يبقى⁽²⁾ له⁽³⁾ شقص⁽⁴⁾ فيوجد⁽⁵⁾ قتل في محلّتهم⁽⁶⁾ قال⁽⁷⁾ :
 فإن الدية على صاحب الخطّة⁽⁸⁾⁽⁹⁾ ، فإن كانوا باعوا كلهم ، فإن الدية على المشتريين⁽¹⁰⁾ . /

[1: 1268]

وأصله: أن وجود القتل في الحلة يوجب الدية على [أهل الحلة]⁽¹¹⁾ بعد القسامة⁽¹²⁾ من صالح أهل الحلة ، وهذا حكم منقول عن⁽¹³⁾ رسول الله ﷺ ، [وأصحابه رضي الله عنهم]⁽¹⁴⁾ [1: 314 ج]⁽¹⁾ ، وعلى ذلك إجماع الأمة⁽²⁾ .

(١) حيث قالوا : (وَيَتَوَقَّفُ لَوْ مَبِيعًا بِخِيَارٍ) أَيَّ يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ صَدَقَةِ فِطْرِ الْعَبْدِ الْمَبِيعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لَهُمَا وَإِذَا مَرَّ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْخِيَارُ بَاقٍ تَجِبُ عَلَى مَنْ يَصْرِفُ الْعَبْدَ لَهُ فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ فَعَلَى الْمُشْتَرِي وَإِنْ فُسِّخَ فَعَلَى الْبَائِعِ . انظر : تبين الحقائق 136/2 .

(٢) في (د) : قد يبقى .
 (٣) ليست في (د) .
 (٤) شقص : قطعة من الدار ، والشقص : الطائفة من الشيء ، والقطعة من الأرض . انظر : العين (شقص) ، الصحاح (شقص) .
 (٥) في (ج) و (د) : فوجد .
 (٦) في (ج) : محلته .
 المحلة : منزل القوم . انظر : لسان العرب (حل) .
 (٧) ليست في (د) .
 (٨) لكن عبارة الجامع الصغير : " فهو على أهل الخطّة الذين صاحب الشقص منهم " ، وفي غيره من كتب الحنفية ما يوافق شرح البردوي ، وهو بأن الدية ، والقسامة على صاحب الخطّة وحده . فقال في شرح الأوزجندی 383/2 : " فالدية على صاحب الخطّة ، وهو صاحب الشقص " ، وقال الثبلي في حاشيته 355/7 : " فعند أبي حنيفة ، محمد رحمه الله : القسامة على أهل الخطّة حتى لو لم يكن إلا واحد كرر عليه خمسون يمينا ، والدية على عاقلته " .
 (٩) الخطّة : ما اختطه الإمام أي أفرزه وميزه من أراضي الغنime وأعطاها إنسانا . وفي لسان العرب : والخطّة - بالكسر - : الأرض ، والدار يخططها الرجل - أن يعلم عليها علامة بالخط ليُعلم أنه قد اختارها - في أرض غير مملوكة ، ليبنى فيها ، وذلك إذا أذن السلطان لجماعة من المسلمين أن يخططوا الدور في موضع بعينه ، ويتخذوا فيه مساكن لهم كما فعلوا بالكوفة ، والبصرة ، وبغداد . وجمعها الخطط . انظر : طلبه الطلبة 338 ، لسان العرب (خطط) .

والمراد بأهل الخطّة : الملاك القدما . انظر : طلبه الطلبة 338 .
 (١٠) انظر : المبسوط 117/26 ، البحر الرائق 450/8 ، النافع الكبير 502 .
 وقال أبو يوسف : الملاك في ذلك سواء ، لا يقدم صاحب الخطّة على المشتري . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 383/2 .

(١١) في (ب) : أهلها .
 (١٢) القسامة لغة : الجماعة من الناس يشهدون ، أو يحلفون على الشيء ، وسُموا قساما ؛ لأنهم يُقسمون على الشيء أنه كان كذا وكذا أو لم يكن ، وأقسمت بالله أقسم إقساماً فأنما مقسم . انظر : جمهرة اللغة (قسيم) .
 شرعا : اليمين بالله تليك وتعالى بسبب مخصوص ، وعدد مخصوص ، وعلى شخص مخصوص ، وهو المدعى عليه على وجه مخصوص ، وهو أن يقول خمسون من أهل الحلة إذا وجد قتل فيها : بالله ما قتلناه ، ولا علمنا له قاتلا . انظر : بدائع الصنائع
 (١٣) في (أ) و (د) : من .
 (١٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

فإن كان⁽³⁾ في المحلة أصحاب الخطه ، فذلك عليهم⁽⁴⁾ ؛ لأن القتل تُسبب⁽⁵⁾ إليهم ؛ لتقصيرهم في الحفظ .

والحفظ⁽⁶⁾ ، والرأي ، والتدبير إلى أهل الخطه يكون ، فعليهم مؤنته⁽⁷⁾ فإن باع أصحاب الخطه كلهم ، انتقل الرأي ، والتدبير ، والحفظ إلى المشتريين⁽⁸⁾ ، فنزلوا فيه⁽⁹⁾ بمنزلة⁽¹⁰⁾ أهل⁽¹¹⁾ الخطه .

فإن بقي من أصحاب الخطه واحد ، فذلك عليه خاصة ؛ /لأن الحفظ⁽¹²⁾ ، والرأي [376 : ب] والتدبير إليه في العادات ؛ ولأنه هو الأصل ، والمشتري⁽¹³⁾ بمنزلة الخلف عنه ، ولا يعتبر الخلف ما دام شيء من الأصل /قائما . [243 : د] وكذلك ما يوجد في مسجد المحلة ؛ لأنه في ولاية الحفظ بمنزلة المحلة⁽¹⁴⁾ .

8- مسألة :

[وجود القتل في دار لثلاثة نفر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الدار تكون لثلاثة نفر ، لواحد نصفها ، ولواحد عُشرها ، وللآخر ما بقي منها ، فوجد [فيها قتل]⁽¹⁵⁾ قال : العقل على رؤوس الرجال⁽¹⁶⁾ .

لأن هذا الحكم مُضاف⁽¹⁾ إلى ولاية الحفظ ، وعند التقصير فيه تثبت⁽²⁾ أحكام القتل⁽³⁾ بدلالة الملك ، [وولاية⁽⁴⁾ الحفظ عليه]⁽⁵⁾ .

(١) انظر باب القسامة في الكتب التالية : الموطأ رواية محمد بن الحسن 33 / 3 ، شرح معاني الآثار 197 / 3 .
(٢) قال في الاستذكار 197 / 8 : " وفي مذاهب العلماء من الاختلاف في القسامة ، وما يوجبها ، والأيمان فيها ، ومن يبدأ بها ، وهل يجب بها القود ، أو لا يستحق بها غير الدية ، ثم قال : وطائفة أهل العراق والكوفيون وأكثر البصريين يوجبون القسامة والدية لوجود القتل على أهل الموضع ما يعتبرون غير ذلك " . وقال ابن المنذر في الإجماع 173 : " وأجمع أهل العلم على أن من حلف بالله في القسامة فهو حالف . هذا جميع ما في القسامة من الإجماع " .

(٣) في (ج) : كانوا .

(٤) في (ج) : عنهم .

(٥) في (ج) و (د) : يُنسب .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) في (أ) : مؤنه ، في (ج) و (د) : مؤنتهم .

(٨) في (أ) : أهل المشتريين .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) في (أ) و (ب) : منزلة . وزاد في (أ) : على .

(١١) في (أ) : أهل .

(١٢) ليست في (ب) .

(١٣) في (ب) : والمشتريين .

(١٤) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 383 / 2 .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٦) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 737 / 2 ، الهداية 384 / 10 ، تبیین الحقائق 356 / 7 .

[وولاية⁽⁶⁾ الحفظ]⁽⁷⁾ ثابتة لهم على السواء ، والدلالة واحدة لا يختلف أثرها بتفاوت الملك ، وهذه⁽⁸⁾ من الخواص .

9- مسألة :

[الفرق بين الإقرار والشهادة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجلين يُقر كل واحد منهما أنه قتل فلانا ، وقال الولي : " أنتما⁽⁹⁾ قتلتماه " قال : له أن يقتلهما⁽¹⁰⁾ .

لأن كل واحد منهما أقر بانفراده بكل القتل ، [وبأن عليه القتل]⁽¹¹⁾ والمُقر له صدقه في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذب في بعض [السبب ، وتكذيب المُقر له المُقر⁽¹²⁾ في بعض]⁽¹³⁾ ما أقر به لا يُطِل إقراره في الباقي ؛ لأن ذلك يوجب تفسيقه ، وبالفسق لا يرد الإقرار .

ولو شهد شاهدان بأن فلانا قتلَه ، وشهد آخران على آخر أنه قتله ، وقال الولي : " أنتما⁽¹⁴⁾ قتلتماه " : بطل كله⁽¹⁵⁾ .

لأن المشهود له هاهنا⁽¹⁶⁾ كذب الشهود في بعض ما شهدوا من مباشرة السبب ، فأوجب تفسيقهم ، وفسق الشاهد يرد شهادته .

ألا ترى أن رجلا⁽¹⁷⁾ لو أقر⁽¹⁸⁾ بألف درهم لرجل وصدقه المقر له في النصف وكذبه في النصف أن الإقرار صحيح فيما صدقه ولو كان ذلك في الشهادة لبطلت الشهادة كلها .

(١) في (أ) : يضاف .
(٢) في (د) : ثبت .
(٣) في (ج) : العقل .
(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٥) ليست في (أ) .
(٦) في (د) : ولأن .
(٧) ليست في (ج) .
(٨) في (ب) و (ج) : وهي .
(٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٠) انظر : العناية 216/10 ، شرح الوقاية 492/2 ، النافع الكبير 497 .
(١١) ليست في (ج) .
(١٢) ليست في (أ) .
(١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١٥) انظر المراجع السابقة .
(١٦) في (أ) : هنا .
(١٧) في (أ) : رجلا .
(١٨) في (أ) : أقرا .

10- مسألة :

[دية الجنين الذي قتله أبوه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل ضرب بطن امرأته ، فألقت جنينا

ميتا قال :

على عاقلته غُرَّة⁽¹⁾ ، ولا⁽²⁾ يرث منه شيئا⁽³⁾ ، [ولا كفارة⁽⁴⁾ عليه]⁽⁵⁾⁽⁶⁾ .وأصله : أن من ضرب بطن حرة ، فألقت جنينا ميتا ، فعليه غُرَّة ، وهو : عبد ، أو فرس ، قيمته خمسمائة درهم فضة⁽⁷⁾ ، وذلك مثل أرش الموضحة⁽⁸⁾ .

[314 ب : ج]

بذلك جاءت السنة عن [رسول الله]⁽⁹⁾ ﷺ في⁽¹⁰⁾ حديث / حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِالنَّابِغَةِ⁽¹¹⁾ أنه قال⁽¹²⁾ : ((كُنْتُ بَيْنَ ضَرْبَتَيْنِ لِي ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا⁽¹³⁾ بَطْنَ الْأُخْرَىمِسْطَحَ⁽¹⁴⁾ ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا ، ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُّ ، / فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ⁽¹⁵⁾ ﷺ [فِي الْجَنِينِ[⁽¹⁶⁾ بِالْغُرَّةِ]⁽¹⁾ .

244244244244244244485485

⁽¹⁾ وقيل : إنما سُمي ما يجب في الجنين غرة ؛ لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية ، وغرة الشيء : أوله . انظر البحر الرائق 389/8 .⁽²⁾ في (د) : لأنه .⁽³⁾ ليست في (ب) . رأي الأيب لا يرث من الدية ، وليس عليه كفارة .⁽⁴⁾ الكفارة لغة : كفر ، وكفر نسبة إلى الكفر وهو : الستر ، والتغطية . انظر : لسان العرب (كفر) .⁽⁵⁾ شرعا : هي عبارة عن الفعلية ، والخصلة التي من شأنها أن تُكفر الخطيئة أي : تسترّها ، وتَمَحُّوها من صدقة ، أو صوم ، أو نحو ذلك ، مثل كفارة الأيمان ، وكفارة الظهار ، والقَتْلُ الخطأ . وكفارة القتل شبه العمد ، والخطأ هي : عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، ولا يجزئ فيه الإطعام ؛ لأنه لم يرد به نص . انظر : النهاية في غريب الأثر 340/4 ، الهداية 271/10 .⁽⁶⁾ مثبت في حاشية (أ) [صح] .⁽⁷⁾ انظر : تحفة الفقهاء 446 ، البحر الرائق 389/8 ، اللباب 170/3 .⁽⁸⁾ انظر : طلبة الطلبة 337 .⁽⁹⁾ الموضحة : الشجّة التي تصل إلى العظم ، فتوضح العظم ، أي : تظهره . انظر : أنيس الفقهاء 109 ، المحيط في اللغة (وضح) .⁽¹⁰⁾ في (ب) : النبي .⁽¹¹⁾ في (أ) : وفي .⁽¹²⁾ حمل بن مالك بن النابغة بن جابر بن ربيعة بن كعب بن الحارث بن كبير بن هند بن طابخة بن لحيان بن هذيل بن مدركة الهذلي ، أبو نضلة ، أسلم ثم رجع إلى بلاد قومه ، ثم تحول إلى البصرة ، فنزلها ، وابتنى بها دارا في هذيل ، ثم صارت داره بعد لعمر بن مهران الكاتب ، جاء ذكره في الصحيح في قصة الجنين عندما سأل عمر رضي الله عنه دية الجنين ، والحديث دال على أنه عاش إلى خلافة عمر ، وروي أن النبي ﷺ استعمله على صدقات هذيل . انظر : الطبقات الكبرى 33 / 7 ، الإصابة 125 / 2 .⁽¹³⁾ مثبت في حاشية (ج) [صح] .⁽¹⁴⁾ في (أ) و (ب) و (د) : إحداهما . والصواب : إحداهما بالرفع ؛ لأنه فاعل .⁽¹⁵⁾ المسطح - بالكسر - : عمود الخيمة ، وعود من عيدان الخبء . انظر : النهاية في غريب الأثر 703/4 .⁽¹⁶⁾ في (ب) : النبي .⁽¹⁷⁾ مثبت في حاشية (ج) [صح] .

وإذا ثبت هذا كان الأب ، وغيره فيه سواء كما في قتله بعد الانفصال ، ووجب على عاقلته ؛ [لأنه خطأ ، فدخل تحت حكم الخطأ .

[268 ب : أ]

وفي هذا / الحديث الذي رويناه القضاء على العاقلة [⁽²⁾ حتى قالوا : ((كيف ندي من لا صاح ، ولا استهل ⁽³⁾ ، ولا شرب ، ولا أكل ، [ودم مثله] ⁽⁴⁾ يُطَلُّ ⁽⁵⁾)) فقال النبي ﷺ : ((أَسَجَّعُ كَسَجْعِ الْكُهَّانِ ⁽⁷⁾ ، أَنْتُمْ أَحَقُّ بِالْعَقْلِ ⁽⁸⁾)) .

ولا يرث منه الأب ⁽⁹⁾ ، يريد به : أنه ⁽¹⁰⁾ يورث من الجنين ؛ [لأن الجنين ⁽¹¹⁾] ⁽¹²⁾ قد ثبت له حكم الأحياء في هذا خاصة ، وأن يورث ذلك منه من هذا الخصوص .

ثم الأب لا يرث هاهنا ⁽¹³⁾ ؛ لأنه قاتل ، مباشر ، مخطئ ، فحرم الميراث عندنا المخطئين ⁽¹⁴⁾ ، المباشرين ، ولا كفارة عليه ؛ لأن الشرع إنما أوجب الكفارة في تناول النفس المطلقة ، وهذه عضو من وجه ⁽¹⁵⁾ ، ألا ترى أنه ضُمن ⁽¹⁶⁾ بأرث الموضحة ، فلم مثل النفس .

ألا ترى أن إتلاف اللسان ، والذكر ، وما أشبه ذلك يجري مجرى النفس من وجه في حق تقدير الواجب ، و ⁽¹⁷⁾ لم يُضمن ⁽¹⁸⁾ بالكفارة ⁽¹⁹⁾ .

(أ) أخرجه أبو داود ، ك الديات ، ب دية الجنين (4572) . والنسائي ، ك القسامة ، ب قتل المرأة بالمرأة (4743) . وابن ماجه ، ك الديات ، ب دية الجنين (2641) . وقد صحح الألباني بعض طرق هذا الحديث في سنن أبي داود (4576) ، وفي سنن النسائي (4820) ، وغيرهما .
(ب) مثبت في حاشية (ج) [صح] . وزاد في (أ) و (ب) و (ج) : وهم إخوة القتالة .
(ج) استهل الصبي : رفع صوته بالبكاء عند ولادته . انظر : المغرب 388/2 .
(د) في (ج) : ومثله دم .
(هـ) يطل : يهدر . انظر : طلبة الطلبة 337 ، تهذيب اللغة (طل) .
(و) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(ز) الكهّان : جمع كاهن وهو : الذي يتعاطى الخير عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدّعي معرفة الأسرار . وإنما ضرب المثل بالكهّان ؛ لأنهم يؤجّون أقاويلهم الباطلة بأسجاع ترؤوق السامعين ، فيستميلون بها القلوب ، ويستصحبون إليها الأسماع . انظر : النهاية في غريب الأثر 399/4 .
(ح) العقل والمعقلة : الدية . انظر : المغرب 75/2 .
(ط) أخرجه بنحوه البخاري ، ك الطب ، ب اللعانة (5758-5760) . ومسلم ، ك القسامة ، ب دية الجنين (4397) .

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) في حاشية (د) [صح] : لأنه .

(٤) في (أ) : هنا .

(٥) في (د) : المجرمين .

(٦) أي أن الجنين مادام مجتناً ، كان في حكم الأجزاء ، ولهذا لا تجب فيه دية كاملة . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 774/2 .

(٧) في (ب) : يُضمن .

(٨) في (ب) : ثم .

(٩) زاد في (د) : شيء .

(١٠) في (ج) : الكفارة .

11- مسألة :

[إخراج الكنيف ونحوه في الطريق الأعظم]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يُخرج في الطريق الأعظم كنيفاً⁽¹⁾ ، أو جُرْصاً⁽²⁾ ، أو ميزاباً⁽³⁾ ، أو بنى⁽⁴⁾ دكاناً⁽⁵⁾ قال :

فللرجل من عُرض الناس⁽⁶⁾ أن ينزع ذلك كله⁽⁷⁾ .

لأن طريق المسلمين حق عامتهم ، فإذا شغله بما ليس بحق له كان لواحد من أهل الطريق دفعه ، ويدخل في الرجل من عُرض الناس الكافر ؛ لأن الكافر⁽⁸⁾ في استحقاق الطريق مثل المسلمين .

قال : ولصاحب هذه الأشياء أن ينتفع بها ما⁽⁹⁾ لم يُضر بالمسلمين / ، فإن كان يُضر بهم ، كُره [ذلك كله⁽¹⁰⁾]⁽¹¹⁾⁽¹²⁾ .

لأن الانتفاع بالطريق⁽¹³⁾ ثابت له أيضا [إلا أن⁽¹⁴⁾ هذا الانتفاع⁽¹⁵⁾ بما⁽¹⁶⁾ لم يوضع الطريق .

فإن كان لا ضرر فيه ، ألحق بجنس حقه باعتبار عاقبته ، وإن كان فيه ضرر بقي على أصله ، فكُره له ، ألا ترى أن الطريق عُدّ حقاً لكل واحد من آحاد أهله على سبيل الإباحة دون الملك⁽¹⁾ .

246246246246246246485485

(١) الكنيف : كل ما سُر ، فهو كنيف ، نحو الحظيرة ، وموضع الحاجة ، والترس ، وغير ذلك . واشتقاق الكنيف من الكنف وهو : الحِرْز ، والستر . انظر : العباب الزاخر (كنف) ، العين (كنف) .

(٢) ليست في (ب) . وسيأتي تفسير الجرصن في كلام المصنف .

(٣) الميزاب : المرزاب ، والجميع : ميازيب ، ومرازيب . وَرَب الشيء : إذا سَالَ ، والميزاب : المُنْعَب ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ ، وهو : قناة ، أو أنبوب من معدن ، أو غيره يسيل به الماء من السطح ونحوه إلى الأرض . انظر : العين

(ربزب) ، لسان العرب (وزب) ، معجم لغة الفقهاء 470/1 .

(٤) في (ب) : يبنى .

(٥) الدكان : واحد الدكاكين ، وهي : الحوانيت . فارسي معرَّب . وهو مشتق من دَكَن المتاع : نَصَد بعضه على بعض ، وقيل : مشتق من الدكاء ، وهي الأرض المنبسطة . والدكان أيضا : الدكة المبنية للجلوس عليها . انظر : لسان العرب (دكن) .

(٦) من عُرض الناس أي : من العامة . انظر : الصحاح (عرض) .

(٧) انظر : المبسوط 6/27 ، العناية 306/10 ، اللباب 162/3 .

(٨) في (ج) و (د) : الكفار .

(٩) في (د) : إذا .

(١٠) ليست في (ب) .

(١١) في (ج) : له .

(١٢) انظر : المراجع السابقة .

(١٣) في حاشية [314 ج] و [244 د] : " أي حق المرور وهو الانتفاع ، فأما إذا كان قديماً فلا يمنع منه هـ .

(١٤) في (ج) : لا أن .

(١٥) في (ج) : انتفاع .

(١٦) زاد في (د) : لما .

والسبيل في استيفاء المباح أن لا يتضمن ضررا بأحد ، فإذا تَضَمَّنَه حَرُم .

قال : وكذلك البالوعة⁽²⁾ يحفرها الرجل في الطريق الأعظم⁽³⁾ مُنَع من ذلك ؛ لما قلنا

، ولأن هذا لا يخلو من⁽⁴⁾ الضرر لا محالة ، فإن⁽⁵⁾ كان السلطان هو الذي⁽⁶⁾ أمرهم بذلك ،

وأجبرهم على ذلك⁽⁷⁾ ، فلا⁽⁸⁾ ضمان /عليهم ، فيما عطب⁽⁹⁾ به⁽¹⁰⁾ ؛ لأن للسلطان ولاية [357 : ب]

على الطريق الأعظم ، فصار حقا بإذنه ، فسلم عن ضمان العطب كأن ذلك في ملك

الحافر ، وإن كانوا فعلوا⁽¹¹⁾ بغير أمره ، ضمنوا ؛ لما قلنا⁽¹²⁾ .

وقال : عن أبي حنيفة رحمه الله : ليس لأهل درب غير⁽¹³⁾ نافذة أن يشرع فيه كنيفا ،

ولا ميزابا⁽¹⁴⁾ .

لأنه /ملك مشترك بينهم ، والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له [315 : ج]

لا يملك إلا بإذن الكل .

وذكر في أول هذا⁽¹⁶⁾ الفصل : الجُرْصُن ، واختلف فيه :

فقال بعضهم : هو البرج⁽¹⁷⁾ . وقال بعضهم : هو مجرى ماء مركب⁽¹⁸⁾ في الحائط ،

ناتئ⁽¹⁹⁾ .

وكيف⁽¹⁾ ما كان فهو⁽²⁾ يشغل طريق⁽³⁾ المسلمين .

(١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) البَالُوعَة : في لغة البصرة ، والبَلَاعة في لغة مصر ، والبُلُوعَة - مُشَدَّدَتَيْن - وكذلك البُلَيْعَة في لغة مصر أيضا : بئر تُحْفَر في وسط الدَّار ، ضَبِّق الرأس ، يجري فيها ماء للطر ، ونَحْوَه . وفي الصحاح : ثَقَب في وسط الدَّار .

انظر : تاج العروس (بلع) ، الصحاح (بلع) .
(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٤) في (ج) : عن .

(٥) في (أ) : وإن .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) في حاشية [314 ب : ج] و [244 : د] : " وفي بعض النسخ : أو أجبرهم . والفقيه أبو جعفر ذكر في الكنيف كذلك ، أو يقول الأمر والجبر واحد ؛ لأن العامة لا يجوز لهم الخروج عن الإمام ، فصار جبرا " .

(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) في (ج) و (د) : عطبه .

عَطَبَ : هلك . انظر : العين (عطب) .

(١٠) ليست في (أ) .

(١١) في (ج) : فعلوه .

(١٢) انظر : الهداية 312/10 .

(١٣) ليست في (د) .

(١٤) وتماه في الجامع الصغير 514 : إلا بإذن جميع أهل الدرب .

(١٥) انظر المراجع السابقة في أول المسألة .

(١٦) ليست في (أ) .

(١٧) **الْبَرْج :** من المدينة : الركن ، والحصن ، وبروج سور المدينة ، والحصن : بيوت تُبْنَى على السُرُور ، وقد تسمى بيوت تُبْنَى على نواحي أركان القصر بروجاً . انظر : تاج العروس (برج) .

(١٨) في (ب) : يركب .

(١٩) **ناتئ :** من التَّوَّء : خروج الشيء من موضعه ، وارتفاعه من غير بينونة ، فهو ناتئ معلق . انظر : العين (نتأ) .

وهو فارسي معرّب ، أوليس في العربية كلام على هذا التركيب⁽⁴⁾ أعني⁽⁵⁾ : الجيم ،
والراء ، والصاد بل هو⁽⁶⁾ مهمل في كلامهم⁽⁷⁾ .
والمراد بغير النافذة : المملوكة . وليس ذلك بعله الملك⁽⁸⁾ ، فقد تُنفذ ، وهي مملوكة ،
وقد يُسندُ منفذها ، وهي للعامة⁽⁹⁾ لكن ذلك دليل على الملك غالبا ، فأقيم مقامه ، ووجب
العمل به حتى يدل⁽¹⁰⁾ الدليل على خلافه .

12- مسألة :

[جناية الصبي العاقل فيما أودع]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن أودع صبيّا قد عَقَلَ طعاما ، فأكل
قال⁽¹¹⁾ :

[1296 : أ]

لا ضمان عليه⁽¹²⁾ / وإن أودعه عبدا ، فقتله ، فقيمته⁽¹³⁾ على عاقلته .
وهذا قول محمد رحمه الله أيضا⁽¹⁴⁾ .

وقال أبو يوسف رحمه الله : الصبي ضامن للطعام أيضا⁽¹⁵⁾ .

و⁽¹⁶⁾ دلت المسألة على أن الاختلاف في الصبي الذي يعقل ، فأما الذي لا يعقل ،
فيجب أن يضمن بالإجماع⁽¹⁷⁾ ؛ لأن تسليطه هدر⁽¹⁸⁾ ، وفعله معتبر .

(١) في (ب) : فكيف .
(٢) في (أ) : هو .
(٣) في (أ) و (ب) : هواء ، وفي (د) : حق .
(٤) في (ب) و (ج) : الترتيب .
(٥) في (ج) : عن .
(٦) ليست في (ج) .
(٧) انظر : المغرب 141/1 ، وزاد معنى ثالثا حيث قال : " وعن البزدوي : جذع يُخرجه الإنسان من الحائط
ليبنى عليه . وهذا مما لم أجده في الأصول " .
(٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٩) في (ج) : العامة .
(١٠) في (د) : يقوم .
(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٢) ولو كان بإذن وليه ، أو ماذونا له في التجارة ، ضمن بالإجماع . انظر : الدر المختار 200/7 .
(١٣) في (ج) و (د) : فضمانه .
(١٤) ليست في (ب) .
(١٥) انظر : شرح الوقاية 540/2 ، البنائة 403/12 ، حاشية ابن عابدين 200/7 .
(١٦) ليست في (أ) و (ج) .
(١٧) واختلف في هذا الإجماع : فاختار فخر الإسلام هنا ، وصاحب الهداية 371/10 ، وتبين الحقائق 346/7
أنه يضمن بالاتفاق . أما في شروح الجامع الصغير كصدر الاسلام ، وقاضيهان 760/2 ، وفي حاشية الشلي
347/7 وغيرهم فاختاروا أنه لا يضمن بالإجماع . انظر : العناية 371/10 ، الدر المختار 200/7 .
(١٨) ليست في (ج) .
هَدْرٌ : باطل ، وذهب دم فلان هَدْرًا وهَدْرًا أي : باطلا ليس فيه قود ، ولا عَقْل ، ولم يُدرَك بثأره . وأهدره
السلطان : أبطله ، وأباحه . انظر : لسان العرب (هدر) .

والاختلاف في الإيداع ، والإعارة ، والقرض ، والبيع ، وكل وجه من وجوه التسليم إليه واحد .

وإنما قلنا هذا⁽⁴⁾ ؛ لأن الإيداع أمر بالحفظ ، والأمر بالحفظ ضد الإذن⁽⁵⁾ بالتضييع وأن لا يصح الشيء في نفسه على ما وضع له [بدليل⁽⁶⁾ شرعي فالأن لا ينقلب عن حقيقته إلى ضد ما وضع له]⁽⁷⁾ أولى .

وإنما قلنا هذا /لأن التسليم إليه ، وإثبات يده عليه تسليط [⁽¹²⁾ على ما ينال ⁽¹³⁾]
بالأيدي ، وليس التسليط إلا إثبات الأيدي .

وليس كذلك مسألة العبد ؛ لأن إثبات الأيدي على حياته ، ودمه باطل ، وهو الأصل عندنا ، والمسلط من أهله مالك له ، والشرط وهو : التقييد بالحفظ باطل ؛ لعدم الولاية ، فبقى مطلقا .

وفي قتل العبد تجب القيمة على العاقلة ؛ لأن [دماء العبيد] ⁽¹⁴⁾ تُعقل عندنا .
وعمد ⁽¹⁵⁾ الصبي مثل ⁽¹⁶⁾ خطأه ⁽¹⁷⁾ عندنا .

(أ) المحجور : اسم مفعول من الحَجَر وهو في اللغة : المُسَع . انظر : الصحاح في اللغة (حجر) .
 وشرعا : منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغر ، ورق ، وجنون . انظر : تبين الحقائق 251/6 .

(ب) لیست فی (أ) و (ب) و (د) .

(٤) ليست في (ج) .

() لیست فی (د) .

(٥) في (د) : الأمر .

(١) في (ب) : لدليل

(١) مثبت في حاشية (١) [صح].

(٩) في (ب) : ولهما .

() في (ب) : على .

(١١) في حاشية (ج) [صح] و (د) : فرط .

(۱۲) لیست فی (ب) .

(١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٤) في (ب) : ما يناول .

(١٥) في (د) : دم العبد .

() في () و (ج) : عمل .

(١٧) (أ) : (د) : من .

13- مسألة :

[اختلاف الشهود في الشهادة على القتل العمد]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل ⁽¹⁾ قُتِلَ ⁽²⁾ وَلِيَّه عَمداً ، فشهد ⁽³⁾ له

شاهدان قال :

[115 ب : ج]

إذا اختلفا/ في الأيام ، أو ⁽⁴⁾ في البلدان ، [أو في الذي قُتِلَ به] ⁽⁵⁾ ، لم تجزشهادتهما ⁽⁶⁾ .

[244 ب : د]

أما الاختلاف/ [في الأيام ، والأماكن ، فإنه ⁽⁷⁾ يوجب اختلاف الفعل في نفسه ،وإذا صار ⁽⁸⁾ المشهود به مختلفاً ، قصرت الحجة على ⁽⁹⁾ كل واحد منهما عن كمالها ، وبطلت الدعوى أيضاً ؛ للتناقض ⁽¹⁰⁾ .وأما إذا اختلفا في الذي قُتِلَ به ⁽¹¹⁾ ، فلأن ⁽¹²⁾ القتل يُنسب ⁽¹³⁾ إلى الآلة ، فيختلفباختلافها ⁽¹⁴⁾ أيضاً .

14- مسألة :

[قطع يد القاتل ثم عفا عنه]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يُقتل وليه عمداً فيقطع يد قاتله ،

[ثم يعفو] ⁽¹⁵⁾ عنه ⁽¹⁶⁾ قال :

عليه دية اليد في ماله .

250250250250250250485485

- (١) في (ب) : الرجل .
 (٢) زاد في (ب) : له .
 (٣) في (ج) و (د) : فيشهد .
 (٤) في (أ) و (ب) و (د) : و .
 (٥) في حاشية (د) [صح] : وفي الذي قتل به .
 (٦) انظر : تبين الحقائق 260/7 ، شرح الوقاية 492/2 .
 (٧) ليست في (أ) ، ومثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٨) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
 (٩) في (ب) : عن .
 (١٠) قال في تبين الحقائق 260/7 : (ولأن اتفاق الشاهدين شرط للقبول ، فلم يوجد ، ولأن القاضي يتقن بكذب أحدهما ؛ لاستحالة اجتماع ما ذكرنا) .
 (١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٢) ليست في (ب) .
 (١٣) في (ب) : فينسب .
 (١٤) في (ب) و (د) : باختلافهما .
 (١٥) في (ب) : فيعفوا .
 (١٦) وقد برئت اليد . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 739/2 .

[وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله ⁽¹⁾ : دية اليد باطلة ⁽²⁾ .

وقد ذكر هاهنا : قضى القاضي له ⁽³⁾ بالقصاص ، أو لم يقض .

احتجا بأن الولي قطع اليد من نفسٍ لو أتلّفها لا ⁽⁴⁾ يضمن ، فوجب أن لا يضمن اليد كما لو قطع يد مرتد ، ثم أسلم ثم سرى ، وهذا لأن اليد كانت حقا له تبعا ، فيبطل ⁽⁵⁾ بالعفو حقه عما بقي لا عما استوفي .

ولأبي حنيفة رحمه الله : أن هذا قطع وقع ظلما ، [فوجب أن] ⁽⁶⁾ يضمن ⁽⁷⁾ كما لو ⁽⁸⁾ عفا قبله .

بيانه : وهو ⁽⁹⁾ أن ⁽¹⁰⁾ حق الولي في القتل ، وهو الفعل ، فأما أن يثبت حقا ⁽¹¹⁾ في العين ؛ لتثبت في أطرافه قصدا ، أو تبعا ، فلا .

ألا ترى أنه لو وجدته فائت الطرف ⁽¹²⁾ ، لم يُخَيَّر ، وفوت الأطراف ⁽¹³⁾ يُعَدُّ عيبا ، وجب ما قلنا تحقيقا للمماثلة ؛ لأن التعدي حصل بمجرد الفعل ، فكذلك جزاؤه ، و ⁽¹⁴⁾ تحقيقا لحرية ⁽¹⁵⁾ القاتل حتى لا يقضى بحلول الملك في عينه ما أمكن ، فإذا عفا بقيت بغير حق .

15- مسألة :

[القتل بالضرب بالمر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل ضرب رجلا بمر ⁽¹⁶⁾ ، فقتله قال ⁽¹⁷⁾ :

:

251251251251251251485485

- (١) في (ب) : وقال . وفي (ج) : وعندهما .
 (٢) ولا شيء عليه . انظر : البناية 180/12 ، البحر الرائق 364/8 ، مجمع الأهر 266/4 .
 (٣) ليست في (ب) .
 (٤) في (ب) و (ج) : لم .
 (٥) في (ج) و (د) : فيبطل .
 (٦) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
 (٧) في (ب) و (ج) و (د) : فيضمن .
 (٨) في (أ) و (ج) : إذا .
 (٩) ليست في (ج) و (د) .
 (١٠) في (ب) : أنه .
 (١١) ليست في (ج) و (د) .
 (١٢) في (د) : الأطراف .
 (١٣) في (ب) و (ج) و (د) : الأتباع .
 (١٤) ليست في (د) .
 (١٥) في (ج) و (د) : لجرمة .
 (١٦) المر : الذي يعمل به في الطين . وقيل : المر : الحبل الذي أجيد قتله . المغرب 263/2 ، تهذيب اللغة (مر) .
 (١٧) ليست في (د) .

إن أصابه بالحديد⁽¹⁾ ، فعليه القصاص ، وإن أصابه بالعود ، فعليه الدية⁽²⁾ .

[269 ب : أ]

وهذه بعينها/ من الخواص .

أما إذا أصابه بالحديد⁽³⁾ ، فإن أصابه بحده ، فجرحه ، لم يُشكَل ؛ لأنه مثل السيف
[وشر منه]⁽⁴⁾ .

[1378 ب : أ]

وإن أصابه بعرض الحديد⁽⁵⁾ ، فكذلك ؛ / لأن الحديد سلاح كله حده ، وعرضه
كل ذلك سواء ، وهو سلاح كله في العادة ، والشرعية في الدنيا ، والآخرة⁽⁶⁾ .

وأما⁽⁷⁾ إذا أصابه بالعود ، فعليه الدية ، ولا قصاص عليه ؛ لأنه ليس بسلاح⁽⁸⁾ ،
ولكنه إن كان عظيماً لا يُلبثُ ، كان⁽⁹⁾ كالسيف عند أبي يوسف ، ومحمد رحمهما الله .

وعند أبي حنيفة رحمه الله هو بمنزلة السوط الصغير ، والمسألة معروفة⁽¹⁰⁾ .

احتجاً بأن ما لا⁽¹¹⁾ يُلبثُ يعمل عمل السيف وزيادة ، فوجب أن يلحق به ،
أبو حنيفة بأن هذا قتل تمكنت فيه شبهة الخطأ ، فلا يجب به القود⁽¹²⁾ كالقتل بالسوط
الصغير .

و⁽¹³⁾ يئانه : أن الآلة غير موضوعة [للقتل ، والحاربة ، فصار بطريق الوضع ناقصا ،
وباعتبار الحال كاملاً⁽¹⁴⁾ ، والحديد كامل بطريق الوضع]⁽¹⁵⁾ قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا
الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾⁽¹⁶⁾ و⁽¹⁷⁾ قال : ﴿ وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ ﴾⁽¹⁸⁾ .

252252252252252252485485

(١) في (ب) : الحديد .

أي بالحديد الذي في أحد طرفي المر . انظر : البناية 122/12 .

(٢) انظر : تبين الحقائق 213/7 ، 232 ، تكملة فتح القدير 228/10 ، مجمع الأثر 255/4 .

(٣) في (ب) : الحديد .

(٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) لأبي حنيفة روايتان في الإصابة بعرض الحديد : الأولى المذكورة هنا ، وهي أن عليه القصاص ، والأخرى رواها
عنه الطحاوي : وهي أنه لا يجب القصاص ، لأنه إنما يعتبر الجرح سواء كان حديداً أو عوداً ، بعد أن يكون آلة
يُقصد بها القتل عادة . انظر : حاشية الشلي 232/7 .

(٧) في (د) : فاما .

(٨) في (أ) : سلاح .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) قال في تحفة الفقهاء 437 : " إذا ضرب بالسوط الصغير ، ووالى في الضربات حتى مات ، لا يجب القود عند
أبي حنيفة ، وعندهم : يجب ، والمسألة معروفة " .

(١١) ليست في (د) .

(١٢) في (ب) القتل .

(١٣) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(١٤) ليست في (ج) .

(١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٦) سورة الحديد 25 .

(١٧) ليست في (أ) و (د) .

(١٨) سورة الحج 21 .

فلما كُمل من طريق⁽¹⁾ الوضع ، لم يُنظر إلى قصوره باعتبار الحال في حق سقوط القود ، فإن/ لا يعتبر هنا⁽²⁾ كماله باعتبار الحال لوجوبه⁽³⁾ أولى ، ولأنه يؤثر في الباطن دون الظاهر ، فيصير عند المقابلة بما له أثر فيهما جميعا ناقصا كالقطر الذي يؤثر في الباطن دون الظاهر أنه لا يعدل ما⁽⁴⁾ يؤثر فيهما ، [فكذلك هاهنا]⁽⁵⁾.

16- مسألة :

[شهدوا بضرب جعله صاحب فراش حتى مات]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الشهود⁽⁶⁾ إذا شهدوا أنه ضرب به ، فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، فإن كان عمدا ، فعليه القود⁽⁷⁾ ؛ لأنهم شهدوا بالقتل بأقصى ما يمكن ؛ لأنه ليس في وسع الشهود⁽⁸⁾ فوق أن يعاينوا الجرح ، والضرب ، وأن يصير به⁽⁹⁾ المجروح صاحب فراش ، لم⁽¹⁰⁾ يزل كذلك حتى يموت⁽¹¹⁾ ؛ لأن القتل هذا : جرح ، أو ضرب يُنسب إليه الموت في الشرع⁽¹²⁾ ، فوجب الحكم به ، ولم يُكَلَّف الشهود فوقه .

17- مسألة :

[الحائط المائل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في حائطٍ مائلٍ لخمسَةِ رجال⁽¹³⁾ ، على أحدهم ، فوقع على إنسان ، فقتله قال :
يضمن الخمس من الدية .

253253253253253253485485

(١) في (د) : بطريق .
(٢) في (ج) : هاهنا .
(٣) في (ج) و (د) : لوجوده به .
(٤) في (د) : عما .
(٥) في (أ) : فكذا هنا .
(٦) زاد في (د) : أنه .
(٧) انظر : العناية 231/10 ، مجمع الأثر 255/4 ، حاشية ابن عابدين 111/7 .
(٨) في (ب) و (ج) : البشر .
(٩) ليست في (د) .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١١) في (ب) : مات .
(١٢) ولم يوجد عفو ، أو شبهة . انظر : العناية 231/10 .
(١٣) في (د) : نفر .
(١٤) أي : أشهد على المطالبة له بنقض الحائط المائل . ويدل على ذلك لفظ البدائع 372/10 في هذه المسألة : " فطولب أحدهم بالنقض فلم ينقض حتى سقط فعطب به شيء... " ، وكذلك لفظ الوقاية : " حائط مائل لخمسَةِ طلب نقضه من أحدهم .. " .

وقال عنه أيضا في دار لثلاثة نفر بنى أحدهم فيها⁽¹⁾ حائطا ، أو حفر بئرا⁽²⁾ ، فوقع في البئر إنسان ، فمات ، [أو عثر بالحائط إنسان ، فمات]⁽³⁾ : أن عليه ثلثي⁽⁴⁾ الدية⁽⁵⁾ .
[وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله]⁽⁶⁾ : عليه نصف الدية في المسألتين جميعا⁽⁷⁾ .

[378 ب : ب]

واحتجا بأن بعض هذه الجراحة معتبر⁽⁸⁾ ، وبعضها هدر⁽⁹⁾ ، فوجب اعتبار هذين القسمين⁽¹⁰⁾ ، ولا يعتبر العدد⁽¹¹⁾ كرجل جرح رجلا ، ولدغته عقرب ، ونهشته/ حية ، وعقره كلب ، فمات من⁽¹²⁾ ذلك كله⁽¹³⁾ ، أنه يُعتبر⁽¹⁴⁾ الحكم دون العدد⁽¹⁵⁾ ، فيضمن الجراح النصف ، فكذلك هاهنا⁽¹⁶⁾ .

و⁽¹⁷⁾ وجه قول أبي حنيفة رحمه الله : أن القتل بهذه الأمور لا يقع بنفس الأثر ، وإنما يحصل⁽¹⁸⁾ بالثقل⁽¹⁹⁾ ، والعمق⁽²⁰⁾ المخصوص ، والحاجز⁽²¹⁾ المخصوص ، وإذا كان كذلك ، اعتبر الكل والجملة⁽²²⁾ علة⁽²³⁾ واحدة⁽²⁴⁾ .

ثم⁽²⁵⁾ يجب تقسيم حكمها ، فإذا تردد جُعل في حق الذي اعتبر كأن⁽¹⁾ كله علة ، وفي حق من لم يُعتبر كأن الكل ليس بعلة .

254254254254254485485

- (١) في (أ) و (ب) : فيه . ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) وكان ذلك بغير إذن صاحبيه . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 764/2 .
(٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٤) في (ب) : ثلث .
(٥) على عاقلته في المسألتين . انظر : الهداية 324/10 .
(٦) في (ب) : وقالوا . وفي (ج) : وعندهما .
(٧) انظر : المبسوط 27/ بدائع الصنائع 372/10 ، اللباب 167/3 .
(٨) أي : التلف في نصيب من أشهد عليه . انظر : الهداية 324/10 .
(٩) أي التلف في نصيب من لم يُشهد عليه . انظر المرجع السابق .
(١٠) بحيث تنقسم الدية كذلك نصفين . انظر المرجع السابق .
(١١) في (د) : الرجل .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٣) ليست في (أ) .
(١٤) في (أ) : لا يعتبر .
(١٥) لأن حكم جناية العقرب ، والحية ، والكلب واحد ؛ لأن جنايتها هدر في الدنيا والآخرة ، فتعتبر نوعا واحدا ، وجناية الرجل نوعا آخر . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 718/2 .
(١٦) في (أ) : هنا .
(١٧) ليست في (ب) .
(١٨) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(١٩) الثقل في الحائط . انظر : العناية 324/10 .
(٢٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢١) والعمق في البئر . انظر المرجع السابق .
(٢٢) في (ب) : الخاص ، وفي (ج) و (د) : الجناح .
(٢٣) في (ب) : جملة .
(٢٤) ليست في (أ) و (ب) .
(٢٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢٦) في (ب) و (د) : لم .

[ولو كان أشهد عليهم ⁽²⁾ ، [أو بنو] ⁽³⁾ ، أو حفروا جميعا في غير الملك ⁽⁴⁾ كان عليهم على الحساب ⁽⁵⁾ الذي قلنا ، فكذلك ⁽⁶⁾ هاهنا ⁽⁷⁾ بخلاف الجراحات ⁽⁸⁾ ؛ لأن كل جرح يصلح علةً بانفراده ، فلم يجعل الجملة علة في حق من اعتُبر بل جُعِل فعله علة بانفراده ، واعتبر غيره معارضا له ، ولا عبرة بالمعارض ⁽⁹⁾ إلا في قدر الحكم ، فلهذا افترقا ، وهذه الجملة من الخواص .

18- مسألة :

[شج رجلا موضحة فذهبت عيناه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله فيمن شج رجلا ⁽¹⁰⁾ موضحة ، فذهبت عيناه

قال :

لا قصاص في شيء من ⁽¹¹⁾ هذا ⁽¹²⁾ .

[وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله ⁽¹³⁾ في الموضحة القصاص .

ثم ⁽¹⁴⁾ قال عنه فيمن قطع مفصلا/ من إصبع ، فشُلَّ الباقي ⁽¹⁵⁾ ، أو شُلَّت اليد كلها [316 ب : ج] لا قصاص في شيء [من ذلك] ⁽¹⁶⁾ ⁽¹⁷⁾ .

[ثم قال] ⁽¹⁸⁾ : [ولو كُسِرَ نصف السن ⁽¹⁾ ، فاسودَّ به ⁽²⁾ ما بقي أنه لا قصاص في

شيء من ذلك] ⁽³⁾ ⁽⁴⁾ ، ولم يَحْكُ خلافا ⁽⁵⁾ ، وهذه الجملة من الخواص .

-
- () ليست في (د) .
 () مثبت في حاشية (ج) [ق] .
 () مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 () قوله : " في غير الملك " خاص بمسألة البناء والحفر ؛ لأنه لو كان في الملك لكانوا غير متعددين ، ولكن في غير الملك يكون تعديا ، فعليهم الدية بسببه . انظر : حاشية الشلي 309/7 .
 () في (أ) : اعتبار .
 () في (د) : فلذلك .
 () في (أ) : هنا .
 () هذا جواب عن قولهما سابقا في عقر الكلب ، ونهش الحية ، وجرح الرجل . انظر : العناية 324/10 .
 () في (ب) : التعارض .
 () في (ب) : رأسا .
 () زاد في (أ) : ذلك .
 () وفي الهداية 293/10 : وقالوا - أي المشايخ في شروحه - : " وينبغي أن تجب الدية فيهما " . أي في العينين كما في العناية 293/10 ، أما في البناية 251/12 : فهما أرش الموضحة ، ودية العينين .
 () في (ب) : وقالوا . وفي (ج) : عندهما .
 () في (أ) و (د) : و .
 () في (ب) : الثاني .
 () ليست في (أ) و (ب) .
 () وينبغي أن تجب الدية في المقطوع ، وفيما بقي حكومة عدل بالإجماع . انظر : تبين الحقائق 285/7 .
 () ليست في (أ) .

ولو قطع إصبعاً ، فسقطت أخرى إلى جنبها ، لم يجب القصاص فيهما عند أبي حنيفة رحمه الله .

ووجب في الأولى دون الثانية عند أبي يوسف⁽⁶⁾ .

ووجب فيهما⁽⁷⁾ جميعاً⁽⁸⁾ القصاص عند محمد رحمه الله روى ذلك⁽⁹⁾ عنه⁽¹⁰⁾ ابن سماعة⁽¹¹⁾

أما الكلام بين أبي حنيفة ، و⁽¹²⁾أبي يوسف⁽¹³⁾ رحمه الله قالوا :

لا قصاص في سرية الجناية على الطرف بحال .

وقال محمد رحمه الله : يجب إذا كان يُقتَص منه⁽¹⁴⁾ ، [إذا كان]⁽¹⁶⁾ مقصوداً⁽¹⁷⁾ .

واحتج بأن سرية الفعل تُنسب إلى الفعل شرعاً ، ويجعل الفاعل مباشراً للسرية ؛

لأن حقيقة [فعل العباد]⁽¹⁸⁾ لا يزيد⁽¹⁹⁾ على هذا⁽²⁰⁾ التقدير ، وإذا⁽²¹⁾ جعل مباشراً لذلك أخذ به كما لو⁽²²⁾ سرى إلى النفس⁽²³⁾ .

(١) في (د) : سن .

(٢) ليست في (د) .

(٣) مثبت في حاشية (ب) .

(٤) وينبغي أن تحب الدية في السن كله . انظر المرجع السابق .

(٥) أي لا خلاف في هاتين المسألتين : مسألة قطع المفضل من الإصبع ، ومسألة كسر نصف السن .

(٦) قال صاحبان ، وزفر ، والحسن : يقتص من الأولى ، وفي الثانية أرشها . انظر : الهداية 294/10 .

(٧) أي : الشجة ، وذهاب البصر ، وهذه الرواية عن محمد المقصود بها المسألة الأولى ، والمشهور فيها عنه أنه لا قصاص . انظر : حاشية الشلي 286/7 .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) . وفي (ج) : عن محمد .

(١١) ابن سماعة : محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال بن وكيع بن بشر التيهمي ، أبو عبد الله ، كتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد ، وروى الكتب ، والأمال ، وهو من الحفاظ الثقات ، ولد سنة 130 هـ ، وتوفي سنة 233 هـ ،

وله 103 سنة ، ولي القضاء للمأمون ببغداد إلى أن ضعف بصره ، له كتاب أدب القاضي ، وكتاب المحاضر

والسجلات وقيل : سبب كتابة ابن سماعة للنوادر عن محمد أنه رآه في النوم كأنه ينقب البر ، فاستعبر ، فقيل له :

هذا رجل ينطق بالحكمة ، فاجتهد أن لا يفوتك من لفظه شيء . انظر : تاج التراجم 240 .

(١٢) في (د) : وبين .

(١٣) زاد في (أ) و (ج) و (د) : وبين محمد .

(١٤) أي : يجب إلى ما يمكن فيه القصاص . انظر : الهداية 294/10 .

(١٥) في (أ) و (ب) و (د) : فيه .

(١٦) ليست في (أ) . ومثبت في حاشية (ج) [ق] .

(١٧) انظر : مختلف الرواية 1858/4 ، البناءة 251/12 ، تبين الحقائق 285/7 .

(١٨) في (د) : الفعل المعتاد .

(١٩) في (ب) : يزداد .

(٢٠) ليست في (د) .

(٢١) في (ج) : فإذا .

(٢٢) في (أ) : إذا .

(٢٣) في (ب) : نفسه .

ولأبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله أن هذا بمنزلة الخاطئ ، وبمنزلة المسبب ، ولا قصاص على واحد منهما .

وإنما قلنا هذا ؛ لأن كل⁽¹⁾ طرف يصلح عمدة بالتعدي ، ولا يصلح عمدة⁽²⁾ لغيره ، وإذا كان كذلك ، صار تناوله لذلك على سبيل الخطأ منه ، ويشبه التسبب أيضا ؛ لأن التسبب أن يفعل الرجل فعلا في محل ، وليس ذلك بموضوع⁽³⁾ للأثر في / محل آخر⁽⁴⁾ ، فإذا [379:ب] أثر فيه كان تسببا كمن حفر بئرا فوق وقع فيها⁽⁵⁾ إنسان كان الحافر مباشرا لما⁽⁶⁾ فعل مُسببا لما اتصل به ، وكل⁽⁷⁾ ذلك في النسبة⁽⁸⁾ سواء في المباشرة⁽⁹⁾ .

أحدهما : [في حد]⁽¹⁰⁾ المباشرة ، والثاني : خارج [عن ذلك]⁽¹¹⁾ ، وليس كذلك النفس ؛ لأنه لا يمكن تناوله إلا من قبل جرح البدن ، فصار ذلك موضوعا⁽¹²⁾ مقصودا

في⁽¹³⁾ حد المباشرة .

ثم اختلفوا فيه⁽¹⁴⁾ :

فقال أبو حنيفة رحمه الله : إذا بطل القصاص عن بعض الفعل ، سقط عن⁽¹⁵⁾ الكل إذا كان الذي⁽¹⁶⁾ لا قصاص فيه من سراية الأول .

[وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله]⁽¹⁷⁾ : لا يسقط إذا كان كل واحد منهما يصح إفراده .

257257257257257257485485

(١) مثبت في (د) [صح] .

(٢) مثبت في (د) [ح] .

(٣) في (ج) : بموضع .

(٤) ولا فود في التسبب . انظر : الهداية 294/10 .

(٥) في (د) : فيه .

(٦) في (د) : بما .

(٧) في (أ) : وكان .

(٨) مثبت في (ج) [ق] .

(٩) المباشرة : كون الحركة بدون توسط فعل آخر كحركة اليد . انظر : التعريفات 252/1 .

(١٠) في (أ) : فوجد .

(١١) في (ب) : عنه .

(١٢) ليست في (أ) .

(١٣) في (ب) و (ج) : فوجد .

(١٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٥) في (د) : في .

(١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٧) في (ب) : وقالا . وفي (ج) : وعدهما .

و⁽¹⁾وجه قولهما : أن الفعل متى وقع في محلين ، أخذ حكم فعلين⁽²⁾ كل واحد منهما مبتدأ ، ألا ترى أن من رمى⁽³⁾ رجلا ، فأصابه ، فنفذ⁽⁴⁾ منه ، وأصاب آخر ، أنه يقتص للأول دون الآخر⁽⁵⁾ ، وكذلك إذا قطع إصبعاً ، فاضطربت⁽⁶⁾ السكين ، فأصاب إصبعاً أخرى خطأً منه ، أنه يقتص بالأولى⁽⁷⁾ دون الثانية⁽⁸⁾ ، فكذلك في مسألتنا ، وإذا صار بمنزلة فعلين لم⁽⁹⁾ تتعد⁽¹⁰⁾ الشبهة⁽¹¹⁾ .

[270:ب]
[245:د]

/بخلاف السن إذا اسود ما بقي منها⁽¹²⁾ ، أو الإصبع /إذا شُلَّ ما بقي منها ، أو شُلَّت اليد كلها ؛ لأن ذلك بمنزلة شيء واحد بخلاف الإصبعين ، واليدين .

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله : أن سرية الفعل مع ابتداء الفعل بمنزلة شيء واحد ، وما يحتمل السرية بمنزلة /محل واحد ، فيثبت للفعل صفة الاتحاد دون الافتراق ، فإذا

[317:ج]

صار⁽¹³⁾ بحال⁽¹⁴⁾ لا يوجب القود بعاقبته⁽¹⁵⁾ ، أثر ذلك في ابتدائه بخلاف نفسيين ؛ لأن ليس من سرية الآخر ، وهما محلان .

وبخلاف السكين إذا اتصلت إلى [الإصبع الأخرى]⁽¹⁶⁾ ؛ لأنها قد صارت مقصودة [ونحن نسلم أنها تصلح⁽¹⁷⁾ مقصودة⁽¹⁸⁾ وإنما الكلام في احتمال الاتحاد ، وذلك عند السرية يكون⁽¹⁹⁾ ، وقد وجد⁽²⁰⁾ .

258258258258258258485485

- (١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
- (٢) في (أ) : الفعلين .
- (٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٤) في (أ) و (د) : نفذ .
- (٥) في (ج) و (د) : الثاني .
- (٦) في (أ) : فأصاب .
- (٧) في (ب) : في الأولى .
- (٨) في (ب) : الثاني .
- (٩) في (د) : فلم .
- (١٠) في (ج) : تنعقد .
- (١١) أي : شبهة الخطأ .
- (١٢) في (أ) : منهما .
- (١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٤) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
- (١٥) في (أ) : لعاقبته .
- (١٦) في (ب) : إصبع أخرى .
- (١٧) في (ج) و (د) : تصح .
- (١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٩) ليست في (ج) .
- (٢٠) انظر : تبين الحقائق 286/7 .

19- مسألة :

[إقامة الحد على من دخل الحرم]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يصيب القصاص ، أو شيئاً⁽¹⁾ يجب فيه⁽²⁾ الحد ، ثم يدخل الحرم قال :

يقام ذلك عليه إلا القتل ، إلا أنه لا يُكَلَّم ، ولا يُؤْوَى ، ولا يُجالس ، ولا يُبايع⁽³⁾ ، وإن أصاب ذلك في الحرم ، أقيم عليه ، وهذا عندنا⁽⁴⁾ .

وقال الشافعي رحمه الله : يُقام ذلك كله فيه⁽⁵⁾⁽⁶⁾ ؛ لأنه من باب الانتصاف ، ومجازاة الظالم ، والحرم أحق به كما لو⁽⁷⁾ أنشأ فيه .

[379ب]

ولنا أن الحرم مأمّن بالإجماع للخائف حتى أمن الصيد فيه ، ولا نص فيه /بل/ استدلالاً بالآدمي ، فلان يأمن فيه الآدمي أولى⁽⁸⁾ ، وهو المقصود⁽⁹⁾ [في الباب]⁽¹⁰⁾ .
ألا ترى أن الحرم جعل مأمناً مكرومة⁽¹¹⁾ له ، فوجب لصاحب الشرع ، والعباد مصرفه ، والإنسان بأن يكون⁽¹²⁾ [مصرفاً عند الحاجة أحق من البهيمة ، ووجوب القتل ألزم حاجة من [إباحة القتل]⁽¹³⁾ فصار]⁽¹⁴⁾ أشد الحاجة به⁽¹⁵⁾ أيضاً⁽¹⁶⁾ أولى لكنه لا يُكَلَّم ، ولا يُؤْوَى ، ولا يُجالس ، ولا يُبايع⁽¹⁷⁾ ؛ لأن⁽¹⁸⁾ حق الحرم صار مفضياً بالأمان⁽¹⁹⁾ ، وذلك في ترك⁽²⁰⁾ التعرض لا غير .

259259259259259259485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) ليست في (د) .
(٣) في (د) : يباع .
(٤) انظر : أحكام القرآن للجصاص 20/2 ، بدائع الصنائع 114/7 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 775/2 ، حاشية ابن عابدين 113/7 . أما في الجامع الصغير 518 فقد قال : لا يقام ذلك كله عليه .
وعن أبي يوسف : أنه يؤخذ ، ويخرج من الحرم ، ثم يقتل ، ولا يقتل في الحرم ، والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 776/2 .
(٥) في (د) : في الحرم عليه .
(٦) انظر : المهذب 188/2 ، روضة الطالبين 224/9 .
(٧) في (ب) : إذا .
(٨) ليست في (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٩) زاد في (ب) : أولى .
(١٠) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١١) في (ج) و (د) : تكرومة .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٣) في (ج) و (د) : الإباحة للقتل .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٥) ليست في (ب) .
(١٦) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(١٧) في (ج) و (د) : يباع .
(١٨) في (ج) : ولأن .
(١٩) في (ج) : بالأن . أتوقع أن الناسخ نسي الميم والألف .
(٢٠) ليست في (ج) .

وأما الإحسان إليه ، فليس من باب الأمان ، فوجب إحياء الحق من الوجه الذي لا يتعرض للأمان ، ولهذا⁽¹⁾ لم يجب الضمان في هذا بخلاف⁽²⁾ ما لو أنشأ فيه ؛ لأنه دون الملتجئ في استحقاق الكرامة ، فبطل الاستدلال .

20- مسألة :

[القتل بالحرق والتغريق وليطة القصب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يحمي التنور⁽³⁾ ، فيلقى فيها⁽⁴⁾ إنسانا ، فيموت⁽⁵⁾ فيها ، أو يلقى في نار لا يستطيع الخروج منها ، فيموت ، قال : عليه القصاص⁽⁶⁾ .

و إن القى صبيا أو رجلاً في البحر فيموت⁽⁷⁾ فيه قال : لا قصاص عليه .

[وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله⁽⁸⁾ : عليه القصاص⁽⁹⁾ .

و إن ذبح صبيا بليطة⁽¹⁰⁾ قَصَب⁽¹¹⁾ ، فعليه القصاص في قولهم⁽¹²⁾ جميعا⁽¹³⁾ .

260260260260260260485485

- (١) في (د) : وهذا .
 (٢) في (ب) و (د) : وبخلاف .
 (٣) التنور: الذي يخبِز فيه ، وقيل : التَّنُور عَمَّتْ بكل لسان ، وصاحبه تَنَّار ، وهذا يدل على أن الأصل في الاسم عجمي ، فعربتها العرب ، فصار عربيا ، والدليل على ذلك أن أصل بنائه تَنَر ، ولا يُعرَف في كلام العرب . انظر : الصحاح في اللغة (تنر) ، تهذيب اللغة (تنر) .
 (٤) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (٥) في (ب) و (د) : فمات .
 (٦) انظر : بدائع الصنائع 233/10 ، البنائة 84/12 ، الفتاوى الهندية 5/6 ، البحر الرائق 327/8 .
 (٧) في (د) : فمات .
 (٨) في (ب) : وقالوا . وفي (ج) : وعندهما .
 (٩) انظر : الهداية 229/10 .
 (١٠) البليطة : واحة الليط ، وهو قشر القَصَب ، والقناة اللازق بها ، والقطعة لَيْطَة . انظر : المحيط في اللغة (ليط) .
 (١١) في (ج) : القصب .
 (١٢) انظر المراجع السابقة في مسألة " الرجل يحمي التنور " . حيث عدَّ الفقهاء مسألة النار ، وليطة القصب ، وما يجري مجرى السلاح في الجرح من القتل العمد بالإجماع .
 (١٣) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

أما مسألة النار فبالإجماع⁽¹⁾ ؛ لأنها تعمل في الظاهر ، والباطن وهي⁽²⁾ العذاب الأكبر في دار العذاب⁽³⁾ في الآخرة ، فكان⁽⁴⁾ فوق السيف ، [فوجب أن يتعدى إليه الحكم

فلها ليطة القصب ، فبالإجماع أيضا ؛ لأنها تقطع بمنزلة السيف]⁽⁵⁾ ، والسكين .
وأما⁽⁶⁾ التغريق [في الماء]⁽⁷⁾ ، فإنه لا يعمل في الظاهر ، وليس الماء بآلة القتل⁽⁸⁾ ،
ولا يعذب به في الدار⁽⁹⁾ الآخرة إلا بواسطة الحرارة المتناهية ؛ ليصير بمنزلة النار ، قال
تعالى: ﴿يَكُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آتٍ﴾⁽¹⁰⁾ ، وهو الذي انتهى حره .

فأما عينه ، فطهور ، وغذاء في الوضع ، فكان مثل الخشب ، /والحجر ، وما ليس
بسلح على الاختلاف الذي تقدم .

21- مسألة : [ولد المأذون لها في التجارة هل يباع في دينها ويخف في جنايتها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله /في الرجل⁽¹¹⁾ يأذن⁽¹²⁾ لأمتيه في التجارة ،
فتستدين ديناً ، [ثم تلد]⁽¹³⁾ قال :

يُباع ولدها⁽¹⁴⁾ معها في الدين .

وإن جنت جناية ، ثم ولدت ، دُفعت هي⁽¹⁵⁾ ، ولم يُدفع ولدها⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾ .

261261261261261261485485

(١) انظر : الاستذكار 165/8 ، المجموع 460/18 .

(٢) في (أ) و (د) : وهو .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٤) في (ج) : وكان .

(٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٦) في (ب) : فأما . وليست في (د) .

(٧) في (ج) : بالماء .

(٨) في (د) : للقتل .

(٩) في (أ) : دار . وليست في (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) سورة الرحمن 44 .

(١١) في (ج) و (د) : رجل .

(١٢) في (ج) و (د) : أذن .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٤) وشرط السراية إلى الولد : أن تكون الولادة بعد لحوق الدين . انظر : مجمع الأثر 306/4 .

(١٥) ليست في (أ) و (ب) . وفي (د) : الأم .

(١٦) في (ب) : الولد .

(١٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 747/2 ، مجمع الأثر 306/4 ، حاشية ابن عابدين 189/7 .

[د:ا246]

[جنایة الحامل]

[280:ب]

–262262262262262262485485

262

مباح⁽¹⁾ مقيد بشرط السلامة ، فإذا أضيف إليه التلف ، صار ضامنا ، وكذلك السرج من الأحمال ، فأما الرداء فتابع لبدنه ليس [لبسه⁽²⁾ للحفظ بل]⁽³⁾ الحفظ فيه تبع ، فلم يجعل سقوطه مضافا إليه ، فلم يضمن .

23- مسألة :

[العطب بروت وبول الدابة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يسير على الداب، فتقف للروث ، والبول ، فتروث ، وتبول ، فيعط⁽⁴⁾ إنسان بذلك قال : لا ضمان عليه ، وإن كان صاحب الدابة أوقفها لغير ذلك والمسألة بحالها ، ضَمِنَ⁽⁵⁾ .

والفرق بينهما⁽⁶⁾ : أن الاحتراز عن الروث ، والبول غير ممكن ، فجعل عفو ، [والوقوف من ضروراته ؛ لأن الدابة لا تروث ، ولا تبول إلا بعد الوقوف في الغالب ، فجعل ذلك عفو]⁽⁷⁾ أيضا ، ولم يجعل مضافا إلى صاحب الدابة ، فصار هدرا له⁽⁸⁾ . [فأما وقف⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ الدابة لأمر آخر ، فليس مما وُضِعَ له الطريق ، فكان تعديا ، فلم يجعل ما اتصل به من التلف عفو ، وإن تعذر الاحتراز عنه [كمن جرح رجلا ضَمِنَ سرايته ، وإن تعذر الاحتراز عنه]⁽¹¹⁾ . وكذلك من حفر بئرا في⁽¹²⁾ قارعة الطريق ضَمِنَ ما وقع فيه⁽¹³⁾ ، وإن تعذر الاحتراز عنه ، فكذلك هنا ، والله أعلم .

263263263263263263485485

(1) ليست في (د) .
أي أنه فعل مباح لكنه مقيد بشرط السلامة . انظر : تبين الحقائق 304/7 .

(2) ليست في (أ) و (ب) .

(3) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(4) في (ب) : فعطب .

(5) انظر : تكملة فتح القدير 325/10 ، البحر الرائق 406/8 ، اللباب 163/3 .

(6) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(7) مثبت في حاشية (ب) .

(8) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(9) في (ج) : وقوف .

(10) في (ب) : أما إذا أوقف .

(11) مثبت في حاشية (ب) ، وفي حاشية (ج) [صح] .

(12) في (ج) و (د) : على .

(13) ليست في (ج) .

وقال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يسير على الدابة فتصيب بيدها⁽¹⁾ ، أو برجها حصاة ، أو نواة ، أو تُثير غبارا مما يلي مُقَدِّم الدابة ، أو مُقَدِّم الرَّجُل ، أو اليد ، أو حجرا صغيرا ، فَفَقَأَ⁽²⁾ عين إنسان قال :

لا ضمان على الراكب عنه⁽³⁾ ، وإن كان حجرا كبيرا عظيما⁽⁴⁾ ضَمِنَ⁽⁵⁾ .

[وذكر المُقَدِّم تنبيه ؛ لأن المؤخَّر لا يُشكِّل / أنه لا يضمن ، وإنما المُشكِّل هو المُقدم]^[318ج]
[⁽⁶⁾].

وأصله : أن السير في الطريق حق مستحق لصاحب الدابة ، فوضع عنه ما ليس في وسعه الاحتراز عنه ، وهذه الجملة لا يمكن الاحتراز عنها⁽⁷⁾ ، ألا ترى أن نفحة⁽⁸⁾ الذنب ، والرجل صار هدرا لما قلنا .

فأما إذا كان الحجر⁽⁹⁾ كبيرا⁽¹⁰⁾ ، فإن الاحتراز عنه ممكن ، فصار بالتقصير متعديا ، ألا ترى أنه يضمن ما خبطت بيدها ، أو كدمت بفيها⁽¹¹⁾ لما / قلنا .
وقد قيل : لو عَنَّفَ على الدابة ضَمِنَ ذلك⁽¹²⁾ كله ؛ لتعديه .

ثم ذكر أن الراكب يضمن ما أصابت / الدابة بيدها ، أو رجلها ، أو رأسها ، أو كدمت⁽¹³⁾ ، أو خبطت⁽¹⁴⁾ ؛ لأن الاحتراز عن هذا كله ممكن ، ولا يضمن لِنَفْحَةِ الرَّجُل والذَّنْب ؛ لأن الاحتراز عن ذلك غير ممكن .

وإن كان أَوْفَقَهَا في الطريق ضَمِنَ نفحة الذنب والرجل أيضا⁽¹⁵⁾ ؛ لما قلنا أنه متعدي ، فلم يوضع عنه مما⁽¹⁶⁾ تعدى إليه فعله شيء ، وإن تعذر الاحتراز عنه .

264264264264264264485485

- (١) في (ب) : بذنيها .
(٢) في (أ) : فتفقأ .
(٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(٤) ليست في (ب) .
(٥) انظر المراجع السابقة .
(٦) هذه العبارة تأخر ذكرها في (أ) ، حيث ذكرها بعد قوله في هذه المسألة : " ألا ترى أن نفحة الذنب والرجل صار هدرا لما قلنا " .
(٧) في (ب) : عنه .
(٨) نَفَحَت : نَفَحَت الدابة : رَمَحَتْ رجلها ورمت بجد حافرها ودفعت ، وقيل : النفح بالرجل الواحدة ، والرمح بالرجلين معا . انظر : العين (نفح) ، المحكم والمحيط الأعظم (نفح) .
(٩) في (ب) : حجرا .
(١٠) زاد في (د) : عظيما .
(١١) في (د) : بضمها .
(١٢) ليست في (أ) . ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٣) الكدَم : العضُّ بأذن الفم ، أي : بمقدم الأسنان . الصحاح (كدم) .
(١٤) خَبَطَت : الخبط : الضرب باليد ، وأصل الخبط : ضرب البعير الشيء يُخَفُّ يده . انظر : تهذيب اللغة (خبط) .
(١٥) انظر المراجع السابقة .
(١٦) في (ب) : ما .

و⁽¹⁾ قال : وما ضَمِنَه الراكب ضَمِنَه السائق⁽²⁾ ، والقائد⁽³⁾ ؛ لأن سير الدابة مضاف⁽⁵⁾ إلى السائق ، والقائد كما يُضاف إلى الراكب ، فلزمه الحفظ عما يمكن الحفظ⁽⁶⁾ والاحتراز عنه ، ووُضِع عنه ما ليس في وسعِه ، فإذا أُضيف إليه ضَمِنَه كأنه فعله بيده .

قال : إلا أنه لا يكون على السائق ، والقائد كفارة⁽⁷⁾ ، وعلى الراكب الكفارة ، فيما أوطأت الدابة⁽⁸⁾ ؛ لأن ثقل⁽⁹⁾ الراكب على الدابة اتصل بالقتيل ، فصار مباشرا بمنزلة الرامي ، فأما السائق ، والقائد ، فلم يتصل أثر فعلهما [بالقتيل بل فعلهما]⁽¹⁰⁾ تسبب [إلى القتل]⁽¹¹⁾ ، /والكفارة جزاء الفعل ، وهو القتل ، فلا⁽¹²⁾ يجب على المُسَبِّب الذي هو دون المباشر في استحقاق الجزاء ، وهو كحافر البئر ، وواضع الحجر أنه لا كفارة عليهما⁽¹³⁾ ، [والدافع في البئر ، أو على الحجر يضمن الكفارة]⁽¹⁴⁾ ؛ لما قلنا .

[246 ب : د]

24- مسألة :

[القتل يوجد في الفرات أو على دابة بين قريتين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في القتل يمر في الفرات قال :

ليس على أحد شيء .

وإذا كان⁽¹⁵⁾ على الدابة قتيل ، وهي تمر بين قريتين ، كان على أقربهما⁽¹⁶⁾ .

265265265265265265485485

- (١) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (٢) السائق : معنى سوق الدابة : أن يمشي خلفها . انظر : تبين الحقائق 317/7 .
 (٣) انظر المراجع السابقة .
 (٤) وذكر في مختصر القدوري : " والسائق ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها ، والقائد ضامن لما أصابت بيدها دون رجلها " وبذلك أخذ بعض المشايخ (العراقيين) وهو تضمن السائق لما أصابت الرجل ، ولكن أكثر المشايخ (ماوراء النهر) على أن السائق لا يضمن النفحة بالرجل وإن كان يراها السائق ؛ لأنه لا يمكنه دفعها عنها ، وهو الأصح . انظر : العناية 327/10 ، الباب 163/3 .
 (٥) في (ج) : يضاف .
 (٦) ليست في (أ) . ومثبت في حاشية (ج) [و] .
 (٧) في (ج) : الكفارة .
 (٨) انظر المراجع السابقة .
 (٩) في (د) : فعل .
 (١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (١٣) في (ج) و (د) : على حافر البئر ، وعلى واضع الحجر . انظر : مختصر القدوري 163/3 .
 (١٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (١٥) في (ج) : وجد .
 (١٦) انظر : المبسوط 111/26 ، بدائع الصنائع 372/10 ، تبين الحقائق 354/7 ، 358 .

وأصله : أن القسامة ، والدية إنما جُعِلَت⁽¹⁾ على جماعة تُسبوا إلى التقصير فيما لزمهم من الحفظ ، وليس الفرات بداخل في⁽²⁾ ولاية أحد ، فلا يلزم حفظه أحدا بل هو بمنزلة المفازة التي لا تدخل تحت ولاية أحد فلم يستقم نسبته إلى أحد ، فوجب أن يكون هدرا .

فأما الدابة ، فلا تنفك عن الولاية ، والحفظ ، وما بين القريتين منسوب إلى أحديهما لا محالة ، وعلى أهل القرية حفظه ، فإذا وُجد⁽³⁾ قتيل على الدابة في حدودهم ، نُسب ذلك إلى تقصيرهم فيما لزمهم ، وإنما وجب أن يُجعل على⁽⁴⁾ أقربهما ؛ لما روي أن قتيلاً وُجد بين وادعة⁽⁵⁾ ، وأرحب⁽⁶⁾ ، فجعل ذلك عمر رضي الله عنه على أقربهما وهي وادعة⁽⁷⁾ .

وقد رفع بعضهم هذا الحديث ، وأسندوه⁽⁸⁾ .

وإذا جُعل ذلك⁽⁹⁾ على أقربهما ، جُعل عليهم القسامة ، والدية .

[318: ب ج]

[العطب بوضع القنطرة أو الخشبة]

25- مسألة :

[381: ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله / في رجل⁽¹⁰⁾ يجعل قنطرة⁽¹⁾ على نهر ، فيمُرُّ عليها⁽²⁾ رجل متعمدا ، فيقع ، فيعطب قال : لا ضمان عليه .

266266266266266266485485

(١) في (د) : شرعت .

(٢) في (أ) : تحت .

(٣) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٤) في (أ) : إلى .

(٥) وادعة : قال في أحسن التقاسيم 31 / 1 : وعلى يمين صنعاء : مخلاف شاكر ووادعة ويام وأرحب .

مخلاف وادعة : من ناحية نجد وهو وادعة بن عمرو بن ناشج ومن قراه بقعة وعمران وأعلى وادي نجران . ووادعة بطن من همدان . انظر : معجم البلدان 5 / 70 ، لب اللباب في تحرير الأنساب 1 / 85 .

(٦) أرحب : على وزن أفعل من قولهم بلد رحب أي واسع وأرض رحية وهذا أرحب من هذا أي أوسع ، وأرحب مخلاف باليمن سمي بقبيلة كبيرة من همدان ، واسم أرحب مرة بن دعام ابن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن بكيل ابن جشم بن حيوان بن نوف بن همدان ، وإليه تنسب الإبل الأرحبية ، وقيل أرحب بلق على ساحل البحر بينه وبين ظفار نحو عشرة فراسخ . معجم البلدان 1 / 144 .

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك العقول ، ب القسامة (18266) . وابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الديات ، ب ما جاء في القسامة (27804) .

(٨) أما الحديث الذي رفعه بعضهم ، وأسندوه ، فقد أشار إليه الزيلعي في نصب الراية 5 / 200 : روي أنه عليه الصلاة والسلام أتى في قتيل وجد بين قريتين فأمر أن تذرع . أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2195) 1 / 292 . والعفيلي في الضعفاء 1 / 76 ثم قال : " قال ما جاء به غيره وليس له أصل . حدثنا معاذ بن المثنى قال : سألت علي بن المديني ، عن أبي إسرائيل الملائي قال : سألت يحيى بن سعيد عنه ، فقال : لم يكن في دينه بذلك وكان يذكر عثمان " . وابن عدي في الكامل 1 / 290 ، وقد ضعّف ابن عدي أبو إسرائيل عن قوم ، ووثقه آخرون . والبيهقي في الكبرى ، ك القسامة ، ب ما روي في القتل يوجد بين قريتين (16920) .

(٩) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) في (ج) : في الرجل .

قال⁽³⁾ : وكذلك الرجل يضع الخشبة⁽⁴⁾ في الطريق ، فيمر عليها رجل ، [فلما بلغ
]⁽⁵⁾ إلى نصفها ، فسقط ، فعطب قال⁽⁶⁾ : فلا ضمان على صاحبها⁽⁷⁾ الذي وضعها⁽⁸⁾ ؛
 لأن المارّ بثقله صاحب علة لكنه لم يصح نسبة الحكم إليه ؛ لكونه مباحا .
 فإذا تعمد المرور ، صار متعديا ، فُنُسب إليه التلف دون المسبب ، وصار كأنه أتلف
 نفسه⁽⁹⁾ ، ولذلك قلنا فيمن يقود بعيرا⁽¹⁰⁾ على أرض⁽¹¹⁾ ، قد رُشَّت ، فعطب البعير
 الماء أنه هدر⁽¹²⁾ ، ولو لم يكن عالما متعمدا لما هدر لما قلنا .

26- مسألة :

[العطب بتعليق القنديل وبسط البواري في مسجد العشيرة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في المسجد يكون للعشيرة⁽¹³⁾ ، فيجيء
 من العشيرة ، فيعلق فيه قنديلا ، أو يبسط فيه بواري⁽¹⁴⁾ ، أو حصاة ، فيعطب به إنسان
 قال : لا شيء عليه ، [وإن كان الفاعل لذلك من⁽¹⁵⁾ غير العشيرة ضمن ذلك كله .
 وإن جلس رجل من العشيرة للصلاة ، فعطب به رجل لم يضمن]⁽¹⁶⁾ ، وإن كان
 جالسا في غير الصلاة ضمن ، وعندهما⁽¹⁷⁾ : لا يضمن على كل⁽¹⁸⁾ حال⁽¹⁹⁾ .
 أما المسألة الأولى ، فإن التصرف في المسجد في⁽²⁰⁾ هذه الوجوه ، مفوض إلى أهله ،
 فخرج فعل الرجل مخرج الحسبة⁽¹⁾ مطلقا ، فنزل منزلة ما لو فعل بإذن الإمام أو فعل ذلك
 في ملكه ، فلم يضمن .

(١) القنطرة : ما يُبنى على الماء للعبور ، والجسر عام مبنيا كان ، أو غير مبنٍ . انظر : المغرب 185/2 .

(٢) في (أ) و (ب) و (د) : عليه .

(٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٤) في (ج) : خشية .

(٥) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(٦) ليست في (أ) و (ب) .

(٧) ليست في (أ) .

(٨) انظر : العناية 316/10 ، الفتاوى البزازية 410/6 .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠) البعير : اسم يقع على الذكر ، والأنثى من الإبل ، وإنما يقال له " بعير " إذا أذع . انظر : حياة الحيوان 133/1 .

(١١) في (د) : الأرض .

(١٢) انظر : الفتاوى الهندية 41/6 .

(١٣) العشيرة : القبيلة . انظر : الصحاح (عشر) .

(١٤) البواري : جمع بارية وبوري ، ويقال له البورياء بالفارسية ، وهو فارسي معرب ، وهو : الحصير المنسوج ، وقيل : المعمول من القصب . انظر : لسان العرب (بور) ، المغرب 71/1 .

(١٥) ليست في (أ) و (ج) .

(١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٧) في (ب) : وقالا . وفي (د) : وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله .

(١٨) ليست في (ب) و (د) .

(١٩) انظر : مختلف الرواية 1865/4 ، حاشية سعدي جلي 318/10 ، مجمع الأثر 290/4 .

(٢٠) في (ب) و (د) : من .

فأما غير أهل المسجد إذا فعلوا ذلك ، فإنهم ضامنون عند أبي حنيفة رحمه الله ، [وقال ⁽²⁾ أبو يوسف ومحمد رحمه الله ⁽³⁾ : [لا ضمان عليهم] ⁽⁴⁾ ؛ لأن هذه قرينة يثاب عليها الفاعل ، فلا يضمن كأهل المسجد ⁽⁵⁾ .

ولأبي حنيفة رحمه الله أن هذا الرجل فعل ما ليس [بملك له] ⁽⁶⁾ ، ولا داخل تحت ولايته ، فيضمن [كما لو حفر بئرا في المسجد [لمصالح المسجد] ⁽⁷⁾ ، فعطب فيها إنسان ، أو حيوان أنه يضمن] ⁽⁸⁾ .

وإنما قلنا هذا ⁽⁹⁾ ؛ لأن غير ⁽¹⁰⁾ العشيرة لا يملكون ذلك إلا بإذن العشيرة ، وللعشيرة منعهم ⁽¹¹⁾ عن ذلك ، وليس الرأي والتدبير فيه إلى غير العشيرة ، [وما قالوا يبطل بحفر] ⁽¹²⁾ ؛ ولأن أكثر ما في هذا ⁽¹³⁾ الباب أن نُسلّم لهما أنه مباح ، و ⁽¹⁴⁾ لكنه ليس بواجب ، فصار مضمون العاقبة مقيدا بشرط السلامة كمن وقف في [طريق المسلمين] ⁽¹⁵⁾ ؛ ليصلح بين فئتين ⁽¹⁶⁾ [من المسلمين] ⁽¹⁷⁾ أنه يضمن ما عطب به ، وإن كان متقربا ⁽¹⁸⁾ ، فكذاك هنا ⁽¹⁹⁾ .

[381:ب] وإن جلس رجل من العشيرة يصلي ، أو يتعلم العلم ، أو ما أشبه ذلك من القُرب ⁽²⁰⁾ ، فعطب به رجل ، لم يضمن ؛ لأن ذلك داخل في ولايته كما في ملكه ، فأما إذا جلس / لغير صلاة ، فهو ضامن عند أبي حنيفة رحمه الله ، وغير ضامن عندهما ⁽²¹⁾ . [247:د]

(١) الحسبة : فعل الشيء حسبة ، أي : لم يأخذ عليه أجرا مبتغيا الثواب من الله . أو هي : الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله .
(٢) في (د) : وعند .
(٣) في (ب) و (ج) : وعنهما .
(٤) في (ب) : لا يضمنون .
(٥) انظر المراجع السابقة .
(٦) في (د) : بملكه .
(٧) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٩) في (د) : ذلك .
(١٠) في (د) : غيره من .
(١١) في (ج) : أن تمنعهم .
(١٢) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(١٣) ليست في (أ) .
(١٤) ليست في (أ) و (ج) .
(١٥) في (أ) : الطريق .
(١٦) في (ب) : الفئتين .
(١٧) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٨) في (أ) و (ج) : متعديا .
(١٩) في (ب) و (ج) : ها هنا . وليست في (د) .
(٢٠) في (ب) : القرية . وليست في (ج) .
(٢١) انظر المراجع السابقة .

احتجا بأن المنتظر للصلاة في الصلاة حكما ، والمصلي لا يضمن ، ف كذلك المنتظر] لا يضمن ⁽¹⁾ .

ولأبي حنيفة رحمه الله أن الجلوس في المسجد مباح ، فيكون مقيدا بشرط السلامة .

والجواب : أنه كذلك في حق الثواب ، فأما في حق⁽²⁾ الحكم فلا .

وأما إذا جلس للحديث ، فإنه⁽³⁾ ضامن بالإجماع ؛ لأنه غير مباح له .

وإن قعد معتكفا ، فإن مشايخنا اختلفوا فيه :

/فقال بعضهم : عند أبي حنيفة رحمه الله يضمن ؛ لأنه جالس لغير الصلاة . [319ج]

وقال بعضهم : لا يضمن ؛ لأنه متقرب به⁽⁴⁾ .

فإن كان الجالس رجلاً من غير العشيرة ، فقولهما فيه لا يشكل أنه⁽⁵⁾ بمنزلة الرجل

من العشيرة كما قالوا في بسط البواري ، والحصة⁽⁶⁾ .

وأما في⁽⁷⁾ قول أبي حنيفة رحمه الله ، فيحتمل أن يضمن بكل حال⁽⁸⁾ .

وقال بعضهم : بل هو عنده في حق الصلاة بمنزلة العشيرة لأن المساجد أعدت

لصلاة العامة من غير خصوص ، وإنما /الخصوص [فيما يرجع]⁽⁹⁾ إلى الرأي ، والتدبير ، [382ب]

[ولذلك⁽¹⁰⁾ لم يكن لغيرهم حق إقامة الجماعة ؛ لأنه مما⁽¹¹⁾ يفتقر إلى الرأي ، والتدبير

، فأما نفس⁽¹³⁾ الصلاة ، فمستغن عن ذلك بخلاف تعليق⁽¹⁴⁾ القناديل ، وبسط البواري⁽¹⁵⁾

، والحصا⁽¹⁶⁾، وهذا القول أشبهه ، والله أعلم .

-269269269269269269485485

(١) لیست فی (أ) و (ب) و (ج) .

(٢) لیست فی (أ) و (ب) و (د) .

(٤) في (ب) و (د) : فهو .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(١) في (ب) و (د) : لأنه .

(١) في (أ) و (ب) : الحِصَا .

(١) لیست فی (ا) و (ب) .

(١) أي إذا لم يكن في الصلاة يضمن على كل حال ، وهو الصحيح . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندى

. 768/2

() لیست فی (۱) .

() في (ب) : وكذلك .

(۱۲) لیست فی (د) .

(١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح].

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح].

(١٥) مثبت في حاشيه (ج) [صح] .
(١٥) نادف (د) م (د) نالط

(١٦) () راد في (ج) و (د) : البساط .

() في (ج) و (د) : احصاه .

27- مسألة :

[عجز المكاتب عن دفع دية جنائته الخطأ]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله / في المكاتب يجني جنائية خطأ ، ثم يعجز قبل [272ب:]
أن يقضي القاضي⁽¹⁾ قال :

يدفعه مولاه ، أو يفديه . وإن قضى القاضي ، ثم عجز ، باعه مولاه في ذلك ، هذا قولنا .

وقال زفر رحمه الله في المسألتين جميعاً : يباع فيه⁽²⁾ .

وحاصله⁽³⁾ : أن جناية المكاتب لا تصير ديناً عليه ، ولا تصير مالا بنفس الوقوع ، وإنما [تصير كذلك بقضاء القاضي ، أو بالتراضي ، أو بالموت عن وفاء عندنا .

وقال زفر رحمه الله : تصير مالا و⁽⁴⁾ ديناً عليه بنفس الوقوع [5] .

واحتج بأن الجناية وجدت والمانع من دفع الوقبة قائم⁽⁶⁾ ، فوجب أن تجب⁽⁷⁾ لها قيمته في الذمة⁽⁸⁾ ، ولا يتعلق الحق بالرقبة كالمدير يجني ، وأم الولد⁽⁹⁾ .

بيانه : أن الكتابة مانعة [عن الدفع]⁽¹⁰⁾ [بمنزلة التدبير]⁽¹¹⁾ .

ووجه قولنا : أن موجب جنایات العبيد دفع الرقبة ، وإنما يُصار إلى القيمة عند تعذر الدفع ، ودليل التعذر هاهنا متردد ؛ لأن المكاتب قد يؤدي ، فيُعتَق ، فيُسدَّ به باب الدفع ، وقد يعجز ، فتتفسخ الكتابة ، فيُدفع ، ولما كان كذلك ، وجب الوقف⁽¹²⁾ فيه⁽¹³⁾ حتى يتبين .

270270270270270270485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) انظر : المبسوط 62/27 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 747/2 ، النافع الكبير 459 .
وقد رجع أبو يوسف إلى قول أبي حنيفة بعدما كان يقول أولاً : إذا عجز قبل القضاء يباع في الأرض أيضاً ، وهو قول زفر رحمه الله . انظر : تحفة الفقهاء 445 ، النافع الكبير 459 .
(٣) زاد في (د) : هذا .
(٤) في (ب) : أو .
(٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٦) وهو الكتابة حيث تعتبر من أسباب الحرية ، فالمكاتب بمنزلة الحر فهو أحق بمكاسبه ، وجنائته عليه دون سيده ، ودون عاقلته يُحكم عليه بالأقل من قيمته ومن أُرش جنائته ، وهذا إذا لم يعجز . انظر : المبسوط 61/27 ، تبين الحقائق 320/7 .
(٧) في (د) : يجعل الواجب لها .
(٨) أي قيمة المكاتب يوم جنى ، بدلا من دفع رقبته إلى ولي الجناية ؛ لأن الواجب الأصلي في جنایة العبد هو دفع الرقبة ، والمانع من دفعه هو الكتابة . انظر : المبسوط 62/27 ، تحفة الفقهاء 445 .
(٩) المدب وأم الولد تجب القيمة في جنائتهما على المولى ؛ لأن الحق في كسبهما للمولى ، حيث امتنع دفعهما لوجود شيء من أسباب الحرية كالمكاتب . انظر : المبسوط 61/27 .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١١) في (ب) : كالتدبير .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٣) مثبت في حاشية (ج) [و] .

ألا ترى أن المبيع إذا أبق قبل التسليم⁽¹⁾ لم⁽²⁾ ينتقض البيع [بل يتوقف البيع على⁽³⁾ قضاء القاضي]⁽⁴⁾ [لما قلنا أن العجز عن التسليم متردد ، وكذلك السلم إذا انقطع لم ينتقض البيع]⁽⁵⁾ إلا بقضاء القاضي لما قلنا ، فكذلك هاهنا⁽⁶⁾ لا ينتقل الحق عن الرقبة إلى القيمة⁽⁷⁾ إلا بالقضاء ، أو ما يعمل عمله⁽⁸⁾ ؛ لما قلنا⁽⁹⁾ [فكذلك هنا]⁽¹⁰⁾ . فإذا لم يقض به حتى عجز ، بقي الحق متعلقا برقبته ، فوجب دفعها . وإذا قضى به⁽¹¹⁾ ، فقد صح القضاء عليه بالقيمة ؛ لقيام المانع في الحال ، فصارت القيمة ديناً عليه ، فيباع به⁽¹²⁾ ، ثم لا يطل القضاء بزوال المانع قاصراً على حال الزوال كما قلنا فيما ضربنا من الأمثلة⁽¹³⁾ بخلاف المدبر ، وأم الولد ؛ لأن المانع فيهما مطلق لا تردد فيه ، ولا احتمال ، فلم يجب⁽¹⁴⁾ الوقف فيه .

28- مسألة :

[قتل المسلم للمسلم خطأ عند التقاء الصفين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الصفين يلتقيان ، صف من المسلمين ، وصف من المشركين ، فيقتتلان ، فيقتل⁽¹⁵⁾ رجل من المسلمين رجلاً من أصحابه ظن / أنه [382:ب] مشرك / قال :

[319:ج]

لا قصاص عليه ، وعليه الكفارة⁽¹⁶⁾ .
أما القصاص ، فلا يجب ؛ لأنه وقع خطأ منه .

271271271271271271485485

- (١) في (أ) : القبض .
(٢) ليست في (د) .
(٣) في (د) : إلى .
(٤) مثبت في حاشية (ج) [و] .
(٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٦) في (أ) : هنا .
(٧) مثبت في حاشية (أ) [صح] . ساقط من (د) .
(٨) في حاشية [272 ب : أ] بيان لقوله : أو ما يعمل عمله : (وهو الرضا أو الموت عن وفاء) .
(٩) زاد في (أ) : فكذلك هنا .
(١٠) ساقط من (ب) و (ج) و (د) .
(١١) ليست في (د) .
(١٢) ليست في (ب) .
(١٣) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٤) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٦) انظر : مجمع الأثر 249/4 ، البحر الرائق 333/8 .

وأما الكفارة ؛ لأنه أراق دما معصوما⁽¹⁾ بعصمة الإسلام كما لو قتل مسلما خطأ في غير هذا الباب⁽²⁾ ، والكفارة ما شرعت إلا في الخطأ .
وتجب الدية ، ذكر ذلك في السير⁽³⁾ الكبير⁽⁴⁾ ؛ لما قلنا أنه خطأ ، وفي الخطأ الدية بالنص .

29- مسألة :

[قتل المسلم لمن أسلم في دار الحرب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجلٍ مسلمٍ دخل /أرض الحرب ، فقتل مسلما أسلم هناك ، وكان من أهل الحرب ، فإن قتلته خطأً : فعليه الكفارة ، ولا دية عليه⁽⁵⁾ ، وإن قتلته عمداً : فليس عليه الكفارة ، ولا الدية⁽⁶⁾ .
[وأصله : أن]⁽⁷⁾ العصمة للآدمي نوعان : مقوم بالدية ، والقصاص⁽⁸⁾ ، و⁽⁹⁾مؤثمة بالكفارة⁽¹⁰⁾ .

فأما العصمة المقومة فلا تثبت إلا بالإحراز بدار الإسلام .

فأما⁽¹¹⁾ الأخرى فتثبت من غير الإحراز⁽¹²⁾ .

وعند الشافعي رحمه الله : تثبت كلاهما بالإسلام⁽¹³⁾ .

واحتج بقول النبي ﷺ : ((أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا ، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى))⁽¹⁾
((فقد أثبت /العصمة كلها بالإيمان من غير فصل .

[i:273]

272272272272272272272485485

- (1) في (أ) : معصومة .
(2) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(3) في (ب) : سير .
(4) انظر : شرح السير الكبير 105 /1 ، حيث قال : " وإذا كان القوم من المسلمين يقاتلون المشركين ، فقتل مسلم مسلما ظن أنه مشرك ، أو رمى إلى مشرك ، فرجع السهم ، فأصاب مسلما ، فقتله ، فعليه الدية والكفارة ؛ لأن هذا صورة الخطأ " .
(5) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(6) انظر : بدائع الصنائع 248/10 .
(7) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(8) العصمة المقومة : هي التي يثبت بها للإنسان قيمة بحيث من هتكها فعليه القصاص أو الدية . انظر : التعريفات 195 /1 .
(9) ليست في (أ) .
(10) العصمة المؤثمة : هي التي يجعل من هتكها آثما . انظر : التعريفات 195 /1 .
(11) في (ب) : وأما .
(12) في (ب) و (د) : إحراز .
(13) انظر : إعانة الطالبين 117/4 ، تكملة المجموع 5/19 .

واحتج أصحابنا رحمهم الله بقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾⁽²⁾ .

ولم يذكر الدية ، وهذا موضع حاجة ، فثبت به⁽³⁾ أنها غير واجبة ، ولأن هذه العصمة راجعة إلى معنى العزة⁽⁴⁾ في أحكام الدنيا ، فتضاف إلى الإحراز كالصيد ، والحشيش ، وكل مباح لا قيمة⁽⁵⁾ له ، فإذا أحرز ، صار متقومًا .

30- مسألة :

[عدم وجوب الدية على العبد لمن زعم عتقه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في عبد لرجل زعم رجل⁽⁶⁾ أن مولاه أعتقه ، [ثم إن هذا العبد قتل وليا لهذا الرجل خطأ⁽⁷⁾⁽⁸⁾] قال :

ليس لهذا الرجل⁽⁹⁾ الذي زعم أن مولاه أعتقه [⁽¹⁰⁾ قليل ، ولا كثير⁽¹¹⁾] .

لأن من زعمه أنه لا شيء له عليه ؛ لأن مولاه إذا أعتقه ، ثم قتل كما زعم الرجل كان⁽¹²⁾ دية الرجل على عاقلته ، وكان القاتل عن ذلك بريئا ، فصار الرجل معترفا ببراءة المولى ، وبراءة القاتل مدعيا على العاقلة فلزمه ما أقر به ، ولم يصح ما ادعاه بغير⁽¹³⁾ حجة .

31- مسألة :

[الجناية على العبدین المضاف العتق لأحدهما]

(١) أخرجه البخاري ، ك الإيمان ، ب : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (25) . و مسلم ، ك الإيمان ، ب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (124 - 129) .
(٢) سورة النساء 92 .
(٣) ليست في (ج) و (د) .
(٤) في (أ) : القوة .
(٥) ليست في (أ) .
(٦) مثبت في حاشية (ج) . وليست في (د) .
(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٨) وسواء كانت الجناية بعد الإقرار أو قبله فلا تفاوت في ذلك . انظر : العناية 349/10 .
(٩) ليست في (أ) و (د) .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١١) انظر : تبين الحقائق 327/7 ، شرح الوقاية 527/2 ، حاشية ابن عابدين 190/7 .
(١٢) في (د) : كانت .
(١٣) في حاشية (ج) [صح] ، وفي (د) : من غير .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قال لعبد له : " أحدكما حر " ،
ثم إن رجلا شج العبدين جميعاً / شَجَّةً^(١) ، شَجَّةً^(١) ، ثم قيل للمولى : " أوقع العتق على
أحدهما " ، فأوقعه على أحدهما قال :
أرش الشَّجَّتَيْنِ للمولى^(٢) .

لأن العتق إنما أضيف إلى أحدهما غير متعين ، وللبيان حكم الإنشاء من وجه ،
وحكم الإظهار من وجه ، فصار قاصراً من وجه ، ظاهراً من وجه^(٣) ، فبقي الطرف
منفصلاً على صفة الرِّق ، فلم يصح إيجاب الحرية^(٤) فيه^(٥) من بعد ، ولهذا وجب أرش
العبد فيهما ، ولما كان كذلك ، وجب أرشهما للمولى .

وهذا يخالف^(٦) ما إذا قتلها رجل واحد ، فإنه يغرم قيمة عبد ، ودية حر^(٧) ، ولم
يُجعل كذلك / في ضمان الشَّجَّتَيْنِ ، والجاني واحد أيضاً .

والفرق بينهما : أن العتق أُضيف إلى أحدهما بيقين ، فصار القاتل قاتلاً للحر بيقين
أيضاً^(٨) ، فلزمه ديته ، وهذا لأن^(٩) القتل يلاقي محل العتق ، فأما الطرف ، فليس بمحل
للعتق ، وإنما يثبت فيه حكمه^(١٠) تبعاً ، فلا يثبت قبل ثبوته في العين^(١١) من كل وجه ، [
والطرف إنما يتبع العين^(١٢) لا محالة ، فقليل^(١٣) : إن يثبت في العتق من كل وجه]^(١٤) ، لم
يثبت فيما يتبعه ، فصار مقطوعاً على حكم الرِّق .

32- مسألة :

[إعادة البينة من الابن الغائب على قاتل أبيه]

274274274274274274485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] ، ليست في (د) .
(٢) انظر : البناية 384/12 ، البحر الرائق 438/8 ، مجمع الأنهر 311/4 .
(٣) في أصول الفقه : أن البيان إنشاء من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للإنشاء ، فلو فات أحدهما ، وبين المعتق
ففيه لا يصح ، وإظهار من وجه حتى يجبر عليه ، ولو كان إنشاء من كل وجه لما أجبر عليه أن الولي لا يجبر على
إنشاء العتق . انظر : البناية 384/12 .
(٤) في (د) : الحرمة .
(٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٦) في (ج) و (د) : بخلاف .
(٧) فيكون الكل نصفين بين المولى ، والورثة ؛ لعدم الأولوية . انظر : البحر الرائق 438/8 .
(٨) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) ليست في (د) .
(١٠) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١١) في (د) : العتق .
(١٢) في (د) : العتق .
(١٣) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(١٤) ليست في (أ) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يُقتل عمدا ، وله ابنان أحدهما غائب ، فأقام الحاضر البينة⁽¹⁾ على قاتل أبيه ، ثم قدم الغائب ، قال⁽²⁾ :

آمره⁽³⁾ أن يعيد البينة⁽⁴⁾ .

[وإن كان القتل خطأ ، لم آمره أن يعيد البينة]⁽⁵⁾ ، وكذلك الدّين⁽⁶⁾ .

أما الدّين إذا كان للميت على الناس ، فأقام أحدهما بذلك بينة ، فحكم به القاضي ، ثم⁽⁷⁾ حضر⁽⁸⁾ آخر⁽⁹⁾ ، فله أن يأخذ نصيبه من غير إعادة البينة ؛ لأن المال موروث عن الميت ، [فيقع الإثبات للميت ، وأحد الورثة خصم عن الميت]⁽¹⁰⁾ ، فصح منه⁽¹¹⁾ الكل ، ثم تلقاه الورثة منه ، وكذلك الخطأ [موجبه المال]⁽¹³⁾ ، وهو موروث عن الميت كغيره من الأموال .

وأما إذا كان عمدا ، فكذلك عندهما ؛ لأن الواجب بالعمد القصاص ، وهو موروث أيضا عن الميت تجري فيه سهام الورثة بمنزلة البدل⁽¹⁴⁾ الآخر ، فإذا لم يُكلف إعادة البينة في /أحد⁽¹⁵⁾ بدل الدم ، لم يُكلف في الآخر أيضا⁽¹⁶⁾ .

[248:د]

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن هذا الحاضر أثبت حق نفسه ، فلا يثبت به حق غيره كما لو ادعى رجل عليه أنه قتل أباه ، وأقام البينة ، ثم⁽¹⁷⁾ ادّعى [رجل آخر ليس بأخ للأول]⁽¹⁸⁾ /أنه قتل أباه أيضا ، أنه يحتاج إلى إقامة⁽¹⁾ البينة ، وإنم /قلنا هذا ؛ لأن

[273:ب]

[383:ب]

275275275275275275485485

(١) في (أ) و (ب) : بينة .

(٢) ليست في (ج)

(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٤) في (د) : الدية .

(٥) مثبت في حاشية (أ) [صح] .

(٦) انظر : مختلف الرواية 1863/4 ، بدائع الصرائع 270/10 ، البناية 187/2 .

وعندهما : لا يعيد ، ولا خلاف إذا كان خطأ : لا يعيد . انظر : بدائع الصرائع 270/10 ، شرح الوقاية 489/2 .

(٧) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٨) زاد في (أ) : به .

(٩) في (ب) و (د) : الآخر .

(١٠) مثبت في حاشية (أ) [صح] .

(١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٢) ليست في (ب) .

(١٣) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(١٤) في (ب) : بدل .

(١٥) في (د) : حق .

(١٦) ليست في (ب) .

(١٧) في (د) : و .

(١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

القصاص واجب للورثة ابتداء من حيث إنه حق لا ينتفع به الميت ، فلم يصح إيجابه له ، فقام⁽²⁾ الوارث في ذلك مقامه ، ولما كان واجبا لهم ابتداء من وجه ، احتيج إلى إعادة البينة على هذا الوجه ، ولم يصح استيفاؤه مع الشبهة .

ولا يلزم أن القصاص متى⁽³⁾ صار مالا ، صار موروثا ؛ لأنه إنما لم⁽⁴⁾ يورث ؛ لعدم الفائدة ، وقد صار ذلك مفيدا ، وهو كالموصى له بالثلث لا حق له في القصاص . وإذا صار مالا ، وجب له ثلثه ؛ [لما قلنا]⁽⁵⁾ ، وقد ذكرنا أن السائق يضمن ما⁽⁶⁾ يضمن الراكب⁽⁷⁾ .

33- مسألة :

[الجناية بإرسال الصيد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل أرسل صيدا ، فأصاب في فوره ذلك قال : لا ضمان عليه⁽⁸⁾ .

ومعنى قوله : " أرسل صيدا " أي : أرسل⁽⁹⁾ بازيا⁽¹⁰⁾ .

والصيد : مصدر ، والمصدر يجوز أن [يقوم مقام]⁽¹¹⁾ الفاعل كما [يقوم مقام]⁽¹²⁾ المفعول ، / فيسمى الذي يصيد صيدا كما يسمى الذي [يُصاد صيدا]⁽¹³⁾ . [وتفسير]⁽¹⁴⁾ هذا : أن البازي إذا قتل صيدا مملوكا⁽²⁾ ، حلّ ذلك إذا كان البازي البازي معلّما ، ولا [يضمنه الذي]⁽³⁾ أرسله .

[320ب:ج]

(١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٢) في (د) : لقيام .

(٣) في (أ) : إذا .

(٤) في (د) : لا .

(٥) في (ب) : فكذا هاهنا .

(٦) في (ج) : كما .

(٧) انظر المسألة رقم 23 .

(٨) انظر : الهداية 331/10 ، تبين الحقائق 317/7 ، شرح الوقاية 521/2 .

(٩) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٠) البازي : - بتشديد الياء وتخفيفها - طائر جارح ، وهو مما يصيد من الصقور ، وهو مذكر ، لفظه مشتق من البزوان وهو الوثب ، وهو من أشد الحيوانات تكبرا ، وأضييقها خلقا ، قليل الصبر على العطش ، خفيف الجناح سريع الطيران . انظر : حياة الحيوان 108/1 .

(١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

ثم⁽⁴⁾ قال : وكذلك إذا⁽⁵⁾ أرسل كلبه إرسالاً ، ولم يكن سائقاً له ، فأصاب في فوره ، لم يضمن .

فرق بين الحِلِّ ، وبين⁽⁶⁾ الضَّمان ، فإن فَعَلَ الكلب ، والبازي في حق الحِلِّ ، أُضيف إلى الذي أرسلهما ، ولم يُجعل في حق⁽⁷⁾ الضمان كذلك . وكذلك رجل أشلى⁽⁸⁾ كلبه [على رجل]⁽⁹⁾ حتى عَقَرَه⁽¹⁰⁾ ، أو مَزَّقَ⁽¹¹⁾ ثيابه ، لم يضمن إلا أن يسوقه .

والفرق : أن البازي ، والكلب عاملان باختيارهما ، وعمل البهيمة⁽¹²⁾ هدر إلا أنه يُنسب إلى الذي أرسله في حق إباحة الصيد [للضرورة ، والحاجة]⁽¹³⁾ ، ولا ضرورة في التعدي ، ولا نيابة فيه أيضاً ، وعند الاختيار لا بد من إثبات النيابة . وإن⁽¹⁴⁾ كان سائقاً في المسألتين جميعاً ، ضمن ما أتلفه الكلب ، ولم يضمن ما أتلفه البازي⁽¹⁵⁾ ؛ لأن الكلب يحتمل السَّوقَ كسائر الدواب ، فأما البازي ، فلا يحتمل ذلك⁽¹⁶⁾ فهَدَرَ⁽¹⁷⁾ سَوْقَهُ⁽¹⁸⁾ ، ذكر هذا الفرق في الزيادات .

وعن أبي يوسف رحمه الله : أنه أوجب الضمان في أموال الناس في هذا كله خطأ⁽¹⁹⁾ .

(١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٢) زاد في (د) : به .

(٣) في (أ) و(ب) : يضمن .

(٤) ليست في (أ) و (ج) .

(٥) في (د) : الذي .

(٦) ليست في (أ) و (ب) .

(٧) في (ب) : حكم .

(٨) أشلى : أشليت الكلب ، والفرس ، إذا دعوته لاسمه ليقبل إليك . انظر : العين (شلي) .

(٩) ليست في (أ) .

(١٠) عَقَر : عقره أي : جرحه ، ومنه كلبٌ عَقُور . انظر : الصحاح (عقر) .

(١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٢) البهيمة : كل ذوات أربع من دواب البر ، والبحر ، والجمع : بهائم ، وسميت بهيمة لإهامها من جهة نقص نطقها ، وفهمها . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (هيم) ، حياة الحيوان 1/158 .

(١٣) في (د) : للضرورة الحاجة .

(١٤) في (ب) و (د) : فإن .

(١٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٧) في (ب) : فيهدر .

(١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٩) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (د) [صح] . وأظنها والله أعلم : احتياطاً ، وليس خطأ . وذلك كما ورد في لفظ العناية 332/10 .

34- مسألة :

[إقرار المعتق بالقتل حال العبودية ، وادعاء ولي الجناية العكس]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبد أُعتِق ، ثم قال لرجل : " قتلْتُ
أخاك⁽¹⁾ خطأً ، وأنا عبد " وقال الرجل : " بل قتلته ، وأنت حر " قال⁽²⁾ :
القول قول العبد ، إذا علم أنه كان عبداً ، فأُعتِق⁽³⁾⁽⁴⁾ .

لأنهما اتفقا على براءته ؛ لأنه إن كان قتلَه وهو / عبد ، فإن الضمان على مولاه :
قيمته أو الفداء .

فإن كان بعد الإعتاق ، فذلك على عاقلة [مولاه ، وإن كان حراً ، فذلك على
عاقلته]⁽⁵⁾ أيضاً .

فإن كان لا عاقلة له ، [فعليه حينئذ]⁽⁶⁾ فإن⁽⁷⁾ العبد أنكر الضمان [هاهنا أصلاً لَمَّا
نَسَبَه إلى حالة معهودة ؛ لأنه لا يُتصور وجوب⁽⁸⁾ الضمان في قتل الخطأ على العبد في]⁽⁹⁾
حال رَقِّه بحال ، فلذلك جعل القول قوله بالإجماع⁽¹⁰⁾ .

قال : ولو أعتق أُمَّتَه⁽¹¹⁾ ، ثم قال لها : " قطعْتُ يدك ، وأنت أُمِّي " ، وقالت : " بل
قطعتهَا⁽¹²⁾ بعدما أعتقتني " فإن القول قول الجارية ، وكذلك ما أخذ منها إلا الوطاء ،
والغلة ، إذا قال : " جامعتك ، وأنت أُمِّي . وأخذت منك الغلة ، وأنت أُمِّي " ، وقلت
: " بل كان ذلك بعد العتق " فإن القول قول المولى ، [وهو قول أبي يوسف]⁽¹³⁾ .

[وقال محمد رحمه الله : القول في الكل قول المولى]⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾ .

278278278278278278485485

- (١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٤) انظر : العناية 349/10 ، البحر الرائق 427/8 ، حاشية ابن عابدين 190/7 .
(٥) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(٦) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٧) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٨) في (د) : وجود .
(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٠) وقد اتفقوا على أصلين : أحدهما : إن الإنساب إلى عادة معهودة منافية للضمان توجب سقوط المقر به ،
والآخر : أن من أقر بسبب الضمان ، ادعى ما يبرؤه لا يسمع منه إلا بحجة . انظر : البحر الرائق 427/8 .
(١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٢) في (أ) و (ب) : قطعه .
(١٣) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٤) ليست في (ب) .
(١٥) انظر المراجع السابقة .

و⁽³⁾وجه قول **أبي حنيفة** ، **وأبي يوسف** رحمهما الله أن المقر /أضاف الفعل إلى حال لا

تتأني الضمان ؛ /لأن المولى قد يقطع يد العبد ، فيضمن⁽⁴⁾ ، وقد يتلف [مال العبد]⁽⁵⁾ ، فيضمن بأن يكون عليه دين بخلاف الوطاء ، والغلة ؛ لأنه غير مضمون بحال ، وإن كان عليها دين ، فلذلك جعل القول قول المقر .

[سراية الجناية العمد إلى النفس بعد العفو عنها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل تُقَطَّع يَدُهُ عَمْدًا ، / فيقول

المقطوعة يده : " عفوت عن القطع " ثم مات منها⁽⁶⁾ ، قال :

على القاطع الدية⁽⁷⁾ في ماله ، ولو قال : " عفوت عن القطع ، وما يحدث منه⁽⁸⁾ " ، فهذا عفو ، ولا شيء على القاتل ، وكذلك لو قال : " عفوت عن الجناية " .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : العفو عن القطع عفو عن القتل ، والنفس ، وكل شيء يحدث منه ⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ .

وكذلك الاختلاف في الضربة ، والشجة ، والجراحة ، واليد ، وما أشبه ذلك ، وكذلك الاختلاف في الصلح⁽¹¹⁾ ، والتزوج⁽¹²⁾ .

واحتجا بأن العفو متى أضيف إلى القطع [وما أشبه ذلك] ⁽¹³⁾ ، فإنما يُراد به ؛ لأن نفس الفعل لا يحتمل العفو والإسقاط ⁽¹⁴⁾ ، وموجبه أحد شيئين : ضمان الطرف إن

-279279279279279279279485485

- 279

اقتصر ، وضمان النفس إن سرى ، فوجب أن يتناول أيهما [وُجد كما]⁽¹⁾ في مسألة الجناية⁽²⁾ .

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن هذا العفو وقع عن غير حقه ، فيبطل كما⁽³⁾ لو⁽⁴⁾ قال : " لا قطع لي قبل فلان " أنه لا يوجب البراءة عن النفس .

وإنما قلنا هذا ؛ لأن موجب القطع هو ما شرع / في ضمان الطرف ، فأما ما يجب [384:ب] في النفس ، فليس بموجبه بل هي⁽⁵⁾ موجب القتل ، فتبين أن حقه في شيء ، وقد سمى غيره ، فبطل تصرفه ، ولما بطل العفو ، وجب القصاص في القياس كأن⁽⁶⁾ العفو⁽⁷⁾ لم يوجد ، وفي الاستحسان : تحب الدية في ماله ؛ لأن العفو قد أضيف في الظاهر إلى حقه ، فصار شبهة .

36- مسألة :

[العبد صلح بالجناية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبد قطع يد رجل عمدا ، فدفع العبد إليه بقضاء ، أو بغير قضاء ، فأعتقه ، ثم مات المقطوعة يده من ذلك قال :
العبد صلح بالجناية⁽⁸⁾ ، وإن لم يعتقه رد⁽⁹⁾ العبد على مولاه ، ويقال للأولياء :
إما أن تقتلوا⁽¹⁰⁾ ، وإما أن تعفوا عنه⁽¹¹⁾ .

وهذه من الخواص⁽¹²⁾ ، وهذه هي المعروفة .

وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب هذه المسألة على خلاف هذا الوضع⁽¹³⁾ ، فقال⁽¹⁾ في رجل قطع يد رجل عمدا ، فصالح القاطع المقطوعة [يده على عبدٍ ، ودفعه⁽²⁾ إليه ، فأعتقه المقطوعة يده ، ثم مات من ذلك قال :

280280280280280280485485

(١) في (د) : كان كما وجد .
(٢) في حاشية [321 ب : ج] : " أي كما في العفو عن الجناية " .

(٣) في (د) : بما .

(٤) في (أ) : إذا .

(٥) في (ب) : هو .

(٦) في (ب) : لأن .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٨) معنى قوله : " العبد صلح بالجناية " : أي يملكه بالجناية . انظر : الرافع الكبير 508 .

(٩) في (ج) : يرد .

(١٠) في (ج) : تقتلوه .

(١١) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٢) في (أ) : خواص هذا الكتاب .

(١٣) في (ب) : الموضوع .

العبد صلح بالجنابة⁽³⁾ ، وإن⁽⁴⁾ لم يعتقه رُدَّ على⁽⁵⁾ مولاه ، وقيل للأولياء : " إما⁽⁶⁾ أن تقتلوا ، وإما أن تعفوا " ⁽⁷⁾ .

فاتفق الجواب واختلف السؤال ، [وهذه أيضا من الخواص ⁽⁸⁾ .

وهذه المسألة]⁽⁹⁾ ، والأولى حجة على أبي حنيفة رحمه الله في الاختلاف الذي بينا .

فذكر⁽¹⁰⁾ بعض مشايخنا في الجواب : أن المسألة موضوعة في الجنابة .

وإنما أخذوا ذلك من قوله : " العبد صلح بالجنابة " ، وهذا التأويل باطل ؛ لأنه لو كان كذلك لصحَّ الصلح أعتقه ، أو لم يعتقه ، ولما فصل⁽¹¹⁾ ، وجعل للأولياء حق⁽¹²⁾ القصاص ، بطل⁽¹³⁾ هذا التأويل .

وقال⁽¹⁴⁾ بعضهم : إن هذا صلح⁽¹⁵⁾ فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله ، فأوجب الملك فصح⁽¹⁶⁾ إعتاقه .

وهذا ليس بشيء ؛ لأن هذا⁽¹⁷⁾ الصلح باطل أصلا⁽¹⁸⁾ عند أبي حنيفة رحمه الله⁽¹⁹⁾ ،

وإنما تبقى صورته شبهة ، لا أن يكون فاسدا ، و⁽²⁰⁾ لو كان / على هذا⁽²¹⁾ الوجه ، لوجب

على المعتق قيمة العبد⁽²²⁾ / الذي أعتقه ردا للفساد ، ووجب⁽²³⁾ على الآخر الدية ،

(١) في (ج) و (د) : وقال .

(٢) في (ب) : فدفع .

(٣) في حاشية (ج) [صح] : للجنابة .

(٤) في (ب) : فإن .

(٥) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) انظر :

(٨) انظر : المبسوط 155/26 ، الهداية 345/10 ، مجمع الأثر 305/4 .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) في (د) : وذكر .

(١١) زاد في (أ) : صلح .

(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] ، وفي حاشية (د) .

(١٣) في (ج) و (د) : فبطل .

(١٤) في (ب) : فقال .

(١٥) في (أ) : الصلح .

(١٦) في (أ) : فصلح .

(١٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٨) ليست في (أ) .

(١٩) زاد في (أ) و (ب) : أصلا . وهي مكشوفة في (ج) بلا . وليست في (د) .

(٢٠) ليست في (د) .

(٢١) ليست في (د) .

(٢٢) ليست في (د) .

(٢٣) في (د) : ووجب .

ولكن⁽¹⁾ إذا لم يُعتقه⁽²⁾ ، ردّ العبد ، فلا يجب القصاص ؛ لأن الفاسد لا بد من أن يصير شبهة .

وإنما الجواب الصحيح : أن الدفع في المسألة المعروفة باطل عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأنه دفع بالقطع الذي كان موجه المال ، فلما سرى ، صار موجه القصاص ، فلم يكن الدفع فيه حكماً⁽³⁾ ، فبطل .

[لكن المقطوعة يده إذا أعتقه مع علمه أنه إذا سرى / بطل الدفع ، وبطل]⁽⁴⁾ [249]د:

إعتاقه ، كان ذلك دلالة منه على ابتداء الصلح [على رقبة العبد / مما يحدث تحقيقاً لما قصده ، وأما المولى فهو راضٍ به ظاهراً ؛ و⁽⁵⁾ لأنه لما رضي به جزاء عن القليل ، ففي الكثير [أحق و]⁽⁶⁾ أولى ، فجعل⁽⁷⁾ الإعتاق دلالة على ابتداء الصلح ، وإذا عدم الإعتاق فقد عدمت⁽⁸⁾ هذه الدلالة ، فكذلك في المسألة الثانية إن أعتقه كان ذلك دلالة على ابتداء الصلح]⁽⁹⁾ والجاني راضٍ بذلك أيضاً ؛ لما قلنا ، فانعقد صلحاً مبتدأ ، وإذا عُد الإعتاق ، عُدَّت دلالة الابتداء .

بقيت الشبهة في حق⁽¹⁰⁾ وجوب القصاص ، أن العقد الثاني إذا لم يتجدد ، وبطل الأول ، [فلم⁽¹¹⁾ لم⁽¹²⁾ يصير ذلك الأول شبهة]⁽¹³⁾ ؟ .

والجواب عنه : أما في المسألة المعروفة ، فالجواب عنه⁽¹⁴⁾ سهل ؛ لأن الدفع ليس بتصرف مبتدأ بل هو حق⁽¹⁵⁾ تسليم للواجب⁽¹⁾ ، فإذا بطل الواجب ، بطل التسليم أصلاً ، فلا يبقى ما يصلح شبهة ، فوجب القود .

282282282282282282282485485

(أ) في (أ) و (ب) وفي حاشية (ج) [ح] : ولكن .

(ب) في (أ) : يعتق .

(ج) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(د) ليست في (أ) .

(هـ) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(و) ليست في (أ) و (ب) .

(ز) في (أ) و (د) : فيجعل .

(ح) في (أ) و (ج) و (د) : عدم .

(ط) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(ي) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(ك) ليست في (د) . وفي (ج) : فلم .

(ل) ليست في (ب) .

(م) في (ج) وحاشية (د) [ح] : فلم يصير ذلك شبهة . وفي (د) وحاشية (ج) : لم لا يصير الأول شبهة .

(ن) ليست في (د) .

(س) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

وأما في المسألة الأخرى وهي : مسألة الصلح على رقبة العبد عن جناية مولاه ، فإنه يشكل الحكم بالقصاص .

وقال⁽²⁾ مشايخنا رحمهم الله : لا نعرف لهذا تأويلاً إلا أن يُحمل جواب هذا⁽³⁾ في⁽⁴⁾ الكتاب على القياس : أنه يجب القصاص ، وفي الاستحسان : تجب الدية ، كما ذكر⁽⁵⁾ في هذا الكتاب ، وفي⁽⁶⁾ غيره⁽⁷⁾ . والله أعلم .

37- مسألة :

[استيفاء القصاص من أبي المعتوه ووصيه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في المعتوه⁽⁸⁾ يكون له الأب ، فيقتل رجل [وليّ المعتوه]⁽⁹⁾ عمداً⁽¹⁰⁾ قال :

للأب⁽¹¹⁾ أن يقتل ، وأن يصلح ، وليس له أن يعفو .
وكذلك إن⁽¹²⁾ قطعت يد المعتوه عمداً ، وكذلك الوصي في ذلك⁽¹³⁾ كله إلا القتل ، فإنه ليس له أن يقتل⁽¹⁴⁾ .

وحاصل هذا الفصل : أن الروايات اتفقت في الأب أنه⁽¹⁵⁾ يستوفي القصاص في النفس و ما دونها ، وأنه يصلح في البابين جميعاً [ولا يصح عفوّه في البابين جميعاً]⁽¹⁶⁾ .
واتفقت الروايات في الوصي أنه [لا يملك استيفاء النفس ، و]⁽¹⁷⁾ [يملك استيفاء ما دونها ، وأنه يملك الصلح فيما دونها ، وأنه لا يملك العفو في البابين]⁽¹⁸⁾ .

(١) في (أ) : الواجب . ومثبت في حاشية (ج) [و] .

(٢) في (ب) و (د) : فقال .

(٣) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٤) ليست في (د) .

(٥) في (أ) : ذكرنا .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] . والله أعلم .

(٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 749/2 ، البناية 359/12 ، البحر الرائق 424/8 .

(٨) المعتوه : هو من كان قليل الفهم ، مختلط الكلام ، فاسد التدبير . انظر : التعريفات 72/1 .

(٩) في (أ) : وليه . وفي (ب) : والمعتوه وليه .

وقد أراد بولي المعتوه : قريبه كما إذا كان له ابن مثلاً . انظر : تبين الحقائق 228/7 .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١١) في (ب) : لأبيه .

(١٢) في (ب) : إذا .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٤) انظر : الهداية 225/10 ، تبين الحقائق 228/7 ، الفتاوى الهندية 20/6 .

(١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٦) ليست في (أ) .

(١٧) ليست في (أ) .

(١٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

وإنما⁽¹⁾ اختلفت الروايات في الوصي في فصل واحد ، وهو⁽²⁾ : صلحه في النفس [على مال]⁽³⁾ ، فقال هاهنا⁽⁴⁾ : يصح⁽⁵⁾ صلحه ، وقال في كتاب الصلح : إنه⁽⁶⁾ لا يصح⁽⁷⁾ .

أما الأب ، فإنه يستوفي القصاص بكل حال ؛ لأن القصاص شرع للشفعي⁽⁸⁾ ، ودرك الثأر ، وذلك راجع إلى النفس ، وللأب ولاية على نفسه ، والأب لقربه⁽⁹⁾ وكمال شففته ينزل منزلة الولد في الشفعي⁽¹⁰⁾ ، ودرك الثأر ، وهذا أمر معهود من الآباء ، وأما الصلح ، فلأنه أنفع للصغير ، والمعتوه من الاستيفاء ، / فلما ملك الاستيفاء ، كان الصلح له⁽¹¹⁾ أولى ، فأما⁽¹²⁾ العفو ، فلا يملكه ؛ لأنه إبطال لحقه .

/ وأما الوصي ، فإنه لا يملك استيفاء القصاص [في النفس]⁽¹³⁾ لما قلنا من أنه فائت [من باب]⁽¹⁴⁾ الولاية / على النفس ، وليس للوصي هذه الولاية ؛ لأنه⁽¹⁵⁾ لا⁽¹⁶⁾ ينزل منزلته في الشفعي⁽¹⁷⁾ ، ودرك الثأر ، ويملك استيفاء ما دون النفس ، والقياس : أن لا يملكه ؛ لأنه عقوبة مثل النفس يُراد به [ما يُراد]⁽¹⁸⁾ بالآخر⁽¹⁹⁾ .

ووجه الاستحسان⁽²⁰⁾ : أن الطرف لما كان تبعا للنفس ، ويصلح وقاية لها كالمال ، وقد أجاز أبو حنيفة رحمه الله القضاء بالتكول ؛ لما قلنا [أنه ألحق في هذا الباب ، فقليل : "

284284284284284284485485

- (١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٢) في (أ) : وهي .
 (٣) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٤) في (أ) : هنا .
 (٥) في (ب) : يصلح .
 (٦) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٧) قال في كتاب الأصل 497/2 (باب العفو عن القصاص) : " وكذلك الوصي يعفو عن دم اليتيم ، فإن صالح عليه ، فالصلح جائز ، وإن حط من الدية شيئا ، فلا يجوز ما حط ، ويبلغ به الدية ، وكذلك الأب ، والنفس في هذا وما دونها سواء " .
 (٨) في (ب) : للشفاء .
 (٩) في (أ) و (ب) : بقربه .
 (١٠) في (ب) : الشفاء .
 (١١) في (ب) و (د) : به .
 (١٢) في (ب) : وأما .
 (١٣) ليست في (أ) .
 (١٤) ليست في (أ) و (ب) .
 (١٥) في (أ) و (ب) و (ج) : ولأنه .
 (١٦) ليست في (ب) .
 (١٧) في (ب) : الشفاء .
 (١٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٩) في (أ) : بالآخرى .
 (٢٠) وجه الاستحسان : أنه يملكه . انظر : تبين الحقائق 228/7 .

والصحيح في القاضي أنه⁽¹³⁾ مثل الأب ، ألا ترى أن أصحابنا قالوا في رجل قُتل عمدا ، ولا وليّ له : [أن للسلطان]⁽¹⁴⁾ أن يقتل قاتله ، وله أن يصالح⁽¹⁵⁾ . وكذلك قول أبي حنيفة ومحمد⁽¹⁶⁾ رحمهما الله في اللقيط . والله أعلم .

38- مسألة :

[استيفاء القصاص لمن له ورثة صغار وكبار]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يُقتل عمداً ، وله ورثة صغار ، وكبار قال⁽¹⁷⁾ :

فللكبار أن يقتلوه قبل أن⁽¹⁸⁾ يكبر الصغار .

–285285285285285285485485

- (١) في (ج) : للقاضي .
 (٢) في (د) : فإذا .
 (٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٤) ليست في (أ) .
 (٥) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
 (٦) ليست في (أ) .
 (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٨) في (ج) و (د) : منه .
 (٩) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (١٠) في (أ) : يصلح .
 (١١) أي الوصي .
 (١٢) في (د) : وأما .
 (١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٤) في (ب) : فللسultan .
 (١٥) والقاضي بمنزلة السلطان في ذلك . انظر : تبين الحقائق 230/7 .
 (١٦) ليست في (أ) .
 (١٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٨) ليست في (د) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : ليس لهم أن يقتلوه حتى يكبر الصغار⁽¹⁾ .
واحتجا بأن [الصغار شريك الكبار في هذا الحق ، إذ الحق⁽²⁾ مشترك بينهم ،]
فللكبار بعضه⁽³⁾ ، والبعض لا يصلح للاستيفاء ، وإنما الاستيفاء حكم الكل .
و⁽⁴⁾وجه قول أبي حنيفة : أن القتل غير متجزئ ، فإذا ثبت لجماعة ، لم يستقم أن
يثبت مشتركا ، وهو لا يقبله ، فوجب أن يثبت لكل واحد منهم [كأن ليس معه غيره
كولاية الإنكاح⁽⁵⁾ ، وولاية الأمان ، إذا ثبت لجماعة⁽⁶⁾ ، ثبت⁽⁷⁾ لكل واحد⁽⁸⁾ منهم]⁽⁹⁾ على
الكمال⁽¹⁰⁾ [كأن ليس معه غيره]⁽¹¹⁾ ، فكذلك هاهنا .
وإذا كان كذلك انفرد كل واحد منهم⁽¹²⁾ باستيفائه .

39- مسألة :

[موت الصبي المغضوب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله فيمن غصب صبيا ، فهات عنده جُحى ، أو
فجأة⁽¹³⁾ قال⁽¹⁴⁾ :

فلا ضمان عليه .

وإن أصابته صاعقة ، أو نهشته حية ، فعلى الغاصب الدية على عاقلته .

أما إذا مات⁽¹⁵⁾ بجحى ، أو فجأة ، فلا ضمان عليه ؛ لأن الموت بالحمى سماوي
محض ، فلا يضاف إلى الغاصب ، فلا يبقى إلا غصبه ، والحر لا يُضمن للغصب ، وإنما
يضمن به المال .

286286286286286286286485485

(١) انظر : الأصل 18/3 ، المبسوط 174/26 ، تحفة الفقهاء 436 .

(٢) في (ب) : القصاص .

(٣) في (أ) : فكان للكبار بعض الحق .

(٤) ليست في (أ) .

(٥) في (ج) و (د) : النكاح .

(٦) ليست في (أ) .

(٧) ليست في (أ) . ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(٨) ليست في (أ) .

(٩) مثبت في حاشية (ب) .

(١٠) ليست في (أ) .

(١١) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(١٢) ليست في (أ) .

(١٣) في (أ) و (ب) : بفجأة .

(١٤) ليست في (ب) و (ج) .

(١٥) في (ب) : كان .

وأما إذا مات بآفة ، فإنه يضمن عندنا خلافا لزرر ، فإنه قال⁽¹⁾ :
لا يضمن⁽²⁾ ؛ لأنه إنما يضمن بالغصب في الحاصل لو ضمنه ، /والحر لا يضمن به⁽³⁾ . [322ب:ج]
واحتج أصحابنا بأن الغاصب سبب للتلف⁽⁴⁾ ، وهو فيه متعد ، فيضمن ما تلف به
كالذي يحفر في الطريق بئرا أنه يضمن ما وقع⁽⁵⁾ فيه ؛ لما قلنا ، وكان هذا خطأ منه ،
فوجب على عاقلته .

40- مسألة :

[وجود القتل في المحلة بعد الاقتتال]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في قوم اقتتلوا فأجلّوا⁽⁶⁾ عن قتل قال :
هو على أهل المحلة .

لما قلنا أن حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم ، فإذا لم يُعرف من باشره جُعل
عليهم /القسامة والدية .

[275ب:]

قال : إلا أن يدعي أولياؤه على أولئك ، أو يُعرف رجل بعينه ، فلا يكون على
أهل المحلة ، ولا على أولئك [شيء حتى يقيموا البينة ، أما إذا ادّعوا⁽⁷⁾ على أولئك]⁽⁸⁾
يعني على طائفة منهم ، تضمّن ذلك براءة أهل المحلة .

وقوله : " أو يُعرف رجل بعينه " يعني به⁽⁹⁾ في الدعوى لا في ظهور القتل⁽¹⁰⁾ عليه
وهو رجل بعينه من أولئك الذين اقتتلوا لا من أهل المحلة ، ولو كانت⁽¹¹⁾ الدعوى على
واحد⁽¹²⁾ من أهل المحلة ، لم يتضمن ذلك براءة أهل المحلة إذا لم يقم الحجة على الرجل
الذي عيّنه⁽¹³⁾ ؛ لأن القسامة تدل على أن القاتل منهم ، فتعيينه منهم لا ينافيه ،
ومن غيرهم ينافيه⁽¹⁾ .

287287287287287287287287485485

- (١) وقول زرر هو القياس . انظر : تبين الحقائق 345/7 .
(٢) انظر : المبسوط 186/26 ، تبين الحقائق 345/7 ، النافع الكبير 512 .
(٣) أي : لا يضمن بالغصب ، وإنما يضمن بالإتلاف . انظر : تبين الحقائق 345/7 .
(٤) حيث نقله إلى مكان فيه الصواعق ، أو الحيات . انظر : المبسوط 186/26 .
(٥) في (ب) : يقع .
(٦) أجلى القوم عن القتل : تفرقوا عنه ، وأجلّوا عن القتل : انفرجوا . انظر : المصباح المنير (جلوت) .
(٧) في (د) : ادعى .
(٨) ليست في (ب) .
(٩) ليست في (أ) و (د) .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١١) في (ج) : كان .
(١٢) في (أ) : أحد .
(١٣) في (ج) : عينوا .

41- مسألة :

[قتل المكاتب لعبده عمدا]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في المكاتب يقتل عبده عمدا قال :

لا قود فيه .

و⁽²⁾ في المسألة عبارتان :

" يُقتل عبده " و " يُقتل عبده " .

أما في المسألة⁽³⁾ الأولى : فإنما لم يجب⁽⁴⁾ القود ؛ لأن للمكاتب شبهة الملك في أكسابه⁽⁵⁾ ، فمنع ذلك وجوب القود عليه ، هذا إن كانت المسألة في المكاتب يُقتل عبده ، فكان المكاتب قاتلا عبده .

فأما إن كان [لفظ الرواية]⁽⁶⁾ في المكاتب يُقتل عبده عمدا ، فإنه لا قصاص فيه إن كان قتله غير المكاتب⁽⁷⁾ .

وقد نص في كتاب العتاق⁽⁸⁾ ، وغيره في عبد المكاتب ، أو ابنه يُقتل أنه لا قصاص⁽⁹⁾ فيه ، وعلل فيه⁽¹⁰⁾ بأني لا أدري / أنه للمولى ، أو للمكاتب⁽¹¹⁾ .

[250]:

بيانه : أن القتل في الابتداء حق المكاتب ؛ لأنه عبده ، وهو أحق به ، وللمولى فيه حق الملك أيضا حتى لم يجر نكاح⁽¹²⁾ أمته ، فمن هذا الوجه اشتبه ، فبطل حتى لا يُقتل ، وإن اجتمع⁽¹³⁾ عليه .

(١) انظر : بدائع الصنائع 289/7 ، 394/10 ، شرح الوقاية 548/2 ، البحر الرائق 453/8 .

(٢) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(٣) ليست في (ب) و (د) .

(٤) في (أ) : يوجب .

(٥) في (أ) : اكتسابه .

(٦) في (أ) : اللفظ .

(٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 749/2 ، بدائع الصنائع 265/10 .

(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) زاد في (د) : عليه .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١١) وفي كتاب الأصل أو المبسوط لمحمد بن الحسن ، كتاب الجنایات ، باب جنایة ولد المكاتب والجنایة عليه 405/2 : " قلت رأيت مكاتبا ولد له ولد في مكاتبته من أمة له فقتله رجل خطأ لمن يكون قيمته قال للمكاتب "

(١٢) ليست في (أ) و (ج) .

(١٣) في (أ) و (ب) : أجمعا .

وأما ابنه /إذا قتل عمدا ، فلا قصاص فيه ؛ لأن رقبته لمولاه ، و⁽¹⁾ لكن مكاسبه [386:ب] للأب ، فصار للمكاتب فيه حق ، فصار المكاتب في ابنه كالمولى في عبد المكاتب ، وصار المولى في عبده المكاتب كالمكاتب في ابنه .

ونظيره : أن عبد العبد⁽²⁾ المأذون إذا قتله⁽³⁾ عمدا ، وعلى الأول دين أنه⁽⁴⁾ لا قصاص فيه ، وإن اجتمع⁽⁵⁾ المولى ، والعبد ، والغرماء معا قلّ الدين ، أو كثر ، [ذكر ذلك في المأذون .

أما إذا قل الدين فالمالك للمولى ، وللغرماء فيه حق أيضا ، فاشتبه الولي ، وإن كثر الدين]⁽⁶⁾ ، فكذلك عندهما .

فأما عند أبي حنيفة رحمه الله /فلا ملك للمولى ، ولا للغرماء ، ولا للعبد ، ولا يجب باجتماعهم ؛ لأن الجهالة أبطلت القصاص⁽⁷⁾ .

ونظيره أيضا : العبد الرهن إذا قُتل أنه لا قصاص فيه⁽⁸⁾ ، وإن اجتمع⁽⁹⁾ الرهن والمرتهن ؛ لأنه في الابتداء حق الرهن لكنه متى قتل فوجب به القصاص صار تاويا⁽¹⁰⁾ وصار للمرتهن ، ولأن اليد له ، فصار مشتبه أيضا⁽¹¹⁾ .

ونظيره : المكاتب إذا قُتل عمدا ، وترك وفاء ، وله⁽¹²⁾ ورثه غير المولى ، فإنه لا قصاص فيه بالإجماع⁽¹³⁾ ، وإن كان لا وارث له غير المولى ، فكذلك عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله .

[وكذلك رجل قطع يد عبد عمدا ، ثم أعتقه مولاه ، ثم مات منه ، وله وارث غير المولى ، فلا قود فيه بالإجماع ، وإن كان لا وارث له غيره⁽¹⁾ ، فكذلك عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله⁽²⁾]⁽³⁾ .

289289289289289289485485

(١) ليست في (أ) و (ب) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ج) : قتل .

(٤) في (ج) : لأنه .

(٥) في (أ) و (ب) و (د) : أجمع .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) انظر : مختلف الرواية 1848/4 .

(٨) ليست في (أ) .

(٩) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(١٠) في (د) : تاويا . راجع معني التوى في مسألة رقم 4 من كتاب الرهن .

(١١) انظر : بدائع الصنائع 216/10 ، تبين الحقائق 228/7 ، تكملة فتح القدير 224/10 .

(١٢) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(١٣) انظر : المغني 366/12 .

ونظيره : العبد المبيع إذا قتل قبل القبض ، فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة

[/ وأبي يوسف ⁽⁴⁾ أنه لا قصاص ⁽⁵⁾ فيه على القاتل سواء أجازته المشتري ، أو ^[1:276] نقضه ⁽⁶⁾ لا للبائع ⁽⁷⁾ ، ولا للمشتري ⁽⁸⁾ ؛ لأن الحق في الابتداء للمشتري من طريق الملك ، وللبائع يد الملك .

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما أن المشتري إن أجاز ، فله أن يقتص إذا ⁽⁹⁾ أدى الثمن لما عُرف أن ليس ⁽¹⁰⁾ للبائع يد مستحقة بخلاف الرهن ، وإن فسخ البيع ⁽¹¹⁾ فللبائع القصاص ، وقال أبو يوسف رحمه الله في هذه الرواية : للمشتري القصاص ، ولا قصاص للبائع إذا نقض البيع ⁽¹²⁾ .

ونظيره : رجل دفع ألف درهم مضاربة ، فاشترى بها المضارب عبدا يساوي ألفي درهم ، فقتل عبدا ، فلا قصاص فيه ؛ لأنه مشترك في الابتداء ، وفي الانتهاء يبطل حق المضارب إذا لم يخلص ⁽¹³⁾ رأس المال ، ولو اشترى ببعض الألف عبدا يساوي ألفا ، فقتل عبدا ، فلا قصاص فيه ؛ لأنه في الحكم ملك رب المال ، وفي التقدير للمضارب فيه حق الملك .

وذكر في كتاب ⁽¹⁴⁾ الزيادات ⁽¹⁵⁾ في رجل كفل بعبد ادعاه رجل ، وجحده المدعى عليه ، فأقام المدعى البينة ، وقد أبق العبد ، ف قضى القاضي له بالضمان ، وقد كفل ⁽¹⁶⁾ بغير أمر الأصيل فقبل أن يقبض ⁽¹⁷⁾ الطالب شيئا ، قتل العبد عبدا ، ثم إن الطالب ، ضمن أحدهما قيمته حتى صار العبد ملكا للضامن لم يجب القصاص ؛ لأن العبد في الابتداء

[387:ب]

- (١) في (د) : غير المولى .
 (٢) انظر : بدائع الصنائع 265/10 ، الهداية 356/10 .
 (٣) ليست في (ب) .
 (٤) ليست في (ب) .
 (٥) زاد في (ج) : عليه .
 (٦) في (أ) و (د) : بعضه .
 (٧) في (أ) : البائع .
 (٨) في (أ) : المشتري .
 (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٠) ليست في (ب) .
 (١١) في (ب) : البائع .
 (١٢) انظر : مختلف الرواية 1883/4 ، بدائع الصنائع 274/10 ، البحر الرائق 341/8 .
 (١٣) في (د) : يقبض .
 (١٤) ليست في (أ) .
 (١٥) قد بحثت عن المسألة في بابي الكفالة ، والجنابات من كتاب شرح الزيادات ولم أحدها .
 (١٦) في (د) : فصل .
 (١٧) في (ب) : يقتص .

كان لهما /لكونهما سواء عند التعارض، ثم تعين لأحدهما في الانتهاء، فاشتبه ولي القود⁽¹⁾ أيضا.

وذكر في كتاب الوصايا في العبد الموصى برقبته لرجل، وبخدمته لآخر أنه⁽²⁾ إذا قُتل عمداً، فلا قصاص فيه⁽³⁾ إلا أن يجتمعا، فيقتص⁽⁴⁾ بخلاف /ما أحصينا من المسائل؛ لأن [323ب:ج] القصاص يقابل ملك الرقبة دون المنفعة، فكان الولي متعينا إلا أن صاحب الخدمة يتضرر [250ب:د] به، وينتفع بالمال، و⁽⁵⁾ لو اصطلحوا بشرط رضاه، فأما فيما سبق فالولي مشتبه في الأصل.

42- مسألة :

[إقامة البينة من القاتل أن الولي الغائب قد عفى]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل قتل عمداً، وله وليان، أحدهما غائب، فأقام القاتل⁽⁶⁾ بينة على الحاضر أن الغائب قد عفى، قال : الحاضر خصم⁽⁷⁾ في ذلك⁽⁸⁾.

لأن القصاص واحد، وإن كان كل واحد منهما كالمنفرد بملكه، فهو في حق القاتل واحد، فالقاتل يدعي على الحاضر بطلان حقه في القود، وأن حقه صار مالا بعفو الغائب، فلذلك صار خصماً له، فإذا قضى عليه صار الغائب مقضياً عليه [تبعا له]⁽⁹⁾. قال : وكذلك العبد بين اثنين⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾؛ لأن القصاص هنا واحد مشترك بينهما، فالقاتل يدعي بطلان حق الحاضر في القصاص، وانتقاله إلى المال، فصار خصماً له، وصار الغائب مقضياً عليه.

291291291291291291485485

- (١) في (د) : القصاص .
 (٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٤) انظر : تبين الحقائق 335/7 . وقد بحث في كتابي الأصل ، وشرح الزيادات فلم أجد المسألة .
 (٥) ليست في (أ) و (ب) .
 (٦) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
 (٧) في (ب) : خصمه .
 (٨) الخصم : النزاع في الحق المجادل فيه . انظر : القاموس المحيط (الخصومة) ، معجم لغة الفقهاء 236/1 .
 (٩) انظر : مجمع الأثر 268/4 ، البناية 189/12 ، الفتاوى الهندية 21/6 .
 (١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١١) في (ب) : الرجلين .
 (١٢) انظر المراجع السابقة .

43- مسألة :

[اجتماع الجناية على الطرف والجناية على النفس]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل ⁽¹⁾ قطع يد رجل عمدا ، ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده ، فإن شاء الإمام قال له : " اقطع يده ، ثم اقتله " ، وإن شاء قال له : " اقتله " .

[276 ب : ا]

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : / يُقتل ، ولا تُقطع يده ⁽²⁾ .

احتجا بأن الجنايات إذا ترادفت ⁽³⁾ من غير تخلل برء بينهما جُعلت ⁽⁴⁾ كجناية ⁽⁵⁾ واحدة .

كمن جرح رجلا عشرين موضحة خطأ من غير برء جُعل الواجب في ثلاث سنين [ولو كان] ⁽⁶⁾ بينهما برء ، جُعلت في سنة ، وخصوصا القتل فإنه يمحو أثر القطع ، ألا ترى أنهما لو كانا جميعا خطأ ، أن أرش الجرح ⁽⁷⁾ لا يجب ، فكذلك في هذا .
وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فإنه احتج بأن القصاص عقوبة شرعت للزجر بصفة المماثلة ، وذلك كله يوجب استيفاءهما جميعا .

والجواب : أن القتل يصلح تحقيقا لموجب القطع ، وهو السراية ، ويصلح ماحيا له ، ألا ترى أن من قطع يد رجل ثم قتله آخر ، أن حكم القطع في ⁽⁸⁾ السراية يبطل ، وإذا احتمل الأمرين خيرناه .

والدليل ⁽⁹⁾ عليه ⁽¹⁰⁾ : أن القطع يخالف القتل من حيث إنه يشبه الأموال لما قلنا أن

[387 ب : ب]

الطرف وقاية للنفس بمنزلة المال ، ولما اختلفا بطل الجمع / بخلاف الخطأ ؛ لأنهما متفقان ثمة ⁽¹¹⁾ ، ولأن المعبر هناك جانب الواجب ، واليد تدخل في ضمان الجملة ، فلم تُفرد إذا أمكن الجمع ، والمعتبر هنا جانب الفعل ، فلذلك وجب أن يستويا ⁽¹²⁾ في الفعل .

292292292292292292485485

- (١) في (ج) : رجل .
(٢) انظر : مختلف الرواية 1863/4 ، العناية 249/10 ، حاشية ابن عابدين 129/7 .
(٣) في (أ) و (ب) : ترادف .
(٤) في (أ) و (ب) : جعل .
(٥) في (ب) و (ج) و (د) : جناية .
(٦) في (أ) و (ب) : ولا تخلل .
(٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٩) في (ب) : ويدل .
(١٠) ليست في (د) .
(١١) في (ب) : ثم .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [و] .

44- مسألة :

[العفو عن القطع وما يحدث منه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قطع يد رجل ، فيعفو له عن اليد ، وما يحدث [منها ثم يموت قال :

هو وصية⁽¹⁾ من الثلث ، وإن كان عمداً كان من جميع المال⁽²⁾ ، أما إذا كان خطأً كان من الثلث⁽³⁾ ، ويُعتبر خروج الدية من الثلث ؛ لأن العفو عن اليد وما يحدث [⁽⁴⁾ عند⁽⁵⁾ السراية يقع عن النفس⁽⁶⁾⁽⁷⁾ .

فيعتبر ضمان النفس واجبا [وصية من الثلث ، وإن كان عمداً ، كان من جميع المال ، أما إذا كان خطأً كان من الثلث ، ويعتبر خروج الدية من الثلث ؛ لأن العفو عن اليد ، وما يحدث عند / السراية يقع عن النفس ، فيصير ضمان النفس واجبا]⁽⁸⁾ ، [ثم وصية من الثلث]⁽⁹⁾ ؛ لأنه تبرع بالمال ، وصحت⁽¹⁰⁾ لأن منفعة الوصية راجعة⁽¹¹⁾ إلى⁽¹²⁾ العاقلة⁽¹³⁾ .

أما على قول من قال [من مشايخنا رحمه الله أن الدية تلزمهم ابتداءً ، فلا⁽¹⁴⁾ يشكل ، وعلى⁽¹⁵⁾ قول من قال]⁽¹⁶⁾ إنهم تحملوا عنه ، فإنما تحملوا بطريق الحوالة⁽¹⁷⁾ ، وبراءة القاتل ، فصحت لأن⁽¹⁸⁾ الوصي لهم أيضا .

293293293293293293485485

(١) الوصية : لغة : أَوْصَى الرجل وَصَّاهُ عَهْدَ إِلَيْهِ لِسَانِ الْعَرَبِ (وصى) .
شرعا : اسْمٌ لِمَا أَوْجَبَهُ الْمُوصِي فِي مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ . انظر : بدائع الصنائع
(٢) لأن موجب العمد القود ، ولم يتعلق به حق الورثة لما أنه ليس بمال . وعلق في العناية على قوله : " ولم يتعلق به حق الورثة " فقال " فيه بحث ، وهو أن القصاص موروث بالاتفاق " . انظر : الهداية وشرحها العناية 251/10 .

(٣) لأن الخطأ موجب المال ، وحق الورثة يتعلق به . انظر : الهداية 251/10 .

(٤) ليست في (أ) .

(٥) في (ب) : عن .

(٦) أي : يقع عفو عن النفس . وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس . انظر : الهداية 251/10 .

(٧) انظر : الهداية 251/10 ، البحر الرائق 361/8 ، الفتاوى الهندية 22/6 .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(١١) في (أ) و (ب) : رجعت .

(١٢) في (د) : على .

(١٣) ويكون وصية للعاقلة . انظر : الفتاوى الهندية 22/6 .

(١٤) في (ب) : ولا .

(١٥) في (أ) و (د) : وعلى .

(١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٧) في (ج) : الحوالة . الحوالة لغة : أن تُحوَّلَ رجلاً بحقه على آخر . انظر : جمهرة اللغة (حول) .

شرعا : نقل الدين من ذمة إلى ذمة . انظر : ملتقى الأبحر 157/3 .

(١٨) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

ولم يذكر ما يخص القاتل من الدية ، والوصية بذلك القدر باطل ؛ لأنه حصل

للقاتل⁽¹⁾ ، فقال⁽²⁾ بعض مشايخنا : " إنا لو أبطلنا ذلك رجع إلى⁽³⁾ العاقلة فتصح الوصية حينئذ فوضعناه في⁽⁴⁾ الابتداء " .

45- مسألة :

[موت العبد بسهم وقد أعتق بعد رمي السهم]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبد لرجل رماه رجل بسهم⁽⁵⁾ ، ثم أعتقه مولاه ، ثم أصابه السهم ، فمات منه قال : على الرامي قيمته للمولى .

وقال **محمد** رحمه الله : يجب⁽⁶⁾ عليه فضل ما بين قيمته / مرميًا إلى غير مرمي .

[277 : د]

وقول **أبي يوسف** مثل قول **أبي حنيفة** ، روى عنه⁽⁷⁾ الحسن .

وقال **زفر** رحمه الله : عليه الدية⁽⁸⁾ .

وجه قول **زفر** : إن الرمي إنما صار علة عند الإصابة ، ألا ترى أن الإتلاف لا يكون علة من غير تلف يتصل به ، وقد أتلّف بهذا⁽⁹⁾ الفعل الحر ، [فلما تَلَف به الحر]⁽¹⁰⁾ ، كان⁽¹¹⁾ إتلافًا للحر ، وكيف يكون إتلافًا للعبد ، وقد تلف به الحر ، فإذا⁽¹²⁾ يكون إتلافًا بلا تلف ، وهذا حكم مردود ، و⁽¹³⁾ لا يخفى ، ولا يصح أن يكون الإعتاق قاطعًا

[277 : ا]

294294294294294294485485

(١) في (ب) و (ج) : للوارث .

(٢) في (د) : وقال .

(٣) في (د) : على .

(٤) في (أ) : من .

(٥) في (ب) : سهماً .

(٦) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(٧) في (ب) : عن .

(٨) انظر : مختلف الرواية 1911/4 ، العناية 268/10 ، حاشية الشلبي 263/7 .

(٩) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٠) ليست في (ب) .

(١١) في (ب) : فيكون .

(١٢) في (ب) : إذا .

(١٣) ليست في (د) .

للسراية ؛ [لأن السراية لا]⁽¹⁾ تكون للفعل قبل اتصال أثره بمحل السراية ولم يوجد⁽²⁾ وقوعه/ إلا بعد الإعتاق ، فلم يؤثر فيه حكم⁽³⁾ الإعتاق المتقدم⁽⁴⁾ .

وجه قول محمد رحمه الله : إن توجه السهم إليه⁽⁵⁾ ، أوجب إشرافه على الهلاك ، فصار ذلك كالجرح الواقع به⁽⁶⁾ ، ولو جرحه⁽⁷⁾ ، ثم أعتقه مولاه ، لانقطعت [سراية جنايته]⁽⁸⁾ ، ولم يضمن ديته ، ولا قيمته ، وإنما يضمن النقصان ، فكذلك هنا .

واحتج أبو حنيفة ، /و أبو يوسف رحمه الله بأن المعارض بعد تمام العلة بمنزلة المعارض [388 : ب] بعد وجوب⁽⁹⁾ الحكم في حق من باشر العلة ، وفيما يتصل بذلك ، ألا ترى أن من وإلى رجلاً ، ثم رمى سهماً ، ثم ناقضه ، ثم وإلى غيره ، ثم أصاب السهم إنساناً خطأً ، أن الدية تجب على عاقلة الأول دون الثاني .

وكذلك مسلم رمى سهماً إلى صيد ، ثم ارتد [والعياذ بالله]⁽¹⁰⁾ ، ثم وقع السهم بالصيد ، فقتله ، حل الصيد⁽¹¹⁾ ؛ لما قلنا ، فكذلك هذا .

لأن⁽¹²⁾ الحكم يضاف إلى العلة ، والقتيل ميت بأجله لكنه يُنسب إلى العباد ، إليهم حكم شرعي تتغير به صفة الفعل ، فيصير به⁽¹³⁾ علة ، وهذا وصف الفعل [لا يقوم بنفسه]⁽¹⁴⁾ ، [فاستند إليه]⁽¹⁵⁾ /الفعل⁽¹⁶⁾ ، وإذا استند إليه ، استند بحكمه ، فلم يعتبر [324 : ج]

العتق العارض في حق هذا الحكم ، وكذلك قولنا في أوصاف العِلل⁽¹⁷⁾ التي لا تقوم بأنفسها⁽¹⁸⁾ ، ولا تتم العلة بدونها ، أنها إذا وُجدت استندت ، واستندت الأحكام⁽¹⁹⁾ ،

295295295295295295485485

(١) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(٢) في (ب) : يوجب .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : المقدم .

(٥) في (ب) و (د) : عليه .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) في (أ) : جرح .

(٨) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٩) في (د) : وجود .

(١٠) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١١) انظر : المبسوط 245/13 .

(١٢) في (د) : وهذا لأن .

(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٤) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(١٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٦) ليست في (أ) و (ب) .

(١٧) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٨) في (د) : بنفسها .

(١٩) مثبت في حاشية (د) .

وليس⁽⁷⁾ هذا كالجرح ؛ لأنه حل بالمحل ، فاتصل الحكم به ، وهو يشبه ما فات بالجرح إليه ، فلم يؤثر العتق فيه⁽⁸⁾ أيضا لكننا نحتاج إلى ابتداء العلة لحكم⁽⁹⁾ آخر ؛ لأن الجرح بالسراية يصير شيئا آخر ، وقد تعذر ذلك لما خلف الانتهاء الابتداء⁽¹⁰⁾ ، فنزل ذلك منزلة تبدل المحل حقيقة ، و⁽¹¹⁾ عند تبدل المحل لا تتحقق السراية ، فكذلك هنا ، فصار في مسألة الجرح قبل العلة في حق⁽¹²⁾ الحكم⁽¹³⁾ الحادث [وهو السراية]⁽¹⁴⁾ ، ولهذا افترقا وهذه من الخواص⁽¹⁵⁾ .

[موت الرجل بسهم وقد ارتد بعد الرمي]

[i : i277]

مسلم ، ثم ارتد ، ثم وقع به ⁽¹⁷⁾ السهم ، /فمات قال :
الدية على الرامي لورثة المرتد .

-296296296296296296485485

- (١) في (د) : كققدم .
 (٢) في (ب) : قتل .
 (٣) في (ب) : الفعل .
 (٤) زاد في (أ) : عليه .
 (٥) في (ج) : تعالى .
 (٦) ليست في (ب) .
 (٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٨) ليست في (أ) .
 (٩) في (ج) : كحكم .
 (١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١١) ليست في (أ) .
 (١٢) ليست في (ب) .
 (١٣) في (ب) : حكم .
 (١٤) ليست في (أ) و (ب) .
 (١٥) في (ج) : خواص هذا الكتاب .
 (١٦) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (١٧) ليست في (أ) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : لا شيء على الرامي .
وإن⁽¹⁾ رمى وهو مرتد ، فوقع به⁽²⁾ السهم بعدما أسلم ، لم يكن على الرامي شيء
في قولهم جميعا .

[388 ب : ب]

أما إذا كان مسلما /، ثم ارتد ، فهو مثل مسألة الأولى .
وقول زفر رحمه الله مثل قولهما⁽³⁾ .

[251 ب : د]

واحتج بأن التلف حصل في محل لا عصمة له ، فالإتلاف / لا يخالفه ، وإتلاف غير
المعصوم هدر كما لو جرحه ، ثم ارتد ، ثم مات .
واحتج أبو حنيفة رحمه الله بما ذكرنا ، وخالف أبو يوسف رحمه الله أبا حنيفة هنا ؛ لأن
الردة⁽⁴⁾ تنافي العصمة ، فلا يصح الضمان مع وجود ما ينافيه ، فأما العتق ، فلا ينافي
ضمان القتل .

وأما إذا كان المرمي مرتدا ، ثم أسلم ، ثم وقع به السهم ، فلا شيء على الرامي ؛
لأن فعله لم ينعقد علة هنا ، وهو مثل الجرح إذا وقع⁽⁵⁾ في محل العصمة بطل مآلها بالردة ،
وإذا وقع في غير محل العصمة هدر أصلا ، فكذلك هنا ، وهذه⁽⁶⁾ من الخواص أيضا .

47- مسألة :

[موت الحربي بسهم وقد أسلم بعد الرمي]

[محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله]⁽⁷⁾ فيمن رمى سهماً إلى حربي ، ثم أسلم

الحربي ، ثم وقع به السهم⁽⁸⁾ ، أنه لا شيء [على الرامي]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ ؛ لما قلنا ، وهذه من
الخواص أيضا⁽¹¹⁾ .

[325 ج : ج]

297297297297297297485485

- (1) في (أ) : ولو .
(2) ليست في (ب) .
(3) انظر : مختلف الرواية 1911/4 ، العناية 268/10 ، الاختيار 515/5 .
(4) في (ج) : الزيادة .
(5) في (أ) : وصل .
(6) ليست في (ب) .
(7) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(8) ليست في (أ) : و (ج) .
(9) مثبت في حاشية (ج) و [صح] .
(10) انظر : تبين الحقائق 263/7 ، الهداية 268/10 ، ملتقى الأبحر 271/4 .
(11) ليست في (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

قال⁽¹⁾ : وكذلك⁽²⁾ إذا قضى القاضي على رجل بالرجم⁽³⁾ ، فرماه رجل بحجر ، ثم رجع أحد الشهود ، ثم أصابه الحجر ، فليس على الرامي شيء ؛ لما قلنا ، وهذه أيضا⁽⁴⁾ من الخواص⁽⁵⁾ .

[ثم ذكر مسألة المسلم]⁽⁶⁾ إذا رمى صيدا⁽⁷⁾ ، ثم تمحّس ، ثم وقع [به أنه حلال يؤكل ، ولو كان معجسيا ، ثم أسلم ، ثم وقع]⁽⁸⁾ السهم بالصيد ، لم يؤكل ، وهذه معروفة في كتاب الصيد⁽⁹⁾ ، وغيره .

وقال في مُحَرَّم رمى صيدا ، ثم حلّ ، ثم وقع به السهم ، فعليه الجزاء . ولو كان حلالاً⁽¹⁰⁾ ، فرماه ، ثم أحرم ، ثم وقع به⁽¹¹⁾ السهم⁽¹²⁾ ، وهو محرم ، لم يكن عليه شيء⁽¹³⁾ .

[ففي هذا الفصل]⁽¹⁴⁾ اعتُبر حال الرمي بالإجماع ؛ لأن هذا راجع إلى أهلية الفاعل ، واعتبر⁽¹⁵⁾ عند وجود فعله ، فأما ما يرجع إلى المحل ، فيعتبر عند اتصاله بمحله . ولهذا قال أصحابنا رحمهم الله في كتاب المناسك في رجل محرم رمى صيدا في الحل والرامي في الحل ، فدخل الصيد في الحرم ، ثم أصابه السهم ، فقتله إن عليه الجزاء . ولو أرسل كلبه على صيد في الحل ، والمرسل في الحل ، فأدخله الحرم ، ثم⁽¹⁶⁾ قتلته⁽¹⁷⁾ أنه لا جزاء عليه ؛ لأن فعل الكلب مضاف إلى الذي أرسله ، فصار تغير الصيد

298298298298298298298485485

- (١) ليست في (ج) .
 (٢) ليست في (أ) .
 (٣) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
 (٤) ليست في (ب) .
 (٥) انظر : تبين الحقائق 265/7 .
 (٦) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (٧) في (أ) : سهما .
 (٨) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٩) راجع كتاب الصيد ، مسألة المسلم إذا أرسل كلبه فزجره مجوسي انظر : الجامع الصغير 487 ، وهذا الكتاب .
 (١٠) في (د) : حالا .
 (١١) ليست في (د) .
 (١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] . وفي (د) : بالصيد .
 (١٣) انظر : بدائع الصنائع 307/10 .
 (١٤) في (ب) : وفي حال الفعل .
 (١٥) في (ج) : فاعتبر .
 (١٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٧) في حاشية (ج) [صح] : دخله فقتله .

وفي مسألة الصيد⁽²⁾ تغير الصيد [مضافا إلى الصيد]⁽³⁾ والعلة لم توجد في حقه ، فلم يهدر ، ولهذا قلنا فيمن رمى صيدا ، ثم رماه آخر ، فأصابه الأول ، فأخرجه من أن يكون صيدا ، ثم أصابه الثاني ، فقتله ، أنه لا يجرم ، ولم يعتبر حال الإصابة /أنه صار محل⁽⁴⁾ ذكاة⁽⁵⁾ الاختيار ، [بل اعتبر حال الرمي]⁽⁶⁾ ؛ لأن ذكاة الاختيار ، والاضطرار صفة الفعل ، فاعتبر تمام العلة من جهته ، وصار المعترض بعده هذرا .

[اجتماع الجناية على الطرف والجناية على

لأن البرء فصل/ بينهما ، فبطل أن يكون أحدهما تنمة لأولهما كأن⁽¹²⁾ الأول سرى [1278 : أ] إلى النفس .

-299299299299299299299485485

(١) في (ج) : منه .
 (٢) مثبت في حاشية (ج) [و] .
 (٣) ليست في (أ) . وفي (ج) : مضاف المرسل إلى الصيد .
 (٤) وفي (ب) : محملا . مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٥) في (أ) : الزكاة . في (ب) : للزكاة .
 (٦) في (د) : والعبرة بحال الرامي .
 (٧) في (أ) : قطع .
 (٨) في (د) : يده .
 (٩) في (أ) : يختلف .
 (١٠) مثبت في حاشية (ج) .
 (١١) في (أ) : لو .
 (١٢) في (د) : لأن .

وإذا^(١) لم يتخللها بُرء ، صحَّ الجمع^(٢) باعتبار أن^(٣) الآخر تنمة للأول ؛ لأن البرء ينافي الكمال بطريق السراية ، فصار منافياً^(٤) لما يخلفه^(٥) ، وإذا^(٦) لم يوجد ما يوجب التنافي^(٧) ، وجب الجمع إن أمكن .

49- مسألة :

[موت الرجل من عشرة أسواط بعد برء تسعين سوطاً]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يضرب الرجل مائة سوط ، فبرأ من تسعين سوطاً^(٨) ، ويموت من عشرة / قال : عليه دية واحدة .

لأنه لما برئ من الأسواط ، جُعل كأنها^(٩) لم توجد ، وكأنه لم يضربه إلا عشرة ، فمات منها ، وما وقع منه البرء كأن^(١٠) لم يكن ، هذا قول أبي حنيفة رحمه الله ، وهو^(١١) الجواب في كل جراحة اندملت ، فلم يبق لها أثر ، أن لا شيء فيها . وعن أبي يوسف رحمه الله أنه أوجب فيه حكم العدل .

وعن محمد رحمه الله [أنه أوجب]^(١٢) فيه أجره^(١٣) الطبيب^(١٤) ، ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً للبعض .

50- مسألة :

[رجوع الشهود عن الشهادة بحد أو تعزيز]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الشهود يشهدون بضرب حد^(١٥) ، أو

300300300300300300485485

- (١) في (د) : فإذا .
 (٢) انظر : شرح الوقاية 481/2 ، البناية 166/12 ، النافع الكبير 499 .
 (٣) ليست في (ب) .
 (٤) مثبت في حاشية (ج) [و] .
 (٥) في (ب) : يخالفه . ومثبت في حاشية (د) [ح] .
 (٦) في (ج) : فإذا .
 (٧) في (ج) : المنافي .
 (٨) مثبت في حاشية (ج) [و] .
 (٩) في (د) : كأنهما .
 (١٠) مثبت في حاشية (ج) [و] .
 (١١) في (ج) : وهذا .
 (١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٣) في (أ) : أجر .
 (١٤) انظر : الهداية 250/10 ، تبين الحقائق 250/7 .
 (١٥) الحد لغة : المنع ، والحاجز بين الشيئين . انظر : الصحاح (حدد) .
 شرعا : عقوبة مُقدرة واجبة حقاً لله تعالى عز شأنه . انظر : بدائع الصنائع 177/9 .

تعزير ، فيضرب⁽¹⁾ ، ثم يرجعون عن شهادتهم قال :

ليس عليهم أرش الضرب .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : عليهم⁽²⁾ أرش الضرب⁽³⁾ .

واحتجا بأن أثر الضرب مضاف إليه ، فمن أضيف إليه الضرب ، أضيف إليه أثره ، وصار ذلك كمباشرة الضرب .

ألا ترى أن القتل الثابت بالشهادة ، جعل في حق الضمان كمباشرته ، فكذلك الضرب .

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن ما لم يوجب الشهود ، لم يضمنوا عند الرجوع ، وهنا إنما أثبتوا ضرباً مؤلماً غير مُبرح هذا قضية الشرع في الحدود ، والتعزير .

فإذا⁽⁴⁾ لم يوجبوا ، لم يضمنوا ، ولا يلزم عليه أن الجلاذ لا يضمن أيضاً ؛ لأن هذا الأثر ، وإن أضيف⁽⁵⁾ إلى ضربه⁽⁶⁾ لكنه فرض عليه ، فوضع عنه الحرج ، وفي الاحتراز عن /أثره حرج ، فلم يجب على الشهود ؛ لأنهم لم يوجبوا ، ولم يؤخذ به الجلاذ ؛ لما قلنا ، [389 ب : ب] فلذلك صار هدرًا ، وأما القتل بأثره ، فواجب بالشهادة ، والمباشر مباشر لأثره بلا رفع حرج عنه في⁽⁷⁾ ذلك .

51- مسألة :

[موت العبد المغضوب عند الغاصب بسبب قطع يده من قبل سيده]

301301301301301301485485

- () ليست في (د) .
- () ليست في (أ) و (ج) . وفي (د) : عليه .
- () انظر : بدائع الصنائع 77/9 ، تبين الحقائق 240/5 .
- () في (د) : وإذا .
- () مثبت في حاشية (د) [صح] .
- () في (أ) : حرقه . وفي (ج) و (د) : حرقه .
- () ليست في (ب) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل يقطع يد عبده⁽¹⁾ ، ثم يغصبه رجل ، فيموت عنده من ذلك القطع⁽²⁾ قال :
على الغاصب قيمته أقطع .

ولو غصبه⁽³⁾ رجل ، وهو صحيح ، ثم قطع المولى يده عند الغاصب ، ثم مات من⁽⁴⁾ ذلك القطع⁽⁵⁾ عند الغاصب ، لم يكن على الغاصب شيء⁽⁶⁾ .

أما في المسألة الأولى ، فلأن الغصب من أسباب الضمان ، والمملك [في المضمون⁽⁷⁾] ، فانقطعت⁽⁸⁾ به السراية كما لو باعه ، وإذا انقطعت السراية بحكم الغصب ، لم تقع له البراءة ، ولم⁽⁹⁾ يثبت به الاسترداد .

فأما⁽¹⁰⁾ إذا غصبه⁽¹¹⁾ أولاً ، ثم قطع المولى يده ، فمات منه ، فقد صار المولى مسترداً للعبد ؛ لأن⁽¹²⁾ ما يصير به المشتري⁽¹³⁾ قابضاً للمبيع ، يصير به المغصوب منه مسترداً ، ولم يعترض عليه ما يقطع سراية جنائته ، فلذلك وجبت له البراءة .

وقال في الرجل يضرب⁽¹⁴⁾ الرجل مائة سوط ، فيجرحه ، فيبرأ⁽¹⁵⁾ منه قال :
عليه أرش الضرب⁽¹⁶⁾ .

ولم يوجب فيما سبق⁽¹⁷⁾ في التسعين سوطاً⁽¹⁸⁾ شيئاً وقد برئ منها ، ثم قتله ؛ لأنه وضع المسألة هنا أنه جرّحه ، فلا⁽¹⁾ بد من أن يبقى أثره بعد البرء ، فعليه أرشه .

302302302302302485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٢) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٣) في (ب) : غصب .
(٤) في (ج) و (د) : عن .
(٥) ليست في (أ) : و (ب) و (د) .
(٦) انظر : الوقاية 536/2 ، تبين الحقائق 340/7 ، حاشية ابن عابدين 197/7 .
(٧) في (د) : بالمضمون .
(٨) في (ج) : وانقطعت .
(٩) في (أ) : فلم .
(١٠) في (ب) : وأما .
(١١) في (أ) و (ب) : غصب .
(١٢) في (ب) : لأنه .
(١٣) ليست في (ب) .
(١٤) في (ب) : ضرب .
(١٥) في (أ) و (ب) : فبرء .
(١٦) انظر المراجع السابقة في المسألة رقم 49 .
(١٧) في المسألة رقم 49 .
(١٨) ليست في (ب) .

وفي المسألة الأولى لم يجرحه ، فلا⁽²⁾ يلزمه⁽³⁾ شيء إذا برئ منه / ، فافترقا في الوضع [326: ج]

52- مسألة :

[قتل بعير من القطار لإنسان]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يقود قطاراً⁽⁴⁾ ، فأوطأ بعيراً⁽⁵⁾ منه إنساناً ، فقتله قال :

على عاقلة القائد الدية⁽⁶⁾ .

لأن القطار كلها في يده من أوله إلى آخره ، فيضاف إليه⁽⁷⁾ ذلك ، فيصير⁽⁸⁾ في الحكم كأنه قتله خطأ ، فعلى⁽⁹⁾ عاقلة ديته⁽¹⁰⁾ .

قال : ولو ربط إنسان جملًا بالقطار⁽¹¹⁾ ، فأوطأ المربوط رجلاً ، فقتله⁽¹²⁾ ، فعلى القائد الدية ، ويرجعون به⁽¹³⁾ على عاقلة الرابط⁽¹⁴⁾ .

أما الضمان فإنما يجب على عاقلة القائد⁽¹⁵⁾ ؛ لأنه في التسبب لا يقع الفرق بين جملة وجمل غيره ، فهو القائد للكل ، ولا يطل فعله بجهله⁽¹⁶⁾ لكن الرابط / هو الذي أوقعه فيه [252: د] فيصير⁽¹⁷⁾ ذلك من فعله ، فيضاف إليه ، فيصير في التقدير هو الجاني ، فلذلك وجب على عاقلته .

53- مسألة :

[قتل الأب لابنه عمدا]

- (١) في (د) : ولا .
 (٢) في (ب) و (د) : فلم .
 (٣) في (د) : يلزم .
 (٤) القطار : أن تقطّر الإبل بعضها إلى خلف بعض على نَسَق واحد . انظر : المحيط في اللغة (قطر) .
 (٥) في (ب) : بعيراً .
 (٦) انظر : تحفة الفقهاء 450 ، مجمع الأثر 298/4 ، الفتاوى الهندية 53/6 .
 (٧) في (د) : له .
 (٨) في (ب) : فصار .
 (٩) في (ب) : على .
 (١٠) في (ب) : الدية .
 (١١) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٢) ليست في (أ) .
 (١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٤) انظر المراجع السابقة .
 (١٥) في (ج) : اليد .
 (١٦) في (د) : لجهله .
 (١٧) في (د) : فيكون .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يقتل ابنه عمدا قال :
عليه الدية في ماله⁽¹⁾ في⁽²⁾ ثلاث سنين .

أما القصاص فلا يجب عندنا⁽³⁾ ؛ تعظيماً للأبوة ؛ لأن الشرع وضع عن الأب أن
يُعاقب بسبب ولده ، فإذا بطل القود ، وجبت الدية في ماله ؛ لأن الدية/ ليست بعقوبة
وإنما وجبت⁽⁴⁾ في ماله ؛ لأن العاقلة لا تعقل العمد ؛ لقول النبي ﷺ : ((لا تعقل العاقلة
عمداً ، ولا عبداً)) ، وإنما العقل تخفيف ، والعامد لا يستوجب ذلك .

ووجب⁽⁵⁾ مؤجلاً ؛ لأن الدية لم تُشرع إلا مؤجلة .

وقال في رجل أقرَّ بقتل رجل خطأ أن عليه الدية في ماله في⁽⁶⁾ ثلاث سنين⁽⁷⁾ ؛ لأن
ما وجب بالاعتراف لا تعقله العاقلة ؛ لقول النبي ﷺ : ((لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا عبداً
، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً⁽⁸⁾)) ، [ولا مادون أرش الموضحة]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ .

ولأن المقر لا يصدّق عليهم ، وتجب مؤجلة في ثلاث سنين ؛ لما ذكرنا أن بدل الدم
شُرِع⁽¹¹⁾ مؤجلاً ، فمتى وجب شرعاً ، وجب كذلك ، وهذا لأنه لما⁽¹²⁾ كان بمنزلة
لا عوض له ، شُرِع بصفة التخفيف في نفسه .

وقال عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قتل رجلاً⁽¹⁴⁾ عمداً ، فصالحه على الدية ، ولم
يذكر حالاً ، ولا مؤجلاً قال :

عليه⁽¹⁵⁾ الدية حالة⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾ .

304304304304304304485485

- (١) ليست في (أ) .
(٢) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٣) انظر : الهداية 220/10 ، 397 ، البحر الرائق 338/8 ، 456 ، الدر المختار 99/7 ، 219 .
(٤) في (أ) و (ب) و (د) : وجب .
(٥) في (ج) : ووجبت .
(٦) ليست في (ج) .
(٧) انظر : العناية 407/10 ، حاشية ابن عابدين 221/7 .
(٨) روي الحديث بهذا اللفظ موقوفاً على ابن عباس والشعبي . أخرجه البيهقي في الكبرى ، كجماع أبواب
الديات فيما دون النفس ، ب من قال : لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً (16824) .
(٩) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على الشعبي ، كالديات ، ب فيما تعقل العاقلة (27794) : عن الشعبي قال
: "ليس في دون الموضحة عقل" .
(١١) في (أ) : يشرع .
(١٢) ليست في (ب) .
(١٣) زاد في (أ) : التي .
(١٤) ليست في (ب) .
(١٥) في (د) : على العاقلة .
(١٦) في (ب) : حالاً .
(١٧) انظر : الهداية 397/10 ، تبين الحقائق 369/7 .

لأن هـ ذا المال إنما وجب بالعقد ، فوجب أن يعتبر بما يجب بسائر العقود ، وهي تجب حالةً إلا بالشرط ، فكذلك هنا ، وهذا لأنه وجب عوضاً عن القصاص ، فكان كضمن المبيع ، وبدل الخلع ، ألا ترى أن القصاص كان حالاً ، وهذا عوض يخلفه .

54- مسألة :

[قتل العبد والجارية خطأ]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قتل عبداً خطأ ، قيمته عشرون ألفاً قال :

على عاقلته عشرة آلاف درهم⁽¹⁾ إلا عشرة دراهم .

قال⁽²⁾ : ولو قتل جارية خطأ⁽³⁾ ، قيمتها عشرون ألفاً⁽⁴⁾ ، أن على عاقلته خمسة

[326 ب : ج]

آلاف درهم⁽⁵⁾ / إلا عشرة دراهم⁽⁶⁾ .

[1279 أ]

قال⁽⁷⁾ : ولو غصب جارية ، قيمتها عشرون ألفاً / ، فماتت في يده ، فعليه

عشرون ألفاً .

أما ضمان القتل فمقدّر بما ذكرنا عندهما⁽⁹⁾ . [وروي عن أبي يوسف رحمه الله]⁽¹⁰⁾]

أنه يجب [⁽¹¹⁾ بالغاً ما بلغ⁽¹²⁾ ، وهو قول⁽¹³⁾ الشافعي⁽¹⁴⁾ رحمه الله .

واحتجاً بأن العبد مال ، فيضمن بالإتلاف بالغاً ما بلغ [كما في سائر]⁽¹⁵⁾ الأموال

، وكما قلنا⁽¹⁶⁾ في الغصب .

305305305305305305305485485

(١) ليست في (ب) و (د) .

(٢) في (ج) : وقال .

(٣) ليست في (ج) و (د) .

(٤) زاد في (أ) و (ج) و (د) : خطأ .

(٥) ليست في (ب) و (د) .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) ليست في (ب) . وفي (ج) و (د) : وقال .

(٨) ليست في (ج) .

(٩) في (أ) و (ب) : عندنا . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٢) انظر : العناية 354/10 ، 408 ، مجمع الأثر 309/4 ، 332 .

(١٣) ليست في (ب) .

(١٤) انظر : المهذب 210/2 ، روضة الطالبين 258/9 .

(١٥) في (ب) و (ج) : كسائر .

(١٦) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

و⁽¹⁾احتج أبو حنيفة ، ومحمد بأن هذا ضمان دم ، فلا يزداد على ألف دينار كما قلنا⁽²⁾ في ضمان دم⁽³⁾ الأحرار ، وإنما قلنا هذا ؛ لأن الضمان يصح مقابلاً بالدم ، ويصح مقابلاً بالمال ، والدم أصل ، والمال تابع له ، والتابع لا يصلح معارضاً للأصل ، فكيف ينسخه ، ووجب الخط⁽⁴⁾ لنقصان الرّق ، وقُدّر ذلك بالعشرة شرعاً .

وأما في الغصب ، فيجب⁽⁵⁾ بالغاً ما بلغ ؛ لأن الدم لا يُضمن بالغصب ، وإنما يُضمن المال ، فصار المال فيه أصلاً ، والدم⁽⁶⁾ قوامه .

وتجب قيمة العبد على عاقلة القاتل .

وقال الشافعي رحمه الله : تجب في ماله⁽⁷⁾ .

واحتج بقول النبي ﷺ / ((لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا عبداً)) يقال : " عقلت عن [390 ب : ب] فلان " إذا كان فلان قاتلاً ، " وعقلت فلاناً " إذا كان فلان قتيلاً ، كذلك فسره الأصمعي ، وهو صحيح . واعتبر المالية غالبية⁽⁸⁾ كما في المسألة الأولى .

واحتج أصحابنا رحمهم الله بأن هذا ضمان دم ، فتعقله العاقلة كما في ضمان دماء الأحرار .

وقياس ماروينا عن أبي يوسف رحمه الله في المسألة الأولى أن⁽⁹⁾ لا تعقله العاقلة⁽¹⁰⁾ ، وقول أبي يوسف في [ظاهر الكتب]⁽¹¹⁾ مثل قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله⁽¹²⁾ . والحديث محمول⁽¹³⁾ على قتل [عبده المديون]⁽¹⁴⁾ أو مكاتبه .

55- مسألة :

[من شهر السيف على المسلمين]

306306306306306306485485

- (١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
- (٢) ليست في (أ) .
- (٣) في (ب) و (ج) : دماء .
- (٤) في (د) : الخط .
- (٥) في (د) فيجوز .
- (٦) في (ب) : والدوام .
- (٧) هذا إذا كانت عمداً ، أما إذا كانت خطأ ، فقيمته على عاقلة الجاني . انظر : الأم 1145 .
- (٨) في (ب) و (د) : غالباً .
- (٩) في (ج) و (د) : أنه .
- (١٠) انظر : حاشية الشلبي 332/7 .
- (١١) في (أ) : المسألة الأولى .
- (١٢) انظر : مختصر الطحاوي
- (١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١٤) في (أ) : عبد المأذون .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في / رجل شهَّر⁽¹⁾ على المسلمين سيفاً⁽²⁾ قال : حق على المسلمين أن يقتلوه ، ولا شيء عليهم⁽³⁾ .
لأنَّه لما شهَّر عليهم ، فقد حاربهم ، فبطلت عصمة دمه للمحاربة كما بطلت
عصمة دماء أهل البغي⁽⁴⁾ بالمحاربة⁽⁵⁾ .

56- مسألة : [قتل المسروق منه للشارق]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل دخل على رجل ليلاً ، فسرقة⁽⁶⁾ ،
فخرج بالمتاع من الدار ، فاتَّبعه الرجل ، فقتله قال :
لا شيء عليه⁽⁷⁾ .

لأن حرمة المال مثل حرمة النفس ، ومن⁽⁸⁾ قصد نفساً بالقتل سقطت عصمته ، فإذا
قصد المال ، سقطت عصمته أيضاً⁽⁹⁾ .

وأصله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من قُتل دون ماله ، فهو شهيد
، وكل جهة⁽¹¹⁾ كان القتل فيها شهيداً ، كان قتله - لو⁽¹²⁾ كان هو القاتل - هدرًا ، ألا
تري أنه⁽¹³⁾ في⁽¹⁴⁾ الابتداء ، له أن يمنعه بالقتل ، ففي⁽¹⁵⁾ الانتهاء ، له أن يستردَّه بالقتل
أيضاً⁽¹⁶⁾ .

57- مسألة : [من قتل مجنوناً شهر السلاح عليه]

307307307307307307307307485485

- (١) شهَّر سيفه أي : سلَّه . انظر : الصحاح (شهر) .
(٢) في (ب) : سيفه .
(٣) انظر : البناء 132/12 ، حاشية ابن عابدين 111/7 .
(٤) أهل البغي : هم الخارجون على الإمام بغير حق . انظر : مجمع الأثر 338/2 .
(٥) في حاشية (ج) [صح] ، وفي (د) : للمحاربة .
(٦) في (أ) : يسرق .
(٧) انظر : البناء 136/12 ، حاشية ابن عابدين 112/7 .
(٨) في (ج) و (د) : ومضى .
(٩) ليست في (ب) و (د) .
(١٠) البخاري ، ك المظالم ، ب من قاتل دون ماله (2480) . ومسلم ، ك الإيمان ، ب الدليل على من قصد أخذ
مال غيره بغير حق ... (361) .
(١١) زاد في (د) : متى .
(١٢) في (د) : لولا .
(١٣) في (أ) و (ب) : أن .
(١٤) في (أ) : مع .
(١٥) في (ب) : وفي .
(١٦) ليست في (ب) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في مجنون شهر على رجل سلاحاً، فقتله المشهور عليه عمداً قال :

الدية عليه في ماله⁽¹⁾ .

أما القصاص لا⁽²⁾ يجب ؛ لأنه مُلجأ في هذا الفعل ، وأما الدية ، فواجبة ؛ لأن فعل المجنون لو تحقق⁽³⁾ ، كان هدرًا في حق نفسه ، فكذلك همّه⁽⁴⁾ .

والدليل عليه : أن عصمة دم المجنون لا تحمل السقوط بمعنى⁽⁵⁾ من جهته / ، فكذلك [327 : ج] لا⁽⁶⁾ تنقطع بصياله⁽⁷⁾ ، وصار المجنون في هذا مثل الجمل إذا صال ، أن عصمته لا تبطل بصياله / عندنا⁽⁸⁾ ، [كذلك هذا]⁽⁹⁾ .

[279 : ب : أ]

58- مسألة :

[قتل الصائل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن⁽¹⁰⁾ شَهِرَ على رجل سلاحاً ، فضربه ، ثم قَتَلَهُ الآخر بعد ذلك قال :

على القاتل القصاص⁽¹¹⁾ .

لأنه لما شَهِرَ⁽¹²⁾ ، فقد⁽¹³⁾ حلّ دمه ؛ دفعًا لشَرِهِ ، فلمَّا ضَرَبَهُ ، فلم⁽¹⁴⁾ يقتله ، وكفّ عنه ، فقد⁽¹⁵⁾ اندفع شره ، ولزمه⁽¹⁶⁾ جزاء ما صنع .

فإذا قَتَلَهُ⁽¹⁾ الآخر ابتداءً ، فقد قتل شخصاً⁽²⁾ معصوماً من غير⁽³⁾ دَفْعٍ⁽⁴⁾ ، فلزمه

القصاص .

308308308308308308485485

(١) انظر : شرح الوقاية 472/2 ، تبين الحقائق 235/7 .

(٢) في (ب) : فلا .

(٣) في (ب) : حُقق .

(٤) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(٥) في (ج) و (د) : لمعنى .

(٦) في (ج) و (د) : لم .

(٧) الصَّيَالُ : من صال على فَرَنِهِ : سَطَا ، وصال البعير إذا حمل على بعير آخر أو إنسان ليعَضَّهُ ، أو هو الذي يأكل راعيه ، ويؤايبُ الناسَ ، ويعدو عليهم ، ثم كثر ذلك فصار للإنسان والسبع . انظر : لسان العرب (صول) ، جمهرة اللغة (صلو) .

(٨) ولذلك تجب القيمة في قتل الجمل الصائل . انظر : شرح الوقاية 472/2 .

(٩) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) في (د) : في رجل .

(١١) انظر المراجع في المسألة السابقة .

(١٢) في (ج) : شهره .

(١٣) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٤) في (د) : ولم .

(١٥) في (ب) : وقد .

(١٦) في (ب) : فلزمه .

59- مسألة :

[شهادة بعض أولياء المقتول عمدا على أحدهم بالعفو]

[391 : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل قُتل عمداً ، وله ثلاثة أولياء / ،

فيشهد اثنان منهم⁽⁵⁾ على صاحبهما أنه قد عفى قال :

شهادتهما باطلة ، وهو عفو منهما⁽⁶⁾ ، فإن أنكر القاتل ما قالوا ، فلا شيء لهما ، وللولي الآخر ثلث الدية ، وإن صدقهما القاتل ، فعليه جميع الدية للأولياء أثلاثاً⁽⁷⁾ .

وهذا على أوجه :

إما أن يصدقهما المشهود عليه ، والقاتل جميعاً .

وإما أن يكذباهما⁽⁸⁾ .

وإما أن يصدقهما [القاتل وحده .

وإما أن يصدقهما]⁽⁹⁾ المشهود عليه وحده .

وأما إذا صدقاهما⁽¹⁰⁾ ، فلا يشكل أنه يصير بمنزلة العفو⁽¹¹⁾ المعروف ، فيصير

مالاً ، ويطلق نصيب العافي .

وإن كذباهما⁽¹²⁾ ، فلا شيء للشاهدين ؛ لأنهما لما شهدا بالعفو ، فقد أقرّا بطلان

حقهما في القصاص ، فصح إقرارهما ، وادّعى انقلاب نصيبهما مالاً ، فلا⁽¹³⁾ يصدقان⁽¹⁴⁾ .

وأما نصيب المشهود عليه ، فيصير مالاً ؛ لأن شهادتهما بالعفو بمنزلة ابتداء العفو

منهما في حقه ؛ لأن سقوط القود أضيف إليهما .

(١) في (ج) : قتل .

(٢) ليست في (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٣) في (د) : غيره .

(٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] . و ليست في (ج) .

(٥) ليست في (أ) .

(٦) في (ج) و (د) : عنهما .

(٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 726/2 ، مجمع الأنهر 268/4 ، الفتاوى الهندية 22/6 .

(٨) في (ب) : يكذباها .

(٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) في (ب) : صدقاه .

(١١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

(١٢) في (أ) و (ب) : كذباها .

(١٣) في (ب) : فلم .

(١٤) في (ب) : يصدقان .

وإن صدَّقهما القاتل ، غَرِمَ الدية أثلاثاً ؛ لأنه لما صدَّقهما ، [فقد أقرَّ لهما]⁽¹⁾ بثلثي الدية ، فلزَمه⁽²⁾ ، وادعى بطلان حق المشهود عليه ، فلا يُصدَّق ، فيتحول⁽³⁾ مالاً .

وإن صدَّقهما المشهود عليه ، لم يُصدَّقوا على القاتل ، فلا⁽⁴⁾ يلزَم القاتل إلا ثلث الدية ، وهو نصيب المشهود عليه لكنه يتحول إليهما .

لأن من زَعَم المشهود عليه أنه قد عفى ، وأن لاشيء له⁽⁵⁾ على القاتل ، ولهما⁽⁶⁾ عليه ثلثا الدية دين عليه ، والذي في يده ، وهو⁽⁷⁾ ثلث الدية مال القاتل ، وهو من جنس حقهما في زَعَم المشهود عليه ، فصُرِف⁽⁸⁾ إليهما .

وكان القياس أن لا يصير شيء منها⁽⁹⁾ مالاً ؛ لأنهما ادَّعيا المال⁽¹⁰⁾ ، والقاتل [أنكر حقهما ، فصار بمنزلة العفو منهما ، وإنما نَفَذَ للمشهود عليه ، والمشهود عليه]⁽¹¹⁾ منكر ، وأقر القاتل بالثلث للمشهود عليه ؛ لأنه/ يقول : " لم يعفُ المشهود عليه بل شهادتهما [253 ب : د] بمنزلة العفو منهما " ، والمشهود عليه أنكر ما أقرَّ له به القاتل .

لكنه⁽¹²⁾ استحسن ، فأوجب ثلث الدية ، وصرفه إليهما ؛ لأن القاتل أقر به على ما قلنا ، وأقر المشهود عليه ، وهو المقر له بثلث الدية ، فإن للشاهدين عليه ثلثي الدية ، فصَرَفَ ما أقرَّ به له⁽¹³⁾ إليهما .

60- مسألة :

[من تزوج امرأة على قطعها ليده ثم مات]

310310310310310310485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) .
- (٢) في (ج) و (د) : فلزم .
- (٣) في (أ) : فيجعل .
- (٤) في (ب) : ولا .
- (٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] . وفي (د) : وإنما .
- (٧) ليست في (ب) .
- (٨) في (أ) : فيصرف .
- (٩) في (ب) : منهما .
- (١٠) في (د) : مالا .
- (١١) ليست في (أ) و (ب) و (ج) : " أبو حنيفة " .
- (١٢) في حاشية [279 ب : أ] : " أبو حنيفة " .
- (١٣) ليست في (أ) .

/محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في المرأة تَقْطَع يد الرجل عمداً ، أو خطأً ، [327 ب : ج]
فيتزوجها على اليد⁽¹⁾ ، ثم يموت منها⁽²⁾ قال :

لها⁽³⁾ مهر مثلها⁽⁴⁾ ، فإن كان القطع خطأً ، فعلى عاقلتها الدية ، وإن كان عمداً ،
فالدية في مالها⁽⁵⁾ .

وإن كان تزوجها على اليد ، وما يحدث منها ، ثم مات منها ، فإن كان عمداً ،
فقد بطل حق القتل ، ولا شيء له عليها/ ، ولها عليه مهر مثلها ، وإن كان خطأً ، رُفِعَ [391 ب : ب]
عن العاقلة مهر مثلها ، وكان ثلث ما ترك وصية لهم مما⁽⁶⁾ بقي ، فيردّون الفضل .
وقال أبو يوسف ومحمد : وكذلك الوجه الأول : إذا تزوجها على اليد /، ولم
يذكر : " وما يحدث منها " ⁽⁷⁾ .

وأصله : ما تقدم أن العفو عن اليد ، أو القطع ، أو الشجة يَطل عند أبي حنيفة رحمه
الله إذا جاءت السراية ، وعندهما يصح ، ويقع على حاصل حقه ، فكذلك التزوج به تبطل
التسمية⁽⁸⁾ إذا مات منه ، فإذا لم يثبت المسمى ، وجب لها مهر مثلها .
ثم يُنظر ، فإن كانت الجناية خطأً ، وجبت الدية على عاقلتها لما بطل العفو .
وإن كانت الجناية⁽⁹⁾ عمداً ، يجب القصاص في القياس ، وفي الاستحسان : تجب
الدية في مالها .

وعندهما : إن كان عمداً ، فقد⁽¹⁰⁾ وقع التزوج [على القصاص في النفس ، فبطل
القصاص ، وهو ليس بمال ، فلزمه مهر مثلها .

311311311311311311311485485

(١) لأنه تبين أن موجبها الأرش دون القصاص ، لأن القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة عندنا ،
والأرش يصلح صداقاً . انظر : البناية 175/12 .

(٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٣) في (ب) : لهم .

(٤) مهر المثل عند الحنفية : هو مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها وقت العقد سناً ، وجمالاً ، ومالاً ، وبلداً ، وعصراً ،
وعقلاً ، وديناً ، وبكارة ، وثبوبة ، وعفة ، وأدباً ، وكمال خلق ، وعدم ولد ، ويعتبر حال الزوج أيضاً بأن يكون
زوج هذه كآزواج أمثالها من نسائها في المال ، والحسب ، وفي بقية الصفات . انظر : القاموس الفقهي 341/1 .

(٥) وإذا وجب لها مهر المثل ، وعليها الدية تقع المقاصة إن كان على السواء ، وإن كان في الدية فضل ترده على
الورثة ، وإن كان في المهر ترده الورثة عليها . انظر : البناية 175/12 .

(٦) في (ب) : ما .

(٧) انظر : بدائع الصنائع 293/10 ، البناية 175/12 ، حاشية ابن عابدين 131/7 .

(٨) في (ج) : تسميته .

(٩) ليست في (أ) و (ب) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .

وإن كان خطأً ، فقد وقع التزوج [⁽¹⁾ على موجب النفس ، وهو الدية ⁽²⁾] ، فإن كانت ⁽³⁾ الدية أكثر من مهر مثلها ، سلّم لها قدر مهر ⁽⁴⁾ مثلها ، ورُفِعَ ذلك عن العاقلة ؛ لأنهم يغرمون عنها ، فلا يغرمون لها ، والفضل عليه جعل وصية للعاقلة ، وهم أجنب ، فصحت ⁽⁵⁾ .

ثم يُنظر إلى ثلث ماله ، فإن كان ذلك ⁽⁶⁾ يخرج منه ⁽⁷⁾ رُفِعَ عنهم ، وإن كان لا يخرج ، فلهم من ذلك مقدار الثلث ⁽⁸⁾ ، وردّوا الفضل . وكذلك قولهم جميعاً في الشجة وما يحدث منها ، أو اليد وما يحدث منها ⁽⁹⁾ في [قولهم جميعاً] ⁽¹⁰⁾ ، والله أعلم .

61- مسألة :

[قتل الصبي الحر لرجل بأمرٍ من صبي حر]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الصبي الحرّ يأمر الصبي الحرّ بقتل رجلٍ ، فقتله قال :

على عاقلة الصبي القاتل ديته ، وليس على الأمر ، ولا على عاقلته شيء ⁽¹¹⁾ . أما الصبي القاتل ، فإن قُتِلَ ⁽¹²⁾ خطأً ، فوجب الدية على العاقلة ، وأمر الصبي باطل لأنه محجور عليه ، ألا ترى أن إقراره ، وكفالاته باطل ⁽¹³⁾ أصلاً ، فلم يلزمه ⁽¹⁴⁾ ، ولا شيء .

قال : وأمر عبدٌ محجورٌ عليه [عبدًا محجورًا] ⁽¹⁵⁾ عليه بقتل رجل ، فقتله قال :

312312312312312312485485

- (١) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
- (٢) والدية تصلح مهراً إلا أنه مريض ، والمريض إذا تزوج امرأة بمال كثير ، كان لها قدر مهر مثلها . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 735/2 .
- (٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٤) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (٥) أي أن مازاد على مهر مثلها ، يكون وصية لها إلا أنها قاتلة ، فتجعل وصية للعاقلة تصحيحاً ، حيث أنهم ليسوا بقتلة ، وهم أجنب ليسوا من الورثة فتصح الوصية لهم . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 735/2 .
- (٦) أي : ذلك الفضل على مهر المثل .
- (٧) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٨) أي : لهم من ذلك الثلث مقدار ثلثه ، ويردون الباقي منه على ورثة الميت . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 735/2 .
- (٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
- (١٠) ليست في (د) .
- (١١) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 750/2 ، تبين الحقائق 328/7 .
- (١٢) مثبت في حاشية (ج) [ق] .
- (١٣) في (د) : باطل .
- (١٤) زاد في (ج) و (د) : شيء .
- (١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .

على القاتل الدية ، وليس على الأمر ، ولا على عاقلته شيء^(١) .

أما القاتل ، فلأن^(٢) القتل [إذا وقع]^(٣) خطأ منه ، فإنه يُدفع به ، أو يُفدى ،
وإن كان عمدا ، فعليه القصاص [٤] ، فكان قوله : " على القاتل^(٥) الدية^(٦) " سهوًا .

[وقوله : " ليس على الأمر شيء " يريد به : ما دام عبدًا]^(٧) ، وقيل : إن المراد
به : العبد الصغير ؛ لأنه لو كان كبيرًا ، لزمه القصاص ؛ لأن مطلق القتل عمدٌ .

[وقوله : " وليس على الأمر شيء " يري به : ما دام عبدًا]^(٨) ؛ لأن العبد المحجور

عليه [لا يؤخذ]^(٩) بحكم قوله حتى يعتق كما لو أقر بدين ، حتى لو كان مأذونًا ، أُخذ
به في الحال إلا أن يريد به الصغير ، فلا يلزمه شيء ، [وإن أُعتق]^(١٠) .

[وقوله : " ولا على عاقلته " سهوٌ أيضًا ؛ لأن العبد لا عاقلة له ، إنما يريد به :
ليس على مولاه شيء]^(١١) ؛ لأن قوله : " على مولاه " باطل .

ثم قال في العبد المحجور عليه^(١٢) يغضب بالعبد المحجور عليه ، فيموت عبده قال :

هو ضامن^(١٣) ؛ لأن الحجر إنما يؤثر في الأقوال دون الأفعال ، والعبد أهل لضمان

المال^(١٤) أيضًا^(١٥) ، فليزمه .

313313313313313313485485

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) في (أ) و (ج) و (د) : فإن .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [ق] .

(٤) مثبت في حاشية (أ) و (د) [صح] . وليست في (ب) . ومكشوفة في (ج) .

(٥) في (ج) العاقلة .

(٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٧) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .

(٨) ليست في (ج) و (د) .

(٩) في (د) : لا يؤخذ .

(١٠) ليست في (أ) . و مثبت في حاشية (ج) [و] و (د) [و] .

(١١) مثبت في حاشية (أ) .

(١٢) ليست في (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٣) انظر : الهداية 367/10 ، النافع الكبير 511 .

(١٤) زاد في (د) : عليه .

(١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .

وقال في الصبي يستهلك المال⁽¹⁾ لرجل قال :

هو ضامن⁽²⁾ ؛ لأن الصبي يؤخذ⁽³⁾ بأفعاله إذ⁽⁴⁾ الحجر عنها باطل ، فيؤخذ بحكم أفعاله إذا كان الصبي صالحاً⁽⁵⁾ لحكمه⁽⁶⁾ .

62- مسألة :

[الجناية على جرّين الأمة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يضرب بطن أمة ، فيعتق المولى ما في بطنها ، ثم تلقيه حياً ، ثم يموت قال : فيه⁽⁷⁾ قيمته حياً .

قال بعض مشايخنا : يريد بالقيمة الدية ؛ لأن الضرب وقع بالأمة ، فلم تعتبر جنائته⁽⁸⁾ في حق الولد إلا بعد أن ينفصل حياً ، ولذلك لم تنقطع سرايته بخلاف من جرح عبداً ، ثم أعتقه مولاه ؛ لما قلنا إنه في التقدير واقع بعد العتق ، وبعد الانفصال ؛ ولأنه⁽⁹⁾ بالانفصال صار شخصاً منفرداً .

وقال بعضهم : بل المراد به⁽¹⁰⁾ حقيقة القيمة ؛ لأن الجناية قد تمت من الجانبين لكها تعتبر في حق الجنين⁽¹¹⁾ مقصوداً إلا بعد الانفصال ، فأشبه الرمي الذي تم من الرامي ، يعتبر في حق الرمي إلا بعد الإصابة ، فإذا وجد العتق بعد تمام العلة ، لم يُعتبر عند أبي حنيفة ، [وأبي يوسف]⁽¹³⁾ رحمه الله حتى /وجب ضمان القيمة ، فكذلك هنا⁽¹⁴⁾ .
فإن كان هذا بالاتفاق ، صار حجة لهما على محمد⁽¹⁵⁾ ، وهذه من الخواص .

[280 ب : أ]

314314314314314314485485

- (1) ليست في (ب) .
(2) انظر : الهداية 272/10 ، البحر الرائق 445/8 .
(3) في (د) : يؤخذ .
(4) في (ب) : إذا .
(5) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(6) في (ب) : بحكمه .
(7) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(8) مثبت في حاشية (ج) [و] .
(9) في (أ) و (ج) : لأن .
(10) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(11) ليست في (أ) .
(12) زاد في (ج) وفي حاشية (د) [صح] : منفردا .
(13) ليست في (ب) .
(14) انظر : الهداية 306/10 ، مجمع الأثر 286/4 ، الفتاوى الهندية 35/6 . وفي مجمع الأثر : ولا كفارة في الجنين .
(15) وفي قياس قول محمد رحمه الله : يجب تفاوت ما بين قيمته مضروباً إلى قيمته غير مضروب . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجدي 775/2 .

63- مسألة :

[القتل يوجب في الدار]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الدار في يد الرجل يوجب⁽¹⁾ فيها قتل
قال :

لا تعقل⁽²⁾ العاقلة حتى يشهد الشهود أنها له .

يريد به : إذا أنكرت العاقلة أن تكون الدار له ، وقالوا : " هي وديعة في يدك " ،
فالقول قولهم إلا أن يقيم⁽³⁾ بينة على الملك ؛ لما عُرف أن الظاهر حجة للدفع⁽⁴⁾ لا
للاستحقاق⁽⁵⁾ ، وقد احتجنا إلى الاستحقاق هنا ، فوجب إثباته بالبينه⁽⁶⁾ .

كمن طلب شفعةً بالجوار في دارٍ بيعت ، فأنكر المشتري [أن تكون]⁽⁷⁾ الدار التي
في يد⁽⁸⁾ المدعي ملكاً له ، فإنه لا يستحق الشفعة بيده عليها حتى يقيم⁽⁹⁾ البينة على الملك ،
كذلك هنا .

ولا يلزم أبا حنيفة أنه يعتبر⁽¹⁰⁾ اليد في استحقاق الدية حتى قال في الدار المباعة في يد
البائع يوجب فيها قتل : إن الدية تجب على عاقلة البائع .
لأنه يعتبر يد الملك ، لا مجرد⁽¹¹⁾ اليد ، ولم تثبت هنا يد الملك إلا بالبينه ، وهذه
من الخواص .

64- مسألة :

[الصلح على الجنابة العمد من حر وعبد]

[392 ب : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في حر ، وعبد قتل رجلًا عمدًا ، فأمر
الحر ، ومولى العبد رجلًا أن يصلح⁽¹²⁾ ، فصالح⁽¹⁾ من دمائهما على ألف درهم قال :

315315315315315315485485

(1) في (ج) : فيوجد . وفي (د) : فوجد .

(2) في (أ) : لا تعقل .

(3) في (ب) : يقوم .

(4) في (أ) و (ج) و (د) : الدفع .

(5) في (ب) : الاستحقاق .

(6) انظر : البناية 434/12 ، حاشية الشلبي 357/7 .

(7) ليست في (د) .

(8) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(9) في (ب) : يقوم .

(10) في (ب) : اعتبر .

(11) في (ب) : بمجرد .

(12) صالح لغة : من صلح وصلح وهو خلاف فسد ، والصلح : الخير ، والصواب ، والصلح : اسم منه ، وهو
التوفيق . انظر : المصباح المنير (صلح) .

الصلح شرعا : هو عقد يرفع النزاع . انظر : تبين الحقائق 467/5 .

فهو⁽²⁾ عليهما نصفان⁽³⁾ .

لأنه مقابل بالقصاص ، والقصاص عليهما سواء⁽⁴⁾ .

65- مسألة :

[المدبر يجني عند غاصبه ثم يجني عند المولى]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في مُدَبِّرٍ غَصَبَهُ رَجُلٌ ، فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَايَةً ،

ثم⁽⁵⁾ أخذه المولى ، فجنى عنده جناية قال : على المولى قيمته نصفان بين وليي الجنايتين ، ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ، فيدفعها إلى ولي الجناية الأولى ، ثم يرجع به على الغاصب .

وقال محمد رحمه الله : يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ، ولا يدفعه إلى أحد .

ولو كان جنى عند المولى أولاً ، ثم جنى عند الغاصب ، غَرِمَ المولى قيمته بين وليي⁽⁶⁾ الجنايتين نصفين⁽⁷⁾ ، ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب ، فيدفعه إلى الأول ، ولا يرجع به في قولهم جميعاً⁽⁸⁾ .

أما في التي أجمعوا عليها ، فإن جناية المدبر على مولاه ، والدفع ممتنع ، فيجب قيمته نصفين لاستواء الحقين ، وقد صار غَرِمَ نصف القيمة عليه بسبب كان عند الغاصب⁽⁹⁾ ، فيجب على الغاصب وباله ، فيرجع به ، ويدفعه إلى ولي الجناية الأولى ؛ لأن حقه في كل القيمة لولا مزاحمة الثاني ، فقد صار النصف مستحقاً بسبب يضاف⁽¹⁰⁾ إلى عدوان ، فإذا وجده فارغاً ، رجع فيه⁽¹¹⁾ ، فسَلَّم له كل⁽¹²⁾ القيمة ، ثم لا يرجع به المولى على ؛ لأنه إنما استُحق عليه لسبب كان عنده ، فلا يرجع به على غيره .

(١) مثبت في حاشية (د) : [صح] .

(٢) ليست في (أ) . و مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٣) انظر : الهداية 240/10 ، شرح الوقاية 478/2 .

(٤) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٦) مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٧) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(٨) انظر : المبسوط 76/27 ، شرح الوقاية 537/2 ، تبين الحقائق 7/

(٩) في (ج) : الغصب .

(١٠) في (ج) و (د) : مضاف .

(١١) ليست في (أ) و (د) .

(١٢) مثبت في حاشية (د) [صح] .

[254 ب : د]

ووجه قول محمد رحمه الله في مسألة الخلاف : أن المولى إنما يرجع /على الغاصب بالنصف الذي أخذه ولي الجناية الأولى ، فيصير هذا الذي رجع به عوضاً عما سلم لولي الجناية الأولى ، فإذا سلم له أصله ، لم يستحق عوضه ، فيتكرر الاستحقاق في شيء واحد ، ولا يدفعه إلى الثاني ؛ لأنه ما استحق إلا النصف ، وقد سلم له ، بخلاف المسألة الأخرى ؛ لأن/ هناك إنما يرجع بعوض ما استحق على ولي الجناية الأولى لا بعوض ما سلم له .

[1281 أ : ب]

ولأبي حنيفة ، وأبي يوسف أن حق ولي الجناية الأولى في كل القيمة ، فمضى وجد شيئاً من القيمة فارغاً في يد المولى ، أخذه حتى يتكامل حقه ؛ لأنه مقدم على المولى⁽¹⁾ . والجواب : أن الأبعاض ، والأنصاف هدر في حق ولي الجناية الأولى ، فكان له أن يأخذ ما وجد منها حتى يتم حقه .

مثاله : عبد مأذون بين رجلين ، وادّان مائة درهم ، ثم غاب أحد الموليين ، وحضر الغريم يطلب حقه ، يبيع له نصيب الحاضر ، فإن بيع بمائة ، أخذها⁽²⁾ /كلها ، فإن قال الحاضر : " إنما لك في نصيبي خمسون ، وخمسون في⁽³⁾ نصيب شريكي " لم ينظر إليه ؛ لما قلنا أنه لا أنصاف في حقه ، وإنما ذلك⁽⁴⁾ في حق الموليين ، فلم تعتبر الأنصاف في حقه بل اعتُبر حقه في كل المائة ، فكذلك هنا .

[393 ب : ج]

ثم ذكر مسألة العبد يجني جنايتين /، جناية عند المولى ، وجناية عند الغاصب ، ثم الجواب في نصف القيمة ما ذكرنا في مسألة المدير من الوجهين⁽⁵⁾ .

[329 ج : د]

66- مسألة :

[عتق المأذون وعليه دين وجناية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبدٍ أذن له مولاه في التجارة ، فادّان ألفاً ، وقيّمته ألف ، ثم جنى جناية ، فأعتقه المولى ، وهو لا يعلم بالجناية⁽⁶⁾ قال :

317317317317317317485485

(1) في (د) : الولي .
(2) في (أ) و (ب) و (ج) : أخذ .
(3) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(4) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(5) في (ج) و (د) : وجهين .
(6) ليست في (أ) و (ب) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

عليه قيمتان ، قيمة لولي الجناية ، وقيمة للغرماء ؛ لأنه أتلّف حقين^(١) كل واحدٍ منهما^(٢) مقضي^(٣) في حقه ؛ لأنه يؤمر بأن يدفع بالجناية^(٤) ، ثم يقال لهم : " إما أن تقضوا دينه ، وإما أن يُباع عليكم " ، هذا أصل الحق إلا أن يختار الفدا^(٥) .

ألا ترى أن كل واحد منهما لو انفرد ، ضمن المولى قيمته كاملة إذا لم يعلم بالجناية ، وعلم بالدين ، أو لم يعلم ، فإذا اجتمعا ، وجب الجمع .

وهذا يخالف أجنبياً لو قتل هذا العبد أن لا يغرم إلا قيمة واحدة ؛ لأن ملك المولى في رقبته باق ، واليد له أيضا ، ومتى بقي الملك واليد ، لم تُعتبر عصمة الحق في معارضته ، فصار مضموناً على الأجنبي بحق الملك ، وكان ليس فيه حق ، فلذلك لم يضمن إلا قيمة واحدة ، ثم الغريم أحق بتلك^(٦) القيمة ؛ لأن القيمة مالية العبد^(٧) ، والغرماء [مقدمون على الأولياء في ذلك ؛ لأن الواجب]^(٨) أن يُدفع ، ثم يُباع عليهم ، فإذا تقدموا في المعاني ، والقيمة هي المالية والمعنى ، وجب تسليمها^(٩) إليهم .

ألا ترى أن تخيير الأولياء بين البيع ، والقضاء مفيد^(١٠) ، وبين القضاء ، وتسليم القيمة غير مفيد^(١١) ، فلهذا افترقا .

67- مسألة :

[عفو أحد وليي كل جناية من جناحي العبد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبد قتل رجلين عمداً لكل واحد منهما وليّان^(١٢) ، فعفى أحد^(١٣) وليّي كل واحد منهما قال :

318318318318318318485485

- (١) في (ب) : الحقين .
 (٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٣) في (أ) : يقضي . وفي (ج) : مقضي .
 (٤) في (ب) : الجناية .
 (٥) انظر : البحر الرائق 425/8 ، مجمع الأثر 306/4 ، حاشية ابن عابدين 189/7 .
 وفي مجمع الأثر ، وحاشية ابن عابدين : " غرم لرب الدين الأقل من قيمته ، ومن دينه ، وغرم لولي الجناية الأقل من قيمة الجناية ، ومن أرشها " .
 (٦) في (ب) : بملك .
 (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٨) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
 (٩) مثبت في حاشية (ج) [و] .
 (١٠) في (ب) : مقج .
 (١١) في (ب) : مقيد .
 (١٢) في (ج) : وليّان .
 (١٣) مثبت في حاشية (ج) [و] .

يقال للمولى⁽¹⁾ : " ادفع نصفه إلى من بقي ، أو افده بعشرة آلاف درهم⁽²⁾ " ⁽³⁾ .
 لأن الرقبة بحكم القود صارت بينهم⁽⁴⁾ لكل واحد رُبْعَه ، فإذا عفى اثنان ، بطل
 حقهما ، وبقي حق الآخرين في النصف ، فلذلك قيل له : " ادفع نصفه " .
 وأما الفداء ، فإنما يكون ببدل⁽⁵⁾ القتل ، وحتى الآن كان الفداء بعشرين ألفاً لو
 سقط القصاص ، يُقدر⁽⁶⁾ لكل واحد منهم خمسة آلاف ، فلما عفى اثنان ، بطل
 حقهما ، فبقي حق كل واحد من الباقيين في خمسة آلاف ، / فلذلك فداه بعشرة آلاف [393 ب : ب]
 شاء ، والله أعلم .

68- مسألة⁽⁷⁾ :

[فقاً عيني العبد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في عبدٍ لرجلٍ فقاً⁽⁸⁾ رجلٌ عينية :
 [281 ب : أ]
 فإن شاء المولى أخذ من الفاقئ قيمة العبد ، وأعطاه العبد ، وإن شاء/ أمسكه ، ولا
 شيء له . [255 د : د]

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إن شاء⁽⁹⁾ أخذ قيمته ، وأعطاه رقبته ، وإن شاء
 أمسكه ، وضمَّنه ما نقصه ، [يعني ضمان المال] ⁽¹⁰⁾ .

واحتجاً بأن العبد مال ، والمعتبر في صفة ضمانه معنى المائيّة ، وصاحب المال في
 النقصان الفاحش بالخيار : إن شاء سلّم العين ، وأخذ / قيمته ، وإن شاء أمسكه ، وضمّنه
 [329 ب : ج]
 النقصان ، فكذلك هنا .

وهذا لأن الضمان مُقَابِل بالعينين لكن [الرقبة صارت بذلك هالكة من وجه⁽¹¹⁾ ،
 وهي قائمة من وجه ، فإن مال إلى الهلاك ، ضمَّنه القيمة ، وسلّم العبد⁽¹⁾ إليه ؛ لأنه أخذ
 عوض الرقبة لما صار للرقبة حكم الهلاك .

319319319319319319485485

(١) ليست في (ج) .
 (٢) ليست في (أ) و (ب) .
 (٣) انظر : الهداية 351/10 ، البحر الرائق 431/8 .
 (٤) في (ب) : بينهما .
 (٥) في (ب) : لبذل .
 (٦) في (ب) : تعذر .
 (٧) هذه المسألة تسمى مسألة الجثة العمياء . انظر : العناية 361/10 .
 (٨) فقاً العين : كسرّها ، وقيل : قلّعها . انظر : لسان العرب (فقاً) .
 (٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٠) ليست في (أ) و (ب) و (د) . ومثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١١) الجثة صارت هالكة من وجه ؛ لفوات العينين . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندي 751/2 .

وإن شاء مال إلى القيام ، فأمسكه ، وضمَّنه النقصان ، وهو بدل العينين في المماليك .

ولهذا قال محمد رحمه الله : إن الجثة العمياء تأخذ قسطاً من المأخوذ بالعينين .

وقال أبو يوسف رحمه الله : الضمان مقابل بالعينين ، لكن ⁽²⁾ لما كان ضمانها ضمان كل المالية في حق المولى ، لم يستقم له إمساك شيء من الجثة ، فصار تسليم ⁽³⁾ الجثة شرطاً عنده ، فلم يكن لها قسط من العوض .

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن المضمون من العبد في الجناية دمه ⁽⁴⁾ لا ماليته ، نفساً كان أو دونها ⁽⁵⁾ .

ألا ترى أنهم اتفقوا في تقدير بدل الطرف كما اتفقوا في تقدير بدل النفس ، لكنهم اختلفوا في كفيته :

فقال أبو يوسف رحمه الله يُقدر ⁽⁶⁾ بدل الطرف ببذل ⁽⁷⁾ النفس ، فيبلغ إلى حيث يبلغ إلا ⁽⁸⁾ أن يبلغ الدية ، أو يزيد عليه ، فينقص عن دية النفس أحد عشر درهماً .

وقال محمد رحمه الله : يقدر ببذل ⁽⁹⁾ طرف الحر ، ويُوزَّع ما حطَّ عن بدل النفس ، وهو العشرة على الأطراف بحصتها .

حتى أن من شج عبداً موضحة في وجهه ، أو رأسه ، وقيمته عشرون ألفاً ، وجبت قيمته ⁽¹⁰⁾ عند أبي يوسف ألف درهم ، وعند محمد رحمه الله خمسمائة درهم ⁽¹¹⁾ إلا نصف .

ولو قطع يده لزمه عند أبي يوسف رحمه الله : عشرة آلاف درهم إلا [أحد عشر] ⁽¹²⁾ درهماً ⁽¹⁾ ، وعند محمد رحمه الله : خمسة آلاف إلا خمسة دراهم ⁽²⁾ .

(١) في (ب) و (ج) : العين .
(٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(٣) في (ج) : تسليمهم .
(٤) وفي لفظ بعض كتب الحنفية (آدميته) بدل (دمه) . انظر : الهداية والعناية 361/10 .
(٥) ولأبي حنيفة أيضاً أن نقصان العينين مقدر بجميع القيمة ، ولهذا لو كان حراً يضمن جميع الدية . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 751/2 .
(٦) في (د) : تقدير .
(٧) في (ج) و (د) : كبذل .
(٨) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٩) في (ب) : بدل . ومثبت في حاشية (د) [ح] .
(١٠) مثبت في حاشية (ج) .
(١١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] . وفي متن (د) : عشرة .

وقول أبي حنيفة رحمه الله مثل قول محمد ، والدليل عليه⁽³⁾ : أن بدل الطرف مُقدّر ، فإن من قطع يد عبد ، ضمن نصف قيمته ، وإن كان النقصان بالقطع في القيمة مثل النصف ، أو أقل ، أو أكثر / ، وكذلك في سائر الأطراف⁽⁴⁾ .

[394 : ج]

ولما كان كذلك ، قلنا لذهاب العينين حكم الهلاك في باب الدماء حتى وجب في الحر كمال الدية⁽⁵⁾ من غير اعتلب وجه آخر ، فكذلك في العبد وجب أن يعتبر هذا الشبه [لا غير]⁽⁶⁾ كما اعتبرناه⁽⁷⁾ في تقدير البدل ، ولم يعتبر النقصان .

69- مسألة :

[المدبر يجني جنايتين عند الغاصب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في مدبر غصبه رجل ، فجنى عنده جناية ، ثم رده على المولى ، ثم غصبه أيضاً⁽⁸⁾ ، فجنى عنده جناية⁽⁹⁾ قال :

يغرم مولى المدبر قيمته⁽¹⁰⁾ بين ولي الجنايتين⁽¹¹⁾ ، ثم يرجع بقيمته على الغاصب ، فيأخذها⁽¹²⁾ ، فيدفع نصفها إلى ولي الجناية الأولى ، ثم يرجع بنصف القيمة على

بيانه : أن جناية المدبر على مولاه ، فيغرم المولى قيمة واحدة وإن كثرت جنايته كما⁽¹⁴⁾ يتخلص بتسليم رقبة العبد عن جناياته وإن كثرت .

(١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [ح] .

(٤) انظر : الهداية 356/10 .

(٥) في (ج) و (د) : ديته .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) في (ب) : قلنا بالاعتبار .

(٨) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) مثبت في حاشية (ج) [ق] . وفي (د) : قيمة واحدة .

(١١) لأن المولى بالتدبير السابق أعجز نفسه عن الدفع من غير أن يصير مختاراً للفداء . انظر : البنائة 397/12 .

(١٢) ليست في (أ) و (ب) . مثبت في حاشية (ج) [صح] .

(١٣) انظر : تبين الحقائق 341/7 ، البنائة 397/12 ، الفتاوى الهندية 68/6 .

وقد وردت هذه المسألة على الاتفاق كما في الجامع الصغير ، وكما ذكرها فخر الإسلام البزدوي هنا ، بينما أوردها البعض على الخلاف كصاحب الهداية مثلاً ، والصحيح أنها على الاتفاق . انظر : حاشية الشلبي 344/7 .

(١٤) مثبت في حاشية (د) [صح] .

ويرجع بالقيمة كلها على الغاصب ؛ لأنها كلها إنما وجبت بسبب في ضمانه ، فإذا رجع بها دفع نصفها إلى الولي الأول ؛ لأن حقه في كل القيمة لولا مزاحمة الثاني ، وقد قدر على بدل ما أخذه ولي الجناية الثانية ، فيرجع به ؛ ليتم حقه .
ثم يرجع المولى بذلك النصف على الغاصب ؛ لأنه استحق عليه بسبب في ضمانه أيضاً ، فإذا رجع به لم يسلمه إلى ولي الجناية الثانية ؛ لأن حقه لم يجب إلا [والمزاحم قائم]⁽¹⁾ ولم يجب إلا في النصف ، وقد⁽²⁾ سُلِّم له .

70- مسألة :

[فقأ عين شاة القصاب]

[330 : ج]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في شاة القصاب⁽³⁾ ، وبقرة الجزار⁽⁴⁾ ، /

[255 : د]

وجزور / الجزار يفقأ عين واحدة منهن قال :

في الشاة ما نقصها ، وفي البقرة ربع قيمتها ، وفي البعير ربع قيمته⁽⁵⁾ .
وإنما وضع المسألة على هذا الوجه ؛ ليبين أن الكل ، وإن [كُنَّ لِلْحَمِّ] ، فإن الجواب مع ذلك مختلف [⁽⁶⁾]⁽⁷⁾ .

والفرس ، والحمار ، والبغل مثل البقر ، والبعير ، وقد روي هذا الجواب ،
والفتوى⁽⁸⁾ عن رسول الله ﷺ رواه خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه رفعه⁽⁹⁾ .
وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك⁽¹⁰⁾ .

322322322322322322485485

(1) في (ج) و (د) : المزاحمة قائمة .
(2) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(3) القصاب : الجزار ، وحرفته القصابة ، فإما أن يكون من القطع ، وإما أن يكون من أنه يأخذ الشاة بقصبتها أي : بساقها . وسُمِّي القصاب قصاباً لتنفيته أقصاب البطن . انظر : لسان العرب (قصب) .
(4) الجزار : والجزير الذي يجزر الجزور وحرفته الجزارة ، من الجزر أي : القطع ، ونحر الجزور . انظر : لسان العرب (جزر) ، المحيط في اللغة (جزر) .
(5) انظر : المبسوط 105/21 ، العناية 333/10 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 772/2 .
(6) قوله : " فإن الجواب مع ذلك مختلف " ، مثبت في حاشية (ج) [ق] .
(7) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(8) الفتوى لغة : أفتيته في مسألته إذا أحجته عنها . والفتيا تبين المشكل من الأحكام ، أصله من الفتى ، وهو الشاب الحدث الذي شب ، وقوي ، فكانه يقوي ما أشكل ببيانه ، فيشبه ، ويصير فتياً قوياً . انظر : لسان العرب (فتا) .
(9) شرعا : الفتوى والفتيا ذكر الحكم المسؤول عنه للسائل . انظر : التعاريف 550/1 .
(10) أخرجه الطبراني في الكبير ، 138/5 (4878) . والعقيلي في الضعفاء (165) 80/1 وأعله بإسماعيل بن أمية ، وضعفه عن جماعة من غير توثيق . وفي مجمع الزوائد : " وفيه أبو أمية بن يعلى ، وهو ضعيف " .
(11) أخرجه عبد الرزاق ، ك العقول ، ب عين الدابة (8418) . وابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الديات ، ب في عين الدابة (27384) . والبيهقي في الكبرى ، ك الغصب ، ب لا يملك أحد بالجناية شيئاً حتى عليه إلا أن يشاء هو والمالك (11725) .

والفرق : أن الشاة لا تعمل بل يُنتفع بها كما ينتفع بالأمّعة ، [فضمن النقصان]^(١)
 من غير تقدير ، فأما ما ذكرناه من البهائم ، فإنها عاملة كبني آدم^(٢) لكنها لا تعمل إلا
 بغيرها ، فأشبه الإنسان من وجهه ، والشاة من وجهه ، فوجب تنصيف^(٣) التقدير الواجب
 في الإنسان عملاً بهما .

ولأنها^(٤) على هذا الوجه لا تعمل إلا بأربعة / أعين عيناها ، وعينا من يستعملها ،
 فصار بعينها^(٥) حكم الربع ، والمعتمد هو الأول .
 [ألا ترى أن العينين]^(٦) لا تُضمنان بنصف القيمة^(٧) ، وإذا ثبت هذا ، قلنا : هذا^(٨)
 التفاوت لا يبطل بالتعيين للذبح ، والنحر ، فكذلك استوى التعيين لذلك ، وعدمه .

71- مسألة :

[عبد قتل عمدا وخطأ فعفى أحد وليي العمد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في عبدٍ لرجل قتل رجلاً عمداً ، وقتل آخر
 خطأ ، وللعمد وليان ، فعفا أحدهما قال^(٩) :

إن شاء فداه بخمسة عشر ألفاً : خمسة آلاف لولي العمد الذي لم يعف ، وعشرة
 آلاف لولي الخطأ^(١٠) .

وهذا لا يشكّل ؛ لأن نصف الحق قد بطل بالعفو فبقي النصف فصار مالاً ولم يبطل
 شيء من دم^(١١) القتل الآخر ، ولا مزاحمة في الفداء .

قال : وإن دفعه أثلاثاً : الثلث للذي لم يعف ، والثلثان لولي الخطأ .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما : أربعاً : ربع لولي العمد ، وثلاثة أرباعه لولي
 الخطأ^(١٢) .

323323323323323323485485

- (١) مثبت في حاشية (ج) .
 (٢) وعملها إنما يحصل بالعينين ، والقوائم ، فيكون نصف البدن بمقابلة العينين ، فإذا ذهب إحدهما يجب الربع
 بخلاف الآدمي ؛ لأن منفعة البصر مقصودة على حدة . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجدي 772/2 .
 (٣) في (أ) و (ب) : بتصنيف .
 (٤) في (أ) و (ج) و (د) : ولأنهما .
 (٥) في (ج) : لعينها .
 (٦) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (٧) وإنما قال ذلك ؛ لأن المعمول به في هذا الباب : النص ، وهو ورد في عين واحدة ، فيقتصر عليه . انظر : العناية
 334/10 .
 (٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٠) أي : فداه بدية لولي الخطأ ، وبنصفها لأحد وليي العمد . انظر : شرح الوقاية 531/2 .
 (١١) في (ج) و (د) : دية .

احتجا بأن هذا حق وجب⁽²⁾ إثباته ابتداءً ، فيثبت الفارغ لصاحبه ، ويشتركان في المشغول⁽³⁾ ، و⁽⁴⁾ من قِيلَ أن النصفين قد اختلفا في حق الذي لم يعف ، فأشبهه العبدین ، والدارین .

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن هذا استحقاق يُبنى على حق متفاوت ، وهو الحق في النفس ، وبدله⁽⁵⁾ ، فصار نظير الوصايا ، والديون .

وهذا فصل عظيم متنوع⁽⁶⁾ :

[نوع منها ما اتفقوا فيه على المنازعة]⁽⁷⁾ .

ونوع منها ما⁽⁸⁾ اتفقوا فيه⁽⁹⁾ على المضاربة .

ونوع منها ما اختلفوا فيه : فجعله أبو حنيفة على المضاربة ، وجعله⁽¹⁰⁾ على المنازعة .

ونوع⁽¹¹⁾ من ذلك ما انعكس فيه هذا الاختلاف .

[وبيان/ هذه الفصول ، وشرحها]⁽¹²⁾ في كتاب الدعوى⁽¹³⁾ ، والمأذون⁽¹⁴⁾ ، [282 ب : أ]

(١) انظر : شرح الوقاية 530/2 ، الهداية 351/10 ، حاشية ابن عابدين 192/7 .
(٢) وفي حاشية ابن عابدين أنه إن دُفع إليهم قسم أثلاثا عولا عنده ، وأرباعا منازعة عندهما .
(٣) في (ج) و (د) : واجب .
(٤) أي : النصف الآخر .
(٥) ليست في (أ) و (د) .
(٦) وهو : الأرض الذي هو بدل المتلف ، والقسمة في غير العين بطريق العول . انظر : حاشية ابن عابدين 192/7

(٧) قال في الهداية 351/10 : " ولهذه المسألة نظائر ، وأضداد ذكرناها في الزيادات " .
(٨) مثبت في حاشية (ب) .
(٩) ليست في (ج) .
(١٠) ليست في (د) .
(١١) في (ج) : جعلها .
(١٢) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
(١٣) في (ب) و (ج) و (د) : وقد شرحنا ذلك .
(١٤) الدعوى لغة : اسم من ادَّعَيْتُ الشيء : تمنيته ، وادَّعَيْتُهُ : طلبته لنفسي . انظر : المصباح المنير (دعوت) .
شرعا : إضافة الشيء إلى نفسه في حالة واحدة مخصوصة وهي المنازعة . انظر : تبين الحقائق 317/5 ، أنيس الفقهاء 90 .
انظر كتاب الدعوى في هذا المخطوط نسخة (د) لوح 197 .
(١٥) انظر هذا المخطوط نسخة (د) لوح 222 .

72- مسألة :

[عفو أحد وليي العمد عن العبد القاتل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في عبد قتل رجلاً عمداً ، وله وليان ، فعفا أحدهما قال / :

[330 ب : ج]

إن فداه المولى ، فداه بخمسة آلاف للذي لم يعف ، وإن دفعه ، [دفعه بنصف الدية]⁽¹⁾.

لأن الرقبة كانت لهما نصفين ، فلما عفى أحدهما ، بقي حق الآخر في النصف ، فصار مالاً⁽³⁾ ، وإن اختار مولاه الدفع ، دفع إليه النصف ، وإن فداه ، فداه بنصف الدية . ألا ترى أنه لو صار⁽⁴⁾ كله مالا لكان حق هذا في النصف ، فكذلك إذا صار النصف [من ذلك]⁽⁵⁾ مالا .

73- مسألة :

[قطع ذكر المولود]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في مولود يولد ، فيقطع رجل ذكره قال : فيه حكومة عدل إلا أن يكون الذكر قد تحرك ، فإن تحرك ، فقطعه ، فإن كان عمداً ، ففيه القصاص ، وإن كان⁽⁶⁾ خطأ ، ففيه الدية كاملة⁽⁷⁾ .

وإن قطع لسانه ، وقد استهل / ، ففيه حكومة⁽⁸⁾ عدل إلا أن يكون قد تكلم ، فإن تكلم ، ففيه الدية / كاملة .

[395 ب]

[256 د]

وكذلك بصره فيه حكومة⁽⁹⁾ عدل إلا أن يكون قد⁽¹⁰⁾ يعلم أنه قد أبصر ، وهذه كلها [خواص هذا الكتاب]⁽¹¹⁾ .

وقد نص⁽¹²⁾ على أن القصاص واجب في قطع الذكر ، وقطعه على ثلاثة أوجه :

325325325325325325485485

- (١) في (ج) : دفع نصفه إليه .
 (٢) لم أجد هذه المسألة فيما بحث فيه من كتب الفقه الحنفي ، ولكنها قريبة من المسألة رقم 67 .
 (٣) حيث إنه بالعفو سقط القصاص ، وانقلب مالا . انظر : البناية 370/12 .
 (٤) في (أ) : كان .
 (٥) ليست في (ج) .
 (٦) في (ب) و (د) : قطعه .
 (٧) ليست في (أ) .
 (٨) في (ب) و (د) : حكم .
 (٩) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (١٠) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١١) في (ب) و (ج) و (د) : من الخواص .
 (١٢) أي : محمد في الجامع الصغير 505 .

إن قطع من الحشفة⁽¹⁾ ، ففيه القصاص بالاتفاق ؛ لإمكان الاستيفاء .
 وإن قطع من دون ذلك من غير استيعاب ، أو جزء من الحشفة ، فلا قصاص فيه ؛
 لأنه لا يمكن استيفاؤه⁽²⁾ على الماثلة .
 وإن قطع من أصله ، ففيه القود ؛ لأنه يمكن استيفاؤه .
 ولم يذكر في الكتاب في اللسان القود⁽³⁾ ، فدل ذلك أن لا قود فيه أصلاً استُوعب
 قطعه ، [أو قطع⁽⁴⁾ البعض منه .
 وعن أبي يوسف رحمه الله : أن القصاص يجب⁽⁵⁾ [في اللسان]⁽⁶⁾ إذا استُوعب قطعه
 [⁽⁷⁾] .

والصحيح ما ذكر في الكتاب⁽⁸⁾ ؛ لأن استيفاءه على⁽⁹⁾ طريق⁽¹⁰⁾ الماثلة غير ممكن
 بحال⁽¹¹⁾ .

وجواب مسألة الصبي : أن ذكره في أول أحواله⁽¹²⁾ قبل أن يُعرف حركته بمنزلة
 الخَصِي⁽¹³⁾ ، والعين⁽¹⁴⁾ لا يُضمن بالقود ، ولا بكمال الدية ؛ لأن سلامته لم تثبت بالدليل
 ، وإنما تثبت بناء على الظاهر ، وهي معدومة على التحقيق ، والظاهر لا يصلح
 للاستحقاق ، وضمانه إنما وجب لما وُضع فيه من المنفعة ، فإذا لم تثبت ، لم يصير
 مضموناً⁽¹⁵⁾ .

326326326326326326485485

- (١) الحشفة : رأس الذكر . انظر : لسان العرب (حشف) .
 (٢) في (د) : الاستيفاء .
 (٣) انظر : الجامع الصغير 505 .
 (٤) في (ب) : قطعه .
 (٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (٦) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٨) ما ذكر في الكلب أي : قول أبي حنيفة في عدم القود في قطع اللسان ، وهو ظاهر الرواية . انظر : حاشية ابن
 عابدين 122/7 .
 (٩) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٠) في (أ) : سبيل .
 (١١) انظر : تحفة الفقهاء 443 ، شرح الأوزجدي 742/2 ، مجمع الأثر 259/4 .
 (١٢) في (د) : حاله .
 (١٣) الخَصِي : الذي سُلَّ خُصْيَتُهُ ، ويكون في الناس ، والدواب ، والغنم . انظر : لسان العرب (خصصا) .
 (١٤) العين : هو من لا يقدر على الجماع لمرض ، أو كبر سن ، أو يصل إلى الثيب دون البكر . انظر : التعريفات
 204/1 ، المغرب 86/2 .
 (١٥) في (ب) : معصوماً .

وإذا تحرك ، فقد ظهرت سلامته بدليل دلّ عليها ، ولا عبرة بتفاوت الصّغر ، والكبير ، فصار مضموناً بمنزلته من البالغ^(١) .

وكذلك اللسان أيضا إنما يُضمن بكمال الدية ؛ لما خُص به من منفعة الكلام ، ولم يثبت بدليله [في أول أحواله]^(٢) ، فإذا تكلم ، فقد ظهرت سلامته على الوجه المعتاد ، ألا ترى أنه لا عبرة بتفاوت الناس في الفصاحة^(٣) ، والعِي^(٤) ، فصار مثله من البالغ .

وكذلك العين ، والبصر^(٥) إنما يضمن بالقود ، أو^(٦) كمال الدية ؛ لما وُضع^(٧) فيه من الحياة ، والمنفعة ، فإذا لم تثبت أشبه العين العوراء ، وإذا ثبت ذلك بدليله ، صار كغيره ، وهذا القياس^(٨) يطرد^(٩) في الأعضاء كلها .

74- مسألة :

[عفو أحد وليي العمد عن عبدهما القتال]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في عبد بين رجلين قتل مولى لهما عمداً ، فعفى عنه أحدهما قال :

بطل الدم كله .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : يقال للذي عفى : " ادفع نصف نصيبك/ إلى الذي لم يعف ، أو افده بربع الدية " .

وذكر في بعض النسخ : وليا لهما ، [والولي /: القريب ، والمولى أريد به : القريب]^[395 ب : ب]

أيضاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾^(١٠) يريد به^(١١) : العصبية^(١٢)

ويحتمل أن يكون أريد به : المعتق الذي اعتقه /، فصارا عصبية له بالولاء^(١٤) .

327327327327327327485485

(١) في (ج) و (د) : البائع .
 (٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (٣) الفصاحة : رجل فصيح ، وكلام فصيح أي : بليغ ، ولسان فصيح أي طلق . ويقال : كل ناطق فصيح ، وما لا ينطق فهو أعجم ، وفصح العجمي : جادت لغته حتى لا يلحن . انظر : الصحاح (فصح) .
 (٤) العي : خلاف البيان ، وقد عي في منطقته ، وعي ، فهو عي وعي . انظر : الصحاح (عيا) .
 (٥) مثبت في حاشية (ج) و (د) [صح] .
 (٦) في (أ) : و .
 (٧) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (٨) زاد في (ج) : إنما .
 (٩) في (أ) و (د) : مطرد .
 (١٠) سورة مريم عليها السلام 5 .
 (١١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٢) العصبية : الذين يرثون الرجل عن كلالته من غير والد ولا ولد . انظر : لسان العرب (عصب) .
 (١٣) مثبت في حاشية (ج) [صح] .
 (١٤) انظر : الهداية 352/10 .

وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي يوسف وهو الأشهر .

وذكر قوله في بعض النسخ مع⁽¹⁾ قول أبي حنيفة رحمه الله .

وذكر في كتاب الديات⁽²⁾ : أن عبدًا لو قتل مولاه عمدًا ، وله وليان ، فعفى

أحدهما ، أن الدم قد بطل⁽³⁾ كله عند أبي حنيفة ، ومحمد ، و⁽⁴⁾ لم تختلف الروايات فيه .

وقال أبو يوسف رحمه الله في تلك المسألة مثل قوله في مسألة هذا الكتاب ، ومسألة

هذا الكتاب من الخواص⁽⁵⁾ .

وجه قول أبي يوسف في المسألتين واحد ، وهو ظاهر ، وذلك⁽⁶⁾ لأن القود وجب

لهما في كل الدم على الشركة ، والشياع في النصيبين جميعًا من قبل أنه⁽⁷⁾ لا يمتنع

وجوب⁽⁸⁾ القود للمولى على عبده الذي هو ملكه الخالص ؛ لما عُرف أنه في حق الدم

حر⁽⁹⁾ ، فلما صح ذلك ، فإن يصح الوجوب على الشياع أولى ، فصار لكل واحد

منهما نصف القود : نصفه في ملكه ، ونصفه في ملك صاحبه .

فإذا عفى أحدهما بطل⁽¹⁰⁾ حقه ، وبقي⁽¹¹⁾ نصف حق الآخر متعلقًا بملك نفسه ،

انقلب مألًا ، بطل⁽¹²⁾ ، والنصف الآخر متعلق بملك صاحبه ، فلم يبطل ، فلذلك بقي⁽¹³⁾

الربع .

ولأبي حنيفة رحمه الله عليه أن/ القصاص واجب لهما في كل العبد من غير تعيين⁽¹⁴⁾ بل

على احتمال أن يجب حق كل واحد منهما في نصيب نفسه ، أو في نصيب صاحبه ، أو

على الشياع ، كل ذلك سواء⁽¹⁾ في الاحتمال .

الولاء : الولاء هو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه أو سبب عقد المولاة . والولاء مصدر ، والمولى مولى النعمة وهو المعتق ، أنعم على عبده بعتقه ، والمولى المعتق لأنه ينزل منزلة ابن العم يجب عليك أن تنصره ، وترثه إن مات ولا وارث له . انظر : التعريفات 329/1 ، لسان العرب (ولى) .

(1) مثبت في حاشية (د) [ح] . وفي متن (د) : مثل .

(2) صرح في الهداية 353/10 بأن هذه المسألة في كتاب الزيادات . انظر : شرح الزيادات 1455/4 .

(3) في (أ) و (ب) : يبطل .

(4) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(5) انظر : العناية 353/10 ، تبين الحقائق 331/7 ، النافع الكبير 509 .

(6) ليست في (د) .

(7) في (أ) و (ب) : أن .

(8) في (ب) : وجود .

(9) حيث إن العبد في حق الدم مبقي على أصل الحرية . انظر : تبين الحقائق 333/7 .

(10) في (أ) و (ب) : يبطل .

(11) في (د) : وبطل .

(12) في (أ) و (ب) : يبطل .

(13) مثبت في حاشية (ج) [و] . وفي متن (ج) : بطل .

(14) في (ب) : تغيير .

فإذا آل إلى المال :

احتمل الوجوب في بعض الوجوه في الكل ، وهو أن يعتبر متعلقاً بنصيب⁽²⁾ الآخر.

واحتمل بطلان الكل بأن يتعلق⁽³⁾ حق كل واحد بنصيب نفسه .

واحتمل التنصيف بأن يعتبر شائعاً ، فلا يجب المال بالشك .

فإن قال : إذا احتمل الوجوه ، كان القول بالشياع حكماً .

قيل له : هذا على اعتبار حال المناصفة الثابتة في حق الموليين⁽⁴⁾ ، و⁽⁵⁾ ذلك باطل لا

حكم له في حق⁽⁶⁾ القود ؛ لما قلنا : أن عبد الإنسان ، وعبد غيره في القود سواء ، فصار

لا أنصاف له في هذا الحكم ، وصار بمنزلة عبد مملوك لواحد .

فإذا كان قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله لا حاجة إلى الفرق فيه⁽⁷⁾ .

وإن كان مع أبيوسف رحمه الله احتاج محمد رحمه الله إلى الفرق بين مسألتنا ، وبين مسألة

كتاب الديات .

والفرق فيه⁽⁸⁾ : أن ثمة⁽⁹⁾ القود وجب للقتيل ، وهو واحد مالك لرقبة العبد ، وقام

الوليان مقامه ، فإذا صار مالاً ، صار ميراثاً لا محالة ، فاعتبر مالاً للقتيل ، وهو واحد

مالك لرقبة العبد ؛ لأنه ما⁽¹⁰⁾ صار مالاً إلا⁽¹¹⁾ على مملوكه ؛ لأن ملك الوارث/ هو ملك [396 : ب]

الميت ، فلم يثبت الشياع ، والتنصيف ، فبطل كله كعبد⁽¹²⁾ قتل مولاه خطأ .

فأما هنا ، فإن القصاص ما ثبت إلا لاثنتين في حق المملوك ، وأما المقتول فغير مالك

لرقبته ،/ وإذا كان كذلك ثبت على المناصفة⁽¹³⁾ ، والشياع في حكم⁽¹⁾ الملك ، فانقلب [331 : ج]

كذلك .

(١) في (د) : على السواء .

(٢) في (ب) : بنصف .

(٣) مثبت في حاشية (ج) [و] .

(٤) في (ب) و (ج) : الوليين .

(٥) في (أ) و (ب) : في .

(٦) في (د) : حكم .

(٧) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(٨) ليست في (أ) و (ب) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٩) في (ب) : ثم .

(١٠) ليست في (ج) و (د) .

(١١) في (د) : لا .

(١٢) زاد في (أ) : بين .

(١٣) في (أ) : المناقضة .

75- مسألة :

[عتق الرضيع وما في البطن في الكفارة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل وجب/ عليه عتق⁽²⁾ رقبة مؤمنة ، [283 ب : 1]
فأعتق رضيعاً قال :

يُجزئه إن كان أحد أبويه مسلماً ، وإن كانا كافرين ، لم يُجزئه⁽³⁾ .
وإن كان وجب⁽⁴⁾ عليه عتق رقبة ، فليس يُجزئه أن يعتق ما في البطن⁽⁵⁾ .
أما المسألة الأولى⁽⁶⁾ فمن⁽⁷⁾ الخواص ، وذلك لأن الشرع⁽⁸⁾ أمر بإعتاق رقبة مؤمنة ،
وقد ثبت للصغير حكم الإيمان بإسلام أحد أبويه في عامة الأحكام ، فكذلك هنا في هذا .
والرضيع⁽⁹⁾ [في العادة]⁽¹⁰⁾ هو الذي لم يتبين سلامة أعضائه حتى جعل⁽¹¹⁾ بمنزلة
المقعد⁽¹²⁾ في حكم القصاص ، والأرث في المسألة السابقة ، وقد⁽¹³⁾ جعل في هذه المسألة⁽¹⁴⁾
بمنزلة سليم⁽¹⁵⁾ الأطراف .

ووجه التوفيق : أن سلامة الأطراف ، لم تثبت بالدليل ، والقطع يحسم⁽¹⁶⁾ باب
حدوث⁽¹⁷⁾ السلامة ، فصار النقصان لازماً .

و⁽¹⁸⁾ أما الإعتاق ، فلا يحسم باب السلامة ، فيكون تأويل المسألة : أنه أعتق ، ثم
عاش حتى⁽¹⁹⁾ ظهرت سلامة [أعضائه ، و]⁽²⁰⁾ أطرافه حتى إن⁽¹⁾ مات قبل أن يظهر ذلك
ذلك لم⁽²⁾ تتأدَّ به⁽³⁾ الكفارة ، والله أعلم .

(1) في (ج) و (د) : حق .

(2) ليست في (ب) .

(3) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 774/2 ، العناية 272/10 .

(4) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(5) انظر : المبسوط 2/7 ، تبين الحقائق 270/7 .

(6) ليست في (ب) .

(7) في (أ) و (د) : من .

(8) في (ج) : الشراع .

(9) في (ج) و (د) : الموضع .

(10) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(11) في (ج) : يعلم .

(12) في (ب) : العقد .

(13) ليست في (أ) و (ب) .

(14) ليست في (أ) و (ب) .

(15) في (ب) : سليمة . وفي (ج) : تسليم .

(16) في (ج) : يحسم .

(17) ليست في (أ) .

(18) ليست في (ج) و (د) .

(19) في (د) : ثم .

(20) ليست في (أ) و (ب) .

وأما المسألة الثانية ، ففي⁽⁴⁾ كتاب الإيمان ، وغيره⁽⁵⁾ .

وتفسيره : أن يولد بعد الإعتاق بيوم ، أو نحوه حتى تثبت حياته عند الإعتاق بيقين ، وإنما لم يُجزئ ؛ لأنه وإن جُعل في حكم نفوذ العتق نفساً ، فقد ثبت له في حق⁽⁶⁾ أحكام⁽⁷⁾ البدن حكم الأطراف .

ألا ترى أنه يُضمن بأرشفة الموضحة ، [وهو الغرة]⁽⁸⁾ ، وإنه لا مالكية له ، ولا مملوكية على الإطلاق أيضاً⁽⁹⁾ ، فإنه⁽¹⁰⁾ قائم بغيره ، فكان بمنزلة عديم الأطراف .

وقال عن أبي حنيفة رحمه الله : إن القصاص يجب في السن ، والعين ، واليد ، وإن كان ذلك من الجانب أكبر⁽¹¹⁾ ؛ لأن الله تعالى أوجب القود فيه بقوله : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴾⁽¹²⁾ من غير تقييد مع علمنا أنه⁽¹³⁾ لا يستوي⁽¹⁴⁾ أبداً يتفاوت⁽¹⁵⁾ ، فثبت أن التفاوت/ هدر للعجز عن الاحتراز ، وبطلان حكم القود ، ولأن [1257 : د]
المعتبر حياتها ، ومنفعتيها ، وعصمتها ، وهي في ذلك متفقة⁽¹⁶⁾ ، وهذه من الخواص كلها⁽¹⁷⁾ .

76- مسألة :

[جناية البهيمة هدر]

[396 : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل شج نفسه ، وشجه رجل / ، وعقره [كلب ، أو]⁽¹⁸⁾ أسد ، [ونهشته⁽¹⁹⁾ حية]⁽²⁰⁾ ، فمات من ذلك كله قال :

(١) في (ج) و (د) : أنه لو .
(٢) ليست في (أ) (ج) .
(٣) في (ب) : تنادي . وفي (ج) و (د) : بتأدية .
(٤) في (أ) : وفي .
(٥) في باب عتق الحمل ، انظر : الأصل 278/4 .
(٦) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(٧) في (ب) : حكم .
(٨) ليست في (أ) و (ب) .
(٩) ليست في (ج) . مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٠) في (ج) : وإنه .
(١١) انظر : المبسوط 80/26 ، تكملة فتح القدير 234/10 ، النافع الكبير 505 .
(١٢) سورة المائدة 45 .
(١٣) في (ج) : أنها . وفي (د) : بأنه .
(١٤) في (ج) : تستوي .
(١٥) في (ج) : تتفاوت .
(١٦) في (ب) : منفعة .
(١٧) ليست في (أ) .
(١٨) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(١٩) في (ب) : ولسعته .
(٢٠) ليست في (ج) .

الأسد ، والحية شيء واحد ، و⁽¹⁾على الرجل ثلث الدية⁽²⁾ .

[332 : ج]

ونظيرها⁽³⁾ في / الديات⁽⁴⁾ ، وذلك لأن فعل الإنسان في نفسه ليس بهدر ، وإنما

[هدر حكمه للتنافي]⁽⁵⁾ كما يُهدر فعل الإنسان في عبده .

ألا ترى أن من قتل نفسه لم يكن هدرًا حتى قال أبو حنيفة ، ومحمد : أنه⁽⁶⁾ يُصَلَّى عليه ، ويغسل .

وقال أبو يوسف : يغسل ، ولا يُصَلَّى عليه ، ويأثم⁽⁷⁾ بالإجماع⁽⁸⁾ .

وفعل البهائم هدر أصلاً ، فصار في حكم العدم في حق الفاعل ، والهدر في مقابلة الوجوب جنس واحد ، [فوجب أن يرفع⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ عنه ما فعله الجارح بنفسه ، ويُرفع عنه ما لم يفعله أيضاً .

وهو كرجل به دماويل قاتله ، وجرحه رجل ، فمات من الكل أن الجارح يضمن النصف ، ويرفع النصف ، ويسقط عدد الدماويل .

77- مسألة :

[الاختلاف في الشهادة على آلة القتل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل ادّعى على رجل أنه قتل وليّه ، فشهد⁽¹¹⁾ له شاهد أنه قتله بالسيف ، وشهد آخر أنه قتله بالعصا قال :

هو باطل .

وإن⁽¹²⁾ شهد له⁽¹³⁾ شاهد أنه قتله بالعصا ، [وشهد آخر⁽¹⁴⁾ أنه قتله] ، ولا أدري

بأي شيء قتله " قال :

332332332332332332485485

- (١) ليست في (د) .
 (٢) عليه ثلث الدية في ماله ؛ لأنه عمد . وعليه الثلث لأن فعل الرجل جنس ، وفعل الأجنبي جنس ، وفعل الحية ، والأسد ، والكلب فعل واحد ، فصارت ثلاثة أجناس ، فتوزع الدية عليهم أثلاثاً . انظر : مجمع الأثر 256/4 .
 (٣) في (ب) و (ج) : ونظير هذا .
 (٤) انظر : الأصل 539/4 .
 (٥) في (ج) و (د) : يهدر بحكم التنافي .
 (٦) ليست في (د) .
 (٧) في (ج) : ويهدر .
 (٨) انظر : الهداية 231/10 ، مجمع الأثر 256/4 .
 (٩) في (ب) : يدفع .
 (١٠) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (١١) في (ج) : يشهد .
 (١٢) في (ج) : لو .
 (١٣) ليست في (د) .
 (١٤) في (ج) و (د) : وقال الآخر .

إن كان فيها إصبع ، ففيه العُشر ، وإن كان/ فيها⁽¹⁾ إصبعان ، ففيه الخمس - يريد [397 : ب]
به⁽²⁾ : من الدية - وليس في الكف شيء ، وإن لم يكن فيها إصبع ، ففي الكف حكم
عدل .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : ينظر إلى أرش الإصبع ، والكف ، فيدخل أقلها
في أكثرهما ، [ويجب أكثرهما]⁽³⁾⁽⁴⁾ .

وجه/ قولهما [في المسألة]⁽⁵⁾ : أن الجمع بين أرش الإصبع ، وأرش الكف بغير
إصبع ، مُمتنع ؛ لأن ضمان الأصابع هو ضمان الكف ، وضمان الكف هو ضمان
الأصابع ، فهو شيء واحد .

ولم يستقم إبطال الإصبع ؛ لأنه جعل أصلاً في الشريعة ، ولم يصح إبطال أرش
الكف ؛ لأن الإصبع باعتبار قيام منفعة البطش به ؛ لأنه⁽⁶⁾ جعل أصلاً ، وقد فات أكثره ،
فوجب الترجيح بالكثرة كما⁽⁷⁾ قلنا فيمن شج رأس إنسان ، وتناثر بعض شعره .

ولأبي حنيفة رحمه الله أن الإصبع⁽⁸⁾ أصل⁽⁹⁾ حكماً ، وحقيقة⁽¹⁰⁾ ، فهو⁽¹¹⁾ أحق
من الذي هو تابع في حكم ضمان الدية ، أما الحكم فلا أن النبي ﷺ جعل الدية مقابلة
بالأصابع⁽¹²⁾ فقال : " في كل أصبع عشر⁽¹³⁾ من الإبل " .

وأما الحقيقة ، فلا أن منفعة الكف هو البطش ، والقبض ، والبسط ، وذلك قائم
بالأصابع⁽¹⁴⁾ ، فصارت الإصبع راجحة باعتبار الذات ، [وباعتل المعنى⁽¹⁵⁾] ، فصار
بالذات [⁽¹⁶⁾] ، والعين أحق من الترجيح بمقدار الواجب .

334334334334334334485485

- () ليست في (أ) و (ب) و (د) .
() ليست في (أ) و (ب) .
() ليست في (ج) .
() انظر : المبسوط 82/26 ، شرح الجامع الصغير للأوزجنيدي 743/2 ، الدر المختار 153/7 .
() ليست في (أ) و (ج) و (د) .
() ليست في (أ) و (ب) و (د) .
() في (د) : لما .
() في (ج) : الأصابع .
() ليست في (ب) .
() زاد في (أ) : أصل .
() في (ب) : فهي .
() في (ج) و (د) : بالإصبع .
() في (ج) : عشرة .
() في (د) : بالإصبع .
() في (د) : العين .
() ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

79- مسألة :

[الجناية على المرأة بإفضائها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يَفْتَضُ⁽¹⁾ المرأة ، فيُفْضِيها⁽²⁾ إلى آخر الفصل .

فقد جعل هذه المسألة على وجوه :

منها أن تكون المرأة مطاوعة من غير دعوى شبهة .

أو مستكرهه من غير دعوى شبهة أيضا .

أو كان مع ذلك دعوى شبهة ، وكان الإفضاء بحيث يستمسك البول معه أو لا .

والقسم الآخر : أن يكون بآلة غير آلة الرجل من حجر ، أو خشب ، أو ما أشبه ذلك .

أما إذا كانت مطاوعة من غير شبهة : فعليها الحد ؛ لوجود الزنا ، ولا شيء في الإفضاء ؛ لوجود الإذن كرجل قال لرجل : " اقطع يدي ، أو اجرحني " .

وأما إذا كانت مستكرهه [من غير شبهة]⁽³⁾ : فإن الحد واجب عليه ، ولا يجب عليها ، ولا عُقْر⁽⁴⁾ في شيء من هذا لوجوب الحد ؛ لأن مذهبنا : أن الحد متى وجب ، بطل بذلك حق العبد في المستوفي أصلا⁽⁵⁾ .

[284ب : أ]

ويجب أرش الإفضاء : إن كان يستمسك ، فثلث الدية ؛ لأنه بمنزلة الجائفة ، وإن

كان لا يستمسك ، فكل الدية ؛ لأنه إتلاف منفعة لا / نظير لها في البدن ، ولم يوجد منها⁽⁶⁾ إذن يبطل به أرش الجناية .

[397ب : ب]

335335335335335335485485

(١) يَفْتَضُ : من الافتضاض وهو : إزالة البكارة ، من فَضَضْتُ الشيء : كسرتة وفَرَّقْتَهُ . لسان العرب (فضض) ، العرب 26/2 .

(٢) يَفْضِيها : من الإفضاء وهو : خلط مسلكي البول والغائط ، أو جعل مسلكيها واحدا . لسان العرب (فيض) ، العرب 143/2 .

قال ابن عابدين في حاشيته 114/3 : الافتضاض : إزالة البكارة ، والإفضاء : خلط مسلكي البول والغائط ، والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة أن موجب الأول : مهر المثل ، ولو بغير آلة الوطء كمأ علمته مما قدمناه ، وموجب الثاني : الدية كاملة إن لم تستمسك البول ، وإلا فثلثها ؛ لأنها جراحة جائفة .

(٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(٤) عُقْر : أي مهر ، وهو للمُعْتَصِبَةِ من الإماء كمهر المثل للحرّة ، وقيل : العُقْر : ما تُعْطَاهُ المرأة على وطء الشبهة ، وجمعه الأعقار . انظر : لسان العرب (عقر) .

(٥) انظر : تبين الحقائق 566/3 .

(٦) في (ب) : لها .

وإن كان يدعي شبهةً مع ذلك ، فالجواب فيهما سواء ، أعني : في الكره ،
والطواعية في حق سقوط الحد⁽¹⁾ ، فأما في الأرش ، فلا بل لا أرش في الطواعية بحال .
وأما في⁽²⁾ الكره ، فإنه يجب ثلث الدية ، أو كلها على ما قلنا .

وأما المهر ، فإنه يجب مع ثلث الدية/ في الطواعية ، والكره جميعا ، و أما مع جميع [1333 : ج]
الدية ، فلا يجب عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمته الله عليهما .

وقال محمد : يجب⁽³⁾ ؛ لأن المهر ، والدية مالان مختلفان إنما يجب المهر باتلاف
المنفعة ، والدية باتلاف العضو ، ألا ترى أنه لا يخل ثلث المهر في ثلث الدية ، فكذلك
لا يدخل الكل في الكل ، وكذلك لا يمتنع به وجوب الحد ، والعقر يخلف الحد⁽⁴⁾ .
ووجه قولهما : أن ضمان كل العين يمنع ضمان كل⁽⁵⁾ جزء منه ؛ لِمَا⁽⁶⁾ فيه من
التكرار ؛ لِمَا قلنا فيمن شج رأس إنسان ، وتناثر منه شعر الرأس : أنه تجب الدية ، ويطل
أرش الشجة ، ومتى لم يستغرق الرأس سقوط الشعر ، دخل أقلهما في أكثرهما⁽⁷⁾ ،
فكذلك هذا .

وإنما قلنا هذا ؛ لأن الدية ضمان إتلاف هذا العضو ، والعقر في معنى ضمان جزء
منه في الحكم على ما عُرف في كتاب النكاح⁽⁸⁾ ، والبيع⁽⁹⁾ ، فالعبرة للحكم دون الحقيقة
، فوجب القول بالتنافي .

فأما إذا وجب ثلث الدية ، فقد روى الحسن [بن زياد]⁽¹⁰⁾ عن أبي حنيفة رحمه الله :
أن أقلهما يدخل في الأكثر⁽¹¹⁾ كما في مسألة الرأس .

ووجه ظاهر الرواية : أنا إنما أبطلنا المهر ؛ لوجوب ضمان كل العين المنافي لضمان
جزئه ، وثلث الدية ضمان الإخافة لا ضمان شيء من العين .

336336336336336336336485485

(١) انظر : تبين الحقائق 566/3 .

(٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٣) انظر : البحر الرائق 350/8 ،

(٤) انظر : المسبوط 75/8 ، 150/18 ، تبين الحقائق 509/3 ، حاشية ابن عابدين 135/7 .

(٥) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٦) في (ب) : كما .

(٧) انظر : كنز الدقائق 283/7 .

(٨) انظر : المسبوط 77/5 .

(٩) انظر : كتاب المسبوط أو الأصل لمحمد بن الحسن 271/3 .

(١٠) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١١) في (ب) : أكثرهما .

وذكر في مسألة الرمي بالحجر وغيره من الجواب مثل ما قلنا في المهر ، وضمان
ثلث الدية ، وكل الدية ، والاختلاف الذي حكينا إلا أنه أوجب الأرض في ماله لمكان
العمد⁽¹⁾ بخلاف الإفضاء بالذكر ؛ لأنه خطأ ، فوجب به الأرض على عاقلته⁽²⁾ . [258 : د]

و⁽³⁾قال مشايخنا رحمهم الله : لا معنى لذكر المهر في هذه المسألة ؛ لأن المهر مخصوص
باقتضاء الشهوة دون الجنابة بالحجر ، والإصبع ، ويحتمل أن يكون هذا ملحقاً به تعظيماً
لحرمة الأبضاع كما قلنا⁽⁴⁾ في التقاء الختانين من غير إنزال ، والشبهة قائمة ، ولا يوجد
هذا في كل النسخ ، فلعله⁽⁵⁾ وقع سهواً⁽⁶⁾ .

ولا يلزم أبا حنيفة ، وأبا يوسف رحمهما الله / الجمع بين الحد ، والدية ؛ لأن الحد
ضمان الفعل لا ضمان الجزء⁽⁷⁾ من العين ، فلا ينافيه ضمان كل العين⁽⁸⁾ .
والفصل الأول من وجوب الحد ، [وثلث الدية]⁽⁹⁾ أو كلها في كتاب الحدود ،
والثاني⁽¹⁰⁾ من الخواص .

337337337337337337337337485485

- (١) في (ب) : العيد .
(٢) انظر : بدائع الصنائع 444/10 .
(٣) ليست في (أ) و (ج) .
(٤) في (ب) : قيل .
(٥) في (أ) و (ج) و (د) : فأقله .
(٦) انظر : حاشية ابن عابدين 114/3 .
(٧) في (ب) : جزء .
(٨) انظر : البحر الرائق 350/8 .
(٩) ليست في (ب) .
(١٠) في (ب) : والباقي .

كتاب الوصايا

1- مسألة :

[أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاد له ثلاث وللفقراء والمساكين]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل أوصى / بثلاث ماله لأمهات أولاد⁽¹⁾ [1285 : 1]
له ثلاث⁽²⁾ ، وللفقراء⁽³⁾ ، والمساكين⁽⁴⁾ قال :

338338338338338338338338485485

(١) أم ولد : الأمة التي ولدت من مولاها صارت أم ولد له ، لا يجوز بيعها ، ولا تملكها ، وله وطؤها ، واستخدامها ، وإجارها ، وتزويجها ، ولا يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به المولى . انظر : اللباب 122/3 .
(٢) في (أ) و (ب) : ثلاثة . ومثبت في حاشية (د) [صح] .
(٣) في (ب) : في الفقراء .
الفقراء : جمع فقير وهو : الذي له أدنى شيء ، وقدّر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله ، وقيل : الفقير الذي له بُلعة من العيش . انظر : الاختيار 9/1 ، لسان العرب (فقر) .
(٤) المساكين : جمع مسكين وهو الذي لا شيء له ، وقيل : الذي لا شيء له يكفي عياله . وروي عن الأصمعي أنه قال : المسكين أحسن حالا من الفقير . وإليه ذهب أحمد بن حنبل قال : وهو القول الصحيح عندنا . وقال الرازي : هو أشد فقرا من الفقير عند أبي حنيفة . انظر : الاختيار 9/1 ، لسان العرب (سكن) ، التعاريف 1/656 .

يقسم الثلث على خمسة أسهم ، لأمهات أولاده ثلاثة أسهم ، وللفقراء سهم ،
وللمساكين [سهم . قالوا : وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف .

[وعلى قول ⁽¹⁾ محمد رحمه الله : يقسم على سبعة أسهم ، للفقراء سهمان] ⁽²⁾ / ،
وللمساكين سهمان ، ولأمهات أولاده ثلاثة أسهم ⁽³⁾ .

وأصله : أن الوصية للفقراء تتناول الواحد منهم في [قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف
[⁽⁴⁾ رحمه الله عليهما .

وعند محمد رحمه الله [تتناول الجمع] ⁽⁵⁾ ، وأدناه اثنان ، فصاعدًا في الوصايا ⁽⁶⁾ ،
وكذلك المساكين ، فيصير عدد المستحقين خمسة عندهما ، وسبعة عند محمد رحمه الله .
والفقراء جنس غير المساكين بالإجماع ⁽⁷⁾ ، ألا ترى أن الله تعالى ، عطفهم عليهم ،
وقد روينا عن أبي حنيفة رحمه الله في أول هذا الكتاب : أن المسكين ⁽⁸⁾ : الذي يسأل ،
والفقير : الذي لا يسأل .

قال محمد رحمه الله : صيغة الإيجاب معتبرة في إيجاب العباد ، ألا ترى أنا اعتبرنا ⁽⁹⁾
المساكين مع الفقراء ، كل صنف على حدة ، وفي الصدقات إذا صُرفت إلى صنف ⁽¹⁰⁾
واحد من صنف ⁽¹¹⁾ واحد ، جاز .

ولأبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمه الله : أن الوصية إنما صحت باعتبار أنها جهة قرابة ،
فوقعت ⁽¹²⁾ لله تعالى لا لا اعتبار ⁽¹³⁾ أغنيائهم ⁽¹⁴⁾ ، وإذا كان كذلك ، وجب اعتبار أدنى ما

339339339339339339339485485

(١) [وعلى قول] : مبهت في حاشية (د) [ح] .

(٢) ليست في (ج) .

(٣) انظر : مختصر اختلاف العلماء 28/5 ، تكملة فتح القدير 451/10 ، تبين الحقائق 393/7 .

(٤) في (ب) : قولهما .

(٥) في (ج) و (د) : تناول الجميع .

(٦) قال في الهداية 451/10 : " قيد بذلك احترازاً عن فصل الزكاة ، فإن لفظ الجمع هناك منصرف إلى الواحد
بالإجماع بين أصحابنا ، ثم لما كان لفظ الجمع في الميراث مصروفاً إلى الاثنين ، والوصية في معناه من حيث أن كلا
منهما تملك المال بعد الموت ، كان الجمع هناك أيضاً منصرفاً إلى الاثنين " .

(٧) انظر : الاستذكار 208/3 .

(٨) في (ج) : المساكين .

(٩) في (ج) : اعتبارنا .

(١٠) ليست في (أ) (ج) و (د) .

(١١) في (ج) : الجنس .

(١٢) في (أ) : وقعت .

(١٣) في (ج) و (د) : على اعتبار .

(١٤) في (ج) وحاشية (د) [ح] : أغنيائهم .

عليه الاسم ، وذلك⁽¹⁾ واحد ؛ لأن [اسم الجنس⁽²⁾] يتناول الواحد ، فصاعداً قال الله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾⁽⁴⁾ .

وكذلك من حلف لا يتزوج النساء ، حنث⁽⁵⁾ بنكاح امرأة واحدة⁽⁶⁾ ، ومن حلف لا يكلم الناس ، حنث بكلام رجل⁽⁷⁾ واحد⁽⁸⁾ ، فكذلك⁽⁹⁾ إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ما أمكن .

2- مسألة :

[مقاسمة الوصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال⁽¹⁰⁾ :

مقاسمة⁽¹¹⁾ الوصي الموصى له بالثلث على الورثة جائزة⁽¹²⁾ (13) .

ومقاسمة الوصي الورثة على الموصى له باطل⁽¹⁴⁾ . فإن قاسم ، وأخذ⁽¹⁵⁾ نصيب

الموصى له ، فضاع في يده ، كان للموصى له أن يأخذ⁽¹⁶⁾ من الورثة ثلث⁽¹⁷⁾ ما في

340340340340340340485485

- (١) في (ج) : لذلك .
(٢) اسم الجنس : ما وضع لأن يقع على شيء ، وعلى ما أشبهه كالرجل ، فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه . انظر : التعريفات 1 / 41 .
(٣) في (ج) : الاسم جنس .
(٤) سورة الأحزاب 52 .
(٥) الحنث : الخلف في اليمين ، وحنث في يمينه إذا لم يُبررها . انظر : الصحاح (حنث) ، المحيط في اللغة (حنث) .

- (٦) ليست في (ج) .
(٧) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٨) في (ج) : الواحد .
(٩) زاد في (ب) ، وفي حاشية (د) [صح] : هذا و .
(١٠) ليست في (ج) .
(١١) المقاسمة : من قاسمه الشيء مقاسمة : أخذ كل منهما قسمه . انظر : تاج العروس (قسمه) .
(١٢) في (ج) : جارية .
(١٣) أي قسمة الوصي التركة مع الموصى له عن الورثة الصغار أو الكبار الغائبين تصح حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة ، وضاع في يده ، لا يكون للورثة الرجوع على الموصى له بشيء . انظر : شرح الوقاية 590/2 .
(١٤) أي قسمة الوصي عن الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين لا تصح ، أما عن الموصى له الحاضر ، فقبض الوصي نصيبه ، إن كان بإذنه ، فهو وكيل عن الموصى له بالقبض ، فلا يكون له حق الرجوع ، وإن لم يكن بإذنه فله الرجوع . انظر : شرح الوقاية 590/2 .
(١٥) في (ج) : واحد .
(١٦) في (ج) : يرجع بأخذه .
(١٧) في (ج) : بثلث .
(١٨) انظر : المبسوط 29/28 ، شرح الوقاية 589/2 ، البناية 644/12 ، الفتاوى الهندية 142/6 .

ووجه ذلك/ : أن مقاسمة الوصي على الموصى له ، لا تصح ؛ لأنه⁽¹⁾ لا خصم عنه ؛ [398 ب : ب]
 لأن الوصي نائب الميت ، والميت ليس بخصم عن الموصى له ، وللموصى له ملك جديد ،
 فلذلك لم تصح قسمته على الموصى له .

وإذا قبضه الوصي ، كان ذلك⁽²⁾ أمانة في يده⁽³⁾ ؛ لأن الوصي دائم على القبض
 الأول ، فإذا ضاع في يده جعل ضائعاً قبل القسمة ، فبقي ما⁽⁴⁾ في يد الورثة مشتركاً بينهم
 ، وبين الموصى له .

وأما قسمة الوصي على الورثة ، فجائزة ؛ لأن الوصي نائب الميت ، والورثة
 خَلَفُ⁽⁵⁾ عن الميت ، فصار الوصي نائباً عنهم في حكم الخلافة ، فصحت قسمته عليهم .
 وأما مسألة القسم في الوصية بالحج ، فقد مرّت من قبل في كتاب الحج ، فلا
 نعيدها .

3- مسألة :

[قسمة القاضي للموصى له بالثلث] [334 ج : ج]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل أوصى لرجل بثلث هذه الألف / ، [285 ب : أ]
 فدفعها الورثة إلى القاضي / ، فقسّمها⁽⁶⁾ قال : [258 ب : د]

القسمة جائزة⁽⁷⁾ ؛ لأن الوصية قد صحت للموصى له ، وإن كان غائباً .
 ألا ترى أنه لو مات قبل القبول ، صار ميراثاً لورثته عنه ، وإذا⁽⁸⁾ صحت
 و⁽⁹⁾ للقاضي عليه ولاية النظر ، كان له [أن يفرز نصيبه]⁽¹⁰⁾ ، ويقبضه حتى إذا فعل ، ثم
 هلك المقبوض ، ثم حضر الغائب ، لم يكن له على الورثة سبيل .

4- مسألة :

[الدين والهبة والوصية للمرأة من رجل ثم يتزوجها ثم يموت]

341341341341341341485485

- () ليست في (ج) .
- () ليست في (أ) .
- () لذلك فإن الوصي لا يضمن ؛ لأنه أمين . انظر : البناية 646/12 .
- () ليست في (أ) و (د) .
- () في جميع النسخ كتبت : " خلفاً " بالتثنية بالفتح ، وأظنها خبر مرفوع للورثة لذلك شكلتها بالضم .
- () في (ج) : فيقسمها .
- () شرح الجامع الصغير للأوزجندی 802/2 ، العناية 507/10 .
- () في (د) : فإذا .
- () ليست في (ج) و (د) .
- () في (ج) : لا يقرر بنصيبه

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل مريض يقر لامرأة⁽¹⁾ بدين ، أو يوصي لها بوصية ، أو يهب لها⁽²⁾ هبة ، فقبضها⁽³⁾ ، ثم يتزوجها⁽⁴⁾ ، ثم يموت في⁽⁵⁾ ذلك المرض قال :

الدين جائز ، والهبة ، والوصية باطلة⁽⁶⁾⁽⁷⁾ .

أما الإقرار بالدين ، فقد صح على سبيل [التجارة دون الوصايا ، فلم يتوقف على الموت ، فلم يؤثر فيه النكاح الحادث ، وأما⁽⁸⁾ الوصية ، فإنما تقع عند الموت ، وهي يومئذ وارثة ، فبطلت .

وأما الهبة ، فإنما وإن وقعت للحال⁽⁹⁾ إلا أنها وقعت وقوع الوصايا ؛ لأنها تبرع ، ألا ترى أن من وهب عبداً في مرض موته لأجنبي ، وهو جميع ماله ، وسلم ، صح ، وصار [ملكا للموهوب⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾ له ، ثم إذا مات من ذلك المرض ، وجب الفسخ في الثلثين حقاً للورثة ، وفي اللك حقاً للغرماء ، وصار كالمعلق بالموت⁽¹²⁾ ، كذا هنا .

وقال في المريض يقر به لابنه وهو نصراني بدين ، أو وهب له هبة ، فقبضها⁽¹³⁾ ، أو أوصى له بوصية⁽¹⁴⁾ ، ثم أسلم الابن ، ثم مات الرجل قال : ذلك كله باطل⁽¹⁵⁾ .

وكذلك لو كان الابن عبداً ، فأعتق في هذا .

أما الهبة ، والوصية ، فلا شبهة فيهما /؛ لِمَا قلنا أن المعتبر فيهما حال⁽¹⁶⁾ الموت . [399 : ب]

342342342342342342485485

- (١) في (ج) : بامرأة .
- (٢) ليست في (ج) .
- (٣) ليست في (أ) و (ب) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٤) في (ج) و (د) : تزوجها .
- (٥) في (ج) و (د) : من .
- (٦) في (أ) و (ب) : باطل .
- (٧) انظر : البناية 552/12 ، مجمع الأثر 338/4 .
- (٨) ليست في (ج) .
- (٩) في (د) : في الحال .
- (١٠) في (ج) : الموهوب .
- (١١) في (د) : ملك الموهوب .
- (١٢) انظر : البناية 553/12 .
- (١٣) في (ج) : فقبضها .
- (١٤) في (ج) : وصية .
- (١٥) انظر المراجع في بداية هذه المسألة .
- (١٦) في (ج) و (د) : حالة .

وأما الإقرار ، فلأنه⁽¹⁾ حصل⁽²⁾ لمن له سبب الإرث قائم⁽³⁾ ، وإنما كان به⁽⁵⁾ مانع⁽⁶⁾ ، وإنما المعتبر في غير حالة⁽⁷⁾ الاستحقاق قيام السبب ، وهو موجود ، فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا ، وذلك مثل من أقر لأخيه⁽⁸⁾ ، وله ابن ، [ثم هلك الابن]⁽⁹⁾ ، ثم هلك المقر ، والأخ المقر له وارثه⁽¹¹⁾ ، أنه باطل⁽¹²⁾ ؛ لما قلنا ، كذا هنا .

5- مسألة :

[أوصى بجاريته لرجل فولدت بعد موته]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل له ستمائة درهم ، وله أمة تساوي ثلاثمائة درهم⁽¹³⁾ ، ولا مال له غير ذلك ، وأوصى لرجل⁽¹⁴⁾ بجاريته ، ثم مات ، فولدت⁽¹⁵⁾ الجارية ولداً يساوي ثلاثمائة درهم⁽¹⁶⁾ قبل القسمة⁽¹⁷⁾ : فللموصى له الجارية ، وثلاث ولدها⁽¹⁸⁾ .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : للموصى له ثلثا الجارية ، وثلاثا ولدها ، وإن كانوا قد⁽¹⁹⁾ اقتسموا ، فأخذ⁽²⁰⁾ الورثة الستمائة ، والموصى له الجارية ، ثم ولدت ، فالولد للموصى له⁽²¹⁾ .

343343343343343343343343485485

- (١) في (ج) : فإنه .
 (٢) في (ب) : جعل .
 (٣) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (٤) أي : البتة قائمة وقت الإقرار . البناءة 554/12 .
 (٥) ليست في (أ) .
 (٦) والمانع هو الكفر . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجدي 793/2 .
 (٧) في (أ) : حال .
 (٨) ليست في (ج) .
 (٩) ليست في (ج) .
 (١٠) بمعنى أنه أقر لأخيه المحجوب ، ثم مات ابنه .
 (١١) أي : مات الأب بعدما أصبح الأخ وارثا له بعد موت الابن .
 (١٢) انظر : تبين الحقائق 377/7 ، مجمع الأنهر 338/4 .
 (١٣) أي : يبطل الإقرار للأخ ؛ لقيام سبب الإرث ، وهو الأخوة وقت الإقرار .
 (١٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (١٥) في (أ) و (ب) : له .
 (١٦) في (ج) و (د) : فولدت .
 (١٧) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
 (١٨) وقبل قبول الموصى له . انظر : حاشية ابن عابدين 261/7 .
 (١٩) إن كان كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له ، وإلا يخرجان من الثلث ، أخذ الثلث منها ثم منه . انظر : حاشية ابن عابدين 261/7 .
 (٢٠) ليست في (ب) .
 (٢١) في (ج) : وأخذوا .
 (٢٢) انظر : مختلف الرواية 1933/4 ، المبسوط 13/29 ، حاشية ابن عابدين 261/7 .

وجه قولهما : أن الوصية تسري إلى الزوائد الحادثة قبل القسمة بالإجماع⁽¹⁾ ؛ لكون
التركة باقية على حق⁽²⁾ الميت ، وإذا ثبت السراية ، صار⁽³⁾ كأن الوصية وقعت بهما ،
وقيمتها⁽⁴⁾ مثل نصف المال ، وثلت المال مثل ثلثيهما ، فوجب/ تنفيذ الوصية في ثلثي
كل واحد منهما .

[334 ب : ج]

ولأبي حنيفة رحمه الله أن الأم أصل ، والولد تابع ، ولا يجوز مناقضة الأصل بما⁽⁵⁾ هو
تابع له ، والوصية قد صحت بالأم إذا كانت هي مثل⁽⁶⁾ ثلث المال ، فلما ولدت ، فلو
جعلنا الولد شريكاً⁽⁷⁾ معها لا ينقض بعض الوصية في الأم ، ولا يجوز نقض الأصل بما هو
تابع ، فوجب تقرير الوصية في الأم ؛ لكونها مقصودة ، ثم تكميل الأصل/ بالزيادة على
غير سبيل⁽⁸⁾ المناقضة ، وليس كذلك البيع ؛ لأن القول بالشركة لا ينقض شيئاً في⁽⁹⁾
الأصل ، وإنما ينحط بعض الثمن عن الأصل ، وذلك جائز لا بأس به مع قيام العقد كله
كما يصح حط بعض الثمن /.

[1286 أ]

[1295 د :]

فأما إذا اقتسموا ، فقد خرجت التركة من⁽¹⁰⁾ حكم ملك الميت ، فحدثت الزيادة
على خالص ملك الموصى له ، ولم يكن لذلك يومئذ حكم الابتداء ، فلم يدخل في الثلث
، وأما⁽¹¹⁾ قبل القسمة ، فلها⁽¹²⁾ حكم الابتداء ، فدخل في⁽¹³⁾ الثلث .

[بيع الوصي العبد بأمر القاضي]

6- مسألة :

344344344344344344344485485

(أ) قال في المغني 6/626 : " ونماء العين الموصى بها إن كان متصلاً كالسمن وتعليم صنعة ، فهو تابع للعين ،
ويكون للموصى له إذا احتمله الثلث ، وإن كان منفصلاً كالولد والثمرة في حياة الموصي ، فهو له يصير إلى ورثته
؛ لأنه ملكه ، وما حدث بعد الموت وقبل القبول ، فينبني على الملك في الموصى له ، والصحيح أنه للورثة ، والآخر
هو للموصى له ، فيكون النماء لمن الملك له " .

- (أ) في (أ) : ملك .
(ب) في (ج) : جاز .
(ج) في (ج) : وقيمتها .
(د) في (د) : لما .
(هـ) في (ج) : بمثل .
(و) في (ج) و (د) : مشتركا .
(ز) في (ج) : السبيل .
(ح) في (ب) : من .
(ط) في (أ) : عن .
(ي) في (ج) : ولها .
(١) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(٢) ليست في (أ) و (ب) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل مات ، وترك عبداً ، وعليه دين ، فأقام الغرماء البيّنة بدينهم ، فباع الوصي العبد بأمر القاضي ، وأخذ الثمن ، فضاع في يده ، ثم استُحق العبد ، أو⁽¹⁾ مات/ قبل قبض المشتري قال :

[399 ب : ب]

يرجع المشتري على الوصي بالثمن ، ويرجع الوصي بالثمن على الغرماء⁽²⁾ .
لأن الوصي إنما باع للغرماء⁽³⁾ ، فإذا ضمن الوصي الثمن بسبب أن عليه العهده⁽⁴⁾ ، رجع على من وقع البيع له .

فإن كان القاضي ، أو أمين القاضي باعه ، لم يكن على أحدهما ضمان ، ورجع المشتري بالثمن على الغرماء ؛ لأن القاضي ، أو⁽⁵⁾ أمينه إنما يبيعان بحق الرسالة ، والحكم ، فلا يكون عليهما عهده ، فإذا بطلت العهدة عن العاقد ، رجعت إلى من وقع له العقد .

7- مسألة :

[قبول الوصية في حياة الموصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يوصي إلى الرجل ، فيقبله في حياة⁽⁶⁾ الموصي⁽⁷⁾ ، ثم يموت الموصي⁽⁸⁾ قال :

قد لزمته الوصية .

وإن⁽⁹⁾ ردّ ، لم يكن ردّه ردّاً ، وإن لم يقبل حتى مات الموصي ، فباع شيئاً من تركته ، فقد لزمته الوصية⁽¹⁰⁾ .

أما⁽¹¹⁾ إذا قبل الوصية في حياة الموصي ، فقد وجب الحق للموصي ؛ لأن الإيصاء⁽¹²⁾ شرع نظراً للموصي ، فإذا ردّ ذلك بعد موته ، لم يصح ؛ لأن ذلك حق غيره عليه ، فلا يملك الرد ، وإنما هلك الموصي معتمداً على قبوله ، فلو صحّ ردّه ، لبطلت حقوق الميت .

345345345345345345345485485

- (١) في (ج) : و .
(٢) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 807/2 .
(٣) في (ج) : الغرماء .
(٤) العهدة : يقال عهده على فلان أي : ما أدرك فيه من دركٍ فإصلاحه عليه . انظر : لسان العرب (عهد) .
(٥) في (ب) و (ج) : و .
(٦) في (أ) : حياته .
(٧) ليست في (أ) .
(٨) ليست في (ج) و (د) .
(٩) في (ب) ولو .
(١٠) انظر : المبسوط 23/28 ، الإختیار 557/5 ، تبیین الحقائق 422/7 .
(١١) في (ب) : فأما .
(١٢) في (ج) و (د) : الإمضاء .

[ج : 335]

[286 ب : ا]

[ب : 400]

346

8- مسألة :

347

وهذا بخلاف المولى يبيع عبده المديون ، أنه لا يصح بغير رضا الغرماء⁽⁴⁾ ؛ لأن
للغرماء حقاً في سعاية المأذون ، و⁽⁵⁾ البيع يبطله ، فأما هنا ، فلا حق للغرماء إلا في البيع ،
فصح إيفاء حقهم من غير حضرته .

[ما يجوز لأحد الوصيين شراؤه للورثة الصغار]

ليس من باب الولاية ، وكذلك شراء مالا بد منه للصغار من الطعام ، والكسوة ،

_____34834834834834834848485485

(١) في (ج) و (د) : أنها تنفرد .

وكذلك قضاء/ دين على الميت من جنس الدين ؛ لأنه يشبه رد الغصب ، وينفرد⁽²⁾ برد الغصب ، وتسليم الوديعة ، [وينفرد بتنفيذ الوصية في شيء بعينه خارج من الثلث ، وينفرد بالخصومة]⁽³⁾ ، وينفرد بجمع⁽⁴⁾ الأموال الضائعة المتفرقة⁽⁵⁾ .
وجه قوله : أن تصرف الوصي بناء على الولاية ، والولاية لا تقبل التجزيء⁽⁶⁾ .
ولهما أن الموصي لم يرض إلا برأيهما ، ولم تثبت الولاية إلا بهذا الشرط⁽⁷⁾ ، وهو شرط يتم به النظر للموصي ، فوجب⁽⁸⁾ رعايته .
وقال فيمن كاتب⁽⁹⁾ أم ولده ، ثم مات السيد : أنها حرة ؛ لوجود الشرط ، وبطلت المكاتب⁽¹⁰⁾ لسلامة الرقبة من غير جهة الكتابة⁽¹¹⁾ .

10- مسألة :

[إشراك ثالث في الوصية لاثنتين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن⁽¹²⁾ أوصى لرجل بمائة درهم⁽¹³⁾ ، وأوصى لآخر بمائة درهم⁽¹⁴⁾ ، ثم قال لآخر⁽¹⁵⁾ : " أشركتك فيما أوصيت⁽¹⁶⁾ لهما " ، قال له ثلث كل مائة ؛ لأنه أضاف الشركة إليهما فأوجب أن يساوي كل واحد منهما [وذلك في]⁽¹⁷⁾ أن يجب له ثلث كل مائة ليصير المال بينهم أثلاثاً .

[1: 287]

وقال يعقوب ، ومحمد /: لو أوصى لرجل بمائتين ، ولآخر بأربعمائة ، ثم أشرك آخر⁽¹⁸⁾ معهما : فله نصف كل مال⁽¹⁹⁾ بخلاف المسألة الأولى⁽²⁰⁾ .

(١) واختلفت أقوال العلماء في كمية الأشياء المجمع عليها . انظر : تكملة فتح القدير 502/10 .

(٢) في (ج) و (د) : فينفرد .

(٣) ليست في (أ) .

(٤) في (ج) : بجمع .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء 505 ، تكملة فتح القدير 502/10 ، مجمع الأثر 367/4 .

(٦) في (ج) : التحري .

(٧) وهو شرط التفويض أي : الاجتماع . انظر : الهداية 502/10 .

(٨) في (ج) : فوجبت .

(٩) في (ج) : كانت .

(١٠) في (ج) و (د) : الكتابة .

(١١) وهو من جهة الاستيلاء . انظر : مجمع الأثر 15/4 .

(١٢) في (ب) : في رجل .

(١٣) ليست في (أ) .

(١٤) ليست في (أ) و (ب) .

(١٥) في (ج) و (د) : لثالث .

(١٦) في (ج) : أوصيتك .

(١٧) في (ج) و (د) : في ذلك و .

(١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٩) في (ب) : المال .

(٢٠) انظر : الإختيار 569/5 ، شرح الوقاية 571/2 ، حاشية ابن عابدين 256/7 .

وهذا قولهم غير أنهما لم يحفظا نصاً⁽¹⁾ عن أبي حنيفة رحمه الله ، وهذا لأن العمل بالقياس غير ممكن هنا ؛ لأنه لا يتحقق الاستواء هنا بينهم على اعتبار الجملة بحال ، فوجب اعتبار الاستواء على طريق الانفراد⁽²⁾ .

وكذلك لو أوصى لرجل تجارية ، [ولآخر تجارية]⁽³⁾ ، ثم أشرك فيهما ثالثاً : [336: ج] كان⁽⁴⁾ له نصف كل واحدة⁽⁵⁾ منهما⁽⁶⁾ ؛ لما قلنا أن القول بالاستواء على الاجتماع⁽⁷⁾ غير ممكن ، وهذه المسائل من الخواص .

11- مسألة :

[الوصية ببيع العبد والتصدق بثمنه]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل أوصى لرجل⁽⁸⁾ بأن يباع / عبده هذا ، ويتصدق بثمنه على المساكين ، فباعه الوصي ، وقبض الثمن ، فهلك في يده ، ثم استحق الغلام قال :

يضمن الوصي الثمن للمشتري ، ويرجع⁽⁹⁾ في جميع ما ترك الميت ، ولا يرجع على أحد .

أما ضمان الوصي ، فلأنه عاقد ملتزم للعهد⁽¹⁰⁾ .

وأما الرجوع في التركة ، فقد قيد بالجميع هنا ، وعن محمد رحمه الله : أنه قيده بالثلث⁽¹¹⁾ ؛ لأنه من باب الوصية ، وتبع لها ، فألحق بها ، ويُقيد بمحلها .

و⁽¹²⁾ وجه ظاهر الجواب : أن الوصي إنما استحق الرجوع ؛ لأنه⁽¹³⁾ عمل للميت تنفيذ وصيته ، فاستوجب ما غرمه / دينا على الميت ، ومحل الدين كل المال ، ولا يرجع

[401 : ب]

350350350350350350485485

(١) ليست في (ج) .
(٢) أي أنه تعذر المساواة بين الكل ؛ لتفاوت المالكين ، فحملناه على مساواة كل واحد منهما عملاً بلفظ الشركة بقدر الإمكان . انظر : الإختيار 569/5 .
(٣) ليست في (أ) .
(٤) في (ج) : كل .
(٥) في (ب) : واحد .
(٦) انظر : بدائع الصنائع 574/10 .
(٧) في (ج) : الاستواء .
(٨) ليست في (ج) .
(٩) في (ج) : فيرجع .
(١٠) في (أ) : للعهد . وفي (ب) : العهد .
(١١) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 806/2 ، البناية 650/12 ، النافع الكبير 529 .
(١٢) ليست في (أ) و (د) .
(١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .

على أحد بشيء^(١) للميت إلا^(٢) إن هلكت التركة ، أو لم يقع^(٣) بها الوفاء ، [لم يرجع على أحد]^(٤) ؛ لأن البيع لم يقع إلا للميت ، ولم يقع للمساكين ، ولا للورثة ، وهذه من الخواص أيضاً^(٥) .

قال : ولو قسم الوصي التركة ، فأصاب صغيراً من الورثة عبداً ، فباعه الوصي له ، وقبض الثمن ، فهلك في يده ، ثم استحق العبد ، رجع المشتري بالثمن [على الوصي ، ورجع الوصي به على الصغير^(٦) ؛ لأنه باعه له ، ورجع بحصة الصغير في التركة]^(٧) ؛ لبطلان القسمة .

12- مسألة :

[هبة المفلوج والمسلول والأشل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في المفلوج^(٨) ، والمقعد^(٩) ، والمسلول^(١٠) ، والأشل^(١١) إذا تناول ذلك به^(١٢) ، فصار بحال^(١٣) لا يخاف منه الموت : أن هبة صاحبه ، جائزة من رأس المال^(١٤) .

وإن فعل ذلك أول^(١٥) ما أصابه^(١٦) ، فمات من ذلك ، فهو من الثلث^(١٧) . أما إذا تقادم العهد^(١٨) ، فقد صار بمنزلة طبع من طباعه ، وخرج عن أحكام المرضى^(١٩) ، فإذا صار صاحب فراش ، صار^(٢٠) بمنزلة حدوث المرض به^(٢١) .

351351351351351351485485

- (١) في (أ) و (ب) و (د) : بشيء .
- (٢) في (ج) و (د) : إلى .
- (٣) في (د) : تقع .
- (٤) ليست في (أ) .
- (٥) ليست في (أ) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (٦) انظر المراجع السابقة .
- (٧) ليست في (ج) .
- (٨) المفلوج : صاحب الفالج ، وهو داء معروف يُرخي بعضَ البدن ، وأصل الفلج : النصفُ من كل شيء . انظر : لسان العرب (فلج) .
- (٩) المقعد : الزمن الذي لا يستطيع القيام . انظر : جمهرة اللغة (قعد) .
- (١٠) في (ج) : المسلول .
- (١١) المسلول : من به مرض السُّلّ والسَّلّ : داء يَهْزِلُ ، وَيُضْنِي ، وَيَقْتُلُ . انظر : لسان العرب (سلل) .
- (١٢) ليست في (أ) و (ب) .
- (١٣) الأشل : من الشلل وهو : يُنس اليد وذُهاؤها ، وقيل : هو فساد في اليد . انظر : لسان العرب (شلل) .
- (١٤) ليست في (ب) .
- (١٥) ليست في (ب) .
- (١٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٧) في (ج) : أو .
- (١٨) في (ج) : أصاب .
- (١٩) انظر : الهداية 463/10 ، الدر المختار 262/7 .
- (٢٠) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
- (٢١) في (أ) و (ب) : المرض .

وأما في أول ما أصابه إذا مات من ذلك ، وقد صار به صاحب فراش ، فهو مرض يخاف منه الهلاك ، ومسألة المسلول⁽³⁾ من الخواص .

13- مسألة :

[تكرار الوصية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل قال : " سدس مالي لفلان وصية " ، ثم قال في مجلسه ، أو غير مجلسه : " سدس مالي لفلان " : فإنما هو سدس واحد⁽⁴⁾ .
لأن المعرفة إذا أعيدت⁽⁵⁾ ، أو أعيدت النكرة على سبيل التعريف ، كان الثاني عين الأول ، تقول : " جاعني زيد " ، ثم تقول : " أكرمت زيدا " ، أي⁽⁶⁾ : ذلك بعينه .
وقال الله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾⁽⁷⁾ أي : الأول بعينه .

وهنا عرّف السدس بالإضافة ، ثم أعاده ، فكان هو الأول ، وهو / المتعارف في هذا [336 ب : ج] في موضع الإشهاد .

قال : وكذلك لو قال : " سدس مالي لفلان " ، ثم قال : " ثلث مالي لفلان " ، وأجازت الورثة ، فله الثلث لا غير ؛ لأن الثلث متضمن للسدس ، وهذا المتضمن ثابت بالموصي وحده فثبت مضمونه ، فصار / إعادةً للأول⁽⁸⁾ بزيادة ، وهذه من الخواص . [287 ب : أ]

14- مسألة :

[الوصي يحتال بمال اليتيم الصغير]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الوصي⁽⁹⁾ يحتال بمال⁽¹⁰⁾ اليتيم الصغير على رجل قال :

إن كان ذلك خيرا له ، جاز⁽¹¹⁾ .

(١) في حاشية (د) [صح] : فهو .

(٢) ليست في (أ) و (ب) .

(٣) في (ج) : المشلول .

(٤) انظر : البناية 526/12 ، البحر الرائق 472/8 .

(٥) في (ج) : اعتدت .

(٦) في (ج) : إلى .

(٧) سورة المزمل 16 .

(٨) في (ج) : الأول .

(٩) في (د) : الموصي .

(١٠) في (ب) : في مال .

(١١) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 808/2 ، مجمع الأثر 372/4 .

لأن الحوالة شُرعت ، وثيقة ، وإنما تتحقق الوثيقة إذا كان الثاني أُملى من الأول ، وفيه تحقيق النظر ، فلذلك⁽¹⁾ قُيد بهذا الشرط ، والحوالة تبرع بهذا الشرط الزائد الحق بالمعاوضة .

وقال في بيع الوصي العبد للغرماء بأمر القاضي ، أو بأمر⁽²⁾ الغرماء إذا هلك الثمن عنده ، ثم استُحق العبد ، فغرم الوصي للمشتري : أنه يرجع به على / الغرماء ؛ لِمَا قلنا . [401 ب : ب]
وإن أمره أن يبيعه للورثة ، رجع به عليهم إذا كانوا صغاراً⁽³⁾ . ولم يذكره⁽⁴⁾ في الكتاب .

وقال عن أبي حنيفة رحمه الله : لا تكتب إذا كتبت⁽⁵⁾ : " شري⁽⁶⁾ فلان وصي فلان " ، ولكن اكتب شهادة الوصية على حده⁽⁷⁾ ، وهذه من الخواص .

وذلك في بيع / الوصي ، [وشراء الوصي]⁽⁸⁾ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الجمع بينهما يوجب حملاً على الكذب⁽⁹⁾ ؛ لأن⁽¹⁰⁾ الشهود يتحملون الشهادة على الشراء ، وعلى جملة⁽¹¹⁾ الصك⁽¹²⁾ ، ثم يشهدون بجملة⁽¹³⁾ .

وإنما شهادتهم على الشراء خاصة ، ويتعذر⁽¹⁴⁾ التمييز في صك واحد ، و⁽¹⁵⁾ قلّ ما يتفق [أن يكون]⁽¹⁶⁾ الشهود على الأمرين فريقاً⁽¹⁷⁾ واحداً .

15- مسألة :

[بيع الوصي وشراؤه]

353353353353353353353353485485

- (١) في (ج) : فكذلك .
(٢) في (أ) : أمر .
(٣) انظر : مجمع الأثر 197/3 .
(٤) في (أ) و (ج) : يذكر .
(٥) في (ج) : كتب .
(٦) في (أ) : بشراء . وفي (ج) : شري من .
(٧) انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 806/2 ، الهداية 509/10 .
(٨) في (ب) : وشرائه .
(٩) في (ج) : الكتب .
(١٠) زاد في (د) : بيع .
(١١) في (ج) : جملة .
(١٢) الصك : الكتاب الذي يكتب في المعاملات ، والأقارير ، وجمعه : صُكوك ، وقيل : كتاب الإقرار بالمال ، أو غيره . انظر : المصباح المنير (الصك) ، المغرب 478/1 .
(١٣) لأنه لو كتب كتاباً واحداً ، وجمع بين الوصية والشراء ، وأشهد ، فإن من الشهود من لم يتحمل الشهادة على الوصية ، فعند أداء الشهادة ، عسى أن يشهد بحمل ذلك ، فيكون شاهد زور . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 809/2 .
(١٤) في (ج) و (د) : فيتعذر .
(١٥) ليست في (ج) .
(١٦) ليست في (ج) .
(١٧) زاد في حاشية (د) [صح] : جميعاً .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

لا يجوز بيع الوصي ، وشراؤه إلا فيما يتغابن⁽¹⁾ الناس فيه .

[وأما المكاتب ، والعبد⁽²⁾ ، فيجوز بيعها ، وشراؤهما فيما لا يتغابن فيه⁽³⁾ الناس]
في مثله⁽⁴⁾ .

وقال أبو يوسف ، ومحمد : لا يجوز إلا فيما يتغابن الناس [فيه⁽⁵⁾]⁽⁶⁾⁽⁷⁾ .

أما الوصي ، فإن تصرفه مقيد بالنظر ، وليس التفويض إليه بمطلق ، وإنما عُفي
اليسير في عقودهم ؛ للعجز عن الاحتراز عنه .

وأما المكاتب ، والعبد ، فإنهما⁽⁸⁾ بمنزلة الحر في تصرفهما⁽⁹⁾ .

ووجه قولهما : أن العقد الذي فيه غبن فاحش بمنزلة الهبة من وجه ، فلا يملك ذلك
من لا يملك الهبة⁽¹⁰⁾ ، وفصل المكاتب من الخواص .

وقال في النصراي ، أو اليهودي يصنع بيع⁽¹¹⁾ ، أو كنيسة في صحته ، ثم يموت ،

قال :

هو ميراث .

أما عند أبي حنيفة ، فلأن حكمه حكم الوقف ؛ لأنه لم يصر مصلى لله عز وجل
ووقف المسلم يورث عنده فهذا أولى .

وعندهما أيضاً يورث ؛ لأن عندهما لا يجوز من أهل الذمة ما يرجع إلى القرابة / [337 : ج]

[عندهم دوننا]⁽¹²⁾ ، وإن كان وصية ، فهذا أولى .

وقال في الذمي إذا أوصى ببيعة⁽¹⁾ ، أو كنيسة⁽¹⁾ لقوم مُسمّين : فهو جائز من الثلث .

354354354354354354485485

(1) في (ب) : لا يتغابن .
(2) في الهداية 509/10 : " المكاتب ، والعبد المأذون ، والوصي المأذون " ، ومعنى المسألة : أنهم يجوز لهم أن يشتروا ، ويبيعوا فيما يتغابن الناس في مثله ؛ لأن الإذن فك الحجر ، فهم يتصرفون بحكم ملكهم ، وليس بحكم النيابة عن الغير كما هو الحال في الوصي .

(3) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(4) بمعنى أنه يجوز بيعهم ، وشراؤهم بالغبن الفاحش . انظر : مجمع الأثر 371/4 .

(5) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(6) ليست في (ج) ، وكذلك من (د) ماعدا ما بين المقوفتين : [في مثله الناس] .

(7) انظر : تكملة فتح القدير 509/10 ، مجمع الأثر 371/4 .

(8) ليست في (ج) و (د) .

(9) في (ج) : تصرفهما .

(10) والوصي لا يملك الهبة .

(11) البيعة : كنيسة النصاري . انظر : المحيط في اللغة (بيع) .

(12) ليست في (أ) و (ب) .

والجملة أن وصايا أهل الذمة على أربعة أوجه :

إن أوصى بما هو قرابة عندنا ، وعندهم مثل : الصدقات ، وعتق الرقاب ، وأن يسرج⁽²⁾ في بيت المقدس ، وأن يغزي الترك ، فهو جائز بالإجماع ، عَيَّن قومًا ، أو لم يُعَيَّن ؛ لأن الديانة متفقة من الكل على ذلك .

والوجه الثاني : أن يوصي بما ليس بقرابة عندنا ، وعندهم ، وذلك باطل إلا أن تكون لقوم بأعيانهم ، فيصح من الثلث .

والثالث : أن يوصي بما هو قرابة عندنا مثل : الحج إلى بيت الله ، وأن يسرج في مساجد المسلمين ، وذلك باطل ؛ لأنه إنما يعامل بديانة/ نفسه إلا أن يكون لقوم بأعيانهم فيصح من الثلث .

[1402 : ب]

والرابع : أن يوصي بما هو قرابة عندهم ، معصية عندنا مثل : أن يبيي بيعة ، أو يسرج في بيعة ، وما أشبه ذلك ، وذلك جائز عند أبي حنيفة سَمَّى قومًا ، أو لم يُسَمَّ .

[1288 : ا]

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : هو باطل إلا أن يوصي بقوم بأعيانهم⁽³⁾ .

احتجا بأنه وصية بالمعصية ، فبطلت .

ولأبي حنيفة رحمه الله أن المعتبر ديانتهم في حقهم⁽⁴⁾ .

وقد وضع المسألة في الكتاب⁽⁵⁾ في تعيين الموصى لهم ، فصحت بالإجماع ، وإذا صحت ، دفع المال إليهم ، فيصنعون ما شاءوا ، وإنما تصح الوصايا من الثلث .

16- مسألة :

[الرجل يوصي بجزء من ماله ثم يموت]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يوصي بجزء من ماله ثم يموت ،

قال :

يعطيه الورثة ما شاءوا ؛ لأن الجزء اسم عام مطلق .

قال : ولو أوصى بسهم [من ماله]⁽¹⁾ :

(١) الكنيسة : معربة وهي : مُتَعَبِّد اليهود ، أو هي متعبد النصارى ، وقيل : إنما هي لليهود ، والبيعة للنصارى .

انظر : تاج العروس (كنس) : من أَسْرَجَت السراج : إذا أَوْقَدْتَه . انظر : تاج العروس (سرج) .

(٢) انظر : مختلف الرواية 1934/4 ، المبسوط 94/28 ، البناية 618/12 .

(٣) لأنه قصد التقرب إلى ربه ، فيجب تنفيذ وصيته ، وإن كان لا يثاب عليه . انظر : المبسوط 94/28 .

(٤) انظر : الجامع الصغير 98 .

فله مثل نصيب أحد الورثة إلا أن يكون أكثر من السدس ، فيكون له السدس ، وإن كانوا ستة ، وأنصباؤهم مختلفة : فله مثل نصيب الأقل منهم .
وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : له مثل نصيب أحدهم إلا أن يزيد على الثلث ، فيعطى الموصى له الثلث⁽²⁾ .
وحاصله : أن السهم اسم للسدس عند أبي حنيفة ، وعندهما اسم لجزء⁽³⁾ من حصة الورثة من غير تقدير بالسدس ، فقد أجمعوا أنه من جملة ما يجب للورثة ؛ لأن السهم اسم لما يجب للورثة بالإجماع .

[1261 : د]

ثم /اختلفوا بعد ذلك في التقدير :

فقال أبو حنيفة رحمه الله : وهو مقدر بالسدس .

وقالا : ليس بمقدر به .

[337 ب : ج]

فلما كان مقدراً به⁽⁴⁾ [عند أبي حنيفة]⁽⁵⁾ رحمه الله ، تناولت الوصية مثل حق

أحدهم لكنه لا⁽⁶⁾ يزداد على السدس ؛ لأننا قد علمنا أنه لا يتناول الزيادة [على الثلث]⁽⁷⁾ ، وقد يتناول⁽⁸⁾ الأقل .

واحتجاً بأن السهم اسم لما يستحقه الورثة ، فأما الاختصاص بالسدس ، فغير ثابت

في العادة ، والعبرة للاستعمال والعادة في الباب ألا أن يزيد أقل الأنصاء على

الثلث⁽⁹⁾ .

(1) ليست في (ج) و (د) .
(2) انظر : بدائع الصنائع 528/10 ، تبين الحقائق 390/7 ، تكملة فتح القدير 445/10 .

(3) في (ب) و (د) : للجزء .

(4) ليست في (ج) .

(5) في (ب) : عنده .

(6) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(7) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(8) في (ب) : تناول .

(9) بمعنى أن السهم اسم لنصيب مطلق ليس له حد مقدر بل يقع على القليل ، والثير كاسم الجزء إلا أنه لا يسمى سهماً إلا بعد القسمة ، فيقدر بواحد من أنصاء الورثة ، والأقل متيقن ، فيقدر به إلا إذا كان يزيد ذلك على الثلث ، فيزداد إلى الثلث ؛ لأن الوصية لا جواز لها بأكثر من الثلث من غير إجازة الورثة . انظر : بدائع الصنائع 529/10 .

مثل : رجل هلك ، وترك أختاً⁽¹⁾ ، وعمًّا . أو امرأة هلك⁽²⁾ ، وتركت زوجًا ، وأختًا ، وأوصى أحدهما لرجل بسهم ، فيكون⁽³⁾ موصيًا⁽⁴⁾ بالنصف ، فلا يُسَلَّم الفضل على الثلث إلا بالإجازة .

واحتج أبو حنيفة رحمه الله بما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أفى في الوصية بالسهم من المال أنه يتناول السدس ، وقوله متبع⁽⁵⁾ . وقد ذكر القدوري عنه⁽⁶⁾ أنه رفع الحديث ، وأسنده إلى رسول الله ﷺ [أن رجلا أوصى بسهم من ماله ، فقضى رسول الله ﷺ]⁽⁷⁾ في ذلك بالسدس⁽⁸⁾ .

وروي⁽⁹⁾ ذلك عن إياس بن معاوية⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾ .

ولأن السهم لما رجع [إلى ما]⁽¹²⁾ يستحقه [أصحاب الفرائض]⁽¹³⁾ ، وجب صرفه⁽¹⁴⁾ إلى أعدلهما⁽¹⁵⁾ مخرجا ، وهو الستة ، ألا ترى أنك إذا جمعت⁽¹⁶⁾ / تفصيل الأربعة والعشرين ، خالف أصله [وذلك واضح . وإذا جمعت⁽¹⁷⁾ تفاصيل الاثني عشر ، خالف أصله]⁽¹⁾ أيضا ؛ لأن نصفه ، وربعه ، وسدسه ، ينقص عن أصله ، ونصفه ، وربعه ، وثلثه ، وسدسه⁽²⁾ يزيد عليه ، وقط لا يستوي .

357357357357357357357357485485

- (١) في (ج) : أختا .
- (٢) ليست في (ب) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (٣) في (أ) و (ب) : يكون .
- (٤) في (أ) : موصى .
- (٥) في حاشية (د) [صح] : متبع به .
- (٦) ليست في (ج) و (د) .
- (٧) مثبت في حاشية (ب) .
- (٨) أخرجه البزار في مسنده (2047) 415/5 . والطبراني في الأوسط (8338) 182/8 وقال : " ولم يرو متصلا عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد " ، وقال البزار : " وأبو قيس فليس بالقوي ، ولم يروه عن أبي قيس إلا العزمي " . وقال في نصب الراية 230/5 : " وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة البزار وقال : العزمي متروك ، وأبو قيس له أحاديث يخالف فيها " .
- (٩) في (ج) و (د) : ويروى .
- (١٠) إياس بن معاوية بن قره بن إياس بن هلال بن رباب المزني ، وبه يضرب المثل في الذكاء والفصاحة ، ولاء عمر بن عبد العزيز قضاء البصرة ، وكان لجد أبيه صحبة مع رسول الله ﷺ ، قلما روي عنه ، وقد وثقه ابن معين ، أرسل عن النبي ﷺ أحاديث ، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم ، توفي سنة 122 هـ وقيل : 121 هـ . انظر : وفيات الأعيان 248/1 ، سير أعلام النبلاء 155/5 .
- (١١) حيث قال : ((السهم في كلام العرب السدس)) . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ك الوصايا ، ب في الرجل يوصي للرجل بسهم من ماله (30793) .
- (١٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (١٣) ليست في (ب) .
- (١٤) في (ب) و (ج) : صرفها .
- (١٥) في (أ) و (ب) : أعدلهما .
- (١٦) في (أ) : أجمعت .
- (١٧) في (أ) : أجمعت .

وكذلك ما يخرج من الثمانية وهو : النصف ، والثلث .

وأما الستة فإنما يخرج منها : النصف ، والثلث ، والسدس .

وجملته مثل أصله لا يزيد ولا ينقص ، فلذلك صار أعدل ، فانصرف⁽³⁾ إليه ،

ووجب أقله ، وهو سدسه .

وذكر في هذا الكتاب⁽⁴⁾ على قوله " ينقص عن السدس ، ولا يزداد عليه " بأنه⁽⁵⁾

الاسم وقع بإطلاقه على السدس لكنه احتمل الزيادة ، والنقصان بالعادة ، فأخذنا بالأقل المتيقن .

و⁽⁶⁾ قال / في الأصل : يزداد عليه ، ولا ينقص عنه⁽⁷⁾ ؛ لأن العمل بإطلاق الاسم يمنع [288 ب : أ]

النقصان ، والمنع من النقصان مع جواز الزيادة⁽⁸⁾ أخص بهذا الإطلاق ، وألزم⁽⁹⁾ .

17- مسألة :

[تصديق الورثة لإقرار مورثهم بدين]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل⁽¹⁰⁾ تخضره الوفاة ، فيقول⁽¹¹⁾ لورثته

" إن لفلان عليّ ديناً " ، فصدّقوه فيما قال ، ثم يموت قال :

يُصدّق فيما بينه ، وبين الثلث⁽¹²⁾ .

لأن قوله : " لفلان عليّ دين " أمر مجهول⁽¹³⁾ ، فلا⁽¹⁴⁾ يصح الحكم به⁽¹⁵⁾ .

(١) ليست في (ج) .
(٢) مثبت في حاشية (د) [ح] .
(٣) فغني (ج) : فأنصف .
(٤) انظر الجامع الصغير 521 .
(٥) في (ج) : لأنه .
(٦) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٧) ليست في (ج) .
(٨) زاد في (ب) : وبالعادة . وفي (ج) : بالعادة .
(٩) هذه المسألة ذكرت بروايتين : في الأصل : له مثل أحسن سهام الورثة ، يزداد على الفريضة ما لم يزد على السدس عند أبي حنيفة ، وعندهم : ما لم يزد على الثلث . وفي رواية الجامع الصغير : له مثل نصيب أحد الورثة ، ولا يزداد على السدس عند أبي حنيفة ، وعندهما : لا يزداد على الثلث ، فعلى رواية الأصل : يجوز النقصان عن السدس عنده ، وعلى رواية الجامع الصغير : لا يجوز . انظر : بدائع الصنائع 529/10 .
(١٠) في (ج) : الرجل .
(١١) في (ج) : يقول .
(١٢) وهذا استحسان . انظر : شرح الوقاية 573/2 ، الهداية 453/10 ، مجمع الأثر 345/4 .
(١٣) في (ج) : محمول .
(١٤) في (أ) و (ب) : لا .
(١٥) والقياس : أن لا يُصدّق ؛ لأن الإقرار بالمجهول ، وإن كان صحيحاً لكنه لا يُحكم به لا بالبيان . انظر : الهداية 345/10 .

وقوله : " فصدَّقوه " ، أمر مخالف [لحكم الشرع ؛ لأن/ المدَّعي لا⁽¹⁾ يُصدَّق بغير

[338 ج]

حجة ، فبطل ذلك أيضًا لكن⁽²⁾ قوله : " فصدَّقوه " يوجب تقديمه على الورثة [⁽³⁾] ،

وهو⁽⁴⁾ مالك لذلك في الثلث بطريق الوصية ، فينفذ ذلك منه على هذا التقدير أيضًا .

قال : فإن كان أوصى مع ذلك بوصايا : عزل الثلث لأصحاب الوصايا ، والثلثان

للورثة ، وقيل لأصحاب الثلث : " أقرؤا له بما شئتم من الثلث " .

وقيل للورثة : " أقرؤا له بما شئتم من الثلثين " ، ومابقي من الثلث ، فهو لأصحاب

الوصايا لا يشاركونهم صاحب الدين⁽⁵⁾ .

وإنما أفرز⁽⁶⁾ الثلث ، والثلثان ؛ لأن الوصايا حقوق معلومة [في الثلث ، والميراث

معلوم في الثلثين ، فأما هذا ، فليس بدين معلوم ، ولا وصية معلومة]⁽⁷⁾ لكنه دين في حق

[261 ب : د]

المستحق ، /وصية في حق التنفيذ .

فإذا أفرزنا⁽⁸⁾ ، قلنا : قد علمنا أن في التركة ديناً ، وذلك شائع في كل التركة ،

فأمر أصحاب الوصايا ، والورثة ببيانه ، فإذا بينوا أشياء⁽⁹⁾ ، أخذ أصحاب الثلث بثلاث⁽¹⁰⁾

ما⁽¹¹⁾ أقرؤا ، والورثة بثلاثي ما أقرؤا .

وفي الإفراز فائدة أخرى وهي : أن أحد الخصمين قد يكون أعرف للحق ، [وأبصر

به]⁽¹²⁾ ، والآخر ألد⁽¹³⁾ ، وألج⁽¹⁴⁾ ، وإن أقرؤا بشيء ، فيجوز أن يختلفوا على الفضل إن

ادَّعى الخصم ، وما فضل ، فهو لأصحاب الوصايا ؛ لأن حق الدين المقر به⁽¹⁵⁾ ، صار

مقتضياً⁽¹⁶⁾ ، فلا يبقى له حق⁽¹⁷⁾ في⁽¹⁸⁾ معدن الوصايا ، ولا في معدن الميراث .

359359359359359359485485

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (ج) : لأن .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : هذا .

(٥) انظر المراجع السابقة .

(٦) في (د) : أقرؤ .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) في (ج) : أقررنا .

(٩) في (د) : شيئاً .

(١٠) في (ج) : ثلث الدين .

(١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(١٢) في (أ) و (ب) و (ج) : أنصر له .

(١٣) ألد : من اللدد وهو : شدة الخصومة . انظر : جمهرة اللغة (لدد) .

(١٤) ألج : من اللجة وهي : الجلبة . انظر : لسان العرب (لجج) .

(١٥) في (أ) : له .

(١٦) في (ج) : مقتضياً .

(١٧) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(١٨) زاد في (أ) : حق .

18- مسألة :

[الوصية لوارث ولأجنبي]

[403 : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل أوصى لوارث ، / ولأجنبي :

جازت⁽¹⁾ وصية⁽²⁾ الأجنبي⁽³⁾ ، و⁽⁴⁾ بطلت وصية⁽⁵⁾ الوارث⁽⁶⁾⁽⁷⁾ .

لأن الإيصاء ابتداءً إيجاب ، وقد أضيف إلى ما يملكه ، وإلى ما لا يملكه ، فصح فيما يملكه ، وبطل فيما لا يملكه ، ولم يبطل هذا ببطان الآخر⁽⁸⁾ ؛ لأن الشركة بينهما من حكم⁽⁹⁾ الإيجاب ، وقد تعذر إيجابه ، [وبطلان بعض الحكم]⁽¹⁰⁾ لا يبطل الإيجاب⁽¹¹⁾ . هذا بخلاف ما إذا⁽¹²⁾ أقر⁽¹³⁾ المريض لوارثه ، ولأجنبي ، أنه⁽¹⁴⁾ باطل كله عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله بكل حال⁽¹⁵⁾ ؛ لأن الاشتراك هناك مخبر عنه ، والخبر حكمه فإذا لم يثبت المحبوع عنه ، لم يثبت حكمه ، [وهو الخبر]⁽¹⁶⁾ .

19- مسألة :

[هلاك أحد الأثواب الموصى بها]

360360360360360360485485

- (١) مثبت : في حاشية (د) [صح] .
 (٢) في (ب) : وصيته .
 (٣) في (ب) : للأجنبي .
 (٤) ليست في (أ) .
 (٥) ليست في (أ) و (ب) .
 (٦) في (أ) و (ب) : للوارث .
 (٧) انظر : تحفة الفقهاء 501 ، الاختيار 569/5 ، العناية 455/10 .
 (٨) وقال في تحفة الفقهاء 501 : " يكون النصف للأجنبي ؛ لأن الوارث من أهل الوصية ، فلا تصح الوصية له إلا بإجازة باقي الورثة " .
 (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٠) في (أ) و (د) : حكمة .
 (١١) مثبت في حاشية (د) [ح] .
 (١٢) في (د) : إيجاب .
 (١٣) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
 (١٤) أقر بدين أو عين .
 (١٥) في (ج) : لأنه .
 (١٦) انظر : تحفة الفقهاء 501 ، العناية 455/1 .
 (١٧) ليست في (أ) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قال : " أوصيت لفلان بهذا الثوب الجيد ، ولفلان بهذا الثوب الوسط ، و لفلان⁽¹⁾ بهذا الثوب [الرديء " ، ثم مات الموصي ، ثم هلك أحد الأثواب ، ولا يُدرى [أيها هلك]⁽³⁾ ، والورثة تجحد⁽⁴⁾ : فالوصية باطلة .

لأن الموصي له صار مجهولاً لا يُدرى من هو ، وجهالة الموصي له تمنع صحة⁽⁵⁾ الوصية . كما لو أوصى لأحد /هذين الرجلين بكذا .

[1 : 289]
[338 ب : ج]

فإن قال⁽⁶⁾ الورثة : " سلمنا لكم هذين الثوبين فاقتسموهما⁽⁷⁾ بينكم " صح⁽⁸⁾ .
و⁽⁹⁾ ذلك لأن الوصية قد كانت صحيحة ، وإنما⁽¹⁰⁾ بطلت لجهالة⁽¹¹⁾ طارئة توجب منازعة ، وهي تحتمل الزوال بالتسليم من الورثة .

فإذا سلموا ، صحت الوصايا ، وعادت إلى الصحة ، فكان لصاحب الجيد ثلثا الجيد ، ولصاحب الرديء ثلثا الرديء ، ولصاحب الوسط ثلث كل واحد منهما ؛ لأن صاحب الرديء لا حق له في الجيد بيقين ، وصاحب⁽¹²⁾ الجيد لا حق له في الرديء بيقين وإنما المشكل حق صاحب الوسط ؛ لأن الهالك إن كان أرفع من الباقيين ، كان حقه في الجيد ، وإن كان الهالك أدنى⁽¹³⁾ من الباقيين ، كان حقه في الرديء ، فلما تردد حقه ، يتعلق بهذا مرة ، وبهذا مرة ، وهو في احتمال البطلان مثل حق الآخرين⁽¹⁴⁾ ، وحق الآخرين⁽¹⁵⁾ في احتمال البقاء لا يتردد⁽¹⁶⁾ ، فلذلك جعل لكل واحد منهما حق متعين⁽¹⁷⁾ ،

361361361361361361485485

- (١) ليست في (أ) و (ج) .
- (٢) ليست في (ج) .
- (٣) في (ب) : أنها هلكت .
- (٤) المراد ببحود الورثة : أن يقولوا : " حق واحد منكم بطل ، ولا ندري من بطل حقه ، ومن بقي حقه ، فلا نسلم إليكم شيئاً " . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی .
- (٥) ليست في (أ) .
- (٦) في (ج) و (د) : قالت .
- (٧) في (أ) و (ب) و (د) : فاقتسموها
- (٨) انظر : البناءة 540/12 ، البحر الرائق 482/8 ، حاشية ابن عابدين 259/7 .
- (٩) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
- (١٠) في (ب) : وقد .
- (١١) في (ج) و (د) : بجهالة .
- (١٢) في (ب) : ولصاحب .
- (١٣) في (ج) و (د) : أردى .
- (١٤) في (ب) : الأخرى .
- (١٥) في (ب) : الأخرى .
- (١٦) في (أ) و (ب) : تردد .
- (١٧) في (ب) : متيقن .

ولهذا ثلث⁽¹⁾ كل⁽²⁾ واحد منهما إذ⁽³⁾ كل واحد منهما في حال بقاء حقه يحتمل أن يكون وسطاً فلهذا تفرق حقه .

20- مسألة :

[تصرف الوصي مع وجود ابن كبير غائب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يموت ، ويوصي إلى رجل ،
ويترك ابناً كبيراً غائباً قال :

فكل⁽⁴⁾ شيء صنعه الوصي ، فهو جائز إلا أنه لا يبيع العقار ، ولا يتجر في المال⁽⁵⁾ .
لأن الوصي قائم مقام الموصي ، ولا ولاية للأب⁽⁶⁾ على ابنه الكبير ، فكذاك وصيه
بمنزلته إلا أن للوصي أن يحفظ المال للميت ، ويبيع⁽⁷⁾ المنقول من باب الحفظ ، وكذلك
النفقة⁽⁸⁾ ، والإجازة للنفقة .

وأما بيع العقار / ، والتجارة في المال فمن⁽⁹⁾ باب الولاية دون الحفظ ، فلم يكن له ذلك .

قال : وقال يعقوب ، ومحمد رحمهما الله : وكذلك وصيّ الأخ على الصغير . يريد به : إذا هلك رجل ، وأوصى إلى رجل ، وترك أخاً له صغيراً ، هو وارثه ، فإن⁽¹⁰⁾ وصيّ الأخ يتصرف في المال بطريق الحفظ حتى أنه يبيع المنقول دون العقار ؛ لما ذكرنا⁽¹¹⁾ أن الموصي لا يتصرف على الأخ الصغير [في ماله]⁽¹²⁾ ، فكذلك وصيه لكنه يحفظ على الميت ، وعلى⁽¹³⁾ الصغير⁽¹⁴⁾ .

-362362362362362362485485

- (١) في (د) : ثبت .
 (٢) ليست في (ج) .
 (٣) في (أ) و (ب) : أو .
 (٤) في (د) : كل .
 (٥) انظر : تبين الحقائق 434/7 ، تكملة فتح القدير 510/10 ، الدر المختار 296/7 .
 (٦) ليست في (د) .
 (٧) في (ج) : يبيع .
 (٨) ليست في (د) .
 (٩) في (أ) و (ب) : من .
 (١٠) زاد في (ج) : قال .
 (١١) في (ب) : بئنا .
 (١٢) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٣) في (ج) : وهو .
 (١٤) انظر المراجع السابقة .

21- مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في دار بين رجلين أوصى أحدهما⁽⁴⁾ لرجل بيت⁽⁵⁾ بعينه منها ، ثم مات الموصى قال :

وقال محمد رحمه الله : إن وقع في نصيبه ، فلصاحب الوصية نصفه ، وإن لم يقع ، فله مثل⁽⁶⁾ نصف ذرعه⁽⁷⁾⁽⁸⁾ .

بيانه : أنه حين أوصى بالبيت لم يكن له إلا نصفه ، فأما النصف الآخر ، فإنما يملكه بالقسمة عوضا عما تركه على شريكه هذا إن وقع البيت في نصيبه ، فإن لم يقع في نصيبه ، فالإيجاب في ذلك النصف الذي لم يكن ملكا له إذا لم ينفذ⁽¹¹⁾ بملكه ، فلإن لا ينفذ إذا لم يملكه أولى .

(١) ليست في (ب) .
 (٢) في (ب) : للموصي .
 (٣) في (د) : العمة .
 (٤) في (ج) : لأحدهما .
 (٥) في (د) : بيتًا .
 (٦) ليست في (ج) و (د) .
 (٧) الذرع : أصل الذرع إنما هو بسط اليد . و
 انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی ١/٢
 (٨) في حاشية (د) [صح] : فيما .
 (٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (١٠) في (أ) : يقعد . وفي (ج) و (د) : يتصل .

ووجب^(١) الضرب^(٢) بذرعانِ نصف البيت ؛ [لأن ملك النصف^(٣)]^(٤) يصلح سببا
لملك مثله ، وليس أحد الوجهين [في الاحتمال]^(٥) بحكم الشرع أحق من الآخر ، فلما
اعتدلا ، صح الإيجاب لكل^(٦) واحد منهما .

[ولأبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله]^(٧) أن الإيجاب يتناول ملكه على الاحتمال ،
فصح كما في مثل^(٨) ذرعان نصف البيت بالإجماع .

بيانه : أن ملك الموصي على اعتبار القسمة هو الملك التام الكامل المنتفع به ،
وذلك^(٩) مراد بالوصية بالإجماع .

ألا ترى أنه لا يبطل إذا لم يقع البيت في نصيبه ، ولما كان كذلك قلنا : إن البيت
كله باعتبار القسمة ، يحتمل أن يكون ملكا له ؛ لأن القسمة إفراز ، وتعيين للملك أينما
وُجدت ، هذا^(١٠) أصلها^(١١) هاهنا^(١٢) إلا أن الأجزاء متفاوتة هنا ، فاحتيج إلى القضاء ،
أو^(١٣) الرضا لتلحق بما لا يتفاوت أجزاءه ، ولما ألحق بذلك^(١٤) بالتراضي ، أو القضاء]
هو واجب لضرورة تكميل المنفعة أيضا ، بقي في ذلك شبهة ، فوجب العمل بها فيما]^(١٥)
يختص بها ، وهو بيع المراجعة^(١٦) ، ولما كان كذلك^(١٧) لا بكمال^(١٨) المنفعة ، أخذ حكم
في حق غيرهما .

364364364364364364485485

- (١) في (ج) : ووجه .
- (٢) في (ج) : الضربان .
- (٣) في (ج) و (د) : نصف البيت .
- (٤) ليست في (ب) .
- (٥) ليست في (ب) .
- (٦) في (ج) و (د) : بكل .
- (٧) في (ب) : وحجتها .
- (٨) ليست في (د) .
- (٩) في (ج) : وكذلك .
- (١٠) في (ج) : فهذا .
- (١١) في (د) : أصلها .
- (١٢) ليست في (أ) و (ب) .
- (١٣) في (أ) و (د) : و .
- (١٤) في (ب) : ذلك .
- (١٥) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٦) المراجعة لغة : من الربح وهو : الثَّمَاء في التَّجَارَة . انظر : لسان العرب (ربح) .
شرعا : البيع بزيادة على الثمن الأول . انظر : التعاريف 647/1 .
- (١٧) ليست في (أ) و (ب) .
- (١٨) في (ج) و (د) : كمال .

ولما كان أصل القسمة إفرازا ، صار البيت إذا وقع في سهمه عين حقه ، فنفذ في ذلك إيجابه ، ولما صار البيت إذا وقع في⁽¹⁾ قسمة صاحبه⁽²⁾ عين⁽³⁾ حقه ، صار مثل ذرعائه⁽⁴⁾ حقا له إذا لم يقع في قسمته⁽⁵⁾ .

ولما كان كذلك وجب الضرب به ، وللورثة أن يضربوا بنصف ما وراء البيت من الدار .

وتفسيره : أن تكون الدار مائة ذراع ، والبيت فيها⁽⁶⁾ عشرة ، فالموصى له يضرب بالعشرة ، والورثة بخمسة وأربعين ، فيجعل كل خمسة سهما ، [فيصير أحد عشر سهما⁽⁷⁾] للموصى له سهران ، وللورثة تسعة .

وعند محمد يجعل عشرة أسهم للموصى له سهم ، وللورثة تسعة أسهم⁽⁸⁾ .
ووضع المسألة في كتاب الإقرار ، [في الإقرار]⁽⁹⁾ بيت بعينه ، وأجاب مثل قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف من غير خلاف ، وهو الأصح ؛ لأن من أقر بما لا يملك⁽¹⁰⁾ ، ثم ملكه⁽¹¹⁾ ، صح بخلاف الوصية .

22- مسألة :

[رد الوصية بعد قبولها في حياة الموصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يحضره الموت ، فيوصي إلى رجل ، فيقبل الوصية في حياة الموصي ، ثم يموت الموصي ، فيقول الوصي : " لا أقبل الوصية " قال :
تلزمه الوصية⁽¹²⁾ .

365365365365365365485485

- (١) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) ليست في (أ) و (ب) .
(٣) ليست في (ب) . و في (ج) و (د) : غير .
(٤) زاد في (د) : أنه .
(٥) في (أ) : قسمة نصيبه .
(٦) في (ب) و (ج) : منها .
(٧) ليست في (ب) .
(٨) ليست في (أ) .
(٩) ليست في (ب) .
(١٠) في (ج) : يملكه .
(١١) في (أ) و (ب) : ملك .
(١٢) انظر : المبسوط 23/28 ، 557/5 ، تبين الحقائق 422/7 .

من غير دعوى⁽¹⁾ بخلاف الحج ؛ لأن المستحق للحج⁽²⁾ لم⁽³⁾ يتبدل⁽⁴⁾ ، فلم تبطل الوصية .

وهذا فرعٌ لمسألة⁽⁵⁾ العتق التي⁽⁶⁾ قد ذكرنا ، فإن لم يهلك منها شيء ، حج بها ، فإن بقي شيء ردَّ على الورثة ؛ لأن التركة حق الورثة إلا ما اشتغل بحق الوصية ، فإذا فضل شيء ردَّ⁽⁷⁾ على الورثة إلا أن يكون الموصي جعل⁽⁸⁾ الفضل للذي يحج عنه ، فيكون له .

25- مسألة :

[رد الوصية في حياة الموصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يوصي إلى رجل ، فيقول في وجهه : " لا أقبل " ، ورده . أيكون ردُّه ردًّا ؟ قال : نعم .

لأن تصرف الموصي غير لازم على غيره بغير ولاية له⁽⁹⁾ عليه ، وإنما يبطل رده بعد القبول ، وبعد الموت نفيا للغرور ، ولا غرور في مسألتنا .
فإن كان لم يقبل في الابتداء ، فلا يثكل ، فإن⁽¹⁰⁾ كان قبله ، ثم رده في وجهه ، فكذلك ؛ لما قلنا : أنه لا غرور فيه⁽¹¹⁾ .

368368368368368368368485485

(١) في (د) : الدعوى . وهذه المسألة بناء على أصل مُخْتَلَف فيه ، وهو : أن العتق حق للملوك عنده ، وحق لله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة على العتق عندهما من غير دعوى ، فلم يتبدل المستحق . انظر : الهداية 467/10 .

(٢) وهو الله تعالى ، فهو قرينة محضة . انظر : الهداية 467/10 .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (ب) : تبدل .

(٥) في (ج) : مسألة .

(٦) في (د) : الذي .

(٧) في (ب) : يرد .

(٨) في (د) : يجعل .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) في (ج) و (د) : وإن .

(١١) انظر : المبسوط 23/28 ، الاختيار 557/5 .

26- مسألة :

[إقرار الوارث الحاضر بالوصية لرجل]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يموت ، ويترك⁽¹⁾ ألفين ،
ويترك⁽²⁾ وارثين ، فأخذ⁽³⁾ كل واحد منهما ألفاً ، فغاب أحدهما ، فأقر⁽⁴⁾ الحاضر لرجل أن
الميت أوصى له بالثلث قال :
يأخذ المقر له [ثلث ما في يده⁽⁵⁾] .

لأن / المقر إنما⁽⁶⁾ أقر له بحق شائع في المال كله ، فلم يعترف له إلا⁽⁷⁾ [بثلث ما في
يده ، فلا يلزمه أكثر من ذلك .

و⁽⁸⁾ هذا بخلاف ما لو أقر له بدين ، فإنه يقضي كله من نصيبه⁽⁹⁾ ؛ لأن الدين ليس
بجزء شائع بل هو مقدم على الميراث ، ألا ترى أن⁽¹⁰⁾ نصيب الغائب / يجعل كالهالك ،
ولو⁽¹¹⁾ كان هالكاً ، كان حق الموصى له في ثلث⁽¹²⁾ الباقي ، وحق الغريم في كله ،
في مسألتنا .

وكان القياس في مسألة الوصية ، أن يأخذ المقر له نصف ما في يد المقر⁽¹³⁾ ؛ لأنه
يقول له : " إنك أقررت⁽¹⁴⁾ أن حقني ، وحقك على⁽¹⁵⁾ السواء⁽¹⁶⁾ ، فيجب أن يكون لي
نصف ما في يدك " .

ولكنه استحسن /، فقال : يأخذ ثلث ما في يده ؛ لأننا لو قلنا بالنصف⁽¹⁷⁾ ازداد⁽¹⁸⁾

[1405 : د]

[1405 : ب]

[1290 : ا]

369369369369369369485485

- (١) في (ج) و (د) : ترك .
(٢) في (ج) و (د) : ترك .
(٣) في (ج) و (د) : ويأخذ .
(٤) في (ب) : وأقر .
(٥) انظر : مختصر اختلاف العلماء 69/5 ، الهداية 459/10 ، البحر الرائق 485/8 .
(٦) ليست في (د) .
(٧) ليست في (ج) .
(٨) ليست في (أ) .
(٩) في (أ) : نصيب .
(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١١) في (ج) : إن .
(١٢) في (أ) و (ج) و (د) : الثلث .
(١٣) والقياس هو قول زفر رحمه الله . انظر : الهداية 459/10 .
(١٤) في (ج) : أفرزت .
(١٥) ليست في (ب) .
(١٦) في (ب) : سواء .
(١٧) في (ج) : بالتصنيف .
(١٨) في (ج) : ليزداد .

حقه على الثلث ؛ لأنه إذا ظفر لصاحبه ⁽¹⁾ ، فاعترف بحقه ، أخذ ⁽²⁾ منه نصف ما في يده ، ولما قلنا : أن ما في يد الآخر ، جعل كأن لم يكن ، وكان لا ميراث إلا ما في يد هذا .

27- مسألة :

[اختلاف الوارث والموصى له في عتق العبد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يوصي بثلاث ماله ، وهو ⁽³⁾ معروف ، ثم يموت ، ويدع عبدا ، ومالا ، ويدع وارثا ، فيقول الوارث : " أعتق الميت هذا العبد في مرض موته " ، ويقول الموصى له : " بل أعتقه في صحته " :
[340 ب : ج]
فإن القول قول الوارث / ، ولا شيء [للموصى له] ⁽⁴⁾ إلا أن يفضل من الثلث شيء ، أو يقدم ⁽⁵⁾ له بينة ⁽⁶⁾ .

لأن من زعم الوارث أن الإعتاق كان وصية ، وأنه مقدم على وصية الموصى له بالثلث ، وأن لا شيء له إلا أن يفضل على قيمة العبد من الثلث شيء .
ومن زعم الموصى له أن الإعتاق ، لم يكن وصية ، وأن لي ثلث ما وراء العبد من مال الميت .

وحاصله يرجع إلى تاريخ الإعتاق ، وهو من الحوادث ، فإنما يُحكم بحدوثه من أقرب ما ظهر حتى تقوم البينة على غير ذلك ، فإذا جعلنا القول قول الوارث ، صار الثلث مُستحقا به ، فإن فضل شيء منه إلى تمام الثلث ، فهو للموصى له ، وإلا فلا شيء له .

فإن أقام الموصى له بينة على ما قال ، ثبت أنه لم يكن وصية ، فله ثلث سائر الأموال ، ويجب أن يستخلف الوارث إن لم يُقم بينة ⁽⁷⁾ للموصى له بالثلث .
ثم ذكر وصية الذمي وقد تقدمت ⁽⁸⁾ .

370370370370370485485

(١) في (ج) و (د) : بصاحبه .

(٢) في (ج) و (د) : أخذه .

(٣) في (ب) : لرجل .

(٤) في (ج) : للموصى .

(٥) في (ج) : يقوم .

(٦) انظر : تبين الحقائق 406/7 ، البناية 566/12 ، مجمع الأنهر 352/4 .

(٧) في (ج) : البينة .

(٨) تقدمت في المسألة رقم 15 .

28- مسألة :

[الوصية للعبد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يوصي إلى عبده قال :
إن⁽¹⁾ كانت الورثة صغاراً ، [فهي جائزة]⁽²⁾ ، وإن كان فيهم كبير ، [فهو باطل
] ⁽³⁾ .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله : [هو باطل]⁽⁴⁾ في الوجهين جميعاً⁽⁵⁾⁽⁶⁾ .
احتجاً بأن الإيصاء إثبات ولاية⁽⁷⁾ ، فلا يصح لمن ليس بأهل لها ، ألا ترى أنه لو
أوصى إلى عبد غيره⁽⁸⁾ ، أو⁽⁹⁾ إلى كافر بطل ، لما قلنا ، فلا يبقى وجه الصحة إلا بإذن⁽¹⁰⁾
الميت ، وإذنه بموته ينقطع ، فيمنع الموت صحته .
واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأن العبد مالك للتصرف بإذن المولى⁽¹¹⁾ ، وليس مولى⁽¹²⁾
من جهة⁽¹³⁾ من يتصرف⁽¹⁴⁾ عليه⁽¹⁵⁾ ، ولا من جهة غيره⁽¹⁶⁾ ، فصار هو ، والحر سواء
عبد غيره ؛ لأنه مولى عليه ، و⁽¹⁷⁾ بخلاف ما إذا كان فيهم كبير ؛ لأنه يبيع نصيبه [من
العبد]⁽¹⁸⁾ ، فإذا صار بعضه مولياً/ عليه ، وهو مما لا⁽¹⁹⁾ يتجزأ بطل كله .

[405 ب : ب]

371371371371371485485

- (١) ليست في (د) .
(٢) في (ج) و (د) : فهو جائز .
وإنما جوز أبو حنيفة الإيصاء للعبد استحساناً ؛ لأنه أكثر شفقة من الأجنبي . انظر : المبسوط 24/28 .
(٣) في (ب) : فهي باطلة .
(٤) في (ب) : هي باطلة .
(٥) ليست في (أ) .
وقولهما هو القياس . انظر : البحر الرائق 524/8 .
(٦) انظر : مختلف الرواية 1930/4 ، المبسوط 24/28 ، البحر الرائق 524/8 .
(٧) ليست في (ج) .
(٨) بطل ؛ لأن الوصية ولاية ، والرق ينفي ولايته على نفسه فيمنع ولايته على غيره ، ولو أجاز له مولاه . انظر :
المبسوط 24/28 .
(٩) في (أ) و .
(١٠) في (أ) و (ب) : إذن .
(١١) فلا يملك أحد منعه عن التصرف في حوائج الموصي الأصلية . انظر : البحر الرائق 524/8 .
(١٢) في (د) : بمولى .
(١٣) في (أ) : جهته .
(١٤) في (أ) : يتصدق .
(١٥) في (ج) و (د) : له .
(١٦) ليس لأحد الولاية على العبد ، فإن الصغار ، وإن كانوا ملاكاً ، فليس لهم ولاية التصرف . بخلاف ما إذا
كانوا كباراً ، أو أوصى إلى عبد غيره ؛ لأنه لا يستبد إذا كان للمولى منعه . انظر : البحر الرائق 524/8 .
(١٧) ليست في (ج) و (د) .
(١٨) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(١٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

فأما البيع ، والرهن ، والإجارة ، والكتابة ، وما أشبه ذلك ، فعلى الاختلاف ، وكذلك التقاضي ؛ لأن التقاضي⁽¹⁾ هو : الاقتضاء ، والاقتضاء من باب الولاية⁽²⁾ ، فلا ينفرد به أحدهما⁽³⁾ .

احتج أبو يوسف رحمه الله بأن⁽⁴⁾ الإيصاء من باب الولاية ، والولاية إذا ثبتت لاثنتين⁽⁵⁾ شرعاً ، ثبت لكل واحد منهما⁽⁶⁾ على الافراد ، مثل : الأخوين في ولاية الإنكاح ، فكذلك إذا ثبت شرطاً ألحق به .

[واحتج أبو حنيفة ، ومحمد⁽⁷⁾ بأن الموصي إنما أثبت الولاية لهما جملة ، فصارت الولاية مقيدة بشرط اجتماع رأيهما⁽⁸⁾ ، وذلك شرط مقيد⁽⁹⁾ ، فلم تثبت بدون ذلك الشرط .

قال: وإذا اشترى أحد الورثة الكفن ، جاز أيضاً ؛ لما ذكرنا أنه من باب الضرورة ، والحفظ دون الولاية ، فلم يتوقف على الرأي ، والتدبير . وقال في رجل ترك⁽¹⁰⁾ ابنين ، وعبدًا قيمته مائة ، وقد أعتقه ، فيُجيز الوارثان له العتق قال :

لا يسعى في شيء⁽¹¹⁾ .

لأن الإعتاق في المرض وصية ، ومحل الوصية الثلث ، وما زاد عليه حق الورثة⁽¹²⁾ ، فإذا أجاز الورثة ذلك ، جاز ، وسلم للعبد ما عليه من السعاية .

30- مسألة :

[أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فهلك درهمان]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل أوصى لرجل⁽¹³⁾

373373373373373373373485485

(١) في (ب) : القاضي .

(٢) في (أ) و (ب) : الأمانة .

(٣) انظر : مختصر اختلاف العلماء 76/5 ، العناية 502/10 ، 367/4 .

(٤) في (أ) و (ج) : أن .

(٥) في (ج) : لا تبين .

(٦) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) في (ج) : واحتجا .

(٨) في (ج) : شراءيهما .

(٩) في (ج) : مفيد .

(١٠) زاد في (أ) : للميت .

(١١) انظر : العناية 464/10 ، البحر الرائق 488/8 .

(١٢) في (د) : الوارث .

(١٣) ليست في (أ) .

بثلث^(١) ثلاثة دراهم ، فهلك^(٢) درهمان من [تلك الدراهم]^(٣) قال :

الدراهم الباقي كله للموصى له إذا خرج من الثلث .

وكذلك إذا أوصى له^(٤) بثلث ثلاثة ثياب من صنف واحد ، فهلك ثوبان^(٥) ، وبقي ثوب^(٦) .

و^(٧) لو أوصى له بثلث ثلاثة رقيق^(٨) ، أو ثلاث دور ، فهلك اثنان ، وبقي واحد :

[341 ب : ج]

كان للموصي له الثلث من الباقي .

والفرق : أن ما^(٩) يحتمل القسمة فتسمية الجزء من الجملة ، وتسمية القدر^(١٠) من

ذلك سواء^(١١) كالعشر من عشرة أفقرة حنطة ، والقفيز منها سواء ، ولولا ذلك لم

للقاضي حق الجبر^(١٣) في القسمة .

ولو سمي درهماً ، أو ثوباً ، لوجب تسلم ما بقي ؛ لأنه ثوب مما سمي ، ودراهم مما

سمى ، مثاله : من باع قفيزاً من هذه الصبرة^(١٤) ، صح ، كما لو باع جزءاً شائعاً منه^(١٥) .

ولو هلك الكل إلا قفيزاً ، وجب تسليمه إلى المشتري ، والثياب في^(١٦) بيع الواحد

[291 ب : ج]

من الجملة تخالف / المكيل ، والموزون هناك^(١٧) ؛ لأنه بواسطة القضاء يلحق به ، ولا

مدخل^(١٨) للقضاء هناك .

374374374374374374485485

(١) ليست في (ج) .

(٢) في (أ) : فهلك .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) في (ب) : الثوبان .

(٦) وقال زفر هنا في مسألة الدراهم ، والثياب من صنف واحد : له ثلث ما بقي من ذلك النوع — أي كمسألة قسمة الدور ، والثياب ، والرقيق المختلفة — لأن كل واحد منهما مشترك بينهما ، والمال المشترك يهلك ما هلك منه على الشركة ، ويبقى الباقي كذلك . انظر : تبين الحقائق 390/7 .

(٧) زاد في (ج) : كذا .

(٨) رقيق : الرق هو : العبودة ، والجميع الرقيق . المحيط في اللغة (رق) .

(٩) ليست في (أ) .

(١٠) في (أ) : قدر .

(١١) لقلة التفاوت فيه . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 790/2 .

(١٢) في (ج) و (د) : يبقى .

(١٣) في (ج) و (د) : الإجماع .

(١٤) الصبرة من الطعام مثل الصوفه بعضه فوق بعض ، واشترت الشيء صبرة ، إذا اشترته بلا كيل ولا وزن . انظر : كتاب العين (صبر) ، جمهرة اللغة (صبر) .

(١٥) ليست في (أ) .

(١٦) في (ج) : من .

(١٧) أي : هناك في حكم البيع . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 790/2 .

وأبو حنيفة لا يرى الجبر على المقاسمة في المكيل والموزون .

(١٨) في (ج) : يدخل .

فأما العبيد^(١) ، والدور فمختلفة ، فلم يكن تسمية الشائع ، وتسمية العين^(٢) سواء ، فصار الحق في كل^(٣) واحد على الانفراد .

فإذا هلك اثنان ، بطل ما فيهما ، وبقي ثلث الباقي .

ولا يشكل حكم الدور أنها لا تقسم قسمة جمع ، وكذلك العبيد^(٤) ، والبهائم^(٥) عند أبي حنيفة رحمه الله .

وعندهما إنما يقسمون برأي القاضي ، بخلاف الثياب المتفقة^(٦) ، فإنه لا رأي للقاضي هناك سوى الجبر^(٧) على القسمة ، والمعلق بالرأي لا تثبت قبله بمنزلة الثابت^(٨) بالحكم في موضع الاجتهاد .

/ويحتمل أن تكون مسألة الرقيق قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة^(٩) . [264 : د]

31- مسألة :

[قسمة الرقيق والدور وغيرها]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال^(١٠) :

كل^(١١) شيء بين رجلين من صنف واحد طلب^(١٢) أحدهما قسمته إلا الرقيق والدور المختلفة .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : يقسم الرقيق ، فأما الدور ، فإني أنظر فيها :

فإن كان الأفضل أن أقسم كل دار على حده ، قسمتها^(١٣)

وإن كان الأفضل أن أقسم حقه في دار واحده ، قسمته إذا أراد ذلك .

375375375375375375375485485

(١) في (أ) : العبد .

(٢) في (ب) : الغير .

(٣) في (ج) : الكل .

(٤) في (ج) : العبد .

(٥) ليست في (أ) و (ب) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٦) في (ج) : المنفقة .

(٧) في (ج) و (د) : الإجماع .

(٨) في (ج) : الثياب .

(٩) انظر : الوقاية 568/2 ، الاختيار 567/5 ، تبين الحقائق 390/7 .

(١٠) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١١) ليست في (ج) .

(١٢) في (ج) : حلت .

(١٣) في (ج) : قسمته .

قال عليه السلام : القسمة⁽¹⁾ فيما يحتمل القسمة حق مستحق فيما بين الشركاء وُضع لإكمال المنفعة ، فما كان من المكيل والموزون ، فإنه يقسم إذا كان من صنف واحد ، وكذلك الثياب ، والدواب⁽²⁾ كلها ، وكذلك الأرض الواحدة ، [والدار الواحدة]⁽³⁾ إذا احتملت القسمة .

فأما الرقيق ، فلا يقسمون عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ و⁽⁴⁾ لأن التفاوت فيهم فاحش عظيم ، ألا ترى أن التوكيل بشراء ثوب هروي⁽⁵⁾ ، وبشراء⁽⁶⁾ حمار ، وفرس ، جائز/ بغير [406: ب] تسمية الثمن ، وبشراء عبد ، وجارية ، لا يصح⁽⁷⁾ إلا ببيان الثمن⁽⁸⁾ .
والقسمة للتعين ، [وإكمال المنفعة]⁽⁹⁾ ، وذلك لا يحصل عند كثرة التفاوت ، فامتنع لفوات المقصود .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمه الله : يُقسم الرقيق ، فيجمع⁽¹⁰⁾ حق كل واحد منهم في عبد واحد ، ويسوي⁽¹¹⁾ بينهم⁽¹²⁾ باعتبار القيمة⁽¹³⁾ إن أمكن ؛ لأن جنس المال واحد ، [342: ج] احتمال التسوية ، وجبت⁽¹⁴⁾ القسمة كالثياب⁽¹⁵⁾ .

وذكر في كتاب المضاربة في مال المضاربة : إذا كان عبيدًا⁽¹⁶⁾ كل واحد يعدل رأس المال ، أن الربح لا يتبين .
ولو احتمل القسمة لتبين⁽¹⁷⁾ ، ولم يحك خلافاً .

376376376376376376485485

- (١) في (ج) و (د) : قال رضي الله عنه .
(٢) في (ب) : الدور .
(٣) ليست في (ج) .
(٤) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(٥) ثوب هروي : منسوب إلى هرة قرقي معروف بخراسان . انظر : المغرب 383/2 .
(٦) في (أ) : وشراء .
(٧) زاد في (ج) : الثمن .
(٨) انظر : تبين الحقائق 252/5 .
(٩) في (ب) : المال المنفقة . و في (ج) و (د) : كمال المنفعة .
(١٠) في (ج) : فجمع .
(١١) في (أ) و (ج) و (د) : يستوي .
(١٢) في (ب) : فيهم . (ج) : عنهم .
(١٣) في (ج) : القسمة .
(١٤) في (أ) : وجب .
(١٥) انظر : المبسوط 114/28 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 789/2 ، العناية 446/10 .
(١٦) في (ب) : عبدان .
(١٧) في (أ) : ليتبين .

[وذكر⁽¹⁾ في الصوم⁽²⁾ : في الرقيق بين اثنين ، أنه لا تجب صدقة الفطر على⁽³⁾ واحد منهما .

ولو احتمل القسمة ، لوجب ، ولم يحك خلافاً في [⁽⁴⁾ النسخ المعروفة ، فثبت أن الأصح قول أبي حنيفة رحمه الله ، وأن⁽⁵⁾ ما قاله محمول على الاحتمال⁽⁶⁾ برأي القاضي .
وأما الدور المختلفة ، فإنها لا تقسم ؛ لتفاوتها بمنزلة [الأجناس المختلفة ، والدور المتفقة بمنزلة]⁽⁷⁾ الدار الواحدة .

وإنما استحسّن أبو يوسف ، ومحمد فقالا : إن أمكن القاضي⁽⁸⁾ قطع المنازعة ، وجمع⁽⁹⁾ الحقوق ، فعل ذلك .

والجواب : أن هذا إنما يحسّن إذا لم يضر⁽¹⁰⁾ بأحدهما ، وهذا لا ينفك عنه .

32- مسألة :

[تصديق الابن لدعوى العتق من العبد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل مات ، وترك ابناً ، وترك⁽¹²⁾ ، فقال العبد : " أعتقني أبوك في صحته " ، وقال رجل : " لي على أهلك ألف درهم " ، فقال الابن : " صدقتما " / ، قال :
يسعى⁽¹⁴⁾ العبد⁽¹⁵⁾ في قيمته .

[1292 : أ]

377377377377377377377485485

(1) في (ج) و (د) : وقال في كتاب .
(2) انظر : المبسوط أو الأصل لمحمد بن الحسن 372/1 .
(3) زاد في (ج) : كل .
(4) ليست في (ب) .
(5) ليست في (أ) .
(6) مثبت في حاشية (د) [صح] .
(7) ليست في (ج) .
(8) في (ب) و (د) : للقاضي .
(9) في (ج) : جميع .
(10) في (أ) و (ب) : يضمن .
(11) ليست في (أ) و (ب) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(12) ليست في (أ) .
(13) ولا مال له غيره . انظر : تبين الحقائق 406/7 .
(14) في (د) : لا يسعى .
(15) المحيط في اللغة (سعى)
سعى سعاية : والسعاية : ما يُستسعى فيه العبد من ثمن رقبته إذا أُعتق بعضه . بمعنى تكليف العبد بعمل يفني به ما ترتب عليه من مال . انظر : المحيط في اللغة (سعى) ، معجم لغة الفقهاء 291/1 .
(16) ليست في (أ) .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يموت ، ويوصي إلى رجل ،
ويترك أهلك^(١) أيهما أحق ؟ قال :

وصي الأب أحق من الجد ، وهذا عندنا^(٢) .

وقال الشافعي رحمه الله : الجد أحق^(٣) ؛ لأن الشرع^(٤) أقامه مقام الأب^(٥) عند عدمه .
فوجه قولنا : أن الأب مقدم على الجد ، ووصيه قائم^(٦) مقامه ، ففي^(٧) تقديمه تقديم
الأب .

34- مسألة :

[الوصية لما في البطن]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

الوصية لما في البطن جائزة / ، والميراث له واجب ، والهبة له باطلة^(٨) .
أما الميراث^(٩) فإنه^(١٠) خلافة^(١١) ، فينبني^(١٢) على الحياة ، والحرية ، وقد استوفاهما
وأما الوصية^(١٣) ، فخلافة من وجه أيضاً ، وهي لا تحتاج إلى قبض ، ولا إلى قبول ،
فصحت للجنين كالإرث .

وأما الهبة ، فتصرف عليه^(١٤) قصدًا لا يصح إلا بالقبول ، والقبض ، وذلك لا ينفك
عن الولاية ، ولا ولاية لأحد عليه .

35- مسألة :

[جناية العبد الموصى بعنته]

379379379379379379485485

- (١) زاد في (د) : وجدا .
(٢) انظر : مختصر اختلاف العلماء 68/5 ، البحر الرائق 535/8 ، النافع الكبير 531 .
(٣) انظر : المهذب 328/1 ، الوسيط 486/4 ، مغني المحتاج 173/2 .
(٤) في (أ) : النبي ﷺ .
(٥) ليست في (أ) .
(٦) في (ب) : قام .
(٧) في (ج) و (د) : وفي .
(٨) انظر : المبسوط 86/28 ، البناءة 508/12 ، اللباب 180/4 .
(٩) الميراث : ما وُثِرَ ، ووُثِرَ فلان أباه يرثه ميراثا ، ويقال وُثِرَ فلانا مالا إذا مات مؤثرك ، فصار ميراثه لك .
(١٠) انظر : لسان العرب (ورث) .
(١١) شرعا : هو الإرث : ما يخلفه الميت لورثته ، أو تملكك بتمليك الله تعالى ، ينتقل فيه المال من الميت إلى ورثته معجم
لغة الفقهاء 57/1 .
(١٢) في (ج) و (د) : فلأنه .
(١٣) في (د) : خلافته .
(١٤) في (ب) : فيبني . وفي (ج) و (د) : يبنني .
(١٥) في (ج) و (د) : الوصاية .
(١٦) في (ب) : إليه .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في رجل أوصى بعق عبده ، فجنى العبد جناية بعد موت الموصي ، فدفع⁽¹⁾ بالجناية :

بطلت الوصية ، وإن اختاروه بالدية ، كانت الدية في أموالهم ، وأمضوا الوصية⁽²⁾ .
لأن⁽³⁾ الإيصاء بالإعتاق لا يُبطل ملك الورثة ، فإن شاءوا دفعوه ، وإن شاءوا فدوه ، فإن دفعوه بطلت الوصية ؛ لأن الدفع يُبطل حق المالك لو كان حيا ، فكذلك يُبطل حق من يتلقى من جهته .

ألا ترى أن الموصي لو⁽⁴⁾ باعه ، أو بيع بعد موته بسبب الدين ، أن الوصية تبطل ، فكذلك هنا .

وصح⁽⁵⁾ الإبطال ؛ لأن حق أولياء الجناية مقدم على حق⁽⁶⁾ المالك ، فكذلك يتقدم⁽⁷⁾ على حق⁽⁸⁾ من يتلقى من المالك ، وإن اختاروه بالدية ، فعليهم الدية ؛ لالتزامهم كعبد بين جماعة فدوه بالدية ، وقد قتل قتيلاً خطأ ، وأمضوا الوصية له ؛ لأن العبد قد فرغ عن⁽⁹⁾ الجناية⁽¹⁰⁾ ، فسُلم للوصية⁽¹¹⁾ .

36- مسألة :

[الوصية بصوف الغنم أبداً]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يوصي بصوف غنمه أبداً ، أو⁽¹²⁾ بالولد أبداً ، أو⁽¹³⁾ باللبن أبداً⁽¹⁴⁾ :

فإنما للموصى له الصوف الذي على [ظهر الغنم]⁽¹⁵⁾ يوم يموت الموصي ، وكذلك الولد ، واللبن .

380380380380380380485485

(١) في (ج) و (د) : فدفعت .
(٢) انظر : الهداية 468/10 ، شرح الوقاية 578/2 ، حاشية ابن عابدين 264/7 .
(٣) ليست في (أ) و (ج) . وفي (د) : قال رضي الله عنه .
(٤) في (ج) : له .
(٥) في (ج) : يصح . وفي (د) : فصح .
(٦) ليست في (ب) .
(٧) في (ج) و (د) : مقدم .
(٨) ليست في (أ) و (ب) .
(٩) في (ج) و (د) : من .
(١٠) قال في الهداية 468/10 : جازت الوصية ؛ لأن العبد طُهر عن الجناية بالفداء ، فتنفذ الوصية .
(١١) في (ب) : الوصية .
(١٢) في (ج) : و .
(١٣) في (ج) : و .
(١٤) ليست في (أ) .
(١٥) في (ب) : ظهرها . وفي (ج) و (د) : ظهورها .

قال : ولو أوصى بغلة نخلة أبداً ، أو بثمر نخلة أبداً⁽¹⁾ ، فله كل⁽²⁾ ثمرة كانت فيه يوم يموت / الموصي ، وما حدث بعد ذلك ، وكذلك غلة كل شيء⁽³⁾ .

[292 ب : أ]

والفرق : أن الصوف ، واللبن ، والولد⁽⁴⁾ الموجود⁽⁵⁾ يصح استحقاقه بالعقود ، فإنه [يُملك تبعاً]⁽⁶⁾ لكل⁽⁷⁾ عقد ، ويُملك قصداً بالخلع ، وما أشبه ذلك ، فأما الحادث منه ، فلم يُشرع استحقاقه بشيء من العقود ، فلم يصح استحقاقه بعقد / الوصية ، وهو⁽⁸⁾ أمر غير مشروع .

[407 ب : ب]

فأما الثمرة⁽⁹⁾ ، والغلة ، فيصح استحقاقهما⁽¹⁰⁾ بضرب من العقود ، وهي⁽¹¹⁾ المزارعة والمعاملة ، وما أشبه ذلك ، والوصية أوسع العقود⁽¹²⁾ ، فلإن يُستحق بالوصايا أولى .

والثمر⁽¹³⁾ ، والغلة تفترقان⁽¹⁴⁾ من وجه :

فإن اسم⁽¹⁵⁾ الثمرة لا يتناول الحادث إلا أن يقول فيه : " أبداً " .

واسم الغلة يتناوله ، وإن لم يذكر الأبداً ؛ لأن⁽¹⁶⁾ الثمر في اللغة اسم للموجود ، فلا يتناول غيره / إلا أن يقوم الدليل .

[343 ج : ج]

فأما⁽¹⁷⁾ الغلة ، فاسم للذي يدر⁽¹⁸⁾ وقتاً بعد وقت ، ومنه غلة الدار ، والحانوت⁽¹⁹⁾ ، فلذلك⁽²⁰⁾ استغنى فيه عن ذكر التأييد . ذكر هذا الفرق في آخر اللكتاب⁽²¹⁾ .

381381381381381381485485

- (١) ليست في (أ) .
- (٢) ليست في (ب) .
- (٣) انظر : المسوط 2/28 ، بدائع الصنائع 526/10 ، الدر المختار 279/7 .
- (٤) مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (٥) ليست في (ج) و (د) .
- (٦) في (ج) : يصح بيعاً .
- (٧) في (ب) و (د) : بكل .
- (٨) في (ج) : وهذا .
- (٩) مثبت في حاشية (د) [ص] .
- (١٠) في (د) : استحقاقها .
- (١١) في (ب) : وهو .
- (١٢) في (ج) : العقد .
- (١٣) في (ج) : بالثمر .
- (١٤) في (ج) : مفترقان .
- (١٥) ليست في (أ) .
- (١٦) في (أ) و (ب) : لا أن .
- (١٧) في (أ) : أما .
- (١٨) في (أ) : ثبت .
- (١٩) الحانوت : دكان البائع . انظر : المصباح المنير (الحانوت) .
- (٢٠) في (ج) : فكذلك .
- (٢١) انظر : الجامع الصغير 527 .

37- مسألة :

[الوصيان يشهدان بالوصية لثالث]

[265 : د]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الوصيين / يشهدان أن الميت أوصى إلى

هذا معهما قال :

إن ادعى ذلك ، فشهادتهما جائزة ، وإن أنكر ذلك ، فشهادتهما⁽¹⁾ بطللة .

وكذلك الوارثان يشهدان بذلك .

وهذا استحسان ، والقياس : أن لا يُقبل وإن ادعى .

و⁽²⁾أما إذا أنكر ، فقد شهد الوارثان لأنفسهما ، وكذلك الوصيان شهدا لأنفسهما؛ لأنهما⁽³⁾ لما ادّعى ذلك ، فقد أقرّا أن تصرفهما لا يصح إلا برأيه عند أبي حنيفة ،

ومحمد رحمه الله .

وأما⁽⁴⁾ عند أبي يوسف رحمه الله ، فقد⁽⁵⁾ أثبتا لأنفسهما عوناً⁽⁶⁾ .و⁽⁷⁾أما إذا ادعى ذلك ، فلا يقبل⁽⁸⁾ في القياس ؛ لما ذكرنا .

وفي الاستحسان : يقبل ؛ لأنه إذا كان طالباً ، كان للقاضي أن يضمه إليهما ، وأن

يُجعل [وصياً بانفراده⁽⁹⁾ ، وليس في شهادتهما إثبات حق ، وإنما فيها⁽¹⁰⁾ إسقاط مؤنة⁽¹¹⁾التعيين عن القاضي [لا غير]⁽¹³⁾ ، فلذلك قبلت الشهادة .وقد ذكرنا بعض نظائر هذا الفصل في أول كتاب القضاء⁽¹⁴⁾ .

38- مسألة :

[رجلان يشهدان لرجلين أن لهما على الميت ألف درهم]

382382382382382382485485

(أ) في (ج) : بشهادتهما .

(ب) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(ج) في (د) : أهما .

(د) ليست في (أ) و (ب) .

(هـ) ليست في (أ) و (ب) .

(و) انظر : البحر الرائق 535/8 ، تكملة فتح القدير 511/10 ، مجمع الأثر 373/4 .

(ز) ليست في (أ) .

(ح) في (ج) : يتقبل .

(ط) في (ج) : لانفراده .

(ي) في (ج) : فيهما .

(ك) في (ج) : حق به .

(ل) ليست في (ب) .

(م) ليست في (ب) .

(ن) انظر هذا المخطوط نسخة (د) لوح 180 .

والثاني : أن لا يقبل بالإجماع ، وهو^(١) : أن يشهد اثنان لاثنتين بالوصية^(٢) بجزء^(٣) شائع ، ويشهد^(٤) الرجلان للشاهدين بمثل ذلك ، فإن الشهادة لا تقبل .

وكذلك إذا شهد الأولان لرجلين بعين ، وشهد الرجلان^(٥) للشاهدين بثلاث المال ، لم يقبل أيضاً ؛ لأنهما أوجبا لأنفسهما شركة .

[١ : ١٢٩٣]

وكذلك إذا شهد لاثنتين بألف مرسل ، وشهد المشهود لهما^(٦) للشاهدين بألف مرسل أيضاً ، لم يقبل أيضاً^(٧) ؛ لأن الحق لا يثبت في الذمة وإنما يثبت^(٨) في العين ، فصار مشتركاً بينهم ، فأوجب تهما^(٩) .

فأما الشهادة بالدين ، فإنها تقبل عند أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله .

وقال أبو يوسف رحمه الله : لا تقبل^(١٠) .

[وذكر الخصاف^(١١) في أدب^(١٢) القاضي^(١٣) أن على قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله : لا تقبل^(١٤) ، وقال محمد رحمه الله : تقبل .

والذي ذكره الخصاف مذكور في الأمالي عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ذكره

بشر^(١٥) في الأمالي ،

فصار عن كل واحد منهما^(١٦) روايتان .

384384384384384384485485

(١) في (أ) : وهـ .

(٢) في (ج) و (د) : بوصية .

(٣) في (أ) : لجزء .

(٤) في (ب) : شهد .

(٥) في (ب) : الآخران .

(٦) في (أ) : بهما .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) في (ج) : ثبت .

(٩) في (أ) : لهم .

(١٠) انظر : مختلف الرواية 1936/4 ، المبسوط 82/28 ، الهداية 513/10 .

(١١) الخصاف : أحمد بن عمر بن مهير الشيباني ، أبو بكر البغدادي ، المعروف بالخصاف الحنفي ، كان فقيهاً فارضاً حاسباً ، صنف للمهتدي كتاباً في الخراج ، فلما قتل المهتدي ذهب الخصاف فذكر أن بعض كتبه ذهب ، وله من التصانيف : أحكام الوقف ، أدب القاضي ، الحيل الشرعية ، كتاب الإقالة ، وغيرها ، كان زاهداً ورعاً ، يأكل من كسب يده ، توفي ببغداد سنة 261 . انظر : الفهرست 255 ، هدية العارفين 26/1 .

(١٢) في (ب) : آداب .

(١٣) انظر : أدب القاضي 771 .

(١٤) ليست في (ج) .

(١٥) بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي ، أبو عبد الرحمن الكوفي الحنفي المعتزلي ، مولى زيد بن الخطاب ، كان يسكن في الدرب المعروف به ، ويسمى درب المريسي ، وهو بين نهر الدجاج ونهر البزازين ، والمريسي نسبة إلى مريس ، قرية بأرض مصر ، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي ، واشتغل بالكلام ، وجرّد القول بخلق القرآن ، وحكي عنه أقوال شنيعة ، ومذاهب مُستنكرة ، أساء أهل العلم قولهم فيه بسببها ، وكفّيه أكثرهم لأجلها ، وله تصانيف ، وروايات كثيرة عن أبي يوسف ، وكان أبو يوسف يذمه ، له كتاب الحجج في الفقه ، توفي ببغداد سنة 218 هـ . انظر : الطبقات السنية 188/1 ، هدية العارفين 232/5 .

(١٦) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .

وجه⁽¹⁾ الرواية التي حكم بالرد : أن الدين يتعلق بالتركة على سبيل الشراكة ، فصار بمنزلة الوصايا المشتركة⁽²⁾ .

ووجه الرواية الأخرى : أن الدين إنما يحل الذمة ، ولا شراكة⁽³⁾ في ذلك أصلاً ، وإنما الاستيفاء من ثرائه .

39- مسألة :

[وصية المسلم للذمي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في المسلم يوصي إلى الذمي قال : الوصية⁽⁴⁾ باطلة⁽⁵⁾ .

وكذلك إن أوصى إلى عبد غيره ، فالوصية باطلة⁽⁶⁾ .

وذكر في كتاب القسمة أن المسلم إذا أوصى إلى ذمي ، فقاسم الذمي قبل⁽⁷⁾ أن يخرج القاضي ، أن ذلك جائز ، فثبت به أن الإيصاء إليه صحيح لكنه [يخرج منها⁽⁸⁾]⁽⁹⁾ يخرج القاضي .

[265 ب : د]

أما الإيصاء ، فصحيح ؛ لأنه من أهل التصرف عليه ، [وكذلك عبد غيره من أهل التصرف]⁽¹⁰⁾ ، وليس بمولى عليه من⁽¹¹⁾ جهة من يتصرف عليه ، فصح الإيصاء لكنه⁽¹²⁾ لا يؤمن⁽¹³⁾ الذمي على المسلم ، فيخرجه القاضي .

منهما : أي أبو حنيفة ، وأبو يوسف .

(1) في (ج) : ووجه .

(2) ليست في (ب) .

(3) في (ب) : بشركة .

(4) في (أ) : فالوصية .

(5) قال في تبين الحقائق 379/7 : " يجوز أن يوصي المسلم إلى الذمي ، وذكر في الجامع الصغير : أن الوصية لأهل الحرب باطلة ... ووجه التوفيق : أنه لا ينبغي أن يوصي لهم ، وإن فعل ، ثبت الملك لهم ؛ لأنهم من أهل الملك " .

(6) انظر : تحفة الفقهاء 506 ، تبين الحقائق 379/7 ، الفتاوى الهندية 158/6 .

(7) في (د) : إلى .

(8) في (ب) : منهما .

(9) ليست في (ج) و (د) .

(10) ليست في (ج) و (د) .

(11) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(12) في (د) : إليه .

(13) في (ج) و (د) : يضمن .

ألا ترى أن المسلم إذا وكل ذمياً بالبيع ، والشراء ، كره ذلك بخلاف الذمي يوكل به⁽¹⁾ المسلم أنه⁽²⁾ لا يكره ذلك ، وعند غيره مشغول ، فلا يؤمن عليه أن يقصر⁽³⁾ ، ولا يستوفي في⁽⁴⁾ حقوق الميت ، وكان⁽⁵⁾ للقاضي أن يخرججه ، ويستبدل به .

40- مسألة :

[شهادة الوصيين لوارث صغير بشيء]

[408 ب : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الوصيين يشهدان لوارث / صغير بشيء من مال الميت ، أو بغير⁽⁶⁾ مال الميت : أن ذلك باطل⁽⁷⁾ .

لأنهما شهدا لأنفسهما بحق التصرف ، وللوارث بالملك ، فبطلت الشهادة⁽⁸⁾ كلها [كرجلين يشهدان أن لنا ، ولهذا المدعي على هذا ألف درهم : أن الشهادة كلها]⁽⁹⁾ باطلة ؛ لأن شهادة المتهم⁽¹⁰⁾ لا تقبل ، وشهادة الخصم لا تقبل ، فكذلك هنا ، ولأن الفصل غير ممكن .

قال : وإن شهدا لوارث كبير بشيء⁽¹¹⁾ من مال الميت :

لم⁽¹²⁾ تقبل . وبشيء من غير مال الميت يقبل .

وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله : تقبل الشهادة للكبير بمال⁽¹³⁾ الميت أيضاً⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁵⁾ .

احتجاً بأنهما أجنبيان عن المشهود له⁽¹⁶⁾ ، فوجب القبول كما في غير مال الميت ، وإنما قلنا هذا ؛ لأنهما ليسا بخصمين ، [وليس لهما حق التصرف]⁽¹⁷⁾ في ذلك كله .

386386386386386386485485

(١) في (د) : بها .

(٢) ليست في (ج) و (د) .

(٣) في (ب) : يقبض .

(٤) ليست في (ب) و (ج) و (د) .

(٥) في (ج) : فكان .

(٦) في (ب) : لغير .

(٧) انظر : شرح الوقاية 594/2 ، البناية 658/12 ، حاشية ابن عابدين 301/7 .

(٨) ليست في (أ) .

(٩) مثبت في حاشية (د) [صح] .

(١٠) في (ج) : المبهم .

(١١) ليست في (ب) .

(١٢) في (ج) : لا .

(١٣) في (ب) : من مال . و في (ج) و (د) : في مال .

(١٤) ليست في (ب) .

(١٥) انظر المراجع السابقة .

(١٦) في (أ) : به .

(١٧) ليست في (ب) .

[293 ب : أ]

[رد الوصية وقبولها في حياة الموصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل ⁽⁴⁾ يوصي لرجل ⁽⁵⁾ بمال ، فَرَدَّ ،
وَقَبِلَ في حياة الموصي قال :
رَدُّهُ ، وقبوله باطل ⁽⁶⁾ .

لأن هذا الإيجاب إنما [ينزل عند] ⁽⁷⁾ الموت ، وقبول ⁽⁸⁾ الإيجاب قبل نزوله بمنزلة قبوله قبل التكلم به كرجل قال لامرأته : " إذا جاء غد ، فقد طلقتك بألف درهم " : أن قبولها اليوم باطل ؛ لِمَا قلنا .

وفائده : أنه إذا ردها في حياته ، ثم قَبِلَهَا بعد وفاته صَحَّ ، ولو قَبِلَهَا في حياته ، ثم ردها بعد وفاته ، بطلت الوصية .

[رد الوصية وقبولها بعد موت الموصي]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله في الرجل يوصي إلى رجل ، فيقول بعد موت الموصي : " لا أقبل " ، ثم قبل قال :

هو جائز إلا أن يخرج القاضى عن الوصية بقوله : " لا أقبل " ⁽⁹⁾ .

-387387387387387387387485485

(١) ليست في (ج) .
 (٢) في (ج) و (د) : فيتوهم .
 (٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
 (٤) في (ب) : رجل .
 (٥) في (ج) : إلى رجل .
 (٦) انظر : المبسوط 23/28 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 790/2 ، الاختيار 557/5 .
 (٧) في (ج) و (د) : نزل بعد .
 (٨) في (ج) : قبل .
 (٩) انظر : مختلف الرواية 1954/4 ، البناءة 629/12 ، الدر المختار 285/7 .

باب صيد البازي والكلب والفهد

1- مسألة :

[صيد البازي والكلب والفهد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال:

لا بأس بصيد البازي وإن [أكل منه .

وإن⁽¹⁾ أكل منه الكلب ، أو الفهد⁽²⁾ ، فلا يؤكل ، و⁽³⁾ هذا عندنا⁽⁴⁾ .

ومن الفقهاء من قال : لا بأس بصيد الكلب ، والفهد وإن أكل⁽⁵⁾ منه . وهو قول

الشافعي ⁽⁶⁾ رحمه الله .

احتجوا بما روي أن النبي ﷺ قال لأبي ثعلبة⁽⁷⁾ رضي الله عنه: ((إذا أرسلت كلبك المعلم ،

وذكرت اسم الله عليه⁽⁸⁾ ، فكل وإن أكل منه⁽⁹⁾ .

ولأنه آلة ، فأكله من الصيد لا يحرم كالبازي .

-389389389389389389389389485485

(١) ليست في (أ) و (ج) .

(الفهد): واحد الفهود، وزعم أرسطو أنه يتولد بين نمر وأسد، ومزاجه كمزاج النمر، وفي طبعه مشابهة لطبع الكلب في أدوائه، ودوائه، ويضرب به المثل في كثرة النوم، وهو ثقيل الحثة، ومن خلقه الغضب. انظر: حياة الحيوان 2/225.

(۳) لیست فی (أ) و (ب) و (ج) :

(٦) انظر: شرح الجامع الصغير للأوزجندی 815/2، الهدایة 113/10، حاشیة ابن عابدین 20/7.

(٦) في (ب): أكل الكلب أو الفهد.

(٦) وهذا قول شاذ عند الشافعية ، إذ المذهب عندهم يشترط أن لا يأكل منه . انظر : معني المحتاج 275/4 ، المجموع 94/9 .

(٥) **أبو ثعلبة** : أبو ثعلبة الخشني صحابي جليل ، شهد بيعة الرضوان ، وغزا حنيناً ، وكان ممن نزل الشام ، وقد اختلف في اسمه ، واسم أبيه على أقوال كثيرة ، والأشهر منها : جرثوم بن ناشر ، وقد روى عن رسول الله ﷺ أحاديث ، وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يكاد يعرف إلا بكنيته ، أسهم له النبي ﷺ يوم خيبر ، وأرسله إلى قومه وأخوه ، توفي في مصلاه ساجداً سنة 75 هـ . انظر : البداية والنهاية 1779/2 ، الإصابة 58/7 .

(١) في (ب) : تعالى .

(١) أخرجه البخاري ، ك الذبائح والصيد ، ب صيد القوس (5478) . ومسلم ، ك الصيد والذبائح ، ب الصيد بالكلاب المعلمة والرمي (4972) . وليس فيهما (وإن أكل منه) . وأخرج لفظه أبو داود ، ك الصيد ، ب في الصيد (2852) . قال الزيلعي في نصب الراية : " قال في التنقيح : إسناده حسن " ، وقال ابن حجر في الدراية : " إسناده قوي " ، وقال الشريبي في مغني المحتاج 275/4 : " إن في رجاله من تكلم فيه " .

واحتج أصحابنا رحمهم الله بقول الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ ⁽¹⁾ عَلَيْكُمْ ⁽²⁾ ﴾

فالإباحة مقيدة بهذا ، وهو الإمساك على صاحبه ، ولم يوجد ؛ لأنه إذا أكل منه ، فإنما أمسكه على نفسه .

[واحتجوا بما] ⁽³⁾ روي عن ⁽⁴⁾ النبي ﷺ أنه ⁽⁵⁾ قال ⁽⁶⁾ لعدي بن حاتم ⁽⁷⁾ : ((إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وإن أكل منه ، فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون ⁽⁸⁾ أمسكه على نفسه)) ⁽⁹⁾ .

ودل ⁽¹⁰⁾ هذا الحديث ⁽¹¹⁾ على أن الحرمة تثبت إذا حلت الشبهة ، وحديث أبي ثعلبة ⁽¹²⁾ يحتتمل أن يكون مختصرا ، أو حديث [عدي بن حاتم] ⁽¹²⁾ مفسرا له ⁽¹³⁾ ، ولأنه موافق لكتاب الله تعالى ⁽¹⁴⁾ ، فهو ⁽¹⁵⁾ أولى ، والتحريم بالشبهة أحق ، و ⁽¹⁶⁾ بأن يكون ناسخا أولى .

وأما البازي إذا أكل منه ⁽¹⁷⁾ ، فلا بأس به .

والفرق بينهما _ وهو الفقه في المسألة _ وهو : أن الافتراس للتناول طبع الكلاب ، والسباع ⁽¹⁸⁾ ، والتعليم بتبديل الطبع ⁽¹⁹⁾ بالنقل إلى غيره ليصير اكتساباً بعد أن كان

[1 : 294]

390390390390390390485485

(١) أمسكن : أي لم تكل منه . انظر : تفسير الجلالين 1/ 134 .

(٢) سورة المائدة 4 .

(٣) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) في (ج) : أن .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) ليست في (أ) .

(٧) عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي، مهاجري ، يكنى أبا طريف ، قدم عدي على النبي ﷺ سنة 7هـ ، وقيل سنة 10هـ ، ثم قدم على أبي بكر الصديق يصدقات قومه في حين الردة ، ومنع قومه في طائفة معهم من الردة بثبوته على الإسلام ، وحسن رأيه ، وكان سيدا شريفا في قومه خطيبا ، نزل الكوفة ، وسكنها وشهد مع علي عليه السلام الجمل ، وصفين ، والنهروان ، ومات بالكوفة سنة 67هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 3/ 162 ، تهذيب التهذيب 150/7 .

(٨) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(٩) أخرجه البخاري ، ك الوضوء ، ب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا (175) . ومسلم ن ك الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، ب الصيد بالكلاب المحللة والرمي (4973) مع اختلاف بسيط .

(١٠) في (ب) : وذكر .

(١١) زاد في (ب) : دليلا .

(١٢) في (ج) : ابن عدي .

(١٣) ليست في (د) .

(١٤) ليست في (أ) و (ب) و (د) .

(١٥) في (ب) : فهذا .

(١٦) ليست في (أ) و (ب) .

(١٧) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٨) السباع : جمع سبع - بضم الباء وإسكانها - : الحيوان المفترس . انظر : حياة الحيوان 12/2 .

(١٩) في (ب) : للطباع .

و⁽¹⁾ ليصير مضافاً إلى العباد ، فيصلح سبباً شرعياً مثل الذبح ، وذلك في ترك الأكل ليتبدل ماهو مقصود في طبعه بصيده⁽²⁾ ، وتحقيق هذا الحد بمعرفة⁽³⁾ علمه⁽⁴⁾ ممكن/ في الكلب ، والفهد بضرب⁽⁵⁾ كل واحد منهما ليدع عادته .

فأما /البازي ، فلا يحتمل الضرب ليدع الأكل⁽⁶⁾ ، فتعذر⁽⁷⁾ تحقيق هذا الشرط فيه ، [409 ب : ب] فأقيم مقامه مايدل عليه ، وهو : الإجابة عند الدعوة⁽⁸⁾ .

قال : وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع⁽⁹⁾ ، [أو ذي مخلب من الطير ، فعلم ، فلا⁽¹⁰⁾ بأس بصيده⁽¹¹⁾ .

لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾⁽¹²⁾ [والسباع]⁽¹³⁾ كلها جوارح .

وقال [النبي ﷺ]⁽¹⁴⁾ لعدي بن حاتم ، [وأبي ثعلبة]⁽¹⁵⁾ رضي الله عنهما : ((إذا أرسلت كذلك)) ، والكلب اسم عام للسباع ، ألا ترى أن النبي ﷺ قال في عتبة بن أبي لهب⁽¹⁶⁾ : ((اللهم سلط عليه كلباً من كلابك)) ، فسلط الله عليه الأسد ، فقتله⁽¹⁷⁾ .

ومعنى حقيقة هذا الاسم موجود في الكل ، وهو الشدة ، فكان عاما بطريق الحقيقة.

391391391391391391485485

- (١) في (ب) : أو .
- (٢) في (ب) : هذه . و في (ج) و (د) : بضده .
- (٣) في (ج) : يعرفه .
- (٤) في (أ) : علم .
- (٥) في (ج) : يضرب .
- (٦) في (ج) : الكلب . و في (د) : أكله .
- (٧) في (د) : فيعذر .
- (٨) في (أ) : الدعا .
- (٩) مثبت في حاشية (د) [ح] .
- (١٠) في (أ) : لا .
- (١١) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .
- (١٢) سورة المائدة 4 .
- (١٣) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (١٤) ليست في (أ) .
- (١٥) ليست في (ج) و (د) .
- (١٦) عتبة بن أبي لهب : واسم أبي لهب : عبد العزي بن عبد المطلب ، وأمه : أم جميل ، كان قد تزوج رقية بنت الرسول ﷺ فلما أنزلت سورة المسد ، قال أبوه : رأسي من رأسك حرام إن لم تطلق بنته ، ففارقها قبل الدخول ، وقد آذى النبي ﷺ ، فدعا عليه أن يسقط عليه كلبه بالشام ، فقتله الأسد عند وادي الزرقاء قبل مديق بصرى . انظر الطبقات الكبرى 59/4 ، سير أعلام النبلاء 251/2 .
- (١٧) أخرجه الطبراني في الكبير (1060) 435/22 . والحاكم في المستدرک ، ك التفسير ، ب تفسير سورة أبي لهب (3984) وقال : " صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى ، ك الحج ، ب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم (10185) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 14/6 : " رواه الطبراني هكذا مرسل وفيه زهير بن العلاء وهو ضعيف " .

وعن^(١) أبي يوسف رحمه الله : أنه استثنى من هذه الجملة الأسد ، والدُّب^(٢) .
أما الأسد فلعلو همته ، قلَّ ما يعمل لغيره ، وأما الدب فلخساسته^(٣) ، قلَّ ما يعمل
لغيره .

وقد ذكر في الكتاب^(٤) : علمته ، فعلم . وذلك يدل على هذا^(٥) الاستثناء .
قال : وما سوى ذلك^(٦) ، فلا خير فيه إلا أن يحرك ذكاته ، فيذكيه^(٧) .
يريد به : إذا أخذ كلب غير معلم صيدا ، فلا خير^(٨) فيه [إذا قتله]^(٩) إلا أن يدرك
ذكاته لقول الله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(١٠) .
وكذلك غير^(١١) البازي من سباع الطير مثل : الشاهين^(١٢) ، والباشق^(١٣) ،
وغير ذلك .

392392392392392392392392485485

- (١) في (ج) : وعند .
(٢) الدُّب : من السباع ، وهو معروف حيوان ذو جسم سمين ، والأنثى دُبَّة ، وهو يحب العزلة ، فإذا جاء الشتاء دخل في الغيران ، ولا يخرج حتى يطيب الهواء ، ويأكل ما تأكله السباع ، وما ترعاه البهائم ، وما يأكله الناس وفي طبعه فطنة عجيبة لقبول التأديب . انظر : عجائب المخلوقات 2/226 ، حياة الحيوان 1/326 .
(٣) الخساسة : الدناءة . انظر : الصحاح (خس) .
(٤) انظر : الجامع الصغير 533 .
(٥) في (ب) : أن هذه .
(٦) في (أ) : هذا .
(٧) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .
(٨) ليست في (ج) و (د) .
(٩) مثبت في حاشية (أ) [صح] . وليست في (ج) و (د) .
(١٠) سورة المائدة 3 .
(١١) ليست في (ج) .
(١٢) الشاهين : من جوارح الطير ، وهو عدو الحمام كما هو الذئب عدو الشاة . انظر : المحكم والمحيط الأعظم (نفس) ، عجائب المخلوقات 2/272 .
(١٣) الباشق : - بكسر الشين وفتحها - أعجمي معرب ، طائر حسن الصورة ، أصغر الجوارح جثة ، يصطاد العصفائر وما في حجمها ، حار المزاج ، يغلب عليه الزعارة ، فئس وقتا ، ويستوحش وقتا . انظر : عجائب المخلوقات 2/255 ، حياة الحيوان 1/109 .
(١٤) الصرقر : وهو الطائر الجارح المعروف ، في حجم الشاهين إلا أن رجليه غليظتان جدا ، ولا يعيش إلا بالبلاد الباردة ، وطريقة صيده أعجب من جميع الجوارح . انظر : الصحاح (صقر) ، عجائب المخلوقات 2/272 .

مسائل متفرقة

ذكر [بعد هذا]⁽¹⁾ مسائل متفرقة ليست من هذا الباب [في شيء]⁽²⁾ :

1- مسألة :

[حقن الصبي باللبن]

فقال عن أبي حنيفة رحمه الله في الصبي يُحقن⁽³⁾ باللبن قال :
لا يحرم شيئاً⁽⁴⁾ .

فرّق بينه ، وبين فساد الصوم / ، فإنه ألحق الحقنة بالأكل ، والشرب في حق⁽⁵⁾
فساد الصوم ، ولم يلحقها⁽⁶⁾ بذلك⁽⁷⁾ في مسألتنا .

[345 : ج]

والفرق : أن الأكل ، والشرب بمعنى إصلاح البدن أفسد الصوم ، والدواء مثله / في
صلاح⁽⁸⁾ البدن ، والحقنة من الدواء .

[266 : د]

فأما حرمة الرضاع ، فإنما تثبت باللبن الذي يشربه الصغار بمعنى النشوء⁽⁹⁾ ، والنمو
، والتغذية ، ألا ترى أنه في حال الكبر لا يوجب ، والحقنة مفارقة للشرب في هذا
، وإن⁽¹¹⁾ كان اللبن بعينه جعل حقنة .

393393393393393393393393485485

(١) في (ب) : بعدها .
(٢) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٣) في (ج) و (د) : يحقن .
(٤) يحقن : احتقن المريض بالحقنة ، والحقنة هي : أن يُعطى المريض الدواء من أسفله . انظر : لسان العرب (حقن) .
(٥) انظر : تحفة الفقهاء 330 ، شرح الجامع الصغير للأوزجندی 819/2 ، النافع الكبير 533 .
(٦) ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(٧) في (ب) : يلحقه .
(٨) ليست في (أ) .
(٩) في (ج) و (د) : إصلاح .
(١٠) في (ج) : النشوء .
(١١) لأن ما كان من قبل الأعلى يصل إلى المعدة ، فيحصل به التغذية ، أما ما يصل من قِبل الأسفل لا يصل إلى المعدة ، فلا يصير غذاء . انظر : شرح الجامع الصغير للأوزجندی 819/2 .
(١٢) في (ب) : بأن .

2- مسألة :

[إشارة الأخرس إقراراً بالوصية]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الأخرس ⁽¹⁾ تُقرأ عليه وصيته ⁽²⁾ ، فيقال له ⁽³⁾ : " أنشهد ⁽⁴⁾ عليك بما في هذه الصحيفة " ، فيقول برأسه : " نعم " قال : إذا ⁽⁵⁾ جاء من ذلك ما يُعرف أنه إقرار ، أو ⁽⁶⁾ كتب ، فهو جائز . وإذا اعتقل ⁽⁷⁾ لسان الرجل ، فقرئ ⁽⁸⁾ عليه وصيته ، فأشار برأسه أي : نعم ، أو كتب ، فهو باطل لا يجوز ⁽⁹⁾ .

[410 : ب]

وقال الشافعي رحمه الله : هما سواء ⁽¹⁰⁾ ؛ لأن العجز جامع لهما ، وهو كالأهلي إذا أنه في الذكاة مثل الوحشي ، ولا ⁽¹²⁾ يفصل بينهما بأن هذا أصل ، وهذا عارض بل يجعل العجز عذراً ، فكذلك هنا .

والفرق هاهنا ⁽¹³⁾ لأصحابنا رحمه الله : أن الإشارة إنما تقوم مقام العبارة إذا صارت معهودة معروفة ، وذلك لا يتحقق في العوارض ، و ⁽¹⁴⁾ إنما يتحقق فيما كان أصلياً مثل الخرس .

ولهذا ذكر ⁽¹⁵⁾ بعض مشايخنا في المريض إذا اعتقل لسانه ، وامتد ⁽¹⁶⁾ حتى صارت إشاراته ⁽¹⁷⁾ معروفة أنه ⁽¹⁸⁾ يجب الحكم به كما في الأخرس ⁽¹⁹⁾ ؛ ولأن الضرورة في الأصل ⁽¹⁾

394394394394394394485485

(١) الأخرس : من الخرس وهو ذهاب الكلام حلقة ، أو عيباً . انظر : المحيط في اللغة (خرس) .

(٢) في (ب) : وصية . في (ج) : كتاب وصية .

(٣) ليست في (ج) و (د) .

(٤) في (ج) : أشهد .

(٥) في (ج) : فإذا .

(٦) في (أ) و (ب) و (ج) : و . ومثبت في حاشية (د) [صح] .

(٧) اعتقل لسانه : إذا حبس ، ومنع الكلام . انظر : لسان العرب (عقل) .

(٨) في (ج) و (د) : فقرأت .

(٩) انظر : مختصر اختلاف العلماء 65/5 ، البحر الرائق 544/8 ، مجمع الأثر 380/4 .

(١٠) انظر : الوسيط 489/4 ، روضة الطالبين 141/6 .

(١١) في (ج) : بد .

(١٢) في (ب) : فلا .

(١٣) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٤) ليست في (ب) .

(١٥) في (د) : ذكره .

(١٦) في (ب) و (ج) : فامتد .

(١٧) في (ج) : إشارته .

(١٨) في (ج) : هو إنما .

(١٩) وقد اختلف الفقهاء في تقدير مدة الامتداد : حيث قدرها في المحيط بشهر ، وفي جامع الفصوليين بستة أشهر ، والتمرتاشي بستة ، وذكر الحاكم أبو محمد رواية عن أبي حنيفة ، فقال : إذا دامت العقلة إلى وقت الموت يجوز

لازمة ، وفي العارض⁽²⁾ [غير لازمة]⁽³⁾ ، و⁽⁴⁾ في الصيد⁽⁵⁾ استويا ؛ لأن النص جمع بينهما ، فنزك القياس به .

قال : ويجوز طلاق الأخرس ، وعتقه ، ونكاحه ، وبيعه ، وشراؤه ، واقتص⁽⁶⁾ منه ، واقتص⁽⁷⁾ له إذا كان يكتب ، أو يومئ إيماء⁽⁸⁾ يعرف⁽⁹⁾ ، ولا يُحد له⁽¹⁰⁾ .

أما الكتاب / ، فإنه من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر ، والمراد من الغيبة : العجز [294 ب : ا] عن الوصول إلى بيانه ، والعجز هنا أشد ، فصار به⁽¹¹⁾ أحق .

وإذا ثبت هذا قلل⁽¹²⁾ : فالكتابة على ثلاثة أوجه :

وجه⁽¹³⁾ منه⁽¹⁴⁾ مستبين مرسوم ، وذلك يجري مجرى النطق⁽¹⁵⁾ .

والثاني : غير مستبين مثل : الكتابة على الماء ، والهواء ، وذلك بمنزلة تكلم غير مسموع ، وذلك لا يُعد كلاما في الحكم ، فكذلك هذا⁽¹⁶⁾ .

والثالث : مستبين غير مرسوم مثل : الكتابة [على الجدار ، وعلى كاغذه⁽¹⁷⁾]⁽¹⁸⁾ ، وهو⁽¹⁹⁾ ليس بحجة إلا بالبيئة⁽²⁰⁾ ، والبيان ، فلم يصلح حجة من الأخرس .

وقد ذكرنا في كتاب الإقرار : أن الكتابة⁽²¹⁾ من الغائب ليس بحجة في القصاص⁽¹⁾

تجب عليه ، فيُحتمل أن يكون هنا كذلك / ، ويحتمل أن يكون هذا مفارقاً لذلك⁽²⁾ ، وأن [345 ب : ج]

إقراره بالإشارة ، ويجوز الإشهاد عليه قال : وعليه الفتوى . انظر البحر الرائق 544/8 . وقال أبو جعفر الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء 65/5 : " إذا يؤس من برئه بمضي مدة أجل عنين ، فهو بمنزلة الأخرس " .

(1) في (ج) و (د) : الأصلي .

(2) في (ج) و (د) : العارضي .

(3) في (ب) : ليس بلازمة .

(4) ليست في (ج) و (د) .

(5) في (ب) : الضرر .

(6) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [ح] .

(7) في (ج) : فاقصص .

(8) يومئ إيماء : يشير إشارة . انظر : تاج العروس (وما) .

(9) زاد في (د) : به .

(10) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .

(11) ليست في (د) .

(12) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(13) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(14) ليست في (ج) و (د) .

(15) في (د) : الظن .

(16) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(17) في (ب) : كاغذه .

الكاغذ والكاغذ هو : القُرطاس فارسي مُعَرَّب . انظر : تاج العروس (كغذ) ، (كغذ) .

(18) في (ج) و (د) : على جدار أو غيره .

(19) ليست في (أ) و (ب) .

(20) في (ج) : بالنية .

(21) في حاشية (د) [صح] : الكتاب .

تكون الكتابة كالإشارة سواء ، وهو الأشبه في مسألتنا ؛ [لأن النطق لا يوصل إليه في مسألتنا] ⁽³⁾ ، وقد استقصيناه في كتاب الإقرار ⁽⁴⁾ .

وكذلك الإشارة إذا عرفت قامت مقام العبارة في الأحكام كلها ؛ لأن إقامة الأحكام عليه أمر لابد منه ، ولا يحد ⁽⁵⁾ في القذف ، ولا في غيره ؛ لأنه لم يشرع إلا بصريح القذف ، والإشارة ، والكتابة بمنزلة الذي ليس بصريح من الناطق .

ولأنه ضروري ، ولا تقام الحدود بالضرورات ⁽⁶⁾ ، ولا يحد له لو ⁽⁷⁾ قذفه/ غيره ؛ [د : 1267] لأن الساكت قد يضمن التصديق ⁽⁸⁾ ، وإنما يطل ذلك بإشارته ، أو كتابته ، وذلك أمر محتمل ضروري ، فتبقى ⁽⁹⁾ شبهة التصديق .

والفرق بين الحد ، والقصاص : أن الحد لا يقام ⁽¹⁰⁾ إلا ببيان لا شبهة فيه ، [ألا ترى ⁽¹¹⁾ أن الشهادة بالوطء الحرام ، والإقرار به ، لا توجب الحد وإن كان مطلق/ الحرمة للزنا .

وأما القصاص ، فيقام بالشهادة ، أو ⁽¹²⁾ الإقرار بمطلق القتل وإن لم يوجد فيه ⁽¹³⁾ التصريح بالعمد .

وحاصله : أن القصاص عوض ⁽¹⁴⁾ ، ففارق الحدود ⁽¹⁵⁾ في باب الشبهات ⁽¹⁶⁾ على ما شرحناه في كتاب السرقة ⁽¹⁷⁾ . وإذا كان كذلك استقام أن يكون [ما هو] ⁽¹⁾ في حكم الكنايات ⁽²⁾ حجة في القصاص .

(١) في (ج) و (د) : قصاص .

(٢) في (د) : كذلك .

(٣) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .

(٤) بحث في كتاب الإقرار من هذا المخطوط فلم أقف على هذا القول ، ولعل البزدوي يقصد لثابا له غير هذا الكتاب .

(٥) في (ب) : يجب .

(٦) في (د) : بالضرورات .

(٧) في (ب) : إن .

(٨) في (ب) : بالتصديق .

(٩) في (ب) : فبقي .

(١٠) في (ج) : يقوم .

(١١) ليست في (أ) .

(١٢) في (ج) : و .

(١٣) ليست في (أ) و (ب) . و في (د) : منه .

(١٤) فيه معنى العوضية ؛ لأنه شرع جابرا . انظر : الهداية 526/10 .

(١٥) في (د) : الحد .

(١٦) أما ما ذكر من جواز ثبوت القصاص مع الشبهة ففيه بحث ، حيث أنه خالف هذا الرأي في عدة مسائل حيث لم يثبت القصاص مع الشبهة ، وكذلك الحدود ليست كلها خالصة لله تعالى ، فالقذف فيه حق الله تعالى وحق العبد . انظر : البحر الرائق 545/8 .

(١٧) انظر هذا المخطوط نسخة (د) لوح 136 ، 137 .

ودلت هذه المسألة على أن الكتابة ، والإشارة سواء كل واحد⁽³⁾ منهما حجة عند اجتماعهما بخلاف ما توهمه بعض مشايخنا أن الكتابة إذا قدر عليها ، لم تعتبر الإشارة ؛ لأنه جمع بينهما ، وإنما استويا ؛ لأن الكتابة فيها فضل بيان لكن الإشارة فيها فضل مضادة⁽⁴⁾ من قبل أن الكتابة إنما جعلت حجة عند العجز عن البيان ، والقدرة على البيان يضادها ، والإشارة تخالف⁽⁵⁾ البيان ، فهي تضاد الكتابة من وجه ، و⁽⁶⁾لأن الإشارة أقرب إلى النطق من آثار الأقلام ، فاعتدلا من هذا الوجه .

قال : وإن كان رجل صمت يوماً ، فكتب ، لم يجز شيء من ذلك⁽⁷⁾ . وهو تأويل ما سبق ذكره في الذي اعقل لسانه .

3- مسألة :

[الغنم المذبوحة وفيها ميتة]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الغنم المذبوحة⁽⁸⁾ فيها ميتة :
فإن كانت⁽⁹⁾ المذبوحة⁽¹⁰⁾ أكثر ، تحرى⁽¹¹⁾ ، وإن كانا⁽¹²⁾ نصفين ، أو الميتة أكثر ، تؤكل ، وهذا في حال الاختيار ، فأما في⁽¹³⁾ حال الضرورة ، فيتحرى بكل حال⁽¹⁴⁾ .
لأن الميتة ، تحل عند الضرورة ، فلمختلط أولى [إلا أن]⁽¹⁵⁾ التحري قد يصلح دليل الوصول إلى الحلال ، فلم يصح تركه بلا ضرورة/ ، وأما في حال الاختيار ، فيجوز التحري/ عندنا⁽¹⁶⁾ عند غلبة الحلال .
وأبي الشافعي رحمه الله هذا⁽¹⁷⁾⁽¹⁸⁾ .

[1: 1295]

[ج : 1346]

(١) في (ج) و (د) : ما مر .
(٢) في (ج) : الديانات .
(٣) في (ج) : واحدة .
(٤) في (أ) : يضاده .
(٥) في (أ) و (ب) : تخلف . وفي (ج) : بخلاف .
(٦) ليست في (ج) .
(٧) انظر المراجع السابقة في بداية المسألة .
(٨) في (ب) : المذبوح . وفي (ج) و (د) : المذكاه .
(٩) في (ب) : كان .
(١٠) في (ج) و (د) : المذكاه .
(١١) في (ج) و (د) : يجزئ .
(١٢) في (ج) و (د) : كانت .
(١٣) ليست في (أ) و (ب) .
(١٤) انظر : شرح الوقاية 603/2 ، الهداية 527/10 ، تبين الحقائق 449/7 .
(١٥) في (أ) : لأن .
(١٦) ليست في (ج) و (د) .
(١٧) في (ب) : ذلك .
(١٨) انظر : المهذب 9/1 ، المجموع 203/1 ، الأشباه والنظائر للسيوطي 106 .

[267 ب : د]

[حكم العقيقة]

وقال الشافعي رحمه الله : هو سنة⁽¹⁵⁾ .

واحْتَجَّ بِمَا رَوَى عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَِّّةِ ⁽¹⁶⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ((يُذْبَحُ عَنِ الْعُلَامِ شَتَانِ مِثْلَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ⁽¹⁷⁾ . تُذْبَحُ الْيَوْمَ ⁽¹⁸⁾ السَّابِعَ

399399399399399399399399485485

- 399

، وَيُحَلِّقُ رَأْسَهُ ، وَيُرْمِي ^(١)) وفي رواية : ((وَيُسَمِّي ^(٢))) وهو الأصح .
وفي حديث ^(٣) سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : ((كُلُّ غُلَامٍ رَهْنٌ بِعَقِيقَتِهِ حَتَّى تُذْبَحَ عَنْهُ)) ^(٥) .

وعق رسول الله ﷺ عَنِ الْحَسَنِ ، وَالْحُسَيْنِ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَبْشًا كَبْشًا ^(٦) .
واحتج أصحابنا رحمهم الله بما روي عن عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ ^(٧) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْعَقِيقَةِ قَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكْرَهُ الْعُقُوقَ ، فَمَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ ^(٨) ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ ^(٩) ، فَلْيَنْسُكْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً)) ^(١٠) .
فدل هذا الحديث على نسخ العقيقة ، وقد كانت العقيقة أمراً يدين به أهل الجاهلية ، ويرونها من الواجبات .

وقوله : ((فَأَحَبُّ أَنْ يَنْسُكَ)) دليل على أنه مباح ؛ لأن التعليق بالحببة ينافي الوجوب ، والسنة .

400400400400400400400485485

(١) في (ج) و (د) : فيرمى .
(٢) في (ج) و (د) : فيسمى .
(٣) في (أ) : رواية .

(٤) سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ بن هلال بن جريح بن مرة الفزاري ، يكنى أبا سليمان ، وقيل : غير ذلك ، حليف الأنصار ، قدمت به أمه بعد موت أبيه ، فتزوجها رجل من الأنصار ، ونزل البصرة ، وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة ، وكان شديداً على الخوارج ، من الحفاظ المكثرين عن رسول الله ﷺ ، وكانت وفاته في خلافة معاوية سنة 58 هـ وقيل : 59 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 3/183 ، الإصابة 3/178 .

(٥) وتكملة هذا الحديث هو آخر الحديث السابق وهو قوله ﷺ : ((تَذْبِيحُ الْيَوْمِ السَّابِعِ وَيُحَلِّقُ رَأْسَهُ وَيُدْمِي)) وفي رواية : ((وَيُسَمِّي)) . أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب في العقيقة (2837 ، 2838) ولفظه " رهينة " . والترمذي ، ك الأضاحي ، ب من العقيقة (1522) ولفظه " مرتهن " وقال : " حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم " . والنسائي ، ك العقيقة ، ب متى يعق (4225) ولفظه " رهين " . وابن ماجه ، ك الذبائح ، ب العقيقة (3165) ولفظه " مرتهن " . وقال الألباني في سنن أبي داود (2837) : " صحيح دون قوله ((وَيُدْمِي)) والمحفوظ ((وَيُسَمِّي)) " .

أما لفظ " كل غلام رهين " فقد أخرجه الطبراني في الكبير (6832) 7/201 . أما لفظ " وَيُدْمِي " فلم يرد في السنن الأربعة إلا في أبي داود ، وقد قال أبو داود (1435) : هذا وهم من همام : " وَيُدْمِي " وخولف همام في هذا الكلام ؛ وإنما قالوا : " يُسَمِّي " فقال همام : " يُدْمِي " ، وليس يؤخذ بهذا ، و " يُسَمِّي " أصح .

(٦) أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب في العقيقة (2841) . والترمذي ، ك الأضاحي ، ب العقيقة بشاة (1519) ، وفيه عن الحسن فقط ، وقال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتمصل " . والنسائي ، ك العقيقة ، ب كم يعق عن الجارية (4218) ، ولفظه " بكيشين كبشين " . وقال الألباني في سنن أبي داود (2841) : " صحيح لكن في رواية النسائي كبشين كبشين وهو الأصح " .

(٧) عمرو بن شعيب بن محمد بن صاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي الحجازي ، الإمام المحدث أبو إبراهيم ، فقيه أهل الطائف ، ومحدثهم ، وكان يتردد كثيراً إلى مكة ، وينشر العلم ، وله مال بالطائف ، حدث عن أبيه فأكثر ، وحدث عن غيره ، وللعلماء فيما رواه كلام ، قال عنه أحمد بن حنبل : له أشياء منكرة ، وإنما نكتب حديثه نعتير به ، فأما أن يكون حجة فلا ، وقال أبو زرعة : إنما أنكروا عليه لكثرة روايته عن أبيه عن جده ، مات بالطائف سنة 118 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 5/165 ، تهذيب الكمال 74/22 .

(٨) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(٩) يَنْسُكُ : يَنْسُكُ يَنْسُكُ نَسْكَاً إِذَا ذَبَحَ ، وَالتَّسْيِكةُ : الذَّبِيحةُ . انظر : النهاية في غريب الأثر 5/117 .
(١٠) أخرجه أبو داود ، ك الضحايا ، ب في العقيقة (2842) . والنسائي ، ك العقيقة ، ب عن الغلام شاتان (4217) . وقال الألباني في سنن النسائي (4212) : " حسن صحيح " .
(١١) في (ب) : وأحب .

وعن علي / عليه السلام [أنه قال]^(١): ((نَسَخَتِ الْأُضْحِيَّةُ كُلَّ دَمٍ قَبْلَهَا))^(٢) وقد^(٣) [411 ب :]
تقدمت^(٤) العقيقة كما تقدمت العتيرة ، وهي التي كانت^(٥) تذبح في العشر الأولى / [من
رجب^(٦)]^(٧) ، وليس في ما روي أكثر من الجواز .

5- مسألة :

[التعشير والنقط في المصحف]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله :

أنه كان يكره التعشير^(٨) ، والنقط في المصحف^(٩) .

لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنهما أنه قال : ((جردوا القرآن))^(١٠) وفي رواية : ((
المصاحف))^(١١) والتعشير ، والنقط [في المصحف]^(١٢) ينافي التجريد .
ولأن التعشير أمر غير مفيد^(١٣) إلا التحجير^(١٤) في حفظ الآيات ، ومعرفتها ، وكذلك
النقط تبطل الاجتهاد^(١٥) في حفظ القرآن ، ومعرفته اعتماداً^(١٦) على الحفظ^(١٧) .

401401401401401401485485

- (١) ليست في (أ) و (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل 386/6 . و الدارقطني في سننه ، ك الأشربة ، ب الصيد والذبائح والأطعمة
(38) . و البيهقي في الكبرى ، ك الضحايا (19550) ، وقال في الجوهر النقي 261/9 : " عَلَى خالفه
المسيب بن واضح عن المسيب بن شريك ، وكلاهما ضعيف ، والمسيب بن شريك متروك " . وجميعهم روه بلفظ
: ((ونسخ الأضحى كل ذبح)) .
(٣) ليست في (ب) .
(٤) في (ج) : قدمت .
(٥) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(٦) انظر : الفائق في غريب الحديث و الأثر 97/3 .
(٧) ليست في (ب) .
(٨) التعشير : جعل العواشر في المصحف ، وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات . انظر : العناية 62/10 .
(٩) انظر : بدائع الصنائع 506/6 ، العناية 62/10 ، ملتقى الأبحر 176/4 .
(١٠) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، ك الصيام ، ب ما يكره أن يضع في المصاحف (7944) . و ابن أبي
شيبه في مصنفه ، ك الصلاة ، ب ما يكره من التعشير في المصحف (8547) . والنسائي في الكبرى ، ك عمل
اليوم والليلة ، ب ذكر ما يكب العفريت ويطفئ شعلته (10800) . والطبراني في الكبير (9753) 353/9
والحاكم في المستدرک ، ك العلم (347) . وقال : " حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذاكر بها " ووافقه
الذهبي . والبيهقي في شعب الإيمان ، باب في تعظيم القرآن ، فصل في أفراد المصحف للقرآن وتجريده عما سواه
(2671) . وقال في مجمع الزوائد 328/7 : " رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح غير أبي الزعراء ، وقد وثقه
ابن حبان ، وقال البخاري وغيره : لا يتابع في حديثه " .
(١١) رواية المصاحف غريبة . انظر : نصب الراية 579/4 .
(١٢) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(١٣) في (ب) : مقيد .
(١٤) في (ج) و (د) : التقصير .
(١٥) التحجير : التحسين ، وتحجير الخط ، والشعر ، وغيرهما : تحسينه . انظر : لسان العرب (حبر) .
(١٦) في (أ) و (ب) : الجهاد .
(١٧) في (ج) : اعتماده .
(١٨) في (ج) و (د) : الخط .

قال مشايخنا : هذا في زمانهم لأهل بلادهم ، فأما في زماننا لأهل بلداننا ، فالنقط حسن ، وهو أمر لا بد منه ؛ لأنه ليس في وسع العجم معرفة الإعراب من غير دلالة على ذلك ، فيؤدي تركه إلى هجر⁽¹⁾ القرآن ، والإعراض عن حفظه ، وإلى تكليف العجم معرفة⁽²⁾ ما ليس في وسعهم ، فلذلك صار حسنا ، وقد استحسنته المسلمون [من بعد]⁽³⁾ ، وما رآه المسلمون حسنا ، فهو عند الله حسن ، وكفى بالعجز عذرا .

6- مسألة :

[الإكراه على الكفر]

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في السلطان الكافر الجائر الظالم يقول لرجل⁽⁴⁾ : " لأقتلنك ، أو لتكفرن⁽⁵⁾ بالله " قال : يسعه أن يظهره⁽⁶⁾ .

[يريد به : أن⁽⁷⁾ يظهره]⁽⁸⁾ ، ولا يضره بل يكون قلبه مطمئنا بالإيمان لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾⁽⁹⁾ .

وقد نزل ذلك في عمار بن ياسر رضي الله عنه حين قدم على النبي ﷺ منفلتا⁽¹⁰⁾ من كفر ، فقال النبي ﷺ : ((ما وراءك يا عمار ؟)) قال : " شر يا رسول الله ، ما تركوني حتى نلت منك " ، فقال رسول الله ﷺ : ((كيف تجد⁽¹¹⁾ قلبك ؟)) قال : " مطمئناً بالإيمان⁽¹²⁾ " ، فقال ﷺ : ((إن عادوا ، فعد))⁽¹³⁾ .

[ج : 1347]

402402402402402402402485485

- (أ) في (ج) : هجران .
 (ب) ليست في (أ) و (ب) .
 (ج) ليست في (أ) .
 (د) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
 (هـ) في (ج) : تكفرن .
 (و) انظر : شرح الوقاية 241/1 ، الهداية 242/9 ، مجمع الأثر 39/4 .
 (ز) ليست في (أ) و (ب) .
 (ح) ليست في (ب) .
 (ط) سورة النحل 106 .
 (ي) في (ج) : منقلبا .
 (ك) ليست في (أ) و (ب) .
 (ل) ليست في (أ) .
 (م) أخرجه الحاكم في المستدرک ، ك التفسير ، تفسير سورة النحل (3362) ، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . و البيهقي في الكبرى ، ك المرتد ، ب المكره على الردة (17370) .
 وقال في الدراية 196/2 : " وإسناده صحيح إن كان محمد بن عمار سمعه من أبيه " . وقال في فتح الباري 312/12 : " وهو مرسل ، ورجاله ثقات " .

ولأن⁽¹⁾ صيانة حياة المكروه ظاهراً ، وباطناً أحق من صيانة الدين ظاهراً مع أن العبد محتاج إلى حقوقه ، وصاحب الشرع ، [وهو الله عز وجل]⁽²⁾ غني عن حقوقه .
وهذه رخصة ، وليست بإباحة ، إذ الإباحة لا يبقى معها حظر⁽³⁾ ، والرخصة عبارة عن : مباشرة المحرم مع قيام المحرم⁽⁴⁾ .

ولهذا قلنا : أن من صبر على⁽⁵⁾ ذلك حتى قتل كان شهيداً ؛ لأنه جاهد في توقيف حق الله تعالى في الحظر⁽⁶⁾ الباقي بدليله ، [وبذل مجهوده]⁽⁷⁾ .

وقد كان خبيب رضي الله عنه⁽⁸⁾ سيد الشهداء حين صبر عما⁽⁹⁾ فعله عمار حتى قُتل _

[1268 : د] وهو أول من سن الصلاة عند القتل [(10) (11)] _ ، فكان⁽¹²⁾ هذا عزيمة ، والإقدام / رخصة .

7- مسألة : [عدم ترك أهل الذمة يظهر الكستجات ويركبون على السروج]

[1413 : ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله قال / :

يأخذ الإمام أهل الذمة بإظهار الكُستجات⁽¹³⁾ ، والركوب على السروج التي كهينة الأُكف⁽¹⁴⁾ .

وأصله : أن الله تعالى وصفهم بالصغار ، وهو⁽¹⁵⁾ الذل المتراهي ، و⁽¹⁶⁾ قال : ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾⁽¹⁷⁾

403403403403403403485485

- (1) في (ج) : لا .
- (2) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (3) في (ج) : خطر .
- (4) في (ب) : الحرم .
- (5) في (ج) و (د) : عن .
- (6) في (ج) : الخطر .
- (7) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
- (8) خبيب :
- (9) في (ب) : على ما .
- (10) مثبت في حاشية (د) [صح] .
- (11) أخرجه البخاري ، ك المغازي ، ب غزوة الرجيع (4086) . وقال في الدراية 196/2 : " وأصل قصة خبيب في الصحيح مطولة في البخاري ليس فيها أنه صلب ، ولا أنه أكره وأما قوله وسماه رضي الله عنه سيد الشهداء فلم أجده " . أما أنه أكره فقد ذكره الواقدي في المغازي 360/1 .
- (12) في (أ) : و . و في (ج) و (د) : وكان .
- (13) الكُستيج : خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه دون الزُّنار . وهو معرب كُستِي . والكُستيج : كالحزمة من الليف ، مُعَرَّب كُستَه . انظر : تاج العروس (كستج) .
- (14) انظر : المحيط البرهاني 605/2 ، العناية 61/6 ، الباب 147/4 .
- (15) الأُكف : جمع إكاف ، وإكاف وهو من المراكب التي على الدابة شبه الرِّحال ، والأُقْتَاب . انظر : لسان العرب (أكف) .
- (16) ليست في (د) .
- (17) ليست في (أ) و (ب) .
- (18) سورة المنافقون 8 .

فلم يكن بدّ من إظهار الذل عليهم صيانة لضعفاء⁽¹⁾ المؤمنين⁽²⁾ [المسلمين⁽³⁾] قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾⁽⁴⁾ أراد به صيانة الضعفاء⁽⁵⁾ [⁽⁶⁾] .

وقد أجمع المسلمون على⁽⁷⁾ ذلك في كل أهل الذمة بآثار ، وأعلام مختلفة وهي أعلام الكفر ، وهي الكستجات ، وهي⁽⁸⁾ فارسي معرب . وحقيقة العجز ، والذل بلغة أهل⁽⁹⁾ العجم ، وذلك واجب في الذمي أيضا .

وأعلاها المراكب ، فأمرُوا أَنْ يركبوا على سروج كالأكف ، وهو أَنْ يكون⁽¹⁰⁾ قبالتها مركبة بما يشبه الرمانة ، ولا يتركون ليتحملوا بها .

قال مشايخنا : [الأحق أن ⁽¹¹⁾ لا يتركوا أن⁽¹²⁾ يركبوا⁽¹³⁾] إلا عند الضرورة في أسواق المسلمين ، ومجامع طرقهم ، فإذا جاءت الضرورة ، فلينزلوا⁽¹⁴⁾ في مجامع ، فإن لزمّت الضرورة أمرُوا باتخاذ السروج كهيئة الأكف على ما قلنا .

ألا ترى أن ركوب النساء على السروج مكروه مع إسلامهن ؛ لأنهن مخبات مخدرات⁽¹⁵⁾ لا حظّ لهن من مباشرة الجهاد ، والسروج وُضِعَت للجهاد⁽¹⁶⁾ ، فلأن يُمنع عنها⁽¹⁷⁾ الكفار أولى .

ولهذا أحببنا⁽¹⁸⁾ أن ينوي الرجل⁽¹⁹⁾ في ركوب السروج الجهاد ، وإن كان يتزين

404404404404404404404485485

(١) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٢) ليست في (ج) و (د) .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) سورة الزخرف 33 .

(٥) مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٦) ليست في (ب) . و مثبت في حاشية (د) [ح] .

(٧) في (ج) : في .

(٨) في (ب) : هو .

(٩) ليست في (أ) و (ج) و (د) .

(١٠) ليست في (ب) .

(١١) في (ج) : الاخوان .

(١٢) ليست في (ج) .

(١٣) في (ج) : ليركبوا .

(١٤) في (ب) : فليتركوا .

(١٥) ليست في (أ) و (ب) .

(١٦) في (ب) : للحرب والجهاد .

(١٧) ليست في (أ) .

(١٨) في (ج) : أحببنا .

(١٩) في (ج) : الرجال .

بذلك ، وليس كل جهاد مسابقة⁽¹⁾ ، ومطاعنة ، وإذا وجب [هذا كان]⁽²⁾ اللباس⁽³⁾ كله مثل ذلك ، يُمنعون مما يختص به أهل العلم ، والشرف ، والسؤدد ، وأهل الزهد من اللباس⁽⁴⁾ تعظيماً للدين الحق ، وأهله [دون أهل الهوى]⁽⁵⁾ ، وعلى هذا أمر المسلمين في⁽⁶⁾ عامة الأمصار ، وذلك طريق أئمة الهدى في معاملة أهل الذمة . [والله الكافي الهادي]⁽⁷⁾ .

8- مسألة :

[حكم الجهاد]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله قال :

[347 ب : ج]

الجهاد واجب إلا أن المسلمين/ في سعة حتى يحتاج إليهم⁽⁸⁾ .
ودليل⁽⁹⁾ ذلك قول الله تعالى : [﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾]⁽¹⁰⁾ [⁽¹¹⁾ .
وقوله⁽¹²⁾ تعالى⁽¹³⁾ : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾]⁽¹⁴⁾ .
وقوله⁽¹⁵⁾ تعالى⁽¹⁶⁾ : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾]⁽¹⁷⁾ أي : شرك .

[269 ا :]

وقال ﷺ / : ((أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ [مُحَمَّدٌ رَسُولُ

الله]⁽¹⁸⁾))⁽¹⁹⁾ .

405405405405405405405485485

- (1) في (د) : مسابقته .
(2) مثبت في حاشية (أ) [صح] .
(3) في (ج) : للناس .
(4) في (ج) و (د) : الناس .
(5) مثبت في حاشية (أ) [صح] . و ليست في (ب) و (ج) و (د) .
(6) في (ج) : على .
(7) ليست في (أ) و (ب) .
(8) انظر : الميسوط 2/10 ، تبين الحقائق 80/7 ، الاختيار 383/4 .
(9) ليست في (ب) .
(10) سورة التوبة 5 .
(11) ليست في (ج) . و مثبت في حاشية (د) [صح] .
(12) ليست في (أ) و (ج) .
(13) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(14) سورة التوبة 36 .
(15) ليست في (أ) و (ج) .
(16) ليست في (أ) و (ب) و (ج) .
(17) سورة البقرة 193 .
(18) في (ب) : الخير . وليست في (ج) . وفي حاشية (د) [صح] : الحديث .
(19) أخرجه البخاري ، ك الإيمان ، ب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وعاتوا الزكاة فخلو سبيلهم) (2هـ) . ومسلم ، ك الإيمان ، ب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (124 _ 129) .

وقال أيضاً⁽¹⁾ : « الْجِهَادُ مَاضٍ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ »⁽²⁾ .

وقال : « آخِرُ عَصَابَةٍ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ الدَّجَالَ »⁽³⁾ .

وهو لإعلاء الدين ، [وإظهار مقالة الشريعة]⁽⁴⁾ ، وذلك فرض ، فكذاك⁽⁵⁾ ما شرع له .

وقوله : " إلا أن المسلمين في سعة " أي : هو فرض كفاية يتأدى بالبعض / ؛ لأننا لو [412 ب : ب] كلنا الكل لانقطع أصله بانقطاع مادته ، فينتقض أصله بفرعه ، وذلك باطل في أحكام الشرع .

ولأن المقصود به إذا حصل ، لم يبق فرضاً لعدمه حتى يحتاج إليهم ، وذلك أن يعم النفير⁽⁶⁾ ، فيخاف⁽⁷⁾ على بيضة⁽⁸⁾ المسلمين⁽⁹⁾ وحریمهم⁽¹⁰⁾ ، فيفرض⁽¹¹⁾ على كافتهم الدفع عن بيضة الإسلام ؛ لأن ذلك لا يحصل ببعضهم ، فيصير من فروض الأعيان . قال الله تعالى : ﴿ اتَّقُوا خِيفًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾⁽¹²⁾ .

وأنزلت⁽¹³⁾ هذه⁽¹⁴⁾ الآية في النفير ، وذكر الفرق بين⁽¹⁵⁾ العلة والثمرة على ما قلنا ، والجملة التي قبل هذه من الخواص .

وقال : لا تجوز الوصية لأهل الحرب ؛ لأن الله تعالى نهانا عن برهم⁽¹⁶⁾ .

406406406406406406485485

- (1) ليست في (ب) .
(2) أخرجه أبو داود ك الجهاد ، ب في الغزو مع أئمة الجور (2532) . واللفظ الأقرب أخرجه الطبراني في الأوسط (4775) 95/5 ولفظه " يوم القيامة " بدل " الساعة " . وضعفه الألباني في سنن أبي داود (2534) .
(3) أخرجه أبو داود بنحوه ، ك الجهاد ، ب في دوام الجهاد (2484) . وصححه الألباني في سنن أبي داود (2484)
(4) ليست في (أ) و (ج) و (د) .
(5) في (ج) : فلذلك .
(6) عم النفير : أي الخروج إلى العدو . انظر : طلبه الطلبة 165 .
(7) في (ج) و (د) : ليخاف .
(8) في (ج) : سعه .
(9) في (ب) و حاشية (د) [ح] : الإسلام .
(10) بيضة المسلمين : جماعتهم . انظر : المحيط في اللغة (بيض) .
(11) في (ب) : وحریم المسلمين .
(12) الذي حرم مسه فلا يدنى منه ، وحریم الرجل : أهله ، وما يقاتل عنه ويحميه . انظر : لسان العرب (حرم) .
(13) في (أ) : فيفترض .
(14) سورة التوبة 41 .
(15) في (ب) و (ج) : نزلت .
(16) ليست في (أ) و (ب) و (د) .
(17) في (ب) : من .
(18) انظر : الهداية 496/10 ، ملتقى الأبحر 364/4 ، حاشية ابن عابدين 281/7 .

قال : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾^(١) .

ونهى رسول الله ﷺ عن رفق المشركين . والحديث يحتمل الإعطاء كما يحتمل الأخذ ، والمراد به^(٢) : [عطاء^(٣) / غير^(٤)]^(٥) المستأمنين ، والله أعلم بالصواب .

[268 ب : د]

وإليه المرجع والمآب ، وهو المستعان ، وعليه التكلان ، والحمد لله أولا وآخرا ، وظاهرا ، وباطنا ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه وسلم تسليما كثيرا
أبدا إلى يوم الدين ، وحسبنا الله ، ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . ذكر أنه فرغ من نسخه ، وجمعه :
منصور الرحمن ، مهجور الإخوان علي بن محمد
البزدوي رضي الله عنه يوم الثلاثاء ، الثامن
عشر من جمادى الآخرة من السنة
السابعة والسبعين والأربعمائة .
تم الكتاب بحمد الله ،
وعونه ، وحسن
توقيقه ، والحمد
لله وحده .

الخاتمة

407407407407407407485485

- (١) سورة الممتحنة 9 .
(٢) ليست في (ب) .
(٣) ليست في (ب) .
(٤) ليست في (ج) .
(٥) في (أ) و (ب) و (ج) : غير عطاء .

الحمد لله الذي بعزته تتم الصالحات ، والحمد لله وحده الذي وفقني إلى إتمام هذا التحقيق والذي أرجوا أن يكون لبنة في بناء ، أعني ذلك البناء والصرح العالي من العلوم الفقهية وخصوصا الفقه الحنفي ، وذلك سيرا في طريق تحقيق كتب التراث الإسلامي وإخراجها إلى القارئ والمستفيد .

وقد أفادني هذا البحث كثيرا من حيث التعرف على طريقة المؤلف ، وأسلوبه ، والاطلاع على مسائل كتب المذهب الحنفي ، والاطلاع على غيره من الكتب من شتى العلوم لخدمة النص المحقق .

كما أنني حرصت على إضافة ما يمكن إضافته إتماما للفائدة ، ومع ذلك فلا يخلو عمل إنساني من القصور ، أو الخطأ مما يدل على عجز الإنسان وضعفه ، وأنه في بحث مستمر طلبا للحق .

ومع شهرة المذهب الحنفي ، وكثرة أتباعه ، وجلالة قدر علمائه إلا أنه لا بد للمسلم أن يكون مع الدليل كالأعمى مع دليله ، قد سلّم له زمام نفسه يقوده حيث شاء ، وأن يكون متحررا من الهوى ، والتعصب المذهبي ، فيستفيد من جميع المذاهب الفقهية مرجحا ما وافق الدليل .

أسأل الله تعالى أن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها ، وأن يمجّرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة .

وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الفهارس العامة

وتشتمل على :

1. فهرس الآيات .
2. فهرس الأحاديث النبوية .
3. فهرس الأعلام .
4. فهرس القبائل والأشعار .
5. فهرس البلدان .
6. فهرس المفردات والمصطلحات الفقهية .
7. فهرس أسماء الحيوانات التي ذكرها المؤلف .
8. فهرس المصادر التي ذكرها المؤلف .
9. فهرس القواعد الأصولية .
10. فهرس القواعد والضوابط الفقهية .
11. فهرس المصادر والمراجع .
12. فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
1	﴿ وما أهل به لغير الله ﴾	173	البقرة	112
2	﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ... ﴾	219	البقرة	151
3	﴿ فراه ان مقبوضة ﴾	283	البقرة	209
4	﴿ وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾	193	البقرة	403
5	﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾	23	النساء	134
6	﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾	23	النساء	158
7	﴿ فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ﴾	92	النساء	271
8	﴿ والمنخنقة والموقوذة ﴾	3	المائدة	107
9	﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾	96	المائدة	184
10	﴿ فاجتنبوه ﴾	4	المائدة	195
11	﴿ والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ﴾	45	المائدة	329
12	﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾	4	المائدة	388
13	﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾	4	المائدة	189
14	﴿ إلا ما ذكيتم ﴾	3	المائدة	390
15	﴿ فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين ﴾	68	الأنعام	130
16	﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾	157	الأعراف	183
17	﴿ ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم ﴾	157	الأعراف	185
18	﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة ﴾	41	الأنفال	94
19	﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾	29	التوبة	100
20	﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا ... ﴾	28	التوبة	151
21	﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾	5	التوبة	403

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
22	﴿وقاتلوا المشركين كافة﴾	36	التوبة	403
23	﴿انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله﴾	41	التوبة	404
24	﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾	8	النحل	153
25	﴿تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا﴾	67	النحل	196
26	﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾	106	النحل	400
27	﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة﴾	19	الكهف	122
28	﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾	5	مریم	325
29	﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها﴾	36	الحج	104
30	﴿ولباسهم فيها حرير﴾	23	الحج	171
31	﴿سواء العاكف فيه والباد﴾	25	الحج	180
32	﴿ولهم مقامع من حديد﴾	21	الحج	251
33	﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾	6	المؤمنون	158
34	﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكلين﴾	20	المؤمنون	139
35	﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا﴾	115	المؤمنون	148
36	﴿ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها﴾	31	النور	124
37	﴿ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن﴾	31	النور	124
38	﴿من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية﴾	35	النور	139
39	﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى﴾	20	القصص	122
40	﴿يدنين عليهن من جلابيبهن﴾	59	الأحزاب	125
41	﴿ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾	59	الأحزاب	125
42	﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾	52	الأحزاب	337
43	﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا ...﴾	33	الزخرف	402
44	﴿ويوم يعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طبعكم ...﴾	20	الأحقاف	171
45	﴿يطوفون بينها وبين حميم آن﴾	44	الرحمن	259

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
46	﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾	25	الحديد	251
47	﴿ وَالَّذِينَ يظَاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴾	3	المجادلة	133
48	﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ مَعَ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾	10-7	الحشر	94
49	﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾	8	المتحنة	136
50	﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾	9	المتحنة	405
51	﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	8	المنافقون	401
52	﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾	16	المزمل	349

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
1	« أحلت لنا ميتتان ودمان ، الجراد والسماك ، »	185
2	« آخر عصابة من أمي يقاتلون الرجال »	404
3	« إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل ... »	387
4	« إذا مات ابن آدم ينقطع عمله إلا ثلاثة ... »	109
5	« أربع لا تجزئ في الضحايا : العوراء البين عورها ... »	110
6	« أسجع كسجع الكهان »	243
7	« الإسلام يعلو ولا يُعلى »	204
8	« أعطيتك لتكسوا بعض نساءك »	166
9	« أفر الدم بما شئت »	106
10	« أكلنا لحم الفرس على عهد رسول الله ﷺ »	131

م	الحديث	الصفحة
11	« ألا لا يوطأ الحبالى حتى يضر عن ، ولا الحبالى حتى يستبرأ بحبضة »	119
12	« البس ما كساك الله ورسوله »	142
13	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله »	403
14	أن البحر لفظ وأنه يقال لها العنبر فأكل منها أصحاب النبي ﷺ	185
15	« إن الله تعالى يكره العقوق فمن ولد له ولد فأصب »	398
16	أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب فاتخذ الناس ...	143
17	أن النبي ﷺ أتى بنبيذ فشمه فقطب وجهه .	201
18	أن النبي ﷺ أطلق للزبير وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لبس الحرير لحكمة بها	175
19	أن النبي ﷺ أعطى علياً حريراً فلبسه ، فكره ذلك ...	166
20	أن النبي ﷺ أمر بعض أصحابه بذلك - أن يربط في إصبعه الخيط للحاجة -	145
21	أن النبي ﷺ حرم لحوم الحمر الإنسية يوم خيبر ...	118
22	أن النبي ﷺ خرج وبأحدى يديه حرير وبالأخرى ذهب ...	165
23	أن النبي ﷺ دفع خيبر إلى أهلها معاملة	87
24	أن النبي ﷺ رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب	176
25	أن النبي ﷺ كان يضحى بكيشين أحدهما ...	109
26	أن النبي ﷺ كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير	167
27	أن النبي ﷺ لبس جبة حرير أهداها له أكيدر دومة	165
28	أن النبي ﷺ هوى عن المكامعة والمكاعمة .	179
29	أن النبي ﷺ هوى عن المحاقاة	87
30	أن النبي ﷺ هوى عن ذلك - التخنم بالذهب للرجال -	142
31	أن النبي ﷺ وعليه فروج من حرير	164
32	أن رجلاً أتى بجذاع من الضأن إلى المدينة عيد الأضحى ...	115
33	أن رجلاً أوصى بسهم من ماله فقضى رسول الله ﷺ	354
34	أن سلمان رضي الله عنه أهدي رسول الله ﷺ هدية فقبلها	153

م	الحديث	الصفحة
35	« إن من العنب خمراً ، وإن من التمر خمراً ... »	201
36	« إنما يجر جر في بطنه نار جهنم »	170
37	« إنما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة »	164
38	بعث النبي ﷺ عتاب بن أسيد إلى مكة وفرض له	127
39	« بل أدعه » « بل الله يخفض ويرفع »	162
40	« تداووا فإن الله تعالى ما خلق داء إلا وضع له دواء ... »	186
41	تواترت السنة عن النبي ﷺ بتحريم القمار	148
42	جاءت السنة عن النبي ﷺ أن أدنى مدة الإحتكار 40 يوماً	161
43	جاءت السنة من النبي ﷺ متواترة أن الله تعالى حرم الخمر	194
44	« جردوا التسمية عند الذبح »	113
45	« الجهاد ماض إلى أن تقوم الساعة »	404
46	حديث أبي بردة بن نيار في العتود وأنه يجزئه ولا يجزئ غيره	115
47	حديث حمل بن مالك بن النابغة أنه قال : كنت بين ضرتين لي فضربت	243
48	حديث عائشة رضي الله عنها في لبس قطيفة علمها حرير	167
49	« حرام عليكم لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها »	132
50	« خبأت لك هذا يا مخزومة »	164
51	« الخمر من خمسة أشياء »	192
52	« الخمر من هاتين الشحرتين »	192
53	« فيما سقته السماء العشر ، وفيما سقي بغرب وداليه .. »	98
54	« الذكاة ما بين اللبة واللحين »	103
55	« ذهب حقلك »	212
56	روي عن رسول الله ﷺ أنه مس ناصية أمة ودعا لها بالبركة	125
57	روي هذا الجواب والفتوى عن رسول ﷺ	320
58	عانق ﷺ زيد بن حارثة	178

م	الحديث	الصفحة
59	عق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين رضي الله عنهما كبشاً كبشاً	398
60	عن عرفجة بن أسعد أنه أصيب أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفاً ...	140
61	« قوموا بنا نعود جارنا اليهودي »	137
62	كان الأعراب يقبلون أطراف النبي ﷺ	178
63	كان الرسول ﷺ والصحابة والتابعين رضي الله عنهم يمسحون بأطراف أرديتهم	137
64	كان النبي ﷺ يجيب دعوة المملوك	154
65	كانت بريرة تعدي إلى رسول الله ﷺ هدية وهي مملوكة	154
66	« كل غلام رهن بعقيقته حتى تذبح عنه »	398
67	« كل لعب ابن آدم باطل إلا ثلاثة ... »	148
68	« كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة »	181
69	« كل مسكر حرام »	200
70	« كل من سمين مالك »	117
71	« لا أدري بماذا أسر بفتح خير أم بقدوم جعفر »	178
72	« لا تستأجره بشيء منه »	88
73	« لا تضحوا بالمسنة فإن أعوز عليكم فالجذع من الضأن »	114
74	« لا تعد حتى تكفر »	134
75	« لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً »	302
76	« لا يحتكر إلا خاطئ »	159
77	« لعن الله في الخمر عشرا »	182
78	« اللهم تقبل هذه عن أمة محمد ممن شهد لك »	114
79	« اللهم سلط عليه كلباً من كلابك »	389
80	« ما أسكر كثيرة فقليله حرام »	200
81	« ما أنهر الدم وأفرى الأوداج ، فكل ما خلا السن ... »	106
82	« ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن أبي البيضاء إلا في المسجد »	146

م	الحديث	الصفحة
83	ما فعل رسول الله ﷺ بخير مما فتح عنوة ...	94
84	« ما وراءك يا عمار »	400
85	« مالي أجد منك ريح الأصنام »	141
86	« المحتكر ملعون ، والجالب مرزوق »	159
87	« من شرب الخمر فاجلدوه »	196
88	« من صلى على الجنازة في المسجد فلا شيء له »	146
89	« من قتل دون ماله فهو شهيد »	305
90	« منعت العراق قفيزها ودرهمها ، ومنعت الشام »	96
91	« موطنان لا أذكر فيهما : عند العطاس وعند الذبح »	113
92	نهى النبي ﷺ عن دواء يتخذ فيه الضفدع	185
93	نهى النبي ﷺ عن قفيز الطحان	87
94	نهى النبي ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة	165
95	نهى عن بيع السرطان	185
96	« هذا شر منه هذا حلية أهل النار »	141
97	« هو الطهور ماؤه الحل ميتة »	185
98	وبعث علياً رضي الله عنه إلى اليمن وفرض له	127
99	وذلك سنة النبي ﷺ حين ساق مائة بدنة ، نحر عامتها ..	104
100	وفد ثقيف دخلوا المسجد ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ	151
101	وفرض لمعاذ رضي الله عنه	127
102	يا رسول الله : أينحنى بعضنا لبعض ، قال : « لا »	178
103	« يذبح عن الغلام شاتان مثلان ، وعن الجارية شاة »	397

فهرس الآثار

م	الأثر	الصحابي	الصفحة
1	أبو سفيان بن حرب دخل المسجد عام الهدنة	أبو سفيان	152
2	« أحلتها آية وحرمتها آية فالتحریم أولى »	علي بن أبي طالب	135
3	« اشتروها فإنها رخيصة »	عبد الله بن عمر	125
4	« أفرغة أنت أم مشغولة »	علي بن أبي طالب	123
5	« ألقى الخمار عنك يا دفار أتتشبهين بالحرائر »	عمر بن الخطاب	126
6	« إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم »	عبد الله بن مسعود	196
7	أن طلحة بن عبيد الله قتل وعليه خاتم من ذهب	طلحة بن عبيد الله	142
8	بعث عمر رضي الله عنه عثمان بن حنيف رضي الله عنه حتى مسح سواد العراق	عمر بن الخطاب	95
9	التوقي عن الحرام في حال التعرض للشهادة أولى	عكرمة	176
10	« جردوا القرآن »	ابن مسعود	399

م	الأثر	الصحابي	الصفحة
11	« الحرم كله مسجد وكله مقام إبراهيم عليه السلام »	عبد الله بن عباس	180
12	« حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب »	عبد الله بن عباس	192
13	« ردوا علي السلام »	زياد بن جدير	149
14	روي أن قتيلاً وجد بين وادعه وأرحب	عمر بن الخطاب	264
15	روي عن ابن مسعود أنه أفق في الوصية بالسهم	عبد الله بن مسعود	354
16	روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه كان على بساطه مرفقة حرير	عبد الله بن عباس	169
17	روي عن عمر أنه قضى بذلك	عمر بن الخطاب	320
18	« السهم في كلام العرب السدس »	إياس بن معاوية	354
19	شرب أعرابي من سطيحة عمر رضي الله عنه	عمر بن الخطاب	201
20	« عرست فدعوت رهطاً من أصحاب رسول الله ﷺ فيهم أبو ذر »	أبو سعيد مولى أبي أسيد	154
21	عن أنس أنه جلس على مرفقة حرير	أنس	169
22	عن علي أنه أضاف قوماً فسقاهم فسكر بعضهم	علي بن أبي طالب	201
23	عن عمر رضي الله عنه أنه كان يشرب الشراب الشديد فوق طعامه	عمر بن الخطاب	201
24	فرض علي لشريح وعزله ، ثم أعاده وزاد في وظيفته	علي بن أبي طالب	127
25	فرض عمر لشريح	عمر بن الخطاب	127
26	كان أصحاب النبي ﷺ يفعلون ذلك - المعانقة -	-	178
27	كان خبيب سيد الشهداء حين صبر عما فعله عمار	خبيب	401
28	كان عمر رضي الله عنه يأخذ كفايته	عمر بن الخطاب	127
29	« كل نبذ يفسد عند أوانه فلا بأس به »	عبد الله بن عباس	203
30	« لأن أتكى على حجر الغضا أحب إلي من أن أتكى على مرافق الحرير »	سعيد بن أبي وقاص	168
31	لبس عامة الصحابة الخز	-	167
32	« لعلكما حملتها الأرض مالا تطيق »	عمر بن الخطاب	97

م	الأثر	الصحابي	الصفحة
33	لما استخلف أبو بكر رضي الله عنه فخرج بمتاع له يبيعه للفقهاء	أبو بكر	127
34	لما قتل عمر رضي الله عنه صلي عليه في المسجد	عمر بن الخطاب	146
35	« ما حرم الله تعالى من الحرائر شيئاً إلا حرم من الإمام مثله إلا العدد »	عمار بن ياسر	135
36	ما فعل عمر رضي الله عنه في سواد العراق بمشورة الصحابة	عمر بن الخطاب	94
37	« ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون »	عبد الله بن عمر	149
38	« نسخت الأضحية كل دم قبلها »	علي بن أبي طالب	399
39	« نأنا عنه رسول الله ﷺ » - الشراب الذي في إناء فضة -	حذيفة	171
40	« هذا لهم في الدنيا ولنا في الآخرة »	علي بن أبي طالب	169
41	« هي الخمر ليس لها كنية »	عبد الله بن عمر	197
42	وكان البراء بن عازب يلبسه	البراء بن عازب	142
43	وكذلك سعيد بن العاص	سعيد بن العاص	142
44	وكذلك فعله - عمر رضي الله عنه - بمصر حين افتتحه عمرو بن العاص	عمر بن خطاب	94

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن بغراخان	38
إبراهيم بن مسعود	40
ابن أبي ليلي	183
ابن سماعة	255
أبو بردة بن نيار	115

44	أبو بكر بن فورك
51	أبو المحامد الزالي
37	أبو المظفر أرسلان خان
387	أبو ثعلبة
59	أبو بكر الجصاص
58	أبو جعفر الطحاوي
7	أبو حنيفة
154	أبو ذر
43	أبو سعد المستوفي
154	أبو سعيد مولى أبي أسيد
152	أبو سفيان بن حرب
25	أبو سليمان الجوزجاني
37	أبو شجاع أرسلان خان
58	أبو طاهر الدباس
25	أبو عبيد القاسم بن سلام
34	أبو كالجار
99	أبو منصور الماتريدي
166	أبو موسى الأشعري
34	أبو نصر الملك الرحيم
142	أبو هريرة
22	أبو يوسف
26	أحمد بن حفص
28	أحمد بن حنبل

الصفحة

العلم

48.....	أحمد بن محمد البزدوي
38.....	أحمد خان
131.....	أسماء بنت أبي بكر
45.....	إسماعيل بن عباد
165.....	أكيدر دومة
397.....	أم كرز
131.....	أنس بن مالك
23.....	الأوزاعي
354.....	إياس بن معاوية
37.....	أيلك خان
57.....	البخاري
142.....	البراء بن عازب
154.....	بريرة
35.....	البساسيري
382.....	بشر
37.....	بغراخان
33.....	بهاء الدولة بن بويه
44.....	تاج الملك أبو الغنائم
23.....	الثوري
118.....	جابر بن عبد الله
178.....	جعفر بن أبي طالب
34.....	جلال الدولة
43.....	الحاكم بن عبد العزيز بن المعز الفاطمي
171.....	حذيفة بن اليمان
58.....	الحسن بن أحمد الزعفراني
133.....	الحسن بن زياد
48.....	الحسن بن علي البزدوي
19.....	الحسن بن فرقد
50.....	الحسن بن محمد الدربندي

37..... حسين جغري بك

الصفحة

العلم

243	حمل بن مالك بن النابغة
132	خالد بن الوليد
44	ختلغ أمير الحاج
382	الخصاف
38	خضر خان
88	رافع بن خديج
25	الرشيد
177	الزبير بن العوام
97	سهل بن حنيف
95	زهير بن أبي سلمى
51	زياد بن إلياس
149	زليح بن حدير
178	زيد بن حارثة
60	السرخسي
146	سعد بن أبي وقاص
142	سعيد بن العاص
34	سلطان الدولة
153	سلمان الفارسي
36	سليمان بن داود
398	سمرة بن جندب
146	سهيل بن بيضاء
16	الشافعي
127	شريح القاضي
95	الشعبي
38	شمس الملك
59	الصدر الشهيد
36	طغان خان
35	طغرل بك
38	طفغاج خان

142.....طلحة بن عبيد الله

الصفحة

العلم

146	عائشة
176	عبد الرحمن بن عوف
40	عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين
50	عبد العزيز بن أحمد الحلواني
48	عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوي
125	عبد الله بن عمر بن الخطاب
118	عبد الله بن أبي أوفى
132	عبد الله بن العباس
166	عبد الله بن عمرو بن العاص
176	عبد الله بن كثير
142	عبد الله بن مسعود
53	عبيد الله بن عمر الدبوسي
127	عتاب بن أسيد
389	عتبة بن أبي لهب
95	عثمان بن حنيف
388	عدي بن حاتم
140	عرفجة بن أسعد
39	عضد الدولة ألب أرسلان
166	عطارد
164	عقبة بن عامر
176	عكرمة بن أبي جهل
56	علي الرازي
21	علي بن أبي طالب
135	عمار بن ياسر
51	عمر بن محمد بن أحمد النسفي
50	عمر بن منصور الخنبي
94	عمرو بن العاص
398	عمرو بن شعيب
95	عمرو بن ميمون
187	عيسى بن أبان

الصفحة

العلم

117	غالب بن أبجر
166	فاطمة بنت حمزة
166	فاطمة الزهراء
7	فخر الإسلام البزدوي
40	فرخ زاد بن مسعود
32	القائم بأمر الله
32	القادر بالله
168	القاضي أبو عاصم
59	قاضي خان
34	قدر خان
60	القدوري
31	الكسائي
95	كسرى
58	الكنوي
23	مالك بن أنس
23	مالك بن دينار
51	محمد بن أحمد السمرقندي
19	محمد بن الحسن الشيباني
48	محمد بن الحسين البزدوي
48	محمد بن محمد البزدوي
39	محمد بن محمود بن سبكتكين
51	محمد بن نصر الخطيب
44	محمد بن هلال بن المحسن
39	محمود بن سبكتكين
164	مخرمة
23	مسعر بن كدام
39	مسعود بن محمود سبكتكين
34	مشرف الدولة
94	معاذ بن جبل

165..... معاوية بن أبي سفيان

الصفحة

العلم

159	معمر بن أبي معمر
33	المقتدي بأمر الله
132	المقداد بن معد يكرب
36	ملكشاه
40	مودود بن مسعود
28	النسائي
43	نظام الملك
45	نوح بن نصر الساماني
25	هشام بن عبيد الله الرازي
28	يحيى بن معين

فهرس القبائل

الصفحة	القبيلة
264	أرحب
33	البويهيون
100	تغلب
151	ثقف
35	السلاجة
43	الفاطمي
264.....	وادة

فهرس الأشعار

الصفحة

البيت

96 قرى بالعراق من قفیز ودرهم

فتغلل لكم مالا تغل لأهلها

فهرس البلدان

البلد	الصفحة
أرض العرب	97
أوطاس	119
بخارى	47
البصرة	22
بغداد	20
تركستان	37
الجزيرة	20
الحبشة	106
الحديبية	152
حرسنا	19
حلوان	96
خيبر	87
خراسان	22
دمشق	19
الرقعة	26
الرملة	20
الري	31
سمرقند	38
الشام	15
عبادان	96
العذيب	97
العراق	15
غزنة	39

97	القادسية
54	كس
20	الكوفة

الصفحة	البلد
171	المدائن
15	المدينة
43	مرو
43	مصر
22	مكة
96	الموصل
47	نسف
43	نيسابور
20	واسط
15	اليمامة

فهرس المفردات والمصطلحات الفقهية

الصفحة	الكلمة
182	الإباق
170	الإبريسم
229	الإبريق
138	الإتكاء
157	إتلاف
117	الأتن
126	الإجارة
146	الإجارة
109	أجازه
285	أجلى
158	الإحتكار
392	الأخرس
148	الأربعة عشر
96	الإردب
234	الأرش
93	الأرض الخراجية
93	الأرض العشرية
119	الاستبراء
85	الاستحقاق
243	استهل
208	الاستيفاء
337	اسم الجنس
193	اشتد
191	الأشربة
348	الأشل
275	أشلى

120	الأصل
109	الأضحية
392	اعتقل لسانه
157	الاعتياض
96	أغلت
105	أفوى
199	الإقرار
171	الاكتحال
401	الأكف
118	أكفؤوا
356	ألج
356	ألد
120	أم الولد
336	أم ولد
123	الأمة
388	أمسكن
100	أنزال
105	الإنهار
305	أهل البغي
136	أهل الذمة
180	الباد
334	البازي
91	الباطل
245	البالوعة
209	بد
129	البدعة
104	البدنة
213	البراءة
246	السوج
175	البطانة
366	البعير

154.....	البغل
160.....	البقعة
335.....	البهيمة
266.....	البواري
396.....	بيت النار
404.....	بيضة المسلمين
351.....	البيعة
399.....	التحجير
192.....	التخليل
96.....	التخوم
138.....	التربيع
132.....	تربو
161.....	التسجير
149.....	تشحيز
140.....	التضبيب
162.....	التعزير
399.....	التعشير
170.....	النكة
158.....	التلقي
121.....	تمول
172.....	التمويه
175.....	التنفيل
259.....	التنور
163.....	توسد
212.....	التوى
129.....	ثمة
114.....	الثني
237.....	الثنية
373.....	ثوب هروي
159.....	الجالب
167.....	الجبة

114.....	الجدع
93.....	الجريب
320.....	الجزار
103.....	الجزور
88.....	الجزية
125.....	الجلباب
145.....	الجنابة
151.....	الجناب
161.....	الجنابة
215.....	الجياد
88.....	الحائط
379.....	الحانوت
119.....	الحبالى
155.....	الحجر
156.....	الحجر
299.....	الحد
163.....	الحريز
404.....	حريم
266.....	الحسبة
220.....	الحشرات
324.....	الحشفة
167.....	الحشو
186.....	الحقنة
166.....	الحلة
105.....	الحلقوم
141.....	الحلي
337.....	الحنث
350.....	الحوالة
115.....	الحول
119.....	الحيالى
119.....	الحيض

130.....	خامل الذكر
263.....	خبطت
183.....	الخبيث
93.....	الخراج
167.....	الخز
390.....	الخشاسة
289.....	الخصم
324.....	الخصي
239.....	الخطة
21.....	الخلقان
166.....	الخمار
150.....	الخمير
191.....	الخمير
173.....	الخنصر
218.....	الدار
98.....	الدالية
472.....	الدب
153.....	الدراهم
26.....	درب
125.....	الدرة
203.....	الدردى
208.....	الدرك
181.....	الدعار
322.....	الدعوى
244.....	الدكان
153.....	الدنانير
171.....	الدهقان
163.....	الديباج
232.....	الدية
150.....	الدين
103.....	الذبح

360	الذرع
103	الذكاة
181	الراية
95	الرسم
127	الرشوة
93	الرطوبة
154	الرغيف
371	رقيق
199	الرمالك
154	الرهط
208	الرهن
97	الريع
193	الزبد
206	الزجر
104	الزرع
93	الزعفران
156	الزنا
162	الزنبور
215	زيوف
133	السؤر
263	السائق
186	السام
98	السانية
471	السباع
119	سبايا
167	السدى
235	السراية
169	السرّج
223	السرطان
121	السرّقين
201	السطيحة

374	سعى
181	السفهاء
219	السلحفاة
211	السلم
110	السوم
473	الشاهين
237	الشبهة
232	شججته
89	الشركة
148	الشطرنج
84	الشفعة
239	شقص
150	الشهادة
305	شهر
313	صالح
371	الصبرة
141	الصفير
85	الصفقة
473	الصقر
350	الصك
306	الصيال
206	الصيد
145	الضرب
222	الضفدع
213	الضمان
185	الطحال
115	طعن
199	الطلاق
181	الطوق
193	الظروف
110	ظلعها

120.....	الظهار
175.....	الظهارة
153.....	العارية
238.....	العاقلة
180.....	العاكف فيه
136.....	العبادة
187.....	العتق
115.....	العتود
110.....	العجفاء
137.....	العجم
122.....	العدالة
128.....	العدة
121.....	الغذرة
110.....	العرجاء
154.....	عرست
325.....	العصبة
271.....	العصمة المؤثمة
271.....	العصمة المقومة
245.....	عطب
99.....	عطلها
94.....	العقار
124.....	العقاص
126.....	العقد
275.....	عقر
333.....	عقر
243.....	العقل
142.....	العلم
404.....	عم النفير
222.....	العنبر
94.....	عنوة
324.....	العنين

342.....	العهدة
110.....	العوراء
325.....	العي
98.....	الغرب
226.....	الغرم
177.....	الغزل
128.....	الغصب
157.....	الغلام
162.....	الفاحش
101.....	الفاسد
122.....	الفاسق
320.....	الفتوى
120.....	الفرع
164.....	الفروج
160.....	الفسطاط
143.....	الفص
325.....	الفصاحة
317.....	فقاً
336.....	الفقراء
216.....	الفكاك
469.....	الفهد
232.....	قارعة الطريق
105.....	القرن
175.....	القرز
240.....	القسامة
320.....	القصاب
233.....	القصاص
126.....	القضاء
150.....	القضاء
130.....	القضيب
301.....	القطار

167	القطيفة
105	القفا
88	القفيز
88	قفيز الطحان
148	القمار
265	القنطرة
236	القود
99	القير
393	الكاغد
109	كبشين
84	الكتاب
218	الكتابة
263	القدم
86	كربها
172	الكرسي
93	الكرم
401	الكستيج
133	الكفارة
142	الكفارة
208	الكفالة
126	كفاية
352	الكنيسة
244	الكنيف
243	الكنهان
110	لا تنقي
103	اللبة
170	اللبنه
168	اللحمة
103	الليان
185	لفظ
155	اللقيط

119	اللمس
259	الليطة
111	المؤن
112	ما أهل به لغير الله
191	مائية
91	المأذون
256	المباشرة
125	متقنعة
200	المثلث
183	المجوسي
98	المحاقل
86	المحاقل
247	المحجور
183	المُحرم
239	المحلة
187	المدبر
96	المُدَى
108	المدى
143	المذهب
250	المَر
361	المراوحة
210	المرتد
169	المرفقة
105	المريء
201	المزادة
86	المزارعة
130	المزامير
119	المس
336	المساكين
95	مسح
243	المسطح

173.....	المسكر
348.....	المسلول
143.....	المسمار
114.....	المسنة
178.....	المصافحة
160.....	المصر
176.....	المصمت
229.....	المصوغ
87.....	المضاربة
171.....	المضبيب
86.....	المعاملة
177.....	المعانقة
127.....	المعتزلة
281.....	المعتوه
176.....	المعرة
167.....	المعصفر
170.....	المفضض
348.....	المفلوج
338.....	المقاسمة
213.....	المقاصة
348.....	المقعد
179.....	المكاعمة
179.....	المكامة
86.....	المكروه
167.....	مكفوف
244.....	من عرض الناس
107.....	المنخقة
126.....	المنسك
207.....	منفلتا
309.....	مهر المثل
242.....	الموضحة

107	الموقوذة
376	الميراث
244	الميزاب
148	الميسر
171	الميل
161	الميل
246	ناتئ
125	الناصية
140	النتن
103	النحر
138	النخوة
148	النرد
167	النسج
137	نسمة
193	نش
136	النصراني
263	نفحت
99	النفط
209	النفقات
197	النقيع
128	النكاح
170	النموذج
192	النبيء
129	النياحة
136	الهبة
247	هدر
114	الهدي
186	الهرم
105	الودج
119	الودك
140	الورق

128.....	الوصي
292.....	الوصية
97.....	الوظيفة
26.....	وقر
179.....	الوقف
218.....	الوكالة
326.....	الولاء
155.....	الولاية
155.....	الولي
129.....	الولاية
126.....	يادفار
118.....	يبيع
391.....	يحقن
172.....	يخلص
208.....	يذوب
352.....	يسرج
141.....	الشب
130.....	يشين
199.....	يضعن
243.....	يطل
93.....	يطبق
397.....	يعق
156.....	يعول
333.....	يفتض
333.....	يفضيها
396.....	يكرهه
137.....	يمتخط
398.....	ينسك
136.....	اليهودي
393.....	يوميء ايماء

فهرس أسماء الحيوانات

الاسم	الصفحة
الإبل	104
الأتن	117
الأسد	390
إنسان البحر	184
البازي	334
الباشق	390
البدنة	104
البعير	320
البغل	132
البقر	104
البهيمة	258
الثني	114
الجدع	114
الجزور	104
الحشرات	183
الحمر الأهلية	117
الخنزير	184
الدب	390
الرماء	199
الزنبور	138
السباع	389
السرطان	185
السحفاة	183
السماك	184
الشاة	104

390.....	الشاهين
390.....	الصقر
185.....	الضفدع
115.....	العتود
185.....	العنبر
104.....	الغنم
387.....	الفهد
301.....	القطار
109.....	كبشين
184.....	الكلب
114.....	المسنة

فهرس المصادر الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
الأمالى	382.....
الحضر والإباحة للقاضى أبو عاصم العامرى	173.....
السفر الكبفر	140.....
شرح الآثار للطحاوى	178.....
شرح الجامع الصغفر لأبى منصور الماترىدى	99.....
الكتاب (الجامع الصغفر)	111.....
معرفة الصحابة لأبى عبد الرحمن بن أبى اللفث البخارى	145.....
نواذر هشام	170.....

فهرس القواعد الأصولية

(كما وردت بلفظ المؤلف)

الصفحة	القاعدة
401	الإباحة لا يبقى معها حظر
294	أجزاء الركن لا يتبع بعضها بعضاً
193	إذا أريدت الحقيقة لم يتناول المجاز
134	إذا ثبت التحريم بالنص وجب العمل بمقتضاه
202	إذا ثبت حقيقته بطل حازه
337	اسم الجنس يتناول الواحد فصاعداً
394	الإشارة إذا عرفت قامت مقام العبارة في الأحكام كلها
194	التعدية للأحكام دون الأسماء
177	الحرام لا يحل إلا عند الضرورة ، والضرورة تدفع بالأدنى
108	الحل والحرمة يحتاط فيهما
293	الحكم يضاف إلى العلة
206	الدلالة عند الصريح لغو
111	الربع قد يلحق بالكثير في باب الاحتياط
401	الرخصة عبارة عن مباشرة المحرم مع قيام المحرم
401	صيانة حياة المكروه ظاهراً وباطناً أحق من صيانة الدين ظاهراً
149	العبرة للغالب في التحريم
223	العبرة للمعاني
207	العدم ليس بشيء فلا يصح معارضاً ولا شبهة
400	كفى بالعجز عذراً
108	كل كراهية فهو تحريم
396	لا يتحرى عند غلبة الحرام وعند الاستواء
193	لا يصلح الاسم حقيقة لكل مع التفاوت
272	البيان حكم الإنشاء من وجه وحكم الإظهار من وجه

- 108..... ليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط
- 138..... ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن
- 222..... ما صار وسيلة إلى الواجب فهو واجب
- 100..... ما يؤكد السبب لم يناف الواجب
- 349 المعرفة إذا أعيدت أو أعيدت النكرة على سبيل التعريف كان الثاني عين الأول
- 233 المعلق بالشرط كالمستأنف عند وجوده

فهرس القواعد والضوابط الفقهية

(كما وردت بلفظ المؤلف)

الصفحة	القاعدة
100	إذا اجتمعت العقوبة تداخلت
150	إذا لم ينعقد البيع لم يجب الثمن فلم يملكه
143	إنما العبرة بالخلفة التي إليها تكون النسبة في الحكم والشرعية
298	البراء ينافي الكمال بطريق السراية
241	بلفسق لا يرد الإقرار
388	التحريم بالشبهة أحق
186	التداوي بالحرام باطل حرام
241	تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقر به لا يبطل إقراره في الباقي
311	الحجر يؤثر في الأقوال دون الأفعال
388	الحرمة تثبت إذا حلت الشبهة
159	الحق الخاص يسقط عند حق العامة
208	الرهن لا يحتمل الإضافة والتعليق بالخطر
255	سراية الفعل تنسب إلى الفعل شرعاً
206	الشبهة لما لم تعتبر في التحريم ففي الإباحة أولى
384	شهادة المتهم لا تقبل وشهادة الخصم لا تقبل
312	الصبي يؤخذ بأفعاله
313	الظاهر حجة للدفع لا للاستحقاق
334	ضمان كل العين يمنع ضمان كل جزء منه
218	العقد إنما ينفذ بالملك
248	عمد الصبي مثل خطئه
300	الغصب من أسباب الضمان
280	الفاسد لا بد من أن يصير شبهة
242	فسق الشاهد يرد شهادته

330	فعل البهائم هدر
241	لا يرد الإقرار بالفسق
241	لا يصح استيفاء القصاص مع الشبهة
212	لا يصح رهن مالا يصح الاستيفاء
286	للمكاتب شبهة الملك في أكسابه
143	ما كان تبعا محضاً لم يكن به عبرة
300	ما يصير به المشتري قابضاً للمبيع يصير به المغصوب منه مسترداً للغصب
101	مجيء كل شيء بمجيء أوله
154	من ملك شيئاً ملك ما كان من ضروراته
341	الوصية تسري إلى الزوائد الحادثة قبل القسمة
346	الولاية لا تقبل التجزئ

فهرس الإجماع

المسألة	الصفحة
أجمع الفقهاء على جواز المضاربة	87
المزارعة تتعقد إجارة بالإجماع	88
التقدير في الخراج	96
إجماع الصحابة رضي الله عنهم في بني تغلب	100
إذا مات الذمي في بعض السنة أو عند تمام السنة لم تؤخذ الجزية بالإجماع	101
أجمع الصحابة على النحر في الإبل والبقر والذبح في الغنم	104
أجمع الفقهاء وأكثر أهل اللغة على أن الجذع من الضأن ما أتى عليه أكثر الحول وأن الثني ما تم له الحول	115
الثني من الإبل هو الذي تم له خمسة أحوال ، وطعن في السادس بالإجماع	116
أجمع المسلمون أن خبر الواحد في المعاملات حجة	122
أجمع المسلمون على إباحة رزق القاضي	127
المراد من تحريم الأمهات في حق اقتضاء الشهوة وأسبابه بالإجماع	134
أجمع المسلمون على تحريم القمار	148
من جلب شيئاً من أرضه فحبسه فليس باحتكار بالإجماع	160
بيع البيوتات جائز بالإجماع	179
استعمال الدواء جائز بإجماع المسلمين	186
أجمعوا أنه لو سكر من الطلاء المطبوخ الذي ذهب ثلثاه وجب الحد	199
والسُّكر منه عنده بمنزلة السُّكر من البنج ولبن الرِّمَّاء أنه يمنع وقوع الطلاق والعنق	
والبيع والإقرار بالإجماع	200
الرهن للاستيفاء بالإجماع	212
الأصل أن العقد إنما ينفذ بالملك بالإجماع	218
إن لم يترك العبد المقتول عمداً وفاء بمكاتبته وترك ورثة أحراراً فللمولى	
القصاص بالإجماع	236
أن وجود القتل في المحلة يوجب الدية على أهل المحلة	240

- 247الصبي الذي يعقل يضمن بالإجماع
- 258أن الحرم مأمّن بالإجماع للخائف
- 259القتل بالنار فيه القصاص بالإجماع
- 259الذبح بليطة القصب فيه القصاص بالإجماع
- 297ففي هذا الفصل اعتبر حال الرمي بالإجماع
- 331من قتل نفسه يأثم بالإجماع
- 337الفقراء جنس غير المساكين بالإجماع
- 341الوصية تسري إلى الزوائد الحادثة قبل القسمة بالإجماع
- 346يملك أحد الوصيين التقاضي عن الورثة الصغار بالإجماع
- 346أجمعوا في أشياء أن أحد الوصيين ينفرد في التصرف
- 352وصية الذمي بما هو قرابة عندنا وعندهم جائز بالإجماع
- 353وقد وضع المسألة في الكتاب في تعيين الموصى لهم ، فصحت بالإجماع
- 361فصح كما في مثل ذر عان نصف البيت بالإجماع
-وكذلك الشهادة بالدين إذا كان على ما ذكر في الكتاب لكنه في حال الحياة والصحة
- 381فهو مقبول بالإجماع
- 402أجمع المسلمون على كل أهل الذمة أن يؤخذوا بإظهار الكستجات

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

التفسير :

- 1 - أحكام القرآن . أحمد بن علي بن أبي بكر محمد البغدادي المعروف بالخصاص . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1415هـ .
- 2 - أحكام القرآن لابن العربي . محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي . راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد عبد القادر عطا . (ط.د.) بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1416هـ ، 1995م .
- 3 - تفسير ابن أبي حاتم . (مرقم آليا غير موافق للمطبوع) . المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية .
- 4 - تفسير القرآن العظيم . إسماعيل بن عمر بن كثير . تحقيق : سامي بن محمد سلامة . الطبعة الثانية . دار طيبة للنشر 1420هـ 1999م .
- 5 - تفسير الجلالين . جلا الدين محمد بن أحمد المحلي وجلا الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . الطبعة الأولى . القاهرة : دار الحديث .
- 6 - جامع البيان في تأويل القرآن محمد بن جرير الطبري . تحقيق : أحمد بن محمد شاكر . الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة 1420هـ ، 2000م .

الحديث وشروحه وغريبه :

- 1 - الآثار . محمد بن الحسن الشيباني . صححه وعلق عليه : أبو الوفاء الأفعاني . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، 1413هـ ، 1993م .
- 2 - الآثار لأبي يوسف . (مرقم آليا غير موافق للمطبوع) . المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية .
- 3 - الأحاديث المختارة . محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي . تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش . الطبعة الأولى . مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة 1410هـ .

- 4 - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه . محمد بن اسحاق الفاكهي . تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش . (ط.د.) . مكة المكرمة : مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة 1407هـ ، 1986م .
- 5 - الأدب المفرد . أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . الطبعة الثالثة . بيروت : دار البشائر الإسلامية ، 1409هـ ، 1989م . (الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها)
- 6 - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . محمد ناصر الدين الألباني . إشراف : محمد زهير الشاويش . الطبعة الثانية . بيروت : المكتب الإسلامي ، 1405هـ ، 1985م .
- 7 - بلوغ المرام من أدلة الأحكام . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي . الطبعة الثامنة . لبنان بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، 1420هـ ، 1999م .
- 8 - التعليق الممجد لموطأ الإمام محمد . عبد الحي اللكنوي . (مطبوع مع موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن) . تحقيق : تقي الدين الندوي . الطبعة الأولى . دمشق : دار القلم ، 1413هـ ، 1991م
- 9 - تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم . محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي . تحقيق : زبيدة محمد سعيد . الطبعة الأولى . القاهرة - مصر : مكتبة السنة 1425هـ ، 1995م .
- 10 - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة : مكتبة نزار مصطفى ، 1417هـ ، 1997م .
- 11 - الجوهر النقي . (المطبوع مع سنن البيهقي) .
- 12 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني . الطبعة الرابعة . بيروت : دار الكتاب العربي 1405هـ .
- 13 - السلسلة الصحيحة . محمد ناصر الدين الألباني . (ط.د.) . الرياض : مكتبة المعارف (ت.د.) .
- 14 - السلسلة الضعيفة . محمد ناصر الدين الألباني . (ط.د.) . الرياض : مكتبة المعارف (ت.د.) .
- 15 - سنن ابن ماجه . حكم على أحاديثه و آثاره وعلق عليه . حمد ناصر الدين الألباني . اعتنى به : مشهور بن حسن آل سليمان . الطبعة الأولى . الرياض : مكتبة المعارف . (ت . د .) .
- 16 - سنن أبي داود . حكم على أحاديثه و آثاره وعلق عليه . حمد ناصر الدين الألباني . اعتنى به : مشهور بن حسن آل سليمان . الطبعة الثانية . الرياض : مكتبة المعارف . (ت . د .) . 1427هـ ، 2007م .
- 17 - سنن الترمذي . حكم على أحاديثه و آثاره وعلق عليه . حمد ناصر الدين الألباني . اعتنى به : مشهور بن حسن آل سليمان . الطبعة الأولى . الرياض : مكتبة المعارف . (ت . د .) .
- 18 - سنن الدارقطني . علي بن عمر الدارقطني . تحقيق : سيد عبد الله هاشم اليماني . (ط.د.) . بيروت : دار المعرفة 1386هـ ، 1966م .

- 19 -السنن الكبرى . أبي بكر أحمد بن الحسين الخرساني البيهقي . ضبط متنه وقدم له : أبو عبد الله عبد السلام بن عمر علوش . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية _ الرياض : مكتبة الرشد ، 1425 هـ ، 1004 م .
- 20 -سنن النسائي . حكم على أحاديثه و آثاره وعلق عليه . حمد ناصر الدين الألباني . اعتنى به : مشهور بن حسن آل سليمان . الطبعة الأولى . الرياض : مكتبة المعارف . (ت . د .) .
- 21 -شرح معاني الآثار . أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي . تحقيق : محمد زهري النجار . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1399م .
- 22 -شعب الإيمان . أحمد بن الحسين البيهقي . تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، 1410هـ .
- 23 -الضعفاء الكبير . محمد بن عمرو بن موسى العقيلي . تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي . الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتب العلمية 1418هـ .
- 24 -الطبقات الكبرى . أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري . (ط . د .) . بيروت : دار صادر (ت . د .) .
- 25 -غريب الحديث عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي . تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1958م .
- 26 -غريب الحديث . عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . تحقيق : عبد الله الجبوري . الطبعة الأولى . بغداد : مطبعة العاني 1397هـ .
- 27 -غريب الحديث . أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي . تحقيق : محمد عبد المعيد خان . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتاب العربي . 1396هـ .
- 28 -الفائق في غريب الحديث والأثر . محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل . الطبعة الثانية . لبنان : دار المعرفة (ت . د .) .
- 29 -فتح الباري شرح صحيح البخاري . شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني . طبعة جديدة على الطبعة التي حققها ورقمها : عبد العزيز بن باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1425هـ ، 2004م .
- 30 -فقه السيرة . محمد الغزالي . تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . الطبعة السابعة . دمشق : دار القلم ، 1998م .
- 31 -الكامل في ضعفاء الرجال . عبد الله بن عدي الجرجاني . تحقيق : سهيل زكار يحي مختار غزاوي . الطبعة الأولى والثانية والثالثة . بيروت - لبنان : دار الفكر 1404هـ ، 1984م - 1405هـ ، 1985 - 1409هـ ، 1998م .

- 32 -الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العيسوي . ضبطه وصححه و رقم أحاديثه : محمد عبد السلام شاهين . الطبعة الثانية . بيروت _ لبنان : دار الكتب العلمية 1426 هـ ، 2005 م .
- 33 -كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس . إسماعيل بن محمد العلجوني . صححه وعلق عليه : أحمد القلاش . (ط.د.) . القاهرة : داتر التراث (ت.د.) .
- 34 -لسان الميزان . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق : دائرة المعارف النظامية - الهند . الطبعة الثالثة . بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1406 هـ ، 1986 م .
- 35 -المستدرک علی الصحيحین . أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية . 1411 هـ 1990 م . (مع تعليقات الذهبي في التلخيص) .
- 36 -مسند أبي داود الطيالسي . سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي . (ط.د.) . بيروت : دار المعرفة . (ت.د.) .
- 37 -مسند أبو يعلى . أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلی التميمي . تحقيق : حسين سليم أسد . الطبعة الأولى . دمشق : دار المآذون للتراث ، 1404 هـ ، 1984 م . (الأحاديث مذيلة بأحكام حسين أسد عليها)
- 38 -مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني . (ط.د.) . القاهرة : مؤسسة قرطبة (ت.د.) . الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها .
- 39 -مسند البزار . المعروف بمسند البزار . أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار . تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله (ط.د.) . بيروت : مؤسسة علوم القرآن ، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم (ت.د.) .
- 40 -مشكل الآثار . (مرقم آليا غير موافق للمطبوع) . المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية .
- 41 -المصنف . عبد الرزاق بن همام الصنعاني . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . الطبعة الثانية . بيروت : المكتب الإسلامي ، 1403 هـ ، 1983 م .
- 42 -المعجم الأوسط . سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق : طارق بن عوض الله ، عبد المحسن الحسيني (ط.د.) . القاهرة : دار الحرمين 1415 هـ .
- 43 -المعجم الكبير . سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي . الطبعة الثانية . الموصل : مكتبة العلوم والحكم 1404 هـ ، 1983 م .
- 44 -موسوعة الحديث الشريف (الكتب الستة) . من قبل بعض طلبة العلم . بإشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ . الطبعة الثالثة . المملكة العربية السعودية _ الرياض : دار السلام ، 1421 هـ ، 2000 م .
- 45 -موطأ مالك رواية محمد بن الحسن . مالك بن أنس الأصبحي . تحقيق : تقي الدين الندوي . الطبعة الأولى . دمشق : دار القلم 1413 هـ ، 1991 م .

- 46 -ميزان الاعتدال في نقد الرجال . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق : علي محمد البجاوي . (ط.د.) . لبنان - بيروت : دار المعرفة (ت.د.)
- 47 -نصب الراية لأحاديث الهداية . أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي . تحقيق : أحمد شمس الدين . بيروت - لبنان . دار الكتب العلمية ، 1422 هـ ، 2002 م .
- 48 -النهاية في غريب الحديث والأثر . مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ، ابن الأثير . تحقيق : محمود محمد الطناحي . (ط . د .) . بيروت - لبنان : دار الفكر ، (ت . د .) .

العقيدة :

- 1 -التوسل أنواعه وأحكامه . بحوث كتبها وألقاها محمد ناصر الدين الألباني . ألف بينها ونسقتها : محمد عيد العباسي . الطبعة الخامسة . بيروت : المكتب الإسلامي 1406 هـ ، 1986 م .
- 2 -شرح الطحاوية في العقيدة السلفية . صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي . تحقيق : أحمد بن محمد شاكر . (ط.د) . المملكة العربية السعودية - الرياض : وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 1418 هـ .
- 3 -الفرق بين الفرق وبين الفرق الناجية . عبد القاهر بن طاهر البغدادي . الطبعة الثانية . بيروت : دار الآفاق الجديدة 1977 م .
- 4 -الملل والنحل . محمد بن عبد الكريم الشهرستاني . تحقيق : محمد سيد كيلاي . (ط.د) . بيروت : دار المعرفة 1404 هـ .
- 5 -الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة . إشراف وتخطيط ومراجعة : مانع بن حماد الجهني . الطبعة الخامسة . الرياض : دار الندوة العالمية 1424 هـ .
- 6 -الوجيز في عقيدة السلف الصالح . عبد بن عبد الحميد الأثري . تقديم : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية : وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف 1422 هـ .

الفقه :

الفقه الحنفي :

- 1 -الاختيار لتعليق المختار . عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي . تحقيق : علي عبد الحميد أبو الخير ومحمد وهي سليمان . الطبعة الأولى . دمشق - بيروت : دار الخير ، 1419 هـ ، 1998 م .
- 2 -الأصل (المبسوط) . محمد بن الحسن الشيباني . اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه : أبو الوفاء الأفعاني . (ط.د.) . الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن 1388 هـ ، 1996 م .

- 3 -الأصل (المبسوط) . محمد بن حسن الشيباني . المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية .
- 4 -البحر الوائق شرح كنز الدقائق . محمد بن حسين بن علي الطوري . الطبعة الثالثة . بيروت _ لبنان : دار المعرفة ، 1413 هـ ، 1993 م .
- 5 -بداية المبتدي . برهان الدين بن علي أبي أبكر المرغيناني . (مطبوع مع تكملة فتح القدير) .
- 6 -بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي . تحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان 1418 هـ ، 1997 م .
- 7 -البنية في شرح الهداية . أبو محمد محمود بن أحمد العيني . الطبعة الثانية . بيروت _ لبنان : دار الفكر ، 1411 هـ ، 1990 م .
- 8 -تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق . فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي . تحقيق : أحمد عزو عناية . الطبعة الأولى . بيروت _ لبنان : دار الكتب العلمية ، 1420 هـ ، 2000 م .
- 9 -تحفة الفقهاء . علاء الدين السمرقندي . الطبعة الأولى . بيروت _ لبنان : دار الفكر ، 1424 هـ ، 2003 م .
- 10 -تكملة فتح القدير (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار) . شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده الأفندي . (ط . د .) . بيروت _ لبنان : دار الفكر ، (ت . د) .
- 11 -تنوير الأبصار . للتمرتاشي . (مطبوع مع حاشية ابن عابدين) .
- 12 -الجامع الصغير . محمد بن الحسن الشيباني . (ط . د .) . باكستان _ كراتشي : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، 1411 هـ ، 1990 م .
- 13 -حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار) . محمد أمين ، الشهير بابن عابدين مع تكملة لنجل ابن عابدين . (ط . د .) . بيروت _ لبنان : دار الفكر ، 1415 هـ ، 1995 م .
- 14 -حاشية الشيخ الشلي على تبين الحقائق . (مطبوع مع تبين الحقائق) .
- 15 -حاشية سعدي جلي على شرح العنايه ، (مطبوع مع فتح القدير) .

- 16 -خلاصة الدلالة في تنقيح المسائل . حسام الدين علي بن أحمد الرازي . تحقيق : محمد بن مطلق المصري . رسالة ماجستير . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . مركز الدراسات الإسلامية . جامعة أم القرى . مكة المكرمة 1422، 1423 هـ .
- 17 -الدر المختار شرح تنوير الأبصار . محمد بن علي بن محمد ، المعروف بعلاء الدين الحصكفي . (مطبوع مع حاشية ابن عابدين) .
- 18 -شرح الجامع الصغير . للحسن بن منصور الأوزجندی ، المعروف بقاضيخان . تحقيق : عبد العليم الأجورد خان . رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه . قسم الدراسات العليا الشرعية . كلية الشريعة . جامعة أم القرى . مكة .
- 19 -شرح الزيادات للإمام محمد بن الحسن الشيباني . تأليف : فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی ، المعروف بقاضي خان . قاسم أشرف ونور أحمد وآخرين . الطبعة الأولى _ بيروت _ لبنان : دار إحياء التراث العربي ، 1426 هـ ، 2005 م .
- 20 -شرح السير الكبير . محمد بن حسن الشيباني . محمد بن أبي سهل السرخسي . المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية .
- 21 -شرح الوقاية . عبيد الله بن مسعود المحبوبي المعروف بصدر الشريعة الأصغر . تحقيق : أفنان بنت محمد تلمساني . رسالة دكتوراة . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . فرع الفقه . جامعة أم القرى . مكة المكرمة 1422 هـ ، 2002 م .
- 22 -شرح مختصر الطحاوي . أحمد بن علي بن أبي بكر البغدادي المعروف بالخصاص . تحقيق : زينب فلاتة . رسالة دكتوراه . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . فرع الفقه . جامعة أم القرى . مكة المكرمة .
- 23 -العناية على الهدايه . محمد بن محمود البابرقي (مطبوع مع فتح القدير) .
- 24 -الفتاوى الهندية والعالمكيري . و علامه الهمام مولانا الشيخ نظام وجماعه من علماء الهند . الطبعة الرابعة . بيروت _ لبنان : دار إحياء التراث العربي ، 1406 هـ 1986 م .
- 25 -الكتاب (مختصر القدوري) (مطبوع مع اللباب) .
- 26 -كنز الدقائق . أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي . (مطبوع مع تبين الحقائق) .
- 27 -اللباب في شرح الكتاب . عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني ، الحنفي . (ط . د .) . بيروت _ لبنان : المكتبة العلمية (ت . د .)

- 28 -المبسوط . شمس الدين السرخسي . (ط . د .) . بيروت _ لبنان : دار المعرفة ، 1409 هـ ، 1989 م .
- 29 -مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبح . للشيخ الحلبي شيخي زاده عبد الرحمن ابن الشيخ محمد سليمان المعروف بداماد أفندي . قدم لها : محمد عبد الرحمن المرعشلي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي 1422 هـ ، 2991 م .
- 30 -المخطط البرهاني . محمود بن أحمد بن الصدر الشهيد . (ط.د.) دار إحياء التراث العربي (ت.د.) .
- 31 -مختصر اختلاف العلماء . أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامه الطحاوي . اختصره : أبو بكر أحمد بن علي الحصص الرازي . تحقيق : عبد الله نذير أحمد . الطبعة الأولى . بيروت _ لبنان : دار البشائر الإسلامية ، 1416 هـ ، 1995 م .
- 32 -مختلف الروايات . أبي الليث السمرقندي . رواية وترتيب : العلاء العالم السمرقندي ، دراسة وتحقيق : عبد الرحمن بن مبارك الفرج . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية _ الرياض : مكتبة الرشد ، 1426 هـ ، 2005 م .
- 33 -موسوعة القواعد الفقهية المقارنة المسماه (التجريد) . أحمد بن محمد القدوري . تحقيق : مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية : محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد . الطبعة الأولى . مصر : دار السلام ، 1425 هـ ، 2004 م .
- 34 -النافع الكبير . أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي . (مطبوع مع الجامع الصغير) .
- 35 -المهتدي . برهان الدين علي بن أبي بلو المرغيناني . (مطبوع مع تكملة فتح القدير) .

الفقه الشافعي :

- 1 -الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان . زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم . تحقيق : عبد الكريم الفضيلي . الطبعة الأولى . صيدا - بيروت : المكتبة العصرية 1418 هـ ، 1998 م .
- 2 -الإقناع . محمد الشربيني الخطيب . . (ط.د.) . بيروت : دار الفكر 1415 هـ .
- 3 -الأم . محمد بن إدريس الشافعي . اعتنى به : حسان عبد المنان . (ط.د.) . عمان - الأردن : بيت الأفكار الدولية (ت.د.) .

- 4 - روضة الطالبين . يحيى بن شرف النووي . إشراف زهير الشاويش . الطبعة الثانية . بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامي 1405هـ ، 1985م .
- 5 - الشرح الكبير (فتح العزيز بشرح الوجيز) . عبد الكريم بن محمد الرافعي . (ط.د.) . بيروت : دار الفكر (ت.د.) .
- 6 - المجموع شرح المذهب تكملة . يحيى بن شرف النووي . والتكملة للسبكي والمطيعي (ط.د.) . بيروت : دار الفكر (ت.د.) .
- 7 - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . محمد الخطيب الشربيني . (ط . د .) . (م . د .) : دار الفكر (ت . د .) .
- 8 - المذهب . إبراهيم بن علي الشيرازي . (ط.د.) . بيروت : دار الفكر (ت.د.) .
- 9 - النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة . أبو إسحاق بن إبراهيم الشيرازي . تحقيق : زكريا عبد الرزاق المصري . رسالة دكتوراه . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . فرع الفقه . جامعة أم القرى . مكة المكرمة 1405هـ .
- 10 - الوسيط . محمد بن محمد بن محمد الغزالي . تحقيق : أحمد إبراهيم ومحمد تامر . الطبعة الأولى . القاهرة : دار السلام 1417هـ .

الفقه المالكي :

- 1 - الاستذكار . يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري . تحقيق : سالم محمد عطا ومحمد معوض . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1421هـ ، 2000م .
- 2 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد . محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الأندلسي . تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1418هـ ، 1997م .
- 3 - الشرح الكبير . أبو البركات سيدي أحمد الدرديل . (ط.د.) . (م.د.) : إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه . (ت.د.)
- 4 - مختصر خليل . خليل بن إسحاق الجندي . تحقيق : أحمد جاد . الطبعة الأولى . القاهرة : دار الحديث 1426هـ ، 2005م .
- 5 - المدونة الكبرى . مالك بن أنس . (ط.د.) . لبنان - بيروت : دار صادر . (ت.د.) .
- 6 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف بالخطاب . الطبعة الثانية . بيروت : دار الفكر 1398هـ .

الفقه الحنبلي :

- 1 -الشرح الكبير لابن قدامة . (مطبوع مع المغني) .
- 2 -المغني . محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر 1417هـ ، 1997م .

الفقه الظاهري :

- 1- المحلى في شرح المحلى بالحجج والآثار . علي بن أحمد بن حزم الأندلسي . اعتنى به : حسان عبد المنان (ط.د.) . عمان - الأردن : بيت الأفكار الدولية (ت.د.) .

أصول الفقه :

- 1 -الأحكام في أصول الأحكام . علي بن حزم الأندلسي . أشرف على طبعها : أحمد شاکر . الطبعة الأولى . القاهرة : مطبعة العاصمة 1345هـ .
- 2 -الإحكام في أصول الأحكام . علي بن محمد الآمدي . تحقيق : سيد الجميلي . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتاب العربي 1404هـ .
- 3 -أصول السرخسي . محمد بن أبي سهل السرخسي الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1414هـ ، 1993م .
- 4 -الشامل في أصول الفقه . لفخر الإسلام علي البزدوي . تأليف : قوام الدين أبي حنيفة بن أمير كاتب بن أمير عمر العميد الفارابي الإتقاني . تحقيق : فيصل بن سعود الحليي . رسالة دكتوراة . جامعة الإمام محمد بن سعود . كلية الشريعة بالرياض . قسم أصول فقه . 1424هـ .
- 5 -الشامل في شرح أصول الفقه لفخر الإسلام للبزدوي تأليف : قوام الدين أبي حنيفة بن أمير كاتب بن أمير عمر العميد الفارابي الإتقاني . تحقيق : عبد القادر بن ياسين الخطيب . رسالة دكتوراة . جامعة الإمام محمد بن سعود . كلية الشريعة بالرياض . قسم أصول فقه 1424هـ .
- 6 -شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه . مسعود بن عمر التفتازاني . تحقيق : زكريا عميرات . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1416هـ ، 1996م .
- 7 -القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية . علي بن عباس البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام . ضبطه وصححه : محمد شاهين . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1416هـ ، 1995م .
- 8 -كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . عبد العزيز بن أحمد البخاري . تحقيق : عبد الله محمود . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1418هـ ، 1997م .
- 9 -ميزان الأصول في نتائج العقول في لأصول لفقه . محمد بن أحمد السمرقندي . تحقيق : عبد الملك عبد الرحمن السعدي . الطبعة الأولى . بغداد : مطبعة الخلود 1407هـ ، 1987م .

الفقه العام :

- 1 -الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب الحنبلي . (مطبوع مع كتاب الخراج لأبي يوسف) .
- 2 -الأموال . أبو عبيد القاسم بن سلام . تحقيق : خليل محمد هراس . الطبعة الثانية . (م.د.) : دار الفكر 1395هـ ، 1975م .
- 3 -أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء . قاسم بن عبد الله القونوي الرومي الحنفي . علق عليه : يحيى مراد . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية 1424هـ ، 2004م .
- 4 -تاريخ الفقه الإسلامي . أشرف على مراجعته وتصحيحه وتهذيبه : محمد علي السائس . (ط.د.) . مكة المكرمة : مكتبة إحياء التراث الإسلامي . (ت.د.) .
- 5 -طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية . نجم الدين بن حفص النسفي . تحقيق : الشيخ خليل الميس . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار القلم 1406هـ ، 1986م .
- 6 -القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً . سعدي أبو جيب . الطبعة الثانية . دمشق - سورية : دار الفكر 1408هـ ، 1988م .
- 7 -كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف . (ط.د.) . بيروت - لبنان : دار المعرفة (ت.د.) .
- 8 -كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي . (مطبوع مع كتاب الخراج لأبي يوسف) .
- 9 -المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية . عبد الكريم زيدان . (ط.د.) . مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية (ت.د.)
- 10 -معجم لغة الفقهاء عربي - انجليزي . محمد رواس قلعه جي وحامد صادق قنيبي . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار النفائس 1408هـ ، 1988م .
- 11 -المغرب في ترتيب المغرب . ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي . تحقيق : محمود فاخوري وعبد الحميد مختار . الطبعة الأولى . حلب : مكتبة أسامة بن زيد 1979هـ .

معاجم اللغة العربية وعلومها :

- 1 -أسرار العربية . عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري . تحقيق : فخر صالح قدارة . الطبعة الأولى . بيروت : دار الجيل 1995هـ .
- 2 -تاج العروس من جوهر القاموس . محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . تحقيق : إبراهيم التريزي . (ط.د.) . لبنان - بيروت : دار إحياء التراث العربي 403هـ ، 1983م .
- 3 -تهذيب اللغة . محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : رياض زكي قاسم . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : دار المعرفة 1422هـ - 2001م .

- 4 - جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام . محمد بن أبي الخطاب القرشي . تحقيق : علي محمد البجاوي . الطبعة الأولى . القاهرة : دار نهضة مصر (ت.د) .
- 5 - جمهرة اللغة . لابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ط.د) . بغداد : مكتبة المثنى . (ت.د) .
- 6 - شرح الرضي على الكافية . رضي الدين الأستراباذي . تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . (ط.د) . (م.د) . جامعة قاريونس 1398هـ ، 1978م .
- 7 - شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد . (ط.د) . بيروت : دار الكتب العلمية 1395هـ ، 1975م .
- 8 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . الطبعة الثانية . بيروت : دار العلم للملايين 1399هـ ، 1979م .
- 9 - العباب الزاخر واللباب الفاخر . الحسن بن محمد الصغاني . تحقيق : محمد حسين آل ياسين . (ط.د) . بغداد : دار الرشيد (ت.د) .
- 10 - العين . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي . (ط.د) . دار مكتبة الهلال (ت.د) .
- 11 - العين . الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : مهدي المخزومي . إبراهيم السامرائي . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1408هـ ، 1988م .
- 12 - القاموس المحيط . محمد بن يعقوب الفيروز أبادي . تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي . الطبعة السادسة . . بيروت - لبنان : مؤسسة الرسالة 1419هـ ، 1998م .
- 13 - الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية) . أيوب بن موسى الحسيني الكفوي . قابله وأعدده للطبع : عدنان درويش و محمد المصري . (ط.د) . مكة : المكتبة المركزية جامعة الملك عبد العزيز (ت.د) .
- 14 - لسان العرب . جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار صادر ، 2000 م .
- 15 - المحكم والمحيط الأعظم . علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي المعروف بابن سيدة . تحقيق : عبد المجيد هندراوي . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : دار الكتب العلمية 1421هـ ، 2000م ز
- 16 - المحيط في اللغة . صاحب إسماعيل بن عباد . تحقيق : محمد حسن آل ياسين . (ط.د) . بغداد : وزارة الثقافة والإعلام 1401هـ ، 1981م .
- 17 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . أحمد بن محمد بن علي المفري الفيومي . (ط.د) . بيروت : المكتبة العلمية .
- 18 - المعجم الوسيط . قام بإخراج هذه الطبعة : إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله . وأشرف على الطبع : حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين . (ط.د) . (م.د) : دار الفكر (ت.د) .

التاريخ والسيرة والتراجم :

- 1 - أخبار أبي حنيفة وأصحابه . حسين بن علي العيمري . (ط.د.). . باكستان - لاهور : إدارة ترجمان السنة . (ت.د.). .
- 2 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب . لأبي عمر بن عبد البر . (ط.د.). . الفجالة - مصر : مكتبة نهضة مصر ومطبعتها . (ت.د.). .
- 3 - أسد الغابة في معرفة الصحابة . عز الدين بن الأثير . تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور (ط.د.). . دار الشعب (ت.د).
- 4 - الإصابة في تمييز الصحابة . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق : علي محمد البحايي . الطبعة الأولى . بيروت : دار الجبل ، 1412هـ .
- 5 - الأعلام . خير الدين الزركلي . الطبعة الخامسة . بيروت : دار العلم للملايين 1980م .
- 6 - البداية والنهاية . أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي الدمشقي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : مؤسسة المعارف ، دار ابن حزم ، 1426 هـ ، 2005 م .
- 7 - تاج التراجم . أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني . تحقيق وتقديم : محمد خير رمضان يوسف . الطبعة الأولى . دمشق : دار القلم . 1413 هـ ، 1992 م .
- 8 - تاريخ الإسلام . حسن إبراهيم حسن . الطبعة الرابعة عشرة . بيروت : دار الخليل ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1416هـ ، 1996م .
- 9 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق : عمر عبد السلام تدمري . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتاب العربي ، 1407هـ ، 1987م .
- 10 - التاريخ الإسلامي . محمود شاكر . (الطبعة الأولى) . بيروت : المكتب الإسلامي 1402هـ ، 1982م .
- 11 - تاريخ بغداد . أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . (ط.د.). . بيروت : دار الكتب العلمية (ت.د.).
- 12 - تاريخ دمشق . علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر . تحقيق : علي شيري . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : دار الفكر 1419هـ ، 1998م .
- 13 - تذكرة الحفاظ . أبو عبد الله شمس الدين الذهبي . (ط.د.). . صحح تحت إعاونة وزارة معارف الحكومة العالية الهندية : دار إحياء التراث العربي .
- 14 - تهذيب التهذيب . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : دار الفكر ، 1404هـ ، 1984م .

- 15 -الجرح والتعديل . أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد بن ادريجي التميمي الحنظلي الرازي . الطبعة الأولى . الهند - حيدر آباد الركن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية 11271هـ ، 1952م . بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- 16 -الجواهر المضية في طبقات الحنفية . عبد القادر بن محمد بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي . تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو . (ط.د.) . (م.د.) : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 1398هـ ، 1978م .
- 17 -السيرة النبوية لابن هشام . محمد عبد الملك بن هشام المعافري . تحقيق : أحمد جاد . الطبعة الأولى . المنصورة : دار الغد الجديد 1424هـ ، 2003م . السيرة لابن هشام . السيرة النبوية . عبد الملك بن هشام بن أيوب . تحقيق : محمد شريف محقق . (ط.د.) . (م.د.) 1394هـ
- 18 -شذرات الذهب في أخبار من ذهب . عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي . تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط . الطبعة الأولى . دمشق : دار ابن كثير 1406هـ .
- 19 -شيخ أهل السنة والجماعة : أبو منصور الماتريدي وحدة أصول علم الكلام . محمد إبراهيم الفيومي . الطبعة الأولى . القاهرة : دار الفكر العربي 1423هـ ، 2003م .
- 20 -صفة الصفوة . جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي . ضبطه وخرج آياته وأحاديثه : عبد الرحمن اللادقي وحياة شحنا اللادقي . الطبعة الرابعة . لبنان - بيروت : دار المعرفة ، 1422هـ ، 2001م .
- 21 -طبقات الحفاظ . شمس الدين محمد الذهبي . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية (ت.د.)
- 22 -الطبقات السنية في تراجم الحنفية . تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي . (غير موافق للمطبوع) المصدر : المكتبة الشاملة .
- 23 -طبقات الفقهاء . أبو إسحاق الشيرازي . هذبه : محمد بن جلال الدين المكرم (لابن منظور) . تحقيق : إحسان عباس . الطبعة الأولى . بيروت : دار الرائد العربي ، 1970م .
- 24 -العبر في خبر من غير . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق : صلاح الدين المنجد . الطبعة الثانية . الكويت : مطبعة حكومة الكويت 1984م .
- 25 -الفخري في الآداب السلطانية . محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي . تحقيق : عبد القادر محمد مايو . الطبعة الأولى . سورية - حلب : دار القلم العربي 1418هـ ، 1997م .
- 26 -الفوائد البهية في تراجم الحنفية . أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي . صححه وعلق عليه : محمد بدر الدين أبو فراس النعاني . (ط . د .) . (م . د .) : دار الكتاب الإسلامي ، (ت . د .) .
- 27 -القند في ذكر علماء سمرقند . عمر بن محمد النسفي . تحقيق : نظير محمد الفاريابي . الرياض : مكتبة الكوثر . الطبعة الأولى . 1412هـ ، 1991م .
- 28 -الكامل في التاريخ . عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير . تحقيق : خليل مأمون شيما . الطبعة الأولى . لبنان - بيروت : دار المعرفة 1422هـ ، 2002م .

- 29 -المختصر في أخبار البشر . عماد الدين إسماعيل أبو الفداء . (ط.د.) . بيروت - لبنان : دار المعرفة (ت.د.) .
- 30 -مشاهير علماء الأمصار . أبو حاتم محمد بن حبان البستي . تحقيق : مرزوق علي إبراهيم . الطبعة الأولى . المنصورة : دار الوفاء ، 1411هـ ، 1991م .
- 31 -معجم المؤلفين . عمر رضا كماله . (ط.د.) . بيروت : مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي (ت.د.) .
- 32 -الغازي للواقدي . محمد بن عمر بن واقد . تحقيق : ميسون جونس (ط.د.) . بيروت : عالم الكتب (ت.د.) .
- 33 -مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معني الآثار . محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي ، بدر الدين العيني . تحقيق : محمد حسن محمد الشافعي الشيخ القاهري المصري .
- 34 -مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن . محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق : محمد زاهد الكوثري و أبو الوفاء الأفعاني . (ط.د.) . عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بجيدر آباد الدكن بالهند . مصر : دار الكتاب العربي (ت.د.) . المختصر في أخبار البشر . عماد الدين إسماعيل أبو الفداء . (ط.د.) . بيروت - لبنان : دار المعرفة (ت.د.) .
- 35 -المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي . الطبعة الأولى . بيروت : دار صادر 1358هـ .
- 36 -النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي . قدم له وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية 1413هـ ، 1992م .
- 37 -هدية العارفين . إسماعيل باشا البغدادي . (مطبوع مع كشف الظنون) .
- 38 -الوافي بالوفيات . صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . باعتناء : هلموت ريتز . الطبعة الثانية . دار النشر فرانز شتايز بقسبادن ، 1381هـ ، 1961م .
- 39 -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . الطبعة الأولى . بيروت : دار صادر ، 1900م ، 1971م ، 1994م .

الأنساب والقبائل :

- 1 -الأنساب . عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني . تقديم : عبد الله عمر البارودي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الجنان 1408هـ ، 1988م .
- 2 -معجم قبائل المملكة العربية السعودية . حمد الجاسر . الطبعة الأولى . الرياض : دار اليمامة 1401هـ ، 1981م .

- 3 - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب . أبو العباس أحمد القلقشندي . تحقيق : إبراهيم الأبياري . الطبعة الأولى . القاهرة : الشركة العربية 1959م .

الجغرافيا :

- 1 - أطلس التاريخ العربي الإسلامي . شوقي أبو خليل . الطبعة الخامسة . لبنان - بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر 1422هـ ، 2001م .
- 2 - التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية . (غير موافق للمطبوع) المصدر : المكتبة الشاملة الإلكترونية.
- 3 - الروض المعطار في خبر الأقطار . محمد بن عبد المنعم الحميري . تحقيق : إحسان عباس . الطبعة الثانية . بيروت : مؤسسة ناصر للثقافة 1980م .
- 4 - المسالك والممالك . عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خرداذبه . (ط.د.) . بغداد : مكتبة المثنى (ت.د.) .
- 5 - معجم البلدان . ياقوت بن عبد الله الحموي . (ط.د.) . بيروت : دار الفكر . (ت.د.) .
- 6 - معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية . عاتق بن غيث البلادي . الطبعة الأولى . مكة : دار مكة 1402هـ ، 1982م .
- 7 - موسوعة المدن العربية . آمنة إبراهيم أبو حجر . الطبعة الأولى . الأردن - عمان : دار أسامة 2002م .

البليوجرافيات :

- 1 - أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم . صديق بن حسن القنوجي . تحقيق : عبد الجبار زكار . (ط.د.) . بيروت : دار الكتب العلمية 1978م .
- 2 - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون . اسماعيل باشا البغدادي (مطبوع مع كشف الظنون) .
- 3 - تاريخ الأدب العربي . ألفه بالألمانية : كارل بروكلمان . الإشراف على الترجمة العربية : محمود فهمي حجازي . نقل الكتاب إلى العربية : السيد يعقوب بكر و رمضان عبد التواب . (ط.د.) . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993م .
- 4 - ذيل كشف الظنون . إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني والبغدادي . صححه وطبعه على نسخة المؤلف أحمد شرف الدين بالتقاي ورفعت ببلكه الكليسي . (مطبوع مع كشف الظنون) .

- 5 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . مصطفى بن عبد الله ، الشهير بحاجي خليفه وبكاتب حلي .
(ط . د .) . بيروت _ لبنان . دار إحياء التراث العربي (ت . د .) .
- 6 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم . أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده .
(ط . د .) . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية (ت . د .) .
- 7 - مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن محمد بن خلدون . تحقيق : درويش الجويدي . الطبعة الأولى ،
الطبعة الثانية . لبنان - بيروت ، صيدا : المكتبة العصرية 1415 هـ ، 1995 م - 1416 هـ ،
1996 م .

كتب أخرى :

- 1 - الإجماع . أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري . تحقيق وتقديم وتخريج : أبو حماد صغير أحمد
بن ضيف . الطبعة الثانية . المملكة العربية السعودية _ الرياض : دار عالم الكتب ، 1424 هـ -
2003 م .
- 2 - التوقيف على مهمات التعاريف . محمد عبد الرؤوف المناوي . تحقيق : محمد رضوان الداية . الطبعة
الأولى . بيروت : دار الفكر ، دمشق : دار الفكر المعاصر 1410 هـ .
- 3 - التعريفات . علي بن محمد بن علي الجرجاني . تحقيق : إبراهيم الأبياري . الطبعة الأولى . بيروت : دار
الكتاب العربي 1405 هـ .
- 4 - حياة الحيوان الكبرى . كمال الدين الدميري . (ط . د .) . بيروت _ لبنان : دار الفكر (ت . د .) .
- 5 - عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات _ زكريا بن محمود بن محمد القزويني . (مطبوع مع
حياة الحيوان الكبرى) .
- 6 - كتابة البحث العلمي . عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية _
جده : دار الشروق ، 1413 هـ ، 1993 م .

7 - المذهب الحنفي . أحمد بن محمد نصير الدين النقيب . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية _ الرياض
: مكتبة الرشد ، 1422 هـ ، 2001 م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
العنوان	1.....
البسمة	2.....
ملخص البحث	3.....
الإهداء	4.....
شكر وتقدير	5.....
المقدمة	7.....
خطة البحث	8.....
منهجي في التحقيق	11.....

القسم الأول : دراسة الكتاب

الفصل الأول : التعريف بالمؤلفين	18.....
أولاً : التعريف بمؤلف « الجامع الصغير »	19.....
المبحث الأول : اسمه ونسبه	19.....
المبحث الثاني : أصله ومولده ونشأته	19.....
المبحث الثالث : صفاته	20.....
المبحث الرابع : طلبه للعلم وشيوخه	21.....
المبحث الخامس : تلاميذه	24.....
المبحث السادس : توليه القضاء	26.....
المبحث السابع : مذهبه الفقهي	26.....
المبحث الثامن : ثناء العلماء عليه	27.....

28.....	المبحث التاسع : ما قاله فيه علماء الحديث
29.....	المبحث العاشر : مصنفاته
31.....	المبحث الحادي عشر : وفاته
32.....	ثانياً : التعريف بمؤلف الشرح « شرح الجامع الصغير »
32.....	المبحث الأول : عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية :
32.....	المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية
32.....	العباسيين
33.....	البويهيين
35.....	السلجقة
36.....	القاراخانيين
39.....	الغزنويين
40.....	المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية
42.....	المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية
47.....	المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف
47.....	المطلب الأول : اسمه ونسبه
47.....	المطلب الثاني : كنيته ولقبه
48.....	المطلب الثالث : مولده ونشأته
49.....	المطلب الرابع : طلبه للعلم وألقابه العلمية
50.....	المطلب الخامس : شيوخه
50.....	المطلب السادس : تلاميذه
51.....	المطلب السابع : مذهبه الفقهي
53.....	المطلب الثامن : مصنفاته
54.....	المطلب التاسع : وفاته وثناء العلماء عليه
	الفصل الثاني : التعريف بالكتابين
56.....	أولاً : التعريف بالجامع الصغير
56.....	المبحث الأول : اسم الكتاب وسبب التسمية
56.....	المبحث الثاني : أهمية الكتاب
57.....	المبحث الثالث : سبب تأليفه
57.....	المبحث الرابع : منهج الكتاب
58.....	المبحث الخامس : شروحه ومنظوماته
59.....	ثانياً : التعريف شرح الجامع الصغير

المبحث الأول : عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف	59
المبحث الثاني : أهمية الكتاب	60
المبحث الثالث : مصادر كتابه	61
المبحث الرابع : منهج البرادوي في شرحه الجامع الصغير	61
المبحث الخامس : محاسن الكتاب ومزاياه	63
المبحث السادس : الملاحظات على الكتاب	64
المبحث السابع : المصطلحات التي وردت في الكتاب	65
الفصل الثالث : بيان نسخ المخطوط	
المبحث الأول : وصف نسخ المخطوط	70
المبحث الثاني : نماذج من نسخ المخطوط	73

القسم الثاني : التحقيق

كتاب الشفعة	84
1- مسألة : تفريق الصفقة	84
كتاب المزارعة	86
1- مسألة : حكى المزارعة والمعاملة	86
2- مسألة : أنواع المزارعة	88
كتاب الخراج	93
1- مسألة : مقدار خراج أرض السواد	93
2- مسألة : أراضي الخراج التي فيها عين القير والنفط	99
3- مسألة : تداخل الجزية إذا اجتمع حولان	100
كتاب الذبائح	103
1- مسألة : موضع الذبح	103
2- مسألة : ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح	103
3- مسألة : ذبح الشاة من القفا	105
4- مسألة : الذبح بالقرن والعظيم والظفر والسن المنزوعين	105
5- مسألة : قطع نصف العروق وأكثرها	107
6- مسألة : السبعة يضحون ببقرة فيموت أحدهم أو يكون نصرانياً أو يريد اللحم	108
7- مسألة : العيوب المجزئة وغير المجزئة وغير الهزئة في الأصحية	110
8- مسألة : الجمع بين اسم الله تعالى وغيره عند الذبح	112

- 9- مسألة : السن المجزئ في الهدى والضحايا 114
- كتاب الكراهية 117
- 1- مسألة : حكم لحوم الحمر وألبانها 117
- 2- مسألة : الاستبراء 119
- 3- مسألة : بيع السرقيين والعذرة 121
- 4- مسألة : شراء الجارية عن يزعم أن صاحبها وكله ببيعها 122
- 5- مسألة : أخذ الجارية التي زعمت أنها هدية له من مولاه 123
- 6- مسألة : النظر إلى المرأة المحرم 123
- 7- مسألة : النظر والمس للأمة الأجنبية 125
- 8- مسألة : رزق القاضي 126
- 9- مسألة : العقود في الوليمة التي بها لعب ولهو 129
- 10- مسألة : أبوال الإبل ولحوم الفرس 131
- 11- مسألة : النظر والمس من المظاهر قبل التكفير 133
- 12- مسألة : الجمع بين الأمتين الأخنتين 134
- 13- مسألة : عيادة اليهودي والنصراني 136
- 14- مسألة : الخرقه التي يمسح بها العرق 136
- 15- مسألة : أكل الزنبور 138
- 16- مسألة : شد السن المتحركة بالذهب 139
- 17- مسألة : التختم بالفضة والذهب للرجال 140
- 18- مسألة : مسمار الذهب يجعل في حجر ألفص 143
- 19- مسألة : دعاء : أسألك بمقعد العز من عرشك 143
- 20- مسألة : ربط الخيط في الإصبع أو الخاتم للحاجة 144
- 21- مسألة : الصلاة على الجنازة في المسجد 145
- 22- مسألة : اللعب بالشطرنج والزرد 148
- 23- مسألة : قبض الدين من ثمن الخمر 150
- 24- مسألة : دخول أهل الذمة المسجد الحرام 151
- 25- مسألة : عورة الأمة الأجنبية 152
- 26- مسألة : هدية المملوك التاجر ودعوته وعارية دابته 153
- 27- مسألة : قبض مال اللقيط 155
- 28- مسألة : تأجير الغلام نفسه وتأجير أمه له 157
- 29- مسألة : الاحتكار والتلقي والتسجير 158

- 30- مسألة : لبس الحرير وتوسده والنوم عليه 163
- 31- مسألة : استعمال آنية الذهب والفضة 170
- 32- مسألة : لبس المسدى أو الملحم بالحرير ولبس الحرير في الحرب 174
- 33- مسألة : الهكامة والمكامة 177
- 34- مسألة : بيع بيوت مكة وأراضيها 179
- 35- مسألة : سفر أم الولد والأمة بغير محرم 180
- 36- مسألة : تعليق الراية في عنق العبد وتقييده 181
- 37- مسألة : أخذ الأجر على حمل خمر الذمي 182
- 38- مسألة : ذبح المحرم للسحفة وأكلها 183
- 39- مسألة : قبول خبر المجوسي أو غيره في شرائه اللحم من يهودي 183
- 40- مسألة : صيد البحر 184
- 41- مسألة : الحقنة 186
- باب العتق** 187
- 1- مسألة : كل مملوك أملكه فهو حر بعد موته 187
- كتاب الأشربة** 191
- 1- مسألة : أحكام الخمر 191
- 2- مسألة : حكم السكر 196
- 3- مسألة : نقيع الزبيب 197
- 4- مسألة : الطلاء 197
- 5- مسألة : ما سوى ذلك من الأشربة 198
- 6- مسألة : فساد الشراب 202
- 7- مسألة : دردي الخمر 203
- 8- مسألة : اختلاف دين الأبوين 204
- كتاب الصيد** 206
- 1- مسألة : حكم الصيد حسب اختلاف دين المرسل والزاجر 206
- كتاب الرهن** 208
- 1- مسألة : الرهن بالدرك 208
- 2- مسألة : عدم تمام الرهن إلا بالدرك 209
- 3- مسألة : رهن عصيراً ثم صار خمرأ ثم صار خلاً 209
- 4- مسألة : هل يبطل الدين بهلاك الرهن 211
- 5- مسألة : تبديل المرهون 214

- 6- مسألة : الزيادة في الرهن 215
- 7- مسألة : مات العبد الرهن ثم استحق 216
- 8- مسألة : ادعاء أكثر من واحد أنه رهن الرهن بينة 219
- 9- مسألة : إجبار العدل على بيع الرهن عند حلول الأجل 222
- 10- مسألة : ما يدخل في حكم الرهن 223
- 11- مسألة : رهن الأب لعبد الله الصغير 224
- 12- مسألة : بقاء وكالة الوكيل بعد موت الراهن أو المرتهن 225
- 13- مسألة : قتل العبد الوهن بعد نقصان سعره 226
- 14- مسألة : رهن إبريق فضة قيمته بقدر الدين 228
- 15- مسألة : استحقاق الرهن بعد بيع العدل له وإيفاء حق المرتهن 230
- كتاب الجنایات** 232
- 1- مسألة : تعليق العتق بالجنایة 232
- 2- مسألة : سريان الجنایة على طرف العبد بعد عتقه 233
- 3- مسألة : قتل المكاتب الذي ترك وفاء وله ورثة أحرار 235
- 4- مسألة : نبات سن المجني عليه بعد نزعة لسن الجاني 236
- 5- مسألة : سريان الجنایة إلى النفس بعد القصاص من الجاني 237
- 6- مسألة : اعتبار اليد أم الملك في وجوب الدية 238
- 7- مسألة : وجود القتل في المحلة 239
- 8- مسألة : وجود القتل في دار لثلاثة نفر 241
- 9- مسألة : الإقرار بالقتل 241
- 10- مسألة : دية الجنين الذي قتله أبوه 242
- 11- مسألة : إخراج الكنيف ونحوه في الطريق الأعظم 244
- 12- مسألة : جنایة الصبي العاقل فيما أودع 246
- 13- مسألة : اختلاف الشهود في الشهادة على القتل العمد 248
- 14- مسألة : قطع يد القائل ثم عفى عنه 249
- 15- مسألة : القتل بالضرب بالمر 250
- 16- مسألة : شهدوا بضرب جعله صاحب فراش حتى مات 251
- 17- مسألة : الحائط المائل 252
- 18- مسألة : شج رجلاً موضحة فذهبت عيناه 254
- 19- مسألة : إقامة الحد على من دخل الحرم 257
- 20- مسألة : القتل بالحرق والتغريق وليطة القصب 259

- 21- مسألة : ولد المأذون لها في التجارة هل يباع في دينها ويدفع في جنايتها.....260
- 22- مسألة : الجناية في الطريق بسقوط ما يحمل.....261
- 23- مسألة : العطب بروت وبول الدابة.....261
- 24- مسألة : القتل يوجد في الفرات أو على دابة بين قريتين.....264
- 25- مسألة : العطب بوضع القنطرة أو الخشبة.....265
- 26- مسألة : العطب بتعليق القنديل وبسط البواري في مسجد العشيرة.....266
- 27- مسألة : عجز المكاتب عن دفع دية جنايته الخطأ.....268
- 28- مسألة : قتل المسلم للمسلم خطأ عند التقاء الصفيين.....270
- 29- مسألة : قتل المسلم لمن أسلم في دار الحرب.....270
- 30- مسألة : عدم وجوب الدية على العبد لمن زعم عتقه.....271
- 31- مسألة : الجناية على العبد المضاف لمن زعم عتقه.....272
- 32- مسألة : إعادة البيعة من الابن الغائب على قاتل أبيه.....273
- 33- مسألة : الجناية بإرسال الصيد.....274
- 34- مسألة : إقرار المعتق بالقتل حال العبودية وإدعاء ولي الجناية العكس.....276
- 35- مسألة : سراية الجناية العمد إلى النفس بعد العفو عنها.....277
- 36- مسألة : العبد صلح بالجناية.....278
- 37- مسألة : استيفاء القصاص من أبي المعتوه ووصية.....281
- 38- مسألة : استيفاء القصاص لمن له ورثة صغار وكبار.....284
- 39- مسألة : موت الصبي المغصوب.....285
- 40- مسألة : وجود القتل في المحلة بعد الاقتتال.....285
- 41- مسألة : قتل المكاتب لعبد عمداً.....286
- 42- مسألة : إقامة البيعة من القاتل أن الولي الغائب قد عفى.....289
- 43- مسألة : اجتماع الجناية على الطرف والجناية على النفس.....290
- 44- مسألة : العفو عن القطع وما يحدث منه.....291
- 45- مسألة : موت العبد بسهم وقد أعتق بعد رمي السهم.....292
- 46- مسألة : موت الرجل بسهم وقد ارتد بعد الرمي.....295
- 47- مسألة : موت الحربي بسهم وقد أسلم بعد الرمي.....296
- 48- مسألة : اجتماع الجناية على الطرف والجناية على النفس وإحداهما عمد.....297
- 49- مسألة : موت الرجل من عشرة أسواط بعد بدء تسعين سوطاً.....298
- 50- مسألة : رجوع الشهود عن الشهادة بحد أو تعزيز.....299
- 51- مسألة : موت العبد المخصوب عند الغاصب.....300

- 52- مسألة : قتل بغير من القطار لإنسان 301
- 53- مسألة : قتل الأب لابنه عمراً 302
- 54- مسألة : قتل العبد والجارية خطأ 303
- 55- مسألة : من شهر السيف على المسلمين 305
- 56- مسألة : قتل المسروق منه للشارق 305
- 57- مسألة : من قتل مجنوناً شهر السلاح عليه 306
- 58- مسألة : قتل الصائل 306
- 59- مسألة : شهادة بعض أولياء المقتول عمداً على أحدهم بلعفو 307
- 60- مسألة : من تزوج امرأة على قطعها ليد ثم مات 309
- 61- مسألة : قتل الصبي الحر لرجل بأمر من صبي حر 311
- 62- مسألة : الجناية على جنين الأمة 312
- 63- مسألة : القتل يوجد في الدار 313
- 64- مسألة : الصلح على الجناية العمد من حر وعبد 313
- 65- مسألة : الهدبر يجني عند غاصبه ثم يجني عند المولى 314
- 66- مسألة : عتق المأذون وعليه دين وجناية 315
- 67- مسألة : عفو أحد وليي كل جناية من جنايتي العبد 316
- 68- مسألة : فقاً عيني العبد 317
- 69- مسألة : المدبر يجني جنايتين عند الغاصب 319
- 70- مسألة : فقاً عيني شاة القصاب 320
- 71- مسألة : عبد قتل عمداً وخطأ فعفى أحد وليي الصمد 321
- 72- مسألة : عفو أحد وليي العمد عن العبد القاتل 323
- 73- مسألة : قطع ذكر المولود 323
- 74- مسألة : عفو أحد وليي العمد عن عبدهما القاتل 325
- 75- مسألة : عتق الرضيع وما في البطن في الكفارة 328
- 76- مسألة : جناية البهيمة هدر 329
- 77- مسألة : الاختلاف في الشهادة على آلة القتل 330
- 78- مسألة : دية الكف التي فيها إصبع أو إصبعان 331
- 79- مسألة : الجناية على المرأة بإفضاها 333
- 336 **كتاب الوصايا**
- 1- مسألة : أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاد له ثلاث ولفقراء والمساكين 336
- 2- مسألة : مقاسمة الوصي 338

- 3- مسألة : قسمة القاضي للموصى له بالثلث 339
- 4- مسألة : الدين والهبة والوصية للمرأة من رجل ثم يتزوجها ثم يموت 339
- 5- مسألة : أوصى بجاريته لرجل فولدت بعد موته 340
- 6- مسألة : بيع الوصي العبد بأمر القاضي 342
- 7- مسألة : قبول الوصية في حياة الموصي 342
- 8- مسألة : بيع الوصي العبد بغير محضر من الغرماء 345
- 9- مسألة : ما يجوز لأحد الوصيين شراؤه للورثة الصغار 345
- 10- مسألة : إشراك ثالثٍ لاثنتين 346
- 11- مسألة : الوصية ببيع العبد والتصدق بثمنه 347
- 12- مسألة : هبة المفلوج والمسلول والأثمل 348
- 13- مسألة : تكرار الوصية 349
- 14- مسألة : الوصي يحتال بمال اليتيم الصغير 349
- 15- مسألة : بيع الوصي وشراؤه 351
- 16- مسألة : الرجل يوصي بجزء من ماله ثم يموت 429
- 17- مسألة : تصديق الورثة لإقرار مورثهم بدين 353
- 18- مسألة : الوصية لو ارث ولأجنبي 355
- 19- مسألة : هلاك أحد الأثواب الموصى بها 357
- 20- مسألة : تصرف الوصي مع وجود ابن كبير غائب 358
- 21- مسألة : الوصية ببيت من الدار المشتركة بين رجلين 359
- 22- مسألة : رد الوصية بعد قبولها في حياة الموصي 360
- 23- مسألة : الوصية بمال الغير 362
- 24- مسألة : هلاك بعض ثمن العبد الموصى بعثقه 363
- 25- مسألة : رد الوصية في حياة الموصي 363
- 26- مسألة : إقرار الوارث الحاضر بالوصية لرجل 365
- 27- مسألة : اختلاف الوارث والموصى له في عتق العبد 366
- 28- مسألة : الوصية للعبد 368
- 29- مسألة : أحد الوصيين يبيع ويتقاضى 369
- 30- مسألة : أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فهلك درهمان 370
- 31- مسألة : قسمة الرقيق والدور وغيرها 372
- 32- مسألة : تصديق الابن لدعوى العتق من العبد 374
- 33- مسألة : وصي الأب أحق أم الجد 376

- 34- مسألة : الوصية لما في البطن 376
- 35- مسألة : جناية العبد الموصى بعقته 377
- 36- مسألة : الوصية بصوف الغنم أنبأ 377
- 37- مسألة : الوصيان يشهدان بالوصية لثالث 379
- 38- مسألة : رجلان يشهدان لرجلين أن لهما على الميت ألف درهم 380
- 39- مسألة : وصية المسلم للذمي 382
- 40- مسألة : شهادة الوصيين لو ارث صغير بشيء 383
- 41- مسألة : رد الوصية وقبولها في حياة الموصي 384
- 42- مسألة : رد الوصية وقبولها بعد موت الموصي 384
- 43- مسألة : وصية الحربي لمسلم أو لذمي 385
- باب صيد البازي والكلب والفهد** 387
- 1- مسألة : صيد البازي والكلب والفهد 387
- مسائل متفرقة** 391
- 1- مسألة : حقن الصبي باللبن 391
- 2- مسألة : إشارة الأخرس إقراراً بالوصية 392
- 3- مسألة : الغنم المذبوحة فيها ميتة 395
- 4- مسألة : حكم العقيقة 397
- 5- مسألة : التفسير والنقط في المصحف 399
- 6- مسألة : الإكراه على الكفر 400
- 7- مسألة : عدم ترك أهل الذمة يظهرون الكستجات ويركبون على السروج 401
- 8- مسألة : حكم الجهاد 403
- الخاتمة** 406
- فهرس الآيات** 408
- فهرس الأحاديث النبوية** 410
- فهرس الآثار** 414
- فهرس الأعلام** 416
- فهرس القبائل** 422
- فهرس الأشعار** 423
- فهرس البلدان** 424
- فهرس المفردات والمصطلحات الفقهية** 426
- فهرس أسماء الحيوانات التي ذكرها المؤلف** 440

442	فهرس المصادر التي ذكرها المؤلف
443	فهرس القواعد الأصولية
445	فهرس القواعد والضوابط الفقهية
447	فهرس الإجماع
449	فهرس المصادر والمراجع
466	فهرس الموضوعات